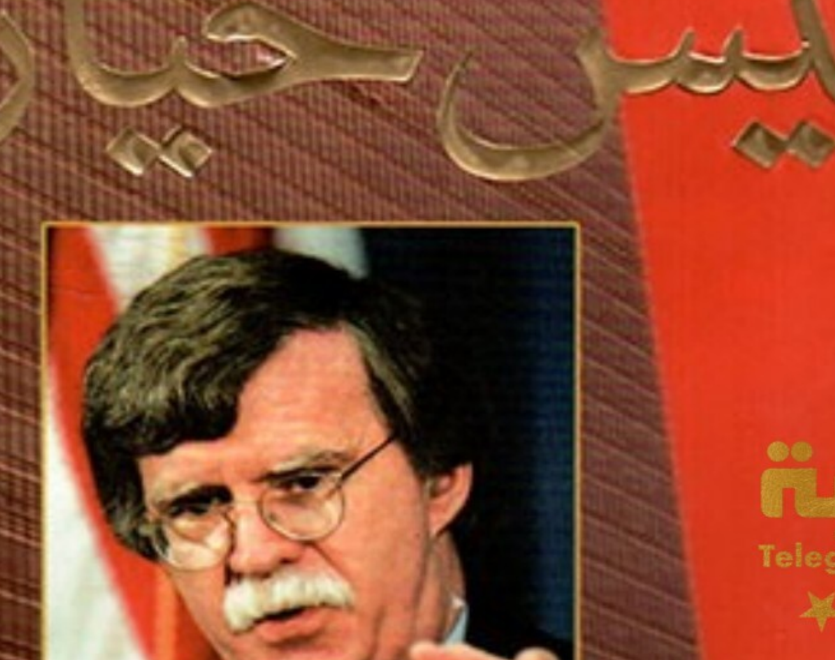
سفير الولايات المتحدة السابق في الأمم المتحدة

جون بولتون

الاستسلام ليس خيارنا



دفاعاً عن أميركا في الأمم المتحدة والعالم أجمع

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

الاستسلامُ
ليس خيارنا

دفاعاً عن أميركا في
الأمم المتحدة والعالم أجمع

جون بولتون

ترجمة
عمرو الأيوبي

دار الكتاب العربي
بيروت – لبنان

الاستسلام ليس خيارنا

ISBN: 978 - 9953 - 27 - 803 - 2

Authorized Translation from the English Language Edition Surrender:
Is Not an Option

الناشر

DAR AL KITAB AL ARABI — دار الكتاب العربي

Beirut - Lebanon — بيروت - لبنان

Tel (+961 1) 800811 - 862905 - 861178 هاتف
Fax (+961 1) 805478 فاكس
daralkitab@idm.net.ib بريد إلكتروني
info@Kitabalarabi.com
academia@dm.net.ib



www.kitabalarabi.com
www.academiainternational.com

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن فكر مؤلفها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر.

Table of Contents

المحتويات

الفصل الأول

الأيام المبكّرة

الجرأة، وأيضاً الجرأة، ودائماً الجرأة، وسينقذ الوطن

- جورج جاك دانتون، 2 أيلول/ سبتمير 1792

عشية الانتخابات في سنة 1964 وجدتني في مقر حملة غولدووتر الرئاسية المحلية في كاتونزفيل، بولاية مريلند، خارج بلتيمور مباشرة. كنت متطوّعاً في الحملة هناك في أثناء الصيف بعد انعقاد مؤتمر الحزب الجمهوري، وفي عطلات نهاية الأسبوع. وبعد أن حصلت على إذن بالتغيّب عن الثانوية في يوم الانتخابات لتوزيع مناشير غولدووتر في ضاحية قريبة، كنت في كاتونزفيل عندما أقفلت صناديق الاقتراع في مريلند بانتظار الإعلان عن النتائج الوطنية. على الرغم من أنّ ليندون جونسون بدا متقدّماً بفارق كبير عند الدخول في الانتخابات، فإنّني بقيت متفائلاً بأن يحقّق باري غولدووتر نتائج طيّبة، وربما أن يقلب الأمور رأساً على عقب.

توقّفت العلامات المبكّرة لمهنة سياسية واعدة عند هذا الحدّ. فقد سُحق غولدووتر في أسوأ هزيمة في الانتخابات الرئاسية في التاريخ الأميركي في ذلك الوقت. وفي مكتب كاتونزفيل الذي غصّ بالحشود، كان العديد من المتطوّعين البالغين (كنت المراهق الوحيد تقريباً هناك) يبكون، وهو أمر لم أشهده من قبل في العلن. ذهلت نوعاً ما من هذا العرض للمشاعر، لكنّني ذهلت أكثر من نتائج الانتخابات التي كانت تتجه من سيئ إلى أسوأ. فقد قال دين بيرش، رئيس اللجنة الوطنية الجمهورية لحملة غولدووتر، "ستسطع النجمة الجمهورية عندما تغيب الشمس في الغرب". وقد صدّقت ذلك إلى حين، حتى اتضح بجلاء أنّ "السقوط" هو الاتجاه الوحيد الذي يتقدّم غولدووتر نحوه.

احتجت إلى أسابيع لأتفهّم حجم الهزيمة تماماً. وعندما طبع نفر قليل من الشجعان، بعد أسابيع فقط، ملصقات على مصدّات السيارات تحمل الشعار "AuH2O'68" [1]، كنت مستعداً للمشاركة ثانية. ففي النهاية لم يكن الشعب الأميركي يستطيع التصويت حقاً بأعداد كبيرة لمرشّح قال أشياء مثل، "أريدكم جميعاً أن تعرفوا أنّ الحزب الديمقراطي يحبّذ كثيراً من الأشياء ويعارض القليل جداً منها". كنت قد قرأت كتابي غولدووتر "لم لا نحقّق الانتصار" و"ضمير رجل محافظ"، وأعجبت أيّما إعجاب بفلسفة هذا الأريزوني وصراحته. لقد كان يؤمن بالفردية لا الجماعية، ويقول بدون تحفّظ، "لا أتطلّع إلى إقرار القوانين، بل إلى إبطالها" [2]. كان يعارض "المؤسسة الشرقية " التي اعتبرها المحافظون مصدراً رئيسياً لسياسات الدولة الخاطئة في الداخل، وما أسماه باري "الانحراف والخداع والهزيمة" في الكفاح الدولي ضدّ الشيوعية. وهلّلت عندما قال باري علينا أن نقطع الساحل الشرقي وندعه ينجرف إلى البحر، مع أنّ ولايتي مريلند ستنجرف أيضاً. وفي وقت لاحق بعد عودته إلى مجلس الشيوخ، استهلّ غولدووتر رسالة موجّهة إلى مدير وكالة الاستخبارات المركزية (السي آي إيه)، "عزيزي بيل، إنّني غاضب". (كم من مرة في سيرتي المهنية الحكومية وددت أن كتب رسالة كهذه، على الرغم من أنّني لم أفعل ذلك البتة). كنت أعلم في داخلي أنّ باري محقّ.

مع أنّني ظننت أنّ انتخابات 1964 الرئاسية لا تتطلب تفكيراً كثيراً، فإنّني كنت جزءاً من أقلية مميّزة، على الرغم من أنّ آخرين ربما يقولون بجرأة عن التصويت الشعبي الإجمالي إنّ "ستة وعشرين مليون أميركي لا يمكن أن يكونوا مخطئين". كان من المنطقي في أعقاب انتخابات 1964 التخلّي عن السياسة باعتبارها أمراً ميئوساً منه تماماً، والتوجّه إلى مهنة أخرى مثل العمل الدبلوماسي، كما فكّرت جدياً. وربما كان يمكن أن أتحوّل إلى اليسار في الجامعة، مثلما فعل العديد من معاصريّ. لكن على نحو كثيرين آخرين ممن تذوّقوا السياسة الانتخابية لأول مرّة في حملة غولدووتر، كان ردّ فعلي معاكساً تماماً. فإذا تمكّن التشويه الدائم والمنهجي لفلسفة الرجل الصالح من النجاح، بتحريض من وسائل الإعلام الرئيسية في البلاد، ودعم كاسح من نخبة المؤسسات الأكاديمية، وانسجام مع الدعاية السلبية مثل "إعلان زهرة الربيع " الشهير لجونسون الذي يتهم غولدووتر بأنّه متساهل جداً حيال الحرب النووية، وشعار "غولدووتر من أجل هالوين"، فقد آن الأوان للردّ. وإذا كانت الولايات المتحدة في مثل هذا الوضع المحفوف بالمخاطر بحيث يمكن انتخاب رئيس ممن يعرضون آثار جراحة استئصال الزائدة الدودية في العلن ويحملون كلاب البيغل من أذنيها، فلا بد من فعل شيء ما. الاستسلام ليس خياراً.

بعد ست وثلاثين سنة، كانت ليلة انتخابات 2000 شأناً مختلفاً تماماً. فمنذ بداية سنة 1968، سيطر الجمهوريون على السياسة الرئاسية الأميركية. ولم يتخلّل ذلك سوى دورتي الانتخابات المشؤومتين لحاكمين جنوبيين فاشلين، وكان الهدف في سنة 2000 الحؤول دون امتداد فترة الانقطاع الديمقراطي. لكن خلافاً لانتخابات 1964، كانت انتخابات 2000 متقاربة جداً، ولم أمكث لانتظار النتيجة. فقد غادرت إلى سيول في الصباح التالي للانتخابات للمشاركة في مؤتمر حول قضايا السياسة المتعلقّة بكوريا في جامعة يونسي، وهو مؤتمر شارك في استضافته معهد المشروع الأميركي (أميركان أنتربرايز أنستتيوت) الذي أشغل منصب نائب رئيسه الأول. عندما دخلت الفندق في سيول في وقت متأخّر من ليل الخميس، بتوقيت كوريا، كانت نتيجة فلوريدا لا تزال معلقّة. وبعد يوم جمعة طويل، أضأت التلفاز في غرفتي في الفندق ووجدت أنّ الفوضى لا تزال سائدة في فلوريدا، دون التوصّل إلى نتيجة نهائية.

كان الأمر الأهّم بالنسبة إليّ أنّ الحاكم جورج دبليو بوش سمى جيم بيكر، رئيسي السابق في وزارة الخارجية في أثناء إدارة بوش الأول، ليقود مساعيه لإنقاذ انتخابات فلوريدا. لم يكن لدى أحد في تلك المرحلة أدنى فكرة عما يمكن أن ينطوي عليه ذلك، أو ما الوقت الذي سيستغرقه اتخاذ قرار بشأن المنافسة المتطوّرة. وقبل أن آوي إلى الفراش في وقت مبكرّ من ليل الجمعة في سيول، تركت رسالة صوتية إلى بيكر في شركته للمحاماة في هيوستن. أوضحت أنّني في كوريا الجنوبية، لكنّني عرضت التوجّه إلى فلوريدا للمساعدة. وفي نحو الساعة الثانية بتوقيت سيول، رنّ هاتفي فرفعت السمّاعة لأسمع بيكر يقول بلهجته التكساسية المميّزة، "استقلّ طائرة وعد إلى هنا".

بعد بضعة أيام، كنت في وست بالم بيتش، عضواً في فريق العمل. توقّفت أولاً في تالاهاسي، لكن بيكر أرسلني على الفور إلى بالم بيتش حيث كان يعتقد بوجوب إضافة محامٍ "ثقيل الوزن" إلى الفريق الذي يعمل هناك بنشاط. وقد أطلق عليّ كنٍ ملمان، رئيس الحزب الجمهوري لاحقاً لقب "أتيكوس فِنش [3] مقاطعة بالم بيتش "، لكن كان هناك كثير من الأشخاص المتطوّعين. جلسنا ساعات وساعات ونحن نجري تحليلاً نفسياً لبطاقات الاقتراع. كانت تلك هي العملية التي يأمل الديمقراطيون أن تحدث تغيّيراً في مجاميع التصويت الشعبي لفلوريدا وتمنحهم تصويت ولاية فلوريدا، وبالتالي الانتخابات الوطنية. وكان أحد زملائي في معهد المشروع الأميركي، مايكل نوفاك، وهو ديمقراطي سابق، يخشى من الأسوأ، فيما كان يشاهد على التلفزة معركة بين "مقاتلي الشوارع والطلاب". لكن تبيّن أنّنا فزنا على الرغم من الكدمات التي أصبنا بها. حاولت الذهاب إلى البيت للاجتماع

بالعائلة في عيد الشكر، لكن استدعيت إلى بالم بيتش فور وصولي إلى واشنطن. وبما أنّ عائلتي لا يسعها أن تكل الحبش على مدى أسابيع بدوني، أعدته إلى دكان البقالة المجاور في صبيحة عيد الشكر، وتلك أول مرة بالتأكيد، وقفلت عائداً إلى بالم بيتش. وليل 12 كانون الأول/ ديسمبر، أنهت المحكمة العليا المنافسة لصالح بوش، ويمكنني أن أضيف أنّ قرارها كان صائباً جداً من الناحية القانونية. كنت في مكتب بيكر عندما اتصل بتكساس ليبلغ المرشّح الأنباء السارة قائلاً لبوش بطريقة شرعية لأول مرة، "تهانيّ، سيدي الرئيس".

بعد أن أمضيت أكثر من شهر في فلوريدا، وتلك إحدى المحطات العاطفية الكبيرة التي شهدت صعوداً وهبوطاً في حياتي المهنية، توجّهت إلى واشنطن بطائرة خاصة مع مارغريت توتويلر، وهي مساعدة قديمة لبيكر. اتفقنا على أنّ ما جرى تجربة مختلفة تماماً عن عملنا عندما كنا في وزارة الخارجية في عهد إدارة بوش الأول. غير أنّها كانت مسألة وقت فقط قبل أن نجد أنفسنا في وزارة الخارجية، حيث عيّنت في تشاد في إفريقيا.

بين انتخابات 1964و2000، حدث لي الكثير، وأظهر في تجربتي الخاصة تعريف " التاريخ " بأنّه "لعنة بعد أخرى "، مع قليل من الأحداث التمهيدية قبل أن توصلني سنة 1964 إلى مقرّ قيادة انتخابات غولدووتر الحزينة في كاتونزفيل.

بدأت في بلتيمور في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948، كأحد أطفال فترة فورة المواليد بعد الحرب العالمية الثانية، وابن إطفائي يدعى إدوارد جاكسون بولتون (يعرفه الجميع باسم جاك)، وزوجته كارلا غودفري، من ولمنغتون دلوير في فيرجينيا، أو "جيني". لم يتخرّج أي منهما من الثانوية، لكنّني على يقين من أنّ سجلّي الأكاديمي يستند إلى الجينات التي ورثتها منهما، إذ إنّها لم تأتِ من صلاتنا الاجتماعية أو مكانتنا في المجتمع. هاجر جدودي الأربعة، ومعظمهم اسكتلنديون أيرلنديون أو أيرلنديون، إلى الولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين، لذا فإنّ والديّ هما الجيل الأول الأميركي الذي نشأ في أثناء الكساد واشتدّ عوده في الحرب العالمية الثانية. لم يكونا بحاجة لأن يقول لهما أحد إنّهما يمرّان في أوقات صعبة، وكانا عازمين مثل معظم أبناء جيلهما، على ألا يكرّر أولادهما التجربة التي شهداها.

كذب جاك بشأن سنّه للانضمام إلى خفر السواحل عند بدء الحرب العالمية الثانية. كان متلهّفاً للذهاب إلى البحر، وذلك ليس بمستغرب بالنسبة إلى فتى من بلتيمور يعيش في ثاني أكبر ميناء على الساحل الشرقي بعد نيويورك. عيّن لسوء الحظّ في مهمة برية، وانتقل إلى البحر بعد أن أسقط مقلاة بيض مقلي على حذاء أحد الضباط، فأرسله للخدمة في مكان أبعد مما كان يريد.

كانت السفن التي خدم فيها تبدو مثل كتل كبيرة من الجليد، ترافق الحمولات عبر شمال الأطلسي، أو هكذا ظننت بعد سنوات عندما أراني والدي صوراً فوتوغرافية صغيرة احتفظ بها. أصيب جاك يوم الإبرار على شاطىء النورماندي في فرنسا، فأمضى ما تبقّى من الحرب في النقاهة في فلوريدا، يعتني بالروح المعنوية للسكان الإناث، أو هكذا وصف ذلك على الأقل. عندما عاد إلى بلتيمور بعد سنة 1945، قضى بعض الوقت متبطّلاً، ثمّ تزوّج وبدأ العمل كسمكري. غير أنّ القوانين الاتحادية التي أدّت إلى ما بدا له ساعات لا نهائية من التسكّع حفزته أخيراً إلى السعي وراء شيء أكثر إثارة. فأصبح إطفائياً في مدينة بلتيمور، فلم تسرّ زوجته، جيني، بذلك القرار ولم يجترح بالتأكيد الأعاجيب من الناحية المالية للعائلة.

بعد وقت قليل من تولي العمل الجديد، قرّر جاك تسجيل نفسه للانتخاب، وفعل ذلك مدرجاً اسمه كجمهوري. عندما راجع الكاتب في البلدية طلب التسجيل، قال لا بد أن يكون هناك خطأ لأنّ جاك موظف في المدينة، ومع ذلك تسجّل كجمهوري لا ديمقراطي. وعندما قال والدي ليس هناك خطأ، أوضح له الكاتب أنّ الموظفين في البلدية يسجّلون كديمقراطيين، ولم يقتنع والدي. لا شك في أنّ قصة ردّ والدي تضخّمت من الرواية على مر السنين، لكن يكفي القول إنّ جاك تسجّل كمستقل، ولم يقع بيض مقلي على حذاء الكاتب، أو ما هو أسوأ.

أحبّ جاك عمله كرجل إطفاء، وكان نقابياً جيداً، وأصبح مسؤولاً محلياً، وتولّى لاحقاً مناصب نقابية أخرى على مرّ السنين، فكان يحضر مؤتمرات في أماكن غريبة بالنسبة إلينا مثل بورتوريكو. لم يكن بالتأكيد "وقّاداً" [4]، أي ممن يلقمون الفحم في محرّكات القاطرات، فذلك ليس عمله. وعلى الرغم من أنّ جاك لم يكن على علم بقيام كالفن كولدج بقمع إضراب شرطة بوسطن في سنة 1919، فإنّه يتفق مع موقف كولدج بأنّه " لا يحقّ لأحد الإضراب ضدّ السلامة العامة في أي مكان وأي وقت". وعلى الرغم من أنّنا كنا نشعر جميعاً بأنّ رواتب رجال المطافئ والشرطة متدنية جداً، فإنّ والدي لم يكن يتخيّل القيام بالإضراب وتعريض سلامة مواطني بلتيمور للخطر. وعندما أصبح من المألوف أن يضرب المعلّمون في الستينيات، فإنّه استنكر ذلك، واعتبر أنّهم مدّللون لأنّهم التحقوا بالجامعات وحصلوا على أعمال مريحة، لا يمكن مقارنتها بعمله.

عشنا معظم سني شبابي، إلى جانب شقيقتي جوني راي التي ولدت في سنة 1957، في جنوب غرب بلتيمور في منطقة تدعى "يال هايتس"، بجانب جادة يال، تضمّ معلب كرة قاعدة صغير: "يال باول ". وأعتقد أنّ علماء النفس يمكن أن يستخدموا ذلك لتفسير عدم ميلي لاحقاً إلى الالتحاق بجامعة برنستون أو هارفرد. كنّا نعيش قرب شرطي من جانب، وميكانيكي

يعمل في شركة وستنغهاوس من جانب آخر. وكانت بلتيمور بالنسبة إلي مدينة الصناعة والتصنيع. وكنت أتابع برنامجاً تلفزيونياً يبثّ في عطلة نهاية الأسبوع ويدعى "الميناء الذي أنشأ مدينة "، تقدّمه هيلين ديلتش بنتلي، وهي مراسلة صحافية ولاحقاً عضوة في الكونغرس عن الحزب الجمهوري، تتخلّله شروح عن علاقات بلتيمور التجارية والبحرية مع العالم الأوسع. استفادت المدينة كثيراً من مؤسسات مثل مكتبات إينوك برات المجانية (التي كنت أتردّد عليها)، ووالترز آرت غاليري، ومحمية بيبودي، وكلّها من إنشاء أفراد ذوي بصيرة لا الحكومة.

كان جاك رجلاً هادئاً بطبيعته، يحتفظ بآرائه لنفسه على العموم، إلا عندما يثير المسؤولون الحكوميون حفيظته، لكن جيني لم تكن امرأة هادئة. أوضحت لي أنّها كانت اشتراكية في شبابها في ديلوير. وعلى الرغم من أنّها شقراء جذابة، فإنّها كانت تواعد واحداً من عائلة دي بونت. قرّرت جيني أن لا أتابع تعليمي في مدارس بلتيمور العامة، إذ اعتبرتها غير ملائمة، وركّزت اهتمامها على إلحاقي بمدرسة مكدونوف، وهي من أفضل المدارس الخاصة في ريسترستاون، على مقربة من بلتيمور.

في الصف السادس، أجريتُ امتحان الحصول على منحة لمدرسة مكدونوف، وهو حدث بارز جداً في مريلند في ذلك الوقت، بحيث كان يعلن عنه في محطات التلفزة في بلتيمور. كانت مكدونوف في ذلك الوقت تضم حرماً تبلغ مساحته ثمان مئة فدان، وتتميّز بالفخامة وفقاً لمعاييري، وتمثّل تغييراً كبيراً عن حياة المدينة. وجدت يوم الامتحان الطويل مخيفاً وموحشاً، لكنّني نجحت في تلك الجولة واستدعيت للمقابلة. وأجريت مقابلة مع والديّ أيضاً، لم يسرّ بها جاك، لكن جيني كانت مسرورة جداً لإتاحة الفرصة لها لكي تمتدحني. كان والدي يعمل في وظيفتين في ذلك الوقت لكي يكسب ما يكفي من الدخل لنحيا حياة كريمة. لذا لم يكن مزاجه رائقاً للثرثرة بعد مكافحة النيران في نوبة الليل، والعمل ميكانيكياً في النهار. لكن يبدو أنّ المقابلات كانت جيدة فقبلت في الصف السابع وحصلت على منحة. أمضيت السنوات الست التالية في مكدونوف كطالب داخلي، كما هو حال الطلاب الحاصلين على منح دراسية في ذلك الوقت، وكنت أعود إلى البيت في عطلات نهاية الأسبوع والإجازات. لذا كان السماح لي بالتغيّب عن المدرسة يوم الانتخابات في سنة 1964 أمراً خاصاً جداً. فلم كن أتغيّب عن الصفوف فحسب، بل خرجت من حرم المدرسة في وسط الأسبوع!

أنشئت مدرسة مكدونوف بميراث جون مكدونوف، وهو من سكان بلتيمور الذين حقّقوا ثروة في نيوأورلينز قبل الحرب الأهلية، وقسّم ثروته بين المدينتين لتعليم الفقراء. استخدمت نيوأورلينز حصتها لإنشاء نظام للمدارس العامة، لكن بلتيمور، التي يوجد فيها نظام للمدارس العامة، وبدأت تستفيد

من مساهمات برات ووالترز وبيبودي، أنشأت مدرسة مكدونوف لليتامى في سنة 1873. وقد أصابت المدرسة نجاحاً كبيراً بحيث رغب الأغنياء في التحاق أبنائهم بها، وقُبل فيها الطلاب الذين يدفعون الأقساط التعليمية في وقت لاحق. وعندما التحقت بالمدرسة، كان عدد الطلاب في الصفوف المتخرّجة نحو مئة. وكان ما بين خمسة عشر إلى عشرين طالباً يحصلون على منح دراسية في العادة. كانت مكدونوف مدرسة "شبه عسكرية"، أي أنّنا كنّا نرتدي الزي المدرسي ونشارك في التمارين، لكنّها لم تكن "أكاديمية حربية " على الطراز الجنوبي. كان اثنان من مدرائها على التوالي، والد وابنه، من الكويكرز، واعتُمد الزي المدرسي في مكدونوف عند إنشائها عندما لم يكن لدى الطلاب الملتحقين بها ثياباً كثيرة. وعلى مرّ السنين، خفّف الزي المدرسي من عدم التكافؤ بين أبناء الأغنياء والذين يدرسون بمنح إذ ليس هناك فرصة للمنافسة في الملابس أو مظاهر المباهاة الأخرى، كما هو الحال في العديد من المدارس. اقتصرت المنافسة على الصفوف الدراسية، وفي الميادين الرياضية، والأنشطة اللامنهجية، وكانت حادّة.

كانت المنافسة حادّة جداً ما مكّنني من الالتحاق بكلية يال في خريف سنة 1966 بعد نيل منحة دراسية. انتقلت إلى نيوهافن بالحافلة لأنّ حكومة بلتيمور الطيّبة دائماً لم تسمح لأبي بالحصول على إجازة لإيصالي بنفسه. كانت يال حادّة أيضاً، وبخاصة في الستينيات عندما تصاعدت المشاعر المناهضة لحرب فيتنام في كل أنحاء البلاد. وكنت في يال محافظاً ليبرالياً كما كنت في سنة 1964، ولعلي كنت مخلوقاً غريباً من الفضاء بالنظر إلى المواقف السياسية السائدة في حرم الجامعة. وفي سنتي الجامعية الأخيرة – قرّر الطلاب في يال وسواها أنّ "الإضراب " بعدم حضور الصفوف طريقة فعّالة للاحتجاج مهما كانت نكهة القضية السياسية. لم كن أفهم إضراب الطلاب أو أوافق عليه مثلما كان والدي يعارض إضراب المعلّمين، واستأت على وجه الخصوص من أبناء وبنات الأغنياء الكثر، الذي يقولون لي إنّه يفترض بي أن أفقد الحقّ في منحتي الدراسية. لكن كنت أريد الحصول على التعليم، وعلى المحتجين الابتعاد عن طريقي فيما أدخل الصف.

كانت يال مليئة بالأنشطة اللامنهجية، وقد أمضيت كثيراً من الوقت في اتحاد يال السياسي والمجلس التشريعي للطلاب الجامعيين في كونكتيكيت. اتخذ الاتحاد السياسي اتحادي كسفورد وكمبريدج نموذجاً له واستقدم متحدّثين بارزين وعقد مناظرات خلال العام الدراسي. انضممت إلى حزب المحافظين وحظيت بفرصة للاستماع إلى جمهوريين من "الخارج"، ما كان يوفّر انفراجاً سارّاً من ليبرالية يال المزهوّة والمكتفية بنفسها والتي لا هوادة فيها. وكان أمتع المناظرات بالنسبة إلي تلك التي جرت بين وليام ف. بَكلي جونيور وقس يال وليام سلون كوفن بشأن اقتراح" على الحكومة واجب

تعزيز المساواة والمحافظة على الحرية أيضاً". دافع بَكلي عن وجهة النظر المعاكسة ومسح الأرض بكوفن، على الرغم من أنّ علي الاعتراف بأنّ كوفن جاء بأفضل جملة في تلك الأمسية. عندما بدأ كوفن، لاحظ أنّه كان تخرّج في يال في سنة 1949، وأنّ بَكلي تخرّج في سنة 1950. وقال كوفن، "في ذلك الوقت، كان بيل متخلّفاً عني بسنة واحدة فقط ". وبعد التخرّج، في بداية الحرب الباردة، التحق بَكلي وكوفن بالسي آي إيه. وتلك هي الأيام.

مرّ الاتحاد السياسي بأوقات عابثة. فمن القضايا التي شغلت يال في أواخر الستينيات هل تصبح الكلية مختلطة، بعد أن كانت مقتصرة على الذكور منذ إنشائها في سنة 1701. ربما كان ذلك الجدل كثر حدة من الجدل الدائر بشأن حرب فيتنام، على الرغم من أنّني أشكّ في أنّ الطلاب المناهضين للحرب يعترفون بذلك، لأنّ النتيجة سيكون لها تأثير عميق ومباشر على حياتنا. كنت أعارض التعليم المختلط، معتقداً بدلاً من ذلك بوجوب انتقال فاسار إلى نيوهافن من بوغيبسي وانضمامها إلى يال. شكّك كثيرون في ما إذا كانت فاسار ترقى إلى مقاييس يال الأكاديمية وأعتقد أنّ الأمر نفسه كان مطروحاً في فاسار. وقد تناول الاتحاد السياسي هذه المسألة المهمة بمناظرة حول الموضوع "الذكور سيحلون في المقدّمة في أي اندماج بين فاسار ويال". ففي عرض غير مألوف بعقلية متفتّحة (أو ربما بدوافع أخرى)، دعا ذكور يال بنات فاسار إلى المشاركة في المناظرة التي اجتذبت حشداً كبيراً إلى مقرّ الاتحاد السياسي. أبدت إحدى بنات فاسار، واسمها فاسار كما قالت، تأييدها للاقتراح على أساس أنّ ذكور يال يفتقرون إلى الخيال. نسيت من ربح في المناظرة، لكن فاسار حافظت على سلاسل أزهار الربيع في بوغيبسي، وأصبحت يال مختلطة في سنة 1969، ما جعل صفّي 1970 آخر صف كله من الذكور يتخرّج في كلية يال.

كان المجلس التشريعي للطلاب الجامعيين في كونكتيكيت أرضاً تدريبية خصبة للمناورات السياسية. فقد كان موفدون عن عشرين كلية وجامعة من كونكتيكيت يجتمعون كل ربيع في هارتفورد، عاصمة الولاية، ويدّعون أنّهم يمثّلون المجلسين التشريعيين. وكان وفد يال يتكوّن بمعظمه من الاتحاد السياسي من كل ألوان الطيف الإيديولوجي. وخلافاً لمناظرات الاتحاد التي كانت تعنى بالفلسفة والسياسات، فإنّ أنشطة المجلس التشريعي للطلاب الجامعيين في كونكتيكيت كانت تنحصر في إيصال مرشّحينا ومرشّحي حلفائنا إلى المناصب الرئيسية. وقد حصلتُ في نهاية المطاف على رئاسة وفد يال، وانتُخبت ناطقاً باسم المجلس في سنة 1970، وذلك غير مألوف عندما كانت تكتنف حركات الاحتجاج العديد من الكليات، ومنها يال.

على غرار كثير من مؤسسات يال، كان للمجلس التشريعي للطلاب الجامعيين في كونكتيكيت مصاعبه مع التعليم المختلط. وكانت اجتماعات

الوفود تتسم بالصخب الشديد دون قيود على الحوار خلافاً للاتحاد السياسي الأكثر احتشاماً. فمن تقاليدنا أن يرفع عضو الوفد الذي ارتكب خطأ سياسياً يده إلى أعلى أمام الوفد ويتوسّل بصوت عالٍ "عاقبوني"، وهو ما نكون نحن الباقون مسرورين للقيام به. لم تكن سياستنا بدون قيود أيضاً، حيث كنا نتواطأ لتشكيل الائتلافات مع الكليات الأخرى لتحقيق أهدافنا. كان لدينا "فرق إغراء" للتعامل مع فتيات الكليات المتمرّدات، وكنّا نعقد الصفقات السياسية، ومتمرّسين في الممارسات البرلمانية الحادة. ففي اجتماع لإحدى لجان المجلس في هارتفورد، تمكّنت من حذف محتويات مشروع قانون بأكمله واستبداله دون تصويت باعتباره "خطأ طباعياً ". وفي الإعداد للاجتماع الأول لوفدنا مع طلاب يال الجدد في سنة 1969، دعوت إلى اجتماع تمهيدي للموفدين العائدين حيث تعهدنا أن نكون أكثر تهذيباً من المعتاد بحيث لا نردع الموفدات المحتملات. وعندما انتهى أول اجتماع منتظم للوفد، علمت أنّنا نجحنا لأنّ إحدى الفتيات جاءت إليّ فيما بعد وقالت إنّها تعلم أنّنا نبذل أفضل ما لدينا من سلوك وأنّ الفتيات يقدّرن ذلك. مع ذلك تابعت بأنّنا كلنا ننتمي إلى يال الآن ويجب أن نكون ما نحن عليه. وقد عملنا بتلك النصيحة في اجتماع الوفد التالي. ولم تعد أي فتاة بعد ذلك.

شغلت حرب فيتنام يال في نهاية المطاف، كما شغلت البلد بأكمله. وفي نيوهافن في سنة 1970، واجهنا أيضاً محاكمة بوبي سيل، وهو من الفهود السود المتهمين بقتل ألكس راكلي، العضو في الفهود السود أيضاً. وُجدت جثة راكلي في مستنقع قرب نيوهافن، وكانت مغطاة بآثار أعقاب السجائر والماء الساخن المصبوب عليه قبل الموت. تقاطر آلاف من المحتجين الراديكاليين وأتباعهم، بما في ذلك آبي هوفمان من فريق شيكاغو سفنز، إلى نيوهافن لإغلاق يال. شعرت بأنّ كل هذا النشاط الذي غلب عليه الطابع الفكري كثر فأكثر، واتخذ أحياناً طابعاً إكراهياً، مخالف تماماً لحرية التعبير التي يجب أن تتمتّع بها الجامعة. وفي اجتماعات "مبنى البلدية " في كلية كولهاون، الكلية التي أقيم فيها، دافعت عن الهيئة التعليمية الليبرالية في يال قائلاً إنّ هذه الراديكالية غير المتسامحة تفرض تحدياً على الحرية الفكرية أكبر من ذلك الذي فرضته قضية جو مكارثي الكريهة في الخمسينيات. في ذلك الوقت على الأقل، كان التهديد يأتي من خارج الجامعة، أما هذه المرة فإنّ البرابرة موجودون داخل الأبواب. لذلك فإنّ بعض أعضاء الهيئة التعليمية الليبراليين غير المستقرّين على رأي، الذين يبدو أنّهم غلبت عليهم سخرية الجيل الذي أنشؤوه فكرياً، استجابوا بشكل مواتٍ لمقولاتي، لكن معظم الطلاب أزاحوهم جانباً.

إلى جانب قضية فيتنام على وجه الخصوص، فإنّ التسييس المتواصل لكل نواحي الحياة في يال كان العاقبة الأخطر لأواخر الستينيات. فقد كان ذلك

بمثابة النسخة الأميركية عن "الثورة الثقافية " الصينية. ومع أنّها لم تكن كثيرة التطلّب كما في الصين، فإنّها كانت مضرّة من الناحية الفكرية، ولا تزال تلحق الضرر بنسيج المجتمع الأميركي فيما تقدّم العمر بجيل ما بعد الحرب، دون أن ينضج في الغالب. ومن الأمثلة على ذلك تمرين "يوم الصف المتخرّج"، وهو جزء تقليدي من طقس التخرّج في يال. ففي سنة 1970، قرّر "قادة" صفّنا أن يكون يوم الصف المتخرّج بأكمله عن فيتنام، بدلاً من أن يكون عن التخرّج، وهو ما لم يعجبني البتة. وانتابني استياء شديد عندما رأيت قائمة المتحدّثين، وكلهم من أقصى اليسار. احتججت على انعدام التوازن أمام المنظّمين فردّوا قائلين إنّ برنامجهم متوازن، لأنّ طالباً كان يدعم هيوبرت همفري في انتخابات الرئاسة سنة 1968 سيمثّل الجانب المحافظ.

كانت تلك القشّة التي قصمت ظهر البعير. ربما يتمتّع هؤلاء الأولاد الأغنياء بيوم تخرّج فاسد، لكن أمي ووالدي الإطفائي لن يأتيا إلى حفل تخرّج ابنهما للاستماع إلى محاضرة سياسية. فتدخّلت في برنامج يوم الصف المتخرّج عاقداً العزم على أن يكون لي رأي، على الأقل فيما يتعلّق بأهالي المتخرّجين في سنة 1970، إذا لم يتعلّق بالطلاب. يعقد حفل يوم الصف المتخرّج على نحو التخرّج في حرم يال القديم حيث أقمنا جميعاً عندما كنّا في السنة الأولى قبل انتقالنا إلى كليات الإقامة الجديدة في السنوات الثلاث الأخيرة من الحياة في الكلية. كان ألوف الأشخاص حاضرين، وهو أكبر حشد أخاطبه، وعندما بدأت حديثي الذي استمرّ بضع دقائق، أخذ المقاطعون يهتفون، وكنت الخطيب الوحيد الذي يقابل بمثل ذلك. لقد واجهني الليبراليون بهذا النوع من المواقف عدة مرات، حيث كانوا يجدون أنفسهم المعارضين الشجعان الذين تقمعهم السياسة الأميركية القومية. قلت مشيراً إلى المقاطعين، "ما تقومون به هناك مثال نموذجي على ,التسامح' الليبرالي". وتابعت بأنّ برنامج يوم الصف المتخرّج "مثال نموذجي على تهنئة الذات الليبرالية "، ودعوت إلى "وضع حد للسياسة في عطلة نهاية الأسبوع هذه والعودة إلى المرح والسعادة الذي يفترض أن يسود حفل التخرّج". وطمأنت الجميع إلى أنّ "الخلفية المحافظة حية وبحالة جيدة هنا؛ وإذا لم يكن نفوذنا بارزاً، فاطمئنوا إلى أنّنا سنبرزه في العالم الحقيقي". لقيت استقبالاً لطيفاً من والديّ، وشبه صمت من زملائي في الصفّ. وذلك أمر طبيعي! ومتوقع [5]. عاش والديّ حتى أواسط التسعينيات، لكن لم يساورني أي شكّ بأنّهما اعتقدا أنّ تخرّجي من يال يبرّر كل المصاعب التي كابدوها.

قبل تخرّجي، انضممت إلى الحرس الوطني في مريلند، وحصلت على منصب بالانتقال من مستودع أسلحة إلى آخر في منطقة بلتيمور والتسجّل على قوائم الانتظار إلى أن فُتحت كوّة. كنت قد استنتجت أنّ حرب فيتنام خاسرة، وأجريت حسابات هادئة بأنّني لن أضيع الوقت سدى على كفاح غير

مجدٍ. الموت من أجل بلدك شيء، لكن الموت من أجل كسب أرض تعيدها القوى المناهضة للحرب في الكونغرس إلى العدو يبدو مضحكاً بالنسبة إليّ. وبالعودة إلى الوراء، لست فخوراً بتلك الحسابات، لكن والدي الذي قاتل في الحرب العالمية الثانية، وما زال يخاطر بحياته يومياً من أجل المواطنين كإطفائي، وافق عليها وكان ذلك مرضياً لي.

تخرّجت بتقدير رفيع، وجرى اختياري لنيل شهادة فاي بيتا كابا في كانون الأول/ ديسمبر في سنتي الدراسية الأخيرة. وقد أحببت هذه الشهادة التي يرد فيها القول، "من أجل الامتياز في البحث الليبرالي" حيث تعني كلمة "ليبرالي" البحث الحرّ عن المعرفة الذي كان مهدّداً من انعدام تسامح الطلاب الراديكاليين في الستينيات. كما أنّني حمّلتها معنى سرياً، يظهر أنّني تفوّقت على ليبراليي يال في عقر دارهم. كنت أتابع تخصّصاً "مكثّفاً" في العلوم السياسية، ومطلبه الرئيسي كتابة بحث رئيسي، وكان بحثي في العلاقات الدولية. أثار عملي (376 صفحة) عن صناعة القرار في الحكومات البريطانية والفرنسية والأميركية في أثناء أزمة السويس في سنة 1965 اهتماماً كافياً بحيث فاز بجائزة جيمس غوردون بينيت في يال كأفضل بحث في تلك السنة في العلاقات الدولية.

توجّهت للخدمة الفعلية في فورت بولك، لويزيانا، حيث أمضيت ثمانية عشر أسبوعاً في التدريب من تموز/ يوليو إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 1970. وكان اليوم الذي لا ينسى ليلة الانتخابات في سنة 1970، بعد التنصّت غير القانوني على النتائج على راديو ترانزستور. فبين التقارير المفصّلة عن الاستفتاءات المختلفة عن طريق شرب الكحول في شرق تكساس، كانت ترد النتائج الوطنية، بما في ذلك الأخبار المذهلة بأنّ جيم بَكلي انتُخب سناتوراً في نيويورك عن الخط المحافظ في الحزب. وكان أخوه الأكثر شهرة قد ترشّح لمنصب عمدة نيويورك في سنة 1965 كمحافظ، وفاز بنحو 14 بالمئة من الأصوات، لكن بعد هزيمة غولدووتر في سنة 1964، جاءت حملة بَكلي لمنصب المحافظ بمثابة انفراجة سارّة. لكن ها هو أخاه الأكبر يصبح في مجلس الشيوخ في سنة 1970، وذلك يعد بقوّة محافظة حقيقية على المستوى القومي.

كانت أمجادي الأكاديمية كافية لإدخالي كلية الحقوق في يال، حيث بدأت في سنة 1971. ومن المفارقة أنّ هذه الكلية المهنية الصغيرة تضّم مدرّسين محافظين – ثلاثة بالضبط – أكثر مما تضّم جامعة يال بأكملها. درست مكافحة الاحتكارات على يد روبرت بورك، وقد أصبحت نظرياته في القانون والاقتصاد التي كانت عرضة للاستهزاء في ذلك الوقت المصدر السائد لقانون مكافحة الاحتكارات، وذلك انتصار فكري ذو أبعاد مذهلة في فترة قصيرة. ودرست أيضاً مع وورد بومن، وهو عضو آخر في كلية شيكاغوِ وأول أستاذ غير محامٍ

في كليات الحقوق الأميركية الرئيسية. وكنت أيضاَ مساعد باحث وتلميذاً لرالف ونتر، أصبح لاحقاً قاضي محكمة الاستئناف الثانية، وهو عضو آخر في كلية الحقوق والاقتصاد. كنت أنا وطالب آخر فقط نعتبر نفسينا محافظين حقيقيين، على الرغم من أنّ زميلنا وصديقنا الطيب، رالف توماس، وهو الآن عضو مميّز في المحكمة العليا، أصبح مؤهّلاً جداً في وقت لاحق. كان عددنا قليلاً بحيث إنّه عندما سمّي بورك نائباً عاماً، قال رالف ونتر يجب أنّ تكون افتتاحية صحيفة "يال ديلي نيوز"، "سمّى الرئيس نيكسون أمس 20 بالمئة من كل المحافظين في كلية الحقوق في يال نائباً عاماً ". ودرست القانون الدستوري أيضاً على لكسندر بيكِل، ما أثّر فيّ كثيراً، لكن بيكِل كان لا يزال من ليبراليي البرنامج الجديد، لا تحرّرياً مثل ونتر وبومان وبورك في ذلك الوقت. غير أنّني لم كن قطّ من المحافظين الداعين للحكومة المسيطرة في ذلك الوقت ولا الآن. وكان بيل وهيلاري كلينتون في كلية الحقوق بيال في ذلك الوقت، لكن لم كن أختلط بدوائرهما.

فيما كنت أكدح في الدراسة بكلية الحقوق، أمضيت صيف 1972 كمتدرّب في البيت الأبيض مع نائب الرئيس سبيرو أغنيو، الحاكم الجمهوري السابق لولاية مريلند، وذلك انحراف سياسي في ذلك الوقت. شعرت بالانجذاب إلى أغنيو لأنّه انتقد برنامج الخدمات القانونية، وكنت أنا وستيف هولتزر (الطالب المحافظ الآخر في كلية حقوق يال) نكتب عنه مطالعة في دورية يال القانونية "يال لو جورنال [6]. مثّلت خياراتي في العمل في ذلك الصيف ذروة في مسيرتي المهنية من عدة أوجه، حيث حصلت على ثلاثة عروض مثالية: الذهاب مع أغنيو، أو أن أكون مساعد باحث لألكسندر بيكل، أو أكون متدرّباً في مجلّة بَكلي "ناشيونال ريفيو". اخترت الذهاب مع أغنيو مظهراً أنّ حكمي السياسي لا يزال غير خاطئ كما حصل عندما توقّعت احتمال فوز غولدووتر في انتخابات سنة 1964، لكنّني لم أندم على ذلك قط. كان رجلاً مرحاً، أميركياً متوسّطاً حقيقياً، وملتزماً بالثقافة السياسية لمريلند ما أفضى في النهاية إلى سقوطه.

كان نشاطي الرئيسي في ذلك الصيف العمل على إلحاق الهزيمة باقتراح تقدّم به من بقي من الجناح الليبرالي في الحزب الجمهوري لتغيير صيغة تعيين المندوبين بين الولايات في مؤتمرات تسمية المرشّحين على المستوى القومي. كان حجم المندوبين يستند تاريخياً إلى قوة تصويت الهيئة الناخبة، مع علاوة للولايات التي فاز فيها المرشّح الرئاسي السابق عن الحزب الجمهوري. كانت جمعية ريبون تريد تعيين المندوبين بناء على النسبة المئوية من التصويت الشعبي لكل ولاية. وذلك يعزّز نفوذ الولايات ذات التعداد السكاني الكبير مثل نيويورك وبنسلفانيا في انتقاء المرشحين الرئاسيين، مع أنّ من المرجّح أن تذهب أصواتهم الانتخابية إلى المرشّحين الديمقراطيين.

كانت خطة ريبون بالنسبة لمعظم المحافظين بمثابة انتحار سياسي، لكن كان الليبراليون يأملون في الفوز في مؤتمر ميامي، بإقناع الحاكم رونالد ريغان بالوقوف إلى جانبهم. فولاية كبيرة مثل كاليفورنيا ستستفيد نسبياً من نهجهم، لكن ريغان كان لديه من الفطنة ما جعله يتنبّه إلى أنّ تأثيرها الإجمالي سيضعف قوة المحافظين في الحزب على المستوى القومي. فحافظ على انحياز كاليفورنيا إلى جانب الولايات الغربية والجنوبية فلقيت خطة ريبون الهزيمة. وفي أعقاب التصويت النهائي، ذهبت للاحتفال مع ديف كين، الرئيس السابق لجمعية الشبان الأميركيين للحرية التي انتدبتني متدرّباً لدى أغنيو. وفيما كنا نغادر الفندق، ركبنا المصعد نفسه مع فرانك سيناترا وحرّاسه. سأل سيناترا عنّا، وعندما قلنا إنّنا نعمل لدى أغنيو، وهو أحد كبار أصدقائه، دعانا إلى شرب الجعة في حانة الفندق. وباعتبارنا جزءاً من حاشية سيناترا، أُدخلنا الحانة على عجل حيث طلب ثلاثتنا بيرة بدوايزر. لكن لم نستطع إجراء حوار مطوّل مع سيناترا لأنّ الحسناوات في المكان سارعن إليه ونحّيننا جانباً.

بعد تخرّجي في كلية الحقوق، عملت في شركة كوفنغتون أند بيرلنغ (سي أند بي)، وهي من أكبر شركات المحاماة في واشنطن في ذلك الوقت. وكنت أحنّ إلى الانضمام إلى إدارة نيكسون، لكنّ رالف ونتر نصحني بحكمة أن أمارس المحاماة وأصبح شريكاً في شركة للمحاماة، ثم أتوجّه إلى العمل السياسي. وأثبتت نصيحته صحتها، إذ أجبر أغنيو أولاً ثم نيكسون على الاستقالة ولحق بهما الخزي، وجاءت استقالة نيكسون بعد أيام من انضمامي إلى سي أند بي في آب/ أغسطس 1974. وبعد ذلك هُزم فورد في انتخابات سنة 1976 أمام كارتر. ولو كنت موظفاً سياسياً في الحكومة، لتحتّم علي البحث عن عمل الآن. لكنني باتباع نصيحة ونتر، كنت سعيداً في العمل كمحامٍ وجني المال بالإضافة إلى أنّ ذلك ساعدني على تحمّل ليل إدارة كارتر الطويل.

في الواقع حصلت على أفضل الأمرين، إذ إنّني أمضيت قسماً كبيراً من 1974 – 1976 في العمل على قضية بكلي مقابل فاليو [7]، متحدياً دستورية كل حكم رئيسي في تشريع حملة "الإصلاح " المالي التي أعقبت ووترغيت. في الردّ المبالغ على ووترغيت، كما في قوانين أخرى مثل قانون صلاحيات الحرب وقانون المحامي المستقل، وضع الكونغرس حدوداً صارمة للمساهمة والإنفاق في الحملات الفيدرالية، وحاول الحدّ بشكل جذري من "المصاريف المستقلة" المنفصلة عن الحملات، وفرض متطلبات تبليغ وإفصاح شاملة، وأنشأ نظاماً للتمويل العام للانتخابات الرئاسية، وأنشأ هيئة تنظيمية جديدة، لجنة الانتخابات الفيدرالية، للإشراف على القانون. كان رالف ونتر قد كتب بشكل موسّع عن الأسباب التي تجعل هذا المفهوم بأكمله يخرق التعديل

الأول الذي يحمي حرية التعبير، وكنّا نأمل في البداية أن ينقض الرئيس فورد هذا التشريع. لكن تبّين أنّ ذلك متعذّر، نظراً لضعف رئاسة فورد والضغط الكاسح لإدخال "الإصلاح".

بدلاً من ذلك، فإنّ جيم بَكلي، وكان ديف كين صديقي منذ أيام التدرّب لدى أغنيو يعمل في عداد موظفيه في مجلس الشيوخ، قرّر الاعتراض على القانون بشكل دستوري، وسمى رالف وِنتر كبيراً لمحاميه. أقنعت سي أند بي بأن تتولّى القضية من أجل المصلحة العامة، وشرعنا في جمع هيئة من المدعين للمساعدة في إظهار إجحاف القانون بالإضافة إلى عدم دستوريته. كان كين قد حصل بالفعل على تأييد اتحاد الحريات المدنية في نيويورك الذي اعترض على القوانين الأخرى التي ترمي إلى تقييد المصاريف المستقلة، ولعله لم يكن يتفق مع بَكلي في كثير من الأمور الأخرى. وانضمّ أيضاً إلى القضية يوجين مكارثي الذي خاض حملة للترشّح للانتخابات الرئاسية عن الحزب الديمقراطي في سنة 1968 كمعارض لحرب فيتنام، وترشّح ثانية للرئاسة في سنة 1976 كمستقل. واعترض مكارثي على فرض قيود على المساهمات والمصروفات، حيث كان يعرف من تجربته أنّها يمكن أن تشلّ حملة السياسي المعارض قبل أن تبدأ، وعارض التمويل العام للحملات الرئاسية بسبب الميزة الهائلة التي تقدّمها مثل هذه المساعدات إلى الحزبين الرئيسيين، ما يلحق الضرر بالمرشحين المستقلين ومرشّحي الحزب الثالث. ومع أنّني لم أكن أتفق مع مكارثي في سنة 1968، فإنّني أعجبت كثيراً به لصراحته ونزاهته. كان يحب أن يقول إنّه يجب استبعاد كلمة "إصلاح" من اللغة الإنكليزية لأنّها تعني كل شيء، وبالتالي لا شيء، وقد بدا لي مصيباً.

عرف الجميع أنّ القرار في قضية بَكلي مقابل فاليو يمكن أن يحدّد مصير الانتخابات في سنة 1976، دون ذكر صياغة مستقبل السياسة الأميركية. وكان بَكلي قد أقحم في التشريع حكماً خاصاً من أجل تسريع مراجعة الاعتراضات الدستورية، وللمساعدة على وجه التحديد في تسهيل تقديم إجابة مبكّرة، بطريقة أو بأخرى، لتجنّب العواقب الكارثية لقرار يصدر في منتصف الحملة. وقد توجّهت أنا ورالف إلى محكمة المقاطعة الفيدرالية في واشنطن لرفع القضية في 2 كانون الثاني/يناير 1975، وهو أول يوم عمل بعد تاريخ نفاذ القانون الجديد، وحصلت الدعوى على رقم 0001 - 75. لحقت بنا هزيمة منكرة في محكمة واشنطن كما هو متوقّع، حيث سادت غرائز القضاة الليبرالية، فتقدّمنا بالتماس إلى المحكمة العليا لمراجعة القرار بأكمله تقريباً.

عقدت المحكمة العليا جلسة مناقشات شفهية غير مسبوقة تقريباً استغرقت أربع ساعات بدلاً من ساعة واحدة تحصل عليها معظم القضايا. قدّم رالف حجّته ضدّ القيود المفروضة على المساهمات والمصاريف، بما في ذلك المصاريف المستقلة بموجب نظريات التعديل الأول. وكان يقابله في

هذه القضية أستاذ القانون في جامعة هارفرد أرشيبالد كوكس، المدعي الخاص السابق الذي يجسّد قضية " الإصلاح". وكان المحامي العام بورك قد طرد كوكس في "مذبحة ليلة السبت"، بموجب أوامر من الرئيس نيكسون، وبعد استقالة المدعي العام إليوت ريتشاردسون ونائب المدعي العام بيل روكلسهاوس. لم يكن ريتشاردسون وروكلسهاوس معروفين في ذلك الوقت أو الآن، وشعرا أنّ عليهما الاستقالة لأنّهما التزما بذلك في جلسات التثبيت إذا رأيا أي تدخّل من البيت الأبيض في تحقيقات كوكس. وكان بورك قد ثُبّت قبل أن تصبح ووترغيت قضية، ولم يلزم نفسه بمثل ذلك. عرف الثلاثة أنّه إذا استقال بورك فقد يطاح بما تبقى من وزارة العدل، ما يثير أزمة دستورية أشدّ خطورة. وفي اجتماع محوري، قال ريتشاردسون، "المسدّس بين يديك الآن يا بوب. ويقضي واجبك بأن تضغط على الزناد". وقد فعل بورك ذلك ما أضرّ به إذ إنّ الخلاف جعل فورد خائفاً من تسميته في المحكمة العليا. وبدلاً من ذلك اختار فورد جون بول ستيفنس، وذلك خطأ جمهوري آخر أطال عجزنا عن الحصول على غالبية مريحة في المحكمة العليا.

لذا كنت أرى أنا ورالف أنّ لكوكس معنى خاصاً. وبما أنّ هذه أول مرافعة لرالف في المحكمة العليا، فقد أردته أن يكون مسترخياً ومرحاً على عادته. وقبل أن يبدأ مداخلته، مرّرت له ملاحظة مفادها، "هيا يا رال! اهزمي هارفرد". ولعل ذلك فعل فعله لأنّ رالف كان رائعاً. وجاء قرار المحكمة العليا في كانون الثاني/ يناير 1976 مختلطاً، فاعتبر أنّ القيود على المصاريف والمصاريف المستقلة غير دستورية، لكنّه أيّد القيود على المساهمات والتمويل العام. ومن الأمور المهمة أيضاً أنّ المحكمة أسقطت اللجنة الانتخابية الفيدرالية، مؤيّدة رأينا بأنّ منح الكونغرس صلاحية تعيين أربعة من أعضائها الستة الذين يحقّ لهم التصويت ينتهك مبدأ الفصل بين السلطات (ومهّد ذلك الأساس من أجل قرار لاحق ينقض الفيتو التشريعي). كنا نأمل أن يؤدي اقتطاع جزء كبير من القانون إلى جعل ما تبقى منه غير قابل للتطبيق، لكن الكونغرس استجاب بسرعة بإعادة إنشاء اللجنة الانتخابية الفيدرالية بطريقة دستورية، ووقّع الرئيس فورد الذي لا يزال ضعيفاً على القانون. لعل الباحثين القانونيين سيواصلون الجدل عقوداً من الزمن بشأن من ربح ومن خسر في قضية بَكلي، لكنّ المحكمة العليا نفسها قدّمت تفسيرها بالحكم بأنّ على المدافعين عن القانون أن يتقاسموا مناصفة تكاليف إعداد الالتماس، وهو ما تحمّلناه بمفردنا في البداية باعتبارنا الملتمسين. شعرنا بالرضا عن ذلك، على الرغم من أنّ إعلان عدم دستورية القانون بأكمله كان سيرضينا أكثر. سألني رالف لاحقاً، "كيف تشعر إزاء أن تكون قضيتك الأولى أكبر القضايا التي تحصل عليها"؟ كان سؤالاً وجيهاً، ولم

يسعني البتة أن أجيب عليه بطريقة مرضية. لا شكّ في أنّه بعد قضية بَكلي، من الصعب أن تثيرك أي دعوى أخرى بالقدر نفسه.

من المحزن أنّ جيم بَكلي خسر في سنة 1976 أمام دانيال باتريك موينيهان، ويرجع ذلك إلى حدّ كبير إلى الاهتمام والدعاية اللذين حظي بهما موينيهان كسفير إلى الأمم المتحدة. وكان موينيهان قد قاد بنجاح جهودنا ضدّ قرار الجمعية العامة في سنة 1975 بالمساواة بين الصهيونية والعنصرية. واشتُهر بأنّه مزّق القرار على منبر الجمعية العامة معلناً أنّ "الولايات المتحدة... لا تعترف به، ولن تلتزم به، ولن تذعن قط لهذا القرار السيئ ". كان الترشّح في نيويورك الديمقراطية الهوى كل ما يحتاج إليه موينيهان ليحقّق انتصاراً كاسحاً على بَكلي. وقد سمّت مجلة "ناشيونال ريفيو " موينيهان "رجل العام " في سنة 1975، لكنّها أنهت الجائزة في سنة 1976 بعد أن شعرت بأنّها أحدثت ما يكفي من المشاكل. أحزنني مصاب بَكلي، لكن لم يدر في خلدي في ذلك الوقت أن يتقاطع مساري لاحقاً مع مسار موينيهان.

على الرغم من أنّني حضرت مؤتمر الحزب الجمهوري في مدينة كانساس في سنة 1976، على أمل أن يفوز ريغان بالتسمية بدلاً من فورد، فإنّ ذلك لم يحدث. ومنحت ووترغيت انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر إلى كارتر، لكنّها أثبتت حكمة نصيحة رالف: سأتابع مهنتي في المحاماة ما دمنا في القفر السياسي. وفي السنوات العديدة التالية، انغمست في مهنتي الخاصة، وحظيت ببعض الأوقات المثيرة للاهتمام، مثل القضية في المحكمة العليا التي تتعلّق بقرار مدينة نيويورك إعلان غراند سنترال ستيشن (المحطة المركزية الكبرى) معلماً ثقافياً [8]. وكان القيّمون على تفليسة شركة بن سنترال للمواصلات يريدون إنشاء برج للمكاتب فوقها، وتلك ليست بالخطة الشائنة كما اعتقد الكثيرون، إذ إنّ المعماريين وضعوا سابقاً تصوّراً لبرج للمكاتب في التصميم الأصلي للمحطة، ويمكن أن يستوعب الهيكل المعماري البرج الكبير الذي تريده شركة بن سنترال دون إجراء تغيير كبير.

مع ذلك، كما في قضية بَكلي، كان أصحاب المبادئ الأخلاقية في الجانب الآخر في هذه القضية أيضاً، على الرغم من أنّ محطّ الاهتمام لم يكن أرشيبالد كوكس وإنّما جاكلين كنيدي أوناسيس. لم نتولّ القضية في المحاكم الابتدائية، لكن شركة بن سنترال طلبت من دان غريبون، المرافع البارز في كوفنغتون، تولي تقديم الالتماس إلى المحكمة العليا، وطلب مني بدوره العمل معه. ظننت أنّ لدينا حجّة ممتازة بموجب فقرة المداخيل في التعديل الخامس، لكنّنا خسرنا بستة أصوات مقابل ثلاثة في المحكمة العليا. وفي أثناء إقامتي لاحقاً في فندق والدورف إستوريا كسفير إلى الأمم المتحدة، في أسفل الشارع قرب غراندِ سنترال، كنت أمشي أو أقود السيارة على مقربة

من المحطة كل يوم تقريباً. وإذا ما وضعنا المسائل الدستورية على حدة، ما زلت أعتقد أنّها ستبدو أجمل بوجود برج للمكاتب فوقها.

الفصل الثاني

ثورة ريغان وانقلاب الرئيس الحادي والأربعين بوش

احرص دائماً على أن تكوق مصيباً، ثم تقدّم

– ديفيد كروكت، 1831 [9]

عندما حادت إدارة كارتر عن جادّة الصواب، أملت ثانية، كما في سنة 1976، بتسمية رونالد ريغان لقيادتنا في الخروج من التيه. وفي معظم سنة 1980، كنت مشغولاً في قضية كبرى ممثّلاً شركة كير – ماكغي في النزاع بشأن تسعير الوقود النووي الذي تعاقدت الشركة على بيعه إلى عدد من المرافق العامة في أوهايو وبنسلفانيا، وهي قضية كان يُنظر فيها في مدينة أوكلاهوما عشية انتخابات 1980. وصلت متأخّراً إلى حيث يوجد جمع صغير من الأصدقاء، وفي ذلك الوقت، لم يكن بوسع المعلّقين، بمن فيهم الليبراليين إخفاء اتجاه ريغان إلى تحقيق فوز كاسح.

فكّرت عدّة مرات في تلك الليلة في هزيمة غولدووتر في سنة 1964. ولعل ما كان بوسع ريغان الفوز لو لم يُظهر غولدووتر شجاعة معتقداته بالترشّح لانتخابات سنة 1964، فور اغتيال كنيدي، وهي الانتخابات التي لم يكن أي جمهوري يأمل في الفوز بها. لقد كان غولدووتر راغباً في تحمّل المهانة التي لحقت به، لا من معارضة سياساته فحسب، بل المهانة الشخصية أيضاً، وربما كان يعلم منذ بداية حملته بانعدام فرصه في تحقيق الفوز. لقد كان نصر ريغان في سنة 1980 في الواقع نصراً لغولدووتر أيضاً. فمع أنّ غولدووتر تعرّض للسخرية والازدراء، فإنّ ريغان أحضر المكافئ المعاصر لسياساته الخارجية والداخلية من التيه. وفرضت إدارة ريغان المواجهة النهائية مع الشيوعية وحقّقت النصر، وعن طريق إجراء تخفيضات كبيرة على الضرائب، أعاق نموّ الحكومة على المستوى الفيدرالي الذي

استمرّ دون انقطاع منذ البرنامج الجديد. كان ذلك ثورة في الواقع، وقد عرفها كل المحافظين. وكذا الليبراليون عندما تجرّؤوا على التصريح بما هو واضح.

كان انتصار ريغان مبهجاً جداً حتى إنّني تخلّيت عن نصيحة رالف وِنتر وقرّرت الانضمام إلى إدارة ريغان. في ذلك الوقت، كنت قد أمضيت ست سنين ونصف في العمل لدى شركة كوفنغتون، ولا يفصلني سوى ثمانية عشر شهراً عن قرار الشركة الحاسم بجعلي شريكاً، لكنّني لم أشأ أن أفوّت متعة العمل في الإدارة. وكما قلت لشريك ليبرالي استعصى عليه فهم قراري، "أعرف الآن كيف شعر الديمقراطيون في سنة 1932"! مع ذلك فإنّ الحصول على منصب في إدارة قادمة يعدّ "تجربة مثيرة" دائماً. ومن الأشياء الأخرى التي فعلتها في سنة 1980 الاتصال بجيمس بيكر الذي التقيت به أول مرة في سنة 1978 عندما ترشّح لمنصب المدعي العام في تكساس ولم يوفّق. كان هناك عدد من الأصدقاء الذين يعملون في تلك الحملة، ورفعوا إلي سؤالاً عن قانون الانتخاب في تكساس. ففي أعقاب قضية "بَكلي مقابل فاليو"، عمدت إلى التمرّس قليلاً في قانون الانتخابات، واعتقدوا أنّني قد كون قادراً على تقديم يد العون. اجتمعت ببيكر ثانية من خلال ديف كين الذي عمل مع بيكر في حملة جورج هـ. دبليو بوش للترشّح عن الحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية 1980، وبعد الانتخاب سمّى ريغان بيكر كبيراً لموظفي البيت الأبيض. لم يكن بيكر مفضّلاً قط لدي اليمين إذ يُنظر إليه على أنّه "براغماتي" لا "ريغاني ". غير أنّني طالما اعتقدت أنّ غرائزه السياسية مصيبة، إذ يحاول دائماً تعظيم الحصيلة في أي معركة بدلاً من الاكتفاء بإبداء الرأي مهما كان إبداء الرأي مرضياً. ومن النصائح السياسية السليمة لبيكر، "أبق عينيك على الجائزة"، وهو أمر غالباً ما يكون تطبيقه أصعب مما يبدو.

حثّني بيكر على الالتحاق بمكتب محامي البيت الأبيض بعد حفل التنصيب، وكنت سعيداً في القيام بذلك بعد أن كنت في عداد الفريق الانتقالي بعد عودتي من أوكلاهوما. كان بيكر يريدني ملازمة فرد فيلدنغ، المحامي القادم، لكن أغراني بيتر مكفيرسون، محامي الفريق الانتقالي ومحامي البيت الأبيض بالوكالة في الأيام المحمومة التي تلت التنصيب، بالابتعاد عن ذلك. كان الالتحاق بالعمل في البيت الأبيض ممتعاً، لكنّني أردت الحصول على مسؤولية إدارة شيء ما وتغييره، لا أن أكون مجرّد "موظف" في البيت الأبيض. أوضح لي فيلدنغ بلطافة أنّ الجميع باستثناء الرئيس "موظفون" أياً كانت وظيفتهم، وهو ما أراه الآن صحيحاً على الرغم من أنّني لم كن مقتنعاً به في ذلك الوقت. وبدلاً من ذلك رافقت مكفيرسون إلى وكالة التنمية الدولية، برنامجنا الرئيسي للمساعدة الاقتصادية الخارجية الثنائية، المتحدّر من خطة مارشال. كنت القنصل العام الأول، ثم المدير المساعد للبرنامج

ومنسّق السياسات، وهو المنصب الثالث في وكالة التنمية الدولية. وكان ذلك أول تعيين رئاسي لي.

اجتُذبت إلى وكالة التنمية الدولية لأنّها تشمل السياسة الخارجية الأميركية والسياسة الداخلية في البلدان المتلقية. كان هدفنا أن تكون برامج وكالة التنمية الدولية مدفوعة أكثر بالسوق، وحفز البلدان المتلقية على تعزيز المؤسسات الخاصة، وإبعاد وكالة التنمية الدولية عن نهج الرفاه المعروف باسم "الاحتياجات الإنسانية الأساسية ". فهذا العنوان يخفي الاعتقاد بأنّ الفقر في البلدان النامية يرجع إلى قلة الموارد وأنّه يمكن التغلّب على الفقر بقيام البلدان المتقدّمة بتحويل الموارد الناقصة. كنت أعتبر ذلك تخلّفاً: فإنتاج الثروة في البلدان النامية هو العلاج على المدى الطويل للفقر، ويمكن تحقيق ذلك بسياسات السوق التي تكافئ التجارة والاستثمار الداخليين والخارجيين. أما تحويل الموارد إلى البلدان التي تنتهج سياسات اقتصادية خاطئة فإنّه الوصفة الوحيدة للهدر والإحباط. وأياً كان الشعور الطيّب الذي يولّده ذلك عند ذوي المبادئ الأخلاقية العليا، فإنّه لن يقضي على الفقر في العالم الثالث. عندما كنت في وكالة التنمية الدولية، عملت في البداية مع كاري ويل (لاحقاً بارنت) وماثيو فريدمان وسارة تنسلي، وكلهم انضمّوا إلي لاحقاً في إدارة جورج دبليو بوش، ومايكل لاكسالت الذي بقي صديقاً عزيزاً ومستشاراً سياسياً، لا سيما في معارك التثبيت اللاحقة.

في وقت مبكّر، حرصنا على أن نعيد إلى الخزانة الأميركية مبلغ 28 مليون دولار حصلنا عليها بإلغاء المشاريع الفاشلة التي تقوم بها وكالة التنمية الدولية حول العالم. لم يكن ذلك مبلغاً كبيراً من المال في واشنطن، لكنّه أحدث صدمة لحكومة تقوم ثقافتها على الإنفاق ولا تعيد المال إلى الخزانة قط. صنعنا شيكاً كبيراً مثل الشيكات التي تقدّم في برامج الألعاب، وأقنعنا جيم بيكر بأن يقدّم بيتر مكفيرسون الشيك إلى الرئيس ريغان في حفل في حديقة الزهور. وعصر يوم حارّ من أيام آب/أغسطس في سنة 1981، ألقى مكفيرسون كلمة أعجبت ريغان على ما يبدو. وقال ريغان بعد أن تسلّم الشيك، "إنّ كل من يألف المشهد في واشنطن – وكثير منكم يألفه – يعرف أنّ من الطبيعي جداً في هذه المرحلة من السنة المالية، التي تنتهي بعد شهرين فقط، أن يقول كل من يجد 28 مليون دولار متوفّرة في دائرته إلى الجميع، ,أسرعوا واشتروا أثاثاً جديداً أو اصنعوا شيئاً ما. علينا أن ننفق هذا المال قبل نهاية السنة المالية'. ثمانية وعشرون مليون دولار – لا يسعني الانتظار لإعطاء المبلغ إلى دون ريغان". على الرغم من أنّنا بدأنا في الثمانينيات في وكالة التنمية الدولية، فقد بدا أنّ انهيار الشيوعية يُظهر أنّ القوى المؤيدة للحرية والسوق ربحت المناظرة. كنت أؤمن بذلك حتى آب/ أغسطس 2005، عندما وصلت إلى نيويورك حيث رأيت في الأمم المتحدة

الآخذة بالتداعي أنّنا ما زلنا في الثمانينيات في السياسة الاقتصادية، إذا لم نكن قبل ذلك.

في أثناء عملي في وكالة التنمية الدولية في أواخر سنة 1981، حدث اتصالي الأول بنظام الأمم المتحدة عندما طلب مني مكفيرسون أن أقود الفريق الأميركي للتمويل الثاني للصندوق الدولي للتنمية الزراعية. أنشئ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) في سنة 1977، وهو وليد أفكار هنري كيسنجر، كطريقة لإعادة ضخّ دولارات أوبك النفطية في التنمية الاقتصادية للعالم الثالث، ما يريح جزئياً الموازنات الأميركية المجهدة بحرب فيتنام. وكان المفهوم الأصلي أن يتعهّد أعضاء أوبك بشكل جماعي بتقديم نصف موارد إيفاد وتتعهّد الديمقراطيات الصناعية في العالم (أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) بتقديم النصف الثاني. ويقدّم إيفاد بدوره منحاً وقروضاً ميسّرة جداً إلى البلدان النامية للمساعدة في التقليل من الفقر في الريف. لكن تبيّن في التمويل الأصلي لإيفاد وأول تجديد لأموالها في السبعينيات أنّ أوبك لم تقدّم التزامات مماثلة لتعهّدات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وكان إلزام أوبك ثانية بتقاسم التمويل بالنصف من أولى أولويات مجلس الشيوخ الجمهوري.

علّمتني الساعات الطوال التي أمضيتها في العمل على التمويل الثاني لإيفاد الكثير عن أعمال المؤسسات الدولية. على سبيل المثال، البلدان التي تقيم معها الولايات المتحدة علاقات ثنائية وثيقة لا تساعد دائماً في هذه الهيئات. فقد كانت السلفادور شديدة الانتقاد للتعهّد الأميركي "غير الكافي" بالتمويل. واعتقدتُ أنّ من الوقاحة أن تنقلب علينا السلفادور في إيفاد فيما كنّا نقدّم لها معونة عسكرية واقتصادية كبيرة لمساعدتها في درء التمرّد الشيوعي المدعوم من كوبا، لكنّني أدركت أنّ هذا هو المعتاد في الأمم المتحدة. واعتقدت أيضاً أنّ خطاب البلدان الأخرى متطرّف قليلاً. فلم تكن مالي راضية أيضاً عن تعهّدنا بالتمويل، وفي مرحلة ما اعتلت منبر المجلس الحاكم لتقول إنّ ضآلته تعادل "قتل الفقراء في العالم". كان الدبلوماسيون الأوروبيون المخضرمون يأخذون كل ذلك بيسر - وبخاصة عندما يكون الانتقاد موجّهاً إلى الولايات المتحدة لا إليهم – لكنّني لم أعتد على ذلك البتة. ولم أفهم لماذا يُنتظر من الولايات المتحدة أن تكون خانعة مهذّبة.

غادرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في صيف 1983، بعد أن تعبت من نطح الحائط. عدت إلى كوفنغتون أند بيرلنغ كشريك، ولكي أصبح المدير التنفيذي للجنة البرنامج السياسي للحزب الجمهوري سنة 1984، برئاسة ترنت لوت الذي كان مسؤول الانضباط الجمهوري في مجلس النواب. كان البرنامج السياسي مهمّة رائعة وسمح لي بالمشاركة الثالثة في مؤتمر الحزب الجمهوري، في دالاس هذه المرة. ومن خارج الحكومة اكتسبت مزيداً

من المعرفة المعمّقة عن إصرار البيروقراطيات على الدفاع عن سياساتها. فمع أنّه ربما يتوقّع المرء من القيادة السياسية للسلطة التنفيذية أن تدعم بحماسة البرنامج السياسي من أجل تنفيذ العناصر غير المنجزة من ثورة ريغان، فقد حدث العكس بالضبط. بل إنّ السياسيين الموالين عملوا على تشكيل برنامج سياسي يؤيّد ما فعلوه في الولاية الأولى، بصرف النظر عما إذا كانت تلك المساعي تتوافق مع وعود حملة ريغان في سنة 1980 أم لا. وقد وجدت هذه الظاهرة محبطة إذ أظهرت قدرة البيروقراطية على أن تعيّن في فترة وجيزة نسبياً الموظفين السياسيين المتحمّسين لجدول أعمال البيروقراطية نفسها. وكان ذلك مخيّباً للآمال لا من الناحية الفلسفية فحسب، وإنّما في تأثيراته على النظرية الديمقراطية أيضاً: قد يعتقد المقترعون أنّهم صوّتوا للتغيير، لكن الواقع السائد للركود البيروقراطي يعني عدم تنفيذ التغيير، وربما عدم القدرة على تنفيذه بدون جهود خارقة. وذلك يبعث على الكآبة.

من النواحي البارزة في مؤتمر الحزب الجمهوري في سنة 1984 خطاب السفيرة الأميركية إلى الأمم المتحدة جين كيركباتريك التي استمعت إليها من قاعة المؤتمر. فخلال معظم الجلسات الشكلية قبل تسمية المرّشح الرئاسي وخطاب القبول، غالباً ما يقوم المندوبون إلى المؤتمر وبدلاؤهم بأمور أخرى في المؤتمر سوى الانتباه. لكن في حالة جين، كان الجميع في قاعة المؤتمر يستمعون، وينصتون، فيما تشرح كيف تركها الحزب الديمقراطي وكثيراً غيرها في اندفاعه نحو اليسار، وكيف أصبحت ريغانية. وقد دخلت جملتان مما قالته في كتب التاريخ في نهاية المطاف: تشخيصها أخطاء السياسة الخارجية التي ارتكبها "ديمقراطيو سان فرنسيسكو " (حيث عقدوا مؤتمرهم في سنة 1984)، وقولها الانتقادي الدالّ، "إنّهم يلومون أميركا أولاً على الدوام". كانت تلك أفكاراً طيّبة ساعدت فيما بعد في إلهام حركة "درافت كيركباتريك " للترشّح للانتخابات الرئاسية في سنة 1988.

وزارة العدل في عهد ريغان

بعد أن حقّق ريغان فوزاً كاسحاً في ولاية ثانية سنة 1984 عكس فيه هزيمة غولدووتر قبل عشرين سنة، انتقل إدوين ميس من البيت الأبيض ليصبح المدعي العام وطلب مني الانضمام إلى وزارة العدل كمساعد للمدعي العام للشؤون التشريعية. تبّين أنّ ذلك عرض عسير، والسبب جزئياً هجوم مجلس الشيوخ الديمقراطي الواسع على ميس واستقامته الشخصية، في محاولة لمنع تثبيته بعد أن سماه ريغان في 3 كانون الثاني/يناير 1984. كان ميس، مستشار ريغان والمؤتمن على أسراره منذ أيام الأخير كحاكم لكاليفورنيا،

يشغل منصب محامي البيت الأبيض في الولاية الأولى، وهو منصب أنشئ صراحة لميس ليكون أحد المساعدين الثلاثة (إلى جانب جيم بيكر ومايك دف) الأقرب إلى ريغان. رأى المحافظون ميس بمثابة "حافظ للأدراج المقدّسة"، ومحور الأمانة الفلسفية في البيت الأبيض، واستهدفه الليبراليون في مجلس الشيوخ لهذا السبب بالضبط.

على الرغم من تثبيت ميس في النهاية في 6 شباط / فبراير 1985، فإنّ المعركة الطويلة أخّرت كل التغييرات الشخصية الأخرى التي تلي حتماً انتقاء عضو جديد في الحكومة. وأدى تأثير التموّجات إلى جانب معارضة مجلس الشيوخ المتواصلة لبعض المسمّين، أطالت العملية كثيراً، لكن ثبّت معظمنا بسهولة في وقت متأخّر من سنة 1985، وبدأت العمل في وزارة العدل في كانون الأول/ ديسمبر. وعلى الرغم من أنّني لم أكن أنوي تغيير كل النواحي الأساسية في حياتي بشكل متزامن، فإنّني تزوّجت غرتشن سميث برينرد في 24 كانون الثاني/ يناير 1986. كانت رئيسة بعثة اللجنة الدولية للهجرة في واشنطن، وهي هيئة من خارج الأمم المتحدة تعنى بقضايا الهجرة، وقد أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية للمساعدة في إعادة توطين اليهود الذين نجوا من المحرقة وغيرهم من النازحين الأوروبيين، بمن فيهم الهاربين من الشيوعية. وكانت اللجنة الدولية للهجرة أكثر فعالية من العديد من هيئات الأمم المتحدة بسبب قلة عدد العاملين فيها نسبياً، وغياب أعضاء الكتلة السوفياتية، واعتدت المزاح بأنّ العضو الشيوعي الوحيد هو نيكاراغوا. وكان كلانا متزوّجاً ومطلّقاً من قبل، لكن لم يكن لأي منا أولاد من زيجته السابقة.

كان أول عمل "رسمي" أقوم به بعد أن حلفت اليمين إرسال رسالة تهنئة إلى جيم بَكلي الذي ثبّت في الوقت نفسه كقاض لمنطقة دي سي. لم يكن ذلك تعييناً مستحقاً لبكلي، بل كان أيضاً ثأراً لطيفاً ممن عارضوا قضيّتنا الدستورية ضدّ حملة القوانين "الإصلاحية " قبل عشر سنوات. وأصبح بَكلي جزءاً من أهم منجزات ريغان الداخلية، وهو إعادة الصياغة الجوهرية للقضاء الأميركي.

في الواقع، كانت تسميات ريغان القضائية هي التي استغرقت معظم وقتي في وزارة العدل. لم يواجه العديد من المرشّحين أي معارضة، أو قليلاً منها، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى مجاملات الشيوخ القديمة للمرشّحين إلى محاكم المقاطعات الفيدرالية الذين انتقاهم الشيوخ الجمهوريون من الولايات المعنية بقدر انتقاء الرئيس لهم. وحيث لم يكن هناك شيوخ جمهوريون، كان ريغان يتمتّع بحرية التصرّف، لكن في كل حالة كان محامو وزارة الدفاع يتفحصون المرشحين المحتملين بعناية. وقد أعلن ريغان سياسة جديدة لقضاة الاستئناف الفيدراليين، ما قلصّ كثيراً من دور مجلس الشيوخ في عملية الانتقاء. تسبّب ذلك ببعض الاضطراب السياسي التمهيدي، ثم تراجع

عندما اتضح عزم ريغان على تأكيد صلاحياته الرئاسية. لكن عندما تزايد القضاة الفيدراليون الذين عيّنهم ريغان، ازداد تدقيق الديمقراطيين حدة، واشتدّ مستوى الصراع السياسي في مجلس الشيوخ.

كان الحدث الكبير في ولاية ريغان الثانية تسميات المحكمة العليا المتوقّعة، وجاء أولها عندما أعلن رئيس المحكمة العليا وارن بيرغر عن تقاعده. فقرّر ريغان ترقية القاضي المشارك وليام رنكوِست إلى منصب رئيس المحكمة العليا، وسمى بدوره قاضي محكمة دي سي أنطونين سكاليا لمنصب رنكوِست الذي شغر. كانت تلك بحّق معركة ملحمية، أشبه بالحملة السياسية من المداولات في "أكبر هيئة تداولية في العالم"، لكن هكذا أصبحت عملية التثبيت. كانت تجرى جلسات استماع تمتد على عدة أيام، بما في ذلك المناقشات الطويلة بشأن الآراء التي كتبها رنكوِست عندما كان مساعداً للمدعي العام لمكتب المحامي القانوني في إدارة نيكسون، قبل أن يسمّى في سنة 1971 كقاض مشارك. قلنا تكراراً بأنّ هذا الاستجواب تجاوزه عمل رنكوِست في المحكمة العليا على مدى خمس عشرة سنة، وأنّه إذا كان من الملائم استجوابه بشأن عمله في وزارة العدل، فإنّ تلك الفرصة ظهرت في سنة 1971، لا بعد ذلك بخمس عشرة سنة. ومع ذلك كان المعارضون مصمّمين على دفن رنكوِست بأي طريقة ممكنة.

اتخذت جلسات الاستماع طابعاً مزاجياً عندما طالب الديمقراطيان كنيدي ومتزنباوم بالحصول على آراء رنكوِست عندما كان في مكتب المحامي القانوني. وكان رئيس مكتب المحامي القانوني الراهن، تشك كوبر، وهو من الموظفين السابقين لدى رنكوِست، من المؤمنين الأقوياء في الدفاع عن الصلاحيات التنفيذية. ومن الطبيعي أن تثير فكرة تسليم ملفات من المكتب معروفة باسم "محامي محامي الرئيس" معارضته الشديدة، مثلما أثارت معارضتنا جميعاً في وزارة العدل. وعلى الرغم من أنّنا سعينا إلى تجنّب المواجهة مع الديمقراطيين، فإنّ الجانبين أرادا القتال من بعض النواحي. عرف معارضو رنكوِست أنّهم حشرونا في مكان ضيّق، ويجبروننا في الواقع على الاختيار بين أمرين: تثبيت رنكوِست أو حماية مستندات مكتب المحامي القانوني.

كان جانبنا يريد التأكيد على "حقّ السلطة التنفيذية" كجزء من المسعى الكلي لإصلاح الضرر الذي لحقه بالسلطة التنفيذية التي خرّبتها ووترغيت والاحتجاجات المناهضة لحرب فيتنام في السبعينيات، لذا كانت المعركة مشتركة. يحمي حقّ السلطة التنفيذية، وهو مبدأ أوجده جورج واشنطن، سرية الاتصالات بين الرئيس وكبار مساعديه، بحيث يحصل الرئيس على أوسع مجال من النصح، ولا يخشى موظفوه احتمال تعرّضهم للاستجواب من المعارضة السياسية. وكان خصومنا يستمتعون بالطبع بفرصة وصمنا جميعاً

بأنّنا مجموعة من المهرّجين النيكسونيين الذين أمّنوا التغطية في أيام ووترغيت. ولم يكن من السهل شرح الدستور في "مناظرة" تشبه قتال الشوارع.

من القرارات الرئيسية التي سعينا إليها كيف يمكننا التأكيد على حق السلطة التنفيذية، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنّنا لا نريد أن يطول النضال كثيراً ويعرّض للخطر تسمية رنكوِست من خلال الدعاوى الطويلة أو إعاقة التثبيت. في وقت متأخّر ذات صباح في أثناء الاستماع، بعد أن اختتم رنكوست شهادته أمام لجنة العدل، قدّمت تفسيراً موجزاً لماذا لا يمكن إجبارنا على إخراج مستنداتنا، لكنّني شدّدت في الجلسة المفتوحة على أنّه لا يوجد قرار نهائي بشأن المطالبة بحق السلطة التنفيذية. فيما بعد، انتحى بي جانباً رئيس اللجنة ستورم ثورموند والسناتور بول لكسالت، "الصديق المقرّب " إلى ريغان في مجلس الشيوخ، ليقولا إنّنا بلغنا مرحلة اتخاذ القرار بشأن المطالبة بحق السلطة التنفيذية، ولا يمكننا تأخير ذلك. نقلت تلك الرسالة إلى ميس، فطلب مقابلة ريغان للوصول إلى قرار بشأن كيفية المتابعة. وفي تلك الأثناء، سارعنا أنا وتشك كوبر لتدوين الملاحظات التي أدلي بها أمام لجنة العدل في وقت لاحق من مساء اليوم إذا قرّر ريغان إبقاء الخطّ مفتوحاً.

كان ذلك ما فعله ريغان بالضبط. في وقت مبكّر من المساء، جمع ثورموند اللجنة ودعاني إلى طاولة الشهود. تكوّنت شهادتي من مذّكرتين وملاحظات مكتوبة جُمعت بعد الظهر، استخدمتها لكي أشرح لماذا يجب عدم إبراز مستندات مكتب المحامي القانوني. وأنهيت شهادتي بالقول إنّ الرئيس قد فوّضنا التأكيد على حق السلطة التنفيذية فيما يتعلّق بالمستندات المطلوبة، وردّ ثورموند، " هكذا إذاً" على أمل اختتام جلسة الاستماع. لكن لم يتمّ ذلك إذ تدفّق الأعضاء الديمقراطيون على غرفة الاستماع. كان كنيدي يزعم أنّنا "عدنا إلى أيام ووترغيت "، وعدنا أدراجنا. أبدى ثورموند ولكسالت وأورين هاتش دعماً كبيراً في المعمعة التي تلت، لكن الديمقراطيين كانوا يشتمّون رائحة دم رنكوِست، ملمّحين إلى أنّ مذكّراته تحمل عناوين مثل "كيف نقمع حقوق المحتجين المناهضين للحرب بموجب التعديل الأول"، أو "الاعتقالات والتوقيفات غير القانونية للمتعة والفائدة السياسية". وذلك أبعد ما يكون عن الحقيقة. وبعد أن قرأت عدة مذكّرات في النزاع، عرفت أنّها مملّة وجافّة مثل معظم نتاج وزارة العدل، ولم يكن أحد مقتنع بكلامنا.

تفاوضنا في النهاية على تسوية تسمح للشيوخ وقليل من الموظفين بمراجعة المستندات، لكنّنا لم نرفع السرية عن المستندات. وكما توقّعت، بعد كل تلك الجلبة، وجد معارضو رنكوِست الملفات مملّة كما وجدناها. وتلاشت القضية. تقدّم الديمقراطيون بآخر محاولة، طالبين أن يجري مكتب التحقيقات الفيدرالي مقابلات بشأن المزاعم بأنّ رنكوِست أساء إلى

المقترعين السود في أريزونا في الخمسينيات عندما كاَن محامياً شاباَ، فوافقنا. وتبّين أيضاً أن تلك المحاولة عقيمة فثبّت مجلس الشيوخ رنكوِست في 17 أيلول/ سبتمبر، بتصويت 65 مقابل 33، ولم يقترع غولدووتر وغارن بسبب المرض.

فيما كانت المفرقعات تصدح احتفاء بتثبيت رنكوِست، كانت تسمية سكاليا الخفية تسير قدماً نحو النجاح. فقد كانت تسمية أول إيطالي أميركي في المحكمة العليا توحي بنتيجة مرضية دون معركة مماثلة لمعركة رنكوِست. بل إنّ الإيطالي الأميركي بيتر رودينو، بطل ووترغيت الشهير، ورئيس لجنة العدل الديمقراطي في مجلس النواب، طلب الشهادة لصالح سكاليا، وقد وافقنا على ذلك شاكرين. أحياناً يحصل المرشّحون الجمهوريون على فرصة. بالعودة إلى الوراء، ربما كان التاريخ اختلف كثيراً لو سمّى ريغان بورك ليخلف رنكوِست واحتفظ بسكاليا عند شغور منصب آخر. فالنار ستتركّز على رنكوِست بسبب أهمية منصب رئيس المحكمة العليا، وصعوبة خوض حملتين سلبيتين في آن. لكن لم يكن هناك أي ضمانة بالطبع لشغور منصب آخر، وكان سكاليا أصغر من بورك، وذلك اعتبار مركزي في مسعانا البارد لإعادة تشكيل القضاء الفيدرالي.

كانت مسيرة سكاليا سهلة جداً بحيث سأل تشك كوبر في إحدى المراحل، رداً على إيضاحي بأنّني فوّت اجتماعاً في وزارة الخارجية بشأن رنكوِست لأنّني أحضر اجتماعاً في البيت الأبيض بشأن سكاليا: "هل تركت شواطىء نورماندي في يوم غزو الحلفاء أوروبا لكي تخوض قتالاً بالقبضات"؟ وكان ذلك تشبيهاً صائباً، إذ نال سكاليا التثبيت بتصويت 98 مقابل لا شيء، دون أن يقترع غولدووتر وغارن أيضاً. جرى التصويت في المساء، وقد اتصلت بسكاليا في مأدبة كبيرة كان يحضرها كما رتبّنا مسبقاً. قلت، "تهانيّ يا نينو، جاءت نتيجة التصويت 98 مقابل لا شيء". ساد صمت في الطرف الآخر، وسأل سكاليا أخيراً من اللذين لم يقترعا. وعندما أجبت انفجر سكاليا ضاحكاً وسأل، "تعني أنّنا فقدنا صوتي غولدووتر وغارن"! كانت النتيجة جيدة جداً بحيث يصعب تصديقها.

لقد كانت كذلك في الواقع. فالتقارب النسبي في التصويت على رنكوِست فتح شهية الليبراليين لكي يكون أداءهم أفضل في المرة القادمة، وقد كانت تلك مهمة أكثر سهولة عندما استعاد الديمقراطيون السيطرة على مجلس الشيوخ في سنة 1986، وأصبح جو بيدن رئيساً للجنة العدل. وعندما أصبح بيدن الديمقراطي الأول في اللجنة، كان يبدو مسايراً في الغالب، ويشير فعلياً ومجازياً إلى متزنباوم وكنيدي ويقول، "لا يمكنني السيطرة عليهما". غير أنّ الأنظار كلها كانت متجهة صوب بيدن كرئيس للجنة، وذلك أمر إيجابي من وجهة نظره، إذ إنّه كان يعدّ لخوض انتخابات تسمية مرشح الحزب

الديمقراطي للرئاسيات في سنة 1988. ومع اقتراب سنة 1988 ووقوع مجلس الشيوخ في قبضة الديمقراطيين، أصبحت المخاطر على تسميات المحكمة العليا عالية. وفي ذلك الوقت، كان ريغان قد عيّن ثلاثة قضاة (رنكوِست كرئيس، وساندرا داي أوكونور وسكاليا)، لكن احتمال حدوث تسميات إضافية قبل نهاية رئاسته، وتأثير ذلك لاحقاً على المحكمة، يضمن أن تكون أي تسميات لاحقة دامية.

بدت الأمور كئيبة حتى يوم الجمعة في 13 شباط / فبراير على الأقل، عندما ولدت ابنتنا جنيفر سارة. وكما قال ترنت لوت عندما أخبرته أنّ غرتشن ستلد، "سيغيّر ذلك حياتك"، وقد تغّيرت بالفعل. تبيّن أن لجنيفر سارة مواهب عديدة أفتقر إليها، بما في ذلك القدرة الموسيقية (تتقن العزف على البيانو والأوبو)، وموهبة طبيعية في الرياضيات، وشخصية أنيسة، دون أن أذكر الشكل الحسن، وكل ذلك ورثته عن أمها بالتأكيد

على أي حال، عندما تقاعد القاضي لويس باول في سنة 1987، اعتقد العديدون في البيت الأبيض أنّ على الإدارة أن تتجنّب أي معركة حامية. لم تكن تلك وجهة نظر وزارة العدل، حيث بقي تحويل القضاء هدفاً مركزياً. كما أنّه حان دور بوب بورك، بل إنّه استحقّ منذ وقت طويل. كان بورك أفضل محلل قانوني في البلد، ويمثّل كل ما يريده ريغان في القضاء. وهو صاحب حجة مقنعة تبرّر لماذا يجب أن تكون السلطة القضائية محدودة في الحكومة التمثيلية، ولماذا يجب تفسير الدستور بشكل متسق مع النية الأصلية لواضعيه. ومثل هذا النهج التحليلي يقضي على الرؤية الليبرالية للقضاة بأنّهم الحرّاس الأفلاطونيون، ويستغني عن العدالة المعاصرة كما يرونها مناسبة، وغير مقيّد بكلمات جذابة على قطعة رقّ متلاشية. بدأت المعركة حتى قبل أن تذهب تسمية بورك إلى مجلس الشيوخ في 7 تموز /يوليو 1987، وتواصلت خلال أسابيع جلسات الاستماع القاسية أمام لجنة العدل في أيلول /سبتمبر. أصرّ بورك على الدفع باتجاه التصويت، على الرغم من اتضاح أنّ مصير التسمية الفشل. اعتبرت لجنة العدل التسمية غير مواتية في 6 تشرين الأول /أكتوبر ورُفضت بتصويت 42 مقابل 58 في مجلس الشيوخ في 23 تشرين الأول /أكتوبر. استقال بورك من محكمة دي سي بعد ذلك بوقت قليل.

رُويت قصة تسمية بورك بالتفصيل في مكان آخر، حيث حظيت بفرصة رواية وجهة نظري عن القصة [10]، لذا لن أكّرر هنا المسلسل الرهيب بكمله. غير أنّه من الواضح أنّ الاستنتاجات الرئيسية تبررّ من المشاهد المسرحية لتشويه سجل المرشّح وتصويره بأنّه شخصية شريرة، وهي عملية صارت تعرف الآن باسم "البوركة " (نسبة إلى بورك). والدرس الأهم هو أنّ إدارة ريغان، والبيت الأبيض بالتكيد، أخذا على حين غرة بقوة معارضة بورك. وما

كان يجب أن يفاجآ بالنظر إلى السجل الأخير في مجال التثبيتات القضائية، وقد حاولت بالتأكيد أن أن أبلغ الجميع برأيي فيما سيحدث. وفيما كنت أشرح بصبر وأناة ما سيفعله خصوم بورك، كان المستمعون يهزّون رؤوسهم بالموافقة، وبعد ذلك تكرّر عدم اتخاذهم الخطوات الضرورية لمجابهة المعارضة. كانت الإدارة تقوم بعملية تثبيت، فيما المعارضون يخوضون حملة انتخابية. درسنا مقالات بورك القانونية وآراءه القضائية وكتبنا تفنيداً للانتقادات المتوقّعة. وقد استعدّ مقاتلو الشوارع للمشاجرة في الحي، وانتظروا الوقت المناسب، في حين كنّا نستعدّ لجولة في جمعية للمناظرة. كان ينبغي للمبتدئ في السياسة أن يتوقّع النتيجة المحتومة. ولذلك كان العيش في أثناء تسمية بورك شبيهاً بكابوس متكرّر بالنسبة إلي، وبالنسبة إليه كما أتوقّع. وجاءت النتيجة واضحة جداً، ومع ذلك لم يقم جانبنا بما يحول دونها.

خسرنا معركة تثبيت بورك، لكن انهارت طموحات بيدن الرئاسية أيضاً لأنّه انتحل أفكاراً من رئيس الوزراء البريطاني في ذلك الوقت – وهو بالتأكيد مصدر غير محتمل لمرشّح للرئاسة الأميركية – في إحدى خطابات حملته. بعد هزيمة بورك، سقطت تسمية دوغ غنسبورغ على منصة الإطلاق، وهو أمر غير منصف لأنّ غنسبورغ قاض ومحام ممتاز. فاعتقدت أنّ الفرصة مواتية لتسمية رالف وِنتر، وكان في ذلك الوقت في دائرة المحكمة الثانية، لعضوية المحكمة العليا وحدث جدال شديد في وزارة العدل بشأن ما نفعله. وفي 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، سمّى ريغان القاضي أنطوني كنيدي الذي لم تستغرق جلسات الاستماع الخاصة بتثبيته أكثر من ثلاثة أيام، وثبّت بتصويت 97 مقابل لا شيء في 3 شباط /فبراير 1988. ربما تعب الجانبان من كل الجهد المبذول – وأنا كذلك بالتأكيد – وكان ذلك التثبيت المعركة القضائية الأخيرة في سنوات ريغان.

لسوء الحظ، لا سيما لميس، لم يكن الصراع في 1986 - 1988 على القضاء المعركة الوحيدة. فقد جعلت قضية "إيران /الكونترا" ميس والآخرين في وزارة العدل شخصيات مركزية في هجوم ديمقراطي آخر على رئاسة ريغان. ففي أواخر 1986، كشف ميس الصلة بين صفقات "السلاح مقابل الرهائن " في الشرق الأوسط التي أنكرتها الإدارة من قبل وجهود توفير تمويل سري من "خارج الموازنة " لمتمرّدي الكونترا المناهضين للشيوعية في نيكاراغوا. كان دوري هامشياً في كشف صلة إيران /الكونترا، ولم يكن لدي أي دور في الأحداث ذات الصلة بإيران أو أميركا الوسطى، لكنّني تورّطت بشدّة عندما بدأت التحقيقات الحتمية في الكونغرس. لعل النقطة الأكثر إشراقاً أنّني تعرّفت إلى ديك تشيني الذي كان عضواً في لجنة إيران / الكونترا المشتركة بين مجلسي النواب والشيوخ. قدّم تشيني باعتباره مدير

مكتب الرئيس لدى فورد نصيحة سياسية وتكتيكية قيّمة إلى الرئاسة المحاصرة. وكنّا بحاجة إليها بالتأكيد. كما أنّ تشيني كان دائماً هادئاً منضبط المشاعر، ما شكّل انفراجاً مرحباً به وسط الاضطراب الذي ساد الإدارة.

في أوائل سنة 1988، انتقلت لأترأس الإدارة المدنية في وزارة العدل، وذلك منصب يتمنّاه أي محامٍ. فالإدارة "المدنية" كانت تضّم في ذلك الوقت نحو أربع مئة وما يقرب من عشرين ألف قضية، والرقمان أعلى بكثير اليوم. وقد ناقشت العديد من القضايا بنفسي، بما في ذلك واحدة أمام المحكمة الابتدائية في خريف 1988، واتخذت اسم دوكاكيس مقابل وزارة الدفاع. ففي وسط حملة بوش دوكاكيس الرئاسية، لم يكن بوسعي ابتكار اسم أفضل. فقد تقدّم الحاكم دوكاكيس بدعوى لمنع ريغان من إصدار أمر باستدعاء قوات من الحرس الوطني في ماساتشوستس إلى الخدمة الفعلية في أميركا الوسطى. وردّت وزارة العدل بأنّ للحرس الوطني صفتين، إحداهما أنّه عنصر في القوات المسلحة الوطنية الخاضعة لسلطة الرئيس الدستورية باعتباره القائد الأعلى، وأنّه في صفته الفيدرالية لا يخضع لأوامر حكام الولايات. وقد غطت ريتا بريفر، مراسلة أخبار سي بي إس في وزارة العدل، المناقشة الشفهية التي جرت في بوسطن، عقر دار دوكاكيس، وقلت في المقابلة التي جرت بعد النقاش أنّ موقفه يكشف أنّه لا يعرف كيف تصنع السياسة الخارجية وسياسة الأمن القومي في واشنطن. وبما أنّ وزارة العدل لا تتدخّل في السياسة، فقد كنت أدلي بملاحظة دستورية فحسب (بعد الانتخابات، ربحنا الاستئناف بنتيجة 3 - 0).

على الرغم من أنّني انتقلت إلى الإدارة المدنية الشديدة الهدوء، فإنّ أحوال ميس لم تتحسّن. لم يغفر له خصومه البتة، لا بسبب سوء أفعاله المزعومة بل لأنّه ظل يفلت من قبضتهم. غير أنّه وصل أخيراً إلى مرحلة وجد فيها أنّه يسدي الرئيس ريغان خدمة أفضل إذا استقال، فأقدم على ذلك في تموز/يوليو 1988، بعد تقرير صادر عن محام مستقل آخر. تسلّم ديك ثورنبورغ، خليفة ميس، المنصب في 12 آب/أغسطس، فأدخل أسلوباً إدارياً جديداً على وزارة جل موظفيها من الموالين لميس. وقد تعلّمت عدة دروس من تجربته، أهمها أنّه عندما يأتي رئيس جديد إلى الإدارة البيروقراطية، على المرء ألا يتوقّع استمرار علاقات العمل القديمة. فالأمور تتغيّر، لغير مصلحتك في الغالب، ليس لأنّ هذا النظام أفضل من ذاك، بل لأنّ القادة المختلفين يؤدّون أعمالهم بطرق مختلفة. فإذا كنت مرتاحاً "للطرق القديمة"، فقد يحتّم عليك ذلك الانتقال إلى موقع مختلف بصرف النظر عما إذا كنت راضياً أم لا. كما أنّني أعجبت بأحد شعارات ثورنبورغ: :لا مفاجآت ". فسماع الأخبار السيئة باكراً أفضل من عدم معرفتها إلا بعد فوات الأوان.

وزارة الخارجية في ظل بيكر

عندما هزم بوش دوكاكيس، لم يكن ثورنبورغ واثقاً على الفور مما إذا كان سيبقى مدعياً عاماً، ما ترك وزارة العدل في حالة من الفوضى. وقد سهّل عليّ اتخاذ القرار إعلان بوش فور الانتخابات أنّ جيم بيكر سيصبح وزيراً للخارجية: سألت بيكر إذا كان بوسعي الانضمام إلى وزارة الخارجية، فرحّب بي. كان هدفي في ذلك الوقت أن أصبح مدير وكالة التنمية الدولية، لأكمل ما بدأته في سنوات ريغان، بعد أن أصيب مدير الوكالة بالسرطان. لكن بيكر لم يكن يعتزم نقله من منصبه. بل اقترح عليّ أن أصبح مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية، أي مسؤولاً على الإشراف على منظومة الأمم المتحدة بأكملها، فقبلت لأنّ كل الأعمال تقريباً مع بيكر ستكون مثيرة للاهتمام. لكن يجب أن أثبّت أولاً، ووجدتني في موقف صعب مع السناتور جون كيري. فقد اعتقد أنّ توقيعي على رسالة من وزارة العدل تمنعه من الاطلاع على ملفات التحقيقات الجارية بشأن تهريب المخدرات من قبل الكونترا قد أعاق تحقيقاته وطموحاته الرئاسية في انتخابات 1988 أيضاً (كان هناك كثير من هذه الطموحات). في الواقع لم يكن في رسالتي سوى تكرار سياسة قائمة تحول دون أن تفتح وزارة العدل ملفات التحقيقات الجارية لأنّ التدخّلات الخارجية يمكن أن تعرّض التحقيقات وسريتها للخطر، وربما تعرّض حياة بعض الأشخاص للمخاطر.

من حسن الحظ أن جهود كيري خرجت عن مسارها لأنّ زميله الديمقراطي دانيال باتريك موينيهان، وهو عضو آخر في لجنة الشؤون الخارجية، كان لديه دافع خفي لتثبيتي بسرعة. ففي أوائل سنة 1989، أطلقت منظمة التحرير الفلسطينية مسعى كبيراً للانضمام إلى عدد من الوكالات المتخصّصة في منظومة الأمم المتحدة، وذلك مثال آخر على استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية الدائمة لتحسين موقفها في مقابل إسرائيل بالقيام بأي شيء سوى التفاوض مع الإسرائيليين بشكل مباشر. وقد تلت حملة العضوية قرار منظمة التحرير الفلسطينية في أواخر سنة 1988 بتغيير بطاقة اسمها في الأمم المتحدة من "منظمة التحرير الفلسطينية " إلى "فلسطين "، ويبدو أنّ ذلك يرجع إلى نظرية مؤدّاها أنّك إذا بدوت أقرب إلى بلد من منظمة، فإنّ الناس سيعاملونك كأنّك بلد. وقد تمكّنت منظمة التحرير من تمرير ذلك في الأمم المتحدة. بل إنّ الولايات المتحدة سمحت بحدوث ذلك. والخطوة "المنطقية" التالية أن تصبح "فلسطين" عضواً في وكالات الأمم المتحدة المختلفة، ما يؤكّد مكانتها "كدولة " في الدوائر الدولية. لكن كان يوجد خلف تمثيلية المظاهر أنّ عضوية هيئات الأمم المتحدة تقتصر على "الدول". وسيعني رفع مكانة منظمة التحرير الفلسطينية من "منظمة مراقبة" بقبول

عضويتها الكاملة "كفلسطين" أنّ منظمة التحرير الفلسطينية حقّقت مكانة مساوية لإسرائيل، وهي دولة بالفعل.

لم يكن هناك شك في أنّ الولايات المتحدة ستعارض مسعى منظمة التحرير، لكن القضية كانت كيفية القيام بذلك بطريقة فعالة. فمنظمة التحرير تتمتع بدعم واسع في أوساط بلدان العالم الثالث، وأوروبا متهاونة في معارضة قضايا العالم الثالث. كان هدف منظمة التحرير الفلسطينية المواتي الأول منظمة الصحة العالمية، التي يلتئم اجتماعها السنوي، الجمعية العامة للصحة العالمية، في جنيف في أوائل أيار/مايو بادئة "موسماً" من مثل هذه الاجتماعات في منظومة الأمم المتحدة. واذا قُبلت منظمة التحرير في إحدى هيئات الأمم المتحدة، فسيكون ذلك سابقة تدفع الهيئات الأخرى إلى قبول المنظمة في صفوفها أيضاً. كما أنّ ولاية منظمة الصحة العالمية تجعلها جذابة لأنّ معارضة منظمة التحرير الفلسطينية يمكن أن تصوّر كأنّها معارضة لصحة الفلسطينيين، وتلك مقولة يعوزها المنطق لكنّها دعاية فعّالة في منظومة الأمم المتحدة. فيما كنت أركّز على تثبيتي، شنّت منظمة التحرير الفلسطينية حملة في كل أنحاء العالم للحصول على عضوية منظمة الصحة العالمية. كان خوفنا عظيماً جداً بحيث أمّنت تثبيتاً غير رسمي، بفضل موينيهان، للقيام بما هو غير وارد وممارسة ضغط مناهض لمنظمة التحرير حتى قبل أن يتّم تثبيتي.

كنت واثقاً تماماً من ردّ فعل الكونغرس تجاه نجاح منظمة التحرير، فذلك سيحجب مساهمة الولايات المتحدة التي تبلغ 25 بالمئة من موازنة منظمة الصحة العالمية. كان المطلوب اتخاذ إجراءات جذرية. غير أنّني خلصت إلى أنّ الإشارة إلى الكونغرس بأنّه "جماعة الأشرار" لن يكون فعّالاً والطريقة الوحيدة للفت انتباه أحد إلى وقف منظمة التحرير هي أن تهدّد إدارة بوش بامتناع الولايات المتحدة عن دفع اشتراكاتها المقرّرة. وبناء على ذلك، صغت مع بيكر بياناً يوضح بشكل لا لبس فيه بأنّ الإدارة على أعلى المستويات تعارض رفع مكانة منظمة التحرير، ولو قليلاً. صدر بيان بيكر في 1 أيار/مايو وفيه يقول: "سأرفع توصية إلى الرئيس بأن توقف الولايات المتحدة مساهماتها، الطوعية أو المقرّرة، عن أي منظمة دولية تغيّر مكانة منظمة التحرير كمنظمة مراقبة. مع ذلك كنت لا أزال أخشى ألا يكون ذلك كافياً لوقف تقدّم منظمة التحرير إلى منظمة الصحة العالمية. غير أنّني كنت آمل على الأقل تجنّب السحب المتدحرج للتمويل الأميركي من منظومة الأمم المتحدة بأكملها بقطع مساهمتنا عن منظمة الصحة العالمية، بحيث يكون آخر الدواء الكي. وأملت بأن يحفز قطع التمويل عن هيئة متخصّصة واحدة، الهيئات الباقية على استيعاب الرسالة.

سافرت إلى جنيف في أوائل أيار/مايو، فور تثبيتي، ووجدت أنّ حملة الضغط التي قادتها منظمة التحرير الفلسطينية كانت فعّالة جداً، بحيث لم يكن أحد يعتقد حقاً بأنّ الولايات المتحدة ستوقف تمويل منظمة الصحة العالمية إذا قبلت منظمة التحرير. وعزت بلدان أخرى تهديدنا إلى أسباب سياسية داخلية صرف، وقالوا إنّنا سنتعلّم التعايش مع انضمام منظمة التحرير مع أنّنا كارهون لذلك. لكن من حسن الحظ أنّ التهديد نجح في نهاية المطاف – وذلك درس مهم – وهُزمت منظمة التحرير الفلسطينية. مع ذلك كان الموقف صعباً، إذ وقف الوفد الليبي على الطاولات وهو يصيح، وأحدث الساندينستيون النيكاراغويون كل أنواع المشاكل.

توجّهت من جنيف إلى باريس، مقرّ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، حيث تخطط منظمة التحرير القيام بخطوتها التالية. ومع أنّ ريغان سحب الولايات المتحدة من اليونسكو احتجاجاً على تحيّزها الصارخ ضد أميركا وسوء الإدارة والفساد وعدم الاعتداد بها على العموم (إلا من قبل المثقّفين اليساريين)، فإنّنا كنا نخضع إلى ضغط متواصل لإعادة الانضمام. ولأنّ تجربة منظمة الصحة العالمية لم يمضِ عليها سوى بضعة أيام، فإنّني تمكّنت من إبلاغ الوفود الرئيسية في اليونسكو بصراحة: لا تعتقدوا البتة أنّ الولايات المتحدة يمكن أن تعاود الانضمام إذا قُبلت منظمة التحرير. يمكن أن تستعيد اليونسكو أميركا (ربما في يوم ما)، أو يمكنها قبول منظمة التحرير، لكن لا يمكنها أن تحصل على الأمرين معاً. عند تسليم هذه الرسالة، رأيت باريس جميلة في الربيع كما لم أرها من قبل.

بعد أن أخفقت حملة منظمة التحرير، التفتّ إلى مسائل أخرى، لا سيما إلى انعدام فعالية منظومة الأمم المتحدة وفسادها وسوء إدارتها. ففي أواسط الثمانينيات، أوقف الكونغرس، بتشجيع ضمني من إدارة ريغان، مبالغ كبيرة من الاشتراكات الأميركية المقرّرة للاحتجاج على المشاكل الهائلة داخل الأمم المتحدة. وكان الانسحاب من اليونسكو (التي انسحبت منها سنغافورة وبريطانيا مارغريت تاتشر) مثالاً دراماتيكياً، لكن تقلّص التمويل، لا سيما حجمه، كان ذا دلالة كبيرة. وفي أواخر سنوات ريغان، خلصت وزارة الخارجية إلى أنّ الأمم المتحدة أدخلت إصلاحات كافية تجعلنا نبدأ بإعادة تسديد المتأخّرات التي تراكمت في الثمانينيات. وصدّق الرئيس العتيد بوش على خطة تتصوّر إعادة تسديد المتأخّرات بمعدّل 20 بالمئة في السنة، على مدى خمس سنوات، وتلك سياسة رئاسية ورثتها عندما تولّيت شؤون المنظمات الدولية.

غير أنّني لم أرَ سوى القليل من التغيير الحقيقي في الأمم المتحدة، سوى الاقتصاد الذي نتج بالضرورة عن توقّف الولايات المتحدة عن تسديد اشتراكاتها، ولم يتغيّر أداؤها الذي يفتقر إلى البريق في العديد من المجالات.

لم يكن لديّ شك في أنّ نظرة بوش لإمكانات الأمم المتحدة ومشاكلها واقعية وشاملة، وهو مندوب دائم سابق للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، وكان قد دعاها "الأمل الذي انطفأ". ومع ذلك فإنّ المشكلة هي ترجمة نياتنا إلى استراتيجية تتجاوز استياءنا الدائم المعبّر عنه بمستويات المساهمة. وقد ابتكرت لهذه الغاية إطاراً مفهومياً دعوته "الأمم المتحدة الوَحدية "، على أمل النظر بشكل شامل إلى منظومة الأمم المتحدة بأكملها، ومقارنة مستويات الأداء بحيث يمكننا تخصيص الأموال بناء على الإنجازات الحقيقية. لم يهتمّ أي بلد آخر كثيراً بما تنجزه الأمم المتحدة، مقابل خطابها وبخاصة في نيويورك، مقرّ موازنات الأمم المتحدة الهائلة المنتظمة والمخصّصة لحفظ السلام. ولم يكن أحد بالطبع يدفع ما يقرب من مستويات اشتراكاتنا التي تشكل 25 بالمئة من موازنات الأمم المنتظمة و 31 بالمئة من موازنات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فاليابان، ثاني أكبر مساهم، يبلغ متوسّط اشتراكاتها نصف اشتراكاتنا. وقد حاولت تعزيز "مجموعة جنيف"، وهي اتحاد للمساهمين الرئيسيين في الأمم المتحدة، وأسمي كذلك لأنّه نشأ في جنيف، مقر العديد من هيئات الأمم المتحدة. وكانت الغاية من ذلك أنّ الولايات المتحدة، كجزء من مجموعة من المساهمين الكبار الآخرين، ستكون أكثر تأثيراً في مسائل الموازنة والإدارة، ما يسمح لنا بإدارة حجم الاشتراكات بالدولار التي نواجهها سنوياً ويكون علينا تبريرها أمام الكونغرس بشكل أفضل. وكانت تلك نظرية رائعة.

في وزارة الخارجية، التي أعرفها جيداً منذ عملي في وكالة التنمية الدولية، وجدت أنّ الكثير من الوقت يصرف في النقاش مع المكاتب الأخرى وتمرير المذكرات الموجّهة إلى وزير الخارجية أو " المديرين" الآخرين في الطابق السابع، كما كنا ندعو كبار مديري وزارة الخارجية. كانت مكاتب معظم مساعدي وزير الخارجية في الطابق السادس، فيما يوجد موظفوها في الطبقات الأدنى. وقد حفز هذا الترتيب غولدووتر ذات مرة إلى الاقتراح بأنّ بوسعك إصلاح الوزارة "بصرف الطبقات الست الأولى "، وتلك ملاحظة أوليتها عناية كبيرة. كانت الوزارة، في ذلك الوقت والآن، تتكوّن من مكاتب "إقليمية" و"وظيفية "، الأولى تتعامل مع مجالات السياسة العريضة مثل الاقتصادات وحقوق الإنسان والحد من الأسلحة. وغالباً ما بدا "التقاتل" داخل الوزارة أكثر أهمية من التعامل مع الأجانب، وذلك تناقض صارخ مع وزارة العدل حيث التقاتل الداخلي نادر ويحل بسرعة عادة. قرّرت بسرعة أنّني لن أتبع النهج الذي اتبع من قبل. كما أنّني جمعت فريقاً ممتازاً، يضمّ مرة أخرى كاري ويل، وكاثرين ساموبلسون وجاكي ساندرز وتيري ميلر، وقد انضمّوا جميعاً إلي في أعقاب انتخابات سنة 2000.

قرّرت تجنّب التقاتل الداخلي اليومي بإيجاد حلفاء في الطبقة السابعة، لا سيما لاري إيغلبيرغر، نائب وزير الخارجية، وبوب كيميت، وكيل الوزارة للشؤون السياسية، وهما المسؤولان الثاني والثالث في الوزارة. وعندما أواجه مشاكل مع سائر العاملين في المبنى كان بوسعي عادة التوجّه إليهما أو إلى مسؤولين ودودين، مثل مارغريت توتوايلر، مساعدة بيكر منذ أمد طويل، أو مستشار وزارة الخارجية بوب زوليك، العضو الرئيسي الآخر في دائرة بيكر الضيّقة، للحصول على قرار في الوقت المناسب أياً كانت القضية. ولم تكن الأمور على الأقل تطول إلى ما لا نهاية، حتى عندما يكون القرار ضدّي. وقد تعلّمت كثيراً من المهارات البيروقراطية في الواقع في سنوات بيكر بحيث تمكّنت لاحقاً من استخدامها عدة مرات لإلحاق الهزيمة بالبيروقراطية ما كان يدهشها باستمرار. ومع أنّ البقاء والنموّ في البيروقراطية الفيدرالية لم يكن برّاقاً بالنسبة إلى المراقبين الخارجيين، فإنّه غالباً ما يشكّل الفارق بين النجاح والفشل، وهو ما أعرّفه بأنّه تنفيذ سياسات الرئيس. وبما أنّ البيروقراطية تعرّف النجاح بطريقة مختلفة – أين جلس فلان في اجتماع الموظفين الصباحي، ومن ظهر اسمه أولاً في سطر "من" الخاص بمذكّرة موجّهة إلى الوزير، ومن ذهب إلى أي رحلة، وغير ذلك من هذه الأسئلة الثقيلة – غالباً ما كنت أحصل على ما أريد بإعطاء البيروقراطية ما تريد. وكان ذلك النهج متسقاً أيضاً مع قاعدة بيكر العامة بالإذعان في القضايا الإجرائية من أجل التشدّد في المسائل الموضوعية. وكنت أنظر إلى ذلك كأنّه شراء مانهاتن بالخرز والأصداف.

كانت وزارة الخارجية مشغولة جداً في عهد "بوش 41" (لتمييز الرئيس الحادي والأربعين عن ابنه الرئيس الثالث والأربعين) بانهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية، ثم الاتحاد السوفياتي نفسه. وكان العديد من هذه الأحداث يتطلّب إدارة متأنّية من بوش وبيكر وديك تشيني، وزير دفاع بوش 41، لكن العمل الأساسي لهذه التغيّرات الهائلة وضعه ريغان وكثير قبله في الحرب الطويلة على الشيوعية. وقد شاهدت دليلاً في أماكن نائية مثل ناميبيا، حيث سافرت في تشرين الثاني /نوفمبر 1989 لمراقبة الانتخابات التي أشرفت عليها الأمم المتحدة. على سبيل المثال، في بلدة التعدين الصغيرة تسومب، التي بنيت في زمن الاستعمار الألماني، أخذنا السناتور إدموند موسكي، الذي عيّنه الرئيس بوش لقيادة المراقبين الأميركيين، إلى ما بدا حديقة جعة ألمانية للانتعاش قليلاً بعد يوم شاقّ على الطريق. شاهدنا مجموعة كانت موجودة هناك منذ بعض الوقت، جالسة قرب شجرة يتدلى من أغصانها عَلَمٌ لألمانيا الغربية. توجّهت نحوهم لأسألهم لماذا يحتفلون، وقيل لي إنّ جدار برلين سقط في الليلة الماضية. وعندما نقلت ذلك إلى موسكي، ساد الصمت فحسب، فقد كنا عاجزين عن إدراك ما حدث. في صيف 1990، كنا أنا

وغرتشن في برلين ومشينا عبر الجدار المختفي في ذلك الوقت، ووقفت عاجزاً ثانية أمام ما أنجزته القيادة والإصرار الأميركيين في أثناء الحرب الباردة.

بالمقابل، شكّل الغزو العراقي غير المستفَز للكويت في آب/أغسطس 1990 المسألة التي شغلت فريق بوش تماماً، وكانت قضية الأمن القومي المحدّدة لرئاسته. لا يمكن تخطئة إعدادات بوش لعاصفة الصحراء من الناحيتين الدبلوماسية والعسكرية على السواء، على الرغم من أنّ المؤرّخين سيجادلون سنوات إذا ما كانت أهداف حربه محدودة جداً، واذا سارع بوش إلى وقفها مبكّراً قبل الإطاحة بصدام حسين. على الجانب الدبلوماسي، سرنا عبر سلسلة من قرارات مجلس الأمن، بدءاً بالقرار 660 الذي صدر بعد غزو العراق للكويت وبلغت ذروتها في القرار 678 الذي يفوّض الائتلاف الذي تقوده أميركا باستخدام القوة لطرد جيوش صدام حسين واستعادة السيادة الكويتية. عملت طوال الوقت مع بيكر وكيميت وآخرين للوصول إلى هذه القرارات، باتباع استراتيجية وضعت في اجتماعات مصغّرة في البيت الأبيض ونُقلت إلينا عبر بيكر. كان بوش يحب التدخّل في دقائق صياغة القرارات. وفي مناسبتين اثنتين، كنت في مكتب بيكر عندما تحدّث إلى بوش ووُجّه الهاتف نحوي لكي أتمكّن من كتابة الملاحظات بشكل مباشر عما يريده بوش: "لو كنت في نيويورك، لفعلت...". كانت تلك تعليمات من الرجل الذي يحب بيكر أن يدعوه "الرجل المنتخب "، وذلك كل ما نحتاج إلى سماعه. كما أنّ بوش قام بنفسه بكثير من الأعمال الدبلوماسية، بالاتصال بالقادة الأجانب، واكتساب لقب "المهووس بالاتصال " من الموظفين في وزارة الخارجية الذين لم يكونوا مطلعين على ما يجري، ولعل ذلك من أكثر الأمور في العالم إزعاجاً للموظف.

لكن القيادة التكتيكية اليومية لعاصفة الصحراء تولاها بيكر بنفسه. كان يعرف ما الذي يريده بوش ولم يكن يطيق أي تدخّل أو رأي آخر فيما يمكن أن يحدّد لا مستقبل الكويت فحسب وإنّما مستقبل رئاسة بوش أيضاً. ومن ثم ثارت ثائرته عندما قرّر طوم بيكرنغ، سفيرنا في نيويورك إلى الأمم المتحدة، أنّ لديه خطة أفضل. كان لدي بالطبع شعور أفضل في تلك الأيام تجاه وجهة نظر بيكرنغ، لكنّني كنت أؤمن في ذلك الوقت أيضاً أنّ كل الحكمة تأتي من واشنطن. "ما الذي يفعله ذلك الكاوبوي هناك"؟ كرّر بيكر السؤال على الخط المباشر الذي يربط مكتبينا، متوقّعاً أن أبقي السفير الأميركي في الأمم المتحدة تحت السيطرة لكي يتمكّن من حلّ قضايا أكثر إلحاحاً. كما أنّ بيكر كان يعرف أنّ القرار الحاسم الذي يفوّضنا باستخدام القوة يجب التفاوض عليه بين وزراء الخارجية مباشرة، بدلاً من أن يترك للسفراء. وقد استخدم

بيكر بفعّالية العلاقة الوثيقة التي كوّنها مع وزير الخارجية السوفياتي شيفارنادزه منذ أوائل أيام الغزو العراقي للكويت.

بعد أن صغنا العبارة الرئيسية ("كل الوسائل الضرورية ") التي تصف التفويض باستخدام القوة، حمل بيكر هذه الكلمات القليلة معه حول العالم وهو يلتقي بوزراء خارجية الدول الأخرى الأعضاء في مجلس الأمن، ساعياً إلى الحصول على التزامهم الشخصي بدعم قرار يصدر عن المجلس ويحتوي على هذه الكلمات. وقد عقد أروع هذه الاجتماعات في نيويورك، عشية التصويت الفعلي الذي سيتمّ على المستوى الوزاري، وكان ذلك حدثاً نادراً في تلك الأيام، برئاسة بيكر لأنّ الولايات المتحدة كانت تترأس مجلس الأمن في تشرين الثاني/ نوفمبر 1990. فلأول مرة منذ أكثر من ثلاثين سنة، اجتمع وزير خارجية أميركي بشكل رسمي مع وزير خارجية كوبا، في هذه الحالة إيزيدورو مالميرا، وهو شيوعي محافظ. تحدّث بيكر بشكل مقنع، لكن مالميرا لم يستجب، بل إنّه لم يحرّك ساكناً تقريباً فيما كان بيكر يتكلّم. غير أنّ بيكر لم يكن في وارد التسليم بسهولة، وواصل محاولة إيجاد طريق لولوج عقل مالميرا قائلاً، "هذا القرار يتعلّق بمنع البلدان الكبيرة من غزو البلدان الصغيرة". فلم يستجب مالميرا. مال بيكر إلى الأمام راسماً ابتسامة على وجهه وحاول ثانية: "منع البلدان الكبيرة في الشمال من غزو البلدان الصغيرة في الجنوب ". ومع ذلك لم يحصل على أي استجابة من مالميرا. ربما كان المترجم ينقل المعنى بطريقة خاطئة، لكن من الصعب تصوّر ماذا يمكن أن يقول غير ما قال.

كان الغموض يلف موقف الصين. فعلى الرغم من اعتقادنا بأنّ الصين ستمتنع عن التصويت، لم يكن بوسعنا استبعاد أن تنقض الصين القرار، ما سيؤدي إلى انهيار استراتيجية مجلس الأمن بأكملها. في يوم التصويت في المجلس، تجمّع نفر منا في جناح بيكر، وكان هناك توصيات بتجربة حفز الصين بطريقة أو بأخرى لتغيير موقفها إلى "نعم ". كنت أعتقد أنّ الصين تقف حيث نريدها: الامتناع عن التصويت يتى للولايات المتحدة استخدام القوة العسكرية، في حين أنّنا إذا أخفنا الصين ونقضت القرار، لن يكون لدينا خطة بديلة. قال بيكر بعد بضع دقائق، "بولتون، أنت صامت جداً اليوم "، فحثثته على عدم الرجوع إلى الصينيين والمخاطرة بإزعاجهم. أعتقد أنّه كان يميل إلى هذا الرأي طوال الوقت، وذلك ما قرره.

جاءت نتيجة التصويت 12 مقابل 2 وامتناع 1، حيث عارضته كوبا واليمن وامتنعت الصين عن التصويت. جلست اليمن إلى جانب الولايات المتحدة، وحاول بيكر كسب تأييدها حتى اللحظة الأخيرة. وعندما اتخذت اليمن الموقف الخاطئ، مال نحو الأميركيين الجالسين خلفه مباشرة وقال، " هذا أغلى صوت يدلون به ". فقد خُفّضت المساعدة الخارجية الأميركية إلى اليمن

بشكل جذري فيما بعد، وهو أمر كنت أرغب في أن يُعرف على نطاق أوسع. حقّق بوش وبيكر نصراً دبلوماسياً هائلاً في مجلس الأمن، فحصلا على تفويض باستخدام القوة ضدّ صدام حسين حتى قبل أن يصوّت الكونغرس على ذلك. بل في أعقاب الغزو العراقي مباشرة، فيما كان الكونغرس يغادر واشنطن في عطلة آب/أغسطس، سئل العديد من أعضائه إذا كانوا سيدعمون استخدام القوة لطرد العراقيين من الكويت. لم يتوقّف حتى القليل منهم ليقولوا، "نعم، إذا أجاز مجلس الأمن الدولي استخدام القوة"، متوقّعين ألا يحدث ذلك البتة. وقد حصل ذلك الآن، واستخدم بوش القرار 678 لإحداث تأثير داخلي جيّد، عندما بلغت خطط الحرب مرحلتها النهائية.

بعد أن انتهت الدبلوماسية في الأمم المتحدة، تراجع عمل مكتب شؤون المنظمات الدولية بصورة جذرية. وكانت آخر مهماتي قبل الحرب السفر إلى أوروبا في كانون الثاني /يناير 1991 لإجراء محادثات مع وكالة الطاقة الذرية وعدد من الحلفاء الأوروبيين، بمن في ذلك وزير خارجية لوكسمبورغ الذي كان يترأس الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت، بشأن ما يمكن أن يحدث بعد الحرب، وتحديداً مساعينا لتدمير برامج أسلحة صدام حسين النووية والبيولوجية والكيميائية، فضلاً عن صواريخه البالستية. وكنت في فينّا فيما يعقد بيكر اجتماعه الدراماتيكي في جنيف مع وزير الخارجية العراقي طارق عزيز، وهو ما أسماه العديدون "الفرصة الأخيرة " للسلام، لكنّ عزيز رفض تسلّم رسالة من بوش تشرح العواقب الحتمية إذا لم ينسحب صدام من الكويت. وعندما استمعت إلى المؤتمر الصحافي لبيكر في أعقاب الاجتماع، لم يعد لدي أدنى شك في أنّنا على بعد أيام من الحرب.

بدأت الحملة الجوية لعاصفة الصحراء في 17 كانون الثاني /يناير 1991. ونظراً لاختلاف التوقيت بين الكويت وواشنطن، فإنّنا كنّا نتوقّع تماماً أن تبدأ الحرب البرية في وقت متأخر من الليل على الساحل الشرقي، وفي الصباح الباكر في الخليج، لذا أعددنا قائمة بالأشخاص الذين نتصل بهم عندما يبدأ تحرير الكويت. كنت أنا وغرتشن نتناول العشاء في مقر إقامة السفير المصري رؤوف الريدي وزوجته في ووترغيت عندما اتصل مركز عمليات وزارة الخارجية يعلمني بضرورة العودة على الفور إلى الوزارة من أجل القيام بالمبادرات الدبلوماسية الأخيرة قبل أن تبدأ الحرب البرية. وقد كُلّفت بالاتصال بالأمين العام للأمم المتحدة بيريز دي كويار لإبلاغه بأنّ الحرب ستبدأ. ولم تفاجئه المعلومات بالتأكيد.

انتهت الحرب البرية في 28 شباط /فبراير بهزيمة تامة للقوات العراقية، وأطبقنا على الفور المفاوضات بشأن ما أصبح القرار 687، "أم القرارات "، كما أسماه الممثل السوفياتي الدائم يولي فورنتسوف. وكان من بين أحكام هذا القرار لوقف إطلاق النار إنشاء لجنة الأمم المتحدة الخاصّة، الأونسكوم،

للكشف عن أسلحة الدمار الشامل لدى صدام حسين وتدميرها؛ وتعديل العقوبات الاقتصادية التي فرضها القرار 661 على العراق؛ وانشاء لجنة حدودية لترسيم الحدود بين العراق والكويت، وهو سبب الحرب الذي لفّقه صدام. لكن فيما كنا نتوصّل إلى أم القرارات، كانت الأحداث على الأرض تتحرّك بسرعة. فاستجابة للدعوات التي أطلقتها إدارة بوش، ثار الأكراد في شمال العراق والشيعة في جنوبه للإطاحة بصدام، وردّ عليهم الأخير بسرعة وقسوة باستخدام ما تبقى من قواته. لم نفعل شيئاً من أجل الشيعة، وهو ما لم ينسوه قطّ كما أعتقد. بدأ اللاجئون الأكراد يتحرّكون نحو منطقة الحدود الجبلية مع تركيا ويدخلونها في ظروف الشتاء الصعبة، فلاحت بوادر كارثة إنسانية.

أقرّ مجلس الأمن بسرعة القرار 688، وهو الأول الذي يعلن أنّ القمع الداخلي في بلد ما، ونتائجه، مثل تدفّق اللاجئين عبر الحدود، يهدّد السلم والأمن الدوليين. وفوّض الائتلاف الذي حرّر الكويت وسواه بالتعامل بسرعة مع احتياجات اللاجئين الأكراد الذين تتزايد أعدادهم بسرعة. فقد كنا قلقين من أن تكون استجابة منظومة الأمم المتحدة بطيئة وغير كافية، كما حدث عندما طرد العراق العمال الأجانب بعد غزو الكويت، ما فرض عبئاً هائلاً على هيئات الأمم المتحدة الإنسانية. أوفدني بيكر إلى جنيف، مقرّ مفوّض الأمم المتحدة السامي للاجئين ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر لمحاولة المساعدة في تسهيل مساعيهم وتنسيقها. وقرّر بيكر نفسه قطع الدبلوماسية المكوكية التي كان يقوم بها بشأن عملية السلام المتجدّدة في الشرق الأوسط والتوجّه إلى تركيا لبحث مشكلات الأكراد، والانتقال إلى جنوب شرق تركيا حيث مشكلة اللاجئين على أشدّها هناك. انضممت إلى بيكر والفريق المرافق له في أنقرة، حيث التقى بالرئيس التركي تورغوت أوزال، وهو حليف صلب لأميركا.

في اليوم التالي، انتقلنا جواً إلى قاعدة جوية أميركية تركية مشتركة في ديار بكر، حيث كانت تعدّ أولى المساعدات الأميركية الإنسانية الملقاة من الجوّ، ثم انتقلنا بالمروحية إلى قاعدة عسكرية تركية قريبة من الحدود العراقية. وفي أثناء التحليق، كان أحد أفراد الطاقم ينزلق، وهو مربوط بجدار مروحية النقل الكبيرة للأمان، إلى الأمام والوراء عبر الذيل ويراقب ما في الخارج بحذر من خلال القسم المفتوح من الباب الخلفي. وعندما هبطنا، سألته عما كان يفعله وقال، "أبحث عن نيران الأسلحة الصغيرة والصاروخية "، وقد سرّني سماع ذلك بعد هبوطنا بدلاً من سماعه قبل إقلاعنا. بعد أن أطلعنا الأتراك على قاعدتهم، انتقلنا بالسيارة إلى الحدود. وصلنا إلى جرف صغير ورصدنا الريف الجبلي الذي كان مغطى بالناس. كانت تلك إحدى نقاط تجمّع عشرات الآلاف من اللاجئين الأكراد، دون غذاء أو مأوى أو مرافق

صرف صحي. تبيّن لنا بوضوح أنّ الفوضى ستسود إذا لم تقدّم المساعدات الإنسانية وترتّب الأمور بسرعة. وعندئذ عرفت من مفرزة بيكر الدبلوماسية الأمنية أننا في داخل العراق، وذلك وضع لا بد أنّه شكّل كابوساً للحرّاس الأمنيين.

عندما عدنا إلى ديار بكر، عبّر بيكر بوضوح عن اعتقاده بأنّ الأمم المتحدة لن تتمكّن من التعامل مع الأعباء الإنسانية الملقاة على عاتقها. وكنت أشعر بقلق مماثل وقضيت الكثير من الوقت في الأشهر العديدة التالية في متابعة هذه القضية، وسواها من مشكلات ما بعد الحرب. فقد كان عمل الأونسكوم وعناصر القرار 687 الأخرى من الأولويات المهمة حتى مغادرة بوش منصبه.

لكن لم يكن هناك مفرّ من أن تتدخّل مسائل أخرى، بما في ذلك تفكّك يوغسلافيا، والتعامل مع قضايا مثل من يشغل مقعد الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن عندما لا يعود هناك اتحاد سوفياتي، والتدخّل الأميركي في الصومال [11]، وكثير غيرها من القضايا الأخرى التي لا يتسع المقام لذكرها. مع ذلك، فإنّ المزيد من "قصص حروب " مكتب شؤون المنظمات الدولية ستكون بمثابة توطئة مفيدة لتجربتي كسفير في الأمم المتحدة.

من أهّم ما يذكر في المستقبل مسعى إبطال قرار الجمعية العامة 3379، وهو قرار سيئ السمعة أقرّ عام 1975 ويساوي بين الصهيونية والعنصرية، ويسعى بشكل واضح إلى نزع الشرعية عن إسرائيل. لكن فقرة مساواة الصهيونية بالعنصرية نزعت الشرعية عن الأمم المتحدة بدلاً من ذلك في عقول كثير من الأميركيين لأنّها أقنعتهم بأنّها الأسيرة الميؤوس منها للمناورات السوفياتية وراديكالية العالم الثالث، وكلا المفهومين دقيق. أصبح إبطال ذلك القرار أولوية لدى إسرائيل والعديد من الجماعات المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة، واختباراً لمعرفة هل تستطيع الأمم المتحدة استعادة شيء من السلطة الأخلاقية التي تصوّرها مؤسسوها لها في سنة 1945. وفي أثناء الحرب الباردة، لم يكن هناك أي فرصة أساساً لأن يتخلّى السوفيات عن نصرهم الذي حقّقوه بصعوبة، أو لأن تتراجع الدول العربية أو منظمة التحرير الفلسطينية عن مساعيها للتأثير على موقف إسرائيل الدبلوماسي في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبناء على ذلك، رغم كثرة الخطاب عن إبطال القرار، فإنّ الأمور بقيت على حالها سنين عديدة.

لكن مع قدوم سياسة الغلاسنوست (المكاشفة) والبيريسترويكا (إعادة البناء) إلى الاتحاد السوفياتي، رأيت إمكانية تصحيح الخطأ التاريخي المتمثّل بمساواة الصهيونية بالعنصرية، وإظهار أنّ الولايات المتحدة قد تكون قادرة ثانية على كسب الأصوات المشاكسة جداً في الجمعية العامة، وهو أمر انقضى عهده منذ زمن. في 1989 - 1990، استشرت الإسرائيليين والعديد

من الجماعات الأميركية، وكثير منها كان يضغط على الحكومات الأجنبية لتأييد إبطال القرار 3379. رأيت أنّ الوقت ملائم في أواخر سنة 1990، وأنّ من المهم من الناحية الرمزية إبطال قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية في ذكراه الخامسة عشرة، في أثناء سعي العالم لتحرير الكويت. غير أنّ إسرائيل كانت عصبية وتخشى من أن يحدث المسعى الخاسر ضرراً أكبر من عدم التحرّك البتة، فحثّت على التأجيل حتى سنة 1991. وكان بيكر وبوش متردّدين أيضاً، على الرغم من أنّ تردّدهما يرجع إلى سبب مختلف. فهما لم يكونا يريدان القيام بأي شيء يمكن أن يعرّض للخطر عزل صدام حسين.

غير أنّه بعد تحرير الكويت، طرأ تغيّر جذري على البيئة السياسية عندما أطلقت الولايات المتحدة "عملية مدريد" التي فتحت احتمال إجراء محادثات مباشرة بين العرب والإسرائيليين. فبما أنّ من المؤكّد ألا يكون للأمم المتحدة أي دور في الشرق الأوسط المتغيّر ما دامت المساواة بين الصهيونية والعنصرية قائمة على الورق، وافق بيكر بعد إلحاحي في أوائل سنة 1991 على البدء بالعمل الدبلوماسي الأساسي لإبطال القرار. غير أنّه أوضح من باب الحرص أنّه لن يتخذ قراراً نهائياً إلا في وقت لاحق من العام. وبناء على ذلك، رفعت من وتيرة وتفاصيل اتصالاتنا بحلفائنا المقرّبين الذين لا نريد منهم أصواتهم فقط، بل أن يمارسوا ضغوطاً فاعلة على أعضاء الأمم المتحدة الآخرين لتعظيم فرصنا. ومن المؤسف أنّ العديد من البلدان، ومنها حلفاء وثيقين في حلف شمال الأطلسي، استجابت بطريقة مماثلة لاستجابة السوفيات: نعم، القرار 3379 مؤسف، لكن إبطاله يحتاج إلى جهد هائل. وعبّر عن ذلك أحد الدبلوماسيين السوفيات بقوله، "دعوه مركوناً على الرف ليعلوه الغبار"، وكان ذلك للأسف الرد الشائع على المشاكل في منظومة الأمم المتحدة.

في أيلول / سبتمبر، عندما افتتحت الجمعية العامّة، كنت مقتنعاً بأنّ لدينا الأصوات الضرورية. أطلق الرئيس بوش إشارة بدء الحملة في خطابه السنوي في الأمم المتحدة، فضمّنه دعوة إلى الإبطال مشيراً أنّنا جادّون هذه السنة. وخلال الخريف، ضغطت من أجل شنّ حملة الإبطال الشاملة لأنّني أعرف أنّ علينا التغلّب على قدر هائل من بطء الحركة، على الرغم من عدد الأصوات المؤيّدة. لكن بما أنّ عملية سلام الشرق الأوسط في مدريد كانت لا تزال مهزوزة، رفض بيكر الضغط على الزناد، على الرغم من أنّه قال إنّنا سنفعل كل ما هو ضروري للتأكّد من أنّ بوسعنا التحرّك بسرعة عندما تعطى الإشارة. وقد ازداد توتّري فيما توالت الأسابيع.

في 3 كانون الأول /ديسمبر، قال بيكر إنّ الوقت حان، فأطلقنا حملة دبلوماسية على مدار الساعة في كل أنحاء العالم للحصول على تأييد إبطال القرار والمشاركة في تبنيه. في الأمم المتحدة، التعبير في المجالس الخاصة

عن التأييد رخيص وسهل، لكن عندما تعلن البلدان موقفها على الملأ بمشاركتها في تبني قرار ما، تصبح العودة متعذرة ويعرف الجميع في الأمم المتحدة ذلك. وبما أنّنا كنا نتوقّع من العرب وغيرهم من المدافعين عن قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية أن يحاولوا تعديل قرارنا للقضاء عليه أو حرفه عن غايته إجرائياً، فإنّ جمع المشاركين في تبني القرار أظهر بصورة متزايدة أنّ هذه التكتيكات التقسيمية لن تنجح. مارسنا الضغط في العواصم الأجنبية، وضغطنا في نيويورك واستدعينا السفراء في واشنطن. وانهمك بوش وبيكر في إجراء الاتصالات في ذلك الوقت، وكذلك أنا. وقد أثمرت المثابرة. ومع كسب كل مشارك في تبني إبطال القرار، كنا نتقدّم بثبات لنقطع نصف الشوط باتجاه العضوية الكاملة في الأمم المتحدة حيث اتضح أنّنا لا نمتلك الغالبية المطلوبة للإبطال فحسب، وإنما يتعذّر أيضاً الوقوف في وجه القرار لأسباب إجرائية.

ألقى نائب وزير الخارجية كلمة أميركا في 16 كانون الأول/ديسمبر، يوم التصويت، لأنّ بيكر كان مشغولاً وكتبت مقالة في في صحيفة "نيويورك تايمز" في ذلك الصباح [12]، وكان اهتمام وسائل الإعلام بالجمعية العامّة أعلى من أي وقت مضى منذ صدور القرار الأصلي بمساواة الصهيونية بالعنصرية. كان السناتور مونيهان وقادة العديد من الجماعات التي عملنا معها بنشاط من أجل الإبطال موجودين في الأروقة، والتوقعات مرتفعة جداً. نجحت استراتيجية المشاركة في التبني، وتبئن أن حساب الأصوات كان دقيقاً. صوّت الاتحاد السوفياتي لصالح قرار الإبطال الذي أوحى به في أحد آخر الأعمال الرسمية التي قام بها قبل أن ينحل، وانقسمت بلدان العالم الثالث بشأنه، وذلك تلأنير جانبي مفيد أيضاً. وأجمعت أوروبا وأميركا اللاتينية عليه، باستثناء كوبا. أبطل قرار المساواة بين الصهيونية والعنصرية، وسررت بذلك.

لكن بعد الاحتفال، كان أمامنا بذل الكثير من الجهد لكي تعامل إسرائيل على قدم المساواة مع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين. بل إن إسرائيل في سنة 2005، عندما كنت السفير الأميركي في الأمم المتحدة، لم تكن عضواً كامل العضوية في المجموعات الإقليمية للأمم المتحدة، وذلك سهو حاسم عندما يتعلقّ الأمر بعضوية هيئات الأمم المتحدة المهمة، مثل مجلس الأمن، وغيرها من علامات التمييز المهمة للعضوية الكاملة. كما أن الهجوم الذي لا ينقطع على إسرائيل عبر المقطع المتكرّر في قرارات الجمعية العامة التي تلوم إسرائيل على كل مشكلة يمكن تصوّرها في الشرق الأوسط، دون ذكر مستوى الخطاب المعادي لإسرائيل وأميركا، لم يختفِ بإبطال ذلك القرار. فقد كان التحيزّ ضدّ إسرائيل في الأمم المتحدة عميق الجذور بحيث شغل الكثير من وقتي وجهودي في أثناء تقلدّي منصبي في الأمم المتحدة.

ثمة مشاكل أخرى برزت في سنة 1991، وتكرّرت لاحقاَ. على سبيل المثال، شعرت اليابان أنّها يجب أن تكون عضواً دائماً في مجلس الأمن، وهو ما دعمته الولايات المتحدة منذ إدارة نيكسون. ففي سنة 1991، أعلنت اليابان عن طموحها بجدية، تحت الضغط السياسي الداخلي المتزايد، والتفتت إلينا لوضع استراتيجية لذلك. ومع أنّنا كنا متفقين على حسنات ذلك، فقد كان دونه عقبات سياسية جمّة. وكنّا قلقين أيضاً من أنّ إضافة مزيد من الأعضاء الدائمين يمكن أن يشل القدرة على اتخاذ القرار في المجلس بجعله واسعاً جداً فتتعّذر السيطرة عليه. وبما أنّنا انتهينا للتوّ من إيقاظ المجلس من سباته الطويل في أيام الحرب الباردة، فإنّ آخر ما نريده إجراء تغييرات جذرية متسرّعة قبل أن نتمكنّ من تقييم مقدار فعالية المجلس بعد ذلك. وعلى الرغم من المشاورات العديدة مع اليابان، فإنّ هذا المسعى لم يتقدّم قطّ.

ومن المشاكل التي تكرّرت لاحقاً انتقاء أمين عام جديد خلفاً لخافيير بيريز دي كويار البيروفي الذي تنتهي ولايته لمدة خمس سنوات أخرى في أواخر سنة 1991. كان الكلام السياسي في نيويورك يفيد بأنّه حان دور إفريقيا، إذ لم يتولّ أي إفريقي منصب الأمين العام من قبل، ولأنّ المجموعة الإفريقية الكثيرة الأعضاء شكّلت كتلة تصويت قوية. لم توافق الولايات المتحدة قطّ على فكرة التناوب الإقليمي على منصب الأمين العام للأمم المتحدة، أو أي منصب رفيع آخر، لكن التنبيه إلى الحقائق السياسية في نيويورك يستغرق جهداً هائلاً في الغالب، كما أظهر إبطال قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية. وقد جاءت أوامر بيكر بالتحرّك متوافقة مع أسلوبه الدقيق: لا بأس في إحباط مقولة "دور إفريقيا" ما دمنا بعيدين عن الأضواء. كان بطرس بطرس – غالي، وهو دبلوماسي مصري كبير (وكل شمال إفريقيا جزء من المجموعة الإفريقية في الأمم المتحدة)، في قمة لائحة المرشحين الأفارقة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أنّ الأسماء مدرجة بترتيب ألفبائي، وأنّ المصريين وحدهم يعرفون أن الاسم الأخير لمرشّحهم "بطرس – غالي"، لا غالي [13].

أحبّ وزير الخارجية الفرنسي رولان دوما فكرة بطرس – غالي، وسمّاه "مرشّح أحلامي" (قالها دوما بالفرنسية بالطبع): عربي وإفريقي، والأهم من ذلك كله، يتحدّث الفرنسية بطلاقة. أوضحت الوضع السياسي الناشئ إلى بيكر الذي أبلغني أنّ الرئيس المصري حثّ بوش وبيكر على دعم بطرس – غالي. كان بيكر يرى دوراً رئيسياً لمصر في عملية الشرق الأوسط التي يعدّ لها، ولم يشأ إثارة خلاف بشأن ما يعتبره بصراحة دون الأولويات المطلقة. وقد أوضح ذلك درساً بشأن الأمم المتحدة داخل الحكومة الأميركية، وتحديداً أنّها غالباً ما كانت تشغل أهمية متدنية مقارنة بالأولويات الملحة الأخرى.

برز بطرس – غالي في نهاية المطاف بمثابة تسوية بين البلدان الناطقة بالإنكليزية والبلدان الناطقة بالفرنسية، وتولّى منصبه في 1 كانون الثاني / يناير 1992. وقد التقيت به في باريس (كم كان ذلك ملائماً) يوم انتخابه في نيويورك، فأخرج الجميع من الغرفة ليقول لي إنّه ملتزم التزاماً عميقاً بجعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة. وقال إنّه يعرف البيروقراطية المصرية، بعوائقها المتراكمة منذ آلاف السنين، وإنّ بوسعه كما يعتقد إيجاد طرق للحؤول دون متابعة الأمم المتحدة الطريق نفسه. كانت تلك ملاحظات يدلي بها بعد أن قُضي أمر انتخابه فأخذت كلامه على محمل الجدّ لا على أنّه مجرّد سياسة [14]. وقد أدخل في الواقع عدداً من التغييرات المشجّعة على الجهاز البيروقراطي في أوائل أيامه، مثل إلغاء عدد من المناصب الرفيعة.

في كانون الثاني /يناير 1992، عرض بطرس - غالي، في مأدبة غداء أقيمت لرؤساء الدول التي تحضر قمة مجلس الأمن، على الولايات المتحدة منصب وكيل الأمين العام للإدارة. وسيكون ذلك منصب محوري في مساعينا للوصول إلى "الأمم المتحدة الوحدية "، وفي أعقاب الغداء، بحث الرئيس بوش هل نقبل ذلك المنصب؟ ومن يمكن أن نختار لتوليه إذا قبلناه. واقترح بوش ديك ثورنبورغ الذي خسر لتوّه سباقاً قاسياً على عضوية مجلس الشيوخ في بنسلفانيا. فسأل برنت سكوكروفت، مستشار الأمن القومي، إذا كان ثورنبورغ مؤهلاً لهذا المنصب، وعلّق بيكر بطريقة استخفافية، "برنت، لقد كان حاكماً لولاية بنسلفانيا". وأنهى ذلك النقاش. انتدبت للاتصال بثورنبورغ ومعرفة إذا كان يهمه هذا المنصب، وكان كذلك. وعندما أصبح في نيويورك، أدرك على الفور مقدار المشاكل التي تعاني منها الأمم المتحدة وخلص إلى أنّ إدخال تغييرات شاملة هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن ينقذ المنظمة من خمولها. لكن إدارة كلينتون التي تولّت بعد ذلك استبعدت ثورنبورغ في سنة 1993 وضاعت تغييراته وأصبحت شيئاً من التاريخ. عندما أعدت قراءة اقتراحاته في سنة 2005، دهشت عندما وجدت أنّها لا تزال ملائمة إذ لم يتغيّر شيء في السنوات الفاصلة باستثناء التزايد سوءاً.

المنفى والعودة

في سنوات كلينتون، همت ثانية في التيه السياسي. وفي سنة 1997، التحقت بمعهد أميركان إنتربرايز كنائب رئيس أول، وجدّدت علاقات كنت قد بدأتها في كلية حقوق يال مع رالف وِنتر وبوب بورك. وفي المعهد، الواحة السياسية في عهد كلينتون، أتيحت لي الفرصة للكتابة والتحدّث على نطاق واسع في العديد من قضايا السياسة الخارجية، مثل ما الخلل في المحكمة الجنائية الدولية، وأخطاء حقبة كلينتون الأخرى التي أعتقد أنّها تقلّص نفوذ

أميركا في العالم، وما التحديات التي تواجه السيادة الأميركية، الأمر الذي لم أنظر إليه بشكل مجرّد بل من خلال التراجع الفعلي لسيطرتنا على القرارات التي تؤثر على رفاهنا تأثيراً مباشراً. والتقيت هناك أيضاً بزملاء المعهد مارك غرومبِردج (باحث في الشؤون الآسيوية يتحدّث الصينية) وديف وورمستر (الباحث في شؤون الشرق الأوسط) الذي انضم لاحقاً إلي في وزارة الخارجية في عهد بوش 43.

أتيحت لي الفرصة أيضاً للعمل بدون أتعاب للأمم المتحدة في 1997 - 2001. فقد طلب كوفي أنان من جيم بيكر أن يصبح مبعوثه الشخصي للمساعدة في حل النزاع القائم منذ مدة طويلة بشأن مستقبل الصحراء الغربية، وهي مستعمرة إسبانية سابقة على الساحل الغربي لإفريقيا تعتمل فيها الحرب منذ أكثر من عشرين عاماً. وكانت مهمة بيكر تقضي بإنجاز استفتاء قرّر مجلس الأمن الدولي إجراءه لتحديد هل تنضم الصحراء الغربية إلى المغرب الذي يسيطر فعلياً على المنطقة منذ سنة 1975، أو تستقلّ عنها. وعلى الرغم من قيادة بيكر مساعينا المضنية لحمل الفريقين المتنازعين على الاتفاق على قواعد التصويت في الاستفتاء، فإننا لم ننجح، وكانت مسألة الصحراء الغربية لا تزال معلّقة عندما قدمت إلى نيويورك في آب/أغسطس 2005.

من حسن الحظ أن إعادة العدّ في فلوريدا لم تستغرق طويلاً مثل النزاع على الصحراء الغربية، على الرغم من أنّها بدت شبيهة بالحرب في بعض الأحيان. في أواسط كانون الأول /ديسمبر 2000، أولى فريق بوش الانتقالي اختيار الموظفين في الإدارة وسياستها جل اهتمامه على الرغم من التأخّر بعض الشيء بسبب طول النزاع على الانتخاب. وكذا فعلت أنا.

الفصل الثالث

إطلاق سراح غوليفر: حماية سيادة أميركا بالاتفاقات الجيدة والرديئة

المعاهدات، التي تراها، مثل الفتيات والورود: تدوم ما دامت قائمة

– شارل ديغول [15]

تسميتي لمنصب "تي"

جون بولتون، وكيل وزارتي الشديد التصميم.

- كولن باول [16]

اتصل بي كولن باول يوم الاثنين في 29 كانون الثاني /يناير 2001، ليعرض علي منصب وكيل وزارة الخارجية للحدّ من الأسلحة وشؤون الأمن الدولي. وخلافاً لخرافة مفضّلة لدى الصحافة، لم أُفرض على باول ضدّ إرادته لكي كون عميلاً مؤثّراً لدى تشيني ودونالد رامسفيلد الشنيعين، أو لقبيلة "المحافظين الجدد". فقد كنّا أنا وباول نعرف تماماً ما الذي نقدم عليه، وكلانا واقعي على الرغم من اختلافنا الفلسفي والمهني.

مع ذلك فإنّ كثيراً من سياسة الأمن القومي الداخلية في ولاية بوش الثالث والأربعين(43) الأولى تتضح بكيف أصبحت "تي "، وتلك هي التسمية التي يعرف بها منصب ذلك الوكيل في اختصارات وزارة الخارجية. الوزير هو " إس" ونائب الوزير "دي"، وهكذا [17]. بل إن منصب إيان فلمنغ " إم " موجود في وزارة الخارجية، لكنه يعني وكيل وزارة الخارجية للإدارة. وتعكس "تي" اسم الرجل الأول الذي شغل هذا المنصب في سنة 1972، المدير السابق للخدمة

الانتقائية كورتيس دبليو تار، أو اسم المكتب الأصلي "العلم والتكنولوجيا"، تبعاً لمن تسأل. ولم لا يصبح شيئاً آخر لاحقاً؟ من يدري؟

بحثت في البداية مسألة العودة إلى وزارة الخارجية مع بيكر في فلوريدا، قبل بضعة أيام من صدور قرار المحكمة العليا الحاسم، وعبّرت عن اهتمامي بمنصب نائب الوزير (دي) أو وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية (المنصب الثالث في الأهمية). وتأكيداً على ما كان الجميع يتوقّعونه، قال بيكر إنّ باول سيصبح وزيراً للخارجية وسيتمتّع باستقلالية ومرونة كبيرة في اختياراته الشخصية. وبعد أن انتقلت إلى البيت في واشنطن، حضرت العشاء السنوي لمجلس أمناء معهد أميركان إنتربرايز والباحثين فيه وزوجاتهم يوم الجمعة في 15 كانون الأول /ديسمبر، تكريماً لديك تشيني، أحد أعضاء مجلس الأمناء. كان المزاج بهيجاً ولا عجب في ذلك. تحدّث ديك ولين تشيني فشكرا مختلف أعضاء المعهد الذين عملوا في الحملة. وشكرني ديك أيضاً على الجهد الذي بذلته في فلوريدا، وأثار ذلك تصفيقاً حاراً، ثم قال: "والإجابة عن سؤالك التالي هي... أي شيء يريده "، ما أثار مزيداً من التصفيق والبهجة.

في اليوم التالي في أوستن، وبحضور تشيني، أعلن بوش أنه سيسمّي باول وزيراً للخارجية. وبعد يومين اتصل مكتب باول لترتيب اجتماع، وقد حدّد الموعد يوم الأربعاء في 20 كانون الأول /ديسمبر. التقيت بباول في المكتب الانتقالي نفسه في الوزارة الذي تحدّثت فيه مع بيكر قبل اثني عشر عاماً تقريباً بشأن منصب شؤون المنظمات الدولية، وافتتح باول الحوار بقوله، "أبلغني جيمي بيكر ليلة أمس أنّك ركلت مؤخرة أحدهم في فلوريدا". ثم انتقل باول بسرعة إلى موضوع الاجتماع قائلأ إنه يُجري "تقييماً طلبه منه قائده " للأمور في وزارة الخارجية. فأثرت اهتمامي بمنصبي نائب الوزير ووكيل الوزراة للشؤون الخارجية، وقال باول إنّه يتوقع أن يكون نائب الوزير منصباً إدارياً "داخلياً"، دون المهمّات الخاصة لآخر نائب وزير للخارجية في عهد كلينتون، ستروب تالبوت. وأنّه يتّوقع أن يكون وكيل الوزارة للشؤون الخارجية مشرفاً على المكاتب الإقليمية، وذلك أحد أدواره التقليدية. وعلى الرغم من أنّنا بحثنا كيف يستطيع الوزير توزيع المسؤوليات بين النائب والوكيل، فإنّني لم أشعر بأئني مرشح لأي منهما، وهو ما فده باول فعلياً بسؤالي إذا كنت مهتماً بأي منصب وكيل وزارة آخر. ولم كن مهتماً. ثّم أثار احتمال منصب مستشار، وهو ما لم أتمسك به. فالمستشار لا يدخل منصبه في التسلسل القيادي العادي، وبما أنّه مستشار للوزير، فإنّ مهامه تتوقف على ما يحدّد الوزير. وقد قال هنري كيسنجر ذات يوم، "لا تقبل منصباً حكومياً دون عمل محدّد"، وبما أنّه ليس بيني وبين باول علاقة سابقة، فقد خشيت أن أحصل على لقب كبير دون مسؤوليات. لم كن راغباً في الجلوس

في مكتب أراقب كيف يتقشر الدهان، لكن لم أتوصّل إلى طريقة لطيفة أبلغ فيها باول أنّني أشكّ في أنّه يقيم وزناً كبيراً للمستشار، لا سيما أنّني لم كن أتوقعه. وانتهى الاجتماع دون نتيجة حاسمة.

غّير الإعلان في 28 كانون الأول /ديسمبر عن تسمية دونالد رامسفيلد لمنصب وزير الدفاع كثيراً من الخطط في واشنطن، لا سيما بالنسبة إلى ريتش أرميتاج، الذي كان يتوق جداً إلى منصب نائب وزير الدفاع. وكما قال أرميتاج لي لاحقاً، لم يكن لدى رامسفيلد رغبة فيه، وكان الشعور مشتركاً على أي حال. وفي أوائل كانون الثاني /يناير، بدا أنّ أرميتاج، الذي كان بمثابة أخ لباول، سيصبح نائباً لوزير الخارجية، ما يعني أنّ منصب وكيل الوزارة للشؤون الخارجية سيذهب إلى أحد الدبلوماسيين، وفقاً للتقليد المتبع. بدأت أفكّر بأنّني سأبقى في معهد أميركان إنتربرايز، عندما اتصل بي فرِد إيكلي، وهو باحث في الأمن القومي ومسؤول كبير في الدفاع والحدّ من الأسلحة في الإدارات الجمهورية السابقة، ليحثّني على أن أتولّى منصب وكيل وزارة الخارجية للحدّ من الأسلحة وشؤون الأمن الدولي (تي). وقال إيكلي إنّه ومستشار ريغان الأول للأمن القومي ديك ألن، خلصا إلى أنّه نظراً لأهمية الدفاع الصاروخي، فإنّ ذلك المنصب يحتاج إلى من يخرجنا من معاهدة الحدّ من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية لعام 1972. وهما يعتقدان بأنّني ذلك الشخص. فقلت لإيكلي إنّني رفضت ذلك المنصب، لكن نبرته كانت مقنعة. اتصلت بتشيني الذي كان يرأس الفريق الانتقالي طلباً لنصيحته وقال، "لا أريد أن أتدخّل بينك وبين كولن، لكنّني أعتقد أنّه يوشك أن يتصل بك. إنّني مندهش لأنّه لم يفعل ذلك بعد". خلّف فيّ ذلك شعوراً بعدم الارتياح من أن يعرض باول علي منصب المستشار، لذا سألت تشيني إذا كان منصب السفير إلى الأمم المتحدة لا يزال شاغراً، وقال، "نعم، إنّه لا يزال شاغراً ويجدر بك إثارة ذلك مع كولن. القرار عائد إليه في هذا المنصب والمناصب الأخرى أيضاً".

لم يردني شيء إضافي إلا بعد التنصيب، عندما اتصل باول في 24 كانون الثاني /يناير ليقول إنّه اختار أرميتاج لمنصب نائب وزير الخارجية ليكون مسؤولاً عن "إدارة النظم"، وهو ما تحتاج إليه الوزارة بشدّة. وسيشغل منصب وكيل الوزارة للشؤون السياسة أحد الدبلوماسيين، لكنه سمع الآن أنّني قد كون مهتماً بمنصب "تي". قلت إنّ إيكلي أثار الموضوع، لكنّني مهتّم أيضاً بمنصب السفير في الأمم المتحدة. وعندما تابعنا نقاشنا في الأسبوع التالي، أخبرني باول، "أجرينا كثيراً من المناقشات في الأربع وعشرين ساعة الماضية، انا وتشيني والرئيس، بحثنا فيها ما نفعله بشأنك. بالنسبة إلى السفير في الأمم المتحدة، إنّنا نتحرّك في اتجاه مختلف، لكنّني أريدك أن تتولى منصب "تي " بدلاً

من ذلك. وبوجود الدفاع الصاروخي وسواه، سيكون هذا المنصب محورياً، وأعتقد أنّك ستستمتع بتوليه. يعتقد ديك أنّك ستؤدي عملاً عظيماً والرئيس يدعم ذلك أيضاً". فهمت من ذلك أنّ بوش وتشيني قد أنجزا الاتفاق بالفعل، لذا وافقت بحماسة. وكنت سعيداً أيضاً لأنّه لم يعرض علي منصب المستشار (كان "تي" منصب جيم بكلي عندما تولى ألكسندر هيغ في إدارة ريغان، وقد تردّدت علي ذلك المكتب عدة مرات في السنوات العشرين الماضية). بدا باول سعيداً جداً أيضاً وقال، "ستراجعني وأراجعك، لكن الأمر سيكون ممتعاً ومثمراً ". وافقته على ذلك. ولم يعيّن باول مستشاراً طيلة وجوده في وزارة الخارجية.

على الرغم من أنّ تسميتي لم تذهب إلى مجلس الشيوخ إلا في 8 آذار/ مارس، فإنّها تسرّبت إلى الصحافة، فأثارت تخمينات عن مقدار الصعوبة التي قد تواجهها عملية التثبيت. عرض جيسي هلمز، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ دعمه الكامل، وكنت قد مثّلت لجنة إعادة انتخابه عندما كنت أعمل في المحاماة. وتوقّع الموظف لديه مارشال بلنغسلي أن أواجه صعوبات إذ إنّ بعض الليبراليين المخلصين لمبدأ الحد من الأسلحة سيحاولون أن يفرضوا عليّ التزامات يمكن أن تحدّ لاحقاً مما أستطيع القيام به، "لقد اخترع الديمقراطيون الحدّ من الأسلحة، ويشعرون بأنّ لديهم الحقّ في ذلك المنصب. ولا يصدّقون أن يعيّن شخص مثلك فيه". فيما كنت أنتظر إجراء مجلس الشيوخ، تلقيت إطلاعات واجتمعت مع أشخاص آخرين في فريق باول العتيد. في 9 شباط /فبراير، عند العصر، اجتمعت بأرميتاج لأول مرة. اعتذر عن تأخّر اجتماعنا خمس دقائق عن موعده وقال إنّه يحاول بثّ بعض الانضباط في مواعيد بدء الاجتماعات. وتمنيت له التوفيق في ذلك. بحثنا عدداً من الموضوعات المختلفة، ووجدت أرميتاج صريحاً ومتسرّعاً. في الثالثة والنصف، موعد اجتماعه التالي، نهض عن كرسيّه فيما كان يتحدّث وتوجّه نحو باب المكتب. فاعتبرت أنّ ذلك يعني نهاية الاجتماع، وكان كذلك.

كان السيناتور عن ولاية كوناتيكت كريس دود يعارض تسمية أوتو ريتش لمنصب مساعد الوزير لشؤون نصف الكرة الغربي. فغالباً ما كان ريتش، وهو مهاجر أميركي كوبي، يعترض مسار دود المؤيّد لكاسترو، ولم يكن هناك ودّ بين الاثنين. أردت أن أتجنّب المصير نفسه، وحاول هلمز وموظفوه تحديد موعد عاجل لجلسة استماع التثبيت. فقد كتبت كثيراً من المقالات، وبعض الموظفين غير المحظوظين ينقّبون فيها ليستخلصوا الأمور "الشائنة" التي قلتها على مرّ السنين ويمكن أن تستخدم ضدّي. وإذا أتيح لهم مزيد من الوقت، فسيجدون المزيد بالتأكيد، وسيعقب ذلك لعبة تأخير في غير مصلحة المسمّى، كما في معركة تثبيت بورك الخاسرة. وقد أجّل الديمقراطيون جلسة الاستماع لي حتى نهاية آذار/مارس. مع ذلك فإنّ جو بيدين، وهو العضو

الديمقراطي الذي تخلّى عن موقعه الأول في لجنة العدل ليصبح الديمقراطي الأبرز في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، وعد هلمز في 23 آذار/ مارس بأن يحاول ألا يعيق التسمية على الرغم من أنّه "ليس ممن يهوون جون بولتون". ووافق على أن يكون التصويت في لجنة الشؤون الخارجية في 3 نيسان /أبريل، قبل عطلة الفصح.

استغرقت جلسة الاستماع في 29 آذار/مارس نحو ثلاث ساعات ونصف الساعة، وكانت خالية من الأحداث. ولا شكّ في أنّ ذروتها جاءت عندما قال لي بيدين:

> إنّني موافق على كفاءاتك في هذا المجال. وأريد أن أوضح أنّ الأمر لا يتعلّق بكفاءتك. مشكلتي معك على مرّ السنين هي أنّك كفء جداً. أعني لو كنت غبياً وغير فعال بدلاً من ذلك، لحظيتُ بفرص أفضل على مرّ السنين... أعتقد أنّك جدير بالاحترام وتتمتّع بكفاءة عظيمة.

طرح بيدين معظم الأسئلة عن الديمقراطيين، لكن جون كيري، وباربرا بوكسر، ونيل نلسون من فلوريدا شاركوا أيضاً بإيجاز. أقرّ كيري بالقول "أنّك امرؤ ذكي جداً، وأنا أحترم سيرتك المهنية". ولم يظهر الأعضاء الديمقراطيون الأربعة الآخرون، فيما لم يحضر عن الجمهوريين سوى هلمز وبراونباك. لم يأت دود إلى جلسة الاستماع لكنه قال في النقاش في مجلس الشيوخ، "ما من شكّ في أنّ السيد بولتون شخص مستقيم وذكي" [18]. وجاءت أغرب نقطة في جلسة الاستماع عندما سأل نلسون إذا كان باول يدعم التسمية. فأكّدت له ذلك، لكنّني تساءلت عن مصدر هذا السؤال. فقد اتصل بي باول وأرميتاج يوم الجمعة ليقولا لي إنّهما سعيدان لأنّ جلسة الاستماع مضت بشكل جيد، وأنّهما يتطلّعان إلى انتهاء التثبيت قبل عطلة الفصح.

بالنظر إلى خلو جلسة الاستماع من الأحداث، فقد كنت أتوقّع أن تقدّم لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ التسمية إلى المجلس في 3 نيسان/ أبريل، على أن يجري التصويت بعد ذلك ببضعة أيام. لكن في وقت متأخّر من2 نيسان /أبريل، اتصل ستيف بيغَن، كبير الموظفين لدى هلمز، ليقول إنّ بيدين يريد رفع اسمي عن جدول أعمال اللجنة لأنّ عليه التوجّه إلى ديلاوير في ذلك اليوم لحضور خطاب بوش عن التعليم في ذلك اليوم. وبموجب قوانين لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، يستطيع السيناتور أن يطلب تأجيل تسمية إلى الاجتماع التالي دون أي سبب. وقد أحدث ذلك تأخيراً مدته ثلاثة أسابيع حتى الاجتماع التالي في 26 نيسان /أبريل بسبب عطلة الفصح.

بدا طلب بيدين غير مضرّ، لكن كانت هناك مؤشّرات على التحضير لشيء كثر تعقيداً. فقد أخبرنا موظف سابق لدى كيري أنّ موظفاً لدى بيدين يحثّ

الصحافة على المعارضة. واكتشف بيغَن أنّ بيدين أبلغ ديك لوغار أنّني أعارض توقيعه على برنامج "خفض التهديد التعاوني" لتفكيك منظومات الأسلحة السوفياتية السابقة (وهو المعروف باسم برنامج نون - لوغار " نسبة لراعييه). ومن حسن الحظ أنّني التقيت بلوغار قبل جلسة الاستماع وبحثت هذه القضية بالضبط، وطرحت أنّنا بحاجة إلى مزيد من الدعم المالي لتدمير الأسلحة من أوروبا واليابان لإنجاز المهمة بسرعة. وبعد ذلك أخبرني صديق لي حضر استقبالاً صغيراً في 2 نيسان /أبريل أنّ بيدين قال بعض الأشياء غير المألوفة عن فريق بوش للسياسة الخارجية. ولاحظ بيدين أنّ باول قد لا يكون مسؤولاً عن وزارة الخارجية بالنظر مثلاً إلى تسمية عالية المستوى ستنظر فيها قريباً لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ. أثار اهتمامه فضول صديقي الذي لم يلتق ببيدين من قبل، ودخل في حوار ثنائي مع بيدين قال فيه الأخير، "إنّ جون امرؤ ذكي جداً، وقد عملت معه لمدة ست عشرة سنة "، لكنّه قال أيضاً، "ثمة عدد من الشيوخ في جانبنا يعتقدون أنّهم يسدون خدمة إلى باول بالتصويت ضدّ جون". ولم يقل بيدين أو يلمّح إلى أنّه يعتقد ذلك، لكن مضمون ملاحظاته كان مقلقاً.

لتجنّب المشاكل بعد العطلة وضمان جهوزية الجمهوريين، دخل الموظفون لدى هلمز مرحلة الاستعداد التام. ووافق السناتور عن ولاية نبراسكا تشك هاغل أن يكون المحور الداعم للتسمية في اجتماع لجنة الشؤون الخارجية في 26 نيسان /أبريل، وتلك إشارة مهمة للديمقراطيين. فهيغل، خلافاً لهلمز، دعم كل من سمّاهم كلينتون أمام اللجنة، ومن ثم يستطيع تقديم حجة قوية للسماح للرئيس باختيار فريقه. ولدحض أي مقولات معاكسة، وقّع باول على رسالة "تصدّق" على تسميتي، وتلك خطوة غير مألوفة، لكن هلمز اعتقد أنّها مهمة. بالإضافة إلى ذلك، كانت اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة وسواها من المجموعات المؤيّدة لإسرائيل تعمل على إقناع الشيوخ الديمقرطيين الرئيسيين بدعم التسمية. فقد كان مجلس الشيوخ مقسوماً بالنصف، ولجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ مكوّنة من تسعة شيوخ من كل حزب، لذا فإنّ التصويت وفقاً لموقف الحزب يعني التعادل، ما يعوق رفع التسمية إلى المجلس. كنّا بحاجة إلى ديمقراطي واحد على الأقل لرفع التسمية من اللجنة.

اتصل باول ببيدين عشية اجتماع اللجنة. فأقرّ بيدين بأنّ المجلس سيثبّتني، لكنّه قال إنّ سبعة من تسعة ديمقراطيين سيصوّتون ضدّي على أساس الحدّ من الأسلحة. ومن حسن الحظ، في الجو المرير داخل مجلس الشيوخ المنقسم، أنّ التصويت داخل اللجنة أيّد التسمية بنتيجة 10 - 8، إذ خالف سيناتور ويسكونسون روس فينغولد صفوف الديمقراطيين بتأييد التسمية لأنّه

اعتقد، في ذلك الوقت على الأقل، بوجوب تثبيت من يسمّيهم الرؤساء، إذا لم تكن تعيبهم مشاكل أخلاقية أو شخصية.

بعد خروج التسمية بسلام من لجنة الشؤون الخارجية، أصبحت المشكلة هل تصل التسمية بسرعة إلى التصويت في المجلس، أو هل يؤخّر أحد الديمقراطيين ذلك، وبالتالي يتأجّل إلى موعد غير محدّد. لم نكن نعرف في ذلك الوقت أنّ الديمقراطيين كانوا يتفاوضون سراً مع السناتور الجمهوري عن ولاية فيرمونت جيم جِفوردز، على أمل إقناعه بتبديل حزبه أو الاجتماع معهم على الأقل، وبالتالي نقل السيطرة على مجلس الشيوخ إليهم. وكان ذلك ما حدث بالضبط، ما أوضح أنّ تأخير التسمية كان يهدف إلى منع مجلس الشيوخ من اتخاذ القرارات إلى أن تنتقل السيطرة إليهم. كما أنّ صحة ستورم ثورموند كانت مصدر تخمينات دائمة، لذا كان لدى الديمقراطيين عدة طرق مختلفة يمكن أن تنقل السيطرة على مجلس الشيوخ إليهم. وبما أنّنا لم نكن على علم بالمفاوضات السرية، فلم يكن بوسعنا أن نفعل الكثير سوى انتظار أن يتوصّل زعيم الجمهوريين ترنت لوت إلى "اتفاق على المواعيد" مع الديمقراطيين يمكن أن يحكم جلسة مجلس الشيوخ بشأن التسمية. وفي غضون ذلك، في 1 أيار/ مايو، حضرت عشاء دعا إليه السناتور السابق عن ولاية نيفادا بول لاكسالت، وهو حدث سنوي منذ السنة الأولى من ولاية ريغان. وكان لاكسالت صديقاً وموجّهاً لي في القضايا السياسية منذ سنوات، وشهد الكثير من معارك التثبيت. أجلسني إلى جانب ديك تشيني، ما سمح لي بإطلاعه على العناء الذي أواجهه في مجلس الشيوخ.

تحدّثت أيضاً مع هلمز لأعرف منه توقّعاته بشأن المجلس، وما الذي يمكن أن يفعله بيدين وغيره من الديمقراطيين. فقال هلمز، "ليس هناك من يرغب في تثبيتك أكثر مني". وقال عن بيدين، "أحياناً يتصرّف جو مثل قطة طويلة الذيل في غرفة مليئة بالكراسي الهزّازة ". عمل لوت دون كلل للتوصّل إلى الاتفاق الزمني الضروري، وحدّد موعد التصويت في المجلس يوم الثلاثاء في 8 أيار/ مايو. بدأت المناظرة بهجوم السيناتور بايرون دورغان عن ولاية نورث داكوتا على إدارة بوش قائلاً أنّني مؤهّل لتفكيك نظام الحدّ من الأسلحة لا بنائه، وذلك لبّ قضية المعارضة. وقال بول ولستون، من مينوسوتا، أنّ وجودي في دائرة باول الضيقة يضعفه. وخلص بيدين إلى القول باسم الديمقراطيين أنّني رجل مستقيم وجدير بالاحترام، وإنّ باول يدعمني (وذلك اعتراف علني مهم)، وإنّ المعارضة بأكملها تستند إلى القضايا المطروحة. تلا بيدين كلمته بطريقة سريعة وتخلو من العاطفة، وقال إنّه لم يضغط للحصول على أصوات سلبية أخرى. وتحدّث هلمز بإيجاز ثم بدأ التصويت، وبدا إنّه استغرق دهراً، لكنّه اختتم بعد أربعين دقيقة. جاءت نتيجة التصويت 57 - 43، ما يعني أنّنا احتفظنا بالخمسين صوتاً جمهورياً (بما في ذلك صوت جفوردز)

وحصلنا على أصوات سبعة ديمقراطيين. وكما قال هالي باربر، الرئيس السابق للجنة القومية الجمهورية، لاحقاً، "ذلك تصويت كاسح في مجال عملي".

التخلي عن اتفاق رديء

إنّك تغطي خاصرتي، وهي بحاجة إلى تغطية

- كولن باول، 19 كانون الأول /ديسمبر 2002

بدأت عملي كوكيل لوزارة الخارجية للحدّ من الأسلحة وشؤون الأمن الدولي (تي) يوم الجمعة في 11 أيار/مايو 2001، وبدأت على الفور بالإعداد للزيارة الوشيكة لوزير الخارجية الروسي أيغور إيفانوف إلى واشنطن. كان الموضوع المركزي لاجتماع إيفانوف مع باول العلاقة الاستراتيجية الروسية الأميركية في أعقاب الحرب الباردة، وهو موضوع لم يتمّ التعامل معه بالشكل الكافي منذ التسعينيات، لكنه يتطلّب الآن عملاً بالنظر إلى تنامي التهديدات التي نراها من الدول المارقة التي تسعى إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية القادرة على إطلاق مثل هذه الأسلحة إلى أهدافها. كنا بحاجة إلى أنّ نعدّ، معاً كما نأمل، دفاعات ضدّ تزايد تهديدات انتشار أسلحة الدمار الشامل، حتى ونحن نتقدّم نحو علاقات ثنائية سوية ونطوّر ما أسمته مستشارة الأمن القومي كوندي رايس "إطار عمل استراتيجياً جديداً " إذ إنّ وضعينا النوويين في الحرب الباردة أصبحا قديمين.

ركّزنا في البداية على معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية لعام 1972، وهي من مخلّفات الحرب الباردة التي تحول دون أن تطوّر روسيا والولايات المتحدة منظومات دفاع صاروخي وطنية. وقد أوضح الرئيس بوش في حملة سنة 2000 وخطاباته في أوائل رئاسته إنّه يريد أن يتحرّر من قيود معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، إما بانسحاب الولايات المتحدة الأحادي منها واما باتفاق روسي أميركي مشترك، بحيث يمكننا تطوير دفاعات ضدّ التهديدات التي تشكّلها الدول المارقة بأعداد أصغر نسبياً من الصواريخ البالستية، وضدّ مخاطر إطلاق الصواريخ عرضاً من قبل روسيا أو الصين. وكان بوش يريد أيضاً خفض قواتنا النووية الهجومية، إما بالاتفاق مع الروس وإما أحادياً. ولهذه الغاية، أمر بوش "بمراجعة الوضع النووي" لتحديد المستوى الفعلي للقوى النووية التي يجب أن تكون لدينا، بالنظر إلى الظروف العالمية الراهنة. لكنّ " إطار العمل الاستراتيجي الجديد " لا يزال حالماً وأكاديمياً من عدة نواحٍ، وتركّز الجدال داخل الإدارة على

كيفية جعله ملموساً وعملياً، على جانبي المعادلة الاستراتيجية الهجومية والدفاعية على السواء.

كان تفكير إدارة بوش مخالفاً تماماً لاعتقادات الحدّ من الأسلحة الحالية التي طوّرت بعناية في أثناء الحرب الباردة، وبقيت على قيد الحياة في عهد كلينتون من خلال الحماسة والصلاة بدلاً من الالتفات إلى الواقع الحقيقي. كان الحشد الداعم للحد من الأسلحة مستعداً دائماً لقبول خفض عدد الأسلحة النووية الهجومية، بصرف النظر في الغالب عن تأثير ذلك على القدرات العسكرية الأميركية، كما كانوا يؤمنون بأنّ إلغاء معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية هرطقة، وتدنيس لمعتقداتهم المقدّسة. كان منع روسيا والولايات المتحدة من الحصول على دفاعات صاروخية وطنية في صلب استراتيجية "التدمير المتبادل الأكيد" (ماد) التي وضعها روبرت مكنمارا في الستينيات، وترمي إلى ثني السوفيات عن البدء بهجوم يؤدّي إلى دمار الجانبين. فالدفاع يثير الاستفزاز في منطق ماد المعكوس: الدفاع الصاروخي الوطني يخلّ "بتوازن الرعب" الاستراتيجي ويجعل الحرب النووية أكثر احتمالاً. كان هذا القانون للحد من الأسلحة ينعكس في الاعتقاد بأنّ معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية هي "حجر الزاوية في الاستقرار الاستراتيجي الدولي". وكنت أمزح أنّ ما على المرء سوى أن يكتب "معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية" في حواسيب وزارات الخارجية وهيئات التحرير في كل أنحاء العالم حتى يظهر شعار "حجر الزاوية " تلقائياً على الشاشة.

كان الابتعاد عن هذا النهج ضرورياً لأنّه معيب نظرياً ولم يعد يعكس الواقع الاستراتيجي، هذا إذا كان يعكسه أصلاً. وذلك أكثر مما يستطيع منظرو الحدّ من الأسلحة تحمّله، فشرعوا في مهاجمة الإدارة الجديدة. في البداية اقترحت على باول إحلال معاهدة تحظر على روسيا والولايات المتحدة بناء دفاعات صاروخية ضدّ الضربة الأولى من قبل الجانب الآخر محل معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، وبالتالي إلحاق الهزيمة بمقولة دعاة الحد من الأسلحة المركزية للإبقاء على المعاهدة الحالية. ولم يكن لدى بوش أي نية لبناء مثل هذه القدرة، كما تصوّرتها مبادرة الدفاع الاستراتيجي التي طرحها ريغان (سخر منتقدو مبادرة الدفاع الاستراتيجي منها وأسموها "حرب النجوم "). وبدلاً من ذلك كان يريد إنشاء دفاع ضدّ الضربات "بحفنة لا مئات" من الصواريخ، وذلك مستوى القوى التي يمكن أن تحصل عليها إيران أو كوريا الشمالية في المستقبل القريب، أو تطلقها روسيا أو الصين عرضاً. وهكذا فإنّ "التخلي" عن شيء لا نريده لم يكن تنازلاً، لكنّه يمكن أن يدرأ الأفكار الرديئة اللانهائية التي تصدر عن بيروقراطية الحد من الأسلحة. كما أنّني كنت قلقاً من تخمينات صادرة عن "مستشارين" مغْفلين

لبوش بأنّنا "نريد الإبقاء على احتمال عدم تخلّي أحد عن المعاهدة، وأنّ بوسعنا استخدامها لنخطو نحو إقامة علاقة جديدة مع روسيا [19]. كان ذلك بمثابة أحلام اليقظة بالنسبة إلي: فبصرف النظر عن أي شيء آخر نقوم به، لا بدّ من الخروج من معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية بشكل لا لبس فيه. وبعد ذلك نكون أحراراً في متابعة منظومة الدفاع الصاروخي لحماية الأميركيين من التهديدات الراهنة، بصرف النظر عن نجاحنا أو فشلنا في المفاوضات الواسعة مع الروس.

وافق باول على نهجي، لكن في 14 أيار/مايو، في أول اجتماع ثنائي معه بعد أن أديت اليمين، انتقد الموظفين في وزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي لبخسهم تقدير مقدار العمل الذي يجب إنجازه لكي ينجح الدفاع الصاروخي. فقد كان باول يرى أنّ ما نفعله بمعاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية سؤال افتراضي، بعيد وليس عملي. بدا باول مرتاحاً وودوداً، وشدّد على إنّه سعيد لأنّني التحقت بالوزارة أخيراً وقادر على تولّي هذه القضايا، لا سيما أنّ زيارة إيفانوف ستجري في نهاية الأسبوع.

توجّهت إلى البيت الأبيض لمقابلة ستيف هادلي، العائد لتوّه من رحلة إلى موسكو (فاتتني للأسف بسبب تأخير تثبيتي) مع نائب وزير الدفاع بول وولفويتز لشرح موقف الإدارة من الدفاع الصاروخي. وفيما كنت أنتظر في الدور السفلي للجناح الغربي قدوم هادلي، وكنت قد اجتمعت به لأول مرة في عهد بوش 41 عندما كان في وزارة الدفاع يعمل لدى تشيني، مرّ العديد من الأصدقاء في طريقهم إلى اجتماعات أخرى، بمن فيهم كارل روف الذي بادرني بالقول، "أتعلم أنّني تبرّعت بالدم من أجلك في الأسبوع الماضي"! اصطحبني بوب جوزيف، وهو من كبار المديرين في مجلس الأمن القومي وباحث متمرّس في الأمن القومي ومسؤول حكومي، إلى مكتب هادلي الصغير بجوار مكتب رايس في الطبقة الأولى من الجناح الغربي. وعلى الرغم من إنّه تحدّث بطريقته المتحفّظة المعتادة، فإنّه كان واضحاً في أنّ القيادة في العلاقات مع روسيا ستكون للبيت الأبيض، وأنّ دور باول سيكون محدوداً. غير أنّ ذلك ليس ما يتوقّعه باول، لذا استمعت ودوّنت ملاحظة فحسب.

يوم الخميس ذهبت مع باول إلى اجتماع "لجنة المديرين" في مجلس الأمن القومي، وذلك أول لقاء لي بمثل هذه الاجتماعات بين الهيئات حيث تمثّل الوزارات بالوزراء. في الطريق إلى البيت الأبيض عرضت تفاصيل خطة مجلس الأمن القومي التي تقضي بأن يشرح بوش "إطار العمل الاستراتيجي الجديد" في أول اجتماع بين بوتين وبوش في أواسط حزيران /يونيو في سلوفينيا. كنت قلقاً من أنّ فتح مفهوم البرود في القمة دون إعداد مسبق سيؤكّدِ أسوأ مخاوف البيروقراطية الروسية، وهي كل ما سيسمعه بوتين

مسبقاً. دخلنا عبر البوابة الجنوبية الغربية لمجمّع البيت الأبيض، ونزلنا من السيارة عند مدخل الجناح الغربي، ثم سرنا عبر مقرّ مجلس الأمن القومي إلى غرفة الأوضاع حيث كان العديد من المشاركين حاضرين بالفعل. نادى تشيني، "أخيراً وصل الرجل ذو الشارب". افتتحت رايس الاجتماع بعرض مجمل لنهج "الدعوة الباردة " تجاه القمة، لكن سرعان ما أعاد باول توجيه النقاش بالحديث عن لقاء ريغان - غورباتشيف الأول. وحثّ على وجوب قضاء قسم كبير من الساعتين أو الثلاث التي ربما يجتمع فيها الرئيسان معاً في التعارف فحسب، إذ سيكون ذلك مهماً جداً في علاقتهما في المستقبل. كما أنّه إذا كان " إطار العمل الاستراتيجي" المحور الرئيسي، ولم يوافق عليه بوتين، فإنّ وسائل الإعلام المستعدّة دائماً ستسارع إلى تصوير القمة بأنّها فاشلة، في حين من الصعب أن "يفشل" اجتماع التعارف. وافق الجميع. وبدلاً من مواجهة مجلس الأمن القومي بصورة مباشرة، عبّر باول عن وجهة نظره بتغيير الموضوع وتحقيق مبتغاه دون إثارة أي محاجّة معارضة.

على الرغم من أنّ المجموعة كانت مجمعة على الانسحاب من معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية يوماً ما، فإنّ الاجتماع انتهى بغموض. فقد أيّد رامسفيلد تفهّم جدول الأعمال الروسي بشكل أفضل، وأبدى قلقه بشأن هجمات الكونغرس على طلبات تخصيص موازنة للدفاع الصاروخي. وافقت على ذلك مشيراً إلى مخاطر وضع قيود على غرار "تعديل بولاند" على الأموال المخصّصة للدفاع الصاروخي، كما جرى بشأن المساعدة التي حاول ريغان تقديمها إلى الكونترا النيكاراغوية. لم يُجب عن هذه النقاط قط، وانتقل الاجتماع إلى شيء آخر، على الرغم من أنّ القيود على التمويل قد تشل الدفاع الصاروخي. في طريق العودة إلى وزارة الخارجية، كان باول راضياً لأنّ نتيجة الاجتماع غير الحاسمة تتوافق مع وجهة نظره بأنّ وزارة الدفاع لم تتقدّم بالقدر الكافي في موضوع الدفاع الصاروخي من الناحية العملانية لكي ننسحب من معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية الآن. بالمقابل، كنت أريد إبعاد المعاهدة عن طريقنا على الفور، إذ يجب ألا نخاطر بإثارة عقبات خارجية أو كونغرسية يمكن أن تمنعنا من إحراز تقدّم في منظومة الدفاع الصاروخي.

في وقت لاحق من ذلك اليوم، دعاني أرميتاج إلى مكتبه، الكائن على بعد عشرات الأمتار عن مكتبي في الطبقة نفسها وسألني كيف مضى الاجتماع. وبعد أن وصفت له مجريات الأمور، قال إنّه تكلّم للتوّ مع باول وقدّم له رواية مماثلة، مشدّداً على إنّه كان مسروراً بالنتيجة. كان ذلك إثبات مبكّر لي على وجود اتصال دائم تقريباً بين باول وأرميتاج طوال اليوم بشأن كل قضية كبيرة. وذلك اتصال وثيق بين وزير في الحكومة ونائبه لم أشهده من قبل،

ويعني ذلك أنّ لديهما القدرة على الردّ بسرعة مفاجئة على التطوّرات غير المتوقّعة. وذلك من أسباب رشاقة باول في المعارك الداخلية البيروقراطية.

وصل الروس في 18 أيار/مايو. واستضاف باول وزير الخارجية الروسي على الغداء في غرفة طعامه الشخصية في الطبقة الثامنة المخصّصة للمناسبات في مبنى وزارة الخارجية (لولا أنّها تبرّع شخصي لما كانت مزخرفة كما هي عليه، إذ إنّ الكونغرس لا يموّل مثل هذا البذخ). كان إيفانوف يحسن الإنكليزية، لكنّه آثر التحدّث بالروسية، وبدا رجلاً لطيفاً. وكان برفقته جيورجي ماميدوف، نظيري الذي يشغل منصبه منذ عشر سنوات. وهو ممن عملوا على الحدّ من الأسلحة في الحرب الباردة ويتقن الإنكليزية، لكنّه كان يرتدي ربطة عنق من مؤسسة التراث. أعطاني مخطّطاً ملوّناً بالروسية عرض وجهة نظرهم بأنّ معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية هي "حجر الزاوية للاستقرار الاستراتيجي". تركّز النقاش على الغداء، الذي حضره نحو ثمانية من كل جانب، على العراق تقريباً وانتهاكه المستمرّ لعدة قرارات لمجلس الأمن بشأن برامج أسلحة الدمار الشامل لديه. وكانت القضايا الاستراتيجية ستبحث بعد أن يجتمع بوش بإيفانوف في البيت الأبيض. وقد أثار بوش قضية الدفاع الصاروخي مع إيفانوف، وافتتح باول اجتماع بعد الظهر بالإشارة إلى أنّ بوش تحدّث "بحماسة" عنه، وقال إنّ علينا نبذ سنوات من التفكير الاستراتيجي لأنّ الظروف الآن أصبحت مختلفة. وكان ذلك مثيراً لخوف العديد من الموظفين في وزارة الخارجية الأميركية بقدر ما يخيف الروس.

في أعقاب المؤتمر الصحفي لباول وإيفانوف، جاء ماميدوف، ونائب رئيس الأركان الروسي اللواء يوري بالويفسكي، وبقية وفدهم إلى مكتبي لمتابعة المباحثات. وقد شدّد ماميدوف في تناوله التفاصيل على أهمية القدرة على التنبّؤ في المسائل الاستراتيجية. وكانت أفكارنا عن الدفاع الصاروخي ابتعاداً جذرياً عن اقتراح كلينتون بإعادة تفسير معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية أو تعديلها قليلاً للسماح بالدفاعات الصاروخية عن مسرح العمليات (أو منطقة محلية) لا البلد بأكمله. ورددت على ذلك بانّ أفكار كلينتون ماتت. لدينا شيء مختلف تماماً، وتحديداً "إطار العمل الاستراتيجي الجديد"، الذي يشمل أكثر من التخلّي عن معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية. وأوضحت أنّ التهديدات الجديدة من الدول المارقة لا تتماشى مع منطق الردع في الحرب الباردة، ولا مع القيود على معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية. واصل ماميدوف العودة إلى أفكار كلينتون، وكنت في كل مرة أوضح أنّها لم تعد خاضعة للنقاش، وأخيراً قلت، "كان ذلك فيما مضى وهذا ما هو عليه الأمر الآن ". كان الروس يجدون صعوبة في تحليل نتائج انتخاباتنا، لكنّني أوضحت بما لا يدع

مجالاً للشك بأنّ معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية لن تحدّ من جهودنا في مجال الدفاع الصاروخي، وأعتقد أنّهم فهموا المراد. ناقشنا أيضاً برنامج الأسلحة النووية في إيران، وهي مثال جيّد على تهديد الدولة المارقة، والقلق الذي نشعر به إزاء التعاون الروسي الإيراني. لم ينكر ماميدوف أنّ إيران تسعى إلى الحصول على أسلحة نووية، لكنّه أبدى الأسى بدلاً من ذلك من أنّنا لا نعامل كل هذه البرامج بالطريقة نفسها، إذا استثنينا برامج الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، معترفاً ضمناً على الأقل بما تقوم به إيران، وتلك ملاحظة صريحة نادراً ما يكرّرها غيره من الروس.

تسارعت وتيرة نشاطنا فيما اقتربت قمة بوش - بوتين التي ستعقد في 16 حزيران /يونيو في ليوبليانا. طلب رامسفليد اجتماعاً "للجنة المديرين " في1 حزيران /يونيو للتباحث بشأن اجتماع قادم لوزراء دفاع حلف شمال الأطلسي، وسأل إذا كان يجدر به أن يخبرهم بأنّ الولايات المتحدة بدأت مسعى اختبار وتطوير لدفاع صاروخي قوي، وبالتالي فإنّها توشك أن تنتهك معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية. لم يطلب رامسفيلد تقديم إشعار الستة أشهر المطلوب للانسحاب، لكنّه قال أنّنا ندين لحلفائنا بمجاملة إبلاغهم بأنّنا سنتجاوز حدود المعاهدة قريباً جداً. كانت تلك مناورة بارعة. فقد أنهى باول للتوّ اجتماعاً لوزراء خارجية حلف شمال الأطلسي اشتكى فيه العديد من الحلفاء بشأن الخاسرة المحتملة "لحجر زاوية الاستقرار الاستراتيجي الدولي"، ولم يقل شيئاً عن التوقيت. وكان رامسفيلد يضغط لأنّه لا يرى حماسة كبيرة للدفاع الصاروخي في وزارة الخارجية، فلمَ لا نتبع طريقاً مختلفاً؟ اعتقدت أنّ حيلة رامسفيلد هي الطريقة الوحيدة لجعل الأمور تقترب من الانسحاب، لكن لم يكن ذلك ردّ فعل باول. فقد كاد يقفز عن كرسيه إزاء هذا الاقتراح بالتقدّم بطريقة التفافية، إذا كان بوسعك أن تسمّي شيئاً مباشراً تقدّماً التفافياً. فباول ممن يسترخون إزاء المضمون، لكنّه عنيد في الذود عن حوضه، على عكس جيم بيكر. وقد لاحظ بازورار أنّ تعليقات رامسفيلد ستحتل العناوين العريضة بالتأكيد ما إن تتسرّب من اجتماع حلف شمال الأطلسي. مع ذلك، لم يتصدَّ باول لنهج رامسفيلد على الرغم من أنّه لم يعجبه حكماً. واعتقدت أنّ باول يرسل إشارة بأنّه غير منزعج جداً، سواء تعمّد ذلك أم لا. وقد قال رامسفيلد في الواقع في اجتماع حلف شمال الأطلسي ما يريده، وهو ما اعتبرته تقدّماً.

لم تنتج قمة ليوبليانا جديداً بشأن الدفاع الصاروخي. وكانت جديرة بالملاحظة إلى حدّ كبير بسبب ما قاله بوش عن بوتين: "نظرت إلى عيني الرجل، فوجدته صريحاً وجديراً بالثقة. لقد كان حوارنا جيداً، وتمكّنت من التعرّف إلى نفسه ". وتمسّك بوتين بشدّة بالدفاع الصاروخي قائلاً، "يجب أن نتقدّم من الاعتقاد بأنّ معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ

البالستية لعام 1972 هي حجر الزاوية للتصميم الحديث للأمن الدولي [20]. وكما توقّعت، فإنّنا لم نقم بما يكفي من العمل الأساسي مع الروس على المستوى المنخفض، ولم تخط روسيا أي خطوة. كان الوقت يمرّ، وأخذت الشكوى بشأن الانسحاب من المعاهدة تتصاعد في الكونغرس والخارج، ولم نكن نحرز أي تقدّم مع الروس، بصرف النظر عن عدد الاجتماعات الأميركية الداخلية التي عقدناها.

كان باول راضياً عن الاجتماعات التي لا تنتهي، لكن صبر رامسفيلد بدأ ينفد. وكما قال لي في غداء ضيّق في مكتبه في 25 حزيران /يونيو، "أنّنا نعقد كل هذه الاجتماعات التي لا يبدو أنّها تقرّر أي شيء، بل تحدّد الاجتماعات الواحد تلو الآخر، والرئيس لا يحضرها البتة". كما أنّ التقاتل البيروقراطي لكي يذود كل عن حوضه جعل العلاقات بين وزارتي الخارجية والدفاع تتدهور، وفاقمها استياء أرميتاج الشديد من رامسفيلد بعد أن رُفض كنائب لوزير الدفاع. وفّر حفل الاستقبال الذي أقامه الرئيس للسفراء الأجانب في 28 حزيران /يونيو، تمهيداً للاحتفال بذكرى الرابع من تموز/يوليو، فرصة للابتعاد عن هذه المناوشات. قال لي بوش، "إنّ تثبيتك يبيّن أنّ هناك عدلاً في العالم"، وذلك بالتأكيد ما شعرت به. وعن الدفاع الصاروخي قال بوش، "إنّنا نحرز تقدّماً بشأن قضيّتنا المفضّلة مع الأوروبيين يا بيغ جون، لكن علينا الخروج من هناك والتقدّم إلى الأمام"، وذلك ما كنت أريد أن أفعله، بدلاً من حضور الاجتماعات بين الهيئات الحكومية.

في 10 تموز/يوليو، عقد اجتماع آخر للجنة المديرين بشأن الدفاع الصاروخي، استباقاً لاجتماع قمة البلدان السبع في جنوى (البلدان السبع التي تشكّل ثلثي الاقتصاد العالمي تقريباً)، وستحضره روسيا كضيفة ويعقد اجتماع ثانٍ بين بوش وبوتين. بعد مقدّمة طويلة لرايس، قال تشيني إنّ علينا الخروج من معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، "ويفضّل أن يكون ذلك عاجلاً"، وإنّنا سننتهي إلى أسوأ ما في الخيارين إذا حاولنا تقليصها وتشذيبها. ردّ باول بأنّ برنامج بوش هو إنشاء منظومة دفاع صاروخي، لا مجرّد الخروج من المعاهدة. ورأى أنّ هناك خيارين: الانسحاب، أو التفاوض على التعديل أو الاستبدال. ورفض مفهوماً يعمل مجلس الأمن القومي على تطويره - مفهوماً لم أفهمه قط - يقضي بوضع المعاهدة جانباً للسماح بإجراء الاختبارات والتطوير. ولم يكن باول يحبّذ أن "يضغط بوش على الزناد" في جنوى، أو في أثناء زيارة بوتين إلى كروفورد في تشرين الثاني /نوفمبر. نادراً ما واجه باول تشيني وجهاً لوجه في هذه الاجتماعات، لكن حدث نقاش ممتع بينهما في اجتماع لجنة المديرين في 2 آب /أغسطس، عندما أوضح تشيني بشكل مصيب كيف يمكن أن تجبرنا اتفاقات الحدّ من الأسلحة على الاحتفاظ

بأكثر مما نحتاج إليه من منظومات الأسلحة. وقال باول، "أنت لا يرجى إصلاحك "، ما أثار ضحك الجميع.

قال رامسفيلد إنّ علينا الخروج من المعاهدة في أسرع ما يمكن لأنّ أحكامها تقيّد بالفعل ما يمكننا القيام به، ووصف ذلك بأنّه عمل "يقتصر على الرئيس". وعلى الرئيس في جنوى أن يثيره في اجتماعه الثنائي مع بوتين، وبالتالي يطلق مدة الإشعار البالغة ستة أشهر. وبخلاف ذلك، كما قال رامسفيلد، فسيكبّلنا الكونغرس بقيود الموازنة، وهو ما أحذّر منه منذ أشهر. كان اقتراح رامسفيلد يقضي في الواقع "بتقديم إشعار بتقديم الإشعار " في جنوى، لتجنّب الفظاظة تجاه الروس، وفي الوقت نفسه وضع مسار للانسحاب بعد ذلك بتسعة أشهر، وهو أمر معقول جداً. لكن باول فاجأني بقوله: "باعتباري موظفاً عاماً، أقول إذا قدّمت إشعاراً يمكنك التوصّل إلى اتفاق. ولديكم تسعة أشهر كاملة للقيام بذلك. إنّ ما يعنيه ذلك بالفعل: سنخرج في تسعة أشهر. فهل تريدون التوصّل إلى طريق نسلكه كلانا أم لا"؟ انتقلت المجموعة بعد ذلك إلى بحث ما يمكن أن تقدّمه المعاهدة البديلة، وفي مرحلة ما شرحت مفهوم "استبدال التزام بآخر "، وهو في قانون العقود يبطل اتفاقاً ويستبدل به آخر. ابتسم رامسفيلد وقال، "كنت أعتقد أنّني راهبة مبتدئة ".

سمح انقياد باول لاقتراح رامسفيلد بأنّ توجز رايس أنّ هناك توصية موحّدة ترفعها لجنة المديرين إلى الرئيس بأن يبلغ بوتين في جنوى بأنّنا نقدّم إشعاراً بالانسحاب في ثلاثة أشهر، مع أنّنا نستطيع بحث معاهدة جديدة أو معدّلة. لكن باول حوّل الموضوع للمرة الثانية في الاجتماع بقوله، "أريد التفكير ملياً في ذلك، لأنّه قصة العقد. ستكون القصة في جنوى، لقد خرجنا وانتهت المشاورات"'. بالمقابل، يستطيع بوش التشديد على أنّ "المعاهدة تتعلّق بزمن آخر، ولنرَ إذا كان بوسعنا العمل معاً للتوصّل إلى طريقة وتقنين الاستقرار الاستراتيجي ". جرى مزيد من الأخذ والردّ، لكن بقي ملخّص رايس عن الاجتماع على حاله. في طريق العودة إلى وزارة الخارجية مع باول، فوجئت بمقدار تفاؤله، مركّزاً على التسعة أشهر التي يجب أن نتفاوض فيها على شيء جديد. في الصباح التالي، عندما عرض عليّ بوب جوزيف، الموظف في مجلس الأمن القومي، مسوّدة المذكّرة التي سترفعها رايس إلى بوش وتعرض فيها توصية لجنة المديرين، فوجئت كثيراً عندما وجدت أنّ الفترة الانتقالية التي تبلغ مدتها ثلاثة أشهر أصبحت أحد خيارين لتقديم إشعار الستة أشهر، حيث الخيار الثاني الانتظار حتى نهاية السنة قبل القيام بذلك. وكان الخيار الثاني فكرة طرحتها رايس بعد اجتماع لجنة المديرين لمنح الحلفاء مزيداً من الوقت لكي يتفهّموا أنّ معاهدة الحد من الصواريخ

المضادة للصواريخ البالستية آخذة في التلاشي. وقد وافق عليها باول، لكن رامسفيلد لم يعرف بها.

ترأس بوش بنفسه اجتماع مجلس الأمن القومي بكامل أعضائه في 12 تموز/يوليو. وقفنا جميعاً عندما دخل غرفة الأوضاع وجلس على أحد طرفي الطاولة، وجلس تشيني إلى يمينه وباول إلى يساره؛ وقد جلست خلف باول بمحاذاة الحائط. جلست رايس مقابل الرئيس وفتحت الاجتماع بالقول إنّنا سنبحث إطار العمل الاستراتيجي الجديد والجدول الزمني للأحداث المؤدية إلى قمة بوش بوتين في كروفورد. أوضح تشيني رغبته القوية في الخروج من معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية بأسرع ما يمكن، وقال باول إنّ بوسعنا القيام بذلك إما بانسحاب الولايات المتحدة وإما بالاتفاق مع روسيا، وعندئذ قاطعه بوش ليسأل " الانسحاب من المعاهدة؟" ووافق باول. قال رامسفيلد إنّنا بحاجة إلى الارتياح من المعاهدة والارتياح الاستراتيجي على العموم. وأعاد صياغة ما يمكن أن يقوله بوش في جنوى: "لنتباحث مدة ثلاثة أشهر أو نحو ذلك، إلى أن تحلّ قمة كروفورد، وعندئذ سأقدّم الإشعار بالستة أشهر". هزّ بوش رأسه موافقاً. وقال رامسفيلد، "أستطيع أن أرى بوتين وهو يعبس في وجهك "، وهز بوش رأسه ثانية وقال: "سأقنع الرجل ". وبالنسبة إلى قلق رايس بشأن إبلاغ حلفائنا قال بوش، "لقد أبلغنا حلفاءنا بالفعل، كم مرة يجب أن نفعل ذلك"؟

سألتْ رايس في وقت لاحق من الاجتماع إذا كان يجب أن يثير بوش معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية مع رئيس الوزراء البريطاني في أثناء توقّفه في لندن في طريقه إلى جنوى "لإقناعه بالمفهوم"، لكن بوش ردّ، "لقد فعلت ذلك بالفعل... أبلغت طوني بلير أنّنا سنخرج إذا لم نتمكن من التوصّل إلى اتفاق ". وأجمل بوش الموقف: "أنّني سعيد للتوصّل إلى إجماع. أعتقد أنّنا سنتوصّل إلى اتفاق. ونحن نتقدّم في هذا المسار، لكنّنا سنعطي بوتين فرصة. إنّه يعرف أنّ الأوروبيين ينظرون إليه باعتباره الرجل الصغير المسكين الذي يحتاج إلى مساعدة، لكنّنا أصدقاؤه. سنتوصّل إلى اتفاق، ثمّ نلتفت إلى الأوروبين في حركة كمّاشة ". ضحك الجميع، ثم قال بوش وهو يبتسم، "لم أقل ذلك". وفي عطلة نهاية الأسبوع، نجح اختبار منظومة دفاعنا الصاروخي فوق المحيط الهادئ، ما وفّر خلفية ممتازة لاجتماع بوش - بوتين في جنوى.

سافر باول إلى روما من أجل اجتماع وزراء خارجية مجموعة البلدان الثمانية قبل جنوى. وفي أثناء الرحلة بالطائرة، بحثت أنا وهو ورقة لمجلس الأمن القومي عن "الصفقة الكبرى" مع روسيا، وهي "ورقة بحث جامعي" وفقاً لعبارة باول يمكن أن يقدّمها بوش إلى بوتين، ومن المفارقة أنّها لم ترق له ولا لرامسفيلد لأنّها تجريدية ومعقّدة على السواء. وكانت المسوّدة لا تزال

تخضع للتنقيح، لكن باول لم يكن مهتماً بها. كان يبدو عدم اكتراثه بكثير من الأوراق الحكومية قوة بيروقراطية، إذ يسمح له ذلك بالتركيز على الأهداف الكبرى. وقد وصف ذلك بأسلوب "حلبة مصارعة الثيران " للتعامل مع رايس: يلوّح لها بعلم أحمر بشأن قضية غير مهمة إلى أن تتعب، ثم يتابع ما يريده حقاً بدلاً من البدء به على الفور. في 18 تموز/يوليو عند الساعة الثامنة صباحاً في فندق إكسلسيور بروما، عقد باول وإيفانوف اجتماعاً ثنائياً استغرق عشرين دقيقة تلاه فطور مع فريقيهما. عندما بدأ طعام الفطور، ناولني باول ملاحظة تشير إلى أنّ إيفانوف قال إنّ "الانسحاب المتبادل مستحيل". وضغط باول على إيفانوف بشدّة لكي يدرك أنّنا سنترك معاهدة الحدّ من الصواريخ المضادّة للصواريخ البالستية ما لم نجد طريقة ما لإقامة دفاع صاروخي قومي. وردّ ماميدوف بالسؤال عن أفكار كلينتون عن "الدفاع الصاروخي في مسرح العمليات"، وكرّرت ما قلته في أيار/ مايو: هذه الأفكار لم تعد مطروحة على الطاولة.

تبيّن أنّ اجتماع قمة مجموعة الثمانية في جنوى كان إيجابياً بشكل مفاجئ. فقد أبلغ بوتين بوش، "أنّني مستعدّ للتحرّك [بشأن معاهدة الحدّ من الصواريخ المضادّة للصواريخ البالستية]، لكن شعبي غير مستعد". وعلى هذا الأساس، قرّرت رايس ألا يسلّم بوش "ورقة البحث الجامعي"، وذلك إثبات آخر لأسلوب "حلبة مصارعة الثيران" الذي يتبعه باول (على الرغم من أنّ رايس سلّمته إلى وزير الدفاع الروسي سيرغي إيفانوف لاحقاً). وفي يوم السبت 22 تموز/يوليو، أبلغ بوش بوتين بشكل لا لبس فيه بأنّ الولايات المتحدة تمضي قدماً في إعدادات الدفاع الصاروخي، لذا فإنّنا بحاجة إلى التوصّل إلى تفاهم على ما يرشح من معاهدة الحدّ من الصواريخ المضادّة للصواريخ البالستية، ويفضل عاجلاً لا آجلاً. وردّ بوتين بأنّ العديد من المستشارين حثّوه على ترك الأميركيين يخرجون من معاهدة الحدّ من الصواريخ المضادّة للصواريخ البالستية، لكنه لم يوافقهم الرأي. فأياً يكن التوازن الاستراتيجي الإجمالي، فإنّ شغله الشاغل هو الحفاظ على أمن روسيا، وهو ما أقرّ به بوش. غير أنّ البيان المشترك القصير كان مقلقاً. فقد ربط القضايا الاستراتيجية الهجومية بالدفاعية بطريقة تسمح لروسيا اشتراط معاهدة جديدة بشأن الأسلحة الهجومية مقابل إلغاء معاهدة الحدّ من الصواريخ المضادّة للصواريخ البالستية. كان ذلك الربط مؤسفاً لأنّه يعكس التفكير الاستراتيجي للحرب الباردة ولأنّه يمكن أن يغلّف الانسحاب من معاهدة الحدّ من الصواريخ المضادّة للصواريخ البالستية بمفاوضات لانهائية بشأن الحدّ من الأسلحة، وهو ما لا نريده بالتأكيد.

جاءت رحلتي الأولى إلى موسكو كوكيل لوزارة الخارجية في 11 آب/ أغسطس عندما سافرت مع رامسفيلد وفريقه في وزارة الدفاع. وفي

الاجتماعات التي عقدت في أثناء الرحلة، أبدى من الثبات ما لا يقل عن باول في إنّه لا حاجة له "بالصفقة الكبيرة" التي أعدّها مجلس الأمن القومي. فنحن بحاجة إلى علاقة جديدة، بما في ذلك القضايا الاقتصادية والاستراتيجية، لا يمكن تقنينها في "صفقة" تتجاوز علاقاتنا بكثير مع البلدان الأخرى. في 13 آب/أغسطس، في وزارة الدفاع، عقد رامسفيلد ووزير الدفاع الروسي سيرغي إيفانوف، مستشار الأمن القومي الروسي السابق، اجتماعاً ثنائياً استغرق ساعة وخمساً وأربعين دقيقة، في ما كان فريقاهما يختلطون بعضهم ببعض ويتحادثون. كان رامسفليد يحبّ الاجتماعات الصغيرة، واعتقدنا أنّ إيفانوف، أول وزير دفاع سوفياتي/ روسي مدني، يريد مقابلة رامسفيلد دون وجود الكثير من عسكرييه حوله. لم يقدّم مضمون الاجتماع جديداً كثيراً، إذ لم يتزحزح سيرغي قيد أنملة بشأن الانسحاب من معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، وكان يريد أن يعرف ما المستويات التي ستكون عليها أسلحتنا النووية الهجومية، والتوقيت المقترح بشأن تخفيض المستويات الحالية، لكي يجري خبراء الأسلحة الروس حساباتهم بشأن التأثير المحتمل لموت معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية.

تلا اجتماع آخر بين بوتين ورامسفيلد وانتهى إلى نتيجة مماثلة. صحيح أنّ بوتين لم يكن مهتماً في المحافظة على مفهوم الدمار الشامل الأكيد على حاله، لكنّه قال إنّه يعتبر "خائناً للأمن القومي " إذا وافق على الانسحاب من معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية دون مفاوضات طويلة على معاهدة تخلفها ومعاهدة جديدة على المستويات الهجومية الجديدة، إذ إنّ انسحابنا سيغيّر ميزان القوى. وأثار بوتين احتمال انضمام روسيا إلى حلف شمال الأطلسي قائلاً، "إنّنا نُدفع إلى خارج نظام الدفاع الغربي المتحضّر". وجاء التعليق المرح الوحيد في المحادثات على العشاء في تلك الليلة عندما سأل الجنرال بالويفسكي إذا كنّا نعرف من أطلق مبادرة الدفاع الاستراتيجي في عهد ريغان، وأخبرنا سعيداً أنّه عرف على الإنترنت أنّه كان "اقتصادياً اسمه ليندون لاروش ". وقد وجد الأميركيون ذلك مضحكاً جداً لأنّ لاروش كان سياسياً مهووساً، نقل مساره السياسي من اليسار المتطرّف إلى اليمين المتطرّف، لكنّنا حاولنا التعامل مع ذلك بلطافة. لقد شعرنا في الواقع بالخوف من أنّ ثاني أعلى الضباط العسكريين الروس يأخذ هذه القصة على محمل الجدّ.

أشار الردّ الروسي الإجمالي إلى أنّنا لم نحرز أي تقدّم بشأن معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية وبيّن أن الروس منشغلون في حساب تأثير الدفاع الصاروخي الأميركي على قدراتهم على توجيه ضربة ثانية، على طريقة الحرب الباردة، مع أنّنا قلنا مراراً إن خططنا ترمي إلى

الحماية من "حفنة لا مئات " من الرؤوس الحربية القادمة. وكان على المرء أن يتساءل إذا كان الروس لا يستمعون إلى ما نقوله في هذه الاجتماعات، أو إذا كانوا لا يزالون غير قادرين على التصديق أنّنا جادّون بشأن الانسحاب من معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية. لكن كان هناك كثيرون في وزارة الخارجية وفي "مجتمع الحدّ من الأسلحة " غير قادرين على التصديق أيضاً، لذا لم يكن الاحتمال الأخير غير متوقّع. بل إنّ بوتين أبلغ رامسفيلد عدة مرات أنّ روسيا لن تثير انتقاداً دولياً إذا ما انسحبنا أحادياً، لكنّها تستطيع ذلك إذا شاءت، وسيقوم بذلك أحد آخر بالتأكيد. لم يجد رامسفيلد في ذلك تهديداً بارعاً. فخلصت إلى أنّنا بحاجة إلى التخلّي التامّ عن معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، دون مزيد من المحادثات عن بديل لها.

التقيت بعد ذلك بماميدوف في مجمّع أوسوبنياك التابع لوزارة الخارجية في موسكو، وكان يمتلكه في زمن ما قبل السوفيات صناعي ثري متعاطف مع الشيوعيين. التقينا في الواقع في مبنى كان في الأصل مقرّاً للخدم، لكنّه أعدّ الآن للاجتماعات. كان وفدنا للأسف بحجم الوفود في الحرب الباردة (ستة عشر في كل جانب) إذ لم تكن أي من الجهات المهنية تثق بالآخرين كثيراً لتتركهم بمفردهم مع الروس. افتتحنا الحديث أنا وماميدون ببيانين عامين عن موقفينا، على الرغم من أنّ بياني استغرق نحو عشر دقائق، وبيان ماميدوف نحو خمسين على دفعتين، وكان قسم كبير منه لصالح بالويفسكي والضباط الروس الحاضرين.

أخيراً قرّرت أن أقوم ببعض الأداء بنفسي. فقد قال ماميدوف إنّ روسيا قلقة بشأن قابلية تغيير آراء الأميركيين (أي نتيجة للانتخابات الأميركية)، لذا طمأنته إلى أنّه لن يكون هناك تغيير في الآراء الأميركية بشأن معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، حتى إذا خسر بوش انتخابات 2004، إذ لن يكون هناك معاهدة في ذلك الوقت. وقلت إنّ عليهم أن يفهموا أنّ معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية ليست دائمة بوجود فقرة عن الانسحاب بتقديم إشعار مدته ستة أشهر، لكنّها معاهدة مدتها ستة أشهر تجدّد يومياً. لفت ذلك انتباه الروس بالتأكيد، ودفع فريق وزارة الدفاع إلى الإعلان في المجالس الخاصة أنّني فزت بجائزة "جملة اليوم "، مع أنّ الوقت كان مبكّراً على موعد الغداء. وبعد أن شرحنا تهديدات الدول المارقة التي قادتنا إلى الاستنتاج بأنّنا بحاجة إلى قدرة دفاع صاروخي محدودة لكنّها تغطي البلد بأكمله، انفضّ الاجتماع لتناول الغداء في مبنى موروزوف الذي أسمي نسبة إلى الصناعي المتعاطف مع الشيوعيين. ولكي يسايرني ماميدوف، ذكر أنّ لينين وتروتسكي والبلاشفة لم يكونوا يقيمون وزناً للمعاهدات، لذا تنصّلوا من معظم المعاهدات القيصرية بعد أن تولّوا

الحكم في سنة 1917. وأشرت إلى أنّهم أبطلوا أيضاَ وزارة الخارجية لأنّهم يعتبرون الدول الأمم من المظاهر السياسة الرأسمالية المتقادمة، على أنّ تحلّ محلها العلاقات المباشرة بين الطبقات العاملة في العالم. ووافق ماميدوف على أنّ الأزمنة تغيّرت بالفعل.

من المؤسف إنّه لم يتغيّر شيء عندما عدنا إلى الوطن. فقد واصل الروس رفض الانسحاب الأميركي الأحادي والانسحاب المتبادل بإبطال معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية بشكل مشترك. أوضحت أنّنا منفتحون على الاقتراحات الأخرى، لكنّنا سنعلن عن انسحابنا عما قريب، ومن ثم منح المعاهدة إشعار الستة أشهر المطلوب. بعد يومين التقيت بوزير الخارجية إيغور إيفانوف لأقول إنّنا مستعدون للاجتماع في أي وقت وأي مكان بشأن معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، لكن ذلك الوقت أصبح قصيراً. وقال إيفانوف إنّهم ينظرون في كل ما قلناه، وأنّه يتطلّع إلى الاجتماع بباول في 19 أيلول /سبتمبر.

في الإعداد لذلك الاجتماع، اتفقت أنا وماميدوف على إجراء محادثات في لندن في 13 أيلول /سبتمبر. وفي صبيحة يوم 11 أيلول /سبتمبر، قدمت إلى وزارة الخارجية حاملاً حقائب مليئة استعداداً للسفر إلى لندن للاجتماع مع بِرتس في الثاني عشر وماميدوف في اليوم التالي. أنهت هجمات القاعدة كل ذلك وشغلت اهتمام باول عندما عاد في وقت متأخّر من 11 أيلول/ سبتمبر من البيرو. وبعد اجتماع موسّع في مكتب باول في السابعة من صباح 12 أيلول /سبتمبر، طلب مني البقاء، ملاحظاً أنّني لن أجتمع بماميدوف في لندن بالطبع. وقال باول إنّ عليّ إيجاد طريقة للتواعد مع ماميدوف قبل 19 أيلول /سبتمبر. فقد أصبح الآن من الأهمية بمكان معرفة إذا كانت روسيا مستعدة للابتعاد عن معارضتها الشديدة لإنهاء معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية. وقال باول، "أعرف أنّك تدرك أنّ لديك تفويضاً بالحصول على قدر ما تستطيع منه، وعليك أن تواظب على الأمر". اتصلت بماميدوف واتفقنا على الاجتماع في موسكو يوم الاثنين في 17 أيلول / سبتمبر. لم يكن بالمستطاع في ذلك الوقت معرفة ما سيحدث للسفر بالطيران التجاري، لذا شرعت بالعمل على الحصول على طائرة من البنتاغون للتوجّه إلى موسكو. لكنّ وزارة الدفاع جاءت بطائرة تابعة لسلاح الجو من طراز غلف ستريم 5، وغادر وفدي الصغير في 16 أيلول /سبتمبر من قاعدة أندروز الجوية متوجّهاً إلى موسكو.

عندما طرنا شرقاً نحو مانهاتن، راقبنا بصمت سحابة الدخان والغبار التي لا تزال متصاعدة من حيث كان مركز التجارة العالمية. لم يكن هناك شيء نقوله، لكنّني لن أنسى ذلك، كما أنّني لن أنسى المشهد من مكتبي في 11 أيلول/ سبتمبر عندما كان بِوسعي أن أرى اللهب والدخان متصاعداً من

البنتاغون. وعلى الرغم من أنّ منتقدي الدفاع الصاروخي منذ زمن طويل خلصوا إلى أنّ هجمات 11 أيلول /سبتمبر تثبت إنّه غير ضروري، فإنّني خلصت إلى العكس بالضبط. لو كانت القاعدة تمتلك أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية، أو إذا استخدمت بلدان مارقة مثل إيران أو العراق أو كوريا الشمالية هذه الأسلحة إلى جانب صواريخ بالستية، لكانت حصيلة القتلى والدمار أسوأ بكثير. لم تدرك استخباراتنا الإعدادات لهذا الهجوم المدمّر، ولا نعرف ماذا أغفلوا سوى ذلك. لذا تعزّز رأيي أنّنا بحاجة إلى التقدّم بسرعة لإقامة علاقة جديدة مع روسيا، لذا بإمكاننا توجيه انتباهنا العاجل نحو التهديد المتعاظم لانتشار أسلحة الدمار الشامل.

يوم الاثنين في 17 أيلول /سبتمبر، اجتمعنا بالروس في أوسوبنياك وسط لغط كبير من وسائل الإعلام. قال ماميدوف في افتتاح اجتماع ثنائي إنّ روسيا تريد "حلفاً حقيقياً ضدّ الإرهاب "، فهو يشكّل "خطراً حقيقياً وحاضراً " لأنّنا "في حالة حرب ". لقد أحدث 11 أيلول /سبتمبر "شعوراً جديداً بالإلحاح" لدى الروس لأنّهم شعروا بانعدام الأمن، معالنا نحن. كانوا يريدون أن يعرفوا ما سيكون عليه ردّنا العسكري على 11 أيلول /سبتمبر، لاسيما بالنظر إلى أنّ التقارير الإعلامية أفادت أنّه سينطوي على "عنصر نووي"، وقد أوضحت أنّ تلك تخمينات صحفية. فقال ماميدوف إنّ الهجمات "فتحت نافذة جديدة من الفرص في علاقتنا، وأنّ ما يهمّ حقاً أن يتَّحد الشعب القوي في وجه المأساة". وقال إنّ إيغور إيفانوف سيردّ على ورقة رايس عندما يجتمع مع باول، لكنّه لن يكون "رداً كاملاً" إذ لا يمكن تحقيق تقدّم حقيقي إلا عندما يجتمع بوتين وبوش في شانغهاي بعد بضعة أسابيع. وكان المفتاح الحقيقي بالنسبة إليهم أنّهم يتوقّعون أن نكون قد توصّلنا إلى المستوى المتوقّع للأسلحة الهجومية في ذلك الوقت، وهو ما سيجعل المباحثات أكثر جدية.

تعامل الاجتماع بحضور الوفدين بأكملهما مع الموضوع نفسه بتوسّع أكبر، كما هي الحال في الغالب، لكنّه شدّد على التعاون المحتمل الذي سيكون دليلاً ملموساً على "إطار العمل الاستراتيجي الجديد". لكن لم يتخطّ ذلك حداً معيناً. وعندما لاحظ أحد الأميركيين أنّنا أجرينا لسفيرهم في واشنطن جولة تفقدية لموقع اختباراتنا النووية في نيفادا، اقترحت أن يجروا لي جولة مماثلة في مواقعهم. فقال ماميدوف، "لا يا جون، أنت خطير جداً". وبعد الظهر، اجتمعت مع إيغور إيفانوف وقال إنّه سيقدّم الاقتراحات شخصياً إلى بوتين للحصول على موافقته، وأنّه يتطلّع إلى إجراء مباحثات جادة مع باول في واشنطن. وقال أيضاً إنّه كان في 11 أيلول /سبتمبر مع بوتين يشاهد الأحداث على التلفزة عندما أبلغ أنّ رايس تتصل من واشنطن. التقط الهاتف وسمع رايس تقول "سيرغي؟" فأجاب أنّ إيفانوف معها لكن ليس من تريد. واقترح إيفانوف على رايس أن تتحدّث مع بوتين مباشرة، وهو ما فعلته موضحة أنّ

الخطوات العسكرية التي تعتزم الولايات المتحدة اتخاذها في ذلك اليوم ليست موجّهة ضدّ روسيا. وقد أدّى إعجاب رايس بسيرغي إيفانوف، وقد كان نظيرها لكنّه أصبح الآن وزيراً للدفاع، إلى التشاجر على الأمور الإجرائية مع رامسفيلد وباول.

بعد اجتماع باول مع إيفانوف في 19 أيلول /سبتمبر، كتب لي باول ملاحظة مفادها أنّ إيفانوف أحضر "البيان السياسي " المقترح لبوتين في اجتماع كروفورد، وهذا البيان وفقاً لباول يحتوي على "عناصر يمكننا العمل عليها" (عندما قرأت المستندات لاحقاً وجدتها مخيّبة للأمل لأنّها لا تقول أي شيء جديد). بحث باول وإيفانوف التعاون المحتمل لمكافحة الإرهاب، عندما أقرّ إيفانوف بأهمية الربط بين الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ما يمكن أن يشير إلى حدوث تطوّرات في تفكيرهم، وبخاصة فيما يتعلّق بالعراق وإيران. وأوضح باول أنّه "ليس من مصلحتك أن تُرى كصديق للعراق"، وهو ما فاجأ إيفانوف بالطبع. وشدّد باول أيضاً على أنّه عندما تحدّث بوش يوم الخميس أمام الجلسة المشتركة للكونغرس، فإنّه شدّد على أنّنا لن نتوجّه إلى الإرهابيين أنفسهم فحسب، وإنما أيضاً إلى الدول التي ترعاهم أو تؤويهم. وقد ربط بوش بين الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية، وبخاصة إيران، ما أظهر أنّ غرائزه صائبة. والأفضل من ذلك أنّ بوش قال لإيفانوف، "دعنا لا ننتظر الأوروبين، دعنا نقودهم "، وأنّه "يمدّ يده" إلى بوتين، ما انعكس في المكالمات الهاتفية المتكرّرة بشأن ردّنا على أحداث 11/9.

بعد ذلك بوقت قليل، فيما كنت في أوزبكستان أرتّب حقوق إقامة قواعد لعملياتنا الوشيكة ضدّ طالبان في أفغانستان، كان رامسفيلد يحثّ باول على العمل. فقد أشار في 24 أيلول /سبتمبر إلى أنّ البنتاغون ألغى ثلاثة اختبارات لصواريخ مضادّة للصواريخ البالستية لأنّ وزارة الخارجية "فشلت في الحصول على معاهدة الحدّ من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية "، وتلك ملاحظة رفعت ضغط دم باول بالتأكيد. استمرّت العلاقات بين وزارتي الدفاع والخارجية في التدهور في الواقع، وكان الجوّ في وزارة الخارجية لاذعاً. ولم يكن الدفاع الصاروخي سوى جزء صغير من العداء الناشئ بينهما، لا سيما من قبل باول وأرميتاج. فقد اشتكيا من عدم التنظيم الذي رأياه في وزارة الدفاع، وبخاصة القيادة السياسية المدنية للوزارة. واتخذت الهجمات طابعاً شخصياً أحياناً، كما في 9 تشرين الأول /أكتوبر عندما أدلى أرميتاج برأيه قائلاً إنّ ذاكرة رامسفليد ربما لم تعد كما كانت عليه سابقاً. وكان أرميتاج يحبّ القيل والقال، وشكّل الخلل في وزارة الدفاع موضوعاً متكرّراً في خطابه. سمع الجهاز الدبلوماسي كل ذلك أيضاً، وانعكس العداء في التعامل بين الهيئات. وقد شرحت الوضع المتردّي إلى كارل روف في أثناء

عشاء صغير أقامه الزوجان تشيني في مقرّ إقامتهما في أوائل تشرين الأول / أكتوبر، وفهم تماماً تأثيره السلبي على الإدارة ككل.

سافرت مع باول إلى باكستان والهند في زيارتين قصيرتين قبل أن نحطّ في شانغهاي في 17 تشرين الأول /أكتوبر من أجل اجتماع التعاون الاقتصادي بين بلدان آسيا والمحيط الهادئ (آبك) حيث سيثير بوش مع بوتين قضية معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية. في أثناء الرحلة، بحثت أنا وباول أعداد الرؤوس الحربية المطوّرة لدى البنتاغون استناداً إلى ما كان يسمعه من رايس. وأبدى باول استياءه الشديد مشتكياً من التأخير الطويل في مراجعة الموقف النووي لوزارة الدفاع، حيث لم تصدر النتائج إلا قبل الاجتماع بين بوش وبوتين. قال باول، "لقد استيقظ رامسفيلد، لكن ذلك لن يدوم طويلاً. إنّ المراجعة الدفاعية الربعية رديئة وموازنته مزرية، وسيظهر كل ذلك ". لم يكن راضياً أكثر عن رايس، فقد اشتكى منها مُورداً العديد من الأمثلة عن عدم اتخاذها موقفاً حاسماً: "لم أعد أفهم كوندي، إنّها تغيّر موقفها دائماً".

في عشاء مع إيغور إيفانوف في 18 تشرين الأول /أكتوبر، أوضح باول بصلابة أنّ علينا أن نحرز تقّدماً سريعاً بشأن "تجاوز معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية وإلا سنخرج منها ". وركّز اجتماع بوش مع بوتين على القضايا الاستراتيجية إلى حدّ كبير وكان جيداً جداً من وجهة نظري، إذ أوضح بوش لبوتين أنّنا سنترك معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية. وردّ بوتين أنّه لن يعترض إذا ما انسحبنا، لكنّه لا يرى أنّ المعاهدة تحدّ مما نريد أن نفعله، أو هكذا أخبره خبراؤه. وإذا كان الأمر كذلك فلماذا ننسحب؟ أوضح بوش بصراحة أنّ عسكريينا لم تتح لهم الفرصة الكاملة ليقرّروا بشأن الأعداد الهجومية، لكنّنا سنفعل ذلك عما قريب. وفي مؤتمر صحافي لاحق، لم يكتفِ بوش بوصف المعاهدة بأنّها "متقادمة "، بل قال إنّها "خطيرة".

عاد بوش من شانغهاي مصمّماً على حسم قضية الأعداد الهجومية، وحصل باول على انطباع مميّز بأنّ بوش يريد الإعلان عن معاهدة في ربيع 2002. لكن لم يكن ما يريده البيت الأبيض واضحاً في الواقع، إذ استأنف بوش ورايس المباحثات التي اختلطت فيها معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية بالتفاوض على حدود الأعداد الهجومية. وبدا كل ذلك كأنّه عودة إلى نهج "الصفقة الكبرى" الذي اعتقدت أنّه أهمل. وأبلغني باول بسعادة أنّ المستشارة القانونية للرئيس كارن هيوز تعتقد أنّ "الانسحاب الأحادي" من معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية ليس خياراً جيداً من النواحي السياسية الداخلية. أخيراً توصّلت وزارة الدفاع إلى الأعِداد الهجومية لديها، وهي تتراوح بين 1700 و2200 أو 2300، وذلك قريب

جداً مما كنّا نتوقّع. مع ذلك، أبلغني باول أنّ تشيني أبدى تذمّره من الاتجاه الذي كان يسلكه هو ورايس، وأنّ رامسفيلد لديه الشعور نفسه. وكان ذلك شعوري بالتأكيد.

على الرغم من أنّ باول ورايس كانا يبدوان متفقين في الموضوع، فقد واصلا الافتراق بشأن الآلية، حيث طلب باول من إيغور إيفانوف القدوم إلى واشنطن، وأعدت رايس لدعوة سيرغي إيفانوف. أبلغت باول بما سمعته، فصب جام غضبه على رايس وسيرغي إيفانوف: "إنّها تنقاد إلى هرموناتها ثانية"! وكان ردّ فعل رامسفيلد الإعلان عن إلغاء ثلاث تجارب تعيقها معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، وتلك طريقته للابتعاد عن هذا النقاش شبه الأكاديمي. وفي إحدى المراحل فيما كنا نناقش وثيقة نقدّمها إلى إيغور إيفانوف الذي سيأتي إلى واشنطن في 1 تشرين الثاني / نوفمبر، صاح باول على الهاتف، "كوندي، ليس لديك أدنى فكرة عما يجري! إنّ رامسفيلد وأولئك الرجال هناك لا يريدون أي اتفاق! ألا ترين ذلك؟

وصل إيغور إيفانوف إلى وزارة الخارجية في 1 تشرين الثاني /نوفمبر، وسلّمه باول "إعلاناً" أعدّ بعد جهد شاقّ وكنّا نأمل أن ينفذه الزعيمان. بما أنّ الروس كانوا بحاجة إلى وقت لقراءته، انتقل باول وايفانوف إلى اجتماع ثنائي. وهناك أبلغ باول إيفانوف أنّ أعدادنا الهجومية تتراوح بين 1800 و2300، وأنّنا سنقدّم في كروفورد إشعاراً بالانسحاب من معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، على أن يصبح نافذاً بعد ستة أشهر، وقال إنّنا مستعدّون لتأجيل نشر نظام الدفاع الصاروخي لمدة سنتين.

عندما عاد باول وإيفانوف، شرحت مسوّدة الإعلان التي قال ماميدوف إنّهم يعتبرونها "جدية جداً". وقال إيفانوف إنّ جوهر المسوّدة هو الانسحاب من المعاهدة. وهم لا يناقشون في حقّنا السيادي في الانسحاب من المعاهدة، لكن الإعلان عنه في أثناء وجود بوتين في أميركا لا يجعل زيارته ناجحة. وأشار إيفانوف، بشكل صحيح ودالّ، إلى أنّنا لم نبدأ المفاوضات في أي من القضايا التي تعرضها المسوّدة. وكان إيفانوف دون أن يدري يبرز المشكلة على الجانب الأميركي، وتحديداً أنّنا ندور حول مستويات مجرّدة ولا نركّز على القضية الملموسة الأكثر أهمية، وتحديداً الانسحاب من المعاهدة الذي علينا أن نقوم به سواء أكان هناك "إطار عمل استراتيجي جديد" مع روسيا أم لا. ولم يوصلنا نهج "الورقة الجامعية " إلى ما نريد، ولم تبدّد مخاوف روسيا ما تركنا في المربّع الأول.

في اليوم التالي، الجمعة 2 تشرين الأول /أكتوبر، سافرت مع رامسفيلد من قاعدة أندروز الجوية إلى موسكو. فبعد مغادرة إيفانوف يوم الخميس، دفع رامسفيلد رايس وباول إلى نقطة الانسحاب قائلاً، "كان يجب علينا الانسحاب

من معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية قبل ستة إلى ثمانية أشهر ". وألحّ باول على مزيد من النقاش، لكن رامسفيلد قال، "لمَ لا نضع إشعار الانسحاب في المغلّف غداً؟ متى يريد بوتين ذلك؟ غداً؟ في كروفورد؟ بعد ثلاثة أسابيع؟ لمَ لا أطرح عليه هذا السؤال"؟ أقنع باول ورايس رامسفيلد بالعدول عن هذا النهج، واتصل باول بإيغور إيفانوف صباح يوم الجمعة ليقول إنّني سأتخلّف لإجراء مزيد من المحادثات بعد اجتماع رامسفيلد ببوتين. وقال إيفانوف إنّ ذلك قد يكون مهماً لأن ردّ فعل بوتين على تقريره عن مباحثات واشنطن كان "لا تواجهني بذلك مباشرة في مباحثات واشنطن". وصلنا إلى وزارة الدفاع في الساعة التاسعة من صباح يوم السبت، واجتمع سيرغي إيفانوف مع رامسفيلد مصحوبين بمدوّني الملاحظات فحسب. بدأ رامسفيلد بالقول إنّ هناك ثلاثة خيارات لتسلّم الإشعار الرسمي بالانسحاب: قبل قمّة كروفورد أو في أثنائها أو بعدها، وذلك يحل بالتأكيد ما اعتقد رامسفيلد إنّه المجال المسموح له بحرية التفاوض فيه. ردّ سيرغي إيفانوف ببعض الخوف من فكرة تقديم الإشعار قبل قمة كروفورد أو في أثنائها، وهو ما كان يرمي إليه رامسفيلد بالعلاج بالصدمة، لأنّ سيرغي إيفانوف ركّز تماماً على "متى " يقدّم الإشعار، لا " إذا " كان سيقدّم.

وقبيل الحادية عشرة صباحاً انتقلنا إلى الكرملين لكي يجتمع رامسفيلد مع بوتين. دخلنا على مقربة من متحف الكرملين، ودرنا حول المكان ثمّ توقّفنا عند المبنى الرئاسي المنيف. أُدخلنا قاعة كبيرة مزخرفة ذات لون أخضر مائل إلى الصفرة وأبيض حيث حيّا بوتين رامسفيلد والتقطت وسائل الإعلام الصور الفوتوغرافية لهما. بعد ذلك جلسنا حول طاولة اجتماعات بيضاء مطعّمة. كان بوتين مصحوباً بسيرغي إيفانوف وبالويفسكي وكاتب ملاحظات وبدا مرتاحاً وواثقاً، قال إنّه أمضى مع بوش وقتاً مفيداً جداً في شانغهاي، وأنّ محادثاتهما تطوّرت بشكل جيد. وبدأ بوتين حديثاً منفرداً طويلاً عن أفغانستان، قائلاً إنّ تعاوننا ضدّ طالبان قد وصل إلى مستويات غير مسبوقة. وأضاف إنّ "قواتهم الأمنية " أوقفت مؤخّراً أجنبياً دخل روسيا بأوراق مزوّرة. فقال الرجل، "أطلقوني، إنّني عميل لوكالة الاستخبارات المركزية. إنّني إلى جانبكم وأستطيع إثبات ذلك"، وطلب الاتصال برقم تبيّن أنّه سفارتنا. وقال بوتين بالروسية، "إذا أردتم الجدّ، يجب أن ننجح. لا يمكننا أن نتحمّل الخسارة في أفغانستان". لقد حثّت طالبان روسيا على مساعدتها، لكن كما قال بوتين بالإنكليزية، "قدّمنا لهم إجابة واحدة فقط "، وأشار بإصبعه على الطريقة الروسية. ضحكنا، وقال رامسفيلد، "إنّنا نشير بطريقة مختلفة قليلاً، لكنّني فهمت المراد".

في وقت مبكّر بعد الظهر، انتقل بوتين إلى القضايا الاستراتيجية وزيارته القادمة إلى الولايات المتحدة. كان الدفاع الصاروخي "مشكلة ضخمة " له

لكنّه قال، "يجب أن نفكّر في المستقبل. إنّنا مستعدون للاتفاق على أنّ هناك بعض التهديدات " من الدول المارقة، لكنّها متخلّفة عقوداً من الزمن. ربما يمكننا الاتفاق على إدخال "إضافات على المعاهدة " قال بوتين إنّها شديدة الاختلاف عن موقفهم في سنوات كلينتون، كما يجب أن نلاحظ. إذا أرادت أميركا الانسحاب، فإنّ ذلك حقّها السيادي، حتى إذا لم يدركوا منطقنا. وتابع بوتين قائلاً إنّه على الرغم من أنّ ذلك يخالف فلسفته فإنّ موقفه السياسي يجعل الانسحاب المتبادل مستحيلاً لأنّ ذلك سيرتدّ عليهم: "سيكون ذلك آخر اتفاقاتنا وسيستبدلوننا هنا"، وقهقه بوتين وسيرغي إيفانوف. أما بالنسبة لإعلاننا عن الانسحاب فقال بوتين، "سنعمل بنزاهة وانفتاح معكم كشريك. إنّنا لا نحاول خلق المصاعب لكم، لكن لا تضعونا في موقف صعب. بالنسبة إلينا، لن يشكّل الانسحاب في أثناء زيارتنا الخلفية المثلى ". وأجاب رامسفيلد، "إنّني أدرك ذلك ".

قال بوتين إنّ إلغاء كل القيود على التجارب والتطوير سيلغي الاتفاقية فعلياً، وهو ما اعتقدت بأنّه يستحقّ رداً. فقلت إنّنا اعتقدنا أنّ الروس قد وافقوا على ذلك، وردّ بوتين، "أعرف أنّني أتعامل مع زميل. أنا محامٍ أيضاً، لكن بدون تلك الأحكام يُقضى على جوهر المعاهدة. إنّ ذلك مماثل للتحدّث إلى قريب، لذا لن أضيف مزيداً من التوضيح". فقال رامسفيلد إنّنا لا نمانع إجراء مزيد من المباحثات بين "الخبراء"، ملاحظاً أنّه "ممن تسرّبوا من كلية الحقوق ". فقال بوتين، "إذاً أنت أشدّ خطورة " وضحك الجميع.

في الأيام الثلاثة التالية أجريتُ محادثات هاتفية متكرّرة مع باول وكثير من المحادثات مع إيغور إيفانوف وماميدوف طمأنتهم فيها أنّنا لن نعلن عن انسحابنا من معاهدة الحدّ من الصواريخ المضادّة للصواريخ البالستية في أثناء وجود بوتين في كروفورد. بعد ذلك طلب مني باول أن أبلغ إيفانوف وماميدوف أنّنا سنكشف للروس عن كل برامج التجارب لدينا لكي يعرفوا ماذا يدور في ذهننا بالضبط، ومن ثم إراحتهم، وهو ما فعلته في ذلك اليوم. ظنّ الروس أنّنا عدنا إلى المفاوضات، في حين عرفتُ أنّنا كسبنا الوقت اللازم أخيراً لدفع المسألة قدماً. اتصل هادلي ليقول إنّ علينا أن نقدّم للروس التقرير الإطلاعي الذي يريدون. وأضاف إنّ المباحثات في موسكو مضت بالشكل الصحى: "أعرف أنّك طوّعتهم على البارد هناك، والجميع هنا مسرور من المسار الذي سلكته الأمور".

فيما كان البنتاغون منشغلاً في 9 تشرين الثاني /نوفمبر بإعداد التقرير، سافرت للاجتماع بباول في نيويورك، حيث كان سيحضر افتتاح الجمعية العامّة للأمم المتحدة التي تأجّلت، لكن جدول الأعمال الحقيقي هو التعامل مع الروس. إذا تمكّنا من إقناعهم بأنّ برنامج تجاربنا خرق للمعاهدة، ومن الواضح أنّه كذلك، فسنعود ثانية إلى طريق الانسحاب. أبلغت ذلك إلى

جوزيف وج. د. كراوتش، وهو مساعد لوزير الدفاع وأكاديمي عندما لا يكون في خدمة الحكومة. كان كراوتش يصقل التقرير ليظهر مقدار انتهاك خطط وزارة الدفاع المعاهدة. وقد أصبح هذا التقرير الإطلاعي المقرّر تقديمه إلى البعثة الروسية في الأمم المتحدة في الثالثة بعد الظهر كثر أهمية من ذي قبل. كان لدى بالويفسكي والروس الآخرين الحاضرين العديد من الأسئلة، لكن في النهاية لم تعد تساورهم أية شكوك أنّنا سنخرق معاهدة الحدّ من الصواريخ المضادّة للصواريخ البالستية على نطاق واسع بعد فترة زمنية قصيرة. وساد الصمت لدى الروس في نهاية هذه المباحثات التي استغرقت خمساً وسبعين دقيقة، ما أشار إلى أنّهم يدركون الآن أين تقف الأمور بالضبط.

اجتمع باول وإيفانوف في الصباح التالي، 11 تشرين الثاني /نوفمبر. وبعد بحث النواحي الأخرى لقمة كروفورد، وهي أمور سهلة مقارنة بمعاهدة الحدّ من الصواريخ المضادّة للصواريخ البالستية، سأل باول عن ردّ الفعل الروسي على التقرير الإطلاعي. فقال يالويفسكي إنّ من الواضح أنّنا لا نعتزم إجراء التجارب في "المنطقة الرمادية " بل إنّها تشكل انتهاكاً واضحاً لمعاهدة الحدّ من الصواريخ المضادّة للصواريخ البالستية. همست لرايس قائلاً، "إنّنا نقول لهم ذلك منذ ثلاثة أشهر"، فردت هامسة، "أعرف، لكنهم لم يبدؤوا الاستماع سوى البارحة ". وقال إيفانوف إنّ بوتين أعلن بوضوح عن الموقف الروسي سابقاً، وليس هناك إمكانية للابتعاد عنه. ولم يكن أمام إيفانوف سوى السؤال، "ما الداعي إلى العجلة في المغادرة؟ هل الأمر تقني حقاً أم سياسي"؟ كانت تلك المرّة الأولى التي أشعر فيها أنّنا كسبنا المعركة، وأنّ معاهدة الحدّ من الصواريخ المضادّة للصواريخ البالستية أصبحت شيئاً من التاريخ. انتهى الاجتماع قبيل الظهر، وكذا المعاهدة من الناحية العملية.

غير أنّنا كنا لا نزال بحاجة إلى الاتفاق على نص ما سيقوله الرئيسان. في واشنطن في 13 تشرين الثاني /نوفمبر، غادرت مع باول في الثامنة والنصف صباحاً في طريقنا للمرة الثالثة عشرة إلى البيت الأبيض، وانتظرت في بهو الجناح الغربي فيما توجّه باول إلى غرفة الأوضاع من أجل الاجتماع اليومي بشأن أفغانستان والأخبار التي وردت للتوّ عن فرار طالبان من كابل. مرّ رامسفيلد بي وسأل مبتسماً، "هل تخلّينا عن أي شيء اليوم"؟ قلت، "ليس بعد، لكنّنا نعمل على ذلك ". وصل بوتين ووفده في الساعة العاشرة صباحاً تقريباً وبدأ اجتماع بوش مع بوتين (بحضور باول ورايس فقط عن جانبنا).

في الساعة الحادية عشرة والثلث، حدثت جلبة مصدرها مكتب سكرتيرة الرئيس، وسمعت باول يقول، "أين بولتون؟" فيما ظهر هو وإيفانوف في الممرّ خارج غرفة الحكومة، وخلفهما هادلي. تبعتهم وأسرعنا نحو الركن الجنوبي الغربي مِن الجناح الغربي، ثم إلى الدور السفلي داخل الغرف

عديمة النوافذ بعيداً عن البهو، حيث جلس باول وإيفانوف وهادلي وأنا حول طاولة اجتماعات صغيرة. قال إنّ البيان الخاص بالدفاع الصاروخي سيتحدّث فقط عن أنّ الجانبين يتابعان استعراض خياراتهما. وتابع باول، "غير أنّ الرئيس بوتين يدرك تماماً أنّنا سننسحب في كانون الأول /ديسمبر، لكننا لن نقول ذلك ". قضي الأمر. ركّزت على المحافظة على خلوّ وجهي من التعابير. وعن الأسلحة الهجومية، قال باول إنّنا سنعلن عن انخفاضها لدى الولايات المتحدة من نحو 6000 إلى ما بين 1700 و2200، وأنّ الروس " رحّبوا بذلك ".

بإعلان الرئيس بوش عن الانسحاب من معاهدة الحدّ من الصواريخ المضادّة للصواريخ البالستية في 13 كانون الأول /ديسمبر، تمّ التخلّص رسمياً من أحد الآثار الخطيرة للحرب الباردة.

معاهدة موسكو وانتهاء الحدّ من التسلّح

إنّ البديل للحدّ من الأسلحة والانفراج هو الإفلاس وموت الحضارة.

- جورج ماكغفرن [21]

في أثناء المفاوضات على معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، كرّر الروس السؤال عن أعداد الأسلحة الهجومية لدينا، تبعاً لمنطق الحرب الباردة في حساب تأثير نظام الدفاع الصاروخي الذي يطرحه بوش. وفي محادثات الحدّ من الأسلحة التي ترجع إلى عشرينيات القرن العشرين، كانت الحدود الثابتة لمختلف أنواع الأسلحة موضعاً مركزياً. ففي عقول دعاة الحدّ من الأسلحة، لا تتطلّب هذه الحدود معايرة مع الواقع الاستراتيجي لأنّ هدفهم النهائي هو نزع الأسلحة. وخالفهم في ذلك بشدّة معارضو الحدّ من الأسلحة، ولم تسدّ هذه الفجوة قط. أما بالنسبة إلى إدارة بوش، فإنّ انتهاء الحرب الباردة واتباع " إطار عمل استراتيجي جديد" مع روسيا يعني أنّه حان الوقت لوضع حدّ لأوهام الحدّ من الأسلحة السابقة. ويجب أن تكون الأسلحة الاستراتيجية وجهاً واحداً من وجوه العلاقات مع روسيا، لا الوجه المسيطر بالتأكيد، كما كان عليه في الحرب الباردة.

أولاً كنّا نريد أن نحدّد ما هو مستوى القوات الاستراتيجية الذي يكفينا، ثم نتفاوض مع روسيا بدلاً من أن ننتقي أهدافاً اعتباطية ونأمل التوصّل إلى اتفاق مع الروس. كان دور الأسلحة النووية في الموقف الدفاعي الإجمالي مختلفاً جداً لدى رامسفيلد. ويعكس هذا الدور الظروف الدولية المتغيّرة ومستويات التهديدات، وينتج عنه خفض الرؤوس الحربية المنتشرة في السنوات العديدة التالية. فلم تعد روسيا تشكّل تهديداً استراتيجياً في الواقع (أياً تكن المشاكل الأخرى التي يمكن أن تشكّلها)، وكنّا نتوقّع أن تنخفض

قدراتها النووية كما يسقط الحجر في العقد التالي. وبناء على ذلك لم يكن الاتفاق على معاهدة تجسّد المستويات التي نعتزم الوصول إليها يشكّل عقبة كبيرة، لا سيما إذا كانت توفّر أيضاً مخارج تتيح إجراء تغييرات سريعة في شروطها مع تطوّر التهديدات الاستراتيجية التي نواجهها أو تزايدها.

تلا ذلك تحديد الهدف: كم عدد الرؤوس الحربية الاستراتيجية اللازمة للنزاعات المتوقّعة بالقدر الكافي للتخطيط لها؟ وتلك مهمة عسكرية معقّدة على الأقل، لكنّها ذات معانٍ إضافية سياسية مهمة الأمر الذي يفسّر لماذا توصّلنا إلى مدى يتراوح بين 1700 و2200 رأساً حربياً منتشراً، بدلاً من رقم واحد. كما أنّ الحدود الرقمية تتعامل مع المجالات المرئية من التنافس العسكري، دون غيرها من العوامل التي قد تكون كثر أهمية، مثل القدرة على إنتاج الأسلحة، ومستويات الأسلحة النووية التكتيكية، والاستخبارات، والقوة الاقتصادية الإجمالية. فأميركا وروسيا لا تمتلكان قدرات "متكافئة "، لكن المعاهدات التي تحدّد الرؤوس الحربية توهم بأنّهما متكافئتان، وتخفي اختلافات مهمة.

ثمّ هناك العدّ. في المفاوضات السابقة، كانت تخصّص أوقات وجهود كبيرة "لقواعد العدّ"، وطرق نسبة الرؤوس النووية إلى الطرفين بسبب قصور التثبّت وعدم رغبة كل جانب من الكشف عما لديه بالضبط. للتغلّب على هذه المصاعب، كانت "قواعد العدّ" تنسب قدرات "تعدّ" ضدّ حدود المعاهدة حتى إذا لم تكن تستخدم بشكل كامل. على سبيل المثال، يمكن أن يحمل الصاروخ الروسي إس إس - 18 عشرة رؤوس حربية، لذا "يعدّ" عشرة حتى إذا كان صاروخ ما يحمل خمسة رؤوس فقط. كنا نريد أن نعدّ "الرؤوس النووية الاستراتيجية المنشورة عملانياً"، وبالتالي إحلال الأعداد الفعلية محل "قواعد العد". لم يكن هذا النهج أكثر دقّة، بل يحرّر أعداداً كبيرة من أنظمة الإطلاق للرؤوس التقليدية، ما يجعلها أكثر فائدة ضدّ التهديدات غير النووية التي نواجهها بشكل متزايد.

عقدت أول جلسة مفاوضات روسية أميركية في واشنطن في 29 كانون الثاني /يناير 2002. كان ماميدوف يعرف أنّ بوتين مصمّم على التوصّل إلى اتفاق في قمّة أيار/مايو، على الرغم من أنّ الروس أثبتوا قدرة غير عادية في إلقاء الخطابات الطويلة وقول القليل، على ما كان معهوداً في الحرب الباردة. كانوا يعرفون أنّ الأميركيين نافدي الصبر، وأنّنا متلهّفون على التفاوض الفعلي بدلاً من إلقاء الخطب، ما يعمل لصالحهم كما حدث في مرات عديدة. سلّم ماميدوف مسوّدتين، إحداهما تحتوي على عناصر معاهدة الأسلحة الهجومية، والأخرى على العلاقات الاستراتيجية الإجمالية. في تلك الليلة ألقى الرئيس الخطاب عن حالة الاتحاد الذي وصف فيه العراق وإيران

وكوريا الشمالية بمحور الشرّ، وقد أثلج ذلك صدري. غير أنّ اهتمامي على المدى القريب كان منصباً على قمة أيار/ مايو.

في 11 شباط /فبراير، تحدّث باول مع بوش على انفراد، قائلاً إنّ هناك اجتماعاً للجنة المديرين في اليوم التالي لحل النزاعات بين الهيئات، وهو ما قال بوش إنّه "مستعد" لسماعه، بالنظر إلى الوقت القصير الذي يفصلنا عن 18 أيار/مايو: وسأل بوش، "متى تخرج الأمور عن القدرة على التحمّل"؟ قال باول إنّني سأجري مفاوضات في 19 شباط /فبراير، وقال بوش، "أبلغ جون ألا يقلق، فسيعرف ما يتعين عليه أن يفعله ". مع ذلك لم يكن باول سعيداً بعدم رغبة رايس في التصرّف بشكل حاسم، وتغيير موقفها بشكل دائم لتجنّب الانتقاد وقال لي، "ليس لدي مستقبل بعد العمل، وكذا رامسفليد وتشيني أيضاً"، ما يعني ضمناً أنّ ثلاثتهم يقولون ما يشعرون به بالضبط بصرف النظر عن النتائج. وقال باول إنّه سئم من اعتقاد رايس أنّ لديها "وزيرين في الحكومة تتلهّى معهما ". ولم يكن رامسفيلد راضياً عن أسلوب رايس أيضاً، وطلب تحديداً أن يجتمع المديرون مع الرئيس بشكل مباشر، وتلك إشارة غير مباشرة إلى ما يشتكي منه هو وباول بشكل منفصل، وتحديداً قلة الوقت الذي يقابلون فيه الرئيس. تبيّن أنّ اجتماع لجنة المديرين في 12 شباط /فبراير ليس أكثر من تكرار للمواقف القائمة بشأن إمكانية تثبيت مستويات الأسلحة الهجومية في "وثيقة ملزمة قانونياً" (معاهدة أو اتفاقية تنفيذية) أو شيء آخر، مثل بيان مشترك. كان باول ورايس يحبّذان الأولى، في حين أنّ رامسفيلد وتشيني يحبّذان الثانية. وبما أنّني أعتبر المعاهدات وثائق سياسية فحسب، وأنّ النقاش بأكمله حول ما هو "الملزم قانونياً" في "القانون الدولي" ما هو إلا تمرين نظري، لذا لم أكن مهتماً بالإجابة. والأهم من ذلك أنّ بوتين قد طلب معاهدة من بوش، ويبدو أنّ بوش وافق على ذلك. وكما يقول جيم بيكر "أبق عينيك على الجائزة ".

أبلغ بوش باول في وقت لاحق، "دون [رامسفيلد] يريد أن يكون مستفزاً، لكنّني أفكّر بطريقة جغرافية استراتيجية في هذه القضية. أعرف ما أريد أن أفعله مع صديقي [بوتين]. إنّنا بحاجة إلى القدرة على الخروج [من أي معاهدة] وقوة الردّ، وأنا أعرف ذلك. لكنّني أستطيع الحصول على ما أريد وأبقى مخلصاً للروس ". لذا كان باول واثقاً من نتيجة اجتماع مجلس الأمن القومي في 15 شباط /فبراير، وقد كانت حاسمة في الواقع. افتتح باول الحديث بتعهّد بوش في حملته الانتخابية خفض مستويات الأسلحة النووية، من جانب واحد عند اللزوم، ولاحظ أنّ روسيا تفضّل بقوة الحصول على الحدود الجديدة في المعاهدة. وأشار إلى عدد الأحكام المتعلّقة بالانسحاب والتشاور والتعديل الذي اقترحناه، وشدّد أيضاً على أن التثبّت من ستارت 1 (المعاهدة الاستراتيجية القائمة) سيبقى قائماً. وقال رامسفيلد إنّه يريد

المحافظة على المرونة في مواقفنا النووية، وتدخّل قائلاً، "أعتقد أنّ الثقة بمخزون الرؤوس النووية سيكون القضية الكبرى بمرور الوقت". وبعد سماع الجميع، قال بوش، "أعتقد أنّه يجب أن يكون لدينا شيء يتجاوز رئاستنا. العلاقة الاستراتيجية مع روسيا أمر مهم في السنوات العشر التالية. لذا لتوطيد العلاقات، إنّني مستعد لأن أقدّم للرجل [بوتين] بعض العظم ". وأشار بوش إلى انعدام الحصانة السياسية الداخلية لبوتين لأنّه "يقف فوق طبقة رقيقة من الجليد، كما يعتقد. إنّني أريد أن أعطيه وثيقة يمكنه أن يظهرها"، لكي أساعد بوتين في "توجيهها [روسيا] نحو الغرب. وإنّني أنظر إلى هذه الورقة، بصراحة، كجزء من الاستراتيجية الكبيرة لربط روسيا بنا. إنّنا بحاجة إلى وثيقة يمكنه أن يظهرها ويقول، "الوقت في جانبنا" في أيار/مايو".

نظر بوش إلى باول وإلي وقال، "يجب أن نضغط بقوّة للوصول إلى اتفاق على العدد الصحيح يتمتّع بالمرونة التي يمكن أن نقدّمها إلى الكونغرس للحصول على موافقته، وليس إلى معاهدة بالضرورة. يمكن أن نحصل على تصويت مؤيّد في الكونغرس أو معارض، لكن ذلك لن يغيّر شيئاً. فتلك رسالة اتفاق، ويجب ألا تكون معقّدة. علينا أن نعمل على صياغة فلسفتنا، ونضع الأعداد المستهدفة مع إشعار مدته ثلاثون أو خمسة وأربعون يوماً لتغييرها، والأمور المتعلّقة بالشفافية ". وتابع قائلاً، "إنّني مستعدّ لعدم التوصل إلى اتفاق ". وتوجّه إلى رامسفيلد قائلاً، "إنّني محبط مثلك من كل المفاوضات في جنيف. ولن يحدث ذلك ثانية ". وسأل بوش، "من الذي سيذهب إلى هناك في الأسبوع القادم "؟ فأجاب باول، "بولتون "، وعلّق رامسفيلد، "الجلّاد"! ضحك بوش وقال، "لهذا هو هنا"! وأشار بوش إلي وقال، "إنّ هذه الورقة مهمة من وجهة نظرنا الاستراتيجية يا جون. بوتين في خطر كبير، وهو بحاجة إلى درء المعارضين. غير أنّه بدون معاهدة، لن يكون هناك انضباط، لكن لن نسمح بأن يجري الكونغرس أي تغييرات؛ سيكون التصويت مع أو ضدّ. أريدك أن تكون شديداً معهم لأنّ بوتين بحاجة إلى هذا الاتفاق ". اكتفيت بقول، "سيكون ذلك من دواعي سروري، سيدي الرئيس ". وتابع بوش، "إنّنا لسنا بحاجة إلى اتفاق. إذا لم يريدوا الاتفاق فإنّني مستعدّ لأن أفعل أي شيء سوى التوقيع على اتفاق سيئ". وقال وهو ينهض للمغادرة، "إنّ ما يقلقني حقاً هو نوعية رؤوسنا النووية، لا عددها "، وصافحني في طريقه إلى الخارج قائلاً، "عليك بهم يا جون ". فأجبت بحماسة "حاضر يا سيدي ".

قال رامسفيلد إلى اللقاء على طريقته، "لا تفسد الأمور يا جون". وقال تشيني، "الغلطة الوحيدة التي يمكن أن تعود بها هي اتفاق رديء "، وذلك صحيح جداً. انتحى باول برايس جانباً وحثّها على ضوء ما قاله بوش، "أتوقّع الآن ألا يكون هناك حرب خنادق من جانب وزارة الدفاع بشأن قضية الرؤوس الحربية الهجومية "، ووافقت رايس على أنّ الرئيس كان واضحاً جداً. وكان

آخر ما قاله باول لي فيما اتجهنا إلى اجتماعين مختلفين، "لقد حصلت على تحتاج إليه". كانت النقطة الرئيسية التي ميّزت كل هذه النقاشات، وبدت واضحة لي على أي حال، أنّ بوش يريد الإعلان عن اتفاق في قمة أيار/مايو.

أطلق ذلك ثلاثة أشهر من المفاوضات المكثّفة في موسكو وواشنطن، حيث تبيّن للأسف أنّنا ندور حول أنفسنا. وفي حين أنّ ذلك لم يكن مختلفاً عن الكثير من المفاوضات الأخرى التي لا حصر لها حيث كانت المداخلات الافتتاحية تمتدّ فترات طويلة، فإنّه لم يكن لدينا وقت طويل للعبث. كان موقف روسيا الأساسي أنّها يمكن أن توافق على مدى الرؤوس الحربية المقترح 1700 - 2200، ولكن وفقاً لقواعد العدّ في ستارت اا، في "وثيقة ملزمة قانونياً"، إلى جانب تقديم إثبات على القيام بتحويل بعض منصات الإطلاق لدينا (مثل الغوّاصات والقاذفات الثقيلة) إلى أسلحة غير نووية. كان من الواضح أنّ الاختلاف بشأن "قواعد العدّ" تحجب المشكلة الجوهرية بأنّ الروس يشعرون بعدم ارتياح شديد من "الرؤوس الحربية الاستراتيجية المنتشرة عملانياً" كأساس للمعاهدة. لم تكن تلك الطريقة التي يجري فيها الحدّ من الأسلحة في الماضي، ولم يجد الروس سبباً للتخلّي عن المعتقد القديم، وبالتالي تحالفوا بشكل واضح مع سدنة الحدّ من الأسلحة الأميركيين. وفي 13 آذار/مارس، قال رامسفيلد بصراحة، "إنّنا على مفترق طرق "، وردّ سيرغي إيفانوف، "إنّنا غير مستعدين للتحدّث دون مواربة ". ومع أنّ الاستعارات كانت مختلطة، فإنّ التباعد بدا واضحاً.

بالعودة إلى الاجتماعات المتتالية، بدأنا باجتماع 21 - 22 آذار/مارس بين بولتون وماميدوف في جنيف، موقع العديد من مساعي الحدّ من الأسلحة الطويلة والعقيمة في الحرب الباردة. واجتمعت أنا وماميدوف ثانية في لندن في2 نيسان /أبريل، وتلاه اجتماع بين باول وإيغور إيفانوف، مصحوبين بماميدوف وأنا في مدريد في 10 - 11 نيسان /أبريل، ثم اجتماع آخر بين ماميدوف وبولتون في موسكو في 22 - 24 نيسان /أبريل. لم يذكر اجتماع لندن مع ماميدوف على نطاق واسع في حكومتينا لكي نتجنّب أن نأخذ معنا وفدينا الكبيرين للحدّ من الأسلحة. أبلغ باول رايس عن الاجتماع في أثناء انعقاده بقوله، " إنّ بولتون يقوم بأمور لا تريدين أن تعرفي شيئاً عنها". فردّت، "ماذا مثلاً"؟ فقال باول ثانية، "لا حاجة لك إلى معرفتها، لكنّه سيعود غداً". عندئذ ضحكت رايس وقالت، "حسناً، لا أعرف شيئاً". كان بوش قد قال لبوتين في اتصال هاتفي في2 نيسان /أبريل إنّه مسرور جداً من أنّنا أحرزنا تقدّماً، على الرغم من إنّه يدرك أنّ هناك الكثير من القضايا التي يجب حلها. وأبدى باول سعادة كبيرة عندما أطلعته بعد عودتي من لندن بحيث نهض عن كرسيه ضاحكاً ملء شدقيه ليصافحني ويسأل، "من أبوك"؟ هكذا تدار الدبلوماسية الجادّة.

جاءت نقطة الانعطاف في 23 نيسان /أبريل، عندما دعاني سيرغي إيفانوف إلى مكتبه. وصلت قبيل السادسة مساء، فأخذني بالويفسكي إلى جناح إيفانوف الذي بدا هادئاً جداً مقارنة بمستوى النشاط المعتاد في مكتبي باول ورامسفيلد. كان مكتب إيفانوف على غرار النمط الروسي للغرف الطويلة الضيقة نسبياً حيث يوجد مكتب في أحد الجانبين وطاولة اجتماعات في الجانب الآخر. جلسنا في مكان صغير مخصّص للجلوس قرب مكتب إيفانوف نحن الاثنين، وتكلّم إيفانوف بإنكليزية ذات لكنة ولكن شبه ممتازة. "اجتمعت أنا وإيغور البارحة لبحث القضايا الاستراتيجية، لأنّنا عالقون كما هو واضح. لم يعد هناك متسع من الوقت قبل القمة، ولن نتوصّل إلى اتفاق بسرعة التقدّم الحالية. أرجو أن تسامحني على صراحتي الشديدة لأنّني لست دبلوماسياً..." تدخّلت قائلاً، "لا بأس فأنا لست دبلوماسياً أيضاً. إنّني محامٍ ". ابتسم إيفانوف وقال، "لكنّك دبلوماسي من الناحية الرسمية على الأقلّ "، وضحكنا نحن الاثنين. قلت إنّنا لم نحرز تقدّماً حتى في الصباح بشأن المسوّدة القائمة، وقال إيفانوف، "نعم، وأنا غير متفاجئ. لقد تحدّثت عن ذلك مع كوندوليزا رايس في الأسبوع الماضي ".

كانوا قد أعدّوا مسوّدة بديلة أقصر من التي كنا نعمل عليها، في محاولة للتوصّل إلى اتفاق. كان يجب أن يعطيني إياها إيغور، لكنّه مسافر مع بوتين إلى تركمانستان لاجتماع قمة بحر قزوين، لذا سلّمني النص الجديد، بالروسية، وهو من ثلاث صفحات. وقال ضاحكاً، "رأينا أنّ من الواجب أن تتسلّمه من امرئ يدعى ‘إيفانوف‘". ترجم الأحكام الرئيسية بأنّها تحدّ "الأسلحة الهجومية الاستراتيجية " بالمدى 1700 - 2200، وتنصّ أيضاً: "على الجانبين أن يحدّدا بشكل منفصل هياكل قواتهما الهجومية الاستراتيجية ضمن هذه الحدود". وأوضح سيرغي إيفانوف أنّ "ذلك يعني أن يصل كل جانب إلى حدوده بطريقته الخاصة. إذا كنتم تريدون 4600 رأس حربي [أي مدانا بالإضافة إلى "قوة الردّ" لدينا]، فلا بأس في ذلك عندي. تلك ميزتكم الإضافية. أما ميزتنا الإضافية فهي أنّ هذا النص لا يذكر ‘الرؤوس الحربية المنتشرة عملانياً‘. بعد ذلك يمكننا إزالة منصات [الأسلحة] إذا اخترنا ذلك، ويمكنكم الاحتفاظ بها إذا اخترتم". خلصت بأنّ سيرغي إيفانوف يعلن عن قبوله مفهومنا دون الرغبة في التصديق على ذلك على وجه التحديد، وذلك ملائم لي على الرغم من أنّه مربك. وألغت المسوّدة الروسية الجديدة "مخارجنا" لزيادة حدود الرؤوس الحربية المسموح بها مع البقاء ضمن المعاهدة، لكنّها تحتوي على حكم بالانسحاب يترك فترة الإشعار خالية، ما يعني أنّ الوقت مفتوح للمفاوضات.

عنت هذه الاقتراحات، بعد أشهر من تعقّد الموقف، أنّ الاتفاق ممكن الآن بحلول قمة أيار/مايو، بعد شهر من الآن. وقال إيفانوف، "أرجو أن تبلغ زملاءك

ألا يدلوا ببيانات عامة عنها إلى أن تصبحوا مستعدّين للردّ عليها. رئيسانا يعرفان عن ذلك، وقليل غيرهما. وهما يريدان شيئاً يمكنهما التوقيع عليه في القمة، وصحافتنا لا تهتمّ إلا بهذه المعاهدة ". عندما عدت إلى واشنطن في 25 نيسان / أبريل، أطلعت باول ثم اجتماعاً برئاسة هادلي عن الاختراق. وعندما انتقدت وزارة الدفاع النصّ، ردّ هادلي، "غالباً ما يكون لدينا مشكلة في التفاعل مع الإجابة "بنعم"، وأعتقد أنّ علينا الحرص هنا". لم يكن أحد يشكّ في أنّ لدينا عملاً كثيراً، لكن الروس تقدّموا نحو ثلاثة أرباع الشوط نحو مواقفنا الأساسية.

كان الحدث الأساسي التالي اجتماع رامسفيلد وسيرغي إيفانوف في مطار شيرمتييفو قرب موسكو في 29 نيسان /أبريل. كان من غير المعتاد بالتأكيد أن يتفاوض وزيرا الدفاع بدلاً من وزيري الخارجية، لكن ذلك يعبّر بطريقة نموذجية عن الطريقة التي سمح فيها مجلس الأمن القومي بتقدّم هذه المفاوضات والانسحاب من معاهدة الحدّ من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، نظراً للقتال بشأن النواحي الإجرائية. وصل رامسفيلد إلى موسكو يوم الاثنين في 29 نيسان /أبريل وأولم إيفانوف على شرفه. كان رامسفيلد في مزاج جيّد، مشيراً إلى عمله عن قرب مع باول ورايس على المفاوضات، وقال في إحدى المراحل، "إنّ جون يعمل لوزارتي الخارجية والدفاع في هذه المسألة "، وكنت أعرف أنّ باول سيسرّ بسماع ذلك. وأضاف رامسفيلد، "إنّ عيب جون الوحيد في الواقع أنّه محامٍ "، وأثار ذلك الضحك. راجع رامسفيلد وسيرغي إيفانوف مسوّدة الاتفاق فقرةً فقرة، لكنّهما لم يغيّرا أي شيء. وفي المؤتمر الصحفي المشترك بعد ذلك، قال إيفانوف، "أريد أن كشف لكم عن سرّ صغير يتعلّق بعملنا المشترك. لقد سلّمنا قبل بضعة أيام، أربعة أو خمسة أيام في الواقع، إلى الجانب الأميركي عدداً من الأفكار الجديدة التي نعتقد أنّها يمكن أن توفرّ أساساً للاتفاق ". وقد مهّد ذلك لما سيلي. في وقت لاحق من ذلك اليوم، أبلغني إيغور إيفانوف وماميدوف أنّ سيرغي يعتقد بأنّ الاجتماع كان كارثة لأنّ رامسفيلد رفض كل شيء في المسوّدة الأخيرة. طمأنتهم إلى أنّهم يخطئون في قراءة موقفنا، وكانوا كذلك. اتصلت بباول لأبلغه أنّ "إيغور إيفانوف مستاء "، لكن باول وافق على أنّه يبالغ في الردّ. في 3 أيار/مايو في واشنطن، أقرّ إيغور أساساً بقواعدنا للعدّ و "بمفهوم الرؤوس الحربية المنتشرة عملانياً"، على الرغم من أنّه لا يزال أمامنا أن نحلّ "المخارج " وعدّة قضايا صغيرة. بعد أن غادر إيفانوف وماميدوف مكتب باول للتوجّه إلى البيت الأبيض في زيارة مجاملة، تصافحنا أنا وباول في مكتبه الصغير الداخلي، لأنّنا عرفنا عندئذ أنّنا سنتوصّل إلى معاهدة يوقّع عليها في موسكو.

بقي هناك المسألة التجميلية المتعلّقة بالاسم الذي سيطلق على المعاهدة. في الحدّ من الأسلحة، كانت الأسماء التي تستخدم مختصرات أوائلية مثل "سالت " و"ستارت " شائعة، لذا كان يتوقّع أن نأتي بشيء مماثل. وكنت أحبّذ اسماً مختلفاً اختلافاً جذرياً مثل "معاهدة موسكو"، حيث أجريت معظم المفاوضات على الاتفاق وسيوقّع، وذلك يظهر أنّها معاهدة مختلفة. وهذا ما دعوتها دائماً، مع أنّ الروس وجدوا كلمات تتوافق مع الأسلوب القديم للحدّ من الأسلحة، ما أسعدهم. في 13 أيار/مايو، بعد أن أنجزت أنا وماميدوف التفاصيل الأخيرة، وأعلن الرئيسان عن الاتفاق في موسكو وواشنطن في وقت واحد. رجعت إلى موسكو في 20 أيار/مايو من أجل الإعدادات الأخيرة. قال إيغور إيفانوف مشيراً إلى المعاهدة والإعلان السياسي للقمة، "هناك جمل في هذه الوثائق لا يفهمها سوى أنت وماميدوف "، وربما كان ذلك صحيحاً للأسف.

وصل بوش في 23 أيار/مايو، وفي الصباح التالي، دخل الموكب الرئاسي الكرملين، وبعد اجتماع ثنائي أطول من المتوقّع بين بوتين وبوش، انتقلت حاشيتاهما إلى مكان انتظار، حيث ألقيت نظرة أخيرة على النسخة الإنكليزية للنصّ الذي سيوقّع عليه بوش وبوتين. ثم توجّهنا إلى قاعة سانت كاترين حيث اصطففنا لكي يتمكّن الرئيسان من تحية وفد كل منهما. وقال بوتين لي، "يسرّني أن أراك ثانية".

تمّ التوقيع الفعلي في قاعدة سانت أندرو، التي كانت سابقاً غرفة للعرش، وجدّدها يلتسين قبل عدة سنوات وأعاد إليها سابق مجدها القيصري ممزّقاً قاعة الاستماع الستالينية البشعة. كان التوقيع مناسبة لالتقاط الصور الفوتوغرافية، وتلاه مؤتمر صحافي عن العلاقة الروسية الأميركية. وبعد الغداء الاحتفالي، قام الرئيس والسيدة بوش بجولة في ساحة كاتدرائية الكرملين التي كانت تغصّ بالسياح على غير المتوقّع. وبما أنّ المرافقين الأمنيين شدّدوا على ضرورة الابتعاد عن التصوير، فقد تجوّلت أنا وباول في الساحة دون أن نعرف إلى أين ستتوجّه الجولة بعد ذلك. وعلى نحو العديد من جولات بوش، دامت الجولة سبع دقائق، لا ثلاثين دقيقة كما كان مقرّراً. وقد أجمل ذلك نهاية الحدّ من الأسلحة.

الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية:
نوع مختلف من التعدّدية

في أوائل 2002، في أثناء التفاوض على معاهدة موسكو، برزت فكرة يمكن أن توطّد التعاون الأميركي الروسي، وتوزّع أيضاً تكلفة تدمير الترسانة

الروسية في الحرب الباردة من الأسلحة النووية والكيميائية والصواريخ البالستية. فبموجب البرامج القائمة، بما في ذلك تشريع نون - لوغار الأصلي، كنّا ننفق مليار دولار سنوياً تقريباً على تدمير هذه الأسلحة (وما زلنا). غير أنّ معظم حلفائنا ينفقون القليل أو لا ينفقون شيئاً، على الرغم من الفوائد الكبيرة التي كنا نجنيها وإياهم من إزالة مخزون الأسلحة الروسية في الحرب الباردة. فلماذا لا يساعد الآخرون في تحمّل التكاليف ويسهمون في البرامج التي يستفيدون منها بشكل واضح؟ وفيما كان اجتماع قمة مجموعة السبعة في كاناناسكيز بكندا يقترب، اقترحنا أن تضاعف مجموعة الثمانية مقدار تمويل هذه البرامج خلال عشر سنوات. وبالنظر إلى ما تنفقه الولايات المتحدة بالفعل، سمّي تكرار الفكرة الأول "10 زائد عشرة على عشرة "، أي أنّنا سنواصل الإنفاق وفق ذلك المعدّل لمدة عشر سنوات، ويقدّم الأعضاء الآخرون مجتمعون في مجموعة السبعة مبلغاً مساوياً في تلك الفترة. أعجب بوش بالفكرة على الفور، وتحمّس لها الكونغرس، وبخاصة السناتور لوغار. وافق الكنديون ورأوا في ذلك أحد الإنجازات الكبيرة المحتملة لقمة كاناناسكيز.

لم تكن روسيا، المتلهّفة للانضمام إلى مجموعة السبعة (وهو ما تمّ في كاناناسكيز ما جعلها مجموعة الثمانية) متحمّسة للفكرة في البداية، وفضّلت التركيز بدلاً من ذلك على أولوية اقتصادية أولى، وتحديداً التخفيف من ديونها، وهو ما تعتقد أنّ المستشار الألماني شرودر والآخرون قد وعدوا به. غير أنّ محافظي المصارف المركزية لمجموعة السبعة لم تعجبهم فكرة التخفيف من الديون لأنّهم يعتبرون الدين المستحقّ احتياطاً ضدّ المستقبل غير الأكيد للديمقراطية الناشئة في روسيا. وكانوا مستعدين للنظر في مقايضة "الدين بالانتشار"، لكن لم يكن ذلك سهلاً من الناحية العملانية. وقد التفتنا بدلاً من ذلك إلى البرامج التي تموّلها بلدان مجموعة السبعة بصورة مباشرة، على غرار نهج نون - لوغار. لكن بقي الأعضاء الآخرون في مجموعة السبعة متشكّكين.

لم يعرض الكنديون على الروس فكرة "عشرة زائد عشرة على عشرة " إلا في أواسط أيار/مايو، عندما كنت في موسكو أعدّ لقمة موسكو. لكن كان الروس للأسف لا يزالون ينظرون إلى المساعدة الجديدة من موشور السياسة الاقتصادية بدلاً من مكافحة الانتشار، وكانوا يريدون التخفيف من الديون، لا تدمير الأسلحة. مع ذلك، كانوا مستعدين على الأقل لتقديم التزام سياسي بالفكرة ودفع المزيد من أموالهم، وهو ما كان كافياً لنا للدفع باتجاه الاتفاق في كاناناسكيز. كان المسؤول الروسي عن الإعداد للقمة، أندريه إيلاريونوف، اقتصادياً لامعاً من دعاة السوق الحرة وأحياناً ساحراً، لكنّه لم

يكن مهتماً في تدمير مخزونات الأسلحة غير المهمة اقتصادياً بموارد يفضّل أن تستثمر في التنمية الاقتصادية.

واجهنا قيوداً شديدة في الوقت، إذ كان موعد قمة كاناناسكيز في 26 - 27 حزيران /يونيو 2002، أي على بعد شهر من الآن. قرّرت كندا التعهّد بمليار دولار كندي، وتلك حصة كبيرة نسبياً، لكنّ الآخرين كانوا متردّدين في التعهّد بمثل ذلك المبلغ أو التعهّد أصلاً. ومع أنّ الأموال لم تكن موجودة أصلاً، قاومت روسيا مساعي مجموعة السبعة لوضع "مبادئ " لإدارة الأموال. لكنّ الصخب الذي أثارته روسيا جعل الجميع متوتّرين. سافرت إلى موسكو في 19 حزيران /يونيو، قبل أسبوع واحد من قمة كاناناسكيز للاجتماع بإيلاريونوف وآخرين، ومحاولة إقناعهم بأنّ اعتراضاتهم الكثيرة، مثل الإصرار على فرض ضريبة على الهبات وإخضاع متعاقدينا للمسؤولية أمام المحاكم الروسية، ستنسف مسعانا بأكمله. أبدى إيلاريونوف أسوأ ما لديه من سلوك، ملقياً باللائمة على الآخرين لانهيار "عشرة زائد عشرة". ظللت أفكّر فيما كنت جالساً في مكتبه في الكرملين أستمع إلى خطبته الطويلة، مقدار صعوبة تقديم مليار دولار.

لكن بفضل جهود فرق التفاوض التي عملت على مدار الساعة في قمة كاناناسكيز وجهود بوش الدبلوماسية مع قادة مجموعة الثمانية الآخرين، أنشئت الشراكة العالمية بمستويات التمويل التي سعينا إليها، مع أنّه لم يتم التوصّل إلى الاتفاق إلا في الساعة الأخيرة من القمة.

كثيرة هي الاتفاقات التي يجب التخلّص منها، والوقت ضيّق جداً

لم أبدأ القتال بعد

- جون بول جونز، 23 أيلول /سبتمبر 1779

بإنشاء الشراكة العالمية، دخلت مساعينا الكبيرة مع روسيا في مرحلة توقّف منطقي. لكن خلال النشاط المكثّف في 2001 و2002، واجهنا أيضاً عدداً من القرارات المهمة في قضايا أمنية قومية أخرى تبرز مقدار اختلاف بوش 43 عن الرؤساء السابقين. لم أشارك في قرار رفض بروتوكول كيوتو بشأن الاحتباس الحراري، لكنّني كنت ناشطاً في كثير غيره مما رأى المؤمنون الحقيقيون أنّه يميّز نهج بوش "الأحادي". وكنّا في الواقع نرفض السياسات والاتفاقات الرديئة، ونستبدل بها استقلالاً أميركياً أكبر وقليلاً من القيود غير

الضرورية. لقد كان هناك كثير من القيود غير الضرورية بحيث أنّى التفت وجدت شيئاً عليك أن تزيله.

معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وقّعت هذه المعاهدة التي ترمي إلى حظر كل التجارب على الأسلحة النووية في عهد إدارة كلينتون؛ وقال بوش في أثناء حملته الرئاسية سنة 2000 إنّه لا ينوي تقديمها إلى مجلس الشيوخ للتصديق عليها. مع ذلك، عمل مراقبو الأسلحة في وزارة الخارجية والتجمّع العريض للمؤمنين الحقيقيين بالحدّ من الأسلحة بنشاط لكي يخضع الرئيس لمساعيهم الحثيثة، مثلما فعلت العديد من الإدارات "المحافظة " السابقة، ويقبل "حتمية " سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب. فالأوروبيون يحبّذونها في النهاية، بما في ذلك بريطانيا وفرنسا، وهما الدولتان الأوروبيتان اللتان تمتلكان أسلحة نووية. فلماذا يكون لدينا مشكلة في ذلك على الرغم من أنّ المساعي الجمهورية في مجلس الشيوخ أدّت في الواقع إلى تصويت الغالبية رفضاً للمعاهدة في 13 تشرين الأول /أكتوبر 1999، وهو أول إجراء كبير على هذا النحو منذ هزيمة معاهدة فرساي في 20 آذار/مارس 1920. في هذه الحالة، صمدت الإدارة في وجه البيروقراطية، وعقد مؤيّدو معاهدة الحظر الشامل للتجارب العزم على الانتظار إلى أن يغادر البرابرة، وهو ما كانوا يأملون به بعد انتخابات 2004. والآن لا يسعهم سوى انتظار انبعاث المعاهدة، وهو ما يأملون أن يتحقّق في سنة 2009. وأرجو أن يفشلوا في الانتظار.

لم تكن المشكلة الحقيقية في ما نفعله حيال معاهدة الحظر الشامل للتجارب، بل هل نتخذ الخطوات الضرورية لاستئناف التجارب النووية ومتى، وذلك لضمان استمرار سلامة مخزوناتنا القائمة من الأسلحة النووية والثقة بها وتجربة تصميمات الأسلحة التي يمكن أن تعالج مشاكل مثل الأهداف العسيرة أو المدفونة عميقاً التي تفضّلها المجموعات الإرهابية والدول المارقة. وكان أي ذكر لاستئناف التجارب، وخرق الوقف الاختياري الذي بدأه بوش 41، بمثابة هرطقة بالنسبة للمؤمنين الحقيقيين، لكنّ الحقيقة الصعبة هي أنّ عدم إجراء التجارب يمكن أن يعرّض الولايات المتحدة للخطر في المستقبل. فقد يتسبّب المخزون النووي غير الآمن في كارثة إذا ما انفجر سلاح بشكل عرضي، في حين أنّ الأسلحة التي لا يمكن الركون إليها قد تخفّض أو تزيل التأثير الردعي - "المظلة النووية" - الذي حمانا (وحمى حلفاءنا) لمدة عقود في الحرب الباردة. وقد عبّر عن ذلك أحد العلماء النوويين أمامي بقوله إنّ مخزوننا شبيه بمرآب مليء بالسيارات: لا نريد تشغيل أي منها إلا عندما ندير مفتاح التشغيل، لكن عندما نفعل، فإنّنا نتوقّع أن تشتغل السيارة من المرة الأولى. عندما غادرت الإدارة، لم يكن مستقبل إجراء التجارب قد حل، لكن لا يمكن انتظار القرار مدة أطول. وبإلغاء معاهدة

الحظر الشامل للتجارب، سيحرّر بوش خليفته من اتخاذ القرار، ولا يلزمه بمعاهدة تقيّد الولايات المتحدة، خلافاً لخصومنا الرئيسيين والدول المارقة التي ستصدّق على المعاهدة ثم تتجاهلها.

إلغاء التوقيع على نظام روما الأساسي. كان قيامي بإلغاء التوقيع على نظام روما الأساسي الذي ينشئ المحكمة الجنائية الدولية أسعد لحظاتي في وزارة الخارجية. فللمحكمة الجنائية الدولية سلطة محاكمة الأفراد على جرائم ضدّ الإنسانية، ورأى مؤيّدوها أنّها وريثة محاكمات نورمبرغ في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ورأيت فيها بدلاً من ذلك هيئة ادعاء استثنائية، وربما ذات دوافع سياسية، تشكل مخاطر كبيرة على الولايات المتحدة وقادتها السياسيين والعسكريين. هنا أيضاً وقف بوش في حملته ضدّ المحكمة الجنائية الدولية، لذا لم تكن المسألة هل نؤيّدها أم لا، بل هل نزيل غموضاً بشأن آرائنا بإلغاء توقيعنا، وهو ما كنت أدعو إليه. كان محامو وزارة الخارجية وغيرهم يرفضون بقوة مفهوم " إلغاء التوقيع "، ناهيك عن القيام بذلك في هذه المعاهدة، لكنّني كنت مصمّماً على إحداث سابقة، وإزالة أي أثر لمقولة بأنّ لتوقيع أميركا أي تأثير مستمرّ.

لم يكن باول باعتباره جندياً محباً لنظام روما الأساسي، لكن البيروقراطيين لديه كانوا يلحّون دائماً بأنّ الحكومات الأجنبية ستنزعج جداً إذا ألغينا توقيعنا. لكن لم يكن يهتمّ بذلك في الواقع سوى الأوروبيين من أصحاب المواقف السامية، ما شكّل دليلاً إضافياً على أنّ إلغاء التوقيع هو القرار الصائب. غير أنّ البيروقراطيين في وزارة الخارجية استخدموا كل عذر ممكن لتأخير إلغاء التوقيع، على أمل أن تتلاشى عزيمتنا. وعندما اعترض رامسفيلد أخيراً على التأخير الذي تسبّبه وزارة الخارجية، ردّ بوش بالقول إنّ علينا الخروج من النظام الأساسي على الفور، وقد فعلنا ذلك في 6 أيار/مايو 2002، في رسالة قمت بالتوقيع عليها. وأبلغت باول أنّني شعرت كالطفل في عيد الميلاد. كان ردّ فعل أصحاب المواقف السامية متوقّعاً تماماً، لكن ما آسف له أنّنا لم نلغِ التوقيع على مزيد من المعاهدات مثل كيوتو ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب في أثناء إدارة بوش.

إلى جانب إلغاء التوقيع، أطلقنا حملة عالمية للاتفاق مع بلدان أخرى لضمان عدم تسليم أي أميركي إلى المحاكم الجنائية الدولية. تنبع صلاحية عقد مثل هذه الاتفاقات من المادة 98 من نظام روما الأساسي نفسه، وقد سعينا إلى مثل هذه الاتفاقات مع الموقّعين على النظام الأساسي وغير الموقّعين عليه، لضمان الحصول على أوسع تغطية ممكنة. وقد تنبّه الكونغرس بقدر كافٍ أيضاً فأقرّ قانون حماية الجنود الأميركيين، الذي تقطع بموجبه عدة أنواع من المساعدة العسكرية الأميركية عن البلدان التي لم توقّع اتفاقات المادّة 98.

بالمقابل، لم تكن بث جونز، مساعدة وزير الخارجية للشؤون الأوروبية والأوراسية بسياسة المحكمة الجنائية الدولية، راضية عن سياستنا تجاه المحكمة الجنائية الدولية، ولم تعجبها حملة المادة 98، ولم يعجبها الضغط على الاتحاد الأوروبي لوقف الحملة المضادّة لحملتنا. وفي حين استخدمت المكاتب الإقليمية الأخرى قانون حماية الجنود الأميركيين للمساعدة في التوصّل إلى اتفاقات المادة 98، فإنّ جونز ركّزت بدلاً من ذلك على الحصول على تنصّل من المسؤولية من البلدان الأوروبية والأوراسية المتأثّرة. لقد وقعت مخالفة جونز الكبرى في الواقع في وقت مبكّر من حملة المادّة 98، قبل أنّ يقرّر الاتحاد الأوروبي مجابهة جهودنا. فنظراً لأنّها لم توافق على سياستنا، فإنّها لم تتحرّك هي ومكتبها بقوة لإقناع حتى قليل من بلدان الاتحاد الأوروبي بالتوقيع، ومن ثم الحؤول دون أن يتوصّلوا إلى إجماع ضدّنا.

على الرغم من أنّنا وقّعنا أكثر من 30 اتفاقاً بموجب المادة 98 بحلول نيسان /أبريل 2003، فقد حاولت جونز حصر نطاق تغطية المادة 98، كما يريد الاتحاد الأوروبي، بالأميركيين "الرسميين"، أي الموظفين والدبلوماسيين الذين تحميهم الاتفاقيات القائمة بالفعل كما قالت. وهؤلاء أشخاص مهمون تجب حمايتهم، لكن حملتنا كانت مكرّسة لتغطية كل الأميركيين: المواطنين الأفراد مثل المبشّرين، والصحافيين وأعضاء المنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال، وحتى السياح، إذ يمكن أن نقحم في نزاع ويستخدمون كبوش فداء لا لشيء إلا لأنّهم أميركيون. غير أنّ حجة جونز الرئيسية كانت أكثر اتساعاً، وتحديداً أنّنا نهدر رأسمالنا السياسي في حملتنا التي تريد إنهاءها أو تقليصها. فكتبت مذكّرة إلى باول تحثّه على عكس المسار، وأقنعت المكاتب الإقليمية الخمس الأخرى بتوقيها.

عندما سأل باول عن المذكّرة، قلت إنّها تتجاهل الاستراتيجية التي اتفقنا عليها منذ مدة طويلة وننتهجها بنجاح. فقال باول، "إنّني لا أحب العرائض" واعتقدت أنّ المسألة انتهت. غير أنّ وكيل الوزارة مارك غروسمان قرّر سماع المكاتب الإقليمية في أحد اجتماعاتهم الأسبوعية، مع أنّ الرئيس بوش اجتمع في المكتب البيضاوي مع رئيس الأورغواي خورخي باتل، وحثّه على التوقيع على اتفاق المادة 98. ودعاني غروسمان أنا ولنك بلومفيلد، مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية والعسكرية، للحضور أيضاً لتقديم حجتنا في مواصلة مسعى المادة 98. افتتح غروسمان الاجتماع في 30 نيسان /أبريل بالطلب من جونز أن تشرح موقفها. فقالت ما مفاده إنّ حملة المادة 98 بلغت ذروتها وأنّنا نضيع وقتنا في متابعتها.

أشرت فيما بعد إلى أنّ جونز مخطئة في النقطة الأساسية بشأن مقدار الحماية الممنوحة إلى الدبلوماسيين والجنود، وأنّ كل الاتفاقيات التي ذكرتها لا تشمل الدبلوماسيين والجنود السابقين الذين من المرجّح أن يكونوا في

خطر بسبب ادعاءات المحكمة الجنائية الدولية بعد مرور سنوات على الأحداث. وسلّمت بياناً حديثاً للاتحاد الأوروبي يرفض تقديم غطاء لمثل هؤلاء الأشخاص، وهو ما تجاهلته جونز. وقدّمت مخططات عن أداء كل مكتب والتوقّعات بشأن اتفاقات المادة 98 في المستقبل، تبيّن حدوث تقدّم جيّد وتوقّعات جيّدة. وختمت بالإشارة إلى أنّ نظام روما الأساسي استغرق أربع سنوات من التفاوض، وأربع سنوات من التوقيع إلى النفاذ، وخمسة عشر شهراً إضافياً لاختيار القضاة والمدعي العام. وتلك عملية تزيد على تسع سنوات، فلماذا نتعب بعد مضي تسعة أشهر فقط على حملة المادة 98؟

لم يردّ أحد. فأنهى غروسمان، وهو دبلوماسي، الاجتماع بقوله، "ألقيت خطاباً يوم ألغى جون معاهدة المحكمة الجنائية الدولية، وكنت سعيداً لأنّني حظيت بتلك الفرصة. هناك كثير من الأمور الرديئة التي على الإدارة أن تواجهها، مثل بروتوكول كيوتو والمحكمة الجنائية الدولية، وعلينا المثابرة في مواجهتها". أصيب مدراء المكاتب الإقليمية بالذهول، لأنّهم يعرفون أنّ من غير المرجّح أن يتخذ غروسمان هذا الموقف القوي في دعم حملة المادة 98 لو لم يكن قد تحدّث في ذلك من قبل مع باول. وهكذا فإنّ باول وقف بقوة إلى جانب سياسة إدارة بوش في هذه القضية، على الرغم من معارضة أركان وزارة الخارجية، وأوضح موقفه بوضوح في هذا الاجتماع. بالمقابل بقيت جونز في منصبها المهم أربع سنوات، تقوم بما لا يعرف لإضعاف الإدارة.

أرسل لي بلومفيلد لاحقاً رسالة إلكترونية يقول فيها، "كان ذلك ساحقاً. لم أرَ مثل هذه المرافعة العظيمة منذ إعادة العدّ في فلوريدا. أرجو أن تكون راضياً عن النتيجة ". وقد كنت راضياً بالفعل. وقد وقّعنا أكثر من مئة اتفاق بموجب المادة 98، وذلك إثبات لفضيلة المثابرة.

إحباط الاتفاقية الدولية للحدّ من البنادق والمسدّسات في الأمم المتحدة. من السحب التي ظهرت في أفق عملي كوكيل للوزارة للحدّ من الأسلحة مؤتمر الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة والخفيفة المقرّر انعقاده في 9 تموز/يوليو 2001. وكان المؤتمر يرمي على ما يزعم إلى التوصّل إلى إعلان سياسي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، لا سيما عندما تتدفّق إلى "مناطق النزاع" المحلية. على الرغم من أنّ ذلك لم يبدُ مضرّاً، على غرار كثير من أحداث الأمم المتحدة، فإنّني تساءلت عن جداول الأعمال الخفية التي يجري تداولها. وبما أنّني أدرك مجريات الأمور المرجّحة، اتضح لي بشكل متزايد أن "المنظمات غير الحكومية " التي تنظم هذا التجمّع (مثل المجموعة الراعية، شبكة العمل الدولي الخاصة بالأسلحة الصغيرة) لديها عادة جدول عمل مركّز على قضايا الحدّ من الأسلحة داخل الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أنّه قد يبدو من غير المعتاد أن يستنفد الأميركيون جهودهم

في منتدى دولي بدلاً من الضغط على مستوى الاتحاد أو الولايات أو المستوى المحلي، فقد تزايد النهج الدولي لدى اليسار الأميركي الذي شعر أنّ جدول أعماله يتعرّض للإحباط بفضل "المؤامرة اليمينية الواسعة" أو ما هو أسوأ في الولايات المتحدة.

كانت استراتيجية اليسار متعارضة مع الحدس، لكنّها ملهَمة. فعن طريق الحصول على التأييد الدولي لاقتراحاتهم، كل في مجاله، يمكنهم مع الوقت أن يجعلوا الولايات المتحدة تشعر "بالعزلة"، وتلك لعنة بالنسبة للدبلوماسيين، وبالتالي تُحثّ وفودنا على قبول لغة لا يفضّلونها من أجل "الانضمام إلى الإجماع". وقد انتزعوا المصطلح الشرعي "مجتمع مدني" من السياق القومي واستخدموه لوصف المنظمات غير الحكومية، مقابل الدول الأمم، في السياق الدولي. وهكذا في اجتماعات الأمم المتحدة المتلاحقة، توجد وفود من الحكومات الأعضاء، ووفود من "المجتمع المدني"، كما لو أنّ "المجتمع المدني" موجود خارج الدول الأمم [22]. ومع أنّ ذلك يمكن أن يوفّر في بعض الحالات طريقة لكي يتمثّل المواطنون الخاضعون لحكومات سلطوية، فإنّ معظم "المجتمع المدني" يتكوّن من منظمات غير حكومية أميركية وأوروبية غربية يعني القمع بالنسبة إليها تحمّل المحافظين ودعاة الحرية، والآن إدارة بوش.

شاركت الوفود الأميركية في كثير من الحالات في عهد كلينتون المنظمات غير الحكومية في أولوياتها، ما سهّل خضوعها. هذه هي الطريقة التي نجحت فيها المجموعات اليسارية مثل السلام الأخضر وهيومان رايتس ووتش في "عزل" الولايات المتحدة في بروتوكول كيوتو، ونظام روما الأساسي، واتفاقية أوتاوة للألغام الأرضية، وقد تكرّر استخدامها في قضايا السياسة الداخلية مثل "حقوق الطفل"، وعقوبة الإعدام، والآن الحدّ من البنادق. هذا الأسلوب الذي يسمّى في الغالب "تقعيداً" يعني إنشاء قواعد معيارية للسلوك قد تكون مفيدة، لا سيما إذا كان يعني رفع المعايير في الأنظمة التي لا تحتمل. غير أنّه صار يعني بشكل متزايد دفع الولايات المتحدة إلى التوافق مع الآراء اليسارية للشكل الذي يجب أن يكون عليه العالم. وقد وجد العديد من اليساريين الأميركيين "القيم الأوروبية" أكثر جاذبية من القيم الجمهورية، لذا كانوا سعداء في طرح هذه القضايا في المنظمات والمؤتمرات الدولية حيث يقل المحافظون كثيراً، ويكثر الديمقراطيون الاجتماعيون الذين يفكّرون مثلهم. لم يكن الأميركيون اليمينيون متكّيفين عموماً مع ها التطوّر المزعج، لكن من المجموعات التي رأت الخطر وبادرت إلى العمل الجمعية القومية للبندقية.

كانت الجمعية القومية للبندقية، التي أصبحت على غير عادة المجموعات "المحافظة"، منظمة غير حكومية معتمدة في الأمم المتحدة، تراقب مؤتمر

الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة بضيق متزايد، حيث شعرت أنّه على الرغم من أنّ "الاتجار غير المشروع" بهذه الأسلحة هو محور الاهتمام الأولي، فإنّه ليس إلا خطوة أولى نحو شبكة من المعاهدات الدولية التي يمكن أن تؤثّر بعمق على السياسات الداخلية الأميركية. بل إنّ عنوان "الأسلحة الصغيرة والخفيفة" يشمل كل شيء من بنادق الصيد إلى المدافع المضادّة للطائرات ومدافع الهاون، ويجمع معاً الأسلحة الحربية غير المشكوك فيها والأسلحة الشخصية المشروعة للرياضة والحماية الشخصية، وبالتالي يبدأ بخطاب ونصر دعائي للمنظمات غير الحكومية للحدّ من الأسلحة. وكلما عرفت المزيد، وجدت أنّ المشكلة الحقيقية التي يطرحها المؤتمر القادم ليست معاهدة جديدة خاصة بالأسلحة الصغيرة، بل "برنامج عمل" (عبارة أخرى مفضّلة في عالم المؤتمرات الدولية) دائم لكي تصدّق عليه الوفود، وبالتالي يمنح حياة دائمة للقضية ويحدث صداعاً دائماً على الطريق.

قرّرت أنّ من طرق تهيئة الجوّ لمشاركتنا في مؤتمر الأمم المتحدة أن أقوم أنا بتلاوة الخطاب الافتتاحي الأميركي، وهو ما عملت عليه في عطلة الرابع من تموز/يوليو 2001. وبعد أن حدّدت الخطوط الحمر، من خلال نص واضح تماماً، أصبح من الصعب على أكثر البيروقراطيين تصميماً على التسوية الابتعاد عنها. كما أنّني أملت أنّ أشير إلى أنّ الاحترام الذي أبدته حقبة كلينتون للمعايير التي تضعها المؤتمرات الدولية قد ولّى. بل إنّ مجرّد عدم قيام باول بإلقاء البيان الأميركي إشارة قوية إلى أنّ لدينا أشياء أخرى نقوم بها. سافرت إلى نيويورك أنا وكاري بارنت، وهو مستشار منذ أيام الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، يوم الاثنين في 9 تموز/يوليو، وانتقلت إلى البعثة الأميركية إلى الأمم المتحدة في الجادة الأولى والشارع الخامس والخمسين، وهي أقرب بعثة إلى مجمّع الأمم المتحدة، مقابل مدخله الرئيسي مباشرة. وبما أنّ تثبيت جون نيغروبونتي كسفير في الأمم المتحدة عالق في مجلس الشيوخ (لم يثبّت إلا في 14 أيلول /سبتمبر، بعد الهجمات الإرهابية)، فقد استخدمت مكتب الممثّل الدائم الذي كان لا يزال يحمل اسم ريتشارد هولبروك.

في الساعة الحادية عشرة والربع صباحاً، سرت عبر الجادّة الأولى للإدلاء بالخطاب، وتقدّمت إلى منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد المتحدّث الإيراني. وكان موضوعي الأساسي أنّ على المؤتمر أن يركّز على المشكلة الدولية الحقيقية الخاصة بتدفّق الأسلحة الصغيرة والخفيفة (التي عرّفتها بأنّها "أسلحة حربية صرف") إلى مناطق النزاع، بدلاً من مسائل قوانين الحدّ من الأسلحة الداخلية. قلت إنّنا نعتقد "أنّ الاستخدام المسؤول للأسلحة النارية هو الجانب الشرعي للحياة القومية. وعلى غرار العديد من البلدان، فإنّ للولايات المتحدة تقليد ثقافي للصيد ورياضة إطلاق النار، ولكن مع أساس

دستوري". وعلى الرغم من وجود جوانب عديدة لمسوّدة الإعلان السياسي التي يمكن أن ندعمها، قلت إنّ هناك العديد من الجوانب التي لا يمكننا الموافقة عليها. وكانت النقطة الأكثر إثارة للخلاف قولي: "إنّنا لا ندعم التدابير التي تمنع امتلاك المدنيين الأسلحة الصغيرة. فذلك خارج صلاحية هذا المؤتمر... الولايات المتحدة لن تنضمّ إلى الإجماع على وثيقة نهائية تحتوي على تدابير تناقض حقّنا الدستوري في الاحتفاظ بالأسلحة وحملها".

أثار ذلك رعباً. الرجوع إلى الدستور الأميركي، والاعتماد على الرأي الحديث للمدعي العامّ جون أشكروفت بشأن التعديل الثاني، في منتدى دولي لشرح الموقف الأميركي! لم يكن ذلك تقعيداً جيداً، لذا كان انتقاد المنظمات غير الحكومية حاداً، ما أثبت أنّني أوضحت ما أريد إيضاحه. هذه ليست إدارة كلينتون. وخلال مؤتمر صحفي بعد الظهر كان من أول الأسئلة التي وجّهت إلي هل أنا عضو في الجمعية القومية للبندقية، وكم عدد أعضاء الجمعية القومية للبندقية في الوفد الأميركي. رأيت في ذلك تكتيكاً مكارثياً، فرددت بشرح العديد من أهداف مكارثي في الخمسينيات: "لست الآن ولن أكون عضواً في الجمعية القومية للبندقية"، وأضفت إنّه ليس لدي فكرة عن عدد أعضاء الجمعية القومية للبندقية في وفدنا. وعندما عدت إلى واشنطن في الصباح التالي، اتصل أرميتاج ليقول إنّ رايس وهادلي تفاجآ بحجم التغطية التي حظي بها الخطاب. وفي اجتماع الموظفين الصباحي مع باول، التفت إلي مبتسماً وقال، "جون"؟ وشرحت ما قلته. ولاحظ أرميتاج أنّ " الخطاب منسجم مع السياسة وأنّه حاصل على الإذن"، ولذلك أصررت على أن يوقّع الجميع عليه قبل أن ألقيه، وقد فعلوا. كان ذلك درساً بيروقراطياً نفعني كثيراً طوال أيامي في وزارة الخارجية.

غير أنّ مؤتمر الأمم المتحدة تواصل بشكل رتيب في نيويورك، فيما تواصلت المفاوضات المتعبة بشأن الوثيقة النهائية حتى نهاية الأسبوع التالي. قدم جاك سترو، وزير الخارجية البريطاني الجديد إلى واشنطن، واستضافه باول على غداء حضرته في الطبقة الثامنة من وزارة الخارجية يوم الأربعاء 11 تموز/ يوليو. اشتكى البريطانيون من موقفنا في مؤتمر الأسلحة الصغيرة والخفيفة، إلى جانب موضوعات أخرى، بالإضافة إلى استمرار الجدال بشأن الأسلحة البيولوجية، وكان هناك مرح عام على المائدة (اعتقدت ذلك على الأقل) عندما اتضح للبريطانيين بأنّني مصدر المشكلة في كلا القضيّتين. وتقدّم النقاش، لكن عندما غادر سترو قال لي، "قالوا لي إنّ لديك قروناً وذيلاً، لكنّني لم ألاحظ أياً منها". وأجبت إنّني أخفيها عن الزوّار، وقد وجد سترو ذلك مسلياً، مع أنّ مرافقيه من وزارة الخارجية لم يجدوه كذلك.

ترأس لِنك بلومفيلد وفدنا في نهاية المؤتمر الذي استمرّ أسبوعين (توجد في نِيويورك كثير من فِرص التسوّق والفرص الثقافية التي لا يمكن التمتّع بها

تماماً في مؤتمر مدته أسبوع) وتمسّك بخطوطنا الحمراء ضدّ هجوم ضارٍ من المنظمات غير الحكومية المؤيّدة للحدّ من البنادق. واصلت إطلاع باول وهادلي فيما امتدّت الأمور حتى وقت متأخّر من ليلة الجمعة 20 تموز/يوليو واستمرّت المداولات طوال الليل حتى صباح السبت 21 تموز/يوليو. وفي الخامسة والنصف من صباح يوم السبت، عندما تحدّثت إلى بلومفيلد، لم تكن القضيّتين الأكثر أهمية للولايات المتحدة - القيود على امتلاك المدنيين الأسلحة ونقل الأسلحة إلى "جهات فاعلة غير حكومية"، وتعرف أيضاً باسم "مقاتلي الحرية" مثل الكونترا - قد حلّتا بعد. كان ذلك تكتيكاً مألوفاً: أتعبوا الولايات المتحدة إلى أنّ تبقى قضاياها الأساسية غير محلولة، وأعلنوا أنّها معزولة، ثم استخدموا الأرق والمزاج المتعكّر في كثير من الجلسات في وقت متأخّر من الليل للضغط علينا من أجل "الانضمام إلى الإجماع" وتجنّب "الانعزال ". ومن حسن الحظّ أنّني لم أكن نعساً ولا أشعر بالعزلة، ولم يكن لدى بلومفيلد أفكار ثانية أيضاً. وبعد ساعتين على نقاشنا، قبل المؤتمر خطوطنا الحمر. وجاءت نكستنا الوحيدة اضطرارنا إلى الموافقة على مؤتمر آخر من هذه المؤتمرات بعد خمس سنوات، في سنة 2006، "لمراجعة " ما حدث في الفترة الفاصلة. ساورتني شكوك بأنّ العديد من المنظمات غير الحكومية للحدّ من الأسلحة تمنّي النفس بألا يكون بوش رئيساً في ذلك الوقت، وأنّهم يقومون بتراجع تكتيكي حتى وصول ذلك اليوم. أبلغني المدير الأول لمجلس الأمن القومي إليوت أبرامز، وهو صديق قديم، في وقت لاحق أنّه بعد وصف المؤتمر في اجتماع لموظفي مجلس الأمن القومي، قال هادلي: "كل ذلك يعود إلى جون. لو لم يلقِ ذلك الخطاب بكل ما رافقه من نقد لاذع، لما فهموا مقدار جدّيتنا".

لم يكن الأمر الأسوأ بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، إعادة انتخاب بوش بعد خمس سنوات، بل إنّني أصبحت السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة. في حزيران /يونيو 2006، تلا خليفتي كوكيل للوزارة للحدّ من الأسلحة، بوب جوزف، الخطاب الافتتاحي الأميركي في المؤتمر، وركّزت على أمر واحد: الحرص على ألا يعقد مؤتمر مراجعة آخر في سنة 2011. وقد أصبت أنا وريك سميث، وهو من الموظفين العاملين معي، نجاحاً أكبر من نجاح 2001. فقد انضمّ العديد من البلدان، بما في ذلك الهند والصين وباكستان، إلى الولايات المتحدة في معارضة مسوّدة الوثيقة الختامية. وكان هناك كثير من الاختلافات بحيث تعذّر الاتفاق في النهاية على وثيقة ختامية، لذا لم يصدر قرار بعقد مؤتمر مراجعة آخر، ما يعني أنّنا حققنا الهدف الرئيسي الذي أفلت منا في سنة 2001. لقد حققنا ما لا يمكن تحقيقه في مصطلحات الأمم المتحدة، كسر الحلقة اللانهائية للاجتماعات التي اعتادت عليها المنظمات غير الحكومية لإخضاعنا. والآن لم يعد أمام المجموعات المحلية للحدّ من

البنادق والمسدّسات سوى العمل في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو منتدى غير ملحوظ بقدر مؤتمر الأمم المتحدة الواسع. وهكذا تغلّبت الولايات المتحدة هذه المرة على الداعين إلى قواعد السلوك المعياري.

رفض الحدّ الوهمي للأسلحة: التخلّص من بروتوكول التحقّق من معاهدة الأسلحة البيولوجية. نظراً لطبيعة أبحاث الأسلحة البيولوجية وإنتاجها، فإنّه لا يمكن التحقّق من اتفاقات الحدّ من الأسلحة البيولوجية. فما يبدو مثل منشأة أبحاث جامعية أو مصنع للأدوية، أو يكون كذلك بالفعل، يمكن تحويله بسهولة ليستخدم في الأسلحة البيولوجية أو العكس بطرق تخدع حتى أفضل خبراء الأسلحة البيولوجية. على سبيل المثال، خلافاً لمنشأة تخصيب اليورانيوم التي لا يمكن تمويهها، فإنّ منشآت الأسلحة البيولوجية مزدوجة الاستخدام من حيث التعريف. لذا فإنّ اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام 1972 والمساعي المبكّرة لحظر الأسلحة البيولوجية كانت طموحة، وتعتمد على النية الحسنة لامتثال أطراف المعاهدة. ومما له دلالة أنّ ما قامت عليه اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام 1972 ينبع من قرار نيكسون الأحادي بنبذ استخدام الحرب البيولوجية، وهو من الوقائع غير الملائمة بشأن الأحادية التي ينساها ذوو المبادئ الأخلاقية السامية. ومن نافلة القول إنّ العديد من الحكومات تغشّ، ما يقود كبار دعاة الحدّ من الأسلحة إلى الاستنتاج بأنّه لا بدّ من وجود نوع من التحقّق، مع أنّ الخبراء الحقيقيين أبلغوهم بأنّ ذلك مستحيل. بل إنّ متابعة وهم التحقّق حوّل الأنظار عن المهمة الأكثر أهمية لاستخدام الاستخبارات الوطنية لكشف المخادعين ومواجهتهم.

في ربيع 2001، كانت المفاوضات الدولية بشأن بروتوكول التحقّق الملحق باتفاقية الأسلحة البيولوجية لا تزال جارية، بشكل أو بآخر، منذ ثماني سنوات تقريباً. كانت المفاوضات طويلة ولا يزال الخلاف قائماً على كثير من القضايا، لكن كان هناك ضغوط شديدة من الأوروبيين للتوصّل إلى اتفاق في صيف 2001، من أجل تقديمه إلى مؤتمر مراجعة اتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي ينعقد كل خمس سنوات، ومن المقرّر أن يعقد في تشرين الثاني /نوفمبر. وكانت أداة التفاوض الراهنة "مجموعة العمل المخصصة" التي تعمل منذ مؤتمر مراجعة اتفاقية الأسلحة البيولوجية في سنة 1996، وهي تواجه اجتماعها الحاسم في تموز/يوليو. كانت مسوّدتها عملاً بريطانياً إلى حدّ كبير وفق السياسة الخارجية "الأخلاقية" لوزير الخارجية في ذلك الوقت روبن كوك، لكنّها مموّهة بقناع "نص رئيس" مجموعة العمل المخصصة، وهو جانب آخر أكرهه، كما لو أنّ الرئيس يتمتّع باستقلالية عن الحكومات الوطنية التي تقوم بالتفاوض أو بموقع فوقها.

لم يكن لدينا وقت كبير للتوصّل إلى عمل مشترك في ظل القيادة السياسية لإدارة بوش. فقد حدّدت آلية العمل بين الوكالات الحكومية سبعاً

وثلاثين مشكلة منفصلة كبيرة في مسوّدة البروتوكول الحالية (وكان يجب إجراء تعديلات عليها جميعاً قبل أن يصبح النص مقبولاً). غير أنّ اعتراضاتنا يصعب تذليلها وهي تقع في ثلاث فئات عريضة. في المقام الأول، كان من غير المرجّح أن تكشف أحكام التفتيش في مسوّدة البروتوكول برامج الأسلحة البيولوجية الحقيقية نظراً لسهولة إخفاء الطبيعة المزدوجة للأسلحة البيولوجية أو تمويهها. وسيعرّض البروتوكول للخطر آلياتنا الواسعة للرقابة على الصادرات التي تسعى إلى الحدّ من البنود ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن استخدامها لتطوير برنامج أسلحة بيولوجية هجومي. وباختصار، لن يحقّق البروتوكول هدفه الأساسي المزعوم. ثانياً، سيكون لأحكام التفتيش فيه أثر سلبي إذ إنّه يعرّض مركّباتنا الدفاعية من الأسلحة البيولوجية للفحص الدولي، وبالتالي يحبط غايتها. فالدفاعات ضدّ الحرب البيولوجية مشروعة بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية، لكن إذا عُرفت مركّباتنا وفهمت، يمكن أن تصمّم البلدان المعادية برامج أسلحتها البيولوجية الدفاعية للتغلّب على دفاعاتنا. ثالثاً، كانت صناعتنا الدوائية المشروعة تخشى كثيراً الدخول إلى مختبراتها ومنشآتها الإنتاجية، واحتمال فقدان الملكية الفكرية المهمة أمام المفتّشين الدوليين الذين ليس لدينا سيطرة عليهم، أو لدينا القليل منها. وهذه اعتراضات لا يمكن تلبيتها بمجرّد تعديل الصياغة في مسوّدة البروتوكول أو عن طريق "بدائل بنّاءة" (وقد تقصّيناها حتى قتلناها خلال سنوات التفاوض الطويلة). كانت هذه مشكلات حقيقية.

جاءت مشكلة أخرى من بيروقراطية الحدّ من الأسلحة في وزارة الخارجية. كانوا يعرفون مثل أي شخص آخر أنّ المسوّدة الحالية للبروتوكول غير مقبولة، لكنّهم لم يطيقوا الانفصال عن زملائهم الأوروبيين في الحدّ من الأسلحة الذين يريدون اعتماد البروتوكول. تسبّب لهم هذا الانفصال بقلق مخيف. وعلى الرغم من أنّ باول صرّح علناً أنّ مسوّدة البروتوكول غير مقبولة، فقد كنت أخشى من أن تتغيّر فلسفته نتيجة الضغط الشديد من وزارة الخارجية والبريطانيين، وغموض موقف رايس وهادلي بشأن هذه القضية.

في اجتماع لجنة المديرين في 15 تموز/يوليو، افتتحت رايس الاجتماع بالالتفات إلى باول الذي قال إنّه في سنوات عمله في المناصب الأمنية القومية العليا، لم يشهد معاهدة حدّ من الأسلحة تلقى رفضاً واسعاً داخل الحكومة الأميركية ولا تحظى بمدافعين حقيقيين عنها. وقال باول إنّ نص رئيس المجموعة "معيب جداً" ولا يقدّم لنا "أية فائدة" ولا يمكن إصلاحه، وإنّ "علينا ألا نبقي الناس معلّقين، بل يجب أن نعلمهم أين يقفون". وختم بأنّ علينا اعتماد خيار "الرفض التام" الذي أحبّذه. وفيما كنت أدوّن الملاحظات وأنا جالس خلف باول ورامسفيلد، وبالتالي على بعد بضع أقدام عن رايس،

راقبت وجه رايس ملاحظاً تعبير الدهشة وعدم التصديق الذي ظهر على وجهها. تفاجأت أنا أيضاً بالطبع، لكنني حافظت على خلو وجهي من التعبير، أو أملت في ذلك على الأقل. أيّد رامسفيلد وسبنس أبراهام، وزير الطاقة، الرفض التام، وقال كن دام، من وزارة الخزانة "من نافلة القول إن علينا رفض" نص رئيس اللجنة.

حاولت رايس ثني الجميع عن مواقفهم، لكن باول رفض أن يتزحزح وقال صراحة ثلاث مرات إنّ علينا رفض النص والانتقال إلى موضوع آخر. انتقلت رايس في النهاية، علماً أنّها ترى أنّ المسوّدة الحالية رديئة جداً، إلى بحث الاستراتيجية الإعلامية والتشريعية للإعلان عن موقفنا، وأنهت الاجتماع بعد عشرين دقيقة فقط. عدت في السيارة مع باول فسأل، "هل أنت سعيد"؟ قلت نعم فضحك وقال، "إنّني بطيء، لكنّني أصل دائماً". رأيت أنّ تلك اللحظة من أفضل أوقات باول في وزارة الخارجية. بل إنّ باول قاوم بشكل متكرّر في الأيام التالية محاولات رايس التراجع عن قرار لجنة المديرين، وعمل على التأكد من عدم وجود غموض فيما نقوله في مجموعة العمل المخصصة في تموز/يوليو. وفي 25 تموز/يوليو، أعلنّا عن قرارنا في جنيف، ما أثار شكوى مؤيّدي البروتوكول على مدى عدة أيام، لكن معظم البلدان أدركت أنّ موقفنا لن يتغيّر.

غير أنّه تبيّن أنّ بعث البروتوكول مشروع دائم للاتحاد الأوروبي مع اقتراب مؤتمر مراجعة اتفاقية الأسلحة البيولوجية في جنيف. فقد أمل الاتحاد الأوروبي في تمديد مجموعة العمل المخصصة حتى انعقاد مؤتمر المراجعة في سنة 2006، كما في مؤتمر الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة والخفيفة، على أمل أن تصبح إدارة بوش شيئاً من الماضي. ولم كن أريد أن أدفن البروتوكول وأداة صياغة مسوّدته بشكل دائم في جنيف فحسب، وإنّما أريد أيضاً استخدام المؤتمر "لتسمية" البلدان التي تنتهك اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بما في ذلك روسيا والصين، لأظهر أنّ لدينا مشكلة أسلحة بيولوجية عالمية لا بسبب نقص المعاهدات بل لأنّ العديد من الحكومات المهمة تكذب بشأن امتثالها لمعاهدة قائمة بالفعل. وكانت بيروقراطية الحدّ من الأسلحة قلقة من أنّ مثل هذا النهج شديد الاستفزاز، لكنّني سألت كيف يكون من غير الملائم إثارة قضية الامتثال للمعاهدة في اجتماع يعقد مرة كل خمس سنوات لبحث عمل المعاهدة. فلم أحصل على جواب.

ألقيت خطاب "تسمية الأمور بأسمائها" يوم الاثنين في 19 تشرين الثاني / نوفمبر، وحدّدت العراق وكوريا الشمالية وإيران وليبيا وسوريا والسودان، ملاحظاً أنّ اللائحة غير وافية. وكنت أريد تسمية بلدان أخرى لكن مستوى المعارضة البيروقراطية كان شديداً جداً، ولم يكن الوقت يتيح تسوية الخلافات، لذا رضيت، في الوقت الحاضر، بتسمية بعض البلدان المنتهكة.

وعلى الرغم من أنّ من أشرت إليهم بالاسم احتجّوا، فقد وافقت معظم الحكومات الأخرى على أنّ بحث الامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في هذا الاجتماع معقول تماماً. وإذا لم يحدث ذلك هنا، فأين؟

أما بالنسبة إلى وسائل الإعلام التي لم تدرك ما حدث في تموز/يوليو عندما أوضحنا أنّ بروتوكول التحقّق مات، فقد كان البروتوكول القضية الحقيقية. وفي المقابلات مع الصحافة، أوضحت أنّنا ندعم اتفاقية الأسلحة البيولوجية بحد ذاتها، لكنّنا لا ندعم البروتوكول، وذلك تمييز لم تفهمه العديد من أنواع وسائل الإعلام. وبمساعدة ج. د. كراوتش من وزارة الدفاع وبوب جوزيف من مجلس الأمن القومي، واصلنا معارضة وجود مجموعة العمل المخصصة ودققنا آخر مسمار في نعشها.

مواجهة فشل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. غالباً ما يخلص الدبلوماسيون إلى أنّ العمل الصعب قد أنجز عند التفاوض على معاهدة ما، ولا يبقى سوى مجرّد "تنفيذها". تقدّم اتفاقية الأسلحة الكيميائية مثالاً على عقلية العمل هذه. فقد جرى التفاوض على الاتفاقية في التسعينيات، وأنشأت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإدارة برامج تدمير هذه الأسلحة. كان أول مدير عام للمنظمة، خوسيه بستاني من البرازيل، كارثة إدارية من وجهة النظر الأميركية، وشكّك أداؤه في مصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة الكيميائية نفسها. فقد اشتكى العاملون في الحدّ من الأسلحة في وزارة الخارجية بشكل متكرّر من عدم كفاءة بستاني والضرر الذي يلحقه بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لكن استراتيجيتهم الوحيدة كانت الطلب من البرازيل التعامل مع هذه المشكلة غير السعيدة. وعقدت عدة اجتماعات مع مسؤولين برازيليين بارزين، لكن النتيجة الوحيدة أنّه بدأ حملة عدوانية لحشد التأييد لعمله.

شعر باول بالقلق لأنّ جهودنا لا تحقّق نجاحاً، وكنت أشاطره تقييمه تماماً. وأوضحت أنّ الدبلوماسيين العاملين في الحدّ من الأسلحة يأملون في استقالة بستاني "طوعاً" وتجنّب معركة مفتوحة يصعب تصوّرها على الدبلوماسيين الذين يحبّذون الإجماع سواء ربحوا أو خسروا. وقلت إذا أردنا إخراج بستاني، فإنّ علينا العمل في سبيل ذلك. ورأى باول أنّ من المرجّح أن ينجح هذا النهج، لكنه قال، "إذا كنا نريد ملاحقة هذا الرجل، فإنّ علينا الفوز".

اقترحت البدء بأن نوضح للآخرين بأنّ المساهمة الأميركية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ستتوقّف إذا بقي بستاني، وهو ما كانت ألمانيا واليابان تنظر فيه بسبب قلقهما الشديد من سوء إدارة بستاني. وقد أبدى هانس يواكيم دار، نظيري الألماني، تصميماً شديداً إذ كما قال لي في 13 آذار/مارس

2002، "الكل يعلم أنّ المنظمة لا يمكن أن تستمرّ، وما من طريق للتراجع" إذا كنا نريد تجنّب الانهيار المالي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. اكتسبت حملتنا الضاغطة زخماً قبل اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في 19 آذار/مارس، وتوجّهت بنفسي إلى لاهاي. اجتمعت مع بستاني لأبلغه بأنّ عليه الاستقالة، كما قال الاتحاد الأوروبي وكندا واليابان. فإذا ترك الآن فإنّنا سنبذل ما بوسعنا لكي نتيح له "مخرجاً لائقاً ومشرّفاً". وبخلاف ذلك فإنّنا نعتزم طرده. فقال بستاني إنّه يريد المواجهة فتصافحنا وخرجت ولم يستغرق كل ذلك أكثر من خمس دقائق.

تقدّمنا بطلب التصويت في المجلس التنفيذي في 22 آذار/مارس "لحجب الثقة" عن بستاني، فحصل مشروع القرار على تأييد سبعة عشر صوتاً مقابل خمسة، وغياب تسعة عشر أو امتناعهم عن التصويت. وبما أنّنا لم نحصل على تصويت ثلثي أعضاء المجلس بأكمله، فقد دعونا إلى اجتماع لكل الدول الأعضاء في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في أقرب موعد ممكن. وقد عملت الصحافة البرازيلية على تغطية كل ذلك ونقلت عن بستاني تهجّمه علي بقوله إنّ ما أفتقر إليه "من كفاءة أكبر من أن يعوّض عنه بالإيديولوجية المتعصّبة للحدّ من الأسلحة. إنّه معاد لكل المنظمات الدولية. فهو الذي أطلق الحملة ضدي". وكتب إلي أرميتاج ملاحظة مفادها، "أنت معروف بأعدائك بقدر ما أنت معروف بأصدقائك ".

كان يوم الاثنين 21 نيسان /أبريل موعد مؤتمر الدول الأعضاء، وضغطنا في كل أنحاء العالم لتأييد طلب حجب الثقة عن بستاني. فحاول التوصّل إلى "تسوية" بعرض منصب نائب المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الولايات المتحدة، فرفضت. كنّا نريد إخراج بستاني أكثر مما نريد إدخال أي أميركـي، وهو ما رأيت فيه محاجّة قوية أمام الحكومات التي لم تحسم موقفها، كما تبيّن فيما بعد. وقد جاءت المعارضة الوحيدة لإذاعة سعي بستاني إلى شرائنا من مكتب دولة البرازيل، وذلك مثال مستغرب على المحسوبية، فاعترضت عليه على الفور. عدت إلى لاهاي في 21 نيسان/ أبريل للتدقيق الأخير، لكن كان علي التوجّه إلى موسكو في اليوم التالي عندما جرى التصويت بالفعل. كان هناك 105 دول أعضاء مسجّلة في المؤتمر، فكسبنا التصويت بنتيجة 47 مقابل 7، مع تغيّب خمسين بلداً أو امتناعها عن التصويت. وكانت البلدان السبعة التي صوّتت مع بستاني البرازيل وبيلاروسيا والصين وكوبا وايران والمكسيك وروسيا. ولم تمتنع عن التصويت من الديمقراطيات الصناعية الكبرى سوى فرنسا.

حل روغيليو بفيرتر، من الأرجنتين، محل بستاني كمدير عام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وكان أداؤه جيداً. وتحوّل ما يجب أن يكون قراراً سهلاً يتعلّق بالموظفين إلى معركة دبلوماسية على مستوى العالم، على الرغم من

أنّها لم تشدّ اهتمام كثير من الأشخاص خارج عالم الحدّ من الأسلحة والمنظمات الدولية.

ما الاستنتاجات التي يمكننا استخلاصها من كل هذا النضال؟

في حالة معاهدة الحدّ من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب وقضية الأسلحة الصغيرة والخفيفة والمحكمة الجنائية الدولية، عارض المؤمنون الحقيقيون، داخل السلك الدبلوماسي وخارجه، موقف إدارة بوش صراحة وعملوا على تغييره. وبالمثابرة والعمل الجادّ، ساد موقف الرئيس بوش. فقد ماتت معاهدة الحدّ من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية ولن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب حيّز التنفيذ، ووضعت قضية الأسلحة الصغيرة والخفيفة في مكانها الصحيح، واحتفظت الولايات المتحدة باستقلاليتها عن المحكمة الجنائية الدولية. أما فيما يتعلّق بمعاهدة موسكو، فإنّ المؤمنين الحقيقيين كانوا يعرفون أنّهم لا يستطيعون وقفها على الرغم من أنّهم لم يعجبوا بها.

بالمقابل، فيما يتعلّق ببستاني والتحقّق من اتفاقية الأسلحة البيولوجية، فإنّ البيروقراطية الدبلوماسية عانت من انفصام فكري معيق. كانوا يعرفون أنّ هناك مشاكل حادة، لكنهم لم يستطيعوا اتخاذ أي إجراء. كانوا يعرفون أنّ بروتوكول التحقّق لا يمكن أن يوفّر التحقّق الكافي، لكنّهم لم يستطيعوا العمل على القضاء عليه. وفيما يخصّ بستاني، كانوا يعرفون أنّه يقوّض اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لكنّهم لم يستطيعوا القيام من تلقاء أنفسهم بما يجب عمله لطرده. وعندما تدخّلت لوضع حدّ للبروتوكول ثم بستاني، فإنّ إحباطهم ربما يرجع إلى أن كرههم أن تقوم الإدارة بالعمل يفوق كرههم أن تتخذ القرارات. مع ذلك فإنّ استمرار عجزهم عن حل مشاعرهم المتناقضة كان يعني استمرار المشاكل، وعدم حلّها، ما يكشف أحد أخطر العيوب الثقافية في وزارة الخارجية.

الفصل الرابع

متابعة طريق خام اليورانيوم إلى كوريا الشمالية

أنتم تنكرون الاتفاقات التي دخلتموها قبل أقل من ساعة،
بل أنتم مَنْ عرضها في الواقع
العقيد جيمس ك. موراي، القائد العسكري الأميركي،
بانمونجوم، تشرين الثاني/ نوفمبر 1951 [23]

إنّ درس سياسة كوريا الشمالية في إدارة جورج دبليو بوش هو في الجوهر درس البيروقراطية المتصاعدة. فطالما كان مبدؤهم: يمكن عن طريق المحادثات إقناع كوريا الشمالية بالتخلي عن برنامجها للأسلحة النووية. وعلى الرغم من أنّ انتخابات سنة 2000 أظهرت عقبة أمام استمرار السياسة التي اتبعتها إدارة كلينتون، فإنّ البيروقراطية وقادتها ذوي المبادئ السامية ثابروا عليها. وقد خسروا عدة معارك، لكنّهم كسبوا المعارك الحاسمة. تجاهلوا الوقائع الكريهة والقضايا العسيرة أو أساؤوا تفسيرها. واختاروا بعض الحلفاء من بين الموظفين السياسيين في إدارة بوش، وضلّلوا بعضاً، وأغروا بعضاً آخر. همسوا في آذان الصحافة ضدّ الكافرين في الإدارة الجديدة الذين يدافعون عن اتخاذ موقف متشدّد. بل راقبوا قلة من بين صفوفهم تنأى بنفسها عنهم، لكنّهم ثابروا على الدوام. وفي السنة السابعة، استراح بوش

وفريقه. فقد حقّقت مثابرة البيروقراطية غلبة كبيرة بحيث لم يدرك بوش نفسه ذلك.

من المفارقة أنّ بوش ملوم باتباع سياسات تصادمية لم يتبعها، بدلاً من اتباع سياسات البيروقراطية التي اعتمدها جزئياً وكانت تلك السياسات هي التي قادته إلى الفشل، كما أوحت إليه غرائزه الأصلية. ولو أنّ مثابرة بوش - والرجال والنساء المحيطين بالرئيس - كانت قوية بقدر مثابرة البيروقراطية، لتغيّر وجه التاريخ. يمتدّ انهماكي في السياسة حيال كوريا الشمالية من 2001 إلى 2006. وقد ناضلت ضدّ القصور الذاتي البيروقراطي لوضع سياسة أشدّ وأكثر واقعية منه، وبلغ ذلك النضال ذروته في معركتين ملحميتين ناجحتين في مجلس الأمن. مع ذلك حدث الأسوأ بعد مغادرتي، لكنّه كان قد قطع شوطاً قبل ذلك.

لن تتخلّى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا الشمالية) عن أسلحتها النووية طوعاً. إنّها غالباً ما "تعد" بذلك، كما فعلت في إطار العمل المتفق عليه مع إدارة كلينتون في سنة 1994. بل إنّها ستقايض بشأن ذلك "الوعد"، لا سيما في مقابل أمور ذات قيمة اقتصادية وسياسية ملموسة، مثل زيت الوقود أو المفاعلات النووية أو "الضمانات الأمنية" أو رفعها عن قائمتنا للدول الراعية للإرهاب. وستكون كوريا الشمالية سعيدة في التعامل معنا، و"قبول" تنازلاتنا، ثم انتهاك التزاماتها. وكما قال فرد إيكلي ذات مرة، "الأمر الوحيد الذي يمكن الركون إليه حقاً بشأن كوريا الشمالية هو كذبها الذي لا حدود له" [24] . لقد اتبعت كوريا الشمالية هذه الخطة بنجاح عدة مرات، ولديها ما يكفي من الأسباب التي تدفعها إلى الاعتقاد بأنّها ستواصل النجاح في المستقبل. ومن المفارقة أنّ السياسات الكورية الشمالية كانت في الغالب أكثر رشداً من سياساتنا، حيث يبدو أنّ أمل أصحاب المبادئ السامية ينتصر دائماً على التجربة المناقضة.

في هذا الفصل سأتطرّق إلى الجوانب الرئيسية لسياسة إدارة بوش حيال كوريا الشمالية في ولايتها الأولى، وفي الفصل الحادي عشر، أنظر فيما قمنا به في مجلس الأمن في الولاية الثانية، وهكذا أحافظ على التدفّق الروائي تبعاً للتسلسل الزمني.

دقّ إسفين في إطار العمل المتفق عليه

أخذت المؤشّرات تتضح بأنّ برنامج كوريا الشمالية للأسلحة النووية لم يتوقّف قط.

- السفير جيمس ر. لايلي، 9 تشرين الثاني /نوفمبر 1998 [25]

عندما تولّى بوش منصبه في سنة 2001، عاش الكلينتونيون المنصرفون، والموظفون في وزارة الخارجية، وأصحاب المبادئ السامية في ظل الافتراض السعيد والخطير بأنّ إطار العمل المتفق عليه لسنة 1994 لا يزال على السكة وقيد التنفيذ. وقد نصّ هذا الاتفاق الثنائي بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة على أنّ كوريا ستتخلّى عن مساعيها للحصول على الأسلحة النووية، بما في ذلك تجميد المفاعل وغيره من المنشآت في يونغ بيون واخضاعها لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي مقابل ذلك، تحصل كوريا الشمالية على حزمتين من الجَزَر: تزويدها سنوياً بخمس مئة ألف طن سنوياً من زيت الوقود الثقيل ومفاعلين نوويين بالماء الخفيف تبنيهما كوريا الجنوبية واليابان. وقد خرقت كوريا الشمالية الاتفاق قبل أن يجفّ حبره. وباختصار، كانت سياسة كلينتون وإطار العمل المتفق عليه إيضاحين كلاسيكيين للوهم بأنّه يمكن إقناع دولة مارقة بالمداهنة بالتخلي عن الأسلحة النووية، وشكلا إحراجاً للولايات المتحدة. وقد شخّص ذلك وزير الخارجية الأميركية الأسبق جيم بيكر بأنّه "سياسة استرضاء" [26].

كان زيت الوقود الثقيل "يرمي" لأن يكون بديلاً على المدى القصير من مفاعل يونغ بيون المجمّد، وذلك مزاح لأنّ يونغ بيون لم يكن متصلاً بما تشير كوريا الشمالية إليه بصورة مثيرة للضحك بأنّه "شبكة كهرباء". فثمة صورة شهيرة ملتقطة من الفضاء لشبه الجزيرة الكورية في الليل تظهر الجنوب متلألئاً فيما الشمال مظلماً كالبحر على جانبيه، ما يبيّن مدى اتساع "شبكة" كوريا الشمالية. لقد كان زيت الوقود الثقيل يدعم دولة كوريا الشمالية الشرطية بإعانة النظام ومجمّعه الصناعي العسكري. وأقنع الرأي العام الأميركـي والكونغرس بأنّ مفاعلي الماء الخفيف أقل خطراً من وجهة نظر انتشار الأسلحة النووية من مفاعل يونغ بيون، وتلك أيضاً فكرة خيالية. فمفاعلات الماء الخفيف أقل كفاءة من مفاعلات الماء الثقيل في إنتاج البلوتونيوم، لكنّها تنتجه كجزء من عملية الانشطار النووي. (تعاد معالجة البلوتونيوم في قضبان المفاعل المستنفدة لكي تصبح متوفّرة للأسلحة النووية). ووجود مفاعلين بالماء الخفيف، وكلاهما أكبر من مفاعل يونغ بيون، لن يبطأ كوريا الجنوبية المصمّمة. وطالما وجدت هذا الجانب من الإطار المتفق عليه غير مفهوم، كأن يعالج أحدهم الإدمان على الهيروين بالانتقال إلى الكوكايين. وقد قال مفاوضو كلينتون لاحقاً سراً بأنّهم لم يكونوا يتوقّعون أن ينجز مفاعلا الماء الخفيف أو يوضعا في الخدمة لأنّهم افترضوا أنّ نظام كيم يونغ إيل سينهار قبل ذلك بوقت طويل. وقد اعتقدت أنّ المفاوضين سيشعرون بالحرج من الإشارة إلى تلك النقطة، إذ إنّها تظهر أنّ مهاراتهم كمتنبّئين سياسيين ليست أكثر حدة من تقديرهم لمهارات كوريا الشمالية في الخداع.

حاول الكلينتونيون إقناع كوريا الشمالية بالتخلي عن برنامجها للصواريخ البالستية مقابل أن تطلق بلدان أخرى أقمارها الاصطناعية. وفي بداية إدارة بوش، عندما علمت بأمر هذه المفاوضات، شهقت، "أنتم تمزحون، أليس كذلك"؟ فكوريا الشمالية لا تمتلك أقماراً اصطناعية ولا يسعها استخدامها على أي حال سوى لأغراض عسكرية، إذ إنّ البلد فقير جداً. ومن المحزن أنّ من يطلعني على المفاوضات كان جاداً. أرادت البيروقراطية في وزارة الخارجية مواصلة هذا الطريق، مصدّقين على "سياسة الشمس المشرقة" التي تتبعها كوريا الجنوبية، وذلك ما كان كولن باول مستعداً جداً للقيام به. في 6 آذار/مارس 2001، قال إنّ الإدارة تخطّط "للتعامل مع كوريا الشمالية والمتابعة من حيث ترك الرئيس كلينتون. فثمة بعض العناصر الواعدة لا تزال على الطاولة" [27] . وفي اليوم التالي في البيت الأبيض، أوضح بوش للرئيس الكوري الجنوبي كيم داي جونغ أنّ تلك ليست سياستنا البتة. واعترف باول، " لقد انزلقت بعيداً إلى حد ما" [28]. مرّت خمس سنوات بعد ذلك ولم يستطع كيم فهم بوش، "لا يتحدّث عما اتفقنا عليه، لكنّه بدأ بمهاجمة كوريا الجنوبية قائلاً إنّ النظام الذي لا يستطيع إطعام شعبه يقوم بتصنيع أسلحة نووية... ومنذ ذلك الوقت أخذت الأمور تسوء" [29]. وكانت الأمور قد ساءت بالنسبة إلى كيم قبل ذلك، بدءاً بزيارة بوتين إلى سيول قبيل زيارة كيم إلى الولايات المتحدة. فقد كان كيم يعارض الدفاع الصاروخـي ويؤيّد معاهدة الحدّ من منظومات الصواريخ البالستية لسنة 1972، وتلك ليست طريقة للفوز بقلوب إدارة بوش.

في سنة 2001، أطلق مجلس الأمن القومي "مراجعة للسياسة" تجاه كوريا الشمالية، وتلك دعوة مفتوحة إلى الحرب داخل الحكومة استغرقت شهوراً من الوقت والجهد. كانت المراجعة أكاديمية، لكنّها أفضل على الأقل من "المتابعة من حيث ترك الرئيس كلينتون". وطوال المراجعة، استغلّ مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ في وزارة الخارجية كل فرصة للضغط بلا هوادة من أجل استئناف المحادثات مع كوريا الشمالية: في أي موضوع وعلى أي مستوى وفي أي وقت ولأي هدف. [30] وعلى الرغم من أنّ رامسفيلد وتشيني حاولا المحافظة على منظور استراتيجي، فقد أصبح لدينا مشكلة خاصة بشأن انتشار الأسلحة النووية عندما تدفّقت الأفكار الداعية إلى إجراء مباحثات واحدة بعد الأخرى، ومنها اقتراح من رايس يقضي بتوجه هادلي إلى بيونغ يانغ لإجراء محادثات مباشرة مع كيم يونغ إيل. قضى باول على تلك الفكرة في مهدها (يجب ألا يقوم الموظفون في مجلس الأمن القومي بإجراء مفاوضات)، لكن في أوائل حزيران / يونيو، أجاز بوش إجراء محادثات ثنائية متدنية المستوى مع كوريا الشمالية دون شروط مسبقة. وذلك يعني انفتاحنا على التحدّث عن كل شيء من برامج أسلحة الدمار الشامل لديهم إلى

صواريخهم إلى وضع قواتهم التقليدية في شبه الجزيرة الكورية. وإذا حالفنا الحظ، فسترفض كوريا الشمالية هذا النهج، وبالتالي تنقذنا من أنفسنا.

أدى 11 أيلول/ سبتمبر إلى تنحية كوريا الشمالية جانباً، لكن في نهاية السنة تمكّنت من الانتقال إلى الهجوم من أجل تفكيك اتفاق إطار العمل المتفق عليه ومظاهره المختلفة، مثل منظمة تطوير الطاقة في شبه الجزيرة الكورية التي كانت كوريا تحصل من خلالها على جَزَرة زيت الوقود ومفاعلي الماء الخفيف. وكان الكونغرس قد فرض شروطاً على تقديم المساعدة إلى كوريا الشمالية، لا سيما وجوب أن يقدّم الرئيس سنوياً "شهادات" مختلفة، بما في ذلك أنّ كوريا الشمالية تفي بواجباتها وفقاً لإطار العمل المتفق عليه، وأنّها تحرز تقدّماً بشأن التخلي عن الأسلحة النووية وخفض صادرات الصواريخ البالستية. كانت هذه الشهادات تقدّم بشكل روتيني في إدارة كلينتون، على الرغم من أنّها مناقضة للواقع. وكما شهدت في حوار مع السناتور جون كيري في أثناء جلسة استماع في سنة 2001 لتثبيتي في منصب وكيل وزارة الخارجية، فإنّ عدم امتثال كوريا الشمالية الظاهر لمعاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يجعل من المتعذر القول إنّ كوريا الشمالية تمتثل لإطار العمل المتفق عليه. وقد طلبت من مارك غرومبريدج، وهو خبير في شؤون الصين يعمل في عداد موظفيّ، إبلاغ مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ أنّنا لن "نجيز" مذكرة اتخاذ قرار تطلب من باول رفع توصية إلى بوش بإصدار الشهادات المطلوبة. وقد كان ذلك بداية جهد هائل استغرق شهوراً طويلة.

في البداية كنت راغباً في التعاون مع البيروقراطية، لكن حديث بوش عن "محور الشرّ" في خطابه عن حالة الاتحاد في 29 كانون الثاني/ يناير 2002 أقنعني باتخاذ موقف متشدّد. في الواقع لم يكن الخطاب وحده الذي حفزني وإنّما أيضاً رد الفعل عليه في صباح اليوم التالي في اجتماع للموظفين في وزارة الخارجية. فقد أعلن جيم كيلي، مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ، أنّ مكتبه سيعدّ توجيهاً للصحافة يشرح فيه أنّ خطاب بوش لا يمثّل تغييراً في السياسة تجاه كوريا الشمالية. ولم يكن كيلي المهني الوحيد الذي يجفل من الخطاب، وتسرّبت المعارضة من وزارة الخارجية عبر وسائل الإعلام طوال اليوم. ومن المؤسف أنّ باول اضطر ليقول بنفسه في اجتماع الموظفين في 31 كانون الثاني/ يناير إنّ بوش يؤمن بخطابه بقوة، وأنّه يجب على الجميع في الوزارة ألا "يحاولوا الابتعاد عما يقوله الرئيس، أو يحاولوا الالتفاف عليه ". ران صمت مميت على القاعة، إذ أدرك الكثيرون أنّهم يوبّخون على ما كانوا يحاولون القيام به منذ انتهاء خطاب حالة الاتحاد. وشعرت أنّ باول اتخذ قراراً واعياً ألا يكتب الصحافيون قصصاً عن "التباعد" بين بوش وباول في هذا الشأن.

إنّ مجرّد تمسّك بوش برأيه حيال "محور الشرّ" لم يوقف البيروقراطية من عمل ما يناقض تماماً ما أبلغهم به باول، لكنّهم انتقلوا إلى أساليب أكثر استتاراً [31]. وكنت أعتقد أنّه لا يوجد طريقة يمكن أن تدفعنا إلى حثّ بوش على التصديق على "امتثال" كوريا الشمالية لإطار العمل المتفق عليه، مع أنّني أدركت أنّنا من المرجّـح أن نلجـأ إلى أحكام التخلّي عن النظام الأساسي الذي يسمح باستمرار تدفّق المساعدة حتى من دون تكيد. كان بوسعي قبول هذه النتيجة لأنّنا للمرة الأولى نكسر سلسلة تكيد "الامتثال" ومن ثم نضع أساساً للقول في المستقبل إنّ كوريا الشمالية تظهر عدم الامتثال المطلوب لكي نضع حداً نهائياً لإطار العمل المتفق عليه. وقد وضعني ذلك في موقف معتدل بيّن، بين مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ الذي يريد أن تجري الأمور كالمعتاد، وبين وزارة الدفاع التي تريد إنهاء إطار العمل المتفق عليه على الفور. كنت أتفق مع وزارة الدفاع، لكن لا يمكن تحقيق موقفهم، والضغط لفرضه دون تبصّر يمكن أن يؤدي إلى الرجوع إلى موقف مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ إلى بقاء الأمور على حالها. وفي يوم الاثنين 4 آذار/ مارس، اتفق كيلي وجاك بريتشارد، المفاوض مع كوريا الشمالية، على نهجي على أساس مقولتي بشأن انتهاكات كوريا الشمالية معاهدة عدم الانتشار. وقال كيلي، "أنت محام بارع جداً بالنسبة إلي يا جون". ووافقت وزارة الدفاع أيضاً وقضي الأمر. فكان ذلك التحول الرئيسي عن سياسة إدارة بوش أول خطوة أميركية حاسمة نحو إلغاء التمثيلية التي تفيد بأنّ إطار العمل المتفق عليه لا يزال على قيد الحياة.

غير أنّ مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ واصل الضغط لإجراء مفاوضات مباشرة مع بيونغ يانغ، وأيّده مجلس الأمن القومي في بعض الأوقات، فدفع ذلك في ربيع 2002 إلى اتباع "نهج جريء" حيال القضية الكورية. ويبدو أنّ هادلي قرأ إحدى مقالات الرأي في "واشنطن بوست" بهذا المعنى ما أثار غموضاً بشأن باول ومكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ. وفي أوائل أيار/مايو، أعيد الأمر بأكمله إلى الموظفين لإجراء مزيد من البحث. كان التأخير وانعدام اليقين مناسباً لي لأنّني منهمك في العمل على معاهدة ويسعدني تجنّب ما يصرف انتباهي. ووفقاً لبوب جوزيف، كانت رايس تقول إنّ سياستنا يجب أن تكون مختلفة "180 درجة" عن سياسة الإدارة السابقة، وأنّ نظام كوريا الشمالية "مقيت" ويجب ألا نواصل التعادل معه كالمعتاد. كان ذلك بالتأكيد رأي بوش على ما أظن، فقد أبلغ رئيس فنلندا الزائر في 31 أيار/ مايو أنّ كوريا الشمالية ستصبح "ركاماً ينبعث منه الدخان " إذا ما استخدمت القوة العسكرية.

مع ذلك أثمرت مثابرة مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ، وفوّض كيلي بالسفر إلى كوريا الشمالية في أواسط تموز/ يوليو 2002، بافتراض أن

كوريا الشمالية وافقت. وكان ردّ كوريا الشمالية في أواخر حزيران / يونيو أن شنّت قواتها البحرية هجوماً على زوارق دورية كورية جنوبية قرب الحدّ البحري المتنازع عليه دون أي استفزاز، ما أسفر عن مقتل أربعة كوريين جنوبيين. كان يجب أن تضع هذه الحادثة لوحدها حداً لفكرة زيارة كيلي إلى بيونغ يانغ. ومع أنّ الزيارة ألغيت، فقد حاول الاسترضائيون في مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ أن يقولوا للصحافة إنّ كوريا الشمالية لم توجّه دعوة في زمن محدّد. وكانوا يعتقدون أنّه يمكن تصحيح الاختلاط اللوجستي بسهولة في وقت لاحق وتحديد موعد آخر للزيارة، في حين أنّ الإلغاء لأنّ كوريا الشمالية تقتل الناس قد جعل من الصعب تبرير إعادة جدولة الزيارة. كان منطق مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ صحيحاً بالتأكيد، وتظهر هذه الصورة الموجزة بشكل بياني المدى الذي يمكن أن تصل إليه البيروقراطية في متابعة السياسة التي تريد انتهاجها، بصرف النظر عن الوقائع غير الملائمة. قام غرومبريدج بعمل ممتاز في إلغاء الرحلة، ما دفع كيلي إلى استدعائه إلى مكتبه وشتمه. وذلك أمر يجب أن يلحظه المرء لأنّني لم أفعله قط عندما وبّخت المحلل في مكتب الاستخبارات والمعلومات كريستيان وسترمان لأنّه كذب علي، واعتبر السناتور كريس دود ذلك ضغطاً على ضابط استخبارات في أثناء جلسة استماع تثبيتي في سنة 2005. وقد اعترف لي كيلي لاحقاً بأنّ الهجوم الكوري الشمالي جعل الرحلة مستحيلة، وألقى شكوكاً كبيرة على قابلية استمرار "سياسة الشمس الساطعة" الكورية الجنوبية.

في أثناء التأثير المعاكس الذي أحدثه الهجوم البحري، توصّلت أجهزة الاستخبارات إلى أنّ كوريا الشمالية تحاول جاهدة الحصول على قدرة تخصيب اليورانيوم على مستوى إنتاجـي. فقد تراكمت أدلة كثيرة على مدى السنين، لكن أجهزة الاستخبارات اقتنعت في أواسط تموز/يوليو أنّ كوريا الشمالية تتبع هذا الطريق البديل إلى الأسلحة النووية، في خرق واضح لإطار العمل المتفق عليه. كنت مشغولاً في أمر آخر، فلم أقدّر أهمية حكم أجهزة الاستخبارات حتى 10 تموز/ يوليو 2002، عندما كنت في اجتماعات في وكالة الاستخبارات المركزية بشأن فولتون أرمسترونغ، الضابط في الاستخبارات الوطنية لأميركا اللاتينية، الذي زعم بشكل خاطئ أنّني لم أحصل على إذن بالخطاب الذي ألقيته عن برنامج الأسلحة البيولوجية في كوبا. بعد الفراغ من تلك الاجتماعات، رافقني ألن فولي، (رئيس مكتب استخبارات الأسلحة وعدم الانتشار والحدّ من الأسلحة) إلى خارج البهو الرخامي لمقرّ وكالة الاستخبارات المركزية وشدّد على وضوح ما خلصوا إليه. وفيما كنت أقف تحت الاقتباس التوراتي المنقوش بطول 12 قدماً على الجدران الرخامية - "وتعرفون الحق، والحق يحرّركم" [32] - قال فولي يبدو كأنّ عبد القدير خان،

الرئيس الباكستاني لشبكة كبيرة ومربحة وغير مشروعة لنشر التكنولوجيا النووية، وضع كتاب طهي لتخصيب اليورانيوم، وأنّ كوريا الشمالية تقوم بشراء المكوّنات. وحثّني على تفحّص ما كتبته أجهزة الاستخبارات مؤخّراً عن الموضوع، وقد فعلت ووجدته مثيراً جداً للاهتمام. وخلال أسبوع تقريباً، ورد مزيد من المعلومات التي تبرز ما قاله فولي.

كان ذلك بمثابة المطرقة التي أحتاج إليها لأدكّ إطار العمل المتفق عليه. وجاء ردّ فعل مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ وحلفائه في واشنطن، مثل جاك بريتشارد في وزارة الخارجية وجيم مورياريتي في مجلس الأمن القومي في شعبتين. أولاً، رأوا أنّ برنامج تخصيب اليورانيوم لا ينتهك في الواقع إطار العمل المتفق عليه، ثانياً، قالوا إنّ الأدلة الجدية غير حاسمة. كانت المقولة الأولى مثيرة للضحك وسرعان ما أزيحت جانباً. وانهارت المقولة الثانية أمام استنتاجات أجهزة الاستخبارات، وهي الاستنتاجات التي قاومها العديد من المحلّلين، بما في ذلك مكتب الاستخبارات والمعلومات في وزارة الخارجية، لكنّهم يقرّون الآن بأنّه لا مفرّ منها. وجاء تحوير من المتعاطفين مع كوريا الشمالية بأنّها لم تبدأ برنامج تخصيب اليورانيوم إلا استباقاً لقيامنا بفسخ إطار العمل المتفق عليه. وكان ذلك مثيراً للضحك أيضاً لكنّه يتقبّل على الأقل الوقائع الأساسية لما تعتزم كوريا الشمالية القيام به. وأشارت أدلة لاحقة إلى أنّ أنشطة كوريا الشمالية لتخصيب اليورانيوم ترجع إلى التسعينيات. كنا لا نزال نفتقر إلى كثير من المعلومات عن برنامج تخصيب اليورانيوم، مثل أين يقع، ومن الصعب الحصول على تلك الوقائع نظراً للسرية غير الطبيعية التي تحيط بكوريا الشمالية، لكن الحقيقة التي تقوم عليها لا يمكن دحضها. بل إنّ الروس شاطرونا الرأي في نشاط كوريا الشمالية، معالما قال لي نظيري غيورغي ماميدوف في موسكو في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر، على الرغم من أنّ الروس لم يصدّقوا في تلك المرحلة أنّ كوريا الشمالية قد فرغت من بناء مرفق التخصيب. وقال ماميدوف في الاجتماع أيضاً إنّ الصين تشاطر روسيا في تحليلها، ما يظهر أنّ موسكو وبيجنغ كانتا تقارنان الملاحظات حول ما تعتزم كوريا الشمالية القيام به.

كان هدفي الرئيسي إيصال المسألة إلى ذروتها، وقد اخترت اجتماعاً قادماً في 19 تموز/ يوليو 2002، رتّب في أعقاب الهجوم البحري لكوريا الشمالية، بيني وبين وكيل الوزارة مارك غروسمان وكيلي لاتخاذ موقف متسق في وزارة الخارجية. كنت أعتزم القول إنّنا وصلنا إلى لحظة حاسمة في التعامل مع كوريا الشمالية، وأنّه آن الأوان لكي توقف كوريا الشمالية انتهاكها الظاهر والكبير والمتواصل لإطار العمل المتفق عليه. وكنت أريد أن يتوصل الاجتماع إلى خلاصة حاسمة بأنّ إطار العمل المتفق عليه قد مات، لا إلى جدال داخلي

موهن ولا ينتهي. في صباح يوم الجمعة، أطلعت أرميتاج أولاً على ما أنوي قوله إلى غروسمان وكيلي، لكي أمهّد الطريق بشكل ملائم إذ إنّني أعرف أنّ أرميتاج سيبلغ باول فور خروجـي من مكتبه. فقال أرميتاج إنّنا سنرى كيف سيمضي اجتماع بعد الظهر ونشرك باول في أول أيام الأسبوع التالي. وأبلغت أيضاً ممثّلين عن أجهزة الاستخبارات عما أعتزم فعله بتحليلهم - القضاء على إطار العمل المتفق عليه - ولم يعترض أي منهم. بل إنّهم اعتبروا أنّ معلوماتهم ستصبح أقوى بمرور الوقت.

اجتمعنا في الثالثة والنصف بعد الظهر في غرفة اجتماعات باول، في الجهة المقابلة من مكتب باول. بدأ كيلي بوضع جدول أعمال طويل البنود للمناقشة، وهو ما ظننت أنّه مضيعة للوقت. تدخّلت قائلاً إنّنا وصلنا إلى منعطف مهم في التاريخ وأنّ المعلومات التي لدينا الآن عن أنشطة تخصيب اليورانيوم في كوريا الشمالية يمكن أن تؤدي إلى خلاصة واحدة، وتحديداً أنّ إطار العمل المتفق عليه قد مات. راجعت هدف سياسة إطار العمل وهو حل "المسألة النووية في شبه القارة"، الأمر الذي لم تفعله. إنّنا لا نواجه مجرّد انتهاك تقني لإطار العمل، ولكن انهياراً جسيماً للسياسة التي يعكسها بأكملها. وبناء على ذلك، قلت إنّنا بحاجة إلى التوصّل إلى تفاهم مشترك بأنّ إطار العمل قد انتهى، ثم التحرّك بسرعة للتعامل مع العديد من قضايا السياسة التي ستبرز: كيف ومتى نبلغ الكونغرس والشعب الأميركـي" وكيف ومتى نطلع حلفاءنا وأصدقاءنا (والوكالة الدولية للطاقة الذرية)" وما الخطط العسكرية والطارئة الأخرى التي نضعها في حال صدور ردّ فعل كوري شمالي غير عقلاني. وقلت إنّ لدي آراء في كل هذه القضايا، لكنّني أريد في هذا الاجتماع الاتفاق على أنّ إطار العمل المتفق عليه قد مات.

ردّ كيلي بأنّه لا يزال هناك خلاف بشأن متى بالضبط سيكون لدى كوريا الشمالية ما يكفي من اليورانيوم المخصّب لصنع رأس حربي، وهو أمر صحيح لكن لا صلة له بأنّ كوريا الشمالية تنتهك إطار العمل المتفق عليه. وقال أيضاً إنّ كوريا الشمالية قد تبدأ بإعادة معالجة البلوتونيوم إذا أعلنا وفاة إطار العمل، وأنّ كوريا الجنوبية واليابان ستتفاجآن بالتأكيد. أجبت أن ليس هناك جدال في أنّ كوريا الشمالية تعمل على شراء معدات لتخصيب اليورانيوم على مستوى صناعي، وأنّ أي معلومات جديدة نحصل عليها ستزيد من قلقنا ليس إلا. وقال غروسمان إنّ تحليل مكتب الاستخبارات والمعلومات الذي اطلع عليه لا يمكن دحضه. وقلت إنّ البلوتونيوم يشكّل الأولوية القصوى في التخطيط للطوارئ، لكنّه ليس سبباً لإنقاذ إطار العمل المتفق عليه. ويجب أن يكون التشاور مع اليابان وكوريا الجنوبية في رأس قائمة ما يجب أن نقوم به عندما نقرّر أنّ إطار العمل أصبح ميتاً. وافق غروسمان وقال إنّ علينا التحرّك بسرعة والا أصبحنا في موقف غير ملائم يقوم على الردّ على الأزمة

بدلاً من إدارتها. صمت كيلي، موافقاً على أنّ برنامج تخصيب اليورانيوم مشكلة حقيقية، وأنّ علينا اتخاذ قرار لا لبس فيه بأنّ إطار العمل أضحى من التاريخ. كان غروسمان سيغادر في ذلك اليوم في إجازة سنوية لمدة أسبوعين، وفيما انفض اجتماعنا قال لي، "لديك توكيل مني". وطلبت بدوري من غروسمان أن يطلع باول على اجتماعنا قبل أن يغادر.

توقّعت أن يصاب الموظفون في مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ بالغضب عندما يسمعون بالاجتماع ويشنّوا هجوماً معاكساً حاداً. غير أنّ كيلي أجرى تغييرات قليلة جداً في مذكّرة مرفوعة إلى باول. وفي يوم الاثنين، قال أرميتاج إنّه أطلع باول وأنّه يريد عقد اجتماع صغير في اليوم التالي. أبلغت جوزيف في مكتب الأمن القومي عن النتيجة الاجتماعية لاجتماعنا، وتمنيت أن يعمل وفقاً لذلك ويطلع رايس خلال يوم أو اثنين، وهو ما فعله وأفادني بأنّها كانت مرتاحة للنهج الذي نتبعه. أعطيت باول نسخة عن المذكّرة في السابعة من صباح يوم الثلاثاء في 23 تموز/ يوليو وأبلغته أنّها تعكس الخلاصة التي أجمعنا عليها بأنّ إطار العمل المتفق عليه قد مات. ثم توجّهت إلى مكتب أرميتاج لأعطيه المذكّرة، ولم ألحظ في الحالتين أي مقاومة لملاحظة موت إطار العمل.

شاركت في ذلك اليوم في أكثر من عشرة اجتماعات منفصلة بشأن القضية، أهمها المحدّد في الساعة العاشرة صباحاً مع باول وأرميتاج وآخرين. بدأنا متأخّرين لأنّ باول كان عائداً من حدث في البيت الأبيض، فقرأ باول أحد تقاريري الكثيرة عن مساعي كوريا الشمالية لتخصيب اليورانيوم. وعندما فرغ التفت إلي فقلت ثانية إنّني أعتقد أنّنا في منعطف تاريخي. وعرضت استنتاجات اجتماع الجمعة وقلت إنّ لدينا قليلاً من الوقت لاتخاذ القرارات، بالنظر إلى رأي وكالة الاستخبارات المركزية بأنّ عليها البدء بإطلاع الكونغرس ومخاطر التحقيقات الصحفية التي بدأت بالفعل. وافق كيلي على ملاحظاتي لكنه كان قلقاً من تأثير الأخبار في اليابان وكوريا الجنوبية. قال باول إنّه عقد اجتماعاً مختصراً للتوّ مع بوش ورايس في المكتب البيضاوي وأبلغهما بما يجري، وكان ردّ فعل بوش الفوري، "لا يمكننا السكوت عن هذه المعلومات الاستخبارية". وأبدت رايس قلقها من إدارة هذه القضية وقضية العراق في الوقت نفسه، فيما صدام حسين يواصل مقاومة المساعي الدولية لتحديد إذا ما كان امتثل لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة ببرامج أسلحة الدمار الشامل لديه. سأل باول كيلي عن الصحافة وقال كيلي إنّ فيكي أوهارا من الإذاعة العامة الوطنية NPR طلبت تعليقاً على ما تقوله "مصادر وزارة الدفاع" عن برنامج أسلحة كوريا الشمالية. وردّ باول كما هو متوقّع مفسراً التسريب بأنّه سعي البنتاغون لقتل إطار العمل المتفق عليه وتقييد يدي الرئيس. خشيت أن يضيع كل شيء إذا أصبح الأمر معركة للذود

عن الحياض بدلاً من مسألة سياسة. ومن حسن الحظ أنّ باول قال فقط، "دعونا لا نتخذ أي قرار هنا اليوم"، ثم "ليس هناك شك لدي بالطبع عما ستكون عليه النتيجة، لكنّنا بحاجة لشراء بعض الوقت".

قال جوزيف لاحقاً إنّ رواية رايس عن اجتماع المكتب البيضاوي كانت مماثلة لرواية باول. غير أنّ رايس لا تزال مركّزة على العراق الذي يواصل رفض التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة للأسلحة ومنحهم حرية الوصول التامة وغير المقيدة إلى أي مكان داخل العراق، كما تطالب العديد من قرارات مجلس الأمن. وقد طلبت من جوزيف أن يعدّ التوجيه الصحفي في حال بدأت المعلومات بالتسرب عن كوريا الشمالية. وكان جوزيف قد سأل "كجزء من استراتيجيتنا للخروج امن إطار العمل المتفق عليه]؟" وردّت رايس بالإيجاب. وأفاد كراوتش من وزارة الدفاع بأنّ رامسفيلد كان مقتنعاً تماماً بأنّ إطار العمل أضحى من التاريخ، وأنّ المشكلة الوحيدة هي موقف وزارة الخارجية، فقدّمت إشارات مشجّعة بشأنه. وكان لدى مكتب تشيني الشعور نفسه. في يوم الخميس 26 تموز/ يوليو، طلب مني باول أن أوافيه وتحدّث عن كوريا الشمالية معظم الوقت. ووصف غداء شارك فيه هو وتشيني ورامسفيلد ورايس في ذلك اليوم، وفيه خيّمت مسألة العراق على مناقشاتهم، "الغوريلا التي تزن أربعمئة كيلوغرام وتقبع في الزاوية"، كما دعوناه أنا وهو. أراد باول التثبّت من أنّ المعلومات الاستخبارية عن كوريا واضحة كما تبدو عليه، وأشرت إلى إطلاعات كاملة قدمت لتشيني ورايس يوم الأربعاء، ويمكن ترتيب واحد له عقب عودته من رحلة وشيكة إلى جنوب آسيا. سأل باول إذا كنت أنهي إطار العمل المتفق عليه دون الحصول على المعلومات الجديدة، وقلت إنّني أنتظر أن تقوم كوريا الشمالية بشيء غير غامض البتة بحيث لا يستطيع أحد أن يدافع بضمير حـي عما أعتبره سياسة استرضاء صرف. وتذكّر باول بأنّه بعد أن أصبح مدنياً في التسعينيات، وبدأ بإلقاء خطب في كل أنحاء البلاد، كان يقول إنّه إذا استخدمت كوريا الشمالية أسلحة الدمار الشامل، فسيحوّلها إلى "عود فحم"، ما كان يستحوذ على انتباه مستمعيه.

لكن حل منتصف آب / أغسطس ولم يتمّ التوصّل إلى قرار نهائي بأنّ كوريا الشمالية انتهكت إطار العمل المتفق عليه. وكان عدم التوصّل إلى قرار يخدم من جهة استرضائيي مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ الذين كانوا لا يزالون في حالة إنكار، ويعكس من جهة أخرى رغبة باول في تأجيل اتخاذ أي قرار إلى ما بعد انتخابات كوريا الجنوبية في كانون الأول/ ديسمبر لاختيار خليفة كيم داي جونغ. غادرت في رحلة مقرّرة إلى اليابان وكوريا الجنوبية في 26 آب/ أغسطس، وهي الأولى لي في عهد إدارة بوش 43، وستشمل بالطبع إجراء مباحثات بشأن كوريا الشمالية، ولكن كان عدم

اليقين يلفّ مسألة تناول قضية تخصيب اليورانيوم. في اليابان في 26 آب/ أغسطس، اجتمعت لأول مرة مع نائب سكرتير الحكومة شنزو آبي وسعدت بقوة موقفه من كوريا الشمالية. (أبقيت على علاقتي مع آبي في السنوات التالية، وكنت أجتمع معه في كل رحلة تقريباً أقوم بها إلى طوكيو، وسررت في سنة 2006 عندما أصبح رئيساً للوزراء"). بحثت أنا وهوارد بيكر، سفيرنا في اليابان، مسعى كوريا الشمالية لتخصيب اليورانيوم ومتى نبلغ اليابان عنه وكيف. وكان بيكر قد شدّد منذ إدراكه القضية أنّ علينا إطلاع اليابانيين قبل أن يقرؤوا عنها في الصحف، ولا يزال عند رأيه. قلت إنّ القرار قد اتخذ ولن أطلعهم في هذه الرحلة، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنّ مديري مجلس الأمن القومي لم يجتمعوا لاتخاذ قرار نهائي بأنّ إطار العمل المتفق عليه قد مات.

تبيّن كما علم بيكر بأنّ رئيس الوزراء الياباني جونيشيرو كويزومي يعتزم الإعلان في 30 آب/ أغسطس عن زيارة إلى كوريا الشمالية في 17 أيلول/ سبتمبر لبحث عدد من القضايا، لا سيما "قضية الخطف"، وهي مسألة ذات أهمية سياسية شديدة في اليابان، وتتعلّق بقيام كوريا الشمالية باختطاف مواطنين يابانيين على مرّ السنين. كان علينا أن نقرّر ما نبلغه إلى اليابان قبل إعلان كويزومي، وهل يجب أن نحاول إقناعه بإلغاء الرحلة أصلاً، بالنظر إلى أنشطة التخصيب التي تقوم بها كوريا الشمالية. اتصلت بباول في تلك الليلة بتوقيت طوكيو، وقال إنّه يعتقد أنّ بيكر مفوّض بإبلاغ سكرتير الحكومة فوكودا عن بعض ما نعرفه قبل إعلان كويزومي. وأشرت بأنّه لا يسعنا إبلاغ اليابان دون إبلاغ كوريا الجنوبية. وافق باول، لكن عندما اتصلت ثانية في 28 آب/ أغسطس، في أثناء التوجّه إلى مطار ناريتا للحاق برحلة متجهة إلى سيول، قال إنّه لم يُتّخذ قرار بشأن ما يقال لليابان، على الرغم من العمل على ترتيب اتصال بين كويزومي وبوش في أثناء حديثنا. وفي كوريا الجنوبية، تبيّن لي في أثناء التوجّه إلى سفارتنا أنّني فوّت مسيرة معادية لبولتون يقوم بها خمسة طلاب يحملون راية كتب عليها "ارفضوا السياسة الأميركية المتشدّدة تجاه كوريا الشمالية". وكان ردّ فعلي "لو أنّني". كان سفيرنا، طوم هوبارد، مثالاً واضحاً للمحسوبية، إذ إنّه يعكس رأي كيم داي جونغ في كل قضية تقريباً.

في صباح يوم الخميس 29 آب/ أغسطس، تحدّثت ثانية إلى باول فقال إنّ بيكر قد ذكر أمام فوكودا بإيجاز قضية تخصيب اليورانيوم. وكما هو متوقّع، لم يثر بوش الأمر مع كويزومي، على الرغم من أنّ ذلك ذكّرني بما قاله بوش عن كيم يونغ إيل في اجتماع مجموعة البلدان الثمانية في كاناناسكيز قبيل أن يجتمع بكويزومي: "لا يسعني الانتظار لأقول له رأيي بذلك الطاغية الصغير". وتساءلت إذا كان بوش قد ذكر تلك الملاحظة ثانية في أثناء المكالمة، لكنّني لم أسأل. قال باول إنّ عليّ أن أطلع الكوريين الجنوبيين،

وهو ما فعلته بعد إلقاء كلمة في ذلك الصباح. وقد سررت كثيراً بالردّ على ذلك الخطاب، بما في ذلك وصفي كوريا الشمالية بأنّها "رسول الشرّ". وقد اكتشف مايك غرين الموظف في مجلس الأمن القومي أنّ كيم داي جونغ تدخّل شخصياً للحؤول دون أن تغطي تلفزيونات كوريا الجنوبية الخطاب مباشرة أو تذيع أي قسم منه في برامجها الإخبارية.

أطلعت أولاً نائب وزير الخارجية لي تاي سيك، وأوضحت أنّني لم أفعل ذلك في اليوم السابق في أثناء اجتماعي مع وزير الخارجية لأنّني لم أفوّض سوى الآن بنقل تلك المعلومات. وكان لي مدافعاً قوياً عن كوريا الشمالية، بحيث أنّه وقف إلى جانب كوريا الشمالية، قبل أن أطلعه على المعلومات، ضدّ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في تقدير كم من الوقت تستغرق الوكالة لإكمال التزاماتها بالتحقّق بموجب إطار العمل، على افتراض أنّ كوريا الشمالية ستسمح لها بالابتداء. لم يكن لي سعيداً بما أخبرته، لأنّه أدرك دون أن أبلغه أنّ أفعال كوريا الشمالية ستوقع إطار العمل المتفق عليه في أزمة. وفي وقت لاحق أطلعت وزير الدفاع الوطني لي جون الذي استوعب على الفور أهمية المعلومات. وبين الأمرين، زرت مقرّ قيادة القوات الأميركية في كوريا التي كانت تجري تدريبات مشتركة مع القوات الكورية الجنوبية، وتوجّهت بالمروحية إلى المنطقة المنزوعة السلاح وعدت. دهشت من شعار فرقة المشاة الأولى الكورية الجنوبية: "محرّرو بيونغ يانغ". ودهشت أيضاً من تعليق الجنرال ليون لابورت، قائد القوات الأميركية في كوريا رداً على هجوم محتمل من كوريا الشمالية: "سنركل مؤخّرته". وتساءلت عن رأي مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ ووزارة الخارجية الكورية الجنوبية بكل ذلك.

في 10 أيلول/ سبتمبر، اجتمع مديرو مكتب الأمن القومي في النهاية وتوصّلوا إلى أنّ كوريا الشمالية قتلت إطار العمل المتفق عليه. لم يقرّر سوى القليل غير ذلك، لكن تمّ تجاوز الخط الحرج في النهاية. أطلعني جوزيف عبر الهاتف العام فيما كنت أنتظر في مطار جون ف. كنيدي للصعود إلى طائرة متوجّهة إلى موسكو، لذا كان حديثنا مضمراً إلى حد كبير. سألت كيف بدا كيلي وموريارتي عند انتهاء الاجتماع، وأجاب "شاحباً" ما أفصح بكل شيء. في غضون ذلك، صوّتت اللجنة الفرعية للمخصصات في مجلس النواب التي تتعامل مع منظمة تطوير الطاقة في شبه الجزيرة الكورية لخفض مساهمتنا السنوية من 75 مليون دولار إلى 50 مليوناً، والغاء سلطة التخلي التي استخدمناها بعد قرارنا عدم التصديق على امتثال كوريا الشمالية لإطار العمل المتفق عليه، ما يشير بوضوح إلى أين يتجه الكونغرس. وعندما أطلعت أجهزة الاستخبارات الكونغرس عن برنامج تخصيب اليورانيوم، لم يكن هناك أي شكّ في تأثيره. وأبلغني أحد الموظفين في مجلس الشيوخ أنّ

بيدين قال عند سماع ما تعتزم كوريا الشمالية القيام به، "هؤلاء الأغبياء"! وقال بيدين أيضاً إنّ نشاط التخصيب يمثّل "انتهاكاً واضحاً" لإطار العمل المتفق عليه. نقلت في وقت لاحق ملاحظات بيدين إلى العديد من المسؤولين الأجانب لكي يعرفوا شيوع ردّ الفعل الأميركـي.

كان مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ لا يزال يركّز على توجّه كيلي إلى زيارة بيونغ يانغ، لا سيما أنّ كويزومي أعلن بعد زيارة كوريا الشمالية أنّه سيطبّع العلاقات معها. وعلى الرغم من أنّ كويزومي شهد تصاعداً قصير الأمد في تأييد الرأي العام، فقد ثار غضب أسر المواطنين اليابانيين المخطوفين ما عكس ارتفاع الاهتمام بقضية الاختطاف في اليابان. وقد أجاز بوش نفسه لكيلي التوجّه إلى كوريا الشمالية في خريف 2002، ليتجنّب صرف الانتباه عن العراق، واتصل بكيم داي جونغ في 25 أيلول/ سبتمبر ليبلغه "الأنباء السارّة". وقالت رايس إنّ الرحلة تظهر أنّنا نتصل بدولة مارقة، خلافاً لطريقة تعاملنا مع العراق.

كان الجزء ردّ فعلي الأول، لكن كلما أمعنت التفكير في ذلك، ازداد موقفي إيجاباً. فعلى كوريا الشمالية أن تردّ على ما نعرفه عن برنامجها لتخصيب اليورانيوم، ولا يمكن أن يتستّر الاعتذاريون لاحقاً على ذلك الردّ أو "يفسّرونه". والأهم من ذلك أنّني كنت أؤمن حقاً بأن الكوريين الشماليين لن يتغيّروا، ولا يمكن أن يتجاوز ذلك ما ينسجه مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ من تأويل بصرف النظر عن مقداره. وبعد نضال كبير بين الهيئات، صاغت هيئة الموظفين في مجلس الأمن القومي نقاط بحث معقولة جداً، وفرضوها على كيلي ومكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ، لضمان أن نبعث برسالة واضحة. كان مفاد هذه النقاط ما يلي: غيّروا سياستكم 180 درجة، والا ليس هناك ما نقوله لكم. وكان مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ يريد إقامة مأدبة للكوريين الشماليين في بيونغ يانغ، فألغتها رايس قائلة إنّنا لن نولم " لهؤلاء الأوغاد ". وفيما كان كيلي وبريتشارد وغرين يدخلون الطائرة المتوجّهة إلى آسيا، بدأ مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ يدرك أنّ هذه الرحلة ربما لم تكن فكرة جيدة في النهاية.

كان ردّ كوريا الشمالية على رسالة كيلي يوم الخميس في 3 أكتوبر 2002، عبر نائب وزير الخارجية كيم غاي غوان أنّ كل هذه الأمور من تلفيق "أعداء القوات الكورية الشمالية". وفي اليوم التالي، اتصل بي جوزيف باكراً ليقول إنّ كيلي سيرسل برقية سرية من السفارة البريطانية في بيونغ يانغ (إذ ليس لدينا سفارة هناك)، وأنّها ستكون "مهمة". استدعاني باول إلى مكتبه في التاسعة والثلث صباحاً، وسلّمني برقية كيلي المرسلة عبر البريطانيين. من المدهش أنّ النائب الأول لوزير الخارجية كانغ سوك جو، المقرّب شخصياً من كيم يونغ إيل، اِعترف بشكل لا لبس فيه أنّ لديهم برنامجاً لتخصيب

اليورانيوم، زاعماً أنّه ردّ مباشر على تسمية بوش لهم "محور الشرّ". في الواقع كانت كل جهودهم الأمنية رداً مباشراً على تهديداتنا، وكل شيء سيصبح جيداً فيما بيننا إذا تراجعنا. وأفاد كيلي أنّ الكوريين الشماليين كانوا قد اجتمعوا طوال الليل لبحث ما قلناه لهم، وتقرير كيفية الردّ، وأنّ العاملين في مكتب آسيا يعتقدون جازمين تقريباً بأنّ بيان كانغ قد عُرض على الزعيم المحبوب. وكما قال كيلي، وذلك يحسب له، لقد "مزّقت" كوريا الشمالية إطار العمل المتفق عليه.

كان باول مندهشاً من الأخبار. وتفاجأت مثله بشأن صراحة الاعتراف الكوري الشمالي لأنّ نفيهم القاطع في اليوم الأول كان متوقّعاً أكثر. وفي وقت لاحق من الصباح، تلقينا، إلى جانب البرقية، نسخة عن الملاحظات المدوّنة عن الاجتماعات، وهي تؤيّد البرقية تماماً. قال كانغ عدة مرات، وكان يقرأ من نقاط بحث معدّة، إنّ ملاحظاته تعكس موقف "الحزب والحكومة"، وهو ما أدركنا جميعاً أنّه يكتسب أهمية كبيرة بالنسبة إلى الكوريين الشماليين. وتجدر الإشارة إلى أنّ الأميركيين الثمانية الحاضرين راجعوا نسخة الملاحظات والبرقية ولم يكن هناك معارضة لأي من الوثيقتين. حاول معارضو سياسة بوش لاحقاً إعادة كتابة التاريخ بالادعاء بأنّ الاعتراف لم يحدث ولم يدرك كذلك في ذلك الوقت: 11 قال المسؤولون لدى بوش لاحقاً إنّ الكوريين الشماليين اعترفوا. لكن الدبلوماسيين يقولون الأن إنّ ذلك كان خطأ في الترجمة" [33]. وذلك خطأ صريح. لم يكن أحد في أكتوبر 2002 لديه شكوك بشأن ما قاله الكوريون الشماليون وفعلوه [34]. فقد قتلوا إطار العمل المتفق عليه بأعمالهم وأقوالهم. لقد وصلنا إلى مفصل تاريخي بالفعل.

كنت مبتهجاً، لكن لم يدرك ذلك كثير ممن على طراز مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ. فقد اعتبر مورياريتي، من مجلس الأمن القومي، أن موقف كوريا الشمالية يشكل "صرخة يائسة للمساعدة". وعلى الرغم من أنّ رامسفيلد وآخرون كانوا قد اقترحوا أن أقود الوفد الأميركـي في رحلة بيونغ يانغ، وهو ما رفضه باول، فإنّني الآن أشعر بسعادة غامرة لأنّني لم أذهب. فقد كان الوفد الأميركـي بأكمله من مكتب آسيا، وكلهم مؤيدون "للمشاركة" وكلهم مؤيدون لإطار العمل المتفق عليه. ولا يستطيع أحد اتهامهم بدوافع خفية أو لومهم على استفزاز كوريا الشمالية، وهو ما قد يقوله بعضهم لو قدت البعثة. لقد فعل الكوريون الشماليون ذلك لأنفسهم بشكل واضح لا لبس فيه. وقال وزير خارجية كوريا الجنوبية تشوي سونغ هونغ إنّه "دُهش من جدية "اعتراف كوريا الشمالية. ولعل وزير الوحدة ليم دونغ وُن، وهو من المدافعين الحقيقيين عن كوريا الشمالية، نسّق مع موريارتي لأنّه قال إنّ كوريا الشمالية تبدي "رغبة في التفاوض". وأوضح كيلي أنّ الكرة في ملعب كوريا الشمالية، وهو ما ثبّط الكوريين الجنوبيين حقاً. لا شكّ أنّ مزاجهم كان

سيئاً. فقد ذكرت مزاعم أنّ حكومة كيم داي يونغ قدّمت ما يقرب من 400 مليون دولار من الرشاوي لحمل كيم يونغ إيل إلى عقد قمة بيونغ يانغ التي أعلن عنها بأنّها اختراق هائل. أما بالنسبة إلى اليابان التي كانت داعمة جداً لإطار العمل المتفق عليه و"تطبيع" العلاقات مع كوريا الشمالية، كما دلّت على ذلك رحلة كويزومي، فإنّ اعترافات كوريا الشمالية بالغش أحدثت انقلاباً في موقفهم، بحيث أصبحوا في سنة 2005 متشدّدين مثل العديد ممن في إدارة بوش، وربما أكثر، وذلك انقلاب سارّ للأحداث.

يوم الاثنين في 7 تشرين الأول/ أكتوبر، استدعاني باول إلى مكتبه. بدأ حديثه مشيراً إلى إطار العمل المتفق عليه، "ما من شك في أنّه انتهى". لم يكن على يقين مما سيستبدل به، وقلت لا حاجة إلى استبدال أي شيء به. ودعا كيلي وبريتشارد إلى "تعليق" إطار العمل، معتبرين أنّنا إذا قلنا إنّه ميت، فقد تبدأ كوريا الشمالية إعادة معالجة البلوتونيوم. ذكرت الاستنتاج النزيه الوحيد الذي يمكن أن يستخلصه المرء هو أنّ إطار العمل المتفق عليه قد مات. وبما أنّنا حكمنا أنّ كوريا الشمالية قد أعادت بالفعل معالجة ما يكفي من البلوتونيوم لصنع العديد من الأسلحة حتى قبل هذه الأخبار، فإنّني لم أرَ أنّه يمكن حتى "لسيناريو أسوأ حالة"، كما أسماه كيلي، أن يحدث أي فرق. كما أنّنا نستطيع أن نتنبّأ بدرجة عالية من اليقين ردّ فعل الكونغرس تجاه أخبار طريق كوريا الشمالية البديل إلى الأسلحة النووية، وسيكون من الحماقة السياسية بالنسبة إلى الإدارة أن نحاول المحافظة على حياة دبلوماسية فاشلة - ومذلّة حقاً. سأل باول عن نتائج وقف شحناتنا من زيت الوقود الثقيل (خمس مئة ألف طن في السنة)، وقال بريتشارد إنّه لا يعتقد أنّ لذلك نتائج إنسانية معاكسة.

كنت مقتنعاً أنّ باول يعرف ما الذي يجب فعله، مع أنّ مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ لم يدرك حتى الآن أنّ رؤيته العالمية قد انهارت من حوله. في الصباح التالي، أبلغني أرميتاج على انفراد أنّ بوش قال، بعد سماعه ما حدث في اجتماعات بيونغ يانغ، إنّه يريد التحكّم بتوقيت الإعلان بحيث لا يكون هناك تأثير معاكس على المسائل في العراق، لكن إطار العمل المتفق عليه قد "تحطم"، بدا ذلك مماثلاً لكلمة "ميت" بالنسبة إلي، لكنّ مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ لم يدرك ذلك. بل إنّ وزارة الطاقة رأت الآن أنّه لا يمكن الوثوق بأنّ كوريا الشمالية يمكن أن تحترم أي اتفاقات يمكن توقيعها في المستقبل. أوضح باول موقفه في نهاية المطاف، وبالتالي موقف وزارة الخارجية، في اجتماع لمجلس الأمن القومي ترأسه بوش في 15 تشرين الأول/ أكتوبر بأنّ إطار العمل المتفق عليه ميت، وأنّ فكرة "التعليق" التي طرحها مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ ميتة بالقدر نفسه أيضاً. كنت أنا وكيلي نعتزم التوجّه إلى بيجنغ لإطلاع الصينيين على

استنتاجنا، ومن هناك ينفصل عني كيلي للذهاب إلى سيول وطوكيو، في حين أتوجّه إلى موسكو وباريس ولندن وبروكسل (إلى الاتحاد الأوروبي)، لكن سيُرجأ إصدار إعلان عامّ عن ذلك عدة أسابيع على الأقل بسبب المشاكل العراقية. كنت قلقاً من أن يستخدم مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ خوف بوش المشروع من بروز الأزمة الكورية وسط الأزمة العراقية لإثارة الإزعاج، وهو ما لم يكفّوا عنه (كانت تُجرى في ذلك الوقت مفاوضات مكثّفة في مجلس الأمن بشأن العراق، وفي 8 تشرين الثاني/ نوفمبر اعتمد المجلس بالإجماع القرار 1441، الذي اعتبر أنّ العراق ارتكب "خرقاً مادياً" للقرارات السابقة، ومنح "فرصة أخيرة للامتثال " التام لتلك القرارات، وتحذيراً من أنّ العراق "سيواجه عواقب وخيمة" إذا لم يمتثل).

لكن عندما غادرت أنا وكيلي إلى بيجنغ في 16 تشرين الأول/ أكتوبر، أذاعت وسائل الإعلام الخبر. وفي حين أنّ التسرّب ربما يكون صادراً عن مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ وأصدقائه، فإنّني لم أتردّد في الردّ على المكالمات الصحفية الكثيرة الواردة وشرح أنّ كوريا الشمالية ارتكبت خرقاً مادياً لإطار العمل المتفق عليه، وقضت عليه بالفعل. وكان جوزيف يقوم بالأمر نفسه في واشنطن. وكان استرضائيو مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ ينسجون بمرح قصصاً خلاف ذلك - ففي النهاية الرئيس وحده هو الذي يعلن أنّه "تحطّم " - وترك للحس السليم للشعب الأميركـي أن يقرّر ما هي الوقائع. من نافلة القول إنّ ذلك كان نهاية للجدال، كما أوضحت لا في بيجنغ فحسب وإنّما في اجتماعات المتابعة مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي ومع الاتحاد الأوروبي أيضاً. في بيجنغ جرت المشاورات قبل أسبوع واحد فقط من اجتماع القمة بين بوش وجيانغ زيمين في كروفورد، لذا كان هناك الكثير من المخاطر بالنسبة للجانبين. قرأت من نص مكتوب لإطلاع الصينيين، بحيث لا يحدث أي سوء تفاهم. وتابع كيلي بأنّ الجميع في الإدارة ينظرون إلى مشكلة كوريا الشمالية بالمنظار نفسه، وبالتالي أبرز سبب وجودنا معاً في بيجنغ لتسليم الرسالة. وسمعت العواصم الأخرى الرسالة نفسها، ولم يجادل أحد في أنّ كوريا الشمالية قد ضُبطت في حالة انتهاك خطير لإطار العمل المتفق عليه.

كان ذلك مهماً في موسكو على وجه الخصوص، حيث سيعقد الاجتماع بين بوش وبوتين بعيد قمة كروفورد مع الصين. كان من المهم جداً أن تدرك روسيا ما حدث بالضبط في اجتماعات كيلي في بيونغ يانغ بحيث أعطيتُ إيغور إيفانوف نسخة من برقية السفارة البريطانية. وقرّرت أنّه ينبغي لي أن أعترف بذلك أمام جاك سترو عندما أزور لندن قائلاً، " طلب الصفح أفضل من طلب الإذن". ومن حسن الحظ أنّ سترو ردّ بمودّة، "جيّد يا جون"! وقال المفوّض الأوروبي كريس باتن علناً قبل أن أصل إلى بروكسل، "من الصعب

في الظروف الراهنة أن نرى كيف يمكننا الاستمرار في مساهماتنا في منظمة تطوير الطاقة في شبه الجزيرة الكورية"، مظهراً أنّه متقدّم على بيروقراطية وزارة الخارجية الأميركية. وكانت فرنسا باعتبارها دولة تمتلك أسلحة نووية مهتمة على وجه الخصوص في كيف تريد أن تتعامل الولايات المتحدة - أو لا تتعامل - مع المفوضية الأوروبية، وهي من المساهمين في منظمة تطوير الطاقة في شبه الجزيرة الكورية. فمن المهم جداً أن لا يكون للمفوّضية الأوروبية دور حقيقي في المسائل الاستراتيجية، بحيث قال لي المدير السياسي لوزارة الخارجية الفرنسي، ستانيسلاس دي لابولاي، في باريس عرضاً ولكن بشكل جادّ، "ابقوا على اتصال بنا وبالبريطانيين في القضايا الرئيسية". وذلك معهود جداً عن الفرنسيين.

أسهم الكوريون الشماليون في الواقع في الجدل بشأن وضع إطار العمل المتفق عليه بتأكيدهم أنّ أفعالنا قد "أبطلته". واستخدم باول موقف كوريا الشمالية كركيزة مريحة في البرامج الحوارية يوم الأحد في 20 تشرين الأول/ أكتوبر قائلاً، "الاتفاق بين طرفين، أحدهما يقول إنّه أبطل، يجعله اتفاقاً باطلاً". وكانت رايس أكثر صراحة عندما قالت إنّ كوريا الشمالية "أحدثت فجوة في هذا الترتيب السياسي "، ما دفع السي إن إن إلى عنونة الخبر الذي أوردته على الإنترنت: "الولايات المتحدة: موت اتفاق الأسلحة مع كوريا الشمالية". وبعد بعض العراقيل التي وضعها مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ على الطريق، توقّفت شحناتنا من زيت الوقود الثقيل إلى كوريا الشمالية في أعقاب شحنة تشرين الثاني/ نوفمبر، وهكذا انتهت آخر ناحية عملية لإطار العمل المتفق عليه. وأحمد الله على إنجاز ذلك.

إطلاق مبادرة أمن الانتشار

مبادرة أمن الانتشار نشاط لا منظمة.

- دبلوماسي بريطاني في وزارة الخارجية

حملت السنوات الثلاث ونصف السنة المثبطة سلسلة لانهائية من المناقشات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبين المعنيين في "محادثات الأطراف الستة"، وهي سلسلة محرجة من الإخفاقات التي يسعدني أن أصفها بشكل مطوّل عندما تسمح الظروف. في أثناء هذه السنوات، حاولت بيروقراطية وزارة الخارجية أن تفعل ما كانت تقوم به بالضبط في السنوات الأخيرة من إدارة كلينتون، وما حاولت القيام به دون نجاح في السنتين الأوليين من إدارة بوش. وبصرف النظر عما تفعله كوريا الشمالية، كانت تعاليمهم تقضي دائماً بالصلاة لإقناعها بالعدول عن إنتاج الأسلحة النووية. ومن حسن الحظ أنّ

مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ لم يحقّق تقدّماً في معظم هذه الفترة، ويرجع ذلك أساساً إلى وجود هدف لدى كوريا الشمالية يختلف اختلافاً جوهرياً عما يفكّر به المكتب وأصحاب المبادئ الأخلاقية السامية. كما أنّ تطوّر الموقف الياباني بشكل مطرد نحو التشدّد حدّ كثيراً من قدرة مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ على التخلّي عن مواقف السياسات المهمة. وقد حال ذلك على الأقل دون التنازل عن أحد أهدافي المركزية، وهو منع كوريا الشمالية من تكرار الخداع الذي مارسته في سنة 1994، إطار العمل المتفق عليه، وبالتالي المحافظة على برنامجها للأسلحة النووية فيما تنتزع فوائد اقتصادية ملموسة من الولايات المتحدة وغيرها من البلدان.

غير أنّ بيروقراطية وزارة الخارجية وحلفاءها تمكّنوا من عرقلة أو إضعاف مساعيَّ لوقف برنامج الأسلحة النووية الكوري الشمالي بزيادة الضغط الدولي الاقتصادي والسياسي الحقيقي، من خلال العقوبات الصارمة. وكانت النتيجة من عدة نواحٍ تحفّظات غير مرضية، كما لاحظ المعلّقون الخارجيون. وكان ذلك محبطاً جداً، لكنّني لم أجد أي بديل للصراع البيروقراطي ما لم يسلّم الواقعيون الميدان لدعاة التسوية من أصحاب المبادئ الأخلاقية السامية واسترضائيي مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ. وكان أكثر نواحـي التحفّظات شؤماً التفسير الذي قدّمه لها العديد من النقّاد، موجّهين صفعة إلى سياسات إدارة بوش كما لو أنّنا كنا نفعل في الواقع ما أحاول إنجازه. هوجمنا لأنّنا من دعاة الأحادية والتدخّل ومن المتشدّدين الاستباقيين، والواقع أنّنا لم نكن قريبين من ذلك البتة. كنّا محاصرين في حرب خنادق ضدّ دعاة التسوية. وهكذا ضدّ مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ مثلما ضدّ المتشدّدون، لكن عندما انتقل الفاعلون الرئيسيون مثل رامسفيلد وليبي وكراوتش وجوزيف إلى مواقف مختلفة بعد سنة 2004 أو غادروا الإدارة، تبدّل ميزان القوى وتمكّنت البيروقراطية الدائمة من التحرّك.

كانت لنا بعض اللحظات الجيدة، مثل الكلمة التي ألقيتها في سنة 2003 في سيول، حيث انتقدت بصراحة كيم يونغ إيل ونظامه الشمولي وحاولت جاهداً رفع مخاوف الكوريين الجنوبيين بشأن الدولة البوليسية الشاذة التي تضطهد إخوانهم الكوريين عبر المنطقة المنزوعة السلاح. وقد عرفت بأنّني أصبت الهدف عندما وصفتني وكالة أنباء كوريا الشمالية بأنّني "حثالة بشرية"، وربما كان ذلك أعلى تصفيق أحصل عليه طوال خدمتي في سنوات بوش. وقد تفوّقت هذه الكلمة في مضمونها على البيروقراطية، وهي من الجهود الناجحة الأخرى التي قام بها غرومبريدح وآخرون في مكتبي لاتباع متطلّبات آلية البيروقراطية حرفياً في أثناء إجازتها، لكنّها أكسبتني أيضاً سوء سمعة في أثناء معركة تثبيتي في سنة 2005. وعندما سأل بيدين باول عنها في جلسة إطلاع مغلقة للجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ في 9 أيلول/

سبتمبر 2003، أبلغني باول لاحقاً أنّه أشار إلى جيم كيلي الذي كان يجلس معه وقال، "إنّ جيم هنا، ويستطيع أن يقول لك إنّه أجازها".

لقد كان التحفّظ داخل الحكومة الأميركية تجاه كوريا الشمالية يعني أنّ علينا تركيز نشاطنا في مكان آخر للحؤول دون نموّ قدرتهم النووية وصواريخهم البالستية وبرامج أسلحتهم الكيميائية والبيولوجية بسرعة مثيرة للقلق. بل إنّ أحد أوجه القصور المركزية لمحادثات الأطراف الستة منذ البداية أنّ المحادثات تركّزت على الأسلحة النووية، لا على برامج أسلحة الدمار الشامل الكورية الأخرى. لم يكن ذلك عزاء للقوات الأميركية في كوريا والمدنيين الكوريين الجنوبيين الذين يمكن أن يتعرّضوا لمخاطر رئيسية من الأسلحة الكيميائية التي تطلقها قوات المدفعية الكورية الشمالية الكبيرة في الساعات الافتتاحية لأي نزاع عسكري. وبما أنّ محادثات الأطراف الستة لم تفعل شيئاً لإبطاء كوريا الشمالية، بل وفّرت غطاء فيما تتقدّم على عدة جبهات، فقد كنّا بحاجة إلى اتخاذ إجراء أكثر حسماً في مكان آخر. على سبيل المثال، ثمة قسم من برنامج كوريا الشمالية لتخصيب اليورانيوم، لا كله بالتأكيد، مستمدّ من علاقة كوريا الشمالية بشبكة عبد القدير خان لنشر التكنولوجيا النووية. فقد نجح خان في بيع التكنولوجيا النووية، بما في ذلك خطط صنع الأسلحة، إلى كوريا الشمالية وإيران وليبيا، وربما غيرها، قبل أن يُكتشف. مع ذلك فإنّ جهود كوريا الشمالية الحثيثة لنشر مكوّنات الصواريخ البالستية وتكنولوجيتها، والحصول على المواد والتكنولوجيا اللازمة لبرامج أسلحة الدمار الشامل الخاصة بها، هي التي قادت إلى إحدى سياسات بوش المبتكرة الأكثر عمقاً، مبادرة أمن الانتشار.

في أواخر سنة 2002، علمنا بأمر سفينة، سو سان، في طريقها من كوريا الشمالية نحو مقصد غير معلوم، ومن المرجّح أنّها تحمل شحنة من الصواريخ البالستية المخبّأة. كانت تلك معلومات "فورية" ربما نكون قادرين على فعل شيء حيالها، على الرغم من أنّ المحيط معقّد. كنّا نحاول إقناع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إصدار تنديد ببرنامج الأسلحة النووية الكوري الشمالي واحالته إلى مجلس الأمن لاتخاذ إجراء، فهدّدت كوريا الشمالية بطرد مفتشي الوكالة من يونغ بيون، إذا أوقفنا شحنات زيت الوقود الثقيل، كما كانوا يخشون. وكانت الرسالة بأنّ سياستنا تغيّرت لم تصل إلى مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ بعد، كما توضح إحدى الحكايات عن اجتماع مجلس الأمن القومي لبحث قطع الإمدادات: فقد سألت رايس موريارتي عن الخطوات التي نتخذها لإقناع اليابان وكوريا الجنوبية بالموافقة على وقف الإمدادات. فوجـن موريارتي بالسؤال، وسرعان ما اتضح أنّ دبلوماسيينا لا يفعلون شيئاً لتغيير آراء طوكيو وسيول. ولماذا يفعلون؟ كانوا ينتظرون أن تعمد كوريا الجنوبية واليابان إلى تغيير

مواقفنا، وليس العكس. وقد أزال بوش ورايس تلك العرقلة، لكنّها كانت من المشاكل الإضافية التي يجب حلها فيما تبحر السفينة "سو سان" بحمولتها المستترة من الصواريخ البالستية.

كنا نتفاوض أيضاً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نحن وغيرنا من أعضاء مجلس المحافظين، ونضعف قرار الإدانة إلى حد الابتذال، حتى قبل أن نعمّمه على بلدان مثل الصين وروسيا التي ستحاول بالطبع تخفيف حدّته أكثر. وقد اتفقنا في نهاية المطاف في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر على محاكاة باهتة للإدانة الصريحة التي أردناها، دون إحالة كوريا الشمالية إلى مجلس الأمن. في ذلك الوقت خلصنا إلى أنّ سفينة "سو سان" متجهة إلى اليمن، في خرق صريح لاتفاق اليمن معنا في أواسط سنة 2001 على عدم شراء مثل هذه الصواريخ من كوريا الجنوبية أو أي بلد آخر. في اجتماع لجنة نواب المديرين الذي رأسه هادلي في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر، اتفقنا جميعاً على وجوب أن تقوم قوة الاعتراض المتعدّدة الجنسيات، التي تمارس عملها بموجب نظام العقوبات على العراق، باعتراض "سو سان" وتفتيش حمولتها. (لجنة نواب المديرين اجتماع بين الهيئات الحكومية أدنى درجة واحدة من اجتماع المديرين الذي يحضره الوزراء في الحكومة. وتجتمع لجنة النواب في أوقات متفاوتة، تبعاً للقضية قيد البحث، للمساعدة في صياغة سياسة الأمن القومي. وثمة اجتماعات بين الهيئات الحكومية على مستويات أدنى من لجنة النواب أيضاً). لم يكن من غير المفاجـئ أن يقف مورياريتي، الذي لا يزال يسمع "الصرخة اليائسة للمساعدة" من كوريا الشمالية، ضدّ الاعتراض، لكن تم تجاهل موقفه. أقرّ بوش العملية، فصعد أفراد من طاقم سفينة إسبانية في قوة الاعتراض المتعدّدة الجنسيات إلى متن "سو سان" في 9 كانون الأول/ ديسمبر وسيطرت على السفينة. كان لدينا تفويضاً واضحاً بالقيام بذلك بما أنّ السفينة موهّت اسمها وعلامات تسجيلها بشكل متكرّر، ما جعلها سفينة غير تابعة لأي دولة. وكان لدينا تفويض آخر أيضاً وهو عدم اعتراض كمبوديا (واحد من الأماكن العديدة التي سجّلت السفينة فيها) على الصعود إلى متنها. ادعى ربان "سو سان" أنّه يحمل الإسمنت فحسب، إلى أن بحث الإسبان تحت الطبقات المتعددة من أكياس الإسمنت وعثروا على تسعة صناديق تحتوي على صواريخ سكود.

كان يجب أن تنفّذ العملية بسرية، لكن في تلك المرحلة عرف بها آلاف الأشخاص للأسف لأنّها أجريت عبر القنوات العسكرية المعتادة. توجّهت إلى كوبنهاغن لبحث شؤون أخرى، ووصلتها في صباح 11 كانون الأول/ ديسمبر لأجد أنّ الخبر أذيع على نطاق واسع في وسائل الإعلام، ما أسفر كثير من الأسئلة التي لم نكن مستعدين لها. سمحت هذه الفجوة بتطوّر انطباع بأنّنا خرقنا "القانون الدولي" بما قمنا به، وهو أمر سيئ بالطبع. فذلك غير صحى

البتة. لم يكن لدينا صلاحية بالصعود إلى متن السفينة فحسب، بل الاستيلاء على الصواريخ أيضاً، بالنظر إلى انتهاكات "سو سان" المتعددة لالتزاماتها كسفينة "تجارية". مع ذلك، فإنّ اضطرار العديد من الأشخاص إلى ملازمة بيوتهم بسبب عاصفة جليدية وثلجية، وتصاعد ما يشبه الهستيريا في واشنطن بين الخوّارين، جعل الأمور تفلت من عقالها. كان رأيي أن نستولي على الصواريخ، لكن القرار اتخذ، بناء على تعاون اليمن في الحرب ضد الإرهاب، بالسماح للسفينة بمتابعة الملاحة وافراغ حمولتها. ومن المفارقة أنّ مستضيفيّ الدانمركيين كانوا مؤيّدين للاعتراض، وكان أسفهم الوحيد أنّ السفينة التي تولّت الاعتراض لم تكن دانمركية. وأبلغني جيم رايت، من كندا بعد ذلك ببضعة أيام أنّهم كانوا سيدعموننا تماماً لو استولينا على صواريخ سكود.

سافرت إلى بروكسيل، وفي وقت مبكّر من الليل اتصلت بكل من جوزيف وكراوتش على حدة، وكانا حزينين لأنّ العملية انهارت بعد أن أعدّت بعناية وكانت ناجحة في البداية. أشار العديدون إلى ضعف محامي مجلس الأمن القومي، جون بلنجر، وردّ فعله المعهود في الظروف الصعبة، لكن المشكلة الأكبر هي الفوضى العامة والغموض داخل الإدارة، حيث أحدث الخوف من المحامين ذعراً. في الوقت نفسه، كانت كوريا الشمالية تصعّد وتيرة الضغط بالتهديد بإعادة تشغيل مفاعل يونغ بيون، وهو ما يريدون القيام به منذ أمد بعيد. وعلى الأقل، كانوا بطريقتهم الفريدة يحاولون التأثير في الانتخابات الرئاسية الكورية الجنوبية القادمة في 19 كانون الأول/ ديسمبر، وبالنظر إلى ضيق الهامش الذي فاز به رو مو هيون في النهاية، فربما نجحوا في ذلك. لم أنظر إلى فشلنا على أنّه ضعف، لكن عدم قدرتنا على الحؤول دون تسليم حمولة "سو سان" إلى اليمن أدّت إلى تشجيع الكوريين الشماليين.

بدأت كوريا الشمالية بنزع أختام الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكاميراتها عن يونغ بيون، بما في ذلك تلك الموجودة على قضبان الوقود المستنفد في برك التبريد، بعد ثمان وأربعين ساعة على انتصار رو، وهو ما يُظهر مقدار المعارضة التي يعتقدون أنّهم سيواجهونها من إدارته حتى مقابل أكثر التصرفات شناعة. وقد أظهرت إزالة الأختام عن قضبان الوقود المستنفد بوضوح أنّ كوريا الشمالية تعدّ لإعادة معالجة مزيد من البلوتونيوم، في تحدّ مباشر للولايات المتحدة. وبعد ذلك ببضعة أيام، بدأت كوريا الشمالية بطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما هدّدت في وقت سابق، وأعلنت كما هو متوقّع انسحابها من معاهدة عدم الانتشار. وكما هو منتظر، بدأ مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ يضغط للتوصّل إلى ما أصبح محادثات بين الأطراف الستة، وقد طرأت عليها عدة تطوّرات قبل أن تبرز في صورتها الحالية. لم يكن بوسعي أن أرى ما هو جدول أعمال مثل هذه المجموعة،

سوى وضعنا في غرفة واحدة مع الكوريين الشماليين، وذلك هو جواب مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ على كل شيء.

أجرينا مناقشات طويلة بعد حادثة "سو سان" في محاولة لفهم كيف حدث الخلل في الاعتراض، وما الذي يمكننا أن نفعله لكي نجعل المساعي المماثلة تتمّ بصورة صحيحة. من حسن الحظ أنّ الدعاية التي حظيت بها الحادثة، على الرغم من توجّسي منها في البداية، تركت انطباعاً لدى العديد من الأشخاص في العالم أنّ لدينا قدرة أكبر على اعتراض أسلحة الدمار الشامل مما لدينا بالفعل. لا شك أنّ العمل الخفي ضدّ الانتشار قائم منذ زمن طويل، لكن لدينا احتمال حقيقي للقيام بشيء جديد. أجرى جوزيف وموظفوه، وهم المسؤولون في مجلس الأمن القومي عن قضايا مثل شبكة عبد القدير خان، الكثير من التفكير المفاهيمي، وساهم تشيني ورامسفيلد وآخرون في التفكير بشأن مبادرة أمن الانتشار. كنا نشعر أساساً بأنّ تحسين التنسيق المتقدّم بين المكوّنات الدبلوماسية والعسكرية والاستخباراتية للحكومات ذات العقليات المتشابهة سيؤدي إلى تحسين التخطيط وبالتالي تحسين التنفيذ في مساعي الاعتراض في المستقبل. كما أنّه إذا حظي الاعتراض الفاعل بأولوية سياسية أعلى، فسيزداد عدد العمليات بصورة كبيرة، وبالتالي سيتعزّز التأثير الفعلي والرادع ضدّ الانتشار. كان هناك المزيد بالطبع، وكنّا قد أجرينا بعض المناقشات التمهيدية مع البريطانيين بشأن تعزيز مساعي الاعتراض، لكنّ مسألة "سو سان" حفزت العملية ودفعتها إلى الأمام.

أصبح محط اهتمامنا إعلان بوش عن مبادرة أمن الانتشار الذي أصدره في كراكوف ببولندا في 31 أيار/ مايو 2003. ولتحويل خطاب الرئيس إلى شيء ملموس بأسرع ما يمكن، كنّا بحاجة إلى جمع البلدان التي تشكّل "المجموعة الأساسية" لمبادرة أمن الانتشار. جاءت محطة بوش في كراكوف قبل قمة إيفيان لمجموعة الثمانية، ما يعني أنّ من الضروري ألا تقول مجموعة الثمانية شيئاً يمكن أن يقف في طريق المبادرة الجديدة، وهو هدف دبلوماسي تمكّنتُ من تحقيقه في إيفيان.

وجّهت اهتمامي على الفور نحو الاجتماع الأول للمجموعة الأساسية لمبادرة أمن الانتشار، وهو الاجتماع الذي وافقت إسبانيا على استضافته في مدريد في 12 حزيران/ يونيو. حضر الاجتماع أحد عشر بلداً: أستراليا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وهولندا وبولندا والبرتغال واسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. كنا بحاجة إلى إضافة التفاصيل إلى الجملتين اللتين وردتا في خطاب بوش في كراكوف وجعل مبادرة أمن الانتشار واقعاً بأسرع ما يمكن، لأنّ تلك هي السياسة الصحيحة، ولأن بوش وضع مكانته على المحكّ. وقد شكّل ذلك دافعاً قوياً، على الرغم من أنّنا كنّا نفتقر إلى خريطة طريق تبيّن كيفية التقدّم. اتفقت أنا وجوزيف على الحاجة إلى صدور بيان سياسيٍ

قوي في مدريد بأنّ البلدان الأعضاء في المجموعة الأساسية مستعدون تماماً للمشاركة في عمليات اعتراض أسلحة الدمار الشامل، وأنّه إذا أعاقتنا أصوات الجبن والاستحياء، فإنّ علينا الاستعداد لتذليلها وابعادها عن أنشطة مبادرة أمن الانتشار في المستقبل. وكنت قد تلقّيت بالفعل اتصالاً من خافيير غيل كايتانا، الأمين العام لوزارة الخارجية الإسبانية ورئيس اجتماع مدريد، يسأل فيه عن مشاركة الاتحاد الأوروبي. فقلت إنّنا مهتمّون بالبلدان التي لديها قدرات عملانية حقيقية - أجهزة استخبارات وعسكريين - ولا يمتلك الاتحاد الأوروبي أياً منهما. لم يزعج ذلك الإسباني الذي ربما كان سئماً من الاتصالات التي ترد باستمرار من بروكسيل وسواها. ورفضت أيضاً فكرة إدخال تمثيل لحلف شمال الأطلسي، لأسباب شبيهة بتلك المقدّمة لعدم إشراك الاتحاد الأوروبي: بيروقراطية حلف شمال الأطلسي تعوزها الرشاقة ومثقلة بالأحمال. والشروع في مسعى جديد باستيراد كل تلك الأحمال على الفور، دون التفكير ملياً في ذلك على الأقلّ، قد يحمّلنا تكاليف إضافية دون فوائد تذكر.

على الرغم من أنّني كنت أخشى في البداية أن يغرق الاجتماع الأول للمجموعة الأساسية في جوّ دبلوماسي فاسد، فإنّنا تشجعنا بالنهج العملي والعملاني الذي اتبعته المجموعة. بل إنّ فرنسا رأت أنّ علينا ألا نخوض في نقاش مجرّد ومقاربة قضايا الاعتراض على أساس كل حالة على حدة. وكان ذلك أمراً يدعو إلى السرور. كان العاملون في وزارة الدفاع قد أعدوا مسوّدة وثيقة من صفحتين عن "قواعد الطريق"، بغية وصف حقوق الدول ذات السيادة وواجباتها فيما يتعلّق باعتراض أسلحة الدمار الشامل، وكنّا نأمل أن تقرّها المجموعة الأساسية. فإذا فعلت ذلك، عندئذ نوزّع النصّ بشكل أعمّ ونشجّع الآخرين على التمسّك به للتعاون في أعمال الاعتراض في المستقبل. اعترتنا الدهشة وتشجّعنا لأنّ مناقشة "قواعد الطريق" كانت بنّاءة جداً، ما أظهر أنّ الاعتراض يحظى بدعم واسع وحماسي داخل المجموعة الأساسية. وقلت إنّنا نشجّع، قبل الاجتماع القادم، مزيداً من الملاحظات على "القواعد" التي سنراجعها ونوزّعها مسبقاً، ويجب أنّ نركّز جميعاً على دمج أنظمة مكافحة الانتشار القائمة بالفعل مثل مجموعة المورّدين النوويين، ونظام الرقابة على تكنولوجيا الصواريخ، ومجموعة استراليا (تتعامل مع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية) بمبادرة أمن الانتشار. وكنّا من الناحية العملية نتوقّع استخدام لوائحها للرقابة على الصادرات بدلاً من أن تكرّر بلدان مبادرة أمن الانتشار العملية الطويلة للتوصّل إلى لوائح خاصة بها. غادرت مدريد لإجراء اجتماعات في مصر واليمن وبلدان عربية أخرى لبحث السبب الذي يدعوها إلى تلبية احتياجاتها الدفاعية بالشراء من كوريا الشمالية. كان ذلك جانباً آخر من دبلوماسيتنا، وهي دبلوماسية غير معلنة، لكنّها تسعى إلى

استكمال مبادرة أمن الانتشار بالقضاء على مصادر إيرادات كوريا الشمالية حتى قبل أن يصبح الاعتراض ضرورياً عن طريق وقف زبائنها.

قرّر اجتماع لاحق للمديرين السياسيين للاتحاد الأوروبي عقد الاجتماع القادم لمبادرة أمن الانتشار في أوروبا. كم كان لطيفاً منهم أن يقرّروا عقد الاجتماعات التالية لمبادرتنا، ويا لها من مصادفة أنّ ذلك ملائم لهم. أكّد ذلك رغبتي في التوجّه إلى أستراليا، وقد عقد الاجتماع الثاني في الواقع في برِسبان في 9 - 15 تموز/ يوليو 2003. وصلت إلى سيدني صباح يوم الثلاثاء في8 تموز/ يوليو بعد أن غادرت واشنطن في 6 تموز/ يوليو، وشهدت اختفاء يوم بسبب عبور الخط الدولي لتغيير التوقيت. تمنّيت للآخرين الاستمتاع بيوم 7 تموز/ يوليو 2003، لكنني لم أعشه قطّ. بعد إجراء مشاورات سريعة في كانبيرا، انتقلت إلى برِسبان وحضرت فيها ثلاث جولات من اجتماعات الخبراء (الدبلوماسيين والعسكريين والاستخباراتيين) في 9 تموز/يوليو، كما اتفقنا في مدريد. على الرغم من أنّني ركّزت على مبادرة أمن الانتشار، كانت واشنطن مهتمة بقضية "يورانيوم النيجر"، التي سرعان ما تطوّرت إلى "تسريب اسم فاليري بلام". وفي أثناء معركة تثبيتي اللاحقة كسفير في الأمم المتحدة، كان العديد من أصحاب عقلية المؤامرة اليسارية مقتنعين بأنّني متورّط في تلفيق قصة يورانيوم النيجر أو تسريب اسم بلام إلى الصحافة. ربما من حسن حظي أنّني لم أجتمع بفاليري البتة، ولم أكن أعرف جو ويلسون، ولم أذهب إلى النيجر، وكنت في أنتيبودز عندما أثيرت القضية [35].

مضت اجتماعات مجموعات الخبراء الثلاث بشكل مرض، على الرغم من أنّ "مؤتمراً" لممثّلين عن إحدى عشرة وكالة استخبارات لم يكن أمراً عادياً بالنسبة إليهم. ومع أنّنا شعرنا بالارتياح لتشارك المعلومات الاستخبارية مع الحاضرين، فإنّ رجال المخابرات لا يلتقون عادة في اجتماعات كبيرة كهذه. فهم يفضّلون الاتصالات الثنائية الهادئة، وقد خيّل إليّ عندما دخلت اجتماعهم أنّهم يميلون حقاً إلى الانسلال إلى الزوايا لإجراء محادثات تقليدية أكثر. مع ذلك، كان هدفنا التنسيق على نطاق أوسع لا بين أجهزة الاستخبارات فحسب، وانما مع العسكريين وسواهم من الفاعلين العملانيين أيضاً، لتسهيل عمليات الاعتراض، وقد طرأ تقدّم كبير في المناقشات. وافق الخبراء العسكريون على إجراء أول تمرين عملاني، وأيّدوا التمرين البحري المخطط بالفعل في أيلول/ سبتمبر في بحر المرجان، ما يشكّل حدثاً مهماً يثبت أنّ مبادرة أمن الانتشار ستكون أمراً حقيقياً لا مجرّد لغو وكلام. أقام وزير الخارجية الأسترالي عشاء في تلك الليلة لوفود المجموعة الأساسية، تباحثت أنا وهو في جانب كبير منه في السياسة الأميركية والأسترالية. وقد كانت أستراليا طوال إدارة بوش، وفي ظل قيادة جون هوارد ودونر، أوثق حلفائنا،

والأكثر شبهاً بنا والأكثر تعاطفاً مع سياساتنا، كما بيّن عملها في مبادرة أمن الانتشار.

كان "الاتصال" موضوعاً دائماً في مناقشات المجموعة الأساسية. فلا شكّ في أنّه كلما زاد عدد البلدان المؤيّدة لمبادرة أمن الانتشار، ازداد نجاح مساعينا الاعتراضية، لذا لم يكن هناك نقص في الأفكار بشأن كيفية الحصول على أوسع تأييد ممكن، وبخاصة من القوى الكبرى مثل الصين وروسيا والهند. لذا أبقينا الصين على اطلاع تام على مبادرة أمن الانتشار كجزء من مشاوراتنا المنتظمة بشأن القضايا الاستراتيجية، على أمل الحصول على تأييدها. وشرحت على نحو مماثل مبادرة أمن الانتشار في اجتماعي الأول مع سيرغي كيسلياك، خليفة ماميدوف كنائب لوزير الخارجية للتعامل مع الولايات المتحدة وقضايا الحدّ من الأسلحة، في واشنطن في 18 آب/ أغسطس. كانت روسيا، مثل الصين، قلقة من أن تصبح مبادرة أمن الانتشار حصاراً لكوريا الشمالية (وهو ما لا يزعجني البتة). مع ذلك أكّدت لهما أنّ مبادرة أمن الانتشار موجّهة ضدّ تهديدات انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومن المشجّع أنّ روسيا، خلافاً للصين، أرادت الانضمام إلى مبادرة أمن الانتشار، وهو موقف أخذناه على محمل الجدّ. وتردّدت الهند منذ البداية، ونظراً لأنشطة الهند فيما يخص الأسلحة النووية والصواريخ البالستية، فقد عمدنا في البداية إلى إطلاعها على ما يجري.

في 8 آب/ أغسطس 2003، حدث اعتراض شبيه بمبادرة أمن الانتشار، حيث استولت تايوان على شحنة من سفينة كورية شمالية، "بي غايهونغ"، في ميناء كاوسيونغ. حُمّلت السفينة في تايلند مادّة كيميائية مزدوجة الاستعمال، يمكن استخدامها كطليعة لعامل الأعصاب VX، لكن دون الحصول على إذن عبور ميناء كاوسيونغ بهذه الحمولة الخطيرة. كانت تلك الصنارة التي استخدمتها الجمارك التايوانية لوقف السفينة بناء على طلبنا. رفض ربان "بي غايهونغ" التعاون، ولم يكن ذلك مفاجئاً بالنظر إلى الشحنة التي كان ينقلها، وحدث استعصاء وجيز عندما رفضت تايوان السماح للسفينة بالإبحار. وفي نهاية المطاف، أنزلت مئات من براميل الشحنة الخطيرة واستولت عليها تايوان. كان ذلك مثالاً رائعاً على كيفية عمل الاعتراض، ليس مثيراً بقدر الاعتراض في عرض البحر، لكنّه فعال. مرة أخرى تعترض شحنة كورية شمالية، وهذه المرّة في طريقها إلى كوريا الشمالية لدعم برنامج أسلحة الدمار الشامل الكوري، لا شحنة إلى الخارج، لكن تأثيراتها الفعلية والردعية على تجارة كوريا الشمالية كانت عظيمة.

كان اجتماع المجموعة الأساسية في باريس في 3 - 4 أيلول/ سبتمبر مهماً لأنّنا توصّلنا إلى اتفاق على "بيان مبادئ الاعتراض"، وصدّق عليه كل أعضاء المجموعة الأساسية. (صدرت صحيفة "ليبراسيون" اليسارية بعنوان عريض

"فرنسا والولايات المتحدة في مركب واحد" [36]). كنّا نريد إذاعة البيان على الفور وبدء التماس توقيع البلدان الأخرى بحيث نستطيع المباشرة بعملياتنا، لكن ألمانيا وفرنسا تردّدتا، ورأتا أنّ علينا التشاور مع روسيا والصين أولا بمنا نقوم بذلك بالفعل، وكذا كان البريطانيون، لكن السبب الذي دعانا إلى عدم إدخال روسيا والصين في المجموعة الأساسية أنّنا نريد الخروج بشيء ضعيف أو يمكن إضعافه، ثم ندعو الآخرين إلى الانضمام. كنا نريد "عملاً لا منظمة"، كما شخّص أحد الدبلوماسيين البريطانيين مبادرة أمن الانتشار بشكل صحيح، ما يعني أنّ الحصول على التمسّك ببياننا أقل أهمية من البيان القوي كخطوة أولى، وهو ما حقّقناه الآن. ولدينا الوقت الكافي الآن لمتابعة روسيا والصين والآخرين، وهو ما قمت به على الفور أنا وأمين عام وزارة الخارجية الفرنسي ستانيسلاس لابولاي، بالاتصال بكيسلياك في موسكو وارسال نسخة من البيان إليه. ورداً على سؤال كيسلياك إذا ما كان البيان مفتوحاً لإدخال تغييرات، قلت إنّه ليس منحوتاً في صخر، لكن ليس عليه في الوقت نفسه التعامل معه كأنّه في مرحلة الصياغة، وتلك هي الطريقة الألطف التي خطرت لي للقول إنّنا راضون عما لدينا.

أظهر اجتماع باريس فوائد التخطيط وتصميم الولايات المتحدة على عدم ترك مصير مبادرة أمن الانتشار في أيدي الآخرين، وذلك يتناقض بشكل حادّ مع الدبلوماسية المستمرّة حيال كوريا الشمالية وإيران، حيث نعهد بدبلوماسيتنا إلى محادثات الأطراف الستة والاتحاد الأوروبي على التوالي. وأظهر اجتماع باريس أيضاً أهمية الحفاظ على وضوحّ جدول أعمال الرئيس أمام مرأى وزارة الخارجية، وعدم السماح بضياعها. أصبح التباين فيما يتعلّق بكوريا الشمالية حاداً مع استقالة بريتشارد في أواخر آب/ أغسطس ككبير مساعدينا بخصوص كوريا الشمالية. أحدث ذلك كثيراً من الضجة الصحفية، وأربك "التوفيقيين" وباول. ومن المثير للاهتمام أنّ بريتشارد بدا غاضباً من باول لأنّه لم يدافع عن وجهة نظر مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ بفعالية بقدر غضبه من كل شيء آخر، وذلك يبيّن نظرة البيروقراطية إلى وزير الخارجية الملائم. سمع برومبريدج ذلك لأنّ العديد من الأشخاص في مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ أبلغوه أنّ بريتشارد قد امتدحني بصورة غير مباشرة قائلاً، "يوجد لدى بولتون سياسة على الأقل"، على الرغم من أنّ بريتشارد لا يوافق على كل ما فيها. ربما يجب أن يكون ذلك درساً لباول الذي حاول احتضان البيروقراطية، لكنّها لدغته.

حدثت إحدى النجاحات الملموسة التي أظهرت كيف تعمل مبادرة أمن الانتشار في أواخر أيلول /سبتمبر، عندما بدأنا نتعقّب مسار سفينة مملوكة في ألمانيا/ "بي بي سي تشاينا" (ليس لها علاقة بالبي بي سي أو الصين) في طريقها عبر قناة السويس. كنا نعتقد أنّها تحمل مكوّنات أجهزة طرد مركزي

من شبكة عبد القدير خان إلى ليبيا، وكان ذلك بمثابة دعوة لوضع مفاهيم مبادرة أمن الانتشار موضوع التطبيق. في 6 تشرين الأول/ أكتوبر، وبموافقة من المالك، حوّل مسار "بي بي سي تشاينا" من طرابلس إلى جنوب إيطاليا حيث أنزلت منها خمس حاويات كبيرة مليئة بمعدّات أجهزة الطرد المركزي (بما في ذلك أشياء مثل الموتورات والمضخّات) وصادرتها الجمارك الإيطالية. كانت الحاويات مسجّلة على أنّها تضمّ "قطع سيارات مستعملة"، وذلك أمر معهود عن مهارات شبكة خان في التهريب. كان مصير الشبكة خاضعاً للنقاش منذ مدة، حيث رأى بعض أعضاء الحكومة إغلاق الشبكة في وقت مبكّر، في حين رأى آخرون أنّ علينا السماح لها بالعمل لنعرف المزيد عنها. كان هذا الحكم معقّداً وصعباً. فعندما نتحرّك ضد ما نعرفه عن الشبكة، فإنّنا قد نخسر احتمال تعقّب ما بقي من العملية. بالمقابل، الانتظار طويلاً قد يعني مثلاً أن برنامج الأسلحة النووية لليبيا قد يتقدّم كثيراً فيصعب وقفه. وعلى الرغم من أنّه لا يسع المرء أن يكون واثقاً، فإنّني أعتقد أنّ الإدارة تحرّكت ضدّ شبكة خان في الوقت الصحيح.

كنت أريد الإعلان عن الاستيلاء على "بي بي سي تشاينا" على نطاق واسع، لكن مدير وكالة الاستخبارات المركزية والبريطانيين قاوموا ذلك لأنّهم كانوا يجرون محادثات مع ليبيا بشأن التخلّي عن برنامج الأسلحة النووية، وهي المباحثات التي بدأت بعد أن رأى معمّر القذافي سهولة الإطاحة بصدام حسين، وخشي أن يكون التالي. كانت الاستخبارات تخشى من أنّ الإعلان عن نجاح مبادرة أمن الانتشار قد يخيف القذافي، وذلك أمر معقول، غير أنّ الاستيلاء على "بي بي سي تشاينا" كان الخطوة الرئيسية الثانية (بعد الإطاحة بصدام) في إقناع ليبيا بأنّنا نعرف بالفعل ما الذي ترمي إليه. وكانت الخطوة الأخيرة اعتقال صدام في العراق في كانون الأول/ ديسمبر، وهو كل ما كان القذافي بحاجة إلى رؤيته قبل اتخاذ قرار نهائي بالسماح لنا بنقل برنامج أسلحته النووية بأكمله إلى أوك ريدج، تنيسي، حيث يوجد الآن، وحيث يوجد متسع كبير للبرنامجين الكوري الشمالي والإيراني إذا ما اهتدت هاتان الدولتان. بل إنّ قرار وزارة الخارجية بالسماح بتسوية قضية طائرة بانام، واعلان ليبيا فيما بعد نبذ الإرهاب، وقرار القذافي بالتخلي عن برنامج أسلحته النووي، واخضاعه للتفتيش التام من قبل وكالة الاستخبارات المركزية وجهاز الاستخبارات السرية البريطاني، فتح الطريق أمام العلاقات الطبيعية مع الولايات المتحدة. وتلك الطريق مفتوحة أيضاً أمام كوريا الشمالية وإيران، لكنّهما لم يسلكاها.

سمحت اجتماعات المجموعة الأساسية لمبادرة أمن الانتشار في لندن في 9 - 15 تشرين الأول/ أكتوبر، والعاصمة البرتغالية لشبونة في 4 - 5 آذار/ مارس 2004 لنا بتوسيع المجموعة الأساسية لتضم كندا والنرويج وسنغافورة.

وقد أبرز بوش تصميمنا بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل في خطابه السنوي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 أيلول/ سبتمبر 2003 وذكر مبادرة أمن الانتشار والشراكة العالمية لمجموعة البلدان الثمانية بقوله: "إنّ الاجتماع المميت للأنظمة الخارجة على القانون وشبكات الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل خطر محدق لا تجاهله أو تمني تلاشيه. وإذا سُمح لهذا الخطر بالتحقق تماماً، فإنّ كل الكلمات وكل الاحتجاجات ستأتي متأخّرة. وعلى أمم العالم أن تتحلّى بالحكمة والإرادة لوقف التهديدات المميتة قبل وصولها". لقد حدث التقدّم الحقيقي على جبهة العمليات، حيث تقدّم التعاون باطراد بين العسكريين وأجهزة الاستخبارات وفرض القانون، وشدّ من أزرها حادثة "بي بي سي تشاينا" عندما أصبحت التفاصيل علنية. قاومنا العديد من المساعي، لا سيما من قبل دول الاتحاد الأوروبي، للغوص في مستنقع المفاوضات القانونية والدبلوماسية التي كان يمكن أن تقلّل من عزم مبادرة أمن الانتشار. وباعتماد بيان مبادئ الاعتراض، لم يعد أمام الدبلوماسيين عمل الكثير باستثناء تسليم المسؤولية إلى زملائّهم العملانيين. ولذلك كانت مبادرة أمن الانتشار "عملاً لا منظمة"، مقابل الأمم المتحدة التي قال عنها أحد الدبلوماسيين البريطانيين إنّها "منظمة، لا عمل". رأى البيت الأبيض أنّ إطلاق مبادرة أمن الانتشار كان جيداً، ومازحتني رايس في الواقع في كانون الأول/ ديسمبر قائلة، "يمكنك أنت وجوزيف أن تعتزلا الآن"، ورددت بالقول، "بعض الأشخاص يريدوننا أن نفعل ذلك".

عندما استضافت الولايات المتحدة قمة البلدان الثمانية في سي آيلند في سنة 2004، كنّا قد أدخلنا روسيا إلى المجموعة الأساسية في الاجتماعات التي عقدت في 31 أيار/ مايو - 1 حزيران/ يونيو في كراكوف ببولندا للاحتفال بالذكرى الأولى لكلمة بوش التي أطلقت مبادرة أمن الانتشار. وقد عقد البولنديون ذلك الاجتماع في منجم للفحم تحت الأرض، أصبح الآن من مواقع جذب السياح يضمّ غرفاً وتماثيل رائعة محفورة في الملح. وقال المضيف البولندي، "لدينا تاريخ من العمل تحت الأرض"، ما أزعج الوفدين الألماني والروسي على السواء، لكن الوفود الأخرى وجدت التعليق مسلياً. بقيت مشاركة روسيا في الأنشطة العملانية لمبادرة أمن الانتشار متفرّقة للأسف، كما كان التزامها بمبادئ مبادرة أمن الانتشار مشكوكاً فيه. ولو كانوا أكثر "مشاركة" وأبدت الصين مزيداً من التأييد، لربما جابهنا ما جاء بعد ذلك من كوريا الشمالية.

في تشرين الأول/ أكتوبر 2004، قبيل الانتخابات الرئاسية الأميركية، شاركت في تمرين لمبادرة أمن الانتشار في خليج طوكيو، حيث تدرّبت سفن فرنسية ويابانية وأسترالية وأميركية على الاعتراض. ونظراً لأنّ هذه الأنشطة وكثيراً من أنشطة مبادرة أمن الانتشار لا تلقى تغطية من وسائل الإعلام إلا

ما ندر، فإنّ قلّة من منتقدي "أحادية" إدارة بوش يدركون تماماً ما هي مبادرة أمن الانتشار. لكن مبادرة أمن الانتشار تعدّدية حقيقية، لكنّها ليست بالتأكيد "تعدّدية" صف للثرثرة.

الفصل الخامس

ترك القيادة للاتحاد الأوروبي: الأولوية للمفاوضات مع إيران

لدي مبدأ بسيط في الشؤون الخارجية. أرى ما يقوم به الأميركيون وأفعل عكسه. وبهذه الطريقة أكون واثقاً من أنّني على صواب.

- جاك شيراك [37]

شكّلت طموحات إيران النووية مشكلة دائمة طوال رئاسة جورج دبليو بوش. ولم تتغيّر أهداف إيران قط، لكن أهداف الإدارة كانت دائمة التغيّر في الغالب، ولم تتابع باتساقٍ ومثابرة كما ينبغي. من غير المعروف إذا ما كان بوش قد تذبذب شخصياً، لكن العديد من مساعديه تذبذبوا، وقد سمح لهم بذلك. ونتيجة لذلك، لا تزال إيران تتقدّم نحو هدفها فيما نكتفي نحن بالمراقبة.

لم أحقّق بالتأكيد ما كنت أريد أن أفعله بشأن إيران. ولم أتمكّن من إقناع ما يكفي من الأشخاص الذين يفوقونني منصباً بخطورة التهديد الإيراني، وكنت قد اقترحت باكراً في مسار دبلوماسي متعدّد الأطراف أنّ الآخرين اختطفوا المسألة ويتحرّكون ببطء، ما أثار جزعي وأضرّ بنا، وأخيراً انتهى الوقت بالنسبة إلي عندما تركت وزارة الخارجية. كان هناك أسباب عديدة أخرى، ليس أقلّها أنّ عقلية "الاختبار العالمي" ذات وزن يفوق كثيراً ما كنت أتوقّعه في إدارة بوش (قال السيناتور جون كيلي، في أثناء مناظرته مع بوش في 30 أيلول/ سبتمبر 2004، عن العمل العسكري الاستباقي، "إذا ومتى

أقدمت عليه، فإنّ عليك أن تنفّذه بطريقة تنجح... في الاختبار العالمي حيث... يمكنك أن تثبت للعالم أنّك فعلت ذلك لأسباب مشروعة"). فبعد العراق، كان الخوف من الانفصال عن أوروبا كبيراً يصعب التغلّب عليه، حتى داخل إدارة تتكوّن من رعاة بقر من دعاة الأحادية على ما يفترض.

على نحو كوريا الشمالية، سأقسم مسلسل إيران إلى قسمين، الأول يتعامل مع فترة بوش الأولى، ويتعامل الثاني مع الأحداث في مجلس الأمن في 2005 - 2006.

السياسات القيصرية الروسية في إيران

كنت أنظر في البداية إلى الجهود النووية الإيرانية عبر موشور إنشاء إطار عمل استراتيجي جديد مع روسيا. وعلى الرغم من اتضاح المشكلة في سنة 2001 - كان مفاعل الطاقة النووية الذي تبنيه روسيا في بوشهر في إيران من أول نقاشاتي المبكّرة مع ستيف هادلي وبوب جوزيف في مجلس الأمن القومي يتعلّق - فقد تركّزت مفاوضاتنا مع روسيا على الدفاعات الاستراتيجية، ثم على الأسلحة الاستراتيجية الهجومية، كما ذكرت سابقاً. وعندما أثرنا برامج الأسلحة النووية والصواريخ البالستية النشيطة في إيران في أثناء مباحثاتنا، قال الروس بشكل لا لبس فيه أنّهم قلقون أيضاً من إيران مثلنا تماماً. وأشار باول إلى إيران بشكل خاص أمام وزير الخارجية الروسي إيغور إيفانوف في موسكو في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2001، عندما قدّمنا إشعاراً بخروجنا من معاهدة الحدّ من الصواريخ المضادّة للصواريخ البالستية بقوله، "إريد أن أشير إلى ذلك"، و"إنّ طبيعة النظام تثير إزعاجنا". كما كانت الإدارة تناقش كيف تدير قوانين العقوبات المختلفة (مثل قانون عدم الانتشار الخاص بالعراق وايران لعام 1992 وقانون العقوبات على إيران وليبيا لعام 1996) التي وهنت وكادت تموت من قلة استخدامها في عهد كلينتون. ضغطت من أجل تنفيذ هذه القوانين بقوة، لكنّني واجهت معارضة بيروقراطية شديدة.

شعرت إسرائيل بالقلق في الواقع من نهجنا الالتفافي بشأن إيران، إذ بدا أنّه يضع إيران وقضايا الانتشار الأخرى في أسفل قائمة أولوياتنا. ففي أواسط كانون الثاني/ يناير 2002 على سبيل المثال، زرت إسرائيل وأوضحت أنّنا اختتمنا الآن مباحثاتنا مع روسيا بشأن الدفاعات الاستراتيجية وأنّنا سننتقل إلى القضايا الهجومية. فكان ردّ فعل الإسرائيليين يتسم بالألم لأنّهم تذكّروا امتداد مفاوضات الحدّ من الأسلحة في الحرب الباردة عدّة سنين، ما يعني أنّنا لن نلتفت إلى إيران عما قريب. مع ذلك، كانت توصيات إسرائيل في ذلك الوقت محدودة، مثل تسليم شحنات قضبان الوقود "في الوقت المناسب"

من قبل روسيا إلى مفاعل بوشهر واعادة الوقود المستنفد على الفور يقلّلان كمية المواد النووية الموجودة في إيران في أي وقت. وكانت تلك المواقف مماثلة لما تدعو إليه وزارة الطاقة لدينا.

في حكومتنا، كان تشيني ورامسفيلد يعبّران عن الآراء الأثر تشدّداً، حيث أصرّا على وجوب أن توقف روسيا كل أشكال التعاون النووي والصاروخي مع إيران، بما في ذلك بوشهر، ووقف كل مبيعات الأسلحة التقليدية المتقدّمة إليها. في 15 شباط/ فبراير 2002، في نهاية أحد اجتماعات لجنة المديرين بشأن مفاوضات معاهدة موسكو، أثارت رايس قضية الانتشار الروسية الإيرانية. سمح لي باول بتقديم فكرتي، ولم تكن قد تمت الموافقة عليها داخل وزارة الخارجية بعد، بأن نبلغ روسيا بأنّنا غير مستعدّين لبحث بوشهر أو التعاون الأميركي الروسي المحتمل بشأن المسائل النووية إلى أن توقف روسيا كل العلاقات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية المتقدّمة مع إيران. وأوضحت أنّهم إذا لم يكونوا راغبين في فعل ذلك بطريقة توحي لنا بالثقة بأنّهم متمسّكون بالتزاماتهم، فلن يكون أمامنا الكثير مما نبحثه معهم. قالت رايس، "لقد عبّر جون عن ذلك بطريقة مختلفة، ما رأينا بكل ذلك؟ لقد أعجبني هذا الأسلوب". وقال تشيني، "إنّني موافق على مقاربة جون. إنّها صائبة تماماً". ولم يقتنع رامسفيلد بها، لكن رايس قالت، "سيتوجّه جون إلى موسكو يوم الاثنين، وهو بحاجة إلى تعليمات. فهل توافق يا دونالد على أن يفتح جون المباحثات مع الروس على الأقل"؟ كان رامسفيلد لا يزال معترضاً عندما ضحك تشيني وقال، "ما بالك، إنّه بولتون، وهو شديد". ابتسم رامسفيلد أخيراً وقال، "لا بأس إذاً" وانفضّ الاجتماع.

كانت هناك آراء عديدة داخل الحكومة الروسية بشأن إيران. كان ألكسندر روميانتسيف، مدير وزارة الطاقة الذرية (ميناتوم) أكثر الروس دراية بالأنشطة الإيرانية، ولذلك ربما أكثرهم قلقاً. وكان سلفه مشبوهاً بالفساد على نطاق واسع، لذا كنا مهتمين جداً في التعرّف على روميانتسيف، وهو فيزيائي نووي يعرف مداخل ومخارج الطاقة النووية المدنية وانتاج الأسلحة. في اجتماعي الثاني مع روميانتسيف في موسكو في 18 شباط/ فبراير 2002، وهو رجل ضخم وصريح جداً، قال إنّه ليس هناك تعاون مع إيران بشأن المسائل المتعلّقة بالأسلحة، وذلك موقف تمسّك به الروس بشكل دائم. وكان اجتماعي الثاني في ذلك اليوم مع يوري كوبتيف، المدير العام لوكالة روسافياكوسموس، المكافئ الروسي للناسا، فأنكر بشدة أن يكون لوكالته أي تعاملات مع إيران وقال إنّ علينا أن نقدّم إليه أي معلومات تفيد خلاف ذلك. وكانت أنشطة الشركات الروسية أقل وضوحاً، مثل شركة إنيرغوماش التي تقيم علاقات تعاقدية مهمة مع إيران، لكنّها أنكرت أيضاً أنّها تساعد برنامج الصواريخ البالستية الإيراني حالياً. وبما أنّ شركات أميركية مثل بوينغ

ولوكهيد تشتري مركبات إطلاق للأقمار الاصطناعية الأميركية من إنيرغوماش، وتشترك معها في مشاريع تجارية أخرى، وكثير منها يحتاج إلى موافقة الحكومة الأميركية وترخيصها، حاولنا استغلال هذه العلاقات لخفض التعاون الروسي مع إيران.

على الرغم من أنّ ردود رومیانتسيف وكوبتيف بدت معقولة، فقد أحدثت مشكلات صعبة لنا بالنظر إلى قلقنا من تعريض مصادر المعلومات الاستخبارية وطرق الحصول عليها للخطر، إذ يمكن أن تكشف من خلال طبيعة المعلومات التي قد نقدّمها. اجتمعت مع مدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج تنيت لبحث هذه المسألة في 19 نيسان/ أبريل. كان برفقته أحد نوابه، جون مكلوغلن، الذي قال بشكل لا لبس فيه إنّ السلوك الروسي مع إيران في الأسلحة النووية والصواريخ البالستية سيئ كما كان عليه منذ بضع سنين أو أسوأ. مع ذلك قاوم أي فكرة لمواجهة روسيا بما نعرفه. لم أكن بالتأكيد أريد أن أكشف معلومات استخبارية بطريقة غير مشروعة، وذلك ما فعله آخرون في وزارة الخارجية عدة مرات من قبل، ولكن الحصول على تأييد أفضل من الروس لجعلهم يواجهون المشكلة، أو ليدركوا عواقب ذلك على علاقتنا الثنائية إذا تابعوا الإنكار.

أشرت إلى تأثير ذلك على العلاقات الثنائية أمام رومیانتسيف وكوبتيف في 30 نيسان/ أبريل 2002، في موسكو، ولم يكن كلاهما مسروراً بسماع ذلك. وفي الأيام الأخيرة قبل قمة موسكو، أبلغت نظيري، غيورغي ماميدوف، أنّ بوش سيثير مسألة إيران مع بوتين لأنّنا فشلنا في حل المشكلة على مستويات أدنى. ومما أثار اهتمامي أنّ ماميدوف أجاب، "أنت لا تحاول رشوتنا أليس كذلك"؟ وقال إنّ موسكو لم تعد تنظر بشكل مواتٍ إلى الحصول على "تعاون" مالي. وقال إنّ "المال مقابل الأداء" مذلّ، وهو كذلك. وعلى أي حال لم أكن أعتقد أنّ علينا أن نقدّم لهم "الجَزَر" لوقف ما يجب ألا يفعلوه في المقام الأول.

أثار بوش مسألة إيران مع بوتين قبل توقيع معاهدة موسكو، وسئلا عن إيران في المؤتمر الصحفي بعد ذلك. أنكر بوتين قيام روسيا بأي شيء غير موات، أو أي شيء مختلف على الأقل عما نقوم به في دعم بناء مفاعلي الماء الخفيف في كوريا الشمالية، وتلك نقطة في غير صالحنا على ما أعتقد. وفيما كنا نتخبّط قبل الاجتماع الآخر، عبّر بوش مصيباً عن خيبته من إجابة بوتين غير المساعدة. وفي حين وافق بوتين في اجتماعهما على انفراد على أنّ إيران تشكّل تهديداً أمنياً لروسيا، فإنّه لم يتطوّر أي شيء ملموس من ذلك. وتكرّر اجتماع بوتين وبوش في موسكو إلى حد كبير في قمة كاناناسكيز لمجموعة البلدان الثمانية في حزيران/ يونيو 2002، لكن بوتين لم يقل

بالضبط ما هي الخطوات التي ستتخذها روسيا لتهدئة مخاوفها من أنشطة الانتشار الإيرانية.

انتقلت روسيا في الواقع إلى الاتجاه المعاكس، فأعلنت في أواخر تموز/ يوليو أنّها تعتزم بناء ما يصل إلى خمسة مفاعلات جديدة في إيران شبيهة بمفاعل بوشهر. اتصلت رايس بسيرغي إيفانوف للاحتجاج، لكن إيفانوف قال إنّ الأخبار غير دقيقة، وتفيد عن مداولات داخل الحكومة الروسية. كانت تلك أخبار أفضل بقليل. كنت أنا ووزير الطاقة سبنسر أبراهام، الذي أعرفه منذ سنوات عديدة، في موسكو بعد عدة أيام لمقابلة روميانتسيف، ما أتاح لنا فرصة ممتازة للتعبر عن استيائنا. وقد لعبت أنا وأبراهام استراتيجية "الشرطي الجيد، الشرطي السيئ" مع الروس، واستخدمناها بشكل جيد في هذه الاجتماعات في موسكو. اجتمعنا بروميانتسيف في 31 تموز/ يوليو، وطمأننا أنّ المفاعلات الجديدة لن تبحث مع إيران قبل الانتهاء من مفاعل بوشهر. فقد أداره الروس مدة طويلة لتدريب الإيرانيين، واتفقوا معهم على إعادة الوقود المستنفد بسرعة فور أن يصبح نزعه من المفاعل ممكناً عملياً. وقال روميانتسيف أيضاً إنّ على إيران أن تمتنع عن تطوير دورة الوقود الخاصة بها، والانضمام إلى البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لذا فإنّ هناك ما يكفي من الأحكام لكي تفتّش الوكالة الدولية للطاقة الذرية في امتثال إيران لاتفاقية الضمانات. كان كل ذلك إيجابياً، لكن لزمنا ساعة ونصف الساعة لحل المشكلة التي تسبّب بها الإعلان السابق، ما أخّر التقدّم في القضايا الأخرى.

كانت مشكلة بوشهر أنّه عندما يشتغل المفاعل، فإنّ بوسع إيران إعادة معالجة ما يكفي من البلوتونيوم من قضبان الوقود المستنفد لصنع ستين سلاحاً نووياً أو أكثر، إذا قرّرت الاستيلاء على المواد النووية الموجودة في أبنية المفاعل. لذا فإنّ الطلب من إيران التصديق على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو البروتوكول الذي يعزّز حقوق الوكالة في التفتيش، يشكّل حماية إضافية صغيرة في وجه مخادع عازم كإيران. كما أنّ إصرار روسيا على "اتفاق الاسترجاع" لم يكن كافياً بالنظر إلى الوقت الذي يجب أن يبقى فيه الوقود المستنفد في برك التبريد قبل أن يصبح نقله ممكناً. عُقد مزيد من الاجتماعات مع روميانتسيف وكوبتيف في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر، لكنها لم تسفر عن شيء. وفي تلك المرحلة بدأت الحرب الوشيكة مع العراق تضيّق الخناق على الموضوعات الأخرى التي نبحثها مع روسيا. شدّدنا أمام روميانتسيف على وجه الخصوص على مخاوفنا بشأن اعتزام إيران إنشاء مرفق لإنتاج الماء الثقيل في أراك، لكن تركيزنا على بوشهر واحتمال قيام روسيا بإنشاء مزيد

من المفاعلات في إيران لم يتراجع. وبقي الإسرائيليون قلقين جداً أيضاً من الأنشطة الإيرانية التي تتقدّم بصرف النظر عن مستوى التدخّل الروسي.

كم عدد اجتماعات الوكالة الدولية للطاقة الذرية اللازمة لتركيب مصباح؟

بدأ الآن التركيز ينتقل من موسكو إلى إيران بصورة مباشرة. فعندما زار المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران في أواسط شباط / فبراير 2003، أطلِع على ترتيب تعاقبي من 164 جهاز طرد مركزي، ورأى هو وفريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية مكوّنات لأكثر من ألف جهاز طرد مركزي إضافي. كما كشفت إيران عن أنّها تلقّت غاز UF6(الغاز المستخدم في عملية التخصيب) من الصين قبل عدة سنوات، واخفاؤه قبل ذلك يعدّ انتهاكاً واضحاً لاتفاقية الضمانات. أثارت هذه الكشوف أسئلة أكثر مما قدّمت إجابات. فتلك معلومات مهمة تؤيّد ما نعتقده بالفعل، وتزيد من مستوى القلق لدي. ظننت أنّ إيران ربما تلعب لعبة " الطعم والمفتاح"، حيث تكشف عن جزء من برنامجها النووي على أمل أن تحوّل الاهتمام عن الأنشطة الأخرى. وكان ردّ أرميتاج عندما أطلعته مصيباً تماماً، "لقد أمسكنا بهم".

اجتمعت أنا وأبراهام مع البرادعي في فينّا في 11 آذار/ مارس، وشدّدنا على وجوب أن يتوخّـى الحذر الشديد في ملاحظاته عما يعرفه أو لا يعرفه عن الأنشطة الإيرانية، وتلك نقطة لم يصغِ إليها البرادعي قط. فهو بيروقراطي دولي من مصر، انتخب على رأس الوكالة لأول مرة في سنة 1997، وقدّم أعذاراً لإيران طوال المدة التي قضيتها في إدارة بوش. كان يسعى دائماً وراء "المعتدلين" في القيادة الإيرانية الذين لا يريدون الحصول على أسلحة نووية، وهي مجموعة غير موجودة وفقاً لحكمنا، ولديه اهتمام في التوصّل إلى اتفاق معهم أكثر من الإفادة بنزاهة عما يخبره عنه مفتّشو الوكالة. أبلغت البرادعي أنّ "الإيرانيين يحاولون التلاعب بعقولنا"، لكن هذه الفكرة لم تصله. ولم يشأ السماع.

من الأمور المختلفة على نحو متزايد في الدبلوماسية تجاه إيران وكوريا الشمالية مستوى الاهتمام الفرنسي والبريطاني. وقد حاولت إدخال فرنسا وبريطانيا في محادثات الأطراف الستة بشأن كوريا الشمالية، مشيراً على باول أنّهما من المرجّـح أن تكونا مفيدتين كعضوين دائمين في مجلس الأمن ودولتين نوويتين شرعيتين، وبخاصة عندما سعينا لاحقاً إلى أن يفرض المجلس عقوبات على كوريا الشمالية. لم يقتنع باول بمحاجّتي البتة، وكان دور بريطانيا وفرنسا محدوداً إلى أن وصلت قضية كوريا الشمالية إلى

مجلس الأمن. مع ذلك حاولت إبقاءهما على اطلاع، وغالباً ما تصدّتا لإيران. رأت بريطانيا أنّنا نقسو كثيراً على البرادعي، وهو موقف حاولت أن أغيّره دون نجاح. كما أنّ وزير الخارجية البريطاني جاك سترو كانت لديه مصالح في إيران، وفاتح باول في أواخر آذار/ مارس 2003 ليطلب منا إعادة النظر في رفض إجازة تصدير قطع طائرات تحتاج إليها شركة رولز رويس لبناء محرّكات لطائرات إيرباص التي تريد إيران شراءها. وعندما حققنا في الموضوع، تبيّن أنّ رولز رويس كانت أقل اهتماماً في اتمام البيع من سترو، وتلاشت القضية.

كنت أريد متابعة موضوع إيران في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واستخدام تعنّت إيران الذي أتوقعه تماماً، لنقل المسألة بأكملها إلى مجلس الأمن حيث يمكننا محاولة فرض عقوبات. لم أكن واثقاً بشأن مجلس الأمن، لكن يمكننا على الأقل تجربة الوكالة الدولية للطاقة الذرية/ الأمم المتحدة، وبعد ذلك نعمد إلى القيام بما هو ضروري لمنع إيران من الحصول على قدرة الأسلحة النووية. يجتمع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية فصلياً، وكنت أتوقّع أن يلزمنا اجتماعان أو ثلاثة اجتماعات للوكالة على الأكثر، ابتداء من حزيران / يونيو 2003، للوصول إلى قرار الإحالة. ولم يكن يدور في خلدي أنّ العملية ستستغرق أكثر من ثلاث سنوات. طرحت هذا النهج أولاً في اجتماع الأعضاء الدائمين الثلاثة (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا) في 8 نيسان / أبريل، أي قبل وقت طويل من بروز الحاجة إلى بدء حملة ضغط في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكن ردّ فعلهما الابتدائي جاء فاتراً. ولم تكن روسيا متحمّسة أيضاً، وغير قلقة جداً على الرغم من بروز علامة إيجابية. فقد حضر روميانتسيف إلى واشنطن في 15 نيسان/ أبريل حاملاً رسالة من بوتين إلى بوش تنص جزئياً على "أنّنا نشارك الولايات المتحدة قلقها بشأن النوايا الإيرانية من تحقيق القدرة على إنتاج الوقود النووي الذي ليس له، برأينا، ضرورة اقتصادية في المستقبل القريب". فهمت من ذلك أنّ روسيا لا تريد أن تكون مصدر الوقود النووي الإيراني فحسب، بل إنّها لا توافق على المحاجّة الإيرانية البلهاء بأنّها بحاجة إلى تطوير "طاقة نووية مدنية" لأنّ النفط والغاز سينضبان لديها. كان خواء الحجة الإيرانية بالنسبة إليّ دليلاً على الكذب وعلى نيتها تطوير أسلحة نووية. وقال رومیانتسیف صراحة إنّه قلق جداً الآن من أنشطة إيران التي اعترف أنّها تتوافق مع برنامج للأسلحة النووية على الأقل.

في منتصف نيسان/ أبريل، عرفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من "عيّنات" أُخذت من مرفق التخصيب في نطانز أنّ إيران أدخلت غاز UF6 في أجهزة الطرد المركزية التي أرتها للبرادعي في شباط/ فبراير. ويعدّ عدم

قيام إيران بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن هذه الخطوة انتهاكاً آخر لاتفاقية الضمانات، ودليلاً إضافياً على أنّ إيران أكثر تقدّماً مما كنا نعتقد أو اعترفت به. وقد تكرّر مثل هذا الكشف في السنوات الثلاث التالية، ما عزّز رأيي بأنّ إيران تكذب لأنّ من الواضح أنّ لديها ما تخفيه. في 5 أيار/ مايو التقيت بروميانتسف في موسكو. وقد أخذ كل العمل الذي بدأناه يؤتي ثماره، إذ أكّد أنّ الروس لن يشحنوا الوقود الجديد إلى بوشهر إلى أن تحل الأسئلة المتعلّقة ببرامج إيران النووية. وكانت تلك خطوة مهمة، وربما تشير إلى أنّ مشروع بوشهر بأكمله معرّض للخطر لأنّ المفاعل بدون وقود ما هو إلا كدسة مكلفة من الخرسانة. سألت روميانتسيف إذا كانت روسيا تنظر الآن في وقف كل تعاونها النووي مع إيران، فكان جوابه، "نعم بالطبع"، وذكّرنا بأنّه فيزيائي نووي.

للتأكّد من أنّنا لم نخطئ الفهم، سألني ماميدوف لاحقاً إذا كنت أقدّر أهميى ملاحظات روميانتسيف. وقال ماميدوف باستياء واضح، "لقد قدّم لك ذلك بشكل مجاني". فأجبت، "أعرف ذلك، فمعك أحتاج إلى ستة أو سبعة اجتماعات". ردّ ماميدوف، "ستة على الأقل"، وضحك دون أن يناقض روميانتسيف بالطبع. وقال ماميدوف، "خلص بوتين نفسه إلى أنّ لدى إيران برنامجاً للأسلحة النووية" على الرغم من أنّه وصف الخلاصة بأنّها "ليست أكيدة مئة بالمئة. فما زال هناك أجزاء ناقصة في أحجية الصورة المقطّعة". وسألت ما هي هذه الأجزاء، لكن ماميدوف أحالني إلى روميانتسيف. عرضت أن أرسل خبراء لبحث القضية فوافق. وقال ماميدوف إنّهم قريبون من قرار حاسم بشأن إيران. عندما عدت إلى سفارتنا، اتصلت بأرميتاج على الخط الهاتفي الآمن لأنقل إليه كل ذلك، واقترحت عليه إبلاغ باول ورايس لأنّني لا أعتزم أن أفيد في البرقية عن أهم تعليقات روميانتسيف وماميدوف لكي أحول دون تسرّبها قبل الأوان. وافق أرميتاج الذي كان مسافراً إلى جنوب آسيا في وقت لاحق من اليوم نفسه، واقترح علي الاتصال بباول، وهو ما فعلته في اليوم التالي. كان أرميتاج قد أبلغ باول، فقال لي إنّه أطلع رايس بالفعل وسيبلغ الرئيس عندما يجتمع به بعد ساعة ونصف الساعة.

كنت أريد إحالة إيران إلى مجلس الأمن في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حزيران /يونيو 2003. وإذا لم نتمكن من فعل ذلك، فسنضع الأساس لفعل ذلك في أيلول/ سبتمبر على الأقل. كانت التقارير الواردة من مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيبّا مشجّعة لأنّ إيران لم تنجح في إقناع الوفود الأخرى بأنّ برنامجها سلمي. وبعد جلسة أسئلة وأجوبة واحدة في أوائل أيار/ مايو، قال الممثل المكسيكي الدائم في الوكالة الدولية للطاقة الذرية لوفدنا، "لا بد أنّ هناك خطأ في الترجمة اليوم، لأنّ ما من شيء قاله الإيرانيون اليوم ذو مغزى". وفي اجتماع الخبراء في

موسكو، اعترف الروس بأنّ اهتمام إيران الشديد بأجهزة الطرد المركزي ومرافق إنتاج الماء الثقيل والمفاعلات، بل حتى مقاربة فصل النظائر المتقدّمة بليزر البخار الذري، إلى جانب افتقار إيران التام للشفافية والعدد الكبير من الأسئلة التي طرحتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إيران ولا تزال دون جواب، كل ذلك مثير للانزعاج. لكن لم يصل الروس على مستوى الخبراء إلى ما ذهب إليه رومياتسيف، ما يشير بوضوح إلى الحاجة إلى قيادة سياسية من أعلى، يمكن أن يوفّرها بوتين، لدفعهم إلى النقطة الحاسمة. لكن الصين لم تكن مستعدّة للمساعدة للأسف. وكانت الولايات المتحدة تفرض عقوبة تلو الأخرى على شركات المجمّع الصناعي العسكري الصيني، مثل نورينكو، لتزويده إيران بمكوّنات وتكنولوجيا صواريخ بالستية، في انتهاك لتشريعاتنا. وقد أوضح بوشهر ونورينكو وغيرهما من الترتيبات التجارية الأخرى أن روسيا والصين لم تدركا تماماً، مثلنا، أنّ الأرباح من الصفقات التجارية على المدى القصير لا تعوّض عن المخاطر المصاحبة لبيع تكنولوجيات حسّاسة إلى إيران والدول المارقة الأخرى.

لم ينتج اجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حزيران/ يونيو شيئاً مهماً بشأن إيران إذ لم تكن بعثتنا أو الأوروبيون راغبين في ممارسة الضغط الشديد اللازم لاتخاذ إجراء قوي. لم نكن نطلب الكثير، بل مجرّد إحالة إلى مجلس الأمن، حيث ستقع المعركة الحقيقية داخل نظام الأمم المتحدة، لكن حتى ذلك كان متعذراً. فروح فينّا توجب أن تتخذ قرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإجماع، وتلك قاعدة تذكّر بعصبة الأمم، ومن المرجّح أن تترك الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الخندق التاريخي نفسه الذي استقرت فيه العصبة. وقد أبلغني البريطانيون في واشنطن أنّ التعليمات الواردة إلى بعثتهم في فينّا كانت قوية جداً، وأنّ جاك سترو قال شخصياً إنّ عليهم القيام بكل ما يلزم. كان ذلك جيداً على المستوى الإعلاني، لكن السفراء الغربيين أقنعوا أنفسهم في غابات فينّا أن ليس بوسعهم الحصول على الإحالة إلى مجلس الأمن، لذا لم يفعلوا شيئاً. وقد حفزني هذا الضعف في الأمم المتحدة على إنجاحّ مبادرة أمن الانتشار لأنّنا بحاجة إلى شيء أكبر مما تستطيع عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تنتجه. بل إنّ سفيرنا في الوكالة، كن بريل، ونظيره البريطاني، لم يتبعا تعليماتهما للحصول على قرار من مجلس المحافظين، وركّزا بدلاً من ذلك على "خلاصة الرئيس" الضعيفة عن مناقشات المجلس. كنت في رحلة إلى الشرق الأوسط عندما وافق أرميتاج أخيراً على أنّ خـلاصة الرئيس هي أفضل ما يمكن أن نخرج به، لكنّني عرفت أنّه لم يكن راضياً عن أداء بريل. ولم أكن راضياً بالتأكيد. مع ذلك أعلنت عن تحقيق انتصار في الصحافة لعلمي أنّ معظم الصحافيين لا يميّزون بين القرار وخلاصة الرئيس، لكنّني كنت أعرف

في داخلي أنّنا في مأزق حقيقي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولم نقترب من الحصول على كل ما يمكن.

واصلت الضغط لاتخاذ إجراء قبل اجتماع مجلس المحافظين القادم في أيلول/ سبتمبر، لكن بعثتنا أرسلت برقيتين تقولان إنّ جدول مواعيد الإجازات تجعل اتخاذ إجراء قبل ذلك متعذّراً. لكن هل الأسلحة النووية أهم حقاً من الإجازات؟ بل إنّ البرادعي كان غير مهتمّ بمسألة الإحالة إلى مجلس الأمن لأنّه سيخرج من دائرة الضوء، وذلك موقف نموذجـي قصير النظر. كان الصحافيون يسمون الوكالة الدولية للطاقة الذرية "كلب الحراسة النووي للأمم المتحدة"، لكن لا عجب من أنّ المشكّكين الأميركيين كانوا يسمّونها بدلاً من ذلك "جرو الحراسة النووي للأمم المتحدة".

ظهرت في أوائل آب/ أغسطس للأسف خطة طرحتها المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا - الترويكا الأوروبية كما صار يطلق عليها لاحقاً - أبعدت مساعينا عن السكة في السنوات الثلاث ونصف السنة التالية. وقد أوحـى بها جزئياً سعي سترو إلى إيجاد حيّز خاص به منفصل عن هيمنة بلير على السياسة الخارجية، وكذا الرغبة الفرنسية الألمانية في إظهار أنّ الاتحاد الأوروبي يستطيع التعامل مع إيران بشكل مختلف عن الطريقة التي اتبعها رعاة البقر دعاة الأحادية في إدارة بوش للتعامل مع العراق. فإذا تمكّنا من وقف البرنامج النووي الإيراني بالدبلوماسية، فإنّ بوسعهم في الواقع تبرير معارضتهم حرب العراق. وأعتقد أنّ البريطانيين سايروهما لتلميع مؤهلاتهم في الاتحاد الأوروبي وليظهروا أنّهم ليسوا "كلب بودل" للولايات المتحدة، مثلما يصف العديد من النقّاد علاقة بلير ببوش.

ظننت في الواقع أنّ بوش قضى على فكرة الترويكا الأوروبية في حوار مع بلير في 1 آب/ أغسطس. فقد قال بوش إنّه قلق من الرسالة التي يرسلها بلير إلى إيران ("العنصر المهم في الحرب على الإرهاب") "بسبب موقعها الجغرافي وهدفها المطلق والمعلن عنه بوضوح بتدمير إسرائيل". وأكّد بوش على أن هدفهما المشترك هو "تحرير إيران"، ثم روى الحوار الذي دار بينه وبين رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون. قال شارون، "إنّنا بلد صغير وإيران بلد كبير، ولا يلزم الكثير لنسف بلد صغير". ثم جاءت نظرة بوش الأساسية والمهمة إلى إيران: "أعتقد أنّنا بدأنا نشهد بداية محرقة. ويجب ألا يكون هناك غموض أو مكافآت ما لم يحدث تفكيك كامل". وقد تذكّرت تلك الكلمات في السنوات التالية فيما كنت أقاتل في الحروب داخل الحكومة بشأن السياسة تجاه إيران لأنّها تشير بوضوح إلى فكر الرئيس.

كتبت الترويكا الأوروبية إلى إيران تطرح عليها التخلّي عن برنامجها النووي مقابل جزرات غير محدّدة لكن يفهم ضمناً أنّها سخية. لم تعجبني الفكرة،

لكن باول لم يعارضها عندما طرحها سترو أمامه. من حسن الحظ، أو هكذا اعتقدت، أنّ الردّ الإيراني كان مائعاً، وأملت أن يقنع ذلك الأوروبيين أنّهم لن يحقّقوا أي شيء مهم. لقد أبرز الرد الإيراني لماذا نحتاج إلى أن تحيل الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران إلى مجلس الأمن في أيلول/ سبتمبر، وهو ما شرعنا بإجراء التحضيرات الضرورية له. وردتنا معلومات مثيرة للاهتمام من الوكالة بأنّ تفتيشها الأخير لمرفق كالاي الكهربائي في إيران بيّن أنّ الإيرانيين أعادوا دهان وتبليط العديد من الغرف قبيل وصول المفتشين، على الرغم من أنّ المفتشين واثقون من أنّ "عيناتهم" ستشير إذا كان هناك نشاط إشعاعي أم لا. كان ذلك يشير بالضبط إلى الخداع والتستّر الذي يثبت أنّ إيران تحاول إخفاء شيء. كنا نريد إذاعة هذه المعلومات على الملأ لكي يرى الآخرون أنماط السلوك الإيراني، لكن البرادعي، الدائم المساعدة، أجرى تعديلاً على مسوّدة التقرير الذي أعده موظفو الوكالة فحذف الكثير من التفاصيل عن استمرار إيران في إخفاء الحقائق. مع ذلك كانت أستراليا وبريطانيا وكندا تؤيّدنا، وبدأنا نضغط لإقناع الآخرين باكراً. كان التوقيت يضيق، إذ واصلت إسرائيل التعبير عن قلقها، عبر مسؤولين مثل جدعون فرانك، رئيس وكالة الطاقة الذرية لديها، من أنّ إيران تقترب من "نقطة اللاعودة"، عندما تتقن دورة الوقود النووي وبعد ذلك لا يمكننا وقف تقدّمها نحو الأسلحة النووية دون استخدام القوة. لم يكن الإسرائيون يدعون إلى استخدام القوة، لكنّهم كانوا يشيرون إلى أنّ الفشل في اتخاذ إجراء دبلوماسي قوي الآن قد يترك لنا خياراً آخر، عاجلاً أم آجلاً.

قرّرت الترويكا الأوروبية في 2 أيلول/ سبتمبر أن تكتب ثانية إلى إيران لتقول لها، "إنّ رسالتك لم تجب عن رسالتنا"، وهو ما اعتقدت أنّه مضيعة تامة للوقت. كنت أتناول طعام الفطور أنا ونظيري البريطاني ويليام إهرمان (وهو متشدّد مقارنة بسترو) في باريس قبل اجتماع المجموعة الأساسية لمبادرة أمن الانتشار وأبلغني بالأخبار السيّئة: لقد رفض سترو مسعانا لإحالة إيران إلى مجلس الأمن في اجتماع محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/ سبتمبر. ظننت أنّ ألمانيا وفرنسا غيّرتا رأي سترو بسبب مبادرة الترويكا الأوروبية والخلاف الداخلي في حكومة بلير بعد أن انتحر خبير بريطاني على خلفية قدرات العراق المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل قبل حرب العراق. وهكذا تضاءل الأمل بخروج البريطانيين من مسعى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. أعاد والتر شميدت، رئيس الوفد الألماني إلى مبادرة أمن الانتشار، التأكيد على أنّ وزراء الترويكا الأوروبية لا تريد التقدّم في المسعى في اجتماع الوكالة في أيلول/ سبتمبر، على الرغم من أنّه قال، "إنّ [يوشكا] فيشر أكثر تشدّداً منك" بشأن إيران، وهو ما شككت به. في اجتماع الأعضاء الدائمين الثلاثة في مجلس الأمن في باريس في 5 أيلول/ سبتمبر،

بعد أن غادرت بقية وفود المجموعة الأساسية لمبادرة أمن الانتشار، عبّرت عن خشيتي أمام إهرمان ودي لابولاي، نظيريّ البريطاني والفرنسي، من أن يكونا تراجعا عن إحالة إيران إلى مجلس الأمن، لكنّهما طمأناني إلى أنّنا سنضع الأسس في اجتماع المحافظين للحصول على الإحالة في تشرين الثاني/ نوفمبر. كتمت غيظي ووافقت، استناداً إلى تأكيداتهما بعدم الرجوع عن ذلك. لقد أظهر هذا الاجتماع كيف تكرّر مسعى الترويكا الأوروبية في السنوات الثلاث التالية لتأجيل اتخاذ إجراء فعّال ضدّ إيران. وأشعر بالألم عند الكتابة عن ذلك حتى الآن.

عندما التأم اجتماع مجلس المحافظين في 8 أيلول/ سبتمبر، كشف البرادعي بعض ما وجده مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مرفق الكهرباء في كالاي، وتحديداً الدليل على وجود غاز UF6 مخصباً بتركيز 5 بالمئة من اليورانيوم U235 (مستوى تخصيب المفاعل)، ما يثبت وجود نشاط تخصيبي (ورد لاحقاً المزيد عن كالاي، بما في ذلك الدليل على يورانيوم عالي التخصيب). مع ذلك تعرّض القرار "الشديد" الذي نسعى إلى صدوره من الوكالة إلى الهجوم. ولم يقم بريل بالكثير للدفاع عنه، ولم يكن يتبع تعليماته بالتأكيد. كان عزائي الوحيد حضور عشاء في مقرّ إقامة نائب الرئيس في 9 أيلول/ سبتمبر، حيث بحثنا الأمور في وزارة الخارجية، فوضع رامسفيلد يده على كتفي وقال ضاحكاً، "لا أعرف كيف تحافظ على بقائك هناك"! أطلعت باول وأرميتاج، وقلت لأرميتاج تحديداً بعد اجتماع الموظفين في الخارجية أنّني أعتقد أنّ بريل يسيء التعامل مع المسألة في فينّا. وفي تلك الأثناء، كان مجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع يتقاتلان بشأن ما يجري، وتحديداً شبه تراجع بريل عن موقفنا "المتشدّد" في المفاوضات مع أعضاء مجلس المحافظين الآخرين.

أصبح أرميتاج الآن قلقاً بشأن الانهيار في فينّا بحيث أخذ يجري اتصالات بوزارات الخارجية، محاولاً الضغط عليها لتقف إلى جانبنا. ووصف جهود بريل في فينّا، أو عدمها، بأنّها تافهة، وهو تقييم دقيق برأيي. كانت الصفعة الأخيرة، وهي معركة نموذجية من معارك الأمم المتحدة، هل نواصل إصرارنا على توصّل الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى "استنتاجات حاسمة" بشأن إيران في اجتماعها القادم في تشرين الثاني/ نوفمبر، وتلك هي العبارة الرمزية للإحالة إلى مجلس الأمن، أو هل نقبل الصياغة الروسية التي تذكر "استنتاجات" فقط، وبالتالي تميّع الأمر. كنت أعتقد أنّنا تنازلنا كثيراً وأبلغت بريل بذلك. فاستغاث بأرميتاج وأجرى مكالمة متعدّدة الأطراف في نحو الساعة السابعة إلا ربعاً بتوقيت واشنطن صباح يوم الجمعة في 12 أيلول/ سبتمبر. رأى بريل أنّنا إذا لم نوافق على هذا التعديل الروسي فستحدث فوضى، وأنّ علينا من أجل "روح فينّا" قبوله للوصول إلى إجماع. سأل

أرميتاج عن رأيي، وقلت إنّنا قد تنازلنا كثيراَ، وانّنا لم نحصل على ما نريده في مكان آخر من القرار، وإنّني لا أقيم وزناً "لروح فينّا" وعلينا رفض التغيير الروسي ونطلب التصويت على نصنا. قال أرميتاج، "إنّني أؤيّد موقف جون" لكن بريل واصل المحاجّة فانزعج أرميتاج الذي اعتقد أنّه أبلغ بالفعل قراره إلى بريل. وأخيراً قال أرميتاج، "علينا تصليب موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية هنا"، فردّ بريل متنازلاً، "الأمر لا يتعلّق بالوكالة نفسها، بل بالحكومات الأعضاء". فردّ أرميتاج ببرود، "أعرف ذلك يا كن"، وطلب من بريل إبلاغ الوفود الأخرى بموقفنا. .

تبيّن أنّه عندما أبلغ بريل موقفنا، قرّر مجلس المحافظين على الفور أخذ استراحة فورية لمدة ساعتين للغداء، فهو في النهاية من هيئات الأمم المتحدة. اتصلت بأرميتاج فقال قبل أن أبدأ، "الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تساوي دلو بصاق"، ثم "يجب أن تتخذ الوكالة موقفاً"، وهو ما بدا صائباً بالنسبة إلي. في العاشرة والنصف صباحاً ورد خبر من فينّا بأنّ روسيا والبلدان غير المنحازة قد انهارت وأنّ عبارة "استنتاجات حاسمة" ستبقى، وأنّ الفوضى لن تحاصر فينّا. كان ذلك نوع النصر "الحاسم " الذي نحقّقه في مفاوضاتنا إذا اتخذ دبلوماسيونا موقفاً صلباً. وقال جوزيف إنّ اجتماع موظفي مجلس الأمن القومي صفّق عندما أبلغهم بانتصارنا، لكنّني تساءلت إذا ما علق أي من ذلك في عقول البيروقراطية الدائمة. على أي حال، بقي بريل بالتأكيد عالقاً في ذهن أرميتاج. وكان ذلك سبباً جعل أرميتاج يحرص على عدم حصول بريل على تعيين في سفارة أخرى بعد انتهاء تعيينه في فينّا. واستنتج ما تبقّى من الإدارة أيضاً أنّنا لا نستطيع تكرار تجارب اجتماعات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حزيران/ يونيو وأيلول/ سبتمبر، وأنّنا بحاجة إلى تمثيل أكثر قوة وفعّالية في فينّا.

الأمور تزداد سوءاً في السنوات الثلاث المقبلة:

الاتحاد الأوروبي يتوه في المكان، لذا يمكن اعتبار، في بعض المعاني على الأقل، إمبراطورية أوروبية جديدة.

- البروفسور دومينيك ليفِن، كلية لندن للاقتصاد، 5 تموز/ يوليو 1999

أردت الالتفات على الفور إلى اجتماع مجلس المحافظين في تشرين الثاني/ نوفمبر، عازماً على القيام بكل العمل التحضيري في عواصم الحكومات الأعضاء في الغالب لا في فينّا، للحصول على إحالة إلى مجلس الأمن. غير أنّ التوريكا الأوروبية فاجأت تلك الخطط، بإرسال رسالة أخرى إلى طهران

تعرض فيها تكنولوجيا المفاعلات النووية إذا تخلّت إيران عن برنامجها النووي بالتوقّف عن أنشطة تخصيب اليورانيوم. النقطة المركزية في تفكير الترويكا الأوروبية أنّ هذا الموقف يحول دون تقدّم إيران في الجبهة النووية، وبالتالي يتيح إجراء المفاوضات بأية سرعة يريدونها دون زيادة مخاطر حصول إيران على الأسلحة النووية. ومن المفارقة أنّ مسعى الترويكا الأوروبية أدى إلى نتيجة معاكسة تماماً. ففي السنوات الثلاث والنصف التالية، أعطيت إيران ما تحتاج إليه بالضبط: الوقت للتغلّب على مصاعب إتقان دورة الوقود النووي. ولم تعط في المقابل إلى الترويكا الأوروبية والولايات المتحدة سوى القليل باستثناء تزايد الخطر الذي تشكّله برامج الأسلحة النووية والصواريخ البالستية الإيرانية الأكثر تقدّماً. كانت مناورة الترويكا الأوروبية مثالاً كلاسيكياً على الدبلوماسية التي لا تستند إلى شيء سوى الهواء، وتخلق وهماً بالأمن لكنّها تقوّضه في الواقع. ولا يسعنا سوى أن نأمل أن تتجنّب الولايات المتحدة وإسرائيل والأوروبيون أنفسهم نتائجها السلبية قبل أن تحقّق إيران قدرات الأسلحة التي تسعى إليها بإصرار، دون أن تواجه أكثر من دبلوماسية ضعيفة.

أخبرني إهرمان، نظيري البريطاني، عن هذا المسعى الأوروبي الذي أعيد تعزيزه عندما اجتمعنا في 29 أيلول/ سبتمبر 2003 للتخطيط لاجتماع المجموعة الأساسية لمبادرة أمن الانتشار في لندن المقرّر عقده في 1 تشرين الأول/ أكتوبر. وقد عبّرت عن خشيتي، لكنّ إهرمان قال إنّه يتوقّع تماماً أن ترفض إيران العرض، ما يوفّر لنا حجّة أفضل لاتخاذ قرار في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإحالة إلى مجلس الأمن. لم أكن أعتقد أنّ إهرمان يؤمن بذلك، على الرغم من اعتقادي بإيمان سترو به، وذلك لا يبشّر بخير في المستقبل. وأبلغني د ي لابولاي بعد ذلك ببضعة أيام أنّ آراءه مماثلة لرأي البريطانيين، على الرغم من أنّه أقرّ بأنّ إيران قد تسيء فهم عرض الحوافز وتعتبره إشارة ضعف. والأسوأ من ذلك أنّ إيران دعت وزراء خارجية الترويكا الأوروبية إلى طهران، وهو ما رفضوه، وطرحوا بدلاً من ذلك إرسال وكلاء الوزارة، بما يوحـي ضمناً بأنّ الوزراء قد يلحقون بهم. في أثناء تناول الفطور مع إهرمان في نادي اليخوت الملكي في نايتسبريدج بلندن في 9 تشرين الأول/ أكتوبر، أبلغته بوضوحٍ عن اعتقادي بأنّها فكرة سيئة جداً، وأنّه سيكون لها تأثير معاكس على مساعينا في تشرين الثاني/ نوفمبر لكي يحيل مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الدولية إيران إلى مجلس الأمن. فقد كانت تلك مقايضة رديئة على المستوى الأساسي. وحتى لو وافقت على السعي إلى عقد اتفاق مع إيران، وهو ما أرفضه تماماً، ما الذي يمكن كسبه من تأجيل المواجهة الآن؟ لمَ لا ننتظر حتى تحال إيران إلى مجلس الأمن، حيث يمكننا ممارسة بعض الضغط عليها، بدلاً من الموافقة على المحادثات مسبقاً.

انتظرت شروق الشمس في واشنطن، ثم اتصلت بباول. كان قد تحادث مع سترو قبل أسبوع (كانا يتحادثان طوال الوقت دون مدوني ملاحظات) وذكر احتمال قيام وزراء خارجية الترويكا الأوروبية بزيارة طهران. قال باول إنّه سأل عن جدوى هذه الزيارة. وأقنعه جواب سترو الضعيف أنّ الفكرة لن توصل إلى أي مكان، لكنّني قلت إنّ من الواضح أنّها توصل إلى مكان آخر إذا لم نوقفها، وأنّ سترو هو المحرّك في الترويكا الأوروبية. لم يكن باول واثقاً جداً، لكنّه قال إنّه سيتصل بسترو على الفور. وبعد نحو ساعة اتصل بي باول ليقول إنّ سترو ووزير الخارجية الفرنسي دومينيك دو فيلبان ووزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر، الذين دعاهم باول "الصادحين الثلاثة"، يحزمون حقائبهم للتوجّه إلى طهران. وقال باول إنّه اقترح بلطف على سترو أن يتحدّث معي مباشرة بما أنّني في لندن، وكنت بالتأكيد مستعداً لذلك. بدلاً من ذلك، اتصل بي إهرمان في الثالثة والثلث بعد الظهر لينقل وجهة نظر سترو ويقول، "أبلغ جون أنّني لن أذهب إلى طهران لكي يُسخر مني"، وأنّه لا يريد حدوث انقسام بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حيال هذه القضية. رددت بأنّ ذلك جيد، لكن الصحافة ستتحدّث عن زيارة ثلاثة وكلاء وزراء، وسيصوَّر ذلك بالضبط على أنّه انشقاق عن الولايات المتحدة، وهو كذلك بالفعل. تقبّل إهرمان ذلك وقال إنّ سترو يعتقد أنّ تقريب الفرنسيين والألمان مهم، إذ بخلاف ذلك قد يعقدون اتفاقات رديئة مع الروس. وقد أكّد لي كل ذلك أنّ سترو هو محرّك الترويكا الأوروبية، على الرغم من أنّ إهرمان ختم بالقول إنّ سترو يريد التشديد على أنّه لم يتخذ بنفسه قرار التوجّه إلى طهران. وأنّه سينتظر ما سيحدث مع وكلاء الوزراء (الذين بدأت أنا وباول ندعوهم "الصادحين الثلاثة الصغار").

اتصل جوزيف لاحقاً ليقول إنّ رايس تعتقد أنّ فكرة توجّه أي صادح أياً كان حجمه إلى طهران "مجنونة"، وأنّها نقلت ذلك إلى البريطانيين. ذهب وكلاء الوزارة الثلاثة إلى طهران على أي حال. اتصلت بإهرمان في بروكسيل في 19 تشرين الأول/ أكتوبر، فور عودته، وقال أشياء مثل "إنّهم لم يبتعدوا عن السكة لكنّهم لم يتقدّموا كثيراً عليها". أقسم الإيرانيون أنّهم يتعاونون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (وكلانا يعرف أنّ ذلك غير صحيح البتة) وأنّهم يعتزمون التوقيع على البروتوكول الإضافي عما قريب. أما بشأن تعليق تخصيب اليورانيوم، وهو شرط مسبق طرحته الترويكا الأوروبية، فقد رفض ذلك حسن روحاني، رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني. غير أنّ روحاني لم يرفض تماماً وقف تخصيب اليورانيوم إذا حصلت إيران على ضمانات بتزويد مفاعلاتها بالوقود، وسأل كيف يمكن أن تنجح مثل هذه الضمانة. وفي فيّنّا، أطلع الصادحون الثلاثة الصغار البرادعي، الذي يوشك على الذهاب إلى إيران، فيما من المرجّـح أن يقيّم وزراء خارجية الترويكا الأوروبية الرحلة قبل

اتخاذ أي قرار. (أفاد البرادعي لاحقاً أنّ إيران "صُدمت" بقرار مجلس محافظي الوكالة في 12 أيلول/سبتمبر والدعم الواسع الذي حصل عليه، وأنّ "إيران تدرك أنّ الأنشوطة تضيق حولها"). وتساءل بوتين علناً قائلاً إنّه لا يعرف لماذا لا تكشف إيران عن برنامجها النووي تماماً إذا كان سلمياً حقاً، وذلك هو المسار الصحيح.

لم يكن من المستغرب أنّ الصادحين الثلاثة الكبار لم يستطيعوا مقاومة الطعم، وسافروا في 21 تشرين الأول/أكتوبر. حاولت إقناع باول الاتصال بسترو لثنيه عن السفر، لكن باول رفض ذلك. كان ذلك خطأً حاسماً سمح بمرور سنوات وأعطى إيران حيّزاً للتنفّس والسير قدماً ببرنامجيها النووي والصاروخـي. فعندما ينطلق الهزال الدبلوماسي، يصبح من الصعب كبح وزراء الخارجية وبيروقراطييهم، كما ستثبت هذه التحويلة الطويلة وغير المثمرة. اصطحب سترو معه إلى طهران جون ساورز، المدير السياسي البريطاني الجديد، الذي رأى على غرار سترو أنّ الاتفاق مع إيران هو كأسه المقدّسة. كان من المتوقّع أن يفيد ساورز لاحقاً بأنّ إيران وافقت على كل شيء من توقيع البروتوكول الإضافي إلى تعليق تخصيب اليورانيوم والتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. غير أنّ روحاني، في المؤتمر الصحفي في طهران، كان أكثر دقّة بخصوص تعليق التخصيب: "اخترنا ذلك طوعاً، ما يعني أنّه قد يستغرق يوماً واحداً أو سنة واحدة. وذلك يتوقّف علينا. ستواصل إيران التعليق ما دامت تعتقد أنّه مفيد لها، وسنوقف ذلك متى شئنا". يا لها من صراحة، ومن المؤسف أنّ الأوروبيين لم يستطيعوا مجاراتها.

كانت الترويكا الأوروبية مسرورة جداً بحيث خلصتُ إلى أنّ التعبير عن العقل ما هو سوى مضيعة للوقت. لذا رأيت ترك المناقشات تسير قدماً إلى أن تتصرّف إيران جرياً على عادتها، ما يوقف الأمر برمته، وعندئذ يمكننا الدخول لتصحيح الأمور. كانت مشكلة هذا النهج أنّه سيسمح بمرور اجتماع مجلس محافظي الوكالة في تشرين الثاني/نوفمبر، وبالتالي خسارة فرصة أخرى. كنت لا أزال أفضّل الضغط على إيران بقوة، كما تريد رايس وفقاً لقول جوزيف، لكن الترويكا الأوروبية تفوّقت علينا بتأييد ضمني من باول على الأقل. كان علينا على الأقل تجنّب التواطؤ مع الترويكا الأوروبية، مثل صدور قرار عن الوكالة بالتصديق على مسعاها، وذلك أسوأ ما في الأمرين. وافق باول على نهجي، ربما لأنّه يعرف رأي بوش الحقيقي.

تحدّث بوش مع بلير في 6 تشرين الثاني/نوفمبر قائلاً إنّ إيران تحاول تمييع القضية النووية، واعترف بلير بشكل مفاجـئ أنّه لا يعرف الكثير عن ذلك. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، ضغط بوش أيضاً على إيران عندما توقّف في مكتب رايس، حيث كان روميانتسيف يزورها، ليقول إنّه ستحدث "محرقة نووية" ضدّ إسرائيل إذا حصلت إيرانِ على أسلحة نووية، وأنّه قد يتعيّن على

إسرائيل أن تبادر إلى الهجوم دفاعاً عن النفس. وقال بوش إنّ إيران تكذب بشأن نواياها النووية، وانّنا لا نثق بأنّ الوكالة الدولية للطاقة الذرية تستطيع معرفة ما يجري. وقال بوش إنّ الوكالة غير راغبة في تحدي إيران وتغضّ النظر عن الانتهاكات الإيرانية الواضحة لاتفاقية الضمانات. وتابع بوش بأنّ هذه لحظة تاريخية، وعلينا انتهازها لخفض التهديد الإيراني. وعندما قابلت رومیانتسیف لاحقاً في مكتبي، شدّدت على أنّه سمع الآن بصورة مباشرة رأي بوش بشأن إيران (وكوريا الشمالية) وكرّرت عدة جوانب منه، لا على رومیانتسیف، بل على العاملين في وزارة الخارجية الذين يحضرون الاجتماع. وأتمنى لو أنّهم يسمعونها باستمرار مباشرة من الشخص الذي انتخبوه.

لكن من نافلة القول إنّ الترويكا الأوروبية شعرت أنّ من غير الطبيعي عدم السعي إلى قرار، وتلك نقطة ردّدها سترو أمام باول في واشنطن في 13 تشرين الثاني/نوفمبر. اجتمعت رايس مع سترو وعبّرت عن استيائها من ضعف الترويكا الأوروبية، ورأت أنّ إحالة إيران "واجب" وفقاً لقانون الوكالة الدولية للطاقة الذرية. سألني باول لاحقاً عن ذلك، وقلت إنّ "الالتزام القانوني"، مثل كل الأشياء في دوائر الأمم المتحدة، مسألة إرادة سياسية، لا صواب قانوني، وإنّ الترويكا الأوروبية تفتقر إلى الإرادة السياسية. فقال باول، مع ذلك كانت رايس تتبجّح بشأن "الالتزام القانوني" الذي بحثته مع سترو. واتصل جوزيف أيضاً وقال إنّ رايس حثّت بوش على "تجاوز سترو" والتحدّث مع بلير لتصحيح الموقف البريطاني الضعيف والمتمثّل بمسوّدة القرار اللين الذي كان سترو يروّج له. سررت بذلك. أبلغت السفارة البريطانية جوزيف لاحقاً أنّها تفاجأت بقوة رسالة رايس لأنّ "سترو لم يسمع ذلك من باول"، وأنّ السياسة تجاه إيران في المملكة المتحدة ترجع إلى سترو، ما يعني أنّهم مستاؤون منها مثلنا. وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت رايس مع فيشر في واشنطن وقالت بقوة إنّ مسوّدة الترويكا الأوروبية ضعيفة جداً بحيث تشجّع الإيرانيين على عدم الامتثال. وضغطت لإحالة إيران إلى مجلس الأمن، لكن لم يكن هناك فرصة لحدوث ذلك بالنظر إلى ما فعلته الترويكا الأوروبية، ورغبتها في عدم إزعاج إيران. واشتكى باول بدوره من أنّ رايس تدخل المفاوضات وتخرج منها، فتعلن عن آرائها ثم تغادر، وذلك ليس مساعداً جداً. كان ذلك نمطنا المتبع في المفاوضات الأخرى بالطبع، وسيكون كذلك لاحقاً، حيث يقفز الأشخاص بعضهم فوق بعض بدلاً من التركيز على نقطة واحدة.

في الوكالة الدولية للطاقة النووية، تخلّت أستراليا وكندا واليابان عن الترويكا الأوروبية، وأدخلت قرارها الخاص الذي ينص صراحة على أنّ إيران "غير ممتثلة" لاتفاقية الضمانات، مع ذلك فإنّه مسعى آخر لفرض اتخاذ إجراء بشأن الإحالة إلى مجلس الأمن في اجتماع الوكالة القادم. في غضون ذلك،

كانت الهند وماليزيا ومصر تقول إنّ مسوّدة الترويكا الأوروبية ضعيفة جداً، وثلاثتهم أقل قلقاً بشأن إزعاج إيران من بريطانيا وفرنسا وألمانيا الذين كان دبلوماسيوهم في الخارجية يدعونهم الآن ثلاثي طهران بدلاً من الترويكا الأوروبية. والأسوأ من ذلك أنّ كن بريل رأى أنّ المسوّدة الأخرى لثلاثي طهران، التي قالت إيران إنّها توافق عليها، ضعيفة جداً بعد اطلاعه عليها. وبفضل المجهود الضخم، إذ إنّني عملت مع دي لابولاي وساورز (باعتبار أن مايكل شافر، المدير السياسي الألماني كان ميئوساً منه)، ورفض كندا وأستراليا واليابان ضعف الترويكا الأوروبية، تجنّبنا كارثة تامة في فيينّا. مع ذلك كان ما حدث دليلاً ملموساً على أنّ مناورة الترويكا الأوروبية أجهضت جهوداً أخرى أكثر جدية لمحاسبة إيران. لم يكن ذلك نهجاً مكمّلاً، بل نهجاً يعرقل التقدّم نحو اتخاذ تدابير أشدّ، وبالتالي يوفّر لإيران أثمن مواردها على الإطلاق، الوقت - الوقت الذي تواصل خلاله المضي قدماً في برنامجيها للأسلحة النووية والصاروخية.

قبل أيام من قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وافقت إيران على شروط الترويكا الأوروبية، أو هكذا اعتقدت هذه الدول. على سبيل المثال، وقّعت إيران أخيراً على البروتوكول الإضافي ما ولّد السرور في أروربا وأقسام من وزارة خارجيتنا، مع أنّ إيران لم تصدّق عليه قط، ولم تلتزم به على أي حال. مع ذلك اعتبر التوقيع وحده بمثابة علامة أخرى على أنّ الألفية أصبحت في متناول اليد. ورحّب ردّ فعل مماثل بإعلان روحاني أنّ إيران "علّقت طوعاً ومؤقتاً" أنشطة تخصيب اليورانيوم، على الرغم من انّه لم يعرف أحد ما الذي عناه بذلك.

أخيراً تدخل الواقع، عندما انهار "الاتفاق" الذي اعتقدت الترويكا الأوروبية أنّها توصّلت إليه. ففي واشنطن، في 22 كانون الثاني/يناير 2004، عبّر د ي لابولاي عن قلقه من أنّ إيران تقاوم مساعي الترويكا الأوروبية للاتفاق على تعريف واضح "لتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم"، الذي تريده إيران الآن بدلاً من "توقيف"، وهو المطلب الأوروبي الأصلي. كما أنّ إيران لا تزال تجمع قطع أجهزة الطرد المركزي، وتلك خطوة ضرورية في عملية التخصيب، على الرغم من انّهم لم يقوموا بتدويم غاز 6UF فيها. مع ذلك، ما دامت فرنسا وبريطانيا منشغلتين في اتفاقهما، فليس هناك فرصة لأن تحيل الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران إلى مجلس الأمن. (كانت ألمانيا كالعادة تعتقد أنّ كل شيء على ما يرام). في أواسط شباط/فبراير، على الرغم من الدليل الواضح على انتهاكات إيران، وهو ما لم تجادل فيه الترويكا الأوروبية، فإنّها واصلت انهماكها في محاولة إنقاذ "اتفاق باريس"، ومحاولة إدخال الإصلاحات التي يمكن أن تبعث الحياة في الاتفاق ثانية. أثار ذلك غضب باول أيضاً، فقال لمستشار بلير للسياسة الخارجية، نايغل شينوالد، في 20 شباط/فبراير: "لقد

عقدتم بالفعل اتفاقاً ينتهكه الإيرانيون، ويجب ألا يكون هناك اتفاق آخر". وقال بوش شيئاً مماثلاً إلى شينوالد في اجتماع منفصل في البيت الأبيض. فلم يردّ شينوالد. غير أنّ المديرين السياسيين للدول الأوروبية الثلاث عقدوا اتفاقاً آخر مع إيران في بروكسيل في أواخر شباط/فبراير، فيه العديد من الثغرات كسابقه. كان الاتفاق ناقصاً جداً بحيث اتصل بوش ببلير ليشكو في 24 شباط/فبراير قائلاً أشياء مثل "أبلغت نايغل أنّه يجب ألا نسلك ذلك الطريق. ويجب أن نكون صلبين. وعندما لا تكون متشدّداً حيالهم، يهزمونك". اعترف بلير ثانية بجهله بما يعتزم سترو القيام به، ما دفعنا إلى التساؤل إذا ما كان شينوالد قد أبلغ بلير عن اعتراضات بوش.

راجعت أرميتاج في ذلك اليوم ووجدته غاضباً من الترويكا الأوروبية. وفي أثناء حديثنا، استدعاني باول إلى مكتبه حيث قدّمت وصفاً لرسالة شديدة التفصيل يجري إعدادها لنشرح للدول الأوروبية الثلاث ما الخلل في الاتفاق الأصلي والتعديلات الأخيرة. سأل باول إذا كان يجب أن يوقّع الرسالة، فقلت إنّها ستكون مفصلة جداً بحيث ربما من الأفضل أن أرسلها أنا في هذه المرحلة. فإذا لم يكن الردّ كافياً، يمكننا التصعيد. وافق باول وطلب الاطلاع على الرسالة قبل إرسالها، واعتقدت أنّ ذلك سيتيح له الموافقة عليها والارتياح إلى مضمونها. التقيت بعد ذلك بالسفير الفرنسي في واشنطن جان دافيد ليفيت وبحثنا عدداً من الموضوعات، وتطرّقنا إلى إيران. أوضحت بشكل عام ما الذي ستتطرّق إليه الرسالة، وبخاصة انتهاكات إيران الاتفاق مع الترويكا الأوروبية، وردّ ليفيت بلامبالاة كما هو معهود عن الدبلوماسية الأوروبية الكلاسيكية، "أقول لك بعد أن كنت مستشار شيراك للشرق الأوسط لمدة خمس سنوات، الشيعة يكذبون طوال الوقت. ونحن جميعاً نعرف ذلك". شعرت بإغراء السؤال، "لماذا تتعاملون معهم إذاً؟" لكنني عضضت على لساني. في وقت لاحق في 24 شباط/فبراير، اتصل باول ليقول إنّ الرسالة جيدة، وإنّ بوش مستاء لأنّ حواره مع بلير كان غير حاسم. أبلغ باول بوش عن الرسالة إلى الترويكا الأوروبية، ورأى بوش أنّها فكرة جيدة. وفي وقت سابق، كنت قد أبلغت هادلي أنّنا تناولنا أنا وباول مسألة من يوقّع الرسالة، فأرضى ذلك هادلي الذي أعجب بنص الرسالة.

تسبّبت الرسالة باستياء شديد لدى الترويكا الأوروبية. فاتصل فيشر بباول للشكوى، ووفقاً للبرقية التي وردت، قال باول إنّه لم يعد مهتماً باتفاق الترويكا الأوروبية وايران، ما أعطى انطباعاً بأنّه غير موافق على الرسالة التي تعبّر عن تلك المخاوف بالتفصيل. كان ذلك مدهشاً، إذ إنّ أرميتاج كان قد أبلغ مايكل جاي، أعلى الدبلوماسيين في وزارة الخارجية، "إنّني لا أتفق أنا وبولتون بشأن الكثير من الأمور، لكن ليس هناك خلاف بيننا بشأن قضية إيران". وبناء على ذلك أطلعت أرميتاح على البرقية التي تفيد عن مكالمة

باول - فيشر. على الرغم من أنّ أرميتاج حاول استبعاد الأمر، فإنّه أقرّ في النهاية بحدوثه وأعاد ذلك إلى انشغال باول ثلاثة أيام بلياليها بهايتي (في هذا الوقت غادر الرئيس جان باتيست أريستيد البلد). غير أنّ باول قال في اجتماع الموظفين المعتاد في الثامنة والنصف صباحاً إنّ علينا أن نحاول الحصول على قرار شديد في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة النووية في آذار/مارس، لكنّه لا يعتزم التدخّل. وكان ذلك أكثر من مستغرب، لذا ضيّقت على أرميتاج ثانية بعد الاجتماع ولم يكن لديه أي تفسير سوى استمرار تعب باول من هايتي. أطلعت جوزيف على كل ذلك، فصُعق على نحو قريب من ردّ فعلي.

غادرت إلى لندن للاجتماع بإهرمان وساورز في 2 آذار/مارس، وحثّهما على ضرورة وجود حدّ تدرك عنده الترويكا الأوروبية أنّ الاتفاق مع إيران فشل. ما الذي يلزم لإقناع الترويكا الأوروبية بنفاق إيران؟ معلومات عن تصميم الأسلحة؟ أدلة من مرفق تخصيب غير معترف به مسبقاً؟ أجاب إهرمان وساورز "نعم" على السؤالين، على الرغم من أنّه ساورني شعور بالانزعاج من استحواذ إخفاقات المخابرات في العراق على ساورز، والضرر الذي لحق بطوني بلير من جرّاء ذلك، بحيث لم يكن منسجماً مع إهرمان الذي لديه إدراك لعمل الاستخبارات. قرأت نص ما قاله بوش أعلاه في 20 شباط/فبراير عندما تدخّل في اجتماع شينوالد ورايس. ولتبديد كل الشكوك بشأن موقفنا من الأمم المتحدة، نقلت قول بوش، "في الفترة الثانية، وسيكون هناك فترة ثانية، يمكننا أن نحاول التوصّل إلى كيفية تفعيل الأمم المتحدة. ولن يكون ذلك الآن". فلاذ البريطانيان بالصمت.

جاء بعد ذلك اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 8 آذار/مارس، وسادت الفوضى فيه. قال روحاني علناً، "أبلغناهم [الترويكا الأوروبية] أنّكم إذا لم تفوا بوعدكم، فسيعود كل شيء إلى اليوم الأول"، ويبدو أنّ ذلك بالضبط ما تتجه إليه إيران. لم يحدث بالتكيد أي تقدّم في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آذار/مارس، واشتكى بوش إلى بلير ثانية في منتصف الشهر. ولم يسع بلير سوى القول إنّه سيحاول تذليل القضايا التي لا تزال تفصل بيننا. من الأفكار التي تداولتها مع إهرمان وساورز في لندن في 5 نيسان/أبريل أنّنا إذا لم نتوصّل إلى الإحالة في مجلس محافظي الوكالة في حزيران/يونيو، فسنخرج من الوكالة ونتوجّه إلى مجلس الأمن مباشرة. فنحن لسنا بحاجة إلى إجراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبعد سنة من نطح الحائط، ربما يجدر بنا أن نفرّج الألم قليلاً. وشدّدت أيضاً أنّ ثمة انتخابات رئاسية في الولايات المتحدة بعد سبعة أشهر. ويستطيع البريطانيون، مثل إيران، الانتظار على أمل أن يُنتخب جون كيري (المرشّح الديمقراطي شبه الأكيد) بدلاً من بوش، أو يمكن أن يواجهوا الآن احتمال بقاء

رعاة بقر بوش أربع سنوات أخرى. لفتت هذه النقاط انتباههم دون شك، لكن وصفهم لمراجعة السياسة التي أمر بها بلير بعد محادثاته غير السارّة مع بوش كشفت أنّهم لم يحيدوا قيد أنملة عن تركيزهم الدقيق على محاولة إنجاح عملية الترويكا الأوروبية، الجَزَر في المقام الأول.

شنّت إيران حملة كبرى متشجّعة بالفوضى والقصور لكي يغلق اجتماع حزيران/يونيو ملف برنامجها، وذلك سيشير فعلاً إلى انهيار مسعى الترويكا الأوروبية، دون ذكر مشروعنا. غير أنّ الإيرانيين عادوا إلى التهديد باستئناف التخصيب، وبعد عدة أيام، اعتمدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً عديم المعنى يسمح لنا بالقول مباشرة تقريباً إنّ إيران ستبقى خاضعة لتدقيق الوكالة، واتّنا سنمضي قدماً في الإحالة إلى مجلس الأمن في اجتماع مجلس المحافظين في أيلول/سبتمبر التالي.

لذا تصوّروا سروري عندما بعثت إيران قبل جلسة استماع مجلس النواب في 24 حزيران/يونيو 2004 برسائل إلى الترويكا الأوروبية تعلن انسحابها من" اتفاق" شباط/فبراير وتقول إنّها تعتزم استئناف صناعة أجهزة الطرد المركزي وتجميعها واختبارها. طلبت إذناً من البريطانيين لنشر الرسالة وسألت أيضاً إذا كان لديهم أي اعتراض على تشخيصي الرسالة كأنّ الإيرانيين "يتحدّون المجتمع الدولي". فوافقني إدوارد أوكدن، أحد نواب إهرمان وهو شخص أعتبره دائماً مواطناً صلباً قائلاً، "لا يعدو ذلك عن قول الحقيقة". افتتحت جلسة الاستماع بآخر الأنباء، وبالتالي ضمنت الحصول على أوسع تغطية بسبب توقيت إيران الممتاز دائماً. كان البرلمان الإيراني يشير أيضاً إلى أنّه لا مجال لأن يصدّق على البروتوكول الإضافي، ما يضعف بشدّة الفكرة بأنّ إيران كانت جادة في أي وقت من الأوقات بشأن المفاوضات. أرسلت البلدان الأوروبية الثلاث رداً يحتوي على جملة حاسمة: "لا يمكننا أن نحقّق تقدّماً إلا في إطار التعليق التام". ذكرت أمام البريطانيين في 1 تموز/ يوليو في لندن ما قاله شيراك قبل بضعة أسابيع في قمة مجموعة الثمانية في سي آيلند قبل أن يحتسي أي كأس بودوايزر (مشروبه المفضّل، وهو ما يحرج الفرنسيين الآخرين) وتحديداً أن ليس بوسعك أن تثق بالشيعة البتة، وأنّه لم يكن يعتقد أنّهم سيلتزمون باتفاق الترويكا الأوروبية، وأن ليس بوسعنا أن نفعل الكعير لمنعهم من الحصول على الأسلحة النووية. لاحظ إهرمان أنّ هذه الصراحة الشديدة تتماشى مع ما قاله بلير، وتحديداً أنّه لا يرى أنّ ثمة إمكانية لإقناع النظامين الحاليين في إيران وكوريا الشمالية بالتخلّي عن متابعة الحصول على الأسلحة النووية. كانت تلك نقطة جديرة بالذكر لأنّه إذا لم تنجح الدبلوماسية مع النظامين القائمين، فإنّ علينا تجربة شيء آخر، بما في ذلك القوة العسكرية عند اللزوم. لكن ذكر ذلك علناً يعني تقويض الأساس المنطقي الذي يقوم عليه مسعى الترويكا الأوروبية، وتحديداً أنّ

بوسعهم الحؤول دون انتشار أسلحة الدمار الشامل بشكل أفضل من الولايات المتحدة ودون استخدام القوة.

كانت هدفي الرئيسي إحالة إيران إلى مجلس الأمن في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر. قلت إنّ ضغط الولايات المتحدة الأحادي لم يوقف إيران، لكن مسعى الترويكا الأوروبية لم يحقّق ذلك أيضاً. وقد حان الوقت لكي نتغلّب على ما دعوته "الفجوة التكتيكية" فيما بيننا وتوحيد مساعينا. كنت أحاول إيجاد طريقة لكي تدعم الترويكا الأوروبية إحالة إيران إلى مجلس الأمن دون أن أجعل ذلك يبدو كأنّهم يسلّمون بالهزيمة ويعترفون بأنّ الأميركيين كانوا على حق منذ البداية. وبدلاً من لفت انتباههم إلى ذلك، رأيت أنّ الطريقة الوحيدة التي تتيح فرصة النجاح لمسعاهم الدبلوماسي هي تشديد الضغط على إيران، مثل اللجوء إلى مجلس الأمن. كان لا يزال أمامنا إقناع روسيا والصين بالطبع، لكن توحيد جهودنا يتيح لنا فرصة الحصول على موافقتهم أيضاً، بدلاً من الجلوس ومراقبة جهودنا المنفصلة وهي تفشل. قال إهرمان وأوكدن إنّهما يجدان حجتي مقنعة، لكن بدا من الواضح أنّهما لا يستطيعان الموافقة على أي شيء إلى أن يتحدّثا إلى سترو.

في 13 تموز/يوليو، في اجتماع البلدان الثمانية في باريس، طرحت الأمر نفسه على دي لابولاي، وبدا متقبّلاً جداً. وقال دي لابولاي إنّ فرنسا تنظر في تفاصيل العقوبات الاقتصادية المحتملة التي يمكن أن يعتمدها مجلس الأمن، وتلك ملاحظة مهمة وذات دلالة، وتشير إلى جانب الملاحظات الأخرى إلى أنّ فرنسا تدرك تماماً أنّ اتفاق الترويكا الأوروبية أمام خطر جسيم. أجريت مساعي أيضاً مع بلدان أخرى في مجموعة الثمانية، بما في ذلك كندا، وقال جيم رايت المدير السياسي لوزارة خارجيتها إنّ إيران تسعى إلى كسب الوقت، وقد حان وقت تصعيد الضغط عليها.

بعد ركوب قطار "يوروستار" عبر القناة عائداً إلى لندن، اجتمعت بإهرمان وساورز في وزارة الخارجية في 15 تموز/يوليو. اتفقنا على أن تضع الولايات المتحدة مسوّدة سيناريو مختصر لما يمكن أن يفعله مجلس الأمن بعد أن تحال إليه قضية إيران. وذلك تقدّم ملموس في المسائل الدبلوماسية لأنّه يعني أنّ الأوروبيين بدؤوا يفكّرون مقدّماً. وكانا متفائلين أيضاً لأنّ الألمان قريبون من مواقفهم بشأن الذهاب إلى مجلس الأمن، ما قدّم بعض الأدلة على أنّ "الفجوة التكتيكية" قد تغلق. في 23 تموز/يوليو في طوكيو، أطلعت يوكيا أمانو، وذلك أمر مهم لأنّ من المرجّح أن تصبح اليابان عضواً غير دائم في مجلس الأمن في 2005 - 2006. وكانت اليابان تقترب أيضاً من اتخاذ خطوة مهمة، وتحديداً إجراء خفض كبير في التزامها الرأسمالي بتطوير حقل نفط أزاديغان، وهو ما فعلته في وقت لاحق، وبالتالي خفّضت التعرّض

لاستخدام إيران مواردها النفطية والغازية للابتزاز أو الإكراه. فالبلدان ذات الطلب الكبير والمتزايد على الطاقة، مثل اليابان والصين والهند، تسعى إلى ضمان مواردها من البلدان المنتجة للنفط والغاز الطبيعي مثل إيران والسودان. وما من بلد أفضل من إيران في استخدام ثرواتها الأرضية كسلاح، لذا فإنّ أي إشارة إلى أنّ اليابان تستعدّ للنأي بنفسها عن التزام رأسمالي واسع وطويل المدى يشكّل خبراً طيّباً.

لم تكن البلدان الأوروبية الثلاث قد استسلمت بعد، لكن في 22 تموز/يوليو، في اجتماع في لندن، رفضت إيران صراحة التراجع عن استئناف تصنيع أجهزة الطرد المركزي، وأصرّت على أنّ من حقّها تخصيب اليورانيوم. وعندما كرّر البريطانيون النقطة الرئيسية في رسالة الترويكا الأوروبية الأخيرة، أي عدم حدوث تقدّم في القضايا الأخرى دون التعليق التام الذي يؤدّي إلى الوقف، لجأ الإيرانيون إلى التهديد بأمور سيئة إذا لم يقدّم البريطانيون مزيداً من الجَزَر. وقال الإيرانيون تحديداً إنّ اتخاذ قرار "شديد" في اجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر سيدفع إيران إلى استئناف إنتاج المواد الانشطارية خلال عام واحد، مع القدرة على إنتاج سلاح نووي خلال ثلاكه أعوام. وفي 27 تموز/يوليو، قبل أيام على اجتماع آخر مع الترويكا الأوروبية، أوردت الصحافة أنّ إيران تكسر أختام الوكالة المتعلّقة ببرنامج أجهزة الطرد المركزي. هل يحتاج الأوروبيون إلى سماع ورؤية أكثر من ذلك؟

اجتمعت الترويكا الأوروبية ثانية مع إيران يوم الجمعة في 30 تموز/يوليو، وكان ذلك للأسف آخر جهد يشارك فيه إهرمان قبل انتقاله ليصبح رئيس لجنة الاستخبارات المشتركة، وهي من المؤسسات الغامضة للحكومة البريطانية، خلفاً لجون سكارلت الذي سيصبح رئيس جهاز الاستخبارات السرية. خلافاً لساورز ذي الميول الأوروبية، كان إهرمان من دعاة الأطلسية، وهو صنف متناقص في وزارة الخارجية، وسيفتقد له. اتصل جوزيف بإهرمان يوم الجمعة ليتمنى له النجاح في عمله الجديد، وقال إهرمان إنّ إيران أساءت التصرّف في اجتماعهم: فهي لن تصدّق على البروتوكول الإضافي، وهو سيحديث صدمة للعقلية الألمانية المتمسّكة بالاتفاق، وخلاصة قولها إنّها لن تتخلّى عن أنشطة التخصيب. وقد ترك ذلك للدول الأوروبية الثلاث ما يستحقه نهجهم منذ مدة طويلة: لا شيء. قدّمت لنا فرنسا تقريراً مماثلاً، معترفة بأنّ مسعى الترويكا الأوروبية اصطدم بالرمل الآن. كانت ورقتنا بشأن خيارات مجلس الأمن، التي تبحث العقوبات والخطوات القوية شبه جاهزة الآن، لكنّني تفاجأت عندما أخبرني هوارد كور من لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (أيباك) عن نقاش حديث عبّرت فيه رايس عن شكوكها بشأن ما يمكن أن يفعله مجلس الأمن عندما نصل إلى هناك. لم يكن عندي

أوهام بشأن هذا الأمر بطبيعة الحال. كنت أريد أن أن أتابع المساعي (أولاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ثم مع مجلس الأمن) للحصول على الدعم الحقيقي والموضوعي الذي نحتاج إليه، أو لأظهر لدعاة التعدّدية أنّنا حاولنا سلوك طريقهم وأنّنا سنبتعد الآن عن نظام الأمم المتحدة للقيام بما يجب القيام به.

أخذت إيران تقول الآن إنّها لن تعلّق أنشطة تخصيب اليورانيوم إلا إذا وافقت الترويكا الأوروبية على "إغلاق ملف" إيران في اجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر، وهو ما يعرف الجميع أنّه لن ينجح. ومن حسن الطالع أنّ بريل كان قد نقل من فيتّا، وقد تمكّنت من تعيين جاكي ساندرز رئيسة لوفدنا إلى اجتماع مجلس المحافظين في أيلول/سبتمبر، وكانت قبل ذلك سفيرتنا إلى مؤتمر نزع الأسلحة في جنيف. وبما أنّ جاكي عملت معي منذ عهد بوش 41، فقد كنت واثقاً من أنّها تستطيع أن تقرأ الوضع التكتيكي في فيتّا بشكل صحيح، وأنّ تقييمها لن يستند إلى الاستسلام عند أول إشارة للمشاكل. وقد مازحها السفير الفرنسي إلى مؤتمر نزع الأسلحة بأنّ بعثتهم في فيتّا سألت خائفة عند سماعها بتعيينها من هي "هذه المرأة الحديدية"؟ وكنت سعيداً بأنّ الرسالة وصلتهم.

لكن لم يكن من الواضح أنّ سترو فهمها. قال باول إنّه أبلغ سترو "ثلاث مرات منفصلة" أنّ اتفاق الترويكا الأوروبية استنفد غرضه في حفل شواء استضافه سترو في بريطانيا يوم الأحد في 15 آب/أغسطس 2004. وتابع باول، "لم يستجب جاك في الواقع"، ما زاد من قناعتي بأنّ سترو هو مشكلتنا في لندن. وقال باول إنّه لم يكن مستعداً للذهاب إلى مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر، لكنّه يأمل من أن نتمكّن من الإحالة في تشرين الثاني/نوفمبر. لكن بهذه السرعة لن نصل إلى مجلس الأمن قط. كان الألمان في هذه المرحلة يتوسّلون إيران لكي تستأنف تعليق تخصيب اليوارانيوم خوفاً من أن يتخذ المتشدّدون الأميركيون إجراء قوياً، وهو ما أريد أن أفعله بالضبط، وقد أثار ذلك خوف البريطانيين والفرنسيين. كانت تلك مشكلة الترويكا الأوروبية المركزية. فقد كان موقفهم يتراجع إلى القاسم المشترك الأدنى باستمرار، وذلك موقف معهود عن ألمانيا. وتبيّن في الواقع أنّ فكرة سترو في اجتماع مجلس المحافظين في أيلول/سبتمبر هي أن يطلب من البرادعي تقديم تقرير شامل عن إيران، وذلك غير مسعف فيما نحاول بنشاط منع البرادعي من الحصول على ولاية ثالثة كمدير عام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. لم أجد في هذه المرحلة خياراً آخر سوى محاولة إجراء مكالمة أخرى بين بوش وبلير لنعرف إذا كان لديه فكرة أفضل مما سبق عما تقوم به حكومته بشأن إيران. وفي وقت لاحق شككت في أنّ سترو لم يكن يطلع بلير بشكل كافٍ عما يجري، وربما كان ذلك سبباً في صرفه من منصبه في أيار/مايو 2006.

باول يضعف، فيما ينمو مشروع إرث جورج سي. مارشال

في نهاية آب/أغسطس، أعلنت إيران أنّها تعتزم اختبار الترتيبة المتعاقبة من 164 جهاز طرد مركزي في نطانز، ما أثبت أنّها تبتعد أكثعر فكثر عن "اتفاقها" مع الترويكا الأوروبية. تردّدت الترويكا الأوروبية ثانية. لم نكن نعرف إذا كانت إيران ستدير أجهزة الطرد المركزي في خواء، أو بغاز خامل، أو بغاز 6UF، لكن الخبر كان مهماً مع ذلك. في 30 آب/أغسطس، أبلغني باول أنّه اتفق مع سترو على السعي إلى قرار "تحريكي" فقط في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر، والإحالة في تشرين الثاني/نوفمبر (أي بعد الانتخابات عندنا)، منحنياً أمام ضعف سترو ومحاولة اللعب على الوقت لبعث الحياة في اتفاق الترويكا الأوروبية. قلت لباول إنّ مثل هذه التكتيكات لا تضمن سوى قرار مائع آخر، ولدينا الكثير منه. كما في اجتماعات مجلس المحافظين الخمسة السابقة، شعرت أنّ علينا أن نحاول الإحالة على الأقل وألا نكتفي بتأجيل القضية إلى المستقبل غير المضمون. وافق باول على التحدّث إلى سترو، والتشديد على أنّ التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية يحمل في ثناياه الاكتشاف بأنّ إيران تعتزم تحويل 37 طناً من خام اليورانيوم (U3O8 الصلب) إلى غاز UF6 على سبيل "التجربة"، وذلك تشخيص غريب لمثل هذا التحويل الضخم الذي يسمح بتخصيب غاز UF6 في الترتيبة التعاقبية الجديدة. إنّ التحويل إلى UF6 ثم تخصيب سبعة وثلاثين طناً من U3O8 ينتج ما يقرب من مئة كيلوغرام من اليورانيوم العالي التخصيب، وهو ما يكفي لصنع أربعة أو خمسة أسلحة نووية. يا لها من "تجربة!" (نعرف الآن من كلمة حسن روحاني اللاحقة أنّ إيران استغلّت مرور الوقت في أثناء المفاوضات لإتقان عملية التحويل. وكان هذا الكشف محرجاً جداً للدول الأوروبية الثلاث عندما ظهرت في مفاوضات لاحقة في مجلس الأمن، لكن سبق ذلك ما قالته لنا إسرائيل بأنّ إيران تهزأ منا، أو إذا توخينا الدقّة، تهزأ بدعاة الاتحاد الأوروبي).

من المؤسف أنّ هذا الواقع الجديد لم يثنِ وزراء خارجية الترويكا الأوروبية، لكن مشروع القرار الذي أنتجته بعثاتهم في فيئّا، لم يكن قراراً تحريكياً ضعيفاً، بل دعا بدلاً من ذلك إلى تقرير آخر من البرادعي، وهو اقتراح سترو الأصلي الذي عرضه على باول، ورفضه حتى باول تساءلت إذا كان هناك أحد في الترويكا الأوروبية يهتم بشأن الضرر الذي يلحق بمؤسسات مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية باستمرار عجزهم عن التأثير في الأحداث في العالم الحقيقي، وتساءلت أيضاً كيف يمكن أن يكون الدبلوماسيون الأوروبيون راضين جداً عن لوك مشاكلهم بدلاً من حلّها. من الواضح أنّ الترويكا الأوروبية

تعتقد أنّ مجرّد الهمس بشأن إجراء في مجلس الأمن سيحرف مساعيها لإحياء الاتفاق مع إيران عن مسارها، لذا لم يكن هناك شك أين سيكون الخلاف فيما بيننا في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كان روحاني الصريح يقول علناً إنّه يعلم كيف يهزّ سلسلة الترويكا الأوروبية: "كلما اقتربت إيران عملياً من قضايا التخصيب، ترتفع حساسية الأوروبيين، وكلما نأينا بأنفسنا عن التخصيب، تتغيّر لهجتهم وترى الابتسامة على وجوههم". احترت لأنّ الأوروبيين لا يشعرون بالخزي من مثل هذه الأمور، لكن الميل إلى الخجل لم يكن من فضائلهم في الظاهر.

واصلت الضغط من أجل المزيد في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر دون أن أصيب نجاحاً. وقال أحد مساعدي روحاني، حسين موسافيان، علناً إنّ "السبب الذي يدعو الأوروبيين إلى أن يطلبوا منّا متابعة [تعليق التخصيب] هو أنّهم يريدون وقفه وذلك لن يحدث البتة" [38]. وفي 14 أيلول/سبتمبر، أصيب حتى باول بالإحباط قائلاً إنّه كان يعتقد بأنّ الأوروبيين "سينهارون مثل بدلة رخيصة" في فينّا مع تقدّم الأسبوع. وكأنّما لإثبات هذه النقطة، وقف الأستراليون والكنديون في وجه الدول الأوربية الثلاث وقرروا صياغة قرار "تحريكي" حقيقي، وذلك تطوّر مساعد. لم يكن الاتحاد الأوروبي بطبيعة الحال يحب أسلوب التفاوض الأميركـي المتشدّد، فعبّر عن استيائه بتسريب خبر صحفي خبيث صغير مفاده أنّنا "جئنا في فريق مقرّب من وكيل وزارة الخارجية الأميركية جون بولتون إلى اجتماع مجلس المحافظين - ونحّينا جانباً بعثة الولايات المتحدة في فينّا التي تتولّى مثل هذه المؤتمرات". وقد اقترح "دبلوماسي غربي كبير" لم يذكر اسمه "أنّ فريق واشنطن "ربما ليس لديه فكرة جيدة عما يمكن أن يقبل به الحضور في فينّا". وكانوا بالطبع يشيرون إلى ساندرز وآخرين حلّوا محل بريل المتساهل. غير أنّني سررت لأنّ ذلك يظهر أنّ ساندرز وفريقها يتبعون تعليماتهم، ويقومون بالعمل الذي أرسلوا لأجله، وذلك تغيير كبير في غابات فينّا. وقد كرّرت رواية هذه القصة في الأمم المتحدة لاحقاً عندما أدلى "دبلوماسيون مغفلون" بدلوهم بشأن أسلوبي الدبلوماسي، وما يمكن أن يقبل به "الحضور في نيويورك".

اتصل سترو بباول في 15 أيلول/سبتمبر ليعبّر عن مدى افتقاد المملكة المتحدة لبريل ومقدار صعوبة فريقنا الجديد. وأخبرني باول أنّه استمع برهة وقال أخيراً، "جاك، إذا كنت تريد إيقاظ الإيرانيين، فعليك أن تحمل فأساً فوق رؤوسهم". وعبّر سترو عن قلقه مما يمكن أن يحدث إذا ذهبنا بالفعل إلى مجلس الأمن، وقال باول إنّه في تلك الحالة يكون من الأفضل أن نسأل لماذا نريد الذهاب إلى مجلس الأمن. وانتهى الحديث بإلقاء سترو معظم مشاكلنا على ألمانيا، وتلك ملاحظته الأكثر دقّة. كانت مفاوضاتنا مع الترويكا الأوروبية

في فيّنا تتقدّم بشكل جيد في الواقع، إلا مع الألمان، الذين كانوا يتذبذبون بين التشدّد والشراسة في الدفاع عن إيران. بل إنّ الفرنسيين أخذوا يشكون الآن إلينا على انفراد من أنّ الموقف الألماني ضعيف ولا يرجـى منه شيء. لكن نظراً لأنّ الترويكا الأوروبية تريد البقاء معاً، فقد اتبعنا القاسم المشترك الأدنى فيما بينهم، ما يعني أنّ الألمان كانوا يديرون السياسة الخارجية الأميركية.

اتصل باول بفيشر الذي تنصّل من المسؤولية بقوله إنّه ليس على اطلاع على التطوّرات في فيّنا. أخيراً، ثار غضب برلين على ممثّلها الدائم في فيّنا (وهو متزوّج من إيرانية!)، ورضخ في النهاية لما كنّا نريد. أبلغ البريطانيون ساندرز أنّ الرسالة التي فهمها الألمان من اتصال باول هي، "من هو هذا الأحمق الذي لديكم في فيّنا، ولماذا يقول دائماً إنّه يفتقر إلى التعليمات"؟ مع ذلك فقد وقع ضرر كبير بالفعل، ولم نتمكّن من تعويضه. كان من المساعد أنّ روحاني رفض بغضب القرار الضعيف الذي اعتُمد يوم السبت في 18 أيلول/سبتمبر، ووصفه على الفور بأنّه "إنذار" لا يمكن أن تقبل به إيران. وفي وقت مبكّر من الأسبوع التالي، أعلنت إيران أنّها بدأت تحويل سبعة وثلاثين طناً من خام اليورانيوم (308 لا)، ما أثبت في الواقع أنّ "التعليق" أصبح ميتاً.

في تلك الليلة، كشف جوناثان كارل من محطة "إيه بي سي نيوز" خبراً عن مرفق اختبار الأسلحة بارشين في إيران، واحتمال أن يكونوا بصدد إجراء تجارب على أجهزة تفجير للمتفجّرات الشديدة التي تحيط بتجويف اليورانيوم أو البلوتونيوم في "الحزمة الفيزيائية" للسلاح النووي. عندما تنفجر المتفجّرات، ينفجر التجويف داخلياً مشكّلاً الكتلة الحرجة التي تطلق التفاعل النووي المتسلسل غير المسيطر عليه. وأياً يكن ما يقال عن أنشطة التحويل أو التخصيب الإيرانية، فإنّ العمل على أجهزة التفجير والمتفجّرات الشديدة يتعلّق بالأسلحة، وهو أمر لا يستطيع البرادعي أو ألمانيا أو إيران تبريره. وفي فيّنا كانت الصحافة تتابع خبراً بأنّ البرادعي حذف إشارة إلى بارشين من تقرير موظفي الوكالة الدولية للطاقة النووية، وذلك أمر معتاد بالنسبة إليه. ورفضت الوكالة أن تؤكّد أو تنفي أن يكون المفتّشين طلبوا الإذن من إيران لزيارة بارشين، وأنّ ذلك الطلب قد رُفض.

بعدما أصبح اجتماع آخر للوكالة خلفنا، تحوّل الاهتمام إلى نيويورك وطقوس افتتاح الجمعية العامة السنوية، حيث انضممت إلى باول. في 22 أيلول/ سبتمبر اجتمعت بساورز ورايت وواصلت الضغط لكي تعترف الترويكا الأوروبية بأنّ اتفاقها فشل. وقبل عشاء وزراء خارجية البلدان الثمانية في تلك الليلة، أخبرت باول بأنّ ساورز ليس مستعدّاً بعد لقبول تلك الحقيقة، متوقّعاً احتمال التحدّث في ذلك. وبما أنّنا كنا على مقربة من نهاية الرئاسة الأميركية للبلدان الثمانية، لم أكن 7لهوقّع الكثير من العشاء، لذا دهشت في

اليوم التالي عندما صادفت غلين ديفيس، وهو مسؤول في المكتب الأوروبي، وكان قد حضر مع باول. قال لي ديفيس إنّه بحث عني في الليلة السابقة ليقول إنّ باول ووزراء الخارجية الآخرين (بمن فيهم سيرغي لافروف من روسيا) وافقوا على تقديم "حزمة من الجزر والعصي" إلى إيران. كان ذلك مدهشاً، إذ إنّ اجتماع لجنة المديرين قبل أسابيع أكّد على المسار الحالي. وقد دهشت بالقدر نفسه عندما قال ديفيس إنّ فيشر أوصى بأن تعطى القضية إلى المديرين السياسيين للبلدان الثمانية، مبتعداً عن النمط المتبع منذ نحو سنتين حيث كان المسؤولون عن عدم الانتشار في البلدان الثمانية هم الذين يعملون على تلك القضية.

وجدت باول في جناحه، وكان يهمّ بالخروج من أجل حدث آخر. قال فقط إنّ الآخرين المجتمعين على العشاء كانوا يريدون تقديم "الجزر" و"العصي"، وأنّه وافقهم على ذلك بعد الإشارة إلى أنّنا عرضنا المساعدة الإنسانية على إيران بعد زلزال قم ورُفضت. سألت، "هل سنشارك في تقديم الجزر إلى الإيرانيين؟" لكن باول كان مغادراً. اتصلت بواشنطن على الفور لإطلاع جوزيف، فذهل وقال إنّه لا يعتقد أنّ لدى رايس أي فكرة عما فعله باول. وقال جوزيف في وقت لاحق من ذلك اليوم إنّه تحدّث إلى رايس، وأنّها تجهل الموضوع تماماً. شاهدت أيضاً برقية لمسوّدة تقرير عن عشاء مجموعة البلدان الثمانية، صاغها مدوّن ملاحظات في المكتب الأوروبي لا يدرك بالتكيد أهمية التقرير الذي كتبه، بشكل حرفي تقريباً، وهو يفيد بأنّ باول هو الذي قال إنّ العرض المقدّم إلى إيران يجب أن يتكوّن من "الجزر بمعظمه". في اليوم التالي أخبرني مساعد الوزير لشؤون المنظمات الدولية كيم هولمز، وهو من المحافظين السياسيين، أنّ المدير السياسي الألماني شافر أحرجه بعجائب عشاء مجموعة البلدان الثمانية، ما أثار خوف هولمز بالنظر إلى المضمون. في هذه الأثناء كان التقرير عن العشاء قد تعمّم على الحكومة، وبدأت الاعتراضات تثور في مجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع ومكتب نائب الرئيس، وكلّها مندهشة من مزحة باول الأخيرة، التي ذكّرتني بموقفه المبكّر المتعلّق بكوريا الشمالية.

كنا بطبيعة الحال وسط حملة سياسية متقاربة. ولم يكن باستطاعتي تحمّل فكرة أن نبدأ بالحديث عن تقديم الجزر إلى إيران، التي تطلق عليها إسرائيل بحقّ اسم الدولة الإرهابية الأولى في العالم بعد سقوط صدام حسين، والتي صفعت الترويكا الأوروبية بالتنصّل من اتفاقها معها. أوقفت ديفيس عن عمل أي شيء لمتابعة العشاء إلى أنّ يعدّ جوزيف الآلية بين الهيئات، والى أن أتمكّن من التحدّث مع باول مطوّلاً. كنت أخشى أنّ ملاحظات باول السلبية في البرامج الحوارية يوم الأحد بشأن الوضع في العراق وعرضه المخيف عقد جولة من محادثات الأطراف الستة بشأن كوريا الشمالية في تشرين

الأول/أكتوبر، ومن ثم تقديم رافعة كبيرة إلى كوريا الشمالية على بعد أسابيع من انتخاباتنا، تعني أنّه يتعمّد النأي بنفسه عن الإدارة. وبالنظر إلى استطلاعات الآراء، فقد كانت نتيجة الانتخابات بمثابة رهان على رمية قطعة نقدية. وكنت أخشى منذ بعض الوقت أن يكون لباول جدول أعمال مختلف، وتحديداً "ميراثه". فثمة عدد من المؤشّرات الإضافية مثل الحملة التشهيرية بأنّه كان يقدّم الدعم الخفي، خلافاً لسياستنا، لإعادة انتخاب البرادعي، وهو ما كان البرادعي يقوله للجميع بالتكيد، وما ذكّرني بملاحظات بيدين أمام أحد أصدقائي بأنّ الشيوخ يسدون خدمة إلى باول بعدم تثبيتي في سنة 2001. كما أنّ باول أحيا فكرة التفاوض على معاهدة خفض المواد الانشطارية المتعدّدة الأطراف وروّج لها بشدّة، وهي فكرة نحّيناها جانباً في بداية الإدارة، وكنّا نأمل أن تتعفّن وتذوي.

نوقش نمط سلوك باول على نطاق واسع في وزارة الخارجية، وأسماه بعضهم "مشروع ميراث جورج سي مارشال"، لأنّ مساعدي باول كانوا يقولون للصحافة إنّ مارشال هو محط إعجاب باول، وأنّ باول يحاكـي سيرة مارشال المهنية. وقد أوحـى هؤلاء بأنّ سيرة باول المهنية كوزير للخارجية تشبه كثيراً سيرة مارشال، استدعاء الجندي القديم إلى الخدمة (كان كلاهما رئيساً لهيئة رؤساء الأركان المشتركة) ما يعني ضمناً أنّ باول موالٍ لبوش مثلما كان مارشال موالياً لترومان، على الرغم من الشكوك الكبيرة بحكمة العديد من سياسات الإدارة. ومن الأمثلة التي يوردها هؤلاء الأتباع على ولاء مارشال موافقته على الاعتراف بإسرائيل، على الرغم من اعتقاده بأنّ ذلك فكرة سيّئة. كان ذلك خياراً غريباً، يظهر عدم القدرة على التمييز، على الرغم من أن باول مشهور بذكائه البيروقراطي. ومع أنّ علاقتي بباول كانت معقّدة في الغالب، فإنّها لم تصبح سيّئة جداً إلا بعد أن ظهر مشروع ميراث مارشال، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أنّ النجاح في ذلك المشروع تحوّل إلى إبعاد باول عن بوش. ولذلك علاقة بالعراق على الأغلب، لكن مشروع الميراث أوسع بكثير في نتائجه، ذات المخاطر الجسيمة، لا سيما في الأسابيع الخطيرة قبل الانتخابات في تشرين الثاني/ نوفمبر. في هذا التارلهى المتأخّر نسبياً، وبسبب نتائج مشروع الميراث، تصاعد توتّري تجاه باول، وبقي مرتفعاً بالنسبة إليّ على الأقل.

أجريت عدة مناقشات في واشنطن مع باول في أعقاب عشاء مجموعة البلدان الثمانية، لكنّه لم يثر موضوع إيران. ولم أثره أيضاً لأنّني أعرف أن ليس هناك من جديد. إذا كان باول يريد تحريك شيء، فإنّه يبلغني أو يبلغ ديفيس، لكنّه لم يقل شيئاً. أخيراً تحادث باول ورايس في 5 تشرين الأول/ أكتوبر. وقد أبلغت رايس جوزيف أنّ باول زعم أنّ التقرير عن عشاء مجموعة البلدان الثمانية كان "محرّفاً" واتفق مع رايس على عدم وجود تغيير

في سياستنا تجاه إيران. راجعت ديفيس ثانية، ولم يكن هناك مجال للتوفيق بين ما قاله باول في عشاء مجموعة البلدان الثمانية وبين حديثه مع رايس. فقرّرت أن أتبع مثال "أزمة الصواريخ الكوبية" الشهيرة، عندما أرسل الاتحاد السوفياتي إلى الولايات المتحدة رسالتين غير منسجمتين، واستجاب كنيدي للرسالة الأكثر تشجيعاً. إذا كان باول قد أبلغ رايس بعدم وجود تغيير في سياستنا تجاه إيران، فذلك يرضيني، وبتلك الملاحظة السعيدة عاودت الاهتمام بمسؤولياتي الأخرى.

جاء إثبات آخر على ما حدث في عشاء مجموعة البلدان الثمانية على شكل رسالة من جيم رايت الكندي، اطلعت عليها في 6 تشرين الأول/أكتوبر. وجاء فيها، "كما اقترح الوزير باول، ركّزنا على "الجَزَر" بدلاً من "العصي". لم أكن قد تحدّثت مع باول حول هذه النقطة، ولم أفعل ذلك حتى اجتماعه التالي المعتاد بالموظفين في 8 تشرين الأول/أكتوبر، عندما سألني عما آلت إليه الأمور في موضوع إيران. ذكرت اجتماع 15 تشرين الأول/أكتوبر وردّ باول، "دعني أراجع ما التزمنا به هنا. قلت في عشاء مجموعة البلدان الثمانية إنّنا نشعر بالحاجة إلى الذهاب إلى مجلس الأمن، لكنّنا سنستمع إلى الآخرين إذا كان لديهم أفكار أخرى. إنّنا مجبرون على الاستماع وحسب. إذا لم يمتثل الإيرانيون لالتزاماتهم فسنذهب إلى مجلس الأمن". دهشت لأنّ هذه الرواية مماثلة لما كان باول قد أبلغه إلى رايس. كان لدي سرعة الخاطر، بأنّني إذا قلت ذلك بنفسي، فإنّني أوافق على أنّ هذا هو الاتجاه الذي نسير نحوه بالضبط. قمت بعد ذلك بجمع الموظفين في مكتب شؤون عدم الانتشار في مكتبي وكرّرت ما قاله باول. شعرت بأنّ ظهري محمي بالقدر الكافي الآن لإطلاق النار على الترويكا الأوروبية لحرفها عن الطريق إلى مجلس الأمن الذي اتفق عليها سابقاً.

في 12 تشرين الأول/أكتوبر، وصلت ورقة الترويكا الأوروبية المنتظرة منذ عشاء مجموعة البلدان الثمانية في 22 أيلول/سبتمبر قبل اجتماع مقرّر لبلدان مجموعة الثمانية في 15 تشرين الأول/أكتوبر في واشنطن. كانت سيّئة بقدر ما كنت أتوقّع، حيث العصي قليلة والجزرات أكثر مما اعتقديت أنّه ممكن. كان "الدبلوماسيون الأوروبيون" يسرّبون إلى الصحف في فينّا أنّ الولايات المتحدة بدّلت موقفها نحو تقديم الجزر، لكن إيران ردّت بإعادة التكيد على أنّها لن تتخلّى البتة عن حقّها بالتخصيب. وفي اجتماع موسّع في مكتب باول في 12 تشرين الأول/أكتوبر مخصّص للتعامل مع مساعي الاتحاد الأوروبي المقلقة لرفع الحظر عن مبيعات الأسلحة إلى الصين، وهو نظير ضعيف للحظر الأميركـي، سألني باول عن اجتماع البلدان الثمانية المقبل بشأن إيران. قلت إنّنا نعدّ نصاً لإجازته من الهيئات المختلفة يأخذ ما لدى الاتحاد الأوروبي بالحسبان، لكنّه يسجّل اعتراضاتنا على اقتراحاتهم، بعد أن

حصلنا عليها أخيراَ، ويحافظ على موقفنا بالذهاب إلى مجلس الأمن. عبّر باول عن موافقته على هذا النهج على العموم قائلاً، "حسناً، أعلمني بمجريات الاجتماع يوم الجمعة". اتبع النص الذي أجيز لاحقاً ما قلته لباول، على الرغم من أنّه لم يتطرّق إلى تفاصيل اقتراح الترويكا الأوروبية، ما يعني أنّه كان قصيراً إلى حدّ ما. رأى تشيني أنّ النص ضعيف جداً، وفقاً لموظفيه، لكنّه كان منشغلاً جداً بالحملة الرئاسية فلم يعره مزيداً من الاهتمام. مع ذلك تحدّث هادلي مع تشيني، نزولاً عند طلب رايس، فأوضح أنّ علينا إبلاغ الاتحاد الأوروبي بأنّنا غير راضين عن نهج الجزر وأعطى هادلي بعض التغييرات المحدّدة. اتصل بي جوزيف وأبلغني بتلك التغييرات في وقت متأخّر من بعد ظهر الخميس وقلت إنّني سأعرضها على باول على أنّها "تغييرات مجلس الأمن القومي" لأنّ هادلي وافق عليها أيضاً.

لم أكن قد سمعت شيئاً من باول عن النص الذي أرسلته إليه على الرغم من ملاحظته أنّه يريد معرفة أخبار الاجتماع بعد حدوثه. كنت أريده أن يعتمد النص أو يجري تعديلات عليه قبل الاجتماع، بحيث لا يعود هناك لبس بأنّه وافق على ما سأقول. في نحو السابعة إلا عشر دقائق من صباح يوم الجمعة 15 تشرين الأول/أكتوبر، اتصل باول ليستدعيني إلى مكتبه، حيث بدأ يتفحّص النص وأجرى تغييرات قليلة عليه. وكنت قد طبعت تغييرات مجلس الأمن القومي فناولتها إلى باول ليتفحّصها فيما يراجع المسوّدة الأصلية. وقد وافق عليها جميعاً. لم أكن أرغب في نتيجة أفضل من ذلك. فلم أحصل على إجازة باول فحسب، وانّما حصلت على خمس عشرة أو عشرين كلمة صاغها بنفسه في النص. عدت إلى مكتبي في الساعة السابعة وخمس وعشرين دقيقة صباحاً واتصلت بهادلي قائلاً إنّ باول وافق على تغييرات مجلس الأمن القومي، وأجرى قليلاً من التغييرات بنفسه قبلها هادلي عندما قرأتها له على الهاتف. وتحدّثت أنا وهادلي عما سنفعله بالضبط عندما نصبح في مجلس الأمن، وقد عكس ذلك تركيزه الشديد. كما عملنا على توجيهات الصحافة، وأعددنا إجابات عن الأسئلة التي توقّعناها من وسائل الإعلام، وقد راجعها باول في الساعة التاسعة والربع صباحاً، وأجرى عليها بعض التغييرات التي تتعلّق بالأسلوب في الغالب. اتصلت بهادلي ثانية لأقرأ عليه التغييرات الأخيرة على توجيه الصحافة، وأكّد لي بأنّ وزارة الدفاع قد وقّعت على النص الذي سأستخدمه في اجتماع مجموعة البلدان الثمانية، ويعني ذلك أنّ آلية الإجازة اكتملت الآن.

في الوقت المحدّد توجّهت إلى غرفة اجتماعات مركز العمليات في الطابق السابع حيث كان الجميع تقريباً قد احتشدوا للاجتماع المقرّر أن يبدأ في العاشرة صباحاً. تركت ساورز يبدأ بتقديم تقرير مسهب عن آخر شحنات الجزر التي عرضتها الترويكا الأوروبية على طهران، ثم التفت إلى رايت،

نظراَ لأنّ كندا هي الدولة الأخرى الوحيدة التي أرسلت اقتراحاَ خطياَ. كان رايت مساعداً في انتقاد ورقة الترويكا الأوروبية وقال إنّه كان يجب إحالة طهران إلى مجلس الأمن منذ زمن طويل. سمحت لجميع الجالسين حول الطاولة بالتحدّث، وبعد ذلك انتقلت إلى نصّنا الشديد التنقيح، فقرأته بكمله على مهل جرياً على عادتي في الحديث. (اشتكى السفير البريطاني لاحقاً إلى أرميتاج، مع أنّه لم يكن حاضراً، من أنّني أسرعت في قراءة النص، كما لو أنّ في ذلك عيب). وردّ بعد ذلك ساورز مطوّلاً على الملاحظات التي أدلى بها الجميع سابقا. تدخّل رايت ليسأل ساورز عما تريد الترويكا الأوروبية تحقيقه بالضبط بخصوص" وقف" أنشطة التخصيب واعادة المعالجة الإيرانية. حاول ساورز الإجابة لكن قاطعه شافر، وقاطعه دي لابولاي بدوره، وكل لديه إجابات مختلفة إلى حد ما عن السؤال نفسه. فطرح رايت سؤالاً آخر ذا صلة وأثار ردّ الفعل الثلاثي الشعب نفسه تقريباً. لم يكن بوسعي أن أحدث هذا المشهد الخلافي بين الترويكا الأوروبية على مرأى من بقية الأعضاء في مجموعة البلدان الثمانية، وذلك بمفرده جدير بتحمّل آلام هذا الاجتماع. كانت الترويكا الأوروبية تعرف أنّها غير مستعدّة للاجتماع، وقد حاول شافر المزاح دون توفيق كبير عن "فضائل ثلاثية الأطراف".

لم أشارك كثيراً في النقاش الذي تلا، إذ ليس لدي ما أجيز سوى النصّ، كما أنّني أردت تجنّب أن أكون هدفاً للتسريبات المحتومة بعد الاجتماع، باستثناء الردّ بين الحين والآخر على تعليقات الترويكا الأوروبية على مقدار اختلاف موقف باول في عشاء مجموعة البلدان الثمانية في نيويورك. أشرت إلى أنّني أمضيت ساعة مع باول في الصباح لمراجعة كل ما قرأت، والى أنّ باول أملى علي مقاطع منه. ويبدو أنّني قلت "أمليت عليه" بدلّا من "أملى عليّ"، فصحّح لي ديفيس. فقلت مازحاً، "أحمد الله أنّ غلين هنا" فضحك الجميع، لكن شافر قال بجدّية، "إنّها زلّة فرويدية يا جون". وقلت في موضع آخر إنّ باول لا يرى اختلافاً بين ما قاله في نيويورك وما أقوله، وهو ما لم أصدّقه لكنّني أعرف أنّ باول يأمل أن يكون صحيحاً. شعرت بأنّ الترويكا الأوروبية مستاءة لا مما قلت، بل مما لم أقله: لم أناقش نقاطاً محدّدة من الورقة إذ لم يصرّح لي بذلك. ما قرأته كان مجازاً، وإذا كان الاجتماع سيفشل فسيفشل على ذلك الأساس لا على أساس شيء قلته ولم يكن مجازاً من نصف الحكومة.

بعد قليل سأل أحدهم ماذا سنقول للصحافة، لذا قرأت توجيهاً مجازاً للصحافة أعددناه للاستخدام الأميركي، فرغب ساورز وكسلياك في تغييره. فقلت بلطافة إنّ هذا التوجيه معدّ لاستخدامنا، وقد أجيز داخلياً وأنّهما حرّان بالطبع في قول ما يريدان بصفتهما الوطنية. فاقترح أحدهم أن نخرج ببيان صحفي باسم مجموعة البلدان الثمانية، فرفضت موضحاً أنّ باول رفض

الفكرة بالفعل؛ على كل بلد أن يتحدّث عن نفسه. انفضّ الاجتماع قرابة الساعة الواحدة ظهراً، وهو ما اتفق عليه مسبقاً. توجّهت على الفور إلى مكتب باول لأطلعه وأرميتاج وباوتشر على ما حدث، وقدّمت رواية مفصّلة. بدا باول راضياً، وأجرينا تعديلات صغيرة في التوجيه الصحفي لينسجم مع ما حدث. وبعد اجتماع محدّد مسبقاً مع كسلياك في غرفة اجتماعات المكتب التنظيمي، اتصلت بهادلي في الرابعة إلا ربعاً بعد الظهر وقدمت له تقريراً. فقال إنّه الآن مستعد للتوجّه إلى مجلس الأمن، وكان ذلك رأيي بالتكيد. كان ساورز غاضباً جداً من نتيجة اجتماع مجموعة البلدان الثمانية بحيث أدغى اجتماعاً مقرراً بعد الظهر مع دوغلاس فيث، وأنا واثق أنّ ذلك أسعد فيث. بدأت التقارير الصحفية ترد، وعلى أساسها قرّر باول ألا يقول شيئاً بنفسه. اتصل في السادسة والنصف مساء ليقول إنّه راضٍ تماماً عن التغطية الصحفية حتى الآن، وأنّه لم يتصل به بعد أحد من الصادحين الثلاثة الكبار، على الرغم من أنّه يتوقّع أن يفعلوا ذلك في عطلة نهاية الأسبوع.

يوم الاثنين في 18 تشرين الأول/أكتوبر، أخبرني باول أنّ سترو اتصل وعبّر عن استيائه من اجتماع الجمعة. ولم يكن بوسع الترويكا الأوروبية أن تبني إحباطها على مقولة "نكث العهد" لأنّ ذلك سيكشف باول. وبدلاً من ذلك ستعزى النتائج السيئة إليّ والى "جوّ" الاجتماع، وهو عامل يستحيل قياسه، لكنّه مضرّ في الغالب أكثر من الاعتراف بالاختلاف على السياسة الموضوعية. بالمقابل، كان جوزيف قال إنّ رايس وهادلي كانا مسرورين جداً من الاجتماع وعدم تأثيره على الحملة. اتصلت بالصادحين الثلاثة الصغار، بناء على اقتراح باول، وكانوا مسترخين ومركّزين على اجتماعهم مع إيران بعد بضعة أيام. بل إنّ ساورز قال إنّهم راضون عن التغطية الصحفية للاجتماع. واذا كان الأوروبيون غاضبين من شيء، فإنّما من إعادة تكيدي على السياسة الأميركية القائمة.

مع ذلك، وجدت أنّ الأسابيع الثلاثة التي أعقبت عشاء مجموعة البلدان الثمانية الأصعب طيلة فترة عملي كوكيل لوزارة الخارجية للحد من الأسلحة وشؤون الأمن الدولي، وفترة عملي بكملها في إدارة بوش 43. لقد خرق باول سياستنا القديمة تجاه إيران، وتواطأ مع الترويكا الأوروبية ضدّها، واقترب من التصديق على موقف كيري قبل أسابيع من الانتخابات. وكان كل ذلك كما أعتقد جزءاً من مشروع ميراث جورج مارشال الذي قرّرت عدم السماح له بتشويه سياسة الإدارة بصورة جذرية. وتمكّنت مع الآخرين من إحباط مناورة ميراث باول. لقد عرفت ذلك، وعرف أنّني عرفت.

الفصل السادس

لماذا أريد أن أؤدي هذا العمل؟

ظننت أنّ الأشخاص الذين صوّتوا ضدّه مجانين؟

- عمدة نيويورك السابق إد كوخ، 27 أيلول/سبتمبر 2005

في 14 كانون الأول/ديسمبر، بعد مرور أكثر من شهر على انتخابات 2004، عقدت اجتماعاً ساراً لمدة ثلاثين دقيقة مع كوندي رايس وستيف هادلي في مكتب رايس في الجناح الغربي. كان بوش قد سمّى رايس وزيرة للخارجية بدلاً من باول، وستيف هادلي ليحلّ محل رايس كمستشار للأمن القومي، لذا كان ذلك أحد النقاشات العديدة التي تجريها لاختيار الموظفين في منصبها الجديد، وهو عمل لا يقل تعقيداً في بداية الفترة الرئاسية الثانية عما هو عليه في الانتقال الرئاسي. سألتْ رايس عن الدور الذي قد أكون مهتماً به، وقلت إنّني أحب أن ينظر في تعييني نائباً لوزير الخارجية. بحثنا وظائف نائب الوزير، وبخاصة علاقته بمسؤوليات وكيل الوزارة. سألت رايس إذا كنت مهتماً بشيء آخر، ما يعني أنّ نائب الوزير غير محتمل، وقلت إنّني أعتقد أنّ نائب مستشار الأمن القومي منصب يمكنني أن "أساهم فيه" كما يقولون. وفي تلميح آخر بعد بضع دقائق قال هادلي، "أعتقد أنّك تعرف الإجابة عن ذلك، لكن هل أنت مهتم في أن تصبح سفيراً؟" وقلت لا. سألت رايس، "ماذا عن بقائك في منصبك؟" وأجبت بأنّ قانون العوائد الهامشية المتناقصة ينطبق منطقياً على ذلك. ابتسمت رايس وأجابت بحرارة، "إنّني أدرك ذلك".

كان رحيل باول من الإدارة محتوماً، نظراً لخلافاته المفتوحة الدائمة مع بوش في كثير من القضايا، وبخاصة العراق. لم ألعب أي دور مهم في اتخاذ القرار بشأن السياسة تجاه العراق، لأنّ باول وأرميتاج استبعداني عن هذه القضية، مخافة أن تكون آرائي مماثلة لآراء تشيني ورامسفيلد بدلاً من

رأيهما. وكانت تلك أعظم خدمة أسداها لي باول دون قصد، بالتكيد، وكانت أنشطتي ذات الصلة بالعراق على هامش القرارات المركزية. لذا من المفارقة أنّ مصاعبي الشخصية مع باول لم تنشأ بشأن العراق أو مسائل الحدّ من الأسلحة، وإنّما بشأن قضايا عدم الانتشار، لا سيما كيفية التعامل مع إيران وكوريا الشمالية من 2002 إلى 2004. غير أنّه ليس هناك شكّ في مقدار الشقاق بين البيت الأبيض وباول. فقد أبلغ أندي كارد، مدير مكتب الرئيس، أحد الموظفين في الإدارة في كانون الثاني/يناير 2004، "إنّ جون بولتون هو الشخص الوحيد في ذلك المبنى الذي يثق فيه الرئيس ثقة تامّة".

تسرّب اختيار بوب زوليك نائباً لوزيرة الخارجية إلى صحيفة "وول ستريت جورنال" في 6 كانون الثاني/يناير. واتصلت رايس لاحقاً في ذلك اليوم لتقول إنّها حاولت الاتصال بي قبل أن أقرأ الخبر في الصحف، وتلك التفاتة لطيفة. وتابعت، "لقد أحببت العمل معك في مجموعة البلدان الثمانية وسواها، وسأحاول أن أدعمك [في منصب آخر] لأنّني لا أريد أن تفقدك الإدارة"، وذلك أمر مشجّع. كان اختيار زوليك غير متوقّع لأنّه تراجع من منصب على مستوى وزاري كممثّل التجارة الأميركي، وتلا ذلك بسرعة في أوائل شباط/فبراير قرار بأن يصبح ج. د. كراوتش، الذي كان مع رامسفيلد في وزارة الدفاع، نائباً لهادلي. بدا ذلك كأنّه إغلاق للباب أمام الخيارات في الإدارة، لذا بدأت أعيد النظر في العمل في القطاع الخاص. مع ذلك، أخذت رايس على محمل الجدّ بقولها إنّها تريد إبقائي في الإدارة، لذا واصلت الانتظار، ووجدت أنّها كانت جادّة حقاً.

على الرغم من أنني التقيت برايس عدة مرات بعد وصولها في كانون الثاني/يناير إلى وزارة الخارجية لبحث السياسات، فقد التقينا في 25 شباط/فبراير لبحث وضعي. أثارت رايس بنفسها مسألة العمل في الأمم المتحدة، قائلة إنّها تعرفني جيداً، وتعتقد أنّني مفاوض ممتاز، لكنّها تريد أن تسأل عن الانطباع الذي قد تحدثه تسميتي للبعثة الأميركية في الأمم المتحدة. وصفت إلغاء قرار "مساواة الصهيونية بالعنصرية" في سنة 1991، والسلسلة الطويلة من القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن بعد غزو العراق الكويت في سنة 1990، وختمت بالقول إنّني كتبت كثيراً من المقالات التي تنتقد الأمم المتحدة. فأجابت رايس، "وأنا أيضاً"، ثم شدّدت على أنّها تريدني سفيراً في الأمم المتحدة "لتكون جزءاً من فريقي"، لا في منصب منفرد في نيويورك. قلت لها إنّني أعتقد أنّ تلك هي الطريقة المثمرة الوحيدة للمضي قدماً، ورويت لها نكتي المفضّلة عن البعثة الأميركية في الأمم المتحدة: "يبدو جيداً بالنسبة إلي، لنرَ إذا كنت أستطيع تسويق ذلك في واشنطن". فضحكت مقدّرة النكتة.

كانت نقطة رايس الثالثة أنّها تريد سياسة صحفية منسّقة، وقد اشتبهت أنّ ذلك نابع من انتقاد باول وأرميتاج في أثناء فترة بوش 43 الأولى. كان كلاهما شديد الاهتمام بالتغطية الصحفية لهما، فبحثنا باستمرار عمن يمكن أن يكون مصدر ما اعتبراه أخباراً إعلامية غير مواتية. وغالباً ما اعتبراني ذلك المصدر، دون وجه حقّ، بالنظر إلى عدد خصومهما في أنحاء الإدارة الأخرى. وتابعت رايس قائلة، "أنت المحافظ الواضح في الوزارة، وأودّ العمل معك على الصحافة المتحفّظة". هنا اعتقدت أنّ رايس تبدي نفسها أشبه بجيم بيكر منها بكولن باول، لذا قلت،" إنّني لا ألوم أحداً سوى نفسي هنا"، وراجعت الأوقات الصعبة في علاقتي مع باول، وبخاصة بشأن إيران وكوريا الشمالية. ونزولاً عند طلب رايس، التقينا ثانية في وقت مبكّر بعد الظهر، وقالت إنّها تحدّثت مع بوش بشأن منصب الأمم المتحدة في رحلته الأوروبية الأخيرة: "الرئيس يريدك أن تشغل هذا المنصب".

يوم الاثنين التالي، اجتمعت بدينا باول، رئيسة الموظفين الرئاسيين. وفيما كنت أنتظر للذهاب إلى مكتبها، وقفت في قاعة الدور السفلي للجناح الغربي فيما مرّ بي سيلٌ من الأشخاص، بمن فيهم هادلي، الذي قال، "إنّه يوم عظيم، يوم عظيم حقاً". كان الغرض الحقيقي للاجتماع بباول (لا صلة قرابة لها بكولن) قضاء بعض الوقت إلى أن يصبح الرئيس مستعداً للقائي، وقد سرنا معاً إلى المكتب البيضاوي بعد نحو عشر دقائق. حيانا بوش وقادنا إلى ترتيبة المقاعد المألوفة أمام المدفأة، فجلس على مقعده المعتاد، وجلست على أريكة إلى يساره، فيما جلست باول على الأريكة الأخرى. قال بوش، "أريد فقط التحدّث إليك عن اهتمامك ببعثة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة"، ورسم الحروف الأولى لاسمها (U - S - U - N). "لماذا تريد المنصب"؟ أجبت بأنّني أعتقد أنّه منصب مهم في السياسة الخارجية الأميركية، وهو مألوف لدي إذ عملت مساعداً للوزير لشؤون المنظمات الدولية في عهد بوش 41، وقد درست الأمم المتحدة منذ ذلك الحين وكتبت عنها كثيراً، وأعتقد أنّها فرصة عظيمة لمواصلة خدمة بلدي.

سأل، "هل تريد الانسحاب من الأمم المتحدة"؟ فقلت، "لا بالتكيد". الأمم المتحدة يمكن أن تخدم مصالح السياسة الخارجية الأميركية، كما في أثناء أزمة الخليج 1990 - 1991، لكن ثمة أمور كثيرة يجب إصلاحها. فسأل، "لديك آراء قوية يا بولتون - وليس ثمة خطأ فيها - لكن هل ستذهب إلى هناك لتتحدّث عن آرائك أم لتؤدي عملك"؟ وتابع بوش، "لا، هذا سؤال يوحي بالإجابة، دعني أطرحه بصورة مختلفة. أنت تثير الأمواج - وليس هناك خطأ في ذلك أيضاً، وإلا لما كنت هنا. لكن والدي رأى المنصب عندما شغله بأنّه يقوم أساساً على المحافظة على سير الأمور بسلاسة وعدم إزعاج أحد. كيف ترى ذلك"؟ قلت إنّ الأمر الحاسم هو دفع جدول أعمال سياسة الرئيس

قدماً، وعدم الضياع في بيئة الأمم المتحدة. العمل يقضي بالحصول على أفضل اتفاق ممكن. ورويت قصة وزير الخارجية دين رَسك الذي لم يكن يريد أن يكون لدى أدلاي ستفنسون تعليمات بديلة وهو في نيويورك لأنّ ستفسنون سيكون في منصب بديل قبل أن يتمكّن رَسك من الالتفات [39]. وقلت إنّ الدبلوماسية هي "الدعوة، الدعوة لصالح أميركا".

وخلافاً لنصح اصدقائي قبل الاجتماع، قرّرت أن أضيف، "لكن كما قلت، لقد كتبت كثيراً عن الأمم المتحدة، وأرجو ألا يكون الديمقراطيون لا يزالون متوقّفين في فلوريدا، كما كانوا في سنة 2001 عندما جرى تثبيتي في هذا المنصب". فردّ بوش على الفور، "لا تقلق، لن أتخلّى عنك"، وقلت، "لست قلقاً من ذلك البتة، لكنّني لا أريد أن أسبّب لك مشكلة وهناك الكثير من الشواغل". هزّ بوش كتفيه لا مبالياً وقال، "لا، علينا إنجاز أعمالنا هناك أحببنا ذلك أم كرهناه، ويحتاج حلفاؤنا إلى ذلك كتغطية سياسية. ستواجه الكعير من القضايا الكبيرة، مثل إيران على سبيل المثال. إنّه منصب مهم". ثم أضاف، "ومكان إقامة رائع أيضاً". وختم بقوله "إنّني أقدّر زيارتك. إنما أردت أن أختبرك قليلاً وأتيح لنفسي مزيداً من التفكير في الأمر. أريدك أن تعلم أنّك أديت عملاً رائعاً، وأشكرك على خدمتك". عندئذ غادرت أنا وباول المكتب البيضاوي فيما حاولت الوصول إلى محامي البيت الأبيض لإجراء المقابلة الأخلاقية المعتادة التي تاهت إلى حدّ ما في اختلاط الأوراق.

كانت رايس في أوروبا في ذلك الوقت، ولم أسمع شيئاً من دينا باول بعد ذلك. غير أنّ زوليك وبرايان غوندرسون، كبير موظفي رايس، كانا يتحدّثان إليّ عن استراتيجية الإعلان عن التسميات، وهي بالتكيد معدّة أكثر مما كانت عليه في سنة 2001. أبلغتني رايس يوم الجمعة في 4 آذار/مارس أنّ البيت الأبيض يريد الإعلان عن التسمية يوم الاثنين لتجنّب التسريبات، وليظهر أنّ ملء المناصب الرئيسية جارٍ على قدم وساق. عقد غوندرسون اجتماعاً لكتّاب الخطابات والمعنيين بالصحافة لدى رايس للتحدّث عن ملاحظاتها وملاحظاتي يوم الاثنين وكيفية التعامل مع وسائل الإعلام، قبل الإعلان العام وبعده على الفور. في صباح 7 آذار/مارس، أجرت رايس وزوليك وأنا عدة اتصالات بوزراء الخارجية السابقين، والسفراء في الأمم المتحدة، وشخصيات بارزة أخرى، وأعضاء في الكونغرس، وعدة وزراء خارجية أجانب، ومراسلين، وكتاب صحافيين، ومفكّرين، وقادة "مجموعات ذات مصالح"، لتنبيههم إلى الإعلان القادم. أبلغتني رايس أنّ رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ لوغار قال إنّه سيساعد، لكنّها لم تتمكّن من الاتصال ببيدين، العضو الديمقراطي البارز في اللجنة. كانت ردود الفعل المبكّرة إيجابية جداً حيث قال طوم لانتوس من كاليفورنيا، العضو الديمقراطي البارز في لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب، إنّه "مسرور" بالأخبار، وأبدى براد

شيرمان وهوارد بيرمان، وهما من كاليفورنيا دعمهما أيضاَ. وقالت رايس إنّها اضطرت إلى تهدئة كوفي أنان، لكنّه بدا راضياً في نهاية المكالمة. وأطلع شون ماكورماك، وهو دبلوماسي يشغل منصب رئيس الشؤون العامة، وجيم ويلكنسون مستشار رايس في الاتصالات، الصحافة. فبدأت وكالات الأنباء وشبكات التلفزة الإخبارية بنشر الخبر على الفور.

اتصلت رايس ببيدين قبل الإعلان في الساعة الواحدة ظهراً، فضحك عندما سمع الخبر، لكن ليس على طريقة ضحك بول غيغوت من صحيفة "وول ستريت نيوز" أو ريتش لوري من "ناشيونال ريفيو" عندما أبلغتهما الخبر. وقالت دِبي فيدلك، من مكتب الشؤون التشريعية في البيت الأبيض، ومدبّرة شؤوني في الكونغرس عند التثبيت، إنّ كبير موظفي بيدين أبلغها أنّ ردّ فعل الديمقراطيين على تسميتي "لم يكن إيجابياً جداً، لكن من المبكّر جداً معرفة مقدار قوة المعارضة أو كيف ستظهر نفسها"، وذلك بخس لتقدير الأمور إذا كان هناك تقدير أصلاً. وصلت غرتشن وجنيفر سارة في الساعة الثانية عشرة وخمس وأربعين دقيقة تقريباً، فمشينا إلى مكتب رايس لنستقل المصعد إلى الدور الثامن حيث سيتمّ الإعلان في قاعة بن فرانكلين. كانت جنيفر في نهاية سنتها الأولي في جامعة يال، إذ تخرّجت من المدرسة الثانوية في سنة 2004، وكان قرب نيويورك من نيو هافن من الآثار الجانبية الحسنة لكوني السفير في الأمم المتحدة. أبلغت رايس أنّ جنيفر حصلت على قبول في ستانفورد، لكنّها قرّرت مع ذلك الذهاب إلى يال، ما حفز ويلكنسون على ممازحة رايس، "لا يزال بإمكانك تغيير رأيك". اختارت جنيفر سارة كليتي، كالهون، في يال لتجنّب تعيينها عشوائياً في إحدى الكليات الأخرى التي لا تتلاءم غرف الإقامة فيها مع ذوقها. (على الرغم من أنّه أعيد تجديد كالهون منذ كنت فيها، بحيث لم يعد تصميم الغرف مماثلاً لما كان عليه، فقد اختارت جنيفر سارة وتسعة فتيات في السنوات الثانية والثالثة الإقامة في الغرف نفسها التي أقمت فيها في السنتين الثانية والثالثة قبل أربعين سنة تقريباً. وتلك مصادفة يمكن أن يفسّرها أشخاص آخرون).

مضى إعلان رايس إلى الصحافة وبياني الموجز بشكل جيد، وأغنيا القصة المتنامية، ثم عدنا إلى مكتبينا لمواصلة الاتصالات. تحدّثت مع لينك تشافي، وذكّرته أنّه في سنة 2001 كان أول سيناتور يصوّت لصالحي لمنصب وكيل الوزارة، وردّ "أجل، إنّني رائد". وتحدّثت مع شيوخ جمهوريين آخرين أيضاً، وحددت معهم مواعيد واستمعت إلى تقييماتهم لما قد يفعله الديمقراطيون، وبعض الديمقراطيين أيضاً، مثل بن نلسون من نبراسكا، الذي قال إنّه يتطلّع إلى تأييدي ثانية كما فعل في سنة 2001، وأنّه ليس بحاجة إلى الاجتماع بي ليتخذ قراره. بالمقابل، تحدّث زوليك مع تشاك هاغل، الذي رأى أنّه سيكون من الصعب إقناعه، وهو ما توقّعته بالنظر إلى قربه من باول وأرميتاج. مع

ذلك قال هاغل الجمهوري إنّه سيمسك عن التعليق إلى أن يتحدّث إلي. وأصدر الزعيم الديمقراطي هاري ريد، الذي وصف قبل عدة أيام ألان غرينسبان بأنّه "سياسي مأجور"، بياناً انتقادياً، على الرغم من أنّه أو الديمقراطيين الآخرين، مثل كيري ودود، لم يقولا صراحة إنّهم سيعارضون الترشيح.

أرسل لي كولن باول رسالة إلكترونية جاء في سطر عنوانها "إلى فندق والدورف"، وفي متنها: "ج. ب. تهانيّ! أرجو لك الأفضل في نيويورك". وأخبرتني جين كيركباتريك أنّها تبلغ الصحافة بأنّني "واحداً من ألمع الأشخاص الذين التقيت بهم في واشنطن". وقال جيم بيكر، "أنت من أبرع الأشخاص في واشنطن، وطالما كنت جندياً صالحاً ووفياً معي. استعمل اسمي وسأسرّ بالتحدّث إلى الصحافة". وتحرّكت رايس بشكل حاسم لمواجهة تخمينات الصحافة، كما حدث فيما يتعلّق بباول، بأنّني فُرضت عليها فأبلغت صحيفة "واشنطن تايمز"، "كان جون بولتون اختياري الأول". فلم يعد بوسع الديمقراطيين أن يقولوا بأنّ مهاجمتي لا تكافئ مهاجمة رايس.

وتحدّث العديد من المسؤولين الأجانب، وفي طليعتهم وزير الخارجية الأسترالي ألكسندر دونر، الذي صدّق على تسميتي، وجان مارك دي لا سابلييه، الممثّل الدائم لفرنسا الآن، الذي قال إنّ فرنسا عملت بشكل جيد معي في مسائل عدم الانتشار. واتصل بي ستانيسلاس دي لابولاي، مدير السياسة الفرنسية، ليقول أن وزيره قال له، "إنّ صديقك بولتون ذاهب إلى نيويورك"، وهي أول مكالمة تهنئة أتلقاها من دبلوماسي أجنبي. وكما توقّعت رايس، أصدر أنان بياناً في وقت متأخّر بعد الظهر يقول فيه إنّه "يهنّئ بولتون بحرارة ويتطلّع إلى العمل معه على إصلاح الأمم المتحدة، إلى جانب قضايا أخرى". وعندما اتصل بي أنان في 28 آذار/مارس قال، "إنّني أتطلّع إلى قدومك إلى هنا إذ إنّ أمامنا عمل كثير نقوم به". وقالت كاثي برتيني، وهي صديقة قديمة كانت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للإدارة، إنّه عندما أعلن عن تسميتي في اجتماع لكبار موظفي الأمم المتحدة في وقت سابق من الأسبوع، لم يصدّق العديد من الأشخاص هذا الاحتمال، وقد سرّها ذلك.

في الصباح التالي، عقد غوندرسون أول اجتماع من سلسلة من الاجتماعات الاستراتيجية شبه اليومية في غرفة اجتماعات رايس، وكانت مفيدة. مع ذلك خشيت من أنّه لا يوجد أحد من الحاضرين، من البيت الأبيض أو وزارة الخارجية ممن شهدوا شيئاً مماثلاً لتجربة بورك، حيث أدار الديمقراطيون حملة سياسية وتعامل الجمهوريون معها كعملية تثبيت، وبالتالي خسروا. ومع أنّ أحداً لم يقلّل من احتمال المعارضة الديمقراطية، فقد كنت قلقاً من عدم وجود تقدير عميق لمدى الصعوبة التي قد تنطوي عليها هذه العملية، وتلك نقطة شدّدت عليها في العديد من الاجتماعات. لقد

كانت المشكلة الرئيسية في الواقع عدم رغبتي في تكرار مسلسل الدعم اللانهائي للأمم المتحدة، وهو ما أسماه بيل بكلي انتهاكاً للقاعدة التي نتعلّمها ونحن صغار، "النكات ممنوعة في الكنيسة" [40]. وفي كنيسة الأمم المتحدة، كنت أردّدها مراراً وتكراراً، وكان ذلك يقابل بالاستياء.

مع مرور الأيام الأولى، تدفّقت المعلومات من العديد من المصادر، وكثير منها متناقض، وقليل واضح. فقد أخبر موظف لدى بيدين موظفاً سابقاً لدى هلمز، مثلاً، أنّ "جو معجب بجون" وأنّه يعتقد أنّني "سأمرّ بنتيجة ليست أفضل ولا أسوأ من المرة الأخيرة". واتصل بوب كيميت، وهو صديق لهاغل ليقول إنّ الاثنين تحادثا معاً، وأنّ هاغل "بحث عن طرق لدعم تسميتي". وقال تشَك شومر أنّ الديمقراطيين سيسألونني ماذا عن العراق، كهدف ملائم للإدارة، لكنّه سيكون منفتحاً. وعبّر العديد من الجمهوريين المعتدلين عن تأييدهم، مثل النائب كريس شايز من كوناتيكيت، والسيناتور غوردون سميث من أوريغون الذي قال، "لديك كثير من الأصدقاء هنا، ويجب أن يكون لوغار مستعداً للقتال في هذه المسألة".

بدأت على الفور تقريباً طقس اتصالات المجاملة بأعضاء مجلس الشيوخ، مبتدئاً بنورم كولمان، وهو صياد جمهوري من منيسوتا، يقود جهود كشف القصة الكاملة لفضيحة النفط مقابل الغذاء، وقد دعا أنان إلى الاستقالة. وقد أصبح كولمان، وهو عضو في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ المدافع الرئيسي عني طوال عملية التثبيت، وكان متلهّفاً لتحريك التسمية بسرعة، وهو أمر كنا نضغط أيضاً على زعيم الأغلبية بيل فيرست ولوغار للقيام به. اجتمعت بتشافي في 10 آذار/مارس، ودار قسم كبير من نقاشنا عن تصويته ضدّ الحرب في العراق. وعندما أوضحت منطق المخاوف من برنامج أسلحة صدام حسين واستراتيجيته الطويلة الأمد لأسلحة الدمار الشامل، قال تشافي، "كنت أودّ لو جرى هذا النقاش بدلاً من الذي أجريناه في ذلك الوقت". وكلما أجبت على مزيد من أسئلة تشافي، ازدادت ثقتي بأنّ الاجتماع سيكون جيداً. وفي النهاية قال تشافي إنّه لم يصوّت قط ضد أحد ممن سمّاهم الرئيس، وتذكر أيامه عندما كان عمدة، عندما لم يكن يحب تدخّل "المجلس البلدي" في شؤونه. وممن التقيت بهم أيضاً جو ليبرمان من كوناتيكت الذي أبدى تأييداً كبيراً.

قابلت هاغل في 14 آذار/مارس، وتحدّثنا لمدة أربعين دقيقة عن إصلاح الأمم المتحدة، وأهمية عملي على مقربة من رايس وزوليك، ورغبته في أن أبقى على اتصال وثيق مع الكونغرس. وفي نهاية نقاشنا، الذي حضرته كبيرة موظفيه لو آن لينهان، قال هاغل إنّه سيدعمني، وتلك خطوة كبيرة إلى الأمام، وأصدر بياناً صحفياً بهذا المعنى بعد ذلك ببضع ساعات. وفي اليوم نفسه اجتمعت بجورج فوينوفيتش من أوهايو الذي تبيّن أنّه شديد الاهتمام

في إصلاح إدارة الأمم المتحدة، وهو ما بحثناه مطوّلاً وبمودّة. وحثّني جون ماكين على "التحدّث بلطف وحمل عصاً غليظة"، وقال إنّه سيقدّم المساعدة، وقد كان كذلك طوال المعركة. كان كل الجمهوريين الآخرين الذين اجتمعت بهم متحمّسين: ألن من فيرجينيا، ومارتينيز من فلوريدا، وموروسكي من ألاسكا، وسنونو من نيو هامبشاير، وألكسندر من تنيسي، وانساين من نيفادا، واينهوف من ألاباما، وغراهام من ساوث كارولينا، وكايل من أريزونا، وفيتر من لويزيانا، وغيرهم. تحدّثت إلى آخرين عديدين، مثل مستشار الأمن القومي الأسبق برنت سكوكروفت الذي قال، "أهنئك أيها الصديق القديم، أنت لا تتهرّب من الشدائد أليس كذلك"؟ وتناولت الغداء مع السيناتور السابق تيم ويرث الذي كان مبهماً، والفطور مع سفير كلينتون إلى الأمم المتحدة ديك هولبروك الذي كان كذلك. وقد نبّهني ويرث إلى أن أحاذر مما أقوله إلى هولبروك إذ سيصل إلى الصحافة بالتأكيد.

أرسلت أوراق التسمية النهائية إلى مجلس الشيوخ في 17 آذار/مارس، وكان السؤال التالي متى سيحدّد لوغار موعد جلسة استماع التثبيت بعد عطلة عيد الفصح، التي بدأت في اليوم التالي. وأظهر تدقيق أجراه البيت الأبيض للجمهوريين تأييداً "ليّناً" من لوغار وتشافي، فيما لم يحسم هاغل أمره، وعارض بيت دومينيسي من نيومكسيكو. (لم يدقّق البيت الأبيض في الديمقراطيين لأنّهم لم يكونوا يعتقدون أن النتيجة ستظهر شيئاً مختلفاً عما هو واضح بالفعل، لكنّني مع ذلك تفاجأت لأنّهم لم يحاولوا حتى السؤال). كانت معارضة دومينيسي ناشئة عن مشاكل غامضة مع برنامج التخلّص من البلوتونيوم الروسي، وتلك مشكلة ذات أولوية عالية بالنسبة إلى نيومكسيكو نظراً لوجود مختبرات لوس ألموس وسانديا هناك. كنت أعتقد أنّ ذلك يمكن حلّه، وهو ما تمّ، إذ قدّم لي دومينيسي تأييداً حاراً في خطاب أمام مجلس الشيوخ. أصبح هاغل وتشافي من المؤيّدين، على ما أعتقد. وكانت ليونة لوغار تعكس نزاعاته السابقة مع هلمز، التي ترجع إلى عشرين سنة إلى الوراء، بشأن العضو الجمهوري الأبرز في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، وكانت تشكّل بالنسبة إلى موظفي لوغار مشكلة أكبر مما بالنسبة إلى لوغار نفسه، ويعود ذلك جزئياً إلى أنّ الموظفين لا يزالون ينتظرون "تسديد الحساب" مع الأشخاص المرتبطين بهلمز. وكما أخبرني جيف بيرغنر، وهو كبير الموظفين لدى لوغار سابقاً، أنّ ارتفاع صوت المعارضة وعدم وجود أساس واقعي لها صلّبت دعم لوغار، كما فعلت بالنسبة إلى الجمهوريين الآخرين غير الأعضاء بلجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ. وقال لوغار لأحد موظفيه، "ربما يجدر بي أن أتصرّف مثل جسي هلمز، وأذكّر بيدين أنّه ليس رئيس اللجنة". ولاحظ لوغار أنّ جلسة استماع التثبيت في 7 نيسان/أبريل، وهو تاريخ قريب نسبياً بعد عطلة الفصح. مع ذلك فإنّ فترة الثلاثة

أسابيع الفاصلة بين التسمية وجلسة الاستماع توفّر الكثير من الفرص للخبثاء.

راجعت كل مقالاتي مرّة ثانية بحثاً عن مادّة لأسئلة المعارضة. وفي أثناء استعداداتي، في 29 آذار/مارس، أصدر بول فولكر تقريره عن دور كوفي أنان في فضيحة النفط مقابل الغذاء. وكان تقريراً لاذعاً. فقد كان البرنامج الذي يرمي إلى تقديم مساعدة إنسانية إلى العراق مليئاً بالفساد وسوء الإدارة، وساهم مساهمة كبيرة في زيادة الآراء السلبية تجاه الأمم المتحدة، في الولايات المتحدة على الأقل. ففي أعقاب حرب الخليج 1991، أنشأنا في مجلس الأمن، عن طريق القرارين 706 و 712 آلية لاستخدام الإيرادات من مبيعات العراق المحدودة من النفط لتوفير الطعام للشعب العراقي، والقيام بذلك تحت رقابة دولية صارمة بطريقة كنا نأمل أن تضعف سلطة صدام. ربما لم يكن من المفاجـئ أن يرفض صدام هذين القرارين، ولم ينفّذ البرنامج. لكن في ظل إدارة كلينتون، ضعف الموقف الأميركـي، كما في مجالات عديدة جداً، وفي نيسان/أبريل 1995، أنشأ قرار مجلس الأمن 986 برنامج "النفط مقابل الغذاء" الذي وجد فيه صدام ما يعجبه. لكنّه أصرّ، حتى في ذلك الوقت، على التفاوض على "مذكّرة تفاهم" مع الأمم المتحدة، وقّعت في أيار/مايو 1996، وأضعفت إشراف الأمم المتحدة على البرنامج فعمد صدام إلى استغلاله. وصلت أولى شحنات الغذاء إلى العراق في أوائل سنة 1997، وفي ذلك الوقت كان كوفي أنان قد خلف بطرس - غالي كأمين عام للأمم المتحدة، لذا نفّذ جل برنامج النفط مقابل الغذاء تحت نظر أنان. وكما علمنا من تقرير فولكر، فإنّ أنان لم يولِ أي انتباه لإدارة البرنامج.

طالب كولمان وشايز، اللذان تابعا الفضيحة عن كثب، أنان بالاستقالة وأبرزا السبب الذي يدعو إلى إدخال إصلاح هائل على الأمم المتحدة. لاذ الديمقراطيون بالصمت. وفي 2 نيسان/أبريل، توفي البابا يوحنا بولس الثاني، فأجّلت جلسة الاستماع المقرّرة في 7 نيسان/أبريل لإتاحة الفرصة لأعضاء الكونغرس الذين يرغبون في حضور الجنازة في روما. طلب بيدين يومين لجلسة استماع تبدأ في 11 نيسان/أبريل، ووافق على التصويت في لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ بشأن التسمية يوم الخميس في 14 نيسان/أبريل. وربما كانت تلك أفضل صفقة متاحة، إذا ما تم التصويت في 14 نيسان/أبريل. تابعت اتصالات المجاملة، واجتمعت في 5 نيسان/أبريل مع باراك أوباما من إيلينوي نحو خمسين دقيقة، أي أطول بكثير مما كان مقرّراً. فقال عدة مرات إنّنا لو كنا زميلين في هيئة تعليم جامعية، فإنّه سيستمتع دون شكّ في شرب الجعة معي ومناقشة قضايا الأمم المتحدة التي نتفق على كثير منها. لكن ما يزعجه هو سياسة بوش تجاه العراق وكوريا الشمالية، لكنّه يعتزم حضور جلسة الاستماع، ويعتقد أنّني سأؤدي عملي بشكل جيد في

تمثيل الإدارة إذا ما جرى تثبيتي. التقيت أيضاً بهيلاري كلينتون ذات الموقف الغامض، وكانت أيضاً قلقة حيال سياسات بوش تجاه كوريا الشمالية وايران.

في 11 نيسان/أبريل، توجّهت أنا وغرتشن إلى مبنى الكابيتول هول. رحّب بنا ديك لوغار خلف الغرفة المخصصة لوسائل الإعلام في مبنى هارت، ودخلنا في الساعة التاسعة والنصف صباحاً. كان ذلك مشهداً من مشاهد واشنطن، حيث تجمّعت حشود المصوّرين والمراسلين، واستمرّ الوضع كذلك في فترة الصباح بكملها تقريباً. قدّمت أنا ولوغار بيانين افتتاحيين موجزين ثم بدأ المرح. أخبرتني فيدلك في وقت لاحق أنّها وصفت الديمقراطيين في ذلك اليوم في تقريرها إلى البيت الأبيض بأنّهم "تناولوا سؤالين وكرّروهما بشكل متواصل طيلة ثماني ساعات". لم يحضر فترة طويلة سوى بعض الجمهوريين، على الرغم من أنّ لوغار وكولمان وألن مكثوا طوال النهار تقريباً. لعل أهمّ ما قلته في ذلك اليوم، وكنت قد أبلغته إلى لوغار قبل بضعة أيام، إنّني مستعد لنشر كل مستند وكل مقابلة أجراها موظفو لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في كل مسألة على الملأ [41]. لم يكن لدي ما أخفيه، ولدي كل ما أكسبه بالسماح بعرض الوقائع. وربما كان أفضل ما قلته في ذلك اليوم، ولعله لا يداني ما سبق في الأهمية، ما جاء في وقت متأخّر بعد الظهر عندما لاحظ باراك أوباما، الذي حضر معظم جلسة الاستماع، أنّه فكّر في العديد من الأسئلة المهمة في أثناء الاستماع إلى السجالات. وقلت "إنّني فكّرت في عدة أشياء أيضاً"، فأثار ذلك ضحك الحضور والصحافيين الذين تراجع عددهم باطراد [42].

تركّز هجوم الديمقراطيين على كلمة ألقيتها في مؤسسة التراث (هريتيج فاونديشن) في 6 أيار/مايو 2002 بعنوان" محور الشرّ: تهديدات إضافية من أسلحة الدمار الشامل"، وبخاصة مقطع صغير منها يتعلّق بضلوع كوبا في الأسلحة البيولوجية. وكان محور "قلق" الديمقراطيين سعيهم الكبير لانتقاد إدارة بوش لأنّها سيّست الاستخبارات بمحاولة إخضاعها لتتوافق مع استنتاجاتنا المسبقة، وبخاصة ما قيل عن أسلحة الدمار الشامل لدى صدام حسين قبل الحملة العسكرية للإطاحة به. وقد نقّب الديمقراطيون وبحثوا ليعرفوا إذا فعلت أي شيء بالنسبة إلى العراق يمكن أن يتمسّكوا به، لكنّهم لم يعثروا على شيء، وبدلاً من ذلك التفتوا إلى أنشطة الأسلحة البيولوجية الكوبية. وقد ركّزوا هنا على شكاوى موظفين، أحدهما محلّل من مكتب الاستخبارات والأبحاث في وزارة الخارجية، كريستيان وسترمان، والآخر محلّل من السي آي إيه سماه جون كيري علناً في جلسة الاستماع بأنّه فولتون أرمسترونغ. وبالنظر إلى البحث لمعرفة من الذي "أقصى" فاليري بلام من وظيفتها في وكالة الاستخبارات المركزية (السي آي إيه)، كنت سعيداً بتسمية أرمسترونغ "بالسيد سميث" فظهر الخوف على كيري. وحاول

الموظفون الديمقراطيون إثبات تورّطي بمسألة بلام، لأنّهم مقتنعون بأنّني جزء من المؤامرة، لكن لم يكن ذلك سوى أضغاث أحلام.

قدّمت كلمة مؤسسة التراث عن أسلحة الدمار الشامل أمعالة عن "المنتخب الصغير" لمحور الشرّ - سوريا وكوبا وليبيا - لكن السيناتور دود ركّز على كوبا فقط. كنت قد أشرت في سنة 2001 إلى أنّ كاسترو زار إيران وسوريا وليبيا، وكل هذه الدول رعاة للإرهاب مثل كوبا، وقال في جامعة طهران "إنّ التعاون بين إيران وكوبا يمكن أن يركّع أميركا". واستشهدت ببيان وزير الدفاع في عهد كلينتون ويليام كوهين في سنة 1998، "إنّني لا أزال قلقاً من قدرة كوبا على تطوير العوامل البيولوجية وانتاجها بالنظر إلى بنيتها التحتية من التكنولوجيا الحيوية". وتلك نقطة مهمة لأنّ الجاسوسة الكوبية آنا بِلِن مونتيس هي المحلّلة الرئيسية لكوبا في وكالة الاستخبارات الدفاعية وتلعب دوراً فاعلاً في تقييمات أجهزة الاستخبارات للقدرات الكوبية. في 19 آذار/مارس 2002، اعترفت بأنّها مذنبة في الاتهامات التي وجّهتها إليها المحكمة الفيدرالية، وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر حكم عليها بالسجن لمدة عشرين سنة "لاعترافها بأنّها زوّدت حكومة فيديل كاسترو لمدة 16 سنة بمعلومات سرية جداً، بما في ذلك الهويات الحقيقية ربع ضباط استخبارات سرّيّين أميركيين" [43].

انتهى القسم المتعلّق بكوبا من الخطاب كما يلي:

> هذا ما نعرفه: الولايات المتحدة تعتقد أنّ لدى كوبا مسعى محدود على الأقل في أبحاث الحرب البيولوجية الهجومية وتطويرها. وقد زوّدت كوبا تكنولوجيا بيولوجية مزدوجة الاستعمال إلى دول مارقة أخرى. ونحن قلقون من أن تدعم هذه التكنولوجيا برامج الأسلحة البيولوجية في تلك البلدان. وإنّنا ندعو كوبا إلى وقف كل تعاون يطبّق على الأسلحة البيولوجية مع الدول المارقة، والامتثال الكامل لكل التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

كان هذا النص وكيفية اشتقاقه مصدر الخلاف.

ولكي تتلاءم الرواية الديمقراطية عن مساعي إدارة بوش لتشويه المعلومات الاستخبارية والضغط على محلّلي الاستخبارات لتغيير آرائهم، ركّز الموظّفون في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ على المحلّل وسترمان في مكتب الاستخبارات والأبحاث، وطلبوا إجراء مقابلة معه أمام لجنة الاستماع. لكن كان هناك مشكلة رئيسية في مقاربتهم، وتحديداً أنّ رئيس مكتب الاستخبارات والأبحاث استخدم هذه الكلمات بالذات في شهادته أمام مجلس الشيوخ قبل أن ألقي كلمتي. وكما أفادت صحيفة "واشنطن بوست" في اليوم التالي على كلمة مؤسسة التراث: "كما هي

العادة، لم يكن بولتون أول مسؤول يدلي ببيان عام عن هذا الموضوع. فقد استخدم كاول دبليو فورد جونيور، مساعد وزير الخارجية للاستخبارات والأبحاث، لغة مماثلة في شهادته أمام الكونغرس في 19 آذار/ مارس التي مضت دون أن يلاحظها أحد" [44].

عندما قرأت مقالة "البوست" في وقت مبكّر من 7 أيار/مايو 2002، دهشت لأنّ فورد استخدم اللغة نفسها بالفعل. ولم أكن أعرف عن شهادته في آذار/ مارس التي قالت "البوست" إنّها لم تجذب سوى القليل من الانتباه، ولم تحدث نقاشاً بالتكيد. ومن المفارقة أنّني قرأت لغة موضوع كوبا في كلمة مؤسسة التراث قبل أن ألقيها على عضو مجلس النواب لينكولن ديازبالارت، وبدا لي ردّه غريباً: "أعتقد أنّ هذا النص استخدم من قبل". أخبرته بتهذيب أنّه مخطئ، لكن عندما قرأت رواية "البوست"، شعرت بالحيرة، إذا لم أقل الغضب. فقد أجيزت كلمة كوبا أمام مؤسسة التراث المقرّر أصلاً في آذار/ مارس، لكنّها أرجئت إلى أيار/مايو بسبب ضغط أعمال أخرى. ونظراً للصعوبة والخداع اللذين أظهرهما وسترمان في عملية الإجازة، فوجئت على الخصوص لأنّ رئيسه سبقني إلى استخدام هذه اللغة دون أن يكلّف نفسه عناء إخباري. وفي 7 أيار/مايو، سألت فورد قبل اجتماع الموظفين مع باول في الثامنة والنصف صباحاً عن الموضوع، وقال إنّه بما أنّ مكتب الاستخبارات والأبحاث أجاز النص بشكل نهائي في شباط/فبراير، فقد افترض أنّني ألقيت الكلمة المعنية. ولذلك لم يتردّد في إدخالها في شهادته أمام الكونغرس.

من المفارقة أنّ استخدام فورد النص المعني، قبل شهرين من كلمتي أمام مؤسسة التراث، حماني إلى حدّ كبير من الانتقاد في سنة 2002 من المجموعة المؤيّدة لكاسترو. ففي النهاية، استخدم فورد الكلمات نفسها، فكيف يمكنهم انتقادي؟ حاول كريس دود أن يصنع شيئاً من ذلك بُعيد الكلمة، فدعاني أنا وفورد للشهادة في هذه القضية، بعد أن سمع دون شك من أحد من الداخل عن الواقعة. كنت أشكّ في أنّه السيد "سميث (أو فولتون أرمسترونغ، كما دعاه السيناتور كيري)، وهو صديق آنا بيلين مونتيس. كان دود يقظاً على الدوام تجاه الهجمات على كاسترو، لكنّ الإدارة دعمتني بقوة. ففي موسكو، قال كولن باول، في ظهوره المشترك مع إيغور إيفانوف على برنامج فيكتور بوسنر في 12 أيار/مايو، إنّ ملاحظاتي ملائمة تماماً وإنّ للولايات المتحدة وروسيا اهتماماً بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقالت رايس في مقابلة في 13 أيار/مايو في برنامج "ساعة جديدة مع جيم ليهير"، " هناك سبب وجيه للقلق مما يفعله الكوبيون في المنطقة. وما فعله وكيل الوزارة بولتون هو وضع هذا الموضوع على جدول الأعمال. أما كيف يتعامل مع ذلك فإنّه يتوقّف جزئياً على ما يرغب كاسترو في عمله".

قرّر باول ألا يشهد سوى فورد لأنّ المشكلة الوحيدة التي أثارها دود في رسائل الدعوة إلى الشهادة هي أنّ الوقائع معروفة عن برنامج الأسلحة البيولوجية الكوبي، لا عن نتائجه على السياسة. غضب دود، لكنّه تراجع لأنّه لا يريد المشادّة مع باول، على الرغم من أنّه لامني بوضوح بسبب جعل جلسة الاستماع التي دعا إليها أقل أهمية. وحاول دود أيضاً أن يصنع شيئاً من الملاحظات بشأن سعي كوبا وراء الأسلحة البيولوجية التي نسبتها قصة رويترز إلى مسؤول القيادة الجنوبية، الجنرال غاري سبير. اتصلت بالجنرال (الفريق) جورج كاسي لأطلب منه التدقيق في ذلك ففعل. واتصل بي كاسي ليقول إنّ سبير أبلغ نائب كاسي، الجنرال (اللواء) جون دون أنّ قصة رويترز أساءت النقل عنه وأنّه يدعم تماماً ما قلت في خطاب كلمة مؤسسة التراث. لكن بعد ثلاث سنوات عاد دود إليها بسبب قضية أسلحة الدمار الشامل العراقية التي وجد فيها الكثير من الخصوم فرصة لإحراج الرئاسة على الرغم من فشلها في أثناء الانتخابات الرئاسية 2004. أصبح وسترمان أداتهم، وكنت قد أمضيت معه ثلاث دقائق في أثناء عملي السابق لمدّة أربع سنوات في وزارة الخارجية.

بيد أنّ الوقائع لم تكن تلائم خيال دود. فقد منحت أجهزة الاستخبارات موافقة نهائية على النواحـي الاستخبارية في الخطاب، وتحديداً النص عن الأسلحة البيولوجية الكوبية في 22 شباط/فبراير. وكان جزء من مسعى الموافقة الحصول على إذن من أجهزة الاستخبارات لتصنيف تقدير استخباري عما ترمي إليه كوبا، وذلك إجراء يتبع بانتظام لشرح أساس قرارات السياسات أو مواقفها، لكنّه يتطلّب موافقة من أجهزة الاستخبارات لتجنّب كشف مصادر أو أساليب استخبارية أو تعريض المصالح الاستخبارية الأخرى للخطر. وجد فرد فليتز، وهو ضابط من السي آي إيه في عداد موظفيّ، النص المعني في التقييمات الاستخبارية، وفي 2 1 شباط/فبراير اتبع الإجراء المعهود في السعي لرفع السرية بإرساله إلى مكتب الاستخبارات والأبحاث في وزارة الخارجية، وطلب منه تعميمه ضمن أجهزة الاستخبارات. وكما علمت لاحقاً، رفض وسترمان في البداية تعميم النص، وعندما فعل ذلك في النهاية، أرفق به ملاحظة مفادها أنّ المكتب لم يوافق على اللغة التي استنسخها فليتز من التحليل القائم. فحوّل وسترمان ما يجب أن يكون عملاً مكتبياً إلى مسعى لإعادة بحث الاستنتاجات الاستخبارية، ولم يبلغ فليتز بذلك.

علم فليتز بملاحظة وسترمان عندما سأله زميل في السي آي إيه عما يرمي إليه مكتب الاستخبارات والأبحاث لأنّ الملاحظة خارجة عن السياق. وكنت أعتقد ذلك أيضاً. فاستدعيت وسترمان إلى مكتبي لأعرف ما حدث. أنكر في البداية كتابة الملاحظة، لكن عندما واجهه فليتز بالنسخة الورقية من رسالة إلكترونية تحتوي عليها، غضب وأخذ يجادل في ما فعله. قلت أخيراً

شيئاً مثل، "لا يهمني ما هو رأيك لكنّني أهتم بشأن الكذب علي" وصرفته. وفي غيابه اتصلت بطوم فِنغَر، نائبه الرئيسي، وأبلغته بأنّ تصرّف وسترمان نفاق وغير مهني. فقال فنغر إنّه سيدقّق في الأمر ويردّ علي، وفعل ذلك عن طريق رسالة إلكترونية. كتب مشيراً إلى مكتب الاستخبارات والأبحاث، "لقد أخطأنا" وسلوك وسترمان "غير ملائم البتة، ولن يتكرّر" [45].

اعتبرت ذلك تبرئة من قبل أعلى مسؤول موجود في مكتب الاستخبارات والأبحاث. لكن دود حاول تلفيق الحادثة كمسعى للتنمّر على ضابط استخبارات وتسييس الاستخبارات. وكان ما فعلته عكس ذلك في الواقع. فقد وجدت موظفاً في مكتب الاستخبارات والأبحاث يحاول فرض آرائه في السياسات على ما يقوله مسؤول عن السياسات، في انتهاك واضح "للجدار" الفاصل بين الاستخبارات والسياسة، وهو الأمر الذي يتكلّم عنه دود وآخرون كثيراً. ولم تكن المرة الأولى التي يكون فيها مكتب الاستخبارات والأبحاث أو عناصر أجهزة الاستخبارات الأخرى مذنبين في انتهاك "الجدار" من جهتهم، وتلك حقيقة لم يكن دود والآخرون قادرين على التفكير فيها أو راغبين في ذلك. وبما أنّ وسترمان كذب علي، فقد فقدت الثقة تماماً في صدقه وحكمه في مجال انتشار أسلحة الدمار الشامل الحساس. أردت أن ينقل إلى منصب آخر لا يؤثّر فيه خداعه وحكمه السيّئ على سياستنا الخارجية، لكن مكتب الاستخبارات والأبحاث لم ينقله البتة. فقدت الاهتمام بصراحة لأنّ لديّ أعمالاً أخرى أؤدّيها، لكنّ ذلك أصبح أيضاً جزءاً من شكوى دود. خلاصة القول إنّني لم أحاول البتة تغيير سطر واحد من تقرير أو تحليل استخباري قاله وسترمان أو كتبه. أردته فقط أن يكون نزيهاً معي، وقد فشل في الاختبار.

كانت هذه القضية فحوى جلسة الاستماع الكثيرة المماحكة أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، وقد قاطعها قليلاً "ذوات الرداء القرنفلي"، وهي مجموعة "سلمية" تحتجّ على سياسة بوش الخارجية. أنهى لوغار جلسة الاستماع في الساعة السادسة إلا ثلثاً بعد الظهر، وأبلغني لاحقاً عن اعتقاده بأنّني قمت بعمل جيّد. في اليوم التالي أحضر الديمقراطيون كارل فورد، وهو موظف سابق ديمقراطي في مجلس الشيوخ. أبلغ فورد لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ قبل جلسة الاستماع أنّه يقرّ بأنّ الخطاب النهائي أمام مؤسسة التراث قد أجيز، وأنّه لم يغيّر أي تحليل إخباري، ولم يطرد أحد. شخّص موظفو لوغار أنّ شهادة فورد المرجّحة لن تكون مثمرة في قضية الأسلحة البيولوجية الكوبية. كان ذلك صحيحاً، لكن فورد شنّ بدلاً من ذلك هجوماً شديداً شخصياً علي، لا يستند إلا على حادثة وسترمان، مستخدماً لغة حادة وشرّيرة. كان ردّ فعلي الشخصي أنّ سلوك فورد مشين جداً بحيث لا يمكن أن يأخذه أحد بجدية، وهو تقييم شاركني به الآخرون. في أثناء جلسة الاستماع، أبلغني كولمان لاحقاً أنّ تشافي مال

نحوه وهمس، "لقد حوصر بولتون وغضب، فما المهم في ذلك"؟ وأرسل مساعد لوغار الصحفي، مارك هلمك، رسالة إلكترونية إلى صديق له لاحقاً في ذلك اليوم عن شهادة فورد يقول فيها، "لو كنت ديمقراطياً لحزنت لأنّ الشاهد فقد أعصابه". وكان رأيي أنّ ذلك مصيب.

كان هناك أيضاً ما يتعلّق بقصة "السيد سميث" وهو من المدافعين المعروفين عن كوبا في أجهزة الاستخبارات، وكان في ذلك الوقت مسؤول الاستخبارات القومي عن أميركا اللاتينية، وفي عداد مجلس الاستخبارات القومي، وهو هيئة صغيرة بين الوكالات بقيادة جورج تينيت، مدير السي آي إيه. كان أوتو ريتش، مساعد الوزير لشؤون نصف الكرة الغربي يحاول إبعاد فولتون أرمسترونغ عن مجلس الاستخبارات القومي منذ أن تولى منصبه تقريباً. (في النهاية، نجح خليفة ريتش، روجر نورييغا، بالتعاون التام من جيمي ميسيك، نائب مدير السي آي إيه للاستخبارات في ذلك الوقت، في إزاحة أرمسترونغ عن قسم نصف الكرة الغربي في مجلس الأمن القومي). لم يكن أرمسترونغ منحازاً وغير دقيق بشأن كوبا، بل قاصراً في العديد من النواحي المهنية، وفقاً لرأي ريتش. فقد عمل بدأب على جلب مونتيس من وكالة الاستخبارات الدفاعية إلى مجلس استخبارات القومي، ما وضعها في موقع أكثر حساسية [46]. عرف الموظفون الجمهوريون في مجلس الشيوخ أيضاً أنّ المشكلة الحقيقة هي أنّ أرمسترونغ يفرض انحيازاته المؤيدة لكاسترو على الاستخبارات ذات الصلة بكوبا. ولم يوحوا بأنّه كان متواطئاً في أي من أنشطة مونتيس الإجرامية. وقد شخّص آخرون، مثل عضو مجلس النواب لنكولن دياز - بالارت من فلوريدا، المسألة كجزء من "معركة دود" التي شنّها الكوبيون الأميركيون ضدّ دود طيلة سنوات.

لم أقابل أرمسترونغ حتى اليوم، بل لم يقع نظري عليه. وسمعت عنه أول مرة عندما بدأ يزعم أنّ أجهزة الاستخبارات لم تجز تماماً كلمة مؤسسة التراث، مع أنّ ذلك مناقض للواقع، وسرعان ما علمنا أنّ ذلك يعني "أنّه لم يوافق عليها". لكن ألن فولي، رئيس مكتب عدم الانتشار والحدّ من الأسلحة في السي آي إيه، أبلغني أنّ لاري غيرشوين، مسؤول الاستخبارات القومي عن العلم والتكنولوجيا (والمسؤول الرسمي عن الأسلحة البيولوجية في مجلس الاستخبارات القومي) وافق على الخطاب. لم يوافق أرمسترونغ، لكنّه لم يكن مسؤولاً عن هذا الأمر ويفتقر إلى المعرفة فيه. وبدا الأمر كأنّه معركة بيروقراطية تقليدية على النفوذ. فقد استُبعد أرمسترونغ عن شيء، وليس هناك ما هو أسوأ بالنسبة إلى البيروقراطي. لم يكن لدي أي دور بالطبع في انتقاء من يراجع النص من مجلس الاستخبارات القومي، فذلك يرجع بكمله إلى أجهزة الاستخبارات. كان يجب أن تنتهي مسألة أرمسترونغ

عند هذا الحدّ، إذ لا علاقة لها البتة في محاولة تغيير تحليل أو تقرير استخباري.

غير أنّ خصومي كانت لديهم وجهة نظر أخرى. فعندما وجدوا أنّ زعمهم بأنّني حاولت تشويه معلومات استخبارية يفتقر إلى المضمون، نقلوا الجدال إلى ما إذا كنت شخصاً لطيفاً، وتلك دعوة لكل شخص هزمته في الحكومة في معركة بشأن السياسة، وهناك الكثير منهم، وليس من الصعب فعل ذلك في مدينة يغلب عليها الأنا. وكاول فورد مثال جيد على ذلك. لم أعره كبير اهتمام في فترة بوش الأولى، حيث وجدته محدوداً وبيروقراطياً. ولم تكن شهادته العلنية الجهد الوحيد الذي بذله للتخريب، إذ إنّه وآخرين في مكتب الاستخبارات والأبحاث اشتكوا إلى الموظفين الديمقراطيين في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ من أنّني أحصل على المعلومات الاستخبارية من هيئات أخرى بشكل مباشر. وذلك بالطبع ما يفعله الجميع في وزارة الخارجية، لكن حاول مكتب الاستخبارات والأبحاث أن يحوّل الأمر إلى قضية أمنية، وهو ما يتمسّك به حتى الديمقراطيون. وبرز تسريب واضح آخر من مكتب الاستخبارات والأبحاث يتعلّق بالأسئلة التي أثارها دود في جلسة استماع عن الإخباريات التي أتلقاها في إطار الإطلاع الاستخباري اليومي، ولماذا سألت عن هويات عدد من الأشخاص. كانت تلك ممارسة روتينية، لكن ذكر "الإخباريات" ومجلس الاستخبارات القومي كان كافياً لكي يثير شهية منظري المؤامرة. وبما أنّ وسترمان نفسه تعامل مع بعض طلباتي لمعرفة هوية بعض الأفراد، فقد كنت شبه متكّد أنّه ربما يحاول مساعدة الموظفين الديمقراطيين. كما أعتقد بأنّ محاولتي بناء روابط وثيقة مع السي آي إيه ووكالات الاستخبارات الأخرى أغضبت فورد الحريص على نفوذه وغيره من موظفي مكتب الاستخبارات والأبحاث، فاستخدموا جلسة استماع التثبيت للردّ.

غير أنّ لوغار، استجاب إلى طلب ديمقراطي بالتأخير (مزيد من الوقت لصياغة الأسئلة للسجل)، أرجأ تصويت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ إلى يوم الثلاثاء في 19 نيسان/أبريل. ربما أدركوا أنّ مساعيهم المختلفة لا أمل لها، تركّزت أسئلة دود للسجل على المكالمات التي تعترضها وكالة الأمن القومي التي أثارها سابقاً. اتبعت كل الإجراءات السليمة في الحالات القليلة التي سألت فيها عن الهويات، وتلك ممارسة مطلوبة لأنّ وكالة الأمن القومي "تختزل" بشكل روتيني أسماء الأميركيين والبريطانيين التي يمكن أن تظهر في المكالمات المعترضة، وتصفهم بعبارة "شخص أميركـي مسمّى"، بدلاً من الإفصاح عن الاسم الفعلي، كما تفعل وكالة الأمن القومي مع الجنسيات الأخرى. ومن الواضح أنّ معرفة القائل قد تكون مهمة في فهم المكالمات المعترضة، والإجراء المعتاد في وزارة الخارجية هو

الطلب من مكتب الاستخبارات والأبحاث الاتصال بوكالة الأمن القومي لمعرفة الاسم الذي "اختزل" بإيضاح سبب الحاجة إليه. وقال أرميتاج لاحقاً إنّه أبلغ العديد من الشيوخ بأنّ قضية وكالة الأمن القومي "مطاردة للموضوع الخاطئ" وأنّه "لا يوجد هناك شيء". وختم بالقول، "أراهن أنّني سألت عن الأسماء أكثر من مئة مرة عندما كنت في وزارة الخارجية". بالمقابل بلغ مجموع طلباتي عشرة طيلة أربع سنوات قضيتها هناك.

كان البيروقرطيون في وزارة الخارجية يساهمون في التسريبات أيضاً، وقرّر العديد من الصحفيين مطاردتي، ومنهم دفنا لينتزر في "واشنطن بوست". في 18 نيسان/أبريل، اليوم السابق للتصويت في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، أفادت استناداً إلى مصادر مغفلة أنّني منعت معلومات عن باول ورايس في مقالة متوافقة تماماً مع أسلوبها الصحفي القذر والمضلّل [47]. غضبت رايس من التسريب وافتتحت اجتماع الموظفين الصباحـي بقولها، "إنّني أكره قتل الأخ لأخيه... وأكره أن أسمع من "البوست" أنّني عرفت أو لم أعرف من جون بولتون قبل رحلتي إلى أوروبا. لم تكن تلك المقالة خاطئة فقط، لكنّها مضرّة"، وتابعت بالتشديد الذي أعهده عنها. "إنّني لا أشير بأصابع الاتهام إلى أحد، لكنّني أريد من الجميع هنا أن يوصلوا ذلك إلى مرؤوسيهم، ولا أريد أن يتكرّر ذلك ثانية". تابعت لينتزر بالمشاركة في كتابة مقالة تبحث ملاحظات رايس، التي نقلت إليها عن طريق موظف في مكتب عدم الانتشار في وزارة الخارجية، وكانت مليئة بأسماء أشخاص يمقتون سياسات إدارة بوش. ومن المثير للاهتمام أنّ لينتزر أبلغت ذلك الموظف أنّ أرميتاج واحد من مصادرها، وذلك دليل على افتقارها إلى المهنية [48]. غير أنّ أرميتاج خرج عن صمته العام في 5 أيار/مايو ليقول، "إنّ جون بولتون مؤهّل جداً. وهو أحد أذكـى الأشخاص في واشنطن".

كان 19 نيسان/أبريل يوماً سيئاً في معركة التثبيت، واليوم الأسوأ أيضاً في عملي الحكومي بأكمله. اجتمعت لجنة العلاقات الخارجية في الثالثة والربع بعد الظهر، وواجهت وابلاً شديداً من النقد والمكيدة من بيدين ودود وكيري استغرق أكثر من ساعة، في حين جلس الجمهوريون واستمعوا. وفي الساعة الرابعة وخمس وعشرين دقيقة، قال لوغار إنّ الوقت حان للتصويت، وكان الجميع يتوقّعون أن تكون نتيجة التصويت 15 مقابل 8، وفقاً لمواقف الحزبين، لنقل التسمية إلى مجلس الشيوخ بشكل موات. لكن وسط دهشة الجميع، أعلن فوينوفتش أنّه غير مستعدّ للتصويت مقراً بأنّه لم يحضر أياً من جلسات الاستماع. وهكذا غرقت الإجراءات الأحادية والحاقدة في الفوضى، حيث طالب الديمقراطيون بإعادة فتح سجل لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، وأرجـئ التصويت على التثبيت إلى الأسبوع الأول من أيار/مايو. وافق لوغارِ على مطالبهم، وأرجأ اجتماع اللجنة في الساعة الخامسة

بعد الظهر تقريباً. كان هناك عدد من البدائل مثل رفع الجلسة مؤقّتاً في محاولة لإقناع فوينوفتش على التصويت برفع التسمية إلى مجلس الشيوخ بدون تسمية (وهو ما حدث في النهاية)، أو رفع الجلسة دون اتخاذ قرار وإعادة الاجتماع في اليوم التالي بخطة جديدة. وبدلاً من ذلك فرض الديمقراطيون رأيهم دون أن يفعلوا شيئاً أكثر من إثارة المشاعر. وقد عبّر نورم كولمان عن ذلك بشكل جيد عندما اتصل بي في اليوم التالي ليقول، "قدم الديمقراطيون مشحونين وجلسنا مثبطي الهمّة. اعتُبر صمتنا إذعاناً لاتهاماتهم، وظهرنا بمظهر شنيع".

مضت بعد ذلك عدة أسابيع شجّع خلالها الديمقراطيون كل إشاعة وكل هاجس وكل بيروقراطي مستاء على الظهور. وكان علينا دحض كل ذلك، مع أنّه لم يكن هناك في الواقع سوى القليل، رغم هياج وسائل الإعلام الذي حافظت عليه التسريبات المنتقاة من الموظفين الديمقراطيين في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ. وبما أنّ معظم الاتهامات تحمل علاقة عرضية بالحقيقة، فإنّ الاتهامات لم تفتّ من عضدي على الرغم من شدّة وقعها على العائلة والأصدقاء. وزّعنا ردوداً مفصّلة ورسائل موقّعة من قبل مئات من زملاء العمل في الوكالة الأميركة للتنمية الدولية، ووزارة العدل، ووزارة الخارجية في عهد بوش 41، ومؤسسة أميركان إنتربرايز، وسواهم، بما في ذلك وزراء الخارجية والدفاع والمسؤولين الكبار السابقين، وكلها تستند إلى الواقع أكثر من الخيال الذي يحاول النقّاد اختلاقه. كما أنّنا حرصنا على أن يستمع الموظفون في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الذين يقابلون الشهود ممن يعرفون الوقائع رداً على الاتهامات المختلفة. ونتيجة لذلك سقطت الروايات الصحفية المنمّقة بأنّني لست شخصاً لطيفاً من كتاب المخططات الديمقراطية. لكنّها للأسف لم تسقط من ملفات وسائل الإعلام التي كرّرتها حتى عندما تحرّج معارضو التسمية من إيرادها. وقد عبّر العنوان العريض للمقالة الافتتاحية في "ناشيونال ريفيو" عن القصة الحقيقية: "القضية المتلاشية ضدّ جون بولتون" [49].

ومن الأمثلة دحض ميلودي تاونسل التي زعمت أنّني لاحقتها في رواق أحد الفنادق في موسكو قبل عشر سنوات ورميت عليها أشياء وشتمتها. والواقع أنّني التقيت بها مرة واحدة في غرفة مليئة بالأشخاص، وذلك ما شكّل اتصالنا الشخصي بكمله. وكشفت مقابلات لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ أنّني عندما كنت في قرغيستان لصالح شركة مقاولات تتعامل مع اللجنة الأميركية للتنمية الدولية تدعى المستشارون الدوليون للأعمال والشؤون التقنية، كانت ميلودي تعمل على تقرير مالي ومحاسبي يتسم بالقصور إذا توخينا اللطف، وطردت بسبب ذلك. وكنت أقوم ببعض العمل القانوني لتلك الشركة فربطتني بطردها. لم يكن لدي ولدى الآخرين كبير

شك بأنّ اتهاماتها تسوية حساب. وبعد سماع الشهود، لا سيما رئيس شركة المستشارين الدوليين جاي كالوترا، وهو رجل ملتحٍ ومعمّم متجنّس من طائفة السيخ الهندية، تبخّرت القصة. عرض كالوترا العديد من المشاكل التي واجهها وشركته مع تاونسل، ودعمه العديد ممن كانوا يعملون للشركة في ذلك الوقت. ولم يكن كالوترا صادقاً تماماً فحسب، بل لم يكن هناك من طريقة يمكن أن يسمح بها الديمقراطيون لشخص مثله بالدفاع عني أمام الكاميرا. وتكرّر هذا النمط مراراً وتكراراً.

وبعد محنة طويلة، عبّر تقرير الغالبية الجمهورية في لجنة العلاقات الخارجية بشأن التسمية عن شعوري بالضبط حيال هذه الأمور:

> النتيجة النهائية لكل ذلك هي أنّ وكيل الوزارة بولتون خرج في مظهر أفضل مما كان عليه في البداية. وتبيّن أنّ بعض المزاعم ليست جدية مثلما ظهرت في البداية، فقد ألقت معلومات جديدة ضوءاً مختلفاً على الآخرين، وتبيّن أن معظمها لا أساس له، أو مبالغ فيها في أحسن الأحوال، في حين أنّ الأعضاء الديمقراطيين حكموا على بعضها بأنّه لا يستحقّ النظر فيه. وبيّنت المقابلات والمستندات أنّ الوكيل بولتون موظف عام مثابر وصانع سياسة مبادر ومتحمّس لتنفيذ جدول أعمال الرئيس بوش، وذا آراء قوية وصريحة تُغضب بعض الأشخاص. لكن لم يكن هناك دليل يدعم التهمة الأشدّ خطورة، أي أنّ الوكيل بولتون سعى إلى التلاعب بالمعلومات الاستخبارية. ربما اختلف مع الاستنتاجات الاستخبارية، لكنّه كان يوافق في النهاية دائماً على الحكم النهائي لأجهزة الاستخبارات.

ولاحظ تقرير الغالبية أيضاً أنّ "التحقيق الأخلاقي في خلفية الوكيل بولتون جاء نتيجة ضغط الأعضاء الذين ينوون التصويت ضدّه حتى قبل أن تبدأ اللجنة بمقابلة الشهود"، و"أحياناً اتبع التحقيق مساراً اتهامياً أكثر مما على معظم المسمّين تحمّله" [50]. وذلك صحيح تماماً.

على الرغم من المصاعب، تحدّث الرئيس بوش بقوة دعماً للتسمية، وقال لمجموعة من المديرين التنفيذيين في التأمين في 21 نيسان/أبريل، "مرحباً في عاصمة الأمة، حيث تقف السياسة في وجه تنفيذ عمل الناس". وبعد شرح الوضع، قال بوش، "إنّ عمل جون المتميّز والخدمة التي يقدّمها لأمتنا تظهر أنّه الرجل الصحيح في الوقت الصحيح لهذا التعيين المهم. وقد حضضت مجلس الشيوخ على أن يضع السياسة جانباً ويثبّت جون بولتون في الأمم المتحدة". وتحدّث العديد من الشيوخ في قاعة المجلس، ويُذكر جون ماكين على وجه الخصوص، إذ أثار الضحك عندما قارن المزاعم عن مزاجي بما يراه الجميع من الشيوخ كل يوم في الأسبوع. وعندما اتصلت بماكين لأشكره، مازحني بشأن قول مأثور ينسب إلى الرفيق ماو: "تشتدّ العتمة

دائماَ قبل أن تظلم تماماَ". وتحدّثت إلى وزير الخارجية الأسبق ألكسندر هيغ الذي كان يدافع عني في وسائل الإعلام، وقال إنّ علينا أن نتماسك معاً ضدّ "الجمهوريين الجبناء الذين ترتجف قلوبهم"، وهو ما يجمل كل شيء في عبارة واحدة.

اجتمعت مع رايس في 22 نيسان/أبريل وأبلغتها أنّ عليها وعلى الرئيس أن يستخدما كارثة لجنة العلاقات الخارجية يوم الثلاثاء كفرصة لإعادة النظر فيما إذا كان يجب المضي قدماً في التسمية. كان ذلك وقت إجراء تحليل للتكاليف والمنافع، فإذا لم تكن الإدارة تريد استثمار رأس المال السياسي الضروري، فمن الأفضل اتخاذ قرار الآن بدلاً من اتخاذه لاحقاً عندما يكون الاستسلام أسوأ بالنسبة إلى بوش. وشعرت أنّ من واجبي إثارة هذا الخيار، على الرغم من أنّ مزاجـي لم يكن يميل إلى الاستسلام. ذكرت رايس النقد الذي لا أساس له حينما كانت تعمل مديرة لجامعة ستانفورد، إذ اتهمت بأنّها لم تدعم النساء لتولّي هذا المنصب، وشكرتني لأنني أثرت هذه القضية ولاحظت أنّ ذلك يظهر لماذا تثق بي هي والرئيس. وقالت إنّها لا ترى سبباً للتراجع الآن، لكنّها ستتحدث مع أندي كارد في ذلك. اتصل بي كارد في صباح الأحد وقلت، "مرحباً أندي، كيف حالك"؟ وردّ قائلاً "إنّني بخير - وأنت". وقال إنّ التقييم التشريعي للبيت الأبيض هو "أنّنا في وضع جيد، على الرغم من أنّ رجاءنا خاب لقرار لوغار ببقاء الأمر مفتوحاً حتى 12 أيار/مايو". وتابع ليقول، "إنّنا لا نريد إجراء تحليل التكاليف والفوائد، بل نريدك في الأمم المتحدة".

عند حلول اجتماع 12 أيار/مايو، كان فوينوفتش قد تلقى اتصالات من بوش وتشيني ورايس وكارد وجين كيركباتريك ولاري إيغلبيرغر وعدد كبير من الشيوخ، لكن دون نجاح. واجتمعت بفوينوفتش في مكتبه بمجلس الشيوخ في 10 أيار/مايو، وقال إنّه لم ولن يدعم التسمية، لأنّه يخشى أنّني سأءتمر بنائب الرئيس بدلاً من وزيرة الخارجية على الرغم من اتصالات تشيني ورايس. حاولت تغيير موقف فوينوفتش واستمرّ الاجتماع زهاء ساعة، لكنّني أعتقد أنّ قراره كان محسوماً قبل أن أدخل مكتبه. كانت ديبي فيدليك وسارة تنسلي، وهما من مكتب وكيل وزارة الخارجية للحد من الأسلحة، تنتظران انتهاء الاجتماع مع فوينوفتش، وتوجّهنا على الفور إلى مكتب لوغار لتقديم الخبر السيئ. اجتمع لوغار مع فوينوفتش لاحقاً، وأقنعه بأنّه إذا لم يكن يريد التصويت لصالح التسمية، فإنّ عليه التصويت على الأقل برفعها إلى مجلس الشيوخ بدون توصية. وهذا الاقتراح يتجنّب التعادل 9 - 9 بشأن التوصية المواتية، والتعادل يعني الهزيمة. وبالحصول على هذا الالتزام، صرنا نعرف على الأقل أنّني سأتحرّر من التصويت في لجنة العلاقات الخارجية على أساس حزبي في 12 أيار/مايو، وهو ما حدث تماماً. وكان ذلك شبيهاً بعبور نهر ستيكس [51] في الاتجاه الصحيح.

أصبحت القضية التالية كيف سيمنع الديمقراطيون التسمية من الوصول إلى مجلس الشيوخ بكمله. أبلغ الزعيم الديمقراطي هاري ريد صديقاً لي في أعقاب تصويت لجنة العلاقات الخارجية، "سيتمكّن صديقك من المرور. فجو [بيدين] لا يريد التعطيل". لم يكن مصطلح "تعطيل" في هذه المرحلة من التاريخ يشمل النقاش المطوّل في مجلس الشيوخ فحسب، وإنّما أيضاً العديد من تكتيكات التأخير في قاعة مجلس الشيوخ المصممة لتطويل عملية التسمية في قاعة مجلس الشيوخ ما يكفي لقتلها. غير أنّ بيدين لم يكن المشكلة الأولية في قاعة المجلس، بل كان دود هو الذي لا يزال يتابع المكالمات المعترضة من قبل وكالة الأمن القومي. وكان هناك أيضاً تعقيد آخر في قاعة المجلس. فقد كانت المعركة بشأن تسميات بوش القضائية قادمة، ويريد الزعيم الجمهوري للغالبية إنهاءها قبل تحديد موعد التصويت على تسميتي. وهكذا بقيت تسميتي ساكنة فيما النقاش بشأن التسميات القضائية يتفاعل، والوقت يتقدّم.

في هذه الأثناء تمّ شرح مسألة المكالمات المعترضة من قبل وكالة الأمن القومي لمحامية البيت الأبيض هاريت ميرز، وأصبحت الآن مشكلة حقيقية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وكان على الإدارة الآن أن تقرّر ماذا تفعل بشأن المسألة الأكبر للوصول إلى مجلس الشيوخ. لو كان الأمر عائداً إلي، لكشفت عن المكالمات المعترضة وهويات الأسماء التي "اختزلت". فهي لا تنطوي على الكثير وسيدرك أي شخص عاقل ذلك عندما يقرؤها، وسيقوّض الكشف الكامل مقولة دود بأنّ هناك شيئاً من التغطية على الموضوع. ولم يكن لدي شخصياً أي اعتراض على طباعة كل شيء في الصحف لأنّني سكسب كل شيء عبر اتساع نطاق فهم ما أفعله أنا وأرميتاج وكثير غيرنا في وزارة الخارجية والهيئات الأخرى منذ سنوات.

ذكّرني ذلك بقتال السلطة التنفيذية بشأن مستندات مكتب الاستشارات القانونية في سنة 1986، فحافظت على تفاؤلي بأنّه يمكن التفاوض على شيء ما. وبذل في البداية روبرتس وماكين والعديد غيرهما الجهود لإيجاد حل، لكنّهم لم يوفّقوا.

كانت المشكلة ناشئة جزئياً من تصاعد نظريات المؤامرة عن سبب سؤالي عن الأسماء: كنت أتجسس على كولن باول، وكنت أغطي على هاليبورتون في العراق، وكنت أنتقم من معارضيّ في وزارة الخارجية. كان من السهل إثبات أنّ نظريات المؤامرة تفتقر إلى الأساس بعرض المكالمات المعترضة والأسماء. لكن المشكلة تواصلت لأنّ دود تابع زيادة مطالبه، ما جعل البيت الأبيض أقل تعاطفاً مع التسوية. وفي إحدى المراحل، اقترح دود أن يقدّم إلى البيت الأبيض لائحة بالأسماء ليقول البيت الأبيض إذا كانت المكالمات المعترضة تحتوي على تلك الأسماء. أعجبتني الفكرة لأنّني كنت أعرف

الأسماء الواردة في المكالمات المعترضة، لكن دود واصل زيادة عدد الأسماء التي يريد تقديمها، وأخيراً رفض اقتراحه قائلاً إنّه لن يرضى إلا بالاطلاع على المكالمات المعترضة. وبما أنّ ذلك ما لا تنوي اللجنة السماح به، لم يكن هناك من سبيل لحصول دود على ما يريد. لكن ما كان يريده في الحقيقة لم يكن الاطلاع على المكالمات المعترضة أو معرفة الأسماء، بل منع التصويت على التسمية بالإيجاب أو الرفض، وهو يعلم أنّه سيخسره. وفي هذا الخصوص تلقى مساعدة غير متوقّعة من السيناتور الجمهوري جون ثيون من ساوث داكوتا، الذي ساءه قرار إغلاق قاعدة جوية رئيسية في ولايته نتيجة لعملية مراجعة إغلاق القواعد التي تجريها وزارة الدفاع. واحتجاجاً على ذلك، لم يوافق ثيون على "اتفاق زمني" بشأن تسميتي، لذا كان على فيرست رفع التسمية أولاً إلى مجلس الشيوخ وتحديد موعد التصويت على إغلاق النقاش وكسر التعطيل قبل استراحة يوم المحاربين.

كان اليوم المنتقى الخميس في 26 أيار/مايو، وكان فيرست واثقاً من الحصول على "إغلاق النقاش" بالستين صوتاً اللازمة بموجب قواعد مجلس الشيوخ لإغلاق النقاش لأنّ ريد طمأنه إلى أنّنا سنحصل على ما يكفي من أصوات الديمقراطيين. لكن لم يكن الجميع واثقين جداً. قال كولمان في الساعة التاسعة صباحاً إنّه "غير واثق كيف ستجري الأمور الليلة". وقال لوغار، "أرجو أن يتعاون الديمقراطيون كما يقول الدكتور فيرست ونحصل على الإغلاق". أبلغني جون ورنر، "لا تجزع، الديمقراطيون يديرون عرضاً إعلامياً ليس إلا، وأنت الفصل الوحيد في المدينة". كان جانب كبير من النقاش داخل الحزب الديمقراطي راجعاً إلى ترشّح دود دون نجاح ضد ريد على منصب زعيم الديمقراطيين، وهو أمر لم ينسَه أي منهما. أياً يكن السبب، فقد كان عدّ فيرست للأصوات غير دقيق وخسرنا بفارق أربعة أصوات عن الأصوات الستين المطلوبة، 56 - 42. كان السيناتور أرلن سبكتر في طريقه إلى إجراء فحص طبي في بنسلفانيا، وبدّل فيرست صوته في اللحظة الأخيرة لكي يكون مع الجانب" الغالب" من أجل التمكّن من التحرّك لإعادة النظر في المسألة. لذا كان لدينا في الواقع ثمانية وخمسون صوتاً، أي أقل بصوتين، كما أنّ ليبرمان صوّت ضدّ الإغلاق نزولاً عند طلب دود، زميله عن ولاية كوناتيكيت. رأى البيت الأبيض أنّنا لا نزال في السباق. كما اتضح للجميع الآن أنّه إذا تمّ التصويت على تأييد التسمية أو رفضها، فسأثبّت.

مع ذلك، نظراً لاستمرار الإعاقة الديمقراطية، رأيت أنّ الوقت حان للبدء في النظر بالتعيين في عطلة مجلس الشيوخ، وذلك سلطة ممنوحة للرئيس بموجب الدستور لملء الشواغر في السلطة التنفيذية بدون تصويت المجلس. وكان العيب في ذلك أنّ التعيين في العطلة ينتهي عند انعقاد الدورة التالية للكونغرس (أي نهاية سنة 2006 في هذه الحالة)، ولا يمكن

تجديده بموجب القانون وتفسيره القائم منذ مدة طويلة على أساس التعاقد. مع ذلك كان أفضل من انتظار مجلس الشيوخ، وهناك دائماً فرصة الحصول على التثبيت بعد نفاذ التعيين في العطلة. وكان لدينا في حالتي حجة قوية لأنّ الأقلية في مجلس الشيوخ تمنع اثرية من التعبير عن رأيها في التسمية لمنصب مهم، وبالتالي كان الوضع ملائماً تماماً لكي يمارس الرئيس سلطة التعيين في العطلة.

أفاد مكتب الشؤون التشريعية في البيت الأبيض أنّ ريد التزم بما لا لبس فيه أمام فيرست بأنّه سيكون هناك ما يكفي من أصوات الديمقراطيين لإغلاق النقاش بعد عطلة يوم المحاربين، وبالتالي حثّ على ألا نلجأ إلى التعيين في العطلة. دهشت لأنّ فيرست حصل على التزام مماثل من ريد في التصويت الأخير، ولم تكن هناك إشارات بأنّ دود سيتراجع عن مسعاه. على أي حال، اتخذ القرار، لن يتم التعيين في أثناء عطلة يوم المحاربين التي تستمر عشرة أيام، وأضيعت تلك الفرصة الكلاسيكية. مع ذلك ظل البيت الأبيض واثقاً بأنّني سأثبّت عند استئناف دورة مجلس الشيوخ في الأسبوع الذي يبدأ بيوم 6 حزيران/ يونيو. لم يحدث ذلك لأنّ فيرست قدّم مزيداً من التسميات القضائية، إذ لم يكن هناك إشارات على التحرّك بخصوص المكالمات المعترضة من قبل وكالة الأمن القومي، ولأنّ ريد لم يفعل أكثر مما فعله من قبل من ناحية تقديم الأصوات الديمقراطية لدعم إغلاق النقاش. ولأسباب لم أدركها، بقي البيت الأبيض واثقاً من أنّني سأثبّت في الأسبوع التالي.

في 14 حزيران/يونيو، اتصل ماكين، وكان يعمل جاهداً لصالحي، قبل الساعة السادسة والنصف مساء لوصف مناقشات منفصلة مع بيدين ودود في أثناء النهار. كان دود متشدّداً في حين يريد بيدين التراجع ويحتاج إلى "ورقة التين". لكن موقف البيت الأبيض من المكالمات المعترضة سمح لدود بتسميم الجو بالقول إنّنا غير منطقيين. وتذكّر ماكين تنصيب فيوليتا كامورو رئيسة لنيكاراغوا في سنة 1990، بعد أن هزمت الساندينستي دانييل أورتيغا، وكيف تعانق دود وبيانكا جاغر وصاحا علناً فرحاً بهزيمة الساندينستيين. وبمساعدة ماكين وروف تمّ إعداد اجتماع ثنائي بيني وبين بيدين.

عندما توجّهت إلى مكتب بيدين في 16 حزيران/يونيو، اتفقنا على أن يبقى اجتماعنا بعيداً عن الصحافة. وأكّد أنّه قال لماكين إنّه يريد التراجع عن هذه المسألة لكننا بحاجة إلى حل قضيتين: المكالمات المعترضة من قبل وكالة الأمن القومي والشهادة السرية التي أدليت بها في السنة الماضية عن برامج أسلحة الدمار الشامل في سوريا. وصف دود قضية وكالة الأمن القومي بأنّها تهم دود، في حين أنّه أكثر اهتماماً بقضية سوريا. شرحت خلفية الشهادة وقلت إنّني مستعد لإطلاع الشيوخ على الرسائل الإلكترونية والتعليقات على

مسوّدات الشهادة شريطة أن يتفقوا جميعاً على وقت محدّد للتصويت يلي ذلك بصورة تلقائية. وصلنا إلى اتفاق على هذه القضية يستند كما اقترح على توقيعه على وثيقة مع ماكين. وختم بيدين بالقول، "أنا لست محامياً بل أنت، لكن بوسعنا فعل ذلك بالتأكيد".

تحدّث بيدين عن بعض نظريات المؤامرة الدائرة حول المكالمات التي اعترضتها وكالة الأمن القومي. وأقرّ بأنّه تحدّث مع أرميتاج (قال بيدين "إنّه ليس صديقاً لك")، وأنّ أرميتاج أبلغه أن ليس هناك شيء في هذه القضية (وهو ما يتوافق مع ما قالة لي أرميتاج، على الرغم من أنّه لم يذكر أنّ حواره كان مع بيدين). وذكر بيدين أيضاً عشاء حضره مؤخّراً، واستضافه وزراء الخارجية السابقون، على شرف رايس وفيه هاجمه كيسنجر لأنّه يسبب لي الكثير من المتاعب. وقال بيدين إنّه كان يحاول أن يشرح الأمر عندما تدخّل باول قائلاً، "لو عدت ثانية إلى حفرة استحكام لوددت أن يكون جون معي، لكنّني لن أضعه في نيويورك". لو لم أخرج من اجتماعي مع بيدين بشيء، فإنّ تلك بيانات مثيرة للاهتمام. شرحت له كيف يتمّ توزيع المعلومات الاستخبارية، ولماذا من المنطقي السؤال عن هويات الأسماء المختزلة، وما إلى هنالك. وأوضحت له على وجه الخصوص أنّني لم أسأل عن اسم أحد بذلك الشكل وانما ما حدث هو العكس تماماً، لأنّني سألت عن اسم واحد حدّد في مكالمة معترضة بأنّه "شخصية أميركية مسمّاة"، وقد بدا ذلك جديداً علي. سأل بيدين إذا كنت أعترض على دعوة دود إلى اجتماعنا، وأجبت بأنّه لا مانع لديّ. وعندما اتصل بيدين بدود اتضح من جانب بيدين أنّ دود فوجئ لسماع أنّنا مجتمعان معاً. ووافق على المجيء إلى مكتب بيدين.

دخل دود والتجهّم بادٍ عليه. أوجز بيدين نقاشنا، وبدأ دود مرافعة على غرار مرافعات مجلس الشيوخ وصف فيه استياءه، لا سيما من بات روبرتس. فقد أخذ روبرتس سبعة من أكثر الأسماء وضوحاً التي قد يدرجها الديمقراطيون (مثل وسترمان المحلّل في مكتب الاستخبارات والأبحاث) وأرسلها إلى جون نيغروبونتي، المدير الجديد للأمن القومي، الذي أكّد أن ليس من بينها أي من الأسماء المختزلة التي طلبت معرفة هويتها. قلت إنّني أراهن على أنّ ستة على الأقل من الأسماء السبعة لدى روبرتس كانت في لائحة دود المكوّنة من ستة وثلاثين اسماً. لم يجب دود بل اكتفى بالحملقة بي. وقلت أيضاً إنّ الرد على لائحة من ستة وثلاثين اسماً لن يتمّ نظراً لأنّ دود بدأ "باسمين أو ثلاثة"، وارتفع العدد إلى "خمسة أو ستة"، وبلغ الآن ستة وثلاثين اسماً وهو في ارتفاع. غادر دود بعد عشرن دقيقة، وكرّرت على بيدين أنّ لائحة الستة والثلاثين اسماً غير معقولة. وقال بيدين إنّه سيعمل مع دود لخفض العدد وطمأنني بأنّني سأثبّت إذا حللنا هاتين القضيتين وبأنّني "سأحصل على ما بين

اثنين وخمسن وسبعة وخمسين صوتاً في التثبيت". كنت أعرف أنّ الرقم منخفض، لكنّني لم أنازعه في ذلك.

استساغ روف وكارد الاتفاق المقترح بيني وبين بيدين، على الرغم من أنّه تطلّب مزيداً من التفاوض مع بيدين للربط بين التفاصيل. وستتوقّف قضية وكالة الأمن القومي على عدد الأسماء التي سيصرّ عليها دود، لكن بيدين وكارد أجريا مباحثات جيدة في هذا الصدد. ومع أنّ المفاوضات مع الديمقرطيين كانت جارية على قدم وساق، قرّر فيرست تحديد موعد آخر لإغلاق النقاش في 20 حزيران/يونيو. حضّ البيت الأبيض فيرست على التأجيل، ولم يفعل ذلك مع أنّه يعلم أنّ عدداً من الجمهوريين لن يكونوا في واشنطن في وقت التصويت. لم أفهم لماذا نمضي قدماً في هذا الأمر، لكن بما أنّ ثمانية شيوخ كانوا خارج واشنطن، فقد فشل إغلاق النقاش بتصويت 54 - 38، وتلك نتيجة أسوأ من سابقتها بصوت واحد كما فهم على العموم، لكنّنا لم نصل مع ذلك إلى ستين صوتاً. جاء العنوان العريض لصحيفة "واشنطن بوست" في اليوم التالي: "الديمقراطيون يمنعون التصويت على بولتون" [52]، ما أثبت السند الذي يقوم عليه التعيين في العطلة.

اتصل بي السيناتور الجمهوري جون كايل الذي كان يبذل جهداً كبيراً في الكواليس وفي وسائل الإعلام لصالحي، ليقول إنّه برز إحباط كبير من البيت الأبيض في الليلة الماضية، وسيكون هناك اعتقاد كبير بأنّ التسمية أفسدت. وعبّر كايل عن اعتقادة بأنّ علينا التعيين في العطلة الآن، رغم أنّه تساءل إذا كانت عطلة الرابع من تموز/يوليو طويلة بالقدر الكافي. وفي إحدى المقابلات، ألقى فيرست باللائمة على الديمقراطيين الذين يغيّرون قواعد اللعبة باستمرار، لكنّه شدّد، بعد اجتماعه مع بوش على غداء أقيم لكل الشيوخ الجمهوريين، على أنّ بوش لا يزال يريد تصويتاً بقبول التسمية أو رفضها. واتصل ماكين ليحض على التعيين في العطلة بأسرع ما يمكن قائلاً، "إنّ ذلك يشبه الفوز بصوتين، يهتم الناس بالأمر برهة ثم ينسونه".

قرّرت التحدّث إلى تشيني للوقوف على رأيه، ورتّب اجتماع يوم الاثنين في 29 حزيران/يونيو. قال تشيني، "إنّ موقف الرئيس وكوندي وأنا صلب من التعيين في العطلة. وسيحصل إذا لم نحصل على تصويت مجلس الشيوخ". حضضت على التعيين في عطلة الرابع من تموز/يوليو لأنّ الانتظار حتى آب/أغسطس يفقدنا شهراً ثميناً في نيويورك. عبّر تشيني عن قلقه من أنّ عطلة الرابع من تموز/يوليو ليست كافية، ومازحته بشأن الدفاع عن امتيازات السلطة التنفيذية. ثم أوضح سبب تشدّد البيت الأبيض من مسألة المكالمات المعترضة من قبل وكالة الأمن القومي. "لدينا مصالح كبيرة في حصر قناتنا في مسائل الاستخبارات بروبرتس ولجنة الاستخبارات، ونحن حريصون على ألا يعبث بيدين ودود والبقية في ذلك. ثم... إنّنا لا نرغب في الأجهزة

العسكرية في الاستخبارات بقدر رغبتنا في عدم تدخّلها في العلاقات الخارجية". وقال تشيني إنّنا راغبون في متابعة معركة التثبيت، لكن متابعة المعركة ليس غير متوافق مع التعيين في العطلة، وشدّد ثانية على أنّ التعجيل في ذلك أفضل من التأجيل بسبب ما يحصل في نيويورك.

عندما انتهى الاجتماع بيني وبين تشيني، انتظرت في مكتب سكرتيرته لأتحدّث مع سكوتر ليبي بشأن توقيت التعيين في العطلة، موضحاَ أنّ عطلة العشرة أيام أولوية لدى السلطة التشريعية لا التنفيذية. اتصلنا بمحامي تشيني، ديفيد أدنغتون، فوافق تماماً. مع ذلك، أخبرتني رايس يوم الخميس في 30 حزيران/ يونيو أنّها والآخرين يريدون المحاولة مرة أخيرة مع بيدين بعد عطلة الرابع من تموز/يوليو، وترى بأنّ أي تعيين في العطلة يجب أن يأتي بعد ذلك. غير أنّ أي احتمال ضئيل للمحاجة لصالح النظر في التعيين في العطلة تبدّد باستقالة ساندرا داي أوكونور من المحكمة العليا، ما ركّز الاهتمام على اختيار خلف لها. وجاءت مزيد من المتاعب في أسبوع 11 تموز/ يوليو، عندما ثارت قضية فاليري بلام ثانية، والكشف عن أنّ روف كان مصدر الصحفي في مجلّة "تايم". وكان خبر روف كافياً أيضاً لإحداث موجة أخرى من اهتمام الصحافة في ما إذا كنت ضالعاً في مسألة بلام، ولم أكن. مع ذلك وفّرت قضية المكالمات المعترضة من قبل وكالة الأمن القومي أساساً تبني عليه وسائل الإعلام خيالاتها مع أنّ هذه المكالمات المعترضة لم تكن بعيدة عن مسألة بلام. فقد أورد تلفزيون "أم إس أن بي سي" على سبيل المثال أنّي شهدت أمام هيئة المحلّفين بشأن مسألة بلام، وذلك عارٍ تماماً عن الصحة، على الرغم من أنّه أثار رسالة أخرى من بيدين تسأل عن الأمر.

كان حديث رايس الأخير مع بيدين غير مجدٍ، فبدأنا الانتقال إلى التعيين في العطلة. استراح مجلس الشيوخ في 29 تموز/ يوليو، وكانت مرحلة جديدة توشك أن تبدأ.

الفصل السابع

الوصول إلى الأمم المتحدة: الخوف والاشمئزاز في نيويورك

لست ممن يحبّون الجَزَر

- جون بولتون، بين الحين والآخر، عند الاقتضاء

في صباح يوم الاثنين في 1 آب/ أغسطس، وصلت أنا وغرتشن إلى البيت الأبيض من أجل إعلان الرئيس عن تعييني في العطلة. وقبل وقت قصير من الوقت المحدّد في العاشرة، توجّهنا إلى المكتب البيضاوي فرحّب بنا كبير الموظفين أندي كارد بحرارة، ورافقنا عبر غرفة السكرتيرة إلى المكتب البيضاوي، حيث كانت رايس وهادلي وكراوتش مجتمعين مع الرئيس. شكرت بوش ثانية على وقوفه إلى جانبي في أثناء معركة التثبيت وعلى قرار التعيين في العطلة. ردّ كما لو أنّ لديه "معطيات" قائلاً، "سيكون لديك هدف كبير ساطع عند عودتك إلى نيويورك، أكبر حتى مما كان عليه. أعرف أنّك تعرف ما يجب عمله، لكن اعلم أنّ بعض البيروقراطيين الليبراليين الحاقدين سيبحثون عن فرصة لإحداث المتاعب". عبّرت عن تقديري للنصيحة وردّ بوش، "سيصوّبون عليك، لا شك في ذلك". ثم قال، "التسلسل القيادي يمرّ بالطبع مني إلى كوندي فإليك، لكن عليك البقاء على اتصال بنا هنا"، وكان ذلك مريحاً لأنّ بوش يدرك مصاعب إدارة وزارة الخارجية. أطلعني على البطاقات التي دوّن عليها ملاحظاته، وسأل إذا كنت قد أعددت شيئاً. أخرجت نصف صفحة أو نحو ذلك من الملاحظات التي كتبتها وأريتها له. فسأل، والسرور بالي عليه لقصرها، "هل هذا كل شيء"؟ سأل هادلي عن جنيفر سارة، وكانت ابنته زميلة لها في مدرسة هولتون آرمز. أوضحت أنّها مرشدة في مخيّم إنترلوتشن آرتس في متشيغن حيث أمضت العديد من المخيّمات

الصيفية، وتستعدّ لبدء سنتها الثانية في يال، التي درس فيها بوش أيضاً وتخرّج قبلي بسنتين.

دخلنا قاعة روزفلت دون مزيد من الضوضاء في الساعة العاشرة صباحاً، وأدلينا بملاحظاتنا. استخدم بوش ملاحظاته لشرح الحاجة إلى التعيين في العطلة: "لقد حُرم جون من التصويت بالموافقة أو الرفض الذي يستحقّه بسبب تكتيكات التأخير الحزبية التي لجأت إليها حفنة من الشيوخ". وأوضح أيضاً أنّني "سكون عضواً مهماً في فريق وزارة الخارجية... أنّني أرسل السفير بولتون إلى نيويورك ولدي ثقة كاملة به... وسيتحدّث باسمي في القضايا الحاسمة التي تواجه المجتمع الدولي". وبعد أنّ عدنا إلى المكتب البيضاوي، رنّ هاتف غرتشن المحمول، ما حفز كارد على القول بمرح نسبي، "أوه أوه، خرق أمني كبير". لم يرن في أثناء الإعلان على الأقل. كانت المتصلة جنيفر سارة التي شاهدت الإعلان لتوّها من إنترلوتشن. طلب بوش من غرتشن إعطاءه الهاتف، ففعلت، وقال، "هل تعرفين من المتحدث يا سارة جونز؟ إذاً هل شاهدتني على التلفزة مع والدك؟ أعتقد أنّني كنت جيداً بالنسبة إلى متخرّج من يال". لا يسجّل التاريخ ماذا أجابت سارة، وهي لا تذكر، لكن مصور البيت الأبيض التقط لنا صورة وقّع عليها بوش لاحقاً من أجل جنيفر سارة.

على الرغم من أنّ الإعلان العام كان لحظة حاسمة، بالنسبة إلى الرئيس ولي، فإنّ عقلي انتقل على الفور إلى تأثير حلولي في بعثة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة. لم أشأ إضاعة الوقت، وكنت قد قرّرت الانتقال في الرحلة التالية إلى نيويورك والتوجّه على الفور إلى مقرّ البعثة لعقد اجتماع لكل العاملين أقدّم فيه نفسي إليهم. وصلت إلى مقرّ البعثة في الشارع الخامس والأربعين، ترافقني الآن مفرزة من مكتب الأمن الدبلوماسي التي ستلازمني طيلة الأشهر الستة عشر المقبلة، واستقبلتني آن باترسون، وهي دبلوماسية تشغل منصب نائب الممثّل الدائم. كان هناك حشد من الكاميرات التلفزيونية وسبعة محتجّين يصيحون استهجاناً. خاب ظنّي بعد كل تلك الجلبة: سبعة فقط؟ وتبيّن أنّهم أول وآخر المتظاهرين ضدّ بولتون الذين أواجههم أمام البعثة الأميركية إلى الأمم المتحدة.

عندما وصلت إلى مكتبي الجديد، الذي كان ولا يزال غير متميّز، بحثنا ما يجب عمله في الأيام القليلة التالية، بما في ذلك زيارات المجاملة للممثّلين الدائمين الآخرين، وهي عنصر مهم في البداية. من الشكليات أن يقوم "رئيس البعثة" الجديد بإرسال برقية تقرير معتادة إلى وزارة الخارجية باستخدام اللغة التقليدية: "وصل السفير بولتون إلى موقعه يوم الاثنين 1 آب /أغسطس 2005، في الساعة الثانية بعد الظهر، وتولّى مهامه". مضى اجتماع العاملين في البعثة بشكل جيد، وكذا الجولة اللاحقة على كل المكاتب. كنت

أعتقد أنّ هذا النوع من التعريف الشخصي مهّم جداَ، نظراَ للدعاية السلبية التي رافقت معركة التثبيت. فبوسع البعثة الأميركية في الأمم المتحدة أن تتحقّق على الأقل من أنّه ليس لدي قرون وذيل. وقد شدّدت في هذا الاجتماع والاجتماعات اللاحقة أنّ علينا ألا نتوخّى الوقاية في تقاريرنا إلى واشنطن عما تقوم به الأمم المتحدة. فنحن لسنا هنا للدفاع عن الأمم المتحدة. هذا النوع من الدفاع متوطن في البعثة الأميركية في الأمم المتحدة، وهو نوع متعدّد الأطراف من "المحسوبية" المستشرية في المكاتب الإقليمية لوزارة الخارجية. كنت أريد القضاء على المحسوبية، في أثناء شغلي المنصب على الأقل. وشدّدت أيضاً على "قاعدة ديك ثورنبورو" للإدارة: لا مفاجآت. الأخبار السيّئة مرحّب بها دائماً، لكنّها ليست مفاجآت. أبلغ ريك غرنل، مدير الاتصالات في البعثة الأميركية للأمم المتحدة، الصحافة النهمة بأنّني "وضعت النقاط على الحروف"، وذلك هو الانطباع الذي يبدو أن الجميع قد حصل عليه. بقيت في البعثة الأميركية في الأمم المتحدة حتى السابعة مساء قبل التوجّه إلى مقرّ إقامتي الجديد في نيويورك، الشقة 42 - أ في أبراج والدورف - أستوريا، مقرّ الممثّل الأميركي الدائم منذ أمد طويل، المزوّد بحراسة أمنية خارج مدخله، وموظفين متفرّغين أثبتوا أنّهم مسعفون جداً.

في اليوم التالي، اهتممت بكثر المشاكل إلحاحاً، "قمة العالم" التي تقترب بسرعة لتعقد في أواسط أيلول /سبتمبر، لا سيما ما أسمي بابتذال "وثيقة النتائج" التي تخضع للمفاوضات منذ عدة أشهر. كانت القمة ترمي إلى الاحتفال بالذكرى الخامسة لقمة الألفية في سنة 2000، بالإضافة إلى الذكرى الستين للأمم المتحدة، وهي جزء من سلسلة من العروض التي تواصلت طوال التسعينيات، بدءاً بقمة ريو دو جنيرو للبيئة في سنة 1992، ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية في سنة 1994، والقمة الاجتماعية في كوبنهاغن في سنة 1995، وقمة المرأة في سنة 1995 في بيجنغ، وقمة الألفية في سنة 2000، وغيرها. طالما اعتقدت أنّ هذه التجمّعات، والإعلانات التي اعتمدتها، شديدة الضرر، لأنّ قراراتها، على الرغم من أنّها لا تلاحظ كثيراً في الولايات المتحدة، كانت جزءاً من عملية "التقعيد" التي يعتقد الكثيرون أنّها من الأدوار الحاسمة للأمم المتحدة. فالبيانات العريضة التي تمخّضت عنها تلك القمم صيغت بلغة غامضة وعامّة، وغالباً ما امتلأت بعبارات طنّانة استخدمت في الغالب ضدّ الولايات المتحدة لاحقاً. كنت أفضّل التعبير الديمقراطي عن الرأي في المجتمعات الحرة مثل مجتمعنا، بدلاً من المفاوضات الدولية الغامضة التي يجريها ذوو المبادئ الأخلاقية العليا، لكنّني كنت أسبح ضدّ التيار في دوائر الأمم المتحدة.

غير أنّ هذه الاجتماعات المنتشرة دون اتساق في الغالب كانت ترمز إلى المشاكل الواسعة داخل نظام الأمم المتحدة، الذي ابتعد كثيراً عما كان يجول

في عقول واضعي ميثاق الأمم المتحدة في سنة 1945، بحيث لم يعد يمكن التعرّف إلى المنظمة إلا من خلال شكلها الخارجي. لقد كان الميثاق يرمي أساساً إلى الأمن الجماعي، لذا عكست ديباجته المهمّة الأساسية التي جسّدت الكثير من الآمال: "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف ". بل أنّ اسم "الأمم المتحدة نفسه" عبارة استخدمها روزفلت في 1 كانون الثاني/يناير 1942 "إعلان الأمم المتحدة" (عددها ست وعشرون) لوصف الائتلاف العسكري الذي أنتصر في النهاية في الحرب العالمية الثانية بقيادة الولايات المتحدة. وبتسمية المنظمة الجديدة "الأمم المتحدة" قدّم روزفلت والمؤسسون الآخرون المعنى الضمني بأنّ تحالف الحرب الناجح سيتقدّم باتساق من الانتصار في الحرب إلى حماية السلام. وتبقى الأمم المتحدة بالنسبة إلى العديد من الأميركيين حتى اليوم الأمم المتحدة التي ترعى الطفولة، وتسهم في جهود الإغاثة عند وقوع كوارث طبيعية وتكافح الأمراض في البلدان النامية.

لكن سرعان ما نحّت الحرب الباردة الأمم المتحدة جانباً، ولم تستعد منزلتها قط. وبدلاً من ذلك، بعد موجة القضاء على الاستعمار التي بدأت في الخمسينيات، فإنّ الأمم المتحدة التي كانت تضمّ 51 دولة عضواً في الأصل (وتضمّ الآن 192) أصبحت مكاناً يردّد صدى الانتقادات المضادّة للغرب، والمضادّة لأميركا على الخصوص، واستخدمتها الكتلة السوفياتية وملحقاتها بفعّالية كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، وجدت البلدان النامية في الأمم المتحدة مكاناً للضغط من أجل الحصول على مزيد من المساعدة الأجنبية، وهو الاسم الذي استخدمته لوصف مصادر مثل هذه المعونة. وتساءل الأميركيون بأعداد متزايدة ما علاقة كل ذلك بالمُثُل التي حثّت على أنشاء المنظمة، وأداروا ظهرهم للأمم المتحدة، فيما تراكمت الإساءات أو الفضائح واحدة بعد الأخرى. وعند قدومي، كان الأميركيون يعتبرون الأمم المتحدة على نطاق واسع بأنّها غير فعّالة في أحسن الأحوال، ومعادية للمصالح الأميركية، وفاسدة في أسوأ الأحوال. أنّني لا أرجو في هذا الكتاب أن أصل إلى جمهور الأميركيين المتحررين من الوهم، بل إلى أولئك الذين ينظرون بإعجاب إلى الأمم المتحدة كما تخيّلوها عندما كانوا صغاراً.

من الشكليات المهمة الأخرى تقديم أوراق اعتمادي إلى الأمين العام كوفي أنان، وهو ما فعلته في اليوم التالي لقدومي إلى نيويورك. وكان أنان قد أجرى للتوّ جراحة في الكتف، وكانت ذراعه مربوطة بمعلاق، وبدا فاقد الحيوية، ربما بسبب الدواء. قبل التقاط الصورة التذكارية، تبادلنا القصص عن الصحراء الغربية، وهي مشكلة لا تزال غير محلولة حتى بعد مرور خمس عشرة سنة على وجود قوّة الأمم المتحدة للسلام هناك. نصحني أنان بتجاهل

كل ما حدث في أثناء عملية التثبيت، إذ لن يهتم أحد في نيويورك بذلك على أي حال، وهو ما تبيّن أنّه صحيح. وبصرف النظر عن أي شيء آخر يظنّه الممثّلون الدائمون الآخرون، فإنّهم كانوا يريدون شخصاً يستطيع التحدّث بحزم عن الولايات المتحدة، وقد حصلوا عليه الآن.

استنفدت الأيام التالية بزيارات المجاملة للممثّلين الدائمين، وقد استغللتها لإجراء نقاشات جوهرية عن وثيقة النتائج، ومعرفة أولوياتهم ومخاوفهم، وبناء عليها يمكنني أن أضع الاستراتيجية الأميركية للردّ. وكما أبلغت الصحافة مستعيراً جملة من جورج شولتز فإنّه "غالباً ما تبخس قيمة الاستماع كأداة للحصول على المعلومات". غير أنّ المشكلة أساسية أكثر. فقد كانت الولايات المتحدة طوال سنة 2005 تدعم نهج أنان "لإصلاح الأمم المتحدة"، وكان يضمّ أشياء تهمّنا (مثل الأمم المتحدة الأكثر كفاءة والأفضل إدارة، واستبدال لجنة حقوق الإنسان الفاقدة الصدقية)، لكنّه يضمّ العديد من الأفكار التي لا تكاد تلامس ما تريده الولايات المتحدة حقاً. كان هناك في الواقع اختلافات كبرى بين أنان والولايات المتحدة حتى في مجال الإصلاح الإداري. وقد قال مارك مالوك براون، رئيس مكتب أنان، في اجتماعنا الأول في 3 آب/أغسطس أنّ أنان يريد مزيداً من السلطة الإدارية لكي يتمكن أعضاء الأمم المتحدة من العمل على نحو مماثل لمجلس إدارة شركة ما. وقد قبل أعضاء الاتحاد الأوروبي هذا التشبيه لأنّه يذكرهم كثيراً بالمفوّضية الأوروبية محبوبتهم، لكن لم يكن في نيتي السماح بتطوّر الأمم المتحدة في ذلك الاتجاه. كان هدفي زيادة سلطة الولايات المتحدة ونفوذها، لا التقليل منهما لتعزيز الأمين العام. وقد وجدنا في هذا الشأن أرضية مشتركة مع بلدان العالم الثالث التي لا تريد أيضاً تسليم السيادة إلى الأمانة العامة التي يرون أنّها خاضعة لسيطرة "الشمال".

كما أنّ الإصلاحات الأكثر جذرية التي ندعو إليها - مثل التغيير من الأعلى إلى الأسفل في كيفية تمويل الأمم المتحدة وكم تدفع أميركا - لم تكن مطروحة على بساط البحث. في أثناء انتظار التعيين في العطلة أسابيع وأشهر، كتبت "إصلاحات الأمم المتحدة " الخاصة بي بانتظار حقنها في بيروقراطية وزارة الخارجية عندما أعلن رسمياً. غير أنّ الأقل أهمية في هذه المرحلة من مضمون تلك الأفكار أننا مقبلون على قمة أيلول /سبتمبر و"وثيقة النتائج" التي تسمح لأنان وسواه بالقول إنّ الإصلاح قد تحقّق بنجاح، ثم عودة الأمور إلى ما كانت عليه. وإذا نجحت تلك الاستراتيجية، فأنّ التغييرات الجوهرية التي أعتقد أنّها ضرورية لن تلقى آذاناً صاغية. وقد ذكّرني كل ذلك لماذا كان جين مكارثي حكيماً جداً في رفع توصية بحظر كلمة "إصلاح" في اللغة الإنكليزية.

بيّنت سلسلة اجتماعاتي التمهيدية اللانهائية على ما يبدو مقدار سعادة الأوروبيين بالطريقة التي تسير عليها الأمور، ومقدار استياء بلدان العالم الثالث التي يشار إليها أحياناً باسم "مجموعة السبعة والسبعين"، على الرغم من وجود 130 بلداً فيها (لأنّ الأمم المتحدة هي من يقوم بالعدّ)، وهذه المجموعة نفسها تعرف أيضاً باسم "حركة عدم الانحياز" الذي استخدم في أثناء الحرب الباردة وأصبح الآن من المفارقات التاريخية. لن نقبل بطبيعة الحال أي سياسات جوهرية تريدها بلدان مثل باكستان والهند ومصر وجنوب إفريقيا، لكنّ العديد من آراء الاتحاد الأوروبي لم تكن مستساغة جداً أيضاً. وعلى الرغم من أنّ البعثة الأميركية إلى الأمم المتحدة تعمل جادّة منذ أشهر لكي تنعكس مواقفنا في وثيقة النتائج، فأنّها لم تنجح، وقد كافحت لكي أدرك السبب.

في أيامي الأولى في نيويورك، كانت الحكومات الأعضاء تنتظر ظهور المسوّدة الثالثة لوثيقة النتائج من مكتب جين بنغ، وزير خارجية الغابون، رئيس الجمعية العامة الحالية. وكانت مسؤولية بنغ التعيسة تقديم المشروع النهائي لوثيقة النتائج لكي تقرّه قمة أيلول /سبتمبر، إذ لم يكن أحد يتوقّع أن يتفاوض رؤساء الدول والحكومات الذين يحضرون القمة على النص أو حتى أن يقرؤوه. كان هذا الطقس النفاقي من المشاكل الحقيقية لوثيقة النتائج (وإعلانات القمم السابقة أيضاً)، التي كانت مسوّدتها الثالثة تبلغ نحو أربعين صفحة أحادية التباعد بين السطور. كان ذلك منتج البيروقراطيين لا القادة، ومع ذلك عندما يتمّ إقراره فإنّ العديدين سيتعاملون مع نصه على أنّه مقدّس، وذلك ما يثير قلقي.

على الرغم من أنّني سأُنتقد لاحقاً على تقديم مئات من التعديلات على المسوّدة التي أصدرها بنغ في أوائل آب/أغسطس ("بنغ III"، كما أسميناها)، فقد كُتبت هذه التغييرات المقترحة وأُجيزت عبر آلية الإحالة بين الهيئات في واشنطن ولم تكن مختلفة جداً عما كانت الولايات المتحدة تضغط لإدخاله في مسوّدات بنغ السابقة. لكن عندما بدأت أطلق هذه التعديلات، ثار غضب أنان والاتحاد الأوروبي لأنّني لاحقت آلية العمل التي كانوا يستخدمونها، والتي وجدتها مصدراً حقيقياً للقلق. لم تكن تلك الآلية فريدة، وعندما اشتكيت منها في آب/أغسطس، كان الردّ الحائر من العديدين في الأمانة العامة والبعثات الأوروبية أنّها آلية العمل نفسها بالضبط التي اتبعت في قمة الألفية في سنة 2000 والعديد من المؤتمرات الدولية في السنوات العشر السابقة. فعرفت الآن أنّني مقبل على شيء ما.

قُسّمت وثيقة النتائج إلى أبواب موضوعية تتعامل معها مجموعات عمل من البلدان المهتمة، ويقود كل منها "مسهّل". عند تصنيف المسوّدة الأولى، قدّم أعضاء الأمم المتحدة أفكاراً عن النص المقترح إلى المسهّلين، وأنتج كل

منهم مسوّدة للباب الخاص به، قام بعد ذلك بنغ بدمجه، بصفته رئيس الجمعية العامة. لم تكن الاجتماعات اللانهائية بين الوفود جلسات للصياغة أو التفاوض، بل لتقديم بياناتهم المعدّة فقط. وكان المسهّلون يقومون بالصياغة الفعلية، ويقرّرون ما يدخلونه وما يستبعدونه. كان مسهّلو بنغ قليلي العدد في الواقع للاضطلاع بمثل هذه المهمة، لذا اضطلعت الأمانة العامة للأمم المتحدة بجانب كبير من العمل الحقيقي، بإدارة أنان. فلا عجب إذاً أنّ تعديلاتنا كانت ترفض بشكل روتيني. أنّني لا أتحدّث هنا عن الكتابة والنسخ، بل عن الصياغة الفعلية لوثيقة النتائج، وقد اعتبرت ذلك نهجاً فاسداً. فعلى الحكومات الأعضاء صياغة مثل هذه الوثائق بمساعدة مكتبية من الأمانة العامة، وربما بعض النصائح الفنية، لكن لا شيء كثر من ذلك. لقد عملوا عنا، وليس العكس، على الرغم من أنّ ذلك درس عسير يتعلمه كثير من مساعدي أنان الكبار.

خلصت إلى أنّ عليّ أن كسر عملية "المسهّل" التي تعطي النتيجة الجوهرية التي نريد اجتنابها. عندما أعربت أول مرة عن عدم إعجابنا بآلية عمل وثيقة النتائج لم يكن الاتحاد الأوروبي راضياً. احتج إمير جونز باري، الممثّل البريطاني الدائم (وكان أيضاً رئيس الاتحاد الأوروبي لأنّ المملكة المتحدة كانت تشغل ذلك المنصب في النصف الثاني من سنة 2005)، لأنّ الناس يعملون بجدّ على وثيقة النتائج منذ ثمانية أشهر، ولا يسعنا إجراء تغيير الآن. أشرت إلى أنّ الناس عملوا بدأب نحو ثماني سنوات على مشروع بروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية قبل أنّ تقوّضه إدارة بوش في سنة 2001، فانقبض جونز باري. كان بوسعي معرفة أنّ علاقتنا لن تبدأ بداية حسنة، لكنّ المشكلة البريطانية لم تكن محصورة بجونز بيري. فقد قال نائبه، آدام طومسون، بصراحة في أحد النقاشات "لكن هذه هي الطريقة التي نتبعها في الأمم المتحدة"، وتلك ليست مقولة توجّه إليّ. وكان العاملون في البعثة البريطانية إلى الأمم المتحدة يسمّون طومسون، وهو ابن دبلوماسي بريطاني، "هاري بوتر" من وراء ظهره نظراً لشبهه بشخصية بطل سلسلة كتب الأطفال. ومن المؤسف لاحقاً أنّني لم أعد أستطيع أن أنظر إلى طومسون أو أستمع إليه دون أن أفكّر على الفور بهاري وكل أصدقائه الصغار.

في اجتماعي الأول مع بنغ في 3 آب /أغسطس، اقترحت إجراء مفاوضات مباشرة بين الحكومات الأعضاء، وتبيّن أنّ الفكرة لم تعجبه. بدا لي بنغ رجلاً مخلصاً، لكنّه من غير المرجّح أن يستطيع الإفلات من قالب الأمم المتحدة، وبخاصة بعدما سمعت أنّه سيغادر في إجازة في اليوم التالي ولن يعود إلا في 22 آب /أغسطس. فعلى غرار الآخرين في الأمم المتحدة، كان بنغ يعتقد أنّ آب / أغسطس مخصّص للإجازة وأنّ مسوّدة وثيقة النتائج في حال جيدة.

وكنت أعارض هاتين النقطتين. وإذا لم نبدأ بتغيير الأمور فقد تواجه الولايات المتحدة احتمال رفض وثيقة النتائج عشية القمة، وكثيرون يعتقدون أنّ من غير المرجّح أنّ نقدم على تلك الخطوة. لم يكن ذلك الاحتمال يزعجني البتة بالطبع، لأنّني أعتقد أنّ التهديد المسلط بعدم صدور وثيقة النتائج البتة هو كبر وسيلة ضغط لدينا للمقايضة. عندما رجعت إلى واشنطن في 5 آب/ أغسطس، التقيت بنيكولاس بيرنز، الدبلوماسي الذي حل محل مارك غروسمان كوكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية، ومساعدة وكيل مكتب المعلومات كريستن سيلفربيرغ. كنت أعرف بيرنز قليلاً من عدد من اللقاءات السابقة وأشعر بالقلق من أولوياته السياسية. وكان هناك خبر شائع أنّ ديك هولبروك في مؤتمر ويركوند بميونيخ في سنة 2004، قدّم بيرنز، بعد احتسائه عدة أكواب من المشروب المحلي، بأنّه سيكون وكيل الوزارة للشؤون الخارجية عندما يصبح هو وزيراً للخارجية. وقد حدث أمر مضحك لهولبروك لكن بيرنز بقي على الموعد كما توقّع هولبروك. والتقيت بسيلفربيرغ أول مرة في أثناء إعادة عدّ الأصوات في مقاطعة بالم بيتش في تشرين الثاني / نوفمبر 2000، وقد عملت في البيت الأبيض في فترة بوش الأولى كمستشارة في السياسة الداخلية.

عندما شرحت ما حصل معي في نيويورك، تبيّن أنّ لدينا مشكلة في شخص شيرين طاهر - خيلي، مستشارة رايس لشؤون الأمم المتحدة. كانت طاهر خيلي التي عينّت قبل قدومي أنا أو سيلفربيرغ، وهي مواطنة متجنّسة باكستانية الأصل، تتولى المفاوضات الخاصة بالإصلاح. وقد دعمت كل اقتراحات أنان، لكن لم يكن لديها أي اقتراح، وترك أسلوبها في العمل في نيويورك البعثة الأميركية إلى الأمم المتحدة حائرة جزعاً. غير أنّه بغياب الممثّل الأميركي الدائم، لم يحاول أحد رفع التحدي في وجه شخص قريب شخصياً من رايس، ونتيجة لذلك أطلقت يدها في العمل. كانت طاهر خيلي تعتقد، وطمأنت بيرنز بانتظام، بأنّ بنغ سينفّذ ما نريد وأنّه لن تكون لدينا مشاكل مع المسوّدة النهائية لوثيقة النتائج. اتفقت أنا وبيرنز على أنّ أفضل ما نفعله هو وضع طاهر خيلي في طائرة واخراجها من نيويورك. وحاولت أيضاً أنّ أشرح لبيرنز أنّ المشاكل الحقيقية "لإصلاح الأمم المتحدة" التي تحفز الجمهوريين المحافظين لا علاقة لها بما نناقشه في نيويورك، لكن كان بوسعي إدراك أنّ الرسالة لم تصله. وحاولت أيضاً أنّ أصف ما الخلل في العملية الإجمالية في نيويورك، ولماذا تسير وثيقة النتائج في الاتجاه الخاطئ، وهو ما فهمته سيلفربيرغ على الأقل. وكانت قد قالت سابقاً، "كوفي يعتقد أنّه سيعطينا بعض الأشياء التي نريدها مقابل الكثير من الأشياء التي لا نريدها". وذلك بالضبط ما أنّوي منع حدوثه.

حضرت أنا وبيرنز وسيلفربيرغ لاحقاً اجتماع لجنة نواب المديرين في غرفة الأوضاع في البيت الأبيض. وكنت مسروراً بوجود كبر قدر ممكن من نواب المديرين لأنّ من المرجّح أن يكون المسؤولون الحاضرون من مجلس الأمن القومي، ومكتب الإدارة والموازنة، ووزارة الدفاع، ومكتب نائب الرئيس وغيرها من الهيئات، متعاطفين مع ما أعتقد أنّ بوش يريد عمله في الأمم المتحدة كثر من المسؤولين في وزارة الخارجية. ترأس كراوتش الاجتماع وطلب من بيرنز، كنائب لوزير الخارجية، أن يفتتح النقاش عن وثيقة النتائج. فقال بيرنز، "دعونا نكون واضحين، إنّنا جميعاً نكره الوثيقة ". وقدّمت أنا وبيرنز الاقتراح الذي طرحته في اجتماعنا السابق بأن نستبدل بوثيقة النتائج التي يبلغ عدد صفحاتها سبعة وثلاثين شيئاً لا يزيد طوله عن صفحتين أو ثلاث. فذلك إعلان يليق أكثر بالقادة، بل أنّهم قد يقرؤونه بأنّفسهم، ويمكن استكماله عند الحاجة بأوراق منفصلة عن الموضوعات المختلفة التي يجري نقاشها. وسرعان ما وافقت لجنة نواب المديرين على هذا النهج، وكذلك على اقتراح أن يركّز جزء من خطاب بوش على الأقل في 14 أيلول /سبتمبر في افتتاح الجمعية العامة على "المراحل التالية" من إصلاح الأمم المتحدة، لكي يوضح أنّ وثيقة النتائج، أياً يكن ما تقوله، ما هي إلا البداية وليس النهاية، كما يبدو أنّ أنان وسواه يريدون. وضعت النتيجة الناجحة لهذا الاجتماع في جيبي وقفلت عائداً إلى نيويورك للانضمام إلى المعركة الدائرة التي تواصلت عدة أيام في اجتماع تلو الآخر.

في الأيام التي تلت وصولي إلى نيويورك، اتصلت بعشرات الشيوخ الذين كانوا ضالعين في معركة التثبيت، بدءاً من رئيس لجنة العلاقات الخارجية لوغار، لأشكرهم على دعمهم وأطلب البقاء على اتصال. وتحدّثت أيضاً إلى جون ماكين فقال، "نصيحتي إليك أن تكون حازماً. فتسعون بالمئة من الأميركيين يعتقدون أنّ ذلك المكان بحاجة إلى إصلاح جذري، وأنت رجل تلك المهمة". وقال مل مارتينيز على نحو مماثل، "لا تتغيّر. لا تنسَ لماذا أرسلك الرئيس إلى هناك ". وقال جو ليبرمان إنّه لو جرى التصويت على تسميتي بالقبول أو الرفض لصوّت لصالحي إذ "لدينا آراء متشابهة في قضايا السياسة الخارجية الرئيسية". وقال لنكولن تشافي، "أنّني شاكر لك لأنّك اتصلت بي "، وقال جون ورنر إنّ علي "متابعة الموضوع بحماسة تامة". وكان هناك المزيد من الملاحظات المماثلة. ومن المكالمات المهمة تلك التي أجريتها الاتصال بجورج فوينوفتش في 18 آب/ أغسطس، ردأ على كتاب أرسله إلي عن المبادئ المسيحية للإدارة. شكرته على الكتاب والرسالة اللطيفة التي أرفقها به، وتحدّثنا عن الأمم المتحدة وادارة البعثة الأميركية إلى الأمم المتحدة وقضايا شخصية. وختم بالقول، "أنّني أقدّر حقاً اتصالك، ودعنا نبقى على اتصال"، فطمأنّته إلى أنّني سأفعل.

فيما كانت تجري كل هذه الأمور، أصدرت لجنة فولكر التي عيّنها أنان للتحقيق في فضيحة النفط العراقي مقابل الغذاء تقريرها الثالث في 8 آب/ أغسطس. وقد أنتج تحقيق فولكر، رغم أنّه محدود، تحليلاً دامغاً، كما كانت التحريات الجنائية التي تجريها وزارة العدل، إلى جانب عدة لجان من الكونغرس تقترب من الهدف بالفعل. اجتمعت بفولكر بعد بضعة أسابيع في مكتبه بمركز روكفلر، وقال إنّ تقريره التالي سيكون جاهزاً بعد عيد العمل، قبل بدء قمة أيلول /سبتمبر. أثار تقرير فولكر، على تواضعه، إلى جانب احتمال فشل القمّة، مخاوف الأمانة العامة من أنّ تعصف بها "عاصفة تامة". فإذا كانت وثيقة النتائج النهائية سلبية من وجهة النظر الأميركية بقدر سلبية مسوّدة بنغ III، فستقع عاصفة تامة بالفعل، لكن ذلك ما كنت أعمل على تفاديه. أما بالنسبة إلى لجنة فولكر، فسيكون ردّ فعل أنان اختباراً حقيقياً إذا ما كان يدرك مقدار عمق الجرح الذي أصاب الأمم المتحدة من جراء كارثة النفط مقابل الغذاء. وقد اعتقد بعض الممثّلين الدائمين أنّ الأمور سيّئة جداً بحيث ربما يستقيل أنان في أعقاب قمّة أيلول /سبتمبر، لكنّني لم ألحظ أي دليل للأسف على أنّه يفكر جدياً في ذلك.

على الرغم من أنّ الاتحاد الأوروبي كان راضياً عن تقدّم وثيقة النتائج، فإنّ الآخرين لم يكونوا كذلك. فقد كان السفير الأسترالي، جون دوث، مثلاً متفقاً مع وجهة النظر الأميركية في المضمون والآلية، على الرغم من أنّه يئس من إحراز أي تقدّم كبير. وأوضح الروس من اتجاه مغاير في 15 آب/أغسطس أنّهم لا يؤيّدون حلول "مجلس حقوق الإنسان" الجديد المقترح محل اللجنة، وازداد أيضاً اضطراب مجموعة 77. فقد قال منير أكرم، الممثّل الباكستاني الدائم والناعم كالحرير، إنّه حان الوقت لإجراء مفاوضات على الوثيقة سطراً سطراً، وحذا حذوه ممثّلو العالم الثالث الآخرون. وهكذا مع أنّه لم يكن يساورني شكّ في أنّ الاتحاد الأوروبي يكره ما أعتزم القيام به، فإنّ الولايات المتحدة لم تكن الصوت المخالف الوحيد. وأخيراً أفهمت الاتحاد الأوروبي بأنّ حلمهم في حمل بقية أعضاء الأمم المتحدة على اعتماد وثيقة النتائج دون اعتراض لن يتحقّق. على أي حال، لم نكن راغبين في قبول آلية يصيغ من خلالها بنغ والمسهّلون الآخرون الوثيقة. كنا نريد مفاوضات حقيقية متعددة الأطراف تعالج فيها الحكومات ذات السيادة خلافاتها، أو لا، بدلاً من مجرّد التصديق على وثائق ينتجها المسهّلون، بصرف النظر عن إعجاب الاتحاد الأوروبي بهذا النهج. وكنت أعتقد بشدّة أنّهم معجبون بهذا النهج لأنّهم يعلمون أنّه سيجبرنا على تجرّع العديد من الأحكام التي نرفضها بخلاف ذلك.

قاومت الضغوط التي مارسها العديد من البلدان لحث الولايات المتحدة على إظهار "الرايات الحمر"، أي المواقف التي لا نريد التسوية عليها. وبدوا كان هم يعتقدون أنّ اكتفاءنا بكشف نوايانا ينهي المفاوضات الصعبة. كنت

أنظر إلى الأمر بشكل مختلف. فقد كانت وثيقة النتائج تحتوي على الكثير من الأمور التافهة التي قد لا تنتهك الخطوط الحمر الأميركية، ولكن يجب ألا نوافق عليها من حيث الجوهر. فاللغة التي نقبل بها مرة ستفرض علينا حتماً في المستقبل، أو تستخدم سنداً للغة أسوأ بكثير. كما أنّه لم يكن هناك أحد آخر يريد الكشف عن خطوطه الحمر، وأعرف تماماً ما سيحدث إذا فعلت. لن نجد أنّ مواقفنا تتمتّع بالحماية، بل سننخرط في نقاشات مطوّلة لمعرفة إلى أي حدّ يمكن دفع خطوطنا الحمر قبل أنّ ندعو إلى التوقف في النهاية.

اجتمعت ببنغ ثانية عندما عاد من إجازته يوم الاثنين في 22 آب /أغسطس، وفي ذلك الوقت كان الذعر قد بدأ يدبّ فيما أخذت وسائل الإعلام تتحدّث عن أنّ آلية عمل ما قبل القمّة تعاني من الاضطراب. شدّدت على حاجتنا إلى إيجاد آلية عمل جديدة تسمح للحكومات الأعضاء بالتوصّل إلى اتفاق على النص المحدّد لما ستخرج به وثيقة النتائج أياً كان شكله. وقالت سيلفربيرغ إنّ واشنطن راضية عن موقفنا، ما يعني أنّنا تخطينا منعطفاً حاسماً بعيداً عن آلية المسهّلين غير المقبولة، ونحو المفاوضات الحقيقية المتعددة الأطراف، وذلك تطوّر ساخر نظراً لكل الانتقاد الذي تلقته إدارة بوش على مز السنين لأنّها تتبع نهجاً أحادياً. وبدأ العديد من المحافظين الذين كانوا يتجاهلون التطوّرات في نيويورك يعبّرون عن قلقهم أيضاً. ففي مقالة نشرتها صحيفة "واشنطن بوست" في 23 آب/ أغسطس، قارن فرانك غافني جهودي بجهود جون واين وهو يركب الحصان للإنقاذ في أفلام الوسترن الكلاسيكية [53]، وكانت مادحة، على نقيض رأي أنان بجهودي. فمن المفترض أن تحرّره القمة من مستنقع النفط مقابل الغذاء، وأنا لا أبدي تعاوناً.

في اليوم التالي على اجتماعي ببنغ، أرسلت بالفاكس والبريد الإلكتروني أول رسالة من سلسلة من الرسائل إلى كل البعثات الأخرى في نيويورك، أشرح فيها الموقف الأميركي بشأن التفاوض على النص النهائي لوثيقة النتائج وأحثّهم على التقدّم بسرعة. كانت الرسائل إلى "الزملاء الأعزاء" أمراً غير مألوف، لكنّني رأيت أنّ من المهّم أن تتواصل الولايات المتحدة مباشرة مع الحكومات الأخرى، بدلاً من الاعتماد على تفسيرات ما نقوله شفهياً. وعندما تسرّبت الرسالة إلى الصحافة، كما هو محتوم، أجبر ذلك الصحافة على الإفادة عن كلامنا الدقيق، بدلاً من القصص التي توافق أهواءهم. وفي وقت لاحق وزعت الرسائل عن أهداف التنمية للألفية، وشرحت الموقف الأميركي بعناية، بالإضافة إلى رسائل عن مواقفنا بشأن الإرهاب، ولجنة بناء السلام المقترحة، والحدّ من التسلّح والانتشار وفي النهاية عن كل من مسوّدات الفقرات التي شكلت مسوّدة بنغ الثالثة. لقيت الرسائل استقبالاً حسناً من الحكومات الأخرى، لأنّها تقول بالضبط ما هو الموقف الأميركي. وكان تيري ميلر، مراقبنا السابق في اليونسكو في عهد بوش 41، وهو الآن

في مكتب المعلومات، من الفاعلين الرئيسيين في هذه المساعي، وأصبح لاحقاً سفيراً في البعثة الأميركية إلى الأمم المتحدة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية.

بدا أنّ رسالتنا وصلت إلى بعض الأوروبيين، ولم تصل إلى بعضهم الآخر. وكان يان إلياسون، الرئيس القادم للجمعية العامة الستين، وخليفة بنغ الذي سيكون مسؤولاً عن التعامل مع موقف الجمعية العامة من وثيقة النتائج، أحد المنتمين إلى المجموعة الثانية. كان إلياسون، وهو سفير سويدي سابق في واشنطن ومسؤول كبير سابق في الأمانة العامة، حالماً على غرار داغ همرشولد عندما اجتمعت به في أواخر آب/أغسطس. وعندما شرحت آراءنا بشأن وثيقة النتائج، سألني كيف ننوي التعامل مع الرأي العام الأميركي تجاه الموضوع، وكان في طور "اكتشافه" بإلقاء خطب في كل أنحاء البلد. لم يكن لدى إلياسون مشكلة الرؤية الأثيرية الهامرشولدية فحسب، وائما أيضاً مشكلة غانر ميردال، وهو أجنبي آخر "يفهمنا" بشكل أفضل مما نفهم أنفسنا. كان عليّ أن أعرّف إلياسون على الشيوخ الأميركيين الذين كنت أتحدّث إليهم ليعرف المزيد عن الرأي العام الأميركي تجاه الأمم المتحدة. لقد بدا إلياسون وكثير غيره غير مدركين للتأثير المدمّر الذي أحدثته استنتاجات لجنة فولكر لدى الرأي العام الأميركي الحقيقي تجاه الأمم المتحدة. وعندما كتبت كلوديا روست على موقع "وول ستريت جورنال على الإنترنت" أنّ "لدى جون بولتون فرصة أن يكون إليوت نس في تيرتل باي" [54]، لم تكن تتحدّث عني بقدر ما كانت تتحدّث عن الرؤية السائدة عما تعنيه فضيحة النفط مقابل الغذاء بالنسبة إلى الأمم المتحدة.

زوّدتني رايس بأوامر واضحة يوم الخميس في 25 آب /أغسطس، قبل أن تغادر في إجازة، عبر نظام إرسال فيديوي آمن. أوضحت أنّني ما فتئت أقول منذ ما يقرب من أربعة أسابيع في نيويورك إنّ الولايات المتحدة لديها مصاعب جوهرية في مسوّدة وثيقة النتائج الحالية، وأنّنا اقترحنا صيغاً بديلة عديدة، بما في ذلك نهج الصفحتين إلى ثلاث صفحات الذي يتوافق مع القادة، وحثثنا على الشروع في مفاوضات حقيقية. أنّصتت رايس ثم قالت بصراحة إنّها تريد التحرّك في اتجاه نهج الورقة المكوّنة من صفحتين إلى ثلاث صفحات. كان ذلك مهماً لأنّه يعني فقد ما بين ثلاثين وخمس وثلاثين ورقة من التعابير البلاغية. وعندما تحدّث أنان إلى رايس بعد بضعة أيام، وافق على وثيقة الثلاث صفحات التي يقرّها الرؤساء، وقال إنّ بنغ موافق أيضاً، على الرغم من أنّه حاول لاحقاً أن يتناسى أنّه أدلى بتلك الملاحظات. وعلى الرغم من أنّ تقييمي السلبي للحالة الراهنة في نيويورك بدا جديداً على رايس، فإنّها لم تعترض على نهجي الإجمالي. بل أنّ سيلفربيرغ أخبرتني على انفراد

بعد المكالمة المتلفزة أنّها تعتقد بأنّ توقّعات رايس العامة من قمة أيلول / سبتمبر تدنّت كثيراً.

أرادت رايس بعد ذلك أن تبحث في اقتراح طوني بلير أن يقدم مجلس الأمن قمته الخاصة لبحث القرار الذي صاغته المملكة المتحدة لإدانة النشاط الذي يصل إلى حدّ التحريض على الإرهاب، وتلك مشكلة مميّزة في المملكة المتحدة. وكنّا بالفعل نناقش هذه الفكرة في نيويورك، ونسوّقها لدى الفلبين، التي يمكن أنّ ترأس القمة رئيستها غلوريا ماكاباغال أرّويو، لأنّ الفلبين ستتولّى رئاسة مجلس الأمن في أيلول /سبتمبر. وجدت أنّ تركيز البريطانيين على مشكلة التحريض على الإرهاب ضيّق جداً، وسعدت لأنّ واشنطن تريد أنّ يشمل مجالات إضافية نظراً للاهتمام الكبير الذي سيحظى به اجتماع مجلس الأمن على مستوى القمة.

جاءت مكالمة رايس في وقتها المناسب. فبعد ظهر اليوم التالي دعا بنغ إلى الإعلان عن انعقاد اجتماع الجمعية العامة "كمجموعة أساسية" تتكون من نحو ثلاثين بلداً للانخراط في مفاوضات جادة على موضوعات وثيقة النتائج السبعة الأكثر "إثارة للخلاف" (برأيه)، وهي اللجنة المقترحة لبناء السلام؛ والمجلس الجديد المقترح لحقوق الإنسان؛ و"المسؤولية عن الحماية"، وهي قضية أصحاب المبادئ السامية؛ والتنمية الاقتصادية، محطّ اهتمام مجموعة 77/حركة عدم الانحياز؛ وإدارة الإصلاح، محط اهتمام " الشمال"؛ وعدم الانتشار والحدّ من الأسلحة، موضوعي المفضّل. وعلى الرغم من وجود خلافات بشأن من هي البلدان التي ستكون في عداد المجموعة الأساسية، فإنّ فكرة بنغ لقيت استحساناً واسعاً من بلدان حركة عدم الانحياز ومني. لفت ذلك انتباه الجميع، لا سيما الاتحاد الأوروبي، الذي كان لا يزال يحاول فهم ما معنى موافقة الولايات المتحدة مع حركة عدم الانحياز. ومزحت بعد ذلك بأنّ على الولايات المتحدة أنّ تقدّم طلباً للانضمام إلى البلدان غير المنحازة، لأنّنا في النهاية غير منحازين إلى أحد في إطار الأمم المتحدة.

عقد بنغ أول اجتماع "للمجموعة الأساسية" يوم الاثنين في 29 آب/ أغسطس، وكنت أتطلّع إليه لكي نبدأ المفاوضات الجوهرية، بدلاً من الدوران حول المسائل المتعلقة بآلية العمل. كان على هذه المجموعة أن تناقش قضايا الإرهاب، لكنّنا اختلفنا على الفور بشأن تعريف الإرهاب الذي تجنّبته مسوّدة وثيقة النتائج. كانت الولايات المتحدة تعتقد أنّه لا يوجد شكل "مقبول" من أشكال الإرهاب، في حين أنّ العديد من البلدان الأخرى ترى أنّ كل الخطوات التي تتخذها "حركات التحرر الوطني"، وخاصة الفلسطينيون ضدّ إسرائيل، ليست "إرهاباً". وذلك لن يمرّ بالنسبة إلي، وقد نسّقت بالفعل تكتيكاتنا مع السفير الإسرائيلي الذي رأى الأمر برمّته بمثابة تهديد لإسرائيل. لقد كانت المشكلات المتعلقة بقسِم الإرهاب ملازمة في الواقع لفكرة أنّ

الاتفاقات ذات المغزى ممكنة نظراً لنطاق وثيقة النتائج. ومن الممكن تحقيق مزيد من التقدّم إذا كان نطاق القمة محدوداً. غير أنّ مثل هذا الحدّ يقوّض نسيج التظاهر الذي تقوم عليه العملية بأكملها.

لقد نشأ الادعاء بأنّ الأمم المتحدة هي المكان الصحيح الذي تستخدمه الدول الأعضاء لإبداء الرأي في كل شيء تقريباً مع أنان والأمانة العامة، لكنّه لقي دعماً أيضاً من الاتحاد الأوروبي أو ما يكفي من أعضائه ليحدث اختلافاً. كانوا يعلمون جميعاً أنّ الاتفاق الدولي الحقيقي على العديد من القضايا الرئيسية غير محتمل ما لم تحجب الاختلافات، وذلك هو دور المسهّل الرئيسي. فإذا بقيت الأمم المتحدة تنشئ الإعلانات على مر الزمن - ويجب أنّ يستمر ذلك وقتاً طويلاً - حتى إذا كان العديد من الإعلانات عاطفياً، فإنّ مركزيتها ستعزّز وستتراجع فسحة استقلالية الولايات المتحدة. ومن المؤسف أنّ مناقشات المجموعة الأساسية تحوّلت إلى جدال حول آلية العمل، ولم تنتعش إلا عندما ضربت ممثّلة فنزويلا ببطاقة اسم فنزويلا على الطاولة لكي ينتبه إليها.

أخيراً قرّر بنغ أن ينسج "مجموعة عمل" من المجموعة الأساسية للتفاوض الفعلي على قسم الإرهاب من وثيقة النتائج، وهو النمط الذي اتبعه طوال الأسبوع. إذ أنشأ مجموعات عمل للموضوعات الأساسية الستة، فيما تواصلت مناقشات المجموعة الأساسية، بالإضافة إلى مجموعة لما تبقى من وثيقة النتائج. وتحوّل مركز النشاط الحقيقي إلى مجموعات العمل الثماني. وكانت التقارير ترفع عن كل الأنشطة إلى واشنطن عن طريق البريد الإلكتروني والبرقيات. كانت هذه التقارير المكثفة، وهي مرهقة للموظفين في البعثة الأميركية إلى الأمم المتحدة بقدر المفاوضات، ضرورية لكي لا تشتكي المكاتب الكثيرة في السلطة التنفيذية بأكملها لاحقاً بأنّها لم تطلع على ما يجري.

طلب أنان مقابلتي في 31 آب/أغسطس لبحث وثيقة النتائج، لكنّ النقاش اتسم باللامبالاة. بدا أنان منشغل البال تماماً، وهو ما عزوته إلى تنامي قلقه من التقرير التالي للجنة فولكر، وقد سمح له فولكر بمراجعة مسوّداته عن سلوكه. أطلعني كريس بورنهام، وهو وكيل الأمين العام للإدارة المعيّن حديثاً نسبياً، وصديق من وزارة الخارجية وحليف وثيق في نيويورك، على نسخة من الخلاصة التنفيذية لتقرير فولكر بعد يومين. وتبيّنت لماذا بدا أنان منشغل البال. على الرغم من أنّ فولكر لم يتهم أنان بسلوك جرمي، فأنّه كان لاذعاً في تقييم "إدارة" أنان لبرنامج النفط مقابل الغذاء.

تنامى الانزعاج العام في أوساط الاتحاد الأوروبي، فأخذوا يثيرون الأخبار الصحفية وزادوا من وتيرة مناشداتهم لواشنطن. فقد حاول السفير الفرنسي

مثلاً إقناع رايس وهادلي بالتصديق على فرض ضريبة على تذاكر الطيران الدولي لتمويل المشروعات التنموية في العالم الثالث، وتلك طريقة اتبعتها فرنسا لإرضاء مستعمراتها السابقة. طمأنني إليوت أبرامز أنّ رايس وهادلي يشعران بارتياح كبير إزاء تقدّم الأمور في نيويورك، وأنّهما يدركان أنّ العديد من الأخبار الصحفية تشخّص دوري بسبب الهدف الذي حمّلني بوش إياه عندما أعلن عن تعييني مؤخراً. وقال أبرامز، "إنّهما يعلمان أنّك غير مخطئ، وهناك العديد منا هنا ممن يحمون ظهرك"، وذلك من حسن حظي، وسلوك مشكور جداً. جاء بعض الانتقاد من أصدقائنا المفترضين. فقد أبلغني العديد من الممثلين الدائمين الأوروبيين أنّ جونز باري قال في اجتماع للاتحاد الأوروبي في 31 آب /أغسطس، "إنّ بولتون يلعب على هواه"، وأنّ تعليماتي تأتي من تشيني ورامسفيلد بدلاً من رايس. وفي أثناء محادثة مع نائب الممثّل الدائم الفرنسي ميشيل دوكلاس بعد بضعة أيام، اشتكى باري جونز من عدم تعاوننا مع الاتحاد الأوروبي. فواجهته بالملاحظات التي أدلى بها في اجتماع الاتحاد الأوروبي، وقلت إنّها غير صحيحة وغير مساعدة، فامتقع لونه كثر من المعتاد. والتزم دوكلاس بصمت ملحوظ، لكنّه لم ينبرِ للدفاع عن جونز باري.

كان جانب كبير من ملاحظات الصحف السلبية على البعثة الأميركية في الأمم المتحدة (وعلي شخصياً) يتعلّق بالتغييرات التي اقترحنا إدخالها على النص المتعلّق بأهداف التنمية للألفية. كانت هذه الأهداف معتمدة من رؤساء الدول في قمة العالم المنعقدة في سنة 2000، ولم نشكّك فيها. وفي وقت لاحق، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقاييس كمية للأهداف لم يوافق عليها الرؤساء قط. مع ذلك كان هناك ميل واسع إلى نسبة الأهداف العامة والأهداف الكمية إلى أهداف التنمية للألفية، ما يخلط بين شيئين مختلفين جداً ويقود إلى سوء فهم لما وافقت عليه الولايات المتحدة. قبل قمة مجموعة البلدان الثمانية في غينيغلز في سنة 2005، أرسلت وزارة الخارجية برقية تشرح فيها هذا التمييز، والمواقف التي اتخذناها في نيويورك مستمدّة من هذا الشرح السابق. وقد نجحنا في الواقع في جعل وثيقة النتائج تعرّف أهداف التنمية للألفية وفقاً لفهمنا. وعندما عُرّفت كذلك صدّقنا عليها. لقد كان انتقادنا في هذه القضية لصرف الانتباه عن الموضوع، لكن العديد من الصحفيين الكسالى والمنظمات غير الحكومية اليسارية لم تلقِ بالاً.

عندما حلّت إجازة يوم العمل، خلص الممثّلون الدائمون على مضض إلى أنّ عليهم تقصير وقت الراحة لكي تتاح لهم فرصة إنهاء وثيقة النتائج، وهكذا أعطوا معنى جديداً "ليوم العمل"، كما اشتكى بعضهم. لم تحقّق العديد من مجموعات العمل التي كانت تعمل في وقت متزامن في مختلف قاعات الاجتماعات في مبنى الأمم المتحدة أي شيء، وأظهر الاتحاد الأوروبي إشارات على العودة إلى نهج التسهيل في غمرة انشغالهم في التوصّل إلى

وثيقة يمكن أن يعتمدها قادتهم (لا قراءتها بل اعتمادها فحسب). كان انطباعي أنّنا نقوم بحذف الكثير من اللغو الذي لا نريده في الوثيقة، لكنّنا لا نحرز تقدّماً سريعاً في حل القضايا الرئيسية الحقيقية. وكنت أخشى أن يكون أنان والأمانة العامة في صدد إعداد مسوّدة خاصة (بنغ IV) تظهر فجأة بمثابة اقتراح تقبل به أو ترفضه. كان يمكن أن أغضّ الطرف بالنظر إلى مضمونها المرجّح، لكن الضغط المسلط لكي يقرّ القادة شيئاً في قمة أيلول /سبتمبر، ولو لتبرير حضورهم، كان شديداً، وخشيت في لحظة من اللحظات أن تلين واشنطن أمام ضغط نظرائها في هذا الموضوع.

بقيت على اتصال مع رايس على الهاتف في عطلة أسبوع عيد العمل ووجدت أنّ جاك سترو نقل إليها إحباطات باري جونز المتنامية. كان العديد من البريطانيين يعتقدون أنّ دورهم في الحياة لعب دور أثينا مقابل روما الأميركية، فيعيروننا حسن دماثتهم الفائقة ويصقلون حوافنا الاستعمارية الخشنة. في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، ذاعت قصيدة (في لندن على الأقل):

في واشنطن، همس اللورد هاليفاكس

في أذن اللورد كينز ذات مرة

"صحيح أنّهم يمتلكون أكياس النقود

لكننا نمتلك العقل والفكرة" [55]

من الواضح أنّ جونز بيري من ذلك الصنف، لكنّني كنت قانعاً بأن أفوّت الأمر لأثينا هذه المرة. كانت رايس لا تزال مصرّة قائلة، "إذا كان هذا الأمر سينهار، فإنّني أفضل المحاولة في إصلاح الإدارة على أي شيء آخر"، وتلك أخبار طيّبة.

أطلعت رايس على الحالة العامة في نيويورك، وذلك مفيد قبل أن يبدأ الأسبوع الأخير من المفاوضات الصعبة قبل انعقاد القمة. صدرت افتتاحية لصحيفة "وول ستريت جورنال " بعنوان "التنقيح الذي يجريه بولتون" تؤيّد تماماً ما أحاول القيام به، وكان ذلك مسعفاً جداً في تقديم شرح واسع عما نحاول تحقيقه، وطرق التفكير المحيّرة في الأمم المتحدة [56].

عملت وأنا منزعج طوال عطلة نهاية الأسبوع تقريباً، كنت قلقاً أولاً بشأنّ حالة رئيس المحكمة العليا رنكويست التي تزداد سوءاً، ثم علمت أنّه توفي. كنت أعرفه وعملت معه في أثناء معركة تثبيته في سنة 1986 عندما كنت في وزارة العدل، لذا أعجبت به واعتقدت أنّنا سنفتقده كثيراً.

عندما عاد الجميع من عطلة عيد العمل، وجدنا أنّ الأمم المتحدة وفريق الصحافة الكبير مهتمون بتقرير فولكر المقرّر رفعه في 7 أيلول /سبتمبر إلى

مجلس الأمن بشأن النفط مقابل الغذاء، بدلاً من مفاوضاتنا المتواصلة بشأنّ وثيقة النتائج. ونظراً لأنّ هذه هي الأمم المتحدة حتى فيما يتعلّق بشيء مهّم مثل تقرير فولكر، فقد سيطرت المسائل الإجرائية على إعدادات مجلس الأمن. أقرّت الأمانة العامة بأنّ على فولكر تقديم تقريره في جلسة عامة، لكنّها كانت تريد أنّ ينعقد المجلس خلف أبواب مغلقة لإجراء "مشاورات غير رسمية" لكي يردّ السفراء على ما سمعوه. لم تكن تلك صيغة غير مألوفة، حيث يستمع المجلس إلى الأمانة العامة في جلسة عامة، ولا يتحدّث أعضاؤه إلا في جلسة خاصة. لم أقتنع بهذا الترتيب. فأعضاء مجلس الأمن ليسوا نباتات مزروعة في أصص أو ملحقات بالمسرح تتلاعب بها الأمانة العامة. لذا أصررت على أنّه إذا كانت الأمانة تريد إطلاع المجلس في جلسة عامة، فعلى أعضاء المجلس الرد علناً. وإذا كان

التقرير حساساً يستوجب أن يكون عرضه في جلسة خصوصية فليكن ذلك، وسيردّ أعضاء المجلس في جلسة خصوصية. وأعلنت أنّني سأردّ على تقرير فولكر في الجلسة العامة، إذ لكل عضو في المجلس الحقّ في ذلك، وليقرّر بقية الأعضاء كيف سيردون. وعندما ذاع أنّني سأتكلّم، قرّر كل الأعضاء الآخرين التحدّث علناً.

كان عرض فولكر أمام المجلس نقداً شديداً لأداء الأمانة العامة في برنامج النفط مقابل الغذاء، وكان شديد الانتقاد أيضاً لمجلس الأمن بسبب تخليه عن دوره الإشرافي، وهو ما وجدته مبرّراً جداً. فقد أنشئ برنامج النفط مقابل الغذاء بموجب قرار مجلس الأمن 986 الصادر في سنة 1995، ويرمي إلى استخدام عوائد العراق النفطية لتقديم المساعدة الإنسانية للشعب العراقي. وبدلاً من ذلك، استخدم صدام حسين إيرادات النفط للرشوة والفساد والتلاعب بالبرنامج لغاياته الخاصة، وحرفه عن مساره لتعزيز سلطته بالسيطرة على توزيع المساعدة. وقبل أيام فقط من صدور التقرير، وجّه المدعي الأميركي في مانهاتن اتهاماً رسمياً إلى مسؤول كبير عن موازنة الأمم المتحدة، فلاديمير كوزنتزوف، بالفساد مسلّطاً الضوء على تقرير فولكر، إذ لم يكن أحد في الأمم المتحدة مهتماً كثيراً. وكان أحد مسؤولي الأمم المتحدة الكبار عن برنامج النفط مقابل الغذاء قد قال في تشرين الثاني /نوفمبر 2004، "الفضيحة بين مزدوجين هراء في رأيي" [57]. كان ردّ الفعل في الكونغرس وفي أوساط الشعب الأميركي مناقضاً تماماً، ما يظهر انفصالاً أساسياً بين الحياة اليومية في الأمم المتحدة والحياة اليومية في الولايات المتحدة. وفيما تردّد صدى تقرير فولكر في مناقشات الكونغرس، فإنّه غرق دون أثر في الأمم المتحدة.

بعد ظهر يوم الأربعاء، بدأت المجموعة الأساسية جلسات صياغة متواصلة تقريباً، وبدا من المرجح أنّ إطالة وقت العمل لن تحسّن نوعية المنتج

النهائي. في أثناء كل ذلك، حُجبت الأولوية الأميركية بشأنّ الإصلاح الإداري تماماً. وأوضح الممثّل الدائم الهولندي، دريك يان فان دنبيرغ، رئيس مجموعة العمل الخاصة بالإدارة، أنّ مساعيهم وصلت إلى طريق مسدود بسبب وجود "نظرتين مختلفتين اختلافاً جوهرياً تجاه دور الأمين العام". حاولت أن أوضح لمجموعة 77 أنّ الولايات المتحدة ليس لديها النية في نقل السلطة من الجمعية العامة إلى الأمين العام. كان عليهم أنّ يدركوا أنّني آخر شخص يحبّذ خفض السيادة الوطنية لتعزيز موقع الأمين العام. ما نريده هو أمانة عامة خطية وكثر فعالية، أمانة عامة غير مثقلة بمناصب مثل وكيل الأمين العام والممثّل الأعلى للبلدان الأقل نمواً، والبلدان النامية غير المطلّة على البحر، والدول الجزيرية الصغيرة النامية. إنّ ما نريده بالطبع ليس مزيداً من السلطات للأمين العام، أو مزيداً من السلطات للجمعية العامة، بل مزيداً من التجاوب مع الولايات المتحدة من خلال منظومة الأمم المتحدة. لم أكن أقوم بالضبط بتوزيع المناشير عليهم بهذا المعنى. غير أنّني لم أستطع إقناعهم، حتى بشأنّ الضرر الفادح الذي ستعاني منه سمعة الأمم المتحدة في الولايات المتحدة إذا لم نتعامل مع تقارير لجنة فولكر المدمّرة. جاء في ردّ ستافورد نيل، الممثّل الدائم لجامايكا والناطق باسم مجموعة 77، وجوب تغيير الإشارات الواردة في المسوّدة إلى "فضيحة النفط مقابل الغذاء" لتصبح "مسألة النفط مقابل الغذاء"، إذ يجب ألا نستبق الأحكام القضائية. بدا كأنّه مسؤول في الأمم المتحدة، لا سفيراً لدولة ذات سيادة.

بلغت المفاوضات الآن نقطة حاسمة، ولم يبقَ سوى أيام على افتتاح القمة فيما الاتفاق على وثيقة النتائج ليس قريباً. ومع ارتفاع التوتّر، طرأت لحظات لا يمكن تفسيرها بالنسبة إلى من لا يألف طرق الأمم المتحدة. وفي إحدى المراحل قال أحد الدبلوماسيين الأميركيين الكبار عن جهودنا، "لقد انتهى وقت المفاوضات، وبدأ وقت العطاء". كنت آمل ألا يكون هذا الشعور واسع الانتشار بين مفاوضينا. بحلول يوم السبت 15 أيلول / سبتمير، أخذت وسائل الإعلام تنشر تقارير عن وجود انقسامات عميقة بين أعضاء الأمم المتحدة، لكن من الملاحظ أنّها لم تشر إلى الولايات المتحدة. لقد تحلّت التقارير بالدقّة هذه المرة.

يوم الأحد في 11 أيلول /سبتمبر، عدنا إلى المفاوضات في الساعة الثامنة والثلث صباحاً، ولم نحرز أي تقدّم، فبدأت أقلق ثانية من أن يكون أنان والأمانة العامة بصدد إعداد مسوّدة بديلة تبرز كاقتراح غير قابل للتفاوض عليه وغير مسعف البتة. ثم طرأ تطوران إيجابيان. الأول أنّ البريطانيين أعدوا حصيلة نصوص عن الإرهاب ومجلس حقوق الإنسان المقترح ولجنة بناء السلام، وكانت في الواقع مسوّدات وساطة نزيهة أسقطت كل النقاط المثيرة للخلاف بشأن الإرهاب، ومجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام،

فتمّت الموافقة عليها بسرعة. والثاني، بما أنّه لا يزال هناك أقسام واسعة عالقة من وثيقة النتائج، ولم يتبق مزيد من الوقت، طرحت أنا وكرم من باكستان أنّ الطريقة الوحيدة للانتهاء في المجالات الأخرى هي إسقاط النص غير المتفق عليه، فوافق الممثّلون الدائمون على ذلك. عملنا حتى منتصف الليل تقريباً، ونجحنا في إسقاط مزيد من اللغو الذي لن نوافق عليه البتة، لكننا بقينا بعيدين جداً عن الانتهاء.

كان من المنتظر أن يصل الرئيس بوش بعد ظهر يوم الثلاثاء في 13 أيلول /سبتمبر لكي تنطلق القمة، ولم نكن قد توصلنا إلى وثيقة النتائج بعد. اتصلت بجونز باري في الثامنة والنصف صباحاً، وقال إنّه لم يسبق له أنّ شهد اقتراب حدث مهّم دون التوصّل إلى نص نهائي، وأنّ هناك "احتمال ظهور نص من مكان ما". كان ذلك كل ما أحتاج إلى سماعه. اتصلت بأنان على الفور، فراوغ بشأنّ ما يعتزم بنغ وإلياسون القيام به. من الواضح أنّ بنغ وإلياسون والأمانة العامة كانوا يعملون بالفعل على "ملء الفجوات"، كما عبّر أنان عن ذلك. وقال أنان إنّه ربما استطاع أنّ يشرح لي مع بنغ كيف يمكنهما "الاستفادة من النص المتفق عليه"، واقترح علي المجيء إلى مكتبه.

وصلت إلى الدور الثامن والثلاثين في الساعة التاسعة والربع صباحاً، فأدخلت إلى مكتب أنان على الفور حيث كان يوجد بنغ وإلياسون وروبرت أور، وهو موظف أميركي في الأمانة العامة عمل ذات يوم مع السفير الأميركي إلى الأمم المتحدة في عهد كلينتون ريتشارد هولبروك. كانوا قد أعدّوا نصاً جديداً بالفعل، يستند إلى عمل روبرت إلى حد كبير. فطلب أنان من أور شرح ما تمّ عمله للتوصّل إلى "النص النظيف". قال أور أنّ الأمانة العامة قبلت أساساً كل النص الذي تريده الولايات المتحدة بشأن قضايا الإصلاح الإداري، ولم تتجاوز أياً من خطوطنا الحمر بشأن التجارة أو الدين أو تغيّر المناخ أو أي قضية رئيسية. وتئم حذف القسم الخاص بعدم الانتشار والحدّ من الأسلحة والأسلحة الصغيرة والخفيفة. سألت عما يقوله النص عن المحكمة الجنائية الدولية، وقال أور إنّ لديهم إشارة مواتية إليها في فقرة واسعة عن "الحصانة"، وأوضح أنّ أنان سيتعرضّ للانتقاد إذا لم تكن هناك إشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية. أوضحت بجلاء أنّني أريد حذف نصّ المحكمة بأكمله، فوافقت المجموعة على مضض. وأصررت أيضاً على إلغاء كل الإشارات إلى حركات التحرّر الوطني في قسم الإرهاب، فوافق أنان أيضاً.

غير أنّني لم أستطع بالطبع الموافقة على الوثيقة ككل إلى أن تتاح لي فرصة مراجعة النص بأكمله، وسألت متى تتوافر نسخة للمراجعة. قال إلياسون "ظهراً"، لكن أنان تدخّل بسرعة وقال إنّهم سيعطونني نسخة فور انتهاء اجتماعنا. وكان ذلك هو الجواب الصحيح. قال أنان إنّهم سيجرون

التغييرات الضرورية التي أردتها فيما تبقى من الصباح ويحاولون إقناع الجميع بأن يقبلوا بالمحتوم. لم يعجبني هذا الأسلوب تماماً، إذ حتى هنا في النهاية، لا يزال كتاب مغفلون في الأمانة العامة يقومون بالصياغة، على أمل إنتاج شيء يمكنهم تسويقه على أنّه انتصار لأنان. مع ذلك بدا كأنّنا سنخرج بنتيجة أفضل مما كنت أتوقع، لذا قرّرت أنّ لا أعترض على النقاط الإجرائية. أسرعت بالعودة إلى البعثة حاملاً النص الذي أعطاني إياه أور وطلبت نسخه وتوزيعه على الخبراء الأميركيين العاملين في الأقسام المختلفة. وجدنا عدة مقاطع مزعجة، فلفتنا نظر أور إليها ووافق على إصلاحها. لكن مع تقدّم فترة الصباح، اتصل جونز باري - من المرجّح أنّه اطلع على أحدث مسوّدة لأنان قبل أنّ أطلع عليها بكثير - ليقول إنّ بنغ يهذر عما سيفعله بعد ذلك، ومن الواضح أنّه يتعرّض لضغط مجموعة 77/حركة عدم الانحياز، بعد أن أنحرف النصّ كثيراً عما تريده.

افتتح بنغ في النهاية اجتماع المجموعة الأساسية النهائي في الواحدة وخمس وعشرين دقيقة، مقدّماً النسخة "النهائية" من النص، فتفحّصه خبراؤنا على الفور، ووجدوا أنّ كل تغيير واصلاح طلبناه قد نفّذ. وبعد أن فرغ بنغ من شرح ما "فعله" للتوصّل إلى هذا النصّ (أي ما فعلته الأمانة العامة بالطبع)، تحدّث جونز باري باسم الاتحاد الأوروبي بحماسة عن مقدار جودة النص، فلم يكن باستطاعتي احتمال ذلك. غادرت غرفة الاجتماعات الكبرى حيث كنا مجتمعين قبل الثالثة بعد الظهر للاجتماع ببوش ورايس، وأعطيت تعليماتي إلى آن باترسون بعدم قول أي شيء باسم الولايات المتحدة. وفيما كانت الوفود الأخرى تعبّر عن تأييدها مسوّدة بنغ، ما شكل طرفة أخرى دالّة، قدم جونز باري إلى حيث تجلس البعثة الأميركية محاولاً إقناع باترسون بقول شيء. بل أنّه كتب نقاط الحديث عنها، لكن سفيرتنا إلى مؤتمر نزع الأسلحة، جاكي ساندرز، وكانت في نيويورك تعمل على قسم الحدّ من الأسلحة، قالت "أنّ، لا أعتقد أنّ جون يريدك أن تقولي شيئاً". عندئذ أنّسحب جونز باري عائداً إلى وفده. كان من الواضح أنّها لم تكن المرّة الأولى التي يكتب فيها الكلمات التي تلقيها الولايات المتحدة، فأنّني كنت عازماً على أنّ تكون الأخيرة، وهكذا كان. تستطيع أثينا أنّ تستريح بعد الأنّ.

عند النظر في مسلسل مفاوضات وثيقة النتائج اللانهائية على يبدو (مع أنّني لم أشارك فيها إلا شهراً ونصف الشهر)، حكمت بأنّنا تقدّمنا خطوة على طريق التغيير، فقد رددنا القوة المحرّكة التي اعتادت العمل ضدّ الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، على أعقاب من يختلف معنا. وجعلنا لهفة أنان والاتحاد الأوروبي إلى التوصّل إلى وثيقة النتائج المتفق عليها تعمل لصالحنا بدلاً من العمل ضدّنا. وبدلاً من أنّ تحشر الولايات المتحدة لقبول لغة لا تحبّها،

ً

أجبر كثير من الآخرين على قبول إعلان ليس فيه كثير مما يرغبون بعد مسعى استغرق تسعة أشهر.

بدت وثيقة النتائج غير شبيهة بما يمكن أن تكتبه الولايات المتحدة، وكانت لا تزال تحتوي على كثير من اللغو، لكنّنا تمسّكنا بخطوطنا الحمر على الأقل. بل إنّنا حقّقنا قليلاً من التقدّم، مثل إعادة التأكيد على معارضتنا الواضحة لهدف المعونة الخارجية البالغ 0.7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المانحة، وهو كأس مقدّسة تسعى إليها حركة عدم الانحياز/مجموعة 77 منذ عقود للمحافظة على مستويات عالية من المعونة الأجنبية المتدفقة بصرف النظر عن الرغبة فيها أو فعّاليتها [58] . لقد استغرق هذا الإنجاز الهزيل سبعة أسابيع تقريباً من الجهود المتواصلة، وغالباً في وقت متأخر من الليل وفي الصباح الباكر، التي قام بها عشرات إذا لم يكن مئات من الموظفين الحكوميين الأميركيين، ونتج عن ذلك وثيقة طويلة تضمّ من الكلام كثر مما تحمل من معنى. كما أنّه لم يتحقّق شيء، أو تحقّق القليل، حيال ما تريده الولايات المتحدة حقاً، مثل "الإصلاح"، وقد اتضح أكثر من أي وقت مضى أنّنا بحاجة إلى خطة "أميركية " للإصلاح، لا خطة يأتي بها أنان لزيادة استقلاليته. وبعد هذا الكفاح الطويل بشأنّ وثيقة النتائج، لا يسعني أنّ أقول إلا أنّنا حقّقنا القياس الأكثر شيوعاً في الأمم المتحدة: "كان يمكن أنّ تكون الأمور أسوأ". أنّني لا أعتزم بالتأكيد قراءتها ثانية، وأعتقد أنّ كثيراً من الآخرين لا يريدون أيضاً.

على أي حال، كان لدي رئيس قادم أنّشغل به. انتظرت عند أسفل السلالم الكهربائية داخل مدخل الوفود إلى الأمم المتحدة، كما طلب الأمن. دخل بوش ورايس، بصحبة حراس الرئيس وغيرهم بعيد الثالثة بعد الظهر. كانت هذه المرة الأولى التي أشاهد فيها بوش منذ مناسبة 1 آب/أغسطس في قاعة روزفلت، لذا كنت أريد أنّ أعرف إذا كان لديه أي نصح أو انتقاد بشأن الأسابيع العديدة الماضية. بعد الصورة المعتادة مع أنان، توجّهنا إلى مكتب الاحتفالات الصغير في الأمانة العامة خلف مسرح الجمعية العامة حيث قام بوش بزيارة المجاملة. وعندما جلس الجميع سأل بوش أنان، "كيف تجد أداء بولتون؟ هل نسف المكان"؟ وجدت ذلك رائعاً، لكن أنان ابتسم ابتسامة خافتة فقط، لعله كان يفكّر في الموقف الحرج الذي وضعته فيه للتوّ بشأن وثيقة النتائج. وقد أبلغ أنان الصحافة لاحقاً في ذلك اليوم أنّني كنت "بنّاء جداً" في أثناء مفاوضات وثيقة النتائج، ما جعل من الصعب بالتأكيد لوم الولايات المتحدة على مضمونها الهزيل.

على أي حال، كان بوش يقوم بالتحمية فقط. فبعد المجاملات، قال إنّ المسألة الحقيقية بالنسبة إلى معظم الأميركيين هي هل نبقى في الأمم المتحدة أصلاً. وقال بوش إنّ هذا ما يعتقده الناس حيث قدم، خلافاً لنيويورك،

ولا يعني ذلك أنّه يؤمن به، لكنه يريد أن يعرف أنان أين تقف الأمور. صارت الابتسامات في جانب الأمم المتحدة من الغرفة الصغيرة متكلفة كثر فأكثر. انتقل بوش بعد ذلك إلى إيران، ملاحظاً أنّنا "بحاجة إلى حل ذلك دبلوماسياً"، والا فإنّ الإسرائيليين سيحلّون الأمر بطريقة أخرى. عندئذ، تعافى أنان وقال إنّه تحدّث مع محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ليحثّ إيران على إبداء مزيد من التعاون. وبعد وصف كوريا الشمالية بأنّها أحد أسوأ الأمثلة على القمع في التاريخ، أثار بوش مسألة العراق قائلاً إنّه يريد حضوراً كبر للأمم المتحدة هناك للمساعدة في الاستفتاء الدستوري الوشيك. تذرّع أنان بعذره الدائم منذ تفجير مجمّع الأمم المتحدة في بغداد - أنّه لا يوجد ما يكفي من الأمن - فردّ بوش ورايس على ذلك. وانتقد بوش سوريا على مواصلة تدخلها في لبنان، لكن بدا أنّ أنان فقد التركيز ولم يستطع أن يبحث الموضوع بشكل منسجم.

وبعد مزيد من الحديث غير المنهجي، توجّه بوش إلى مكتب رئيس الجمعية العامة المقبل، إلياسون، للقيام بزيارة مجاملة أخرى. كرّر بوش ما قاله لأنان عن عدم تأييد الرأي العام الأميركي للأمم المتحدة، ما حفز إلياسون، السويدي، على شرح الرأي العام الأميركي لبوش. نظر إليه بوش وقال بصبر، "إذا أجري استفتاء اليوم، فلا أعتقد أنّ الأمم المتحدة ستفوز"، ما أنهى ذلك النقاش تماماً باستثناء ما قاله بوش، "لذلك أرسلنا بولتون إلى هنا، ليصلح الأمور". بدا أنّ بوش فقد الاهتمام في إجراء مزيد من الحديث مع إلياسون، لذا وصل البحث إلى نهايته. في تلك الليلة أقام بوش حفل استقبال رؤساء الدول والحكومات في قاعة

والدورف ستارلايت روف، حيث كنت أنا وغرتشن في استقبال الضيوف. تخالطنا بملكي وملكتي إسبانيا والأردن وسواهما من المدعوين الأقل بروزاً، إلى أنّ تحدّث بوش باقتضاب ثم غادر في الثامنة وعشرين دقيقة، منهياً يوماً طويلاً.

في التاسعة من صباح اليوم التالي، انتظرت أنا وغرتشن رايس في القاعة الصغيرة في والدورف تاورز، ثم ركبنا الليموزين الرئاسي بانتظار قدوم الرئيس والسيدة بوش، وانطلقنا في طريقنا عبر الشارع الخمسين إلى الأمم المتحدة، ثم سلكنا الاتجاه الخاطئ إلى الجادة الأولى لاختصار الرحلة. وفيما لوّح بوش لمجموعة من متظاهري فالون غونغ الذين يحتجّون على السياسات القمعية للقيادة الصينية، طرأ موضوع بيل كلينتون، ولاحظت أنّ بيل وهيلاري كلينتون تخرّجا قبلي بسنة واحدة في كلية الحقوق بيال، فسأل بوش، "قبل أن تربي شاربيك؟" ما أضحك السيّدات في السيارة. كنت سأوضح أنّني كنت ذا شاربين في كلية الحقوق، لكنّنا وصلنا إلى الأمم المتحدة في ذلك الوقت.

توجّهنا إلى منطقة الانتظار خلف منصة الجمعية العامة، حيث راجع بوش ملاحظاته مرة أخرى قبل إلقاء كلمته أمام ما يسمّيه موظفو البيت الأبيض "متحف الشمع"، بسبب انعدام حماسة الجمعية العامة السنوي لبوش، لا سيما مقارنة بكلينتون. توجّهت أنا ورايس وهادلي نحو مقاعد الولايات المتحدة في قاعة الجمعية العامة، وانضمّت غرتشن إلى السيدة بوش والسيدة أنان في قسم المراقبين. كما كان منتظراً، لقيت كلمة بوش استقبالاً مهذباً، لكن لا شيء أكثر من ذلك. بعد ذلك، توجّهنا إلى قاعة مجلس الأمن من أجل القمة الخاصة بالإرهاب، حيث سيلقي بوش مجموعة أخرى من الملاحظات. تمّ تبنّي مشروع القرار البريطاني السهل النسيان بشأن الإرهاب والقرار الإفريقي المماثل بشأن حل النزاعات بالإجماع. في الأول رفع بوش يده قليلاً، لذا ملت إلى الأمام وهمست بحزم "أعلى". وعندما أدركت بسرعة ما فعلته، سارعت إلى قول "سيدي"، ما أضحك رايس وهادلي على الأقل.

كان ترتيب بوش الرابع في الحديث بين أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر، وبعد ذلك تلت سلسلة من الأحداث سرعان مع عُرفت في العالم باسم "استراحة بوش للتوجّه إلى الحمام". ربما لم يجرِ إطلاع بوش على أنّ كاميرات الصحافة موجودة فوقه وخلفه في قاعة المجلس، فكتب ملاحظة سأل فيها عن مكان الحمامات. للسفراء العديد من الواجبات، لكنّها ليست مدوّنة بأكملها في الرسالة الرسمية للتعليمات، ولم أتهرّب من مسؤولياتي. بما أنّني لم كن أعرف أنّ كل ذلك مسجّل في فيلم، أوضحت أنّ بوسعي مرافقة الرئيس إلى المكان المطلوب، وأنّ بإمكان رايس أن تجلس على مقعده أمام طاولة المجلس. انتظر بوش إلى أن فرغ طوني بلير من إلقاء كلمته، ثم نهضنا كلانا ورافقته إلى الحمام الخصوصي في مكتب الأمانة العامة الصغير قرب قاعة المجلس، وكان الحرس الرئاسي اليقظ قد تفحّصه.

في أثناء انتظارنا أدباً للعودة إلى طاولة المجلس بعد أن يفرغ رئيس بنين من إلقاء كلمته، سأل بوش، "كيف تجد الأمور هنا؟ هل أنت مستمتع"؟ أجبت، "إنّه بيئة غنية بالأهداف"، وعدنا إلى القاعة ليستعيد بوش مقعده. انفضّ الاجتماع عند الظهر، وأسرعنا إلى قاعة اجتماعات في الدور السفلي للأمم المتحدة لعقد أول اجتماع لرؤساء دول مبادرة بوش للديمقرّاطية. كان الأمن مشدّداً طوال زيارة بوش، لكنّنا علمنا فيما بعد أنّ أحدهم شقّ طريقه وسط حشد رؤساء الدول المجتمعين من أجل "الصورة التقليدية" في مثل هذه الأحداث، وقد كان ذلك مربكاً على الأقل. وبعد غداء الأمين العام السنوي في بداية الجمعية العامة، غادر بوش نيويورك، وعادت حياتي الجديدة كسفير إلى ما كانت عليه.

الفصل الثامن

سيزيف في منطقة آخذة بالتداعي [59]: إصلاح المؤسسة المفكّكة، أو محاولة ذلك

ضيفنا اليوم يواجه عائقاً جدياً... [مقارنة] بهرقل.
والعائق أنّ الإسطبل الذي أُرسل لتنظيفه ليس فارغاً
من الحيوانات التي تعيش فيه. بل لا يزال مليئاً.

- ميدج دكتر، مقدّمة جون بولتون في مؤّسسة مانهاتن كانون الأول /ديسمبر 2005 [60]

وضع حدّ لإنفاق الأموال في الأمم المتحدة

بولتون يهيّج الجمهور

- العنوان الرئيسي لصحيفة "يال ديلي نيوز"، 4 تشرين الأول /كتوبر 2005

على الرغم من أنّ وثيقة النتائج الصادرة عن القمة كان يجب أنّ تطلق مسعى كبيراً لإصلاح الأمم المتحدة، فإنّ ذلك لم يحدث. وكما لاحظ جين مكارثي، نظراً لأنّ "الإصلاح" يعني أشياء كثيرة لكثير من الأشخاص، فإنّه لا يعني شيئاً. وذلك مصيب جداً بالنسبة إلى الأمم المتحدة. أصدر كوفي أنان

رؤيته "للإصلاح" في آذار/مارس 2005، بعنوان "في رحاب الحرية: نحو التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع"، وهو مجموعة متنوّعة من الأفكار التي تتراوح من توسيع عضوية مجلس الأمن إلى إصلاح الإدارة، وكل ما بينهما، بما في ذلك إنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان، والتعامل مع الإرهاب، والتنمية الاقتصادية، وكل ما يمكن أن تتصوّره تقريباً في الأمم المتحدة. وقد عكست فرضية التقرير المركزية لاهوت الأمم المتحدة: كل شيء متعلّق بكل شيء آخر، لذا فإنّ كل شيء يعتبر أولوية. وذهب تقرير أنان إلى حدّ القول إنّ كل إصلاحاته يجب أن تقبل "كحزمة" واحدة، الكل أو لا شيء، وهو أمر غير واقعي بقدر ما هو صادر عن بيروقراطي متطاول من الأمم المتحدة. لقد كان "في رحاب الحرية" منشغلاً في الواقع "في رحاب كوفي"، مشروع الميراث المتواصل لإنقاذ سمعة أنان المتراجعة بسبب فضيحة النفط مقابل الغذاء. كانت الأمانة العامة تريد في الواقع أن تثبّت وثيقة النتائج "في رحاب الحرية". وعندما يصدّق عليه، يحظى تقرير "في رحاب الحرية" بالترحاب باعتباره تثبيتاً لأنان، فتسلّط الأضواء ثانية على الأمم المتحدة، في "لحظة سان فرانسيسكو جديدة"، كما وصفها أنان نفسه في مزيد من التطاول [61]. لقد كان تدخلي في هذه الخطط السعيدة يفسّر الغضب الذي ووجه به اقتراحي بأن تتولّى الدول الأعضاء التفاوض بالفعل على ما "سيوافق عليه " رؤساء دولهم لاحقاً، بدلاً من أن يبلّغنا المسهّلون والأمانة العامّة بما قرروا.

لم يتعامل تقرير أنان في الواقع سوى جزئياً مع ما تعتبره الولايات المتحدة الهدف الرئيسي لإصلاح الأمم المتحدة: تغيير الحاكمية والإدارة في مؤسسة معيبة وتعاني من الاختلال الوظيفي ولم تشهد سوى قليل من التغيير منذ إدارة بوش 41. كان ما نريده من "الإصلاح" التوصّل إلى أمم متحدة أكثر فعالية واستجابة وشفافية - مثل مفهوم "الأمم المتحدة الوحدية" الذي طوّرته عندما كنت مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية - لا كما أوصى أنان، إصلاح يهمل إخفاقاتها الحالية بالتعامل مع مزيد من التحدّيات التي تتجاوز قدرتها. وهكذا منذ بداية عملي، كان هناك انفصال بين ما يريده أنان وما تحتاج إليه الأمم المتحدة.

بعد أن منعت على الأقل أسوأ تجاوزات وثيقة النتائج، وبعد أن أصبحت متابعة هذه الورقة خلفنا، صرت أتطلّع الآن إلى "الإصلاح الحقيقي". أثارت فضيحة النفط مقابل الغذاء الغضب في الكونغرس، وكانت احتمالات حدوث موجة أخرى من التجميد التشريعي لمساهمتنا حقيقية جداً، كما حدث في أواسط الثمانينيات والتسعينيات. (في سنة 2006، وصلت مساهمتنا في موازنة الأمم المتحدة العادية إلى نحو 423،464،855 دولار، وفي موازنة حفظ السلام 1،399،027،000 دولار). وكان مشروع قانون هنري هايد سيخفض مساهماتنا المقدرة بنحو 50 بالمئة إذا لم يتم تلبية اثنين وثلاثين من

تسعة وثلاثين شرطاً محدداً للإصلاح، وقد أقّر في مجلس النواب في 17 حزيران /يونيو. ومع أنّ مصيره في مجلس الشيوخ غير مؤكّد، فأنّ مشروع القانون يدلّ على أصوات التمرّد الجمهوري على موقف الإدارة الذي يدعو إلى دفع حصتنا. كان هايد ونورم وكولمان وكريس شايز وآخرون يحقّقون أيضاً في فضيحة النفط مقابل الغذاء، وقد أخبرني موظفو هايد أنّ ريتشارد غولدستون، وهو فقيه قانوني جنوب إفريقي وعضو في لجنة فولكر، رأى أنّ على اللجنة تطبيق معيار مختلف للذنب على أنان عن ذلك المطبّق على الآخرين الخاضعين للتحقيق. وقد رفض فولكر هذه المقولة، لكن الرواية تعكس العقلية السائدة في الأمم المتحدة، وهي عقلية مدمّرة إذ بلغ الاستياء في الكونغرس مبلغاً.

في مقدّمة هجومنا الإصلاحي، ألقت رايس خطابها السنوي أمام الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة في صباح يوم السبت 17 أيلول /سبتمبر، وشدّدت على أنّ الأمم المتحدة بحاجة إلى "ثورة إصلاحية"، وتلك جملة لافتة للنظر من وزير الخارجية الأميركية، وستثبت فائدتها في النقاشات التالية. مع ذلك اتضح من كل دراستي للأمم المتحدة، قبل تسميتي وبعدها، بالإضافة إلى نشاطي المكثّف في نيويورك، أنّه لن تنتج "ثورة" عن أهداف "الإصلاح" الواردة في وثيقة النتائج. بل إنّ تلك الأهداف المحدودة غير قابلة للتحقيق ما لم نركّز على إدخال تغييرات أوسع على الأمم المتحدة تتجاوز مجال "الإصلاح الإداري" المحدود. وذلك يتطلّب بدوره دفع الحكومة الأميركية إلى الابتعاد عن النهج السلبي الذي تتبعه حتى الآن فترة بوش الثانية، أي الاتباع لا القيادة. وقد قلت قبل سنوات، "إذا فقد مبنى الأمانة العامة في نيويورك عشرة أدوار، فإنّ ذلك لن يحدث تغييراً كبيراً"، ولا يزال ذلك يبدو صحيحاً بالنسبة إلي. بل أنّ الكهرباء انقطعت عن مبنى الأمانة العامة في 19 أيلول /سبتمبر، قبيل غداء الأمين العام السنوي لوزراء خارجية الأعضاء الخمسة الدائمين، عندما انفجر أحد المولّدات، ما أدى إلى صرف موظفي الأمم المتحدة، ودفع كبير موظفي أنان مالوك براون إلى القول، "سيكون ذلك اختباراً لنظريتك يا جون، معرفة إذا كان هناك من سيلاحظ ذلك ". وقال لي جاك سترو بعد الغداء، "لن يمحى ذلك من الأذهان"، وقال دو لا سابلييه مازحاً إنّني سأكون الملوم على انقطاع الكهرباء.

غير أنّني في هذه الأثناء كنت أكثر قلقاً بشأن انقطاع الكهرباء وسط حكومات أعضاء الأمم المتحدة، وفقد الزخم السياسي الصغير في نيويورك. كانت أول أفكاري الحصول على تأييد البريطانيين والفرنسيين، لذا رتّبت اجتماعاً في 22 أيلول /سبتمبر مع جونز باري ودو لا سابلييه في مقرّ البعثة الفرنسية الكائن على مقرّبة من الأمم المتحدة. اتفقنا أنّ على الأمانة العامة أنّ تقدّم بسرعة التقارير الإدارية التي تطلبها وثيقة النتائج، واتفقنا على

الاجتماع بمالوك براون لوضع جدول زمني. دهشت في ذلك الاجتماع، في 27 أيلول /سبتمبر، عندما سمعت أنّ أول التقارير لن يكون جاهزاً قبل شباط / فبراير 2006، ما يظهر انعدام جدية الأمانة العامة. كما أنّ أنان يريد إدخال أحد من "الخارج" لقيادة مسعى الإصلاح الإداري، كما لو أنّه مهمة دخيلة لا يوجد وقت لدى المديرين القائمين في الأمم المتحدة للاضطلاع بها. قلت إنّ ذلك ليس "الثورة" التي دعت إليها رايس. علينا الشروع بإصلاحات أساسية في خريف 2005، وأن تنعكس في موازنة السنتين التي ستعتمد في 31 كانون الأول /ديسمبر (تنتهي موازنة السنتين الحالية في ذلك التاريخ). وسيولد الإصلاح ميتاً إذا انتظرنا إلى ما بعد اعتماد الموازنة القادمة. وقلت أيضاً إنّ استيراد شخص من الخارج للقيام برفع الأحمال الثقيلة يعني أنّ الجميع في الأمانة العامة سيستأنفون العمل كالمعتاد، وذلك معاكس تماماً لما نريد. ساد صمت غير مريح، لكن جونز باري ودو لا سابلييه وافقا على تقييمي.

في هذه الأثناء كنت أعمل على شهادة ستقدّم إلى لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب، التي يرأسها هايد، حيث كنت أعتزم طرح الإصلاح الوحيد الذي يهم كسفير في الأمم المتحدة لأول مرة: نقل نظام الأمم المتحدة من المساهمات المقرّرة إلى المساهمات الطوعية. وقد أيّد موظفو مجلس الأمن القومي هذا النهج، لكن نيكولاس بيرنز حاول إعادة كتابته. قدّمت شهادتي أمام اللجنة في 28 أيلول /سبتمبر، وعلى الرغم من المصاعب الكبيرة التي واجهتها في إجازة الشهادة من قبل بيرنز، فإنّني تمكّنت في طرح هذه النقطة الجوهرية:

> أشير أيضاً، كما لاحظت هذه اللجنة، إلى أنّ هناك ثلاثة اختلافات في الأداء استناداً إلى طريقة تكوين الهيئات المختلفة. تموّل هيئات الأمم المتحدة أساساً من المساهمات المقرّرة، في حين أنّ الصناديق والبرامج تموّل عادة عبر المساهمات الطوعية. لقد لاحظت كاثرين بيرتيني، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للإدارة السابقة، ورئيسة برنامج الغذاء العالمي السابقة، أنّ "التمويل الطوعي يحدث جواً مختلفاً تماماً في برنامج الأمم المتحدة الغذائي عما هو في الأمم المتحدة. ففي البرنامج الغذائي، يعرف كل موظف أنّ علينا أنّ نكون على قدر عال من الكفاءة، والمساءلة، والشفافية، والتوجّه نحو النتائج. فإذا لم نكن كذلك، يمكن أنّ تنقل الحكومات المانحة تمويلها إلى مكان آخر في عالم شديد التنافسية بين هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحكومات الثنائية ".

وختمت بأنّ علينا "المساعدة في كسر الإحساس بالتفويض المتفشي في بعض الانحاء". كان ذلك خيالاً باهتاً لما كنت أريد أن أقوله، وما كان موظفو مجلس الأمن القومي يؤيدونه، لكنّني أطلقت على الأقل جدال المساهمات

المقرّرة مقابل الطوعية. وقد ذكرت تلك النقطة أيضاً في خطاب ألقيته في اتحاد يال السياسي في 3 تشرين الأول /كتوبر وهو ما حفز العنوان الرئيسي المشار إليه في مطلع هذا القسم.

أطلع مالوك براون لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب بعد أن انتهيت، وقدّم محاجّة ضدّ المساهمات الطوعية على أساس أنّ البلدان لن تدفع عندئذ إلا ما تريد. غير أنّ شهادتي لقيت ترحيباً مذهلاً. اتصل مالوك براون ببيرنز، وهو قناة معتادة للاتصال، وأرسل بيرنز لاحقاً إلى مساعدة الوزير للمنظمات الدولية سيلفربيرغ ملاحظة خطية جاء فيها، "كرستين - لا أعتقد أنّ علينا التحدّث عن التمويل الطوعي في تعليقاتنا العامة. أنّ كوفي ومالوك براون مستاءان". وتلك ملاحظة غير عادية من مسؤول أميركي، الخضوع لتوجيه بيروقراطيين "مستائين" من الأمم المتحدة، لكنّها تعكس تماماً المصاعب القائمة داخل وزارة الخارجية في دفع جدول أعمال الإصلاح الحقيقي قدماً. بالمقابل، عندما اجتمعت أنا وسيلفربيرغ على انفراد مع جوش بولتن، وكان في ذلك الوقت مدير مكتب الإدارة والموازنة، في 9 كانون الأول /ديسمبر، فهم على الفور لماذا قد يكون الانتقال إلى المساهمة الطوعية معقولاً جداً. لم أتخلّ البتة عن الرأي بأنّ التمويل الطوعي هو الإصلاح الوحيد ذو المغزى في الأمم المتحدة، وأنّ مجرّد مناقشته في دوائر الأمم المتحدة سيكون مفيداً جداً في دفع الإصلاحات الأقل شأنّاً، مثلما تنظّف الريح القوية عندما تهبّ.

كان كريس بورنهام ذا دور مهم في مساعينا لإصلاح الإدارة داخل الأمانة العامة، عندما أصبح وكيل الأمين العام للإدارة في 1 حزيران /يونيو، بعد أن ترك منصبه السابق في وزارة الخارجية كمسؤول مالي أول. في اجتماعاتي الأولى مع جونز باري ودوكلوس ومالوك براون في أوائل آب/أغسطس 2005، اشتكى الجميع بشأن ملاحظات بورنهام في مقابلة صحفية بأنّ ولاءاته الأساسية هي للولايات المتحدة، ورأوا أنّ هذه التعليقات تقوّض الإصلاح. غير أنّ بورنهام لم يقل عن الولايات المتحدة سوى ما يشعر به العديد من المسؤولين في الأمانة العامة تجاه بلدانهم، وخطؤه أنّه تحدّث بذلك علناً. كما أنّ الشكاوى قالت عن المشتكين وعقلية الأمم المتحدة كثر مما قالت عن بورنهام. فما علاقة وطنية بورنهام بالإصلاح الإداري؟ لا شيء بالطبع، باستثناء تقديم عذر إضافي يبين لماذا لن يحدث الإصلاح على الإطلاق.

تضخّم استمرار عدم قدرة أنان على التعامل مع شخص مثل بورنهام بالاتجاه السياسي الذي كان يريد اتخاذه هو ورئيس الجمعية العامة يان إلياسون. فعلى الرغم من تشديد رايس على أنّ إصلاح الإدارة من أولى أولويات الأمم المتحدة، فإنّه لم يكد يظهر على شاشة رادار إلياسون وأنان. "فالإصلاح" بالنسبة إليهما يعني التشديد على أنشطة الأمم المتحدة للتنمية

الاقتصادية، وإنشاء "لجنة بناء السلام"، واستبدال لجنة حقوق الإنسان المعيبة. أبلغت إلياسون في أواخر أيلول /سبتمبر أنّ إنزال الإصلاح الإداري إلى أسفل قائمة الأولويات يعني أنّنا لن نصل إليه البتة. وكان استبعاد بورنهام عن الدائرة الداخلية لأنان، وميل إلياسون إلى اليسار ونظرته المفرطة إلى أهميته مؤشرات قوية مبكرة على أنّ الوضع الراهن سيسود في معركة الإصلاح.

كانت لجنة بناء السلام، التي قرّر إلياسون دفعها أولاً، على أمل إظهار "حسن النية" أمام مجموعة 77، مثالاً كلاسيكياً على تفكير الأمم المتحدة. فاستناداً إلى الفكرة المبهرة بأنّ هناك دائماً قضايا غير عسكرية مرتبطة بمحاولة حل حرب أهلية أو نزاع داخلي ما، ردّ أنان باقتراح إنشاء مؤسسة جديدة تتولى أنشطة "بناء السلام" التي نادراً ما بُحثت بشكل محدّد. ربما يقول المرء إنّ لدى مجلس الأمن القدرة والذكاء ليدرك أنّ حل النزاعات ينطوي على أكثر من القضايا العسكرية، لكن ذلك يعني ضمناً زيادة دور مجلس الأمن عما تريد مجموعة 77. والواقع أنّ عمليات الأمم المتحدة في ناميبيا والسلفادور وموزمبيق تشمل بالفعل الإجراء الناجح للانتخابات أو مراقبتها من أجل إنهاء النزاعات، لذا فإنها ليست جديدة أو مختلفة عن منظور مجلس الأمن. بالإضافة إلى ذلك، ربما يتطلّع المرء إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو في النهاية "عضو رئيسي" في الأمم المتحدة، على الرغم من أنه لم يكد يمارس عمله منذ إنشائه في سنة 1945. غير أنّه بدلاً من استخدام مجلس الأمن الذي يعمل في بعض الأحيان، أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي لا يعمل، اقترح أنان إنشاء هيئة ثالثة.

كما توقّعت أنا وآخرون، تحوّل الجدل بشأنّ أنّشاء لجنة بناء السلام بشكل كامل تقريباً إلى كيف يُنتقى أعضاؤها، وبالتالي من سيكون صاحب النفوذ في مداولاتها. كانت الولايات المتحدة مصمّمة على ألا تقود لجنة بناء السلام مجلس الأمن من المقعد الخلفي، في حين كان للآخرين الهدف المعاكس تماماً: تقليل دور مجلس الأمن في شؤون الأمم المتحدة. غير أنّ المشكلة الحقيقية تكمن في الفكرة الأساسية لإنشاء هذه الهيئة الجديدة، التي يمكن إدراجها في مشروع ميراث أنان بدلاً من إصلاح ما هو قائم بالفعل، لأنّ ذلك لا يجتذب اهتماماً إعلامياً كبيراً. والأهم من ذلك أنّ هناك انقساماً فكرياً جوهرياً حول ما إذا كانت اللجنة ستكون استشارية (وتلك نظرتنا) أو عملانية (نظرة مجموعة 77)، وذلك يعكس بشكل جزئي الأصول غير المتكافئة واستمرار التشويش في تفكير أنان.

فيما كنا عاجزين عن اتخاذ قرار في الأمم المتحدة، اتجهت الحياة إلى مكان آخر، بما في ذلك فرصة أخرى لي لكي أثير نقطة الانتقال من المساهمات المقرّرة إلى المساهمات الطوعية في جلسة استماع أمام لجنة

العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في 18 تشرين الأول /أكتوبر. كانت شهادتي مماثلة في جوهرها لتلك التي أدليت بها أمام لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب، لكنني وجدت أنّني بدأت أستمتع بالإدلاء بشهادتي في الكونغرس ثانية. فقد بنى الموظّفون الديمقراطيون أسئلتهم على الأخبار الصحفية الأخيرة، وكثير منها مشوّه، مثل ذلك المتعلّقة بأهداف التنمية للألفية، وبالتالي أتيحت لي الفرصة للقيام بشرح مواقفي بشكل كامل ورسمي. وقد أيقظت نقاشاتنا الممتعة عن قضايا الإصلاح الإداري الصحافة من سباتها.

لكن الأهم أنّ بول فولكر أطلع لجنة العلاقات الخارجية على تحقيقه في فضيحة النفط مقابل الغذاء. شهد فولكر عن "المشاكل الجهازية العميقة في إدارة الأمم المتحدة" وشدّد على أنّ "أهمية المحافظة على معايير أخلاقية عالية قد فقدت". سأل نورم كولمان إذا كان يعتقد أنّ هناك "ثقافة فساد" في الأمم المتحدة، ورد فولكر أنّها غير موجودة، على الرغم من وجود الفساد، وأنّ المشكلة الحقيقية تكمن في "ثقافة التراخي". لم يكن بوسعي أنّ أعبّر عن ذلك بطريقة أفضل. وفي أوائل تشرين الثاني /نوفمبر، استقال ناتوار سنغ، وزير الخارجية الهندي، بسبب فضيحة النفط مقابل الغذاء، فأحدث ذلك ضجّة في الهند، لكنّه لم يكد يثر موجة في نيويورك. وأثيرت موجة أخرى حول قصة ابن أنان، كوجو، لتجنّبه الضرائب الغانية على سيارة مرسيدس جديدة بذريعة أنّها لكوفي. وقد شعر أنان باستياء شديد من طرح الأسئلة عن سوء استخدام ابنه منصبه الرسمي في الأمم المتحدة بحيث رفض الإجابة، ووصف جيمس بون من صحيفة "تايمز" اللندنية بأنّه "تلميذ مدرسة" لأنّه كان متعالياً جداً في السؤال. لقد قال بيل بكلي، "لا نكات في الكنيسة"، ولا نكات بالتأكيد عن "البابا الزمني" كما حاول موظّفو أنان في النبذ الصحفية المبكّرة.

في غضون ذلك في نيويورك، كانت الأمور تراوح مكان ها باستثناء ما يتعلّق بلجنة بناء السلام، التي كان رئيس الجمعية العامة إلياسون يثير حولها الصخب. في 1 تشرين الثاني /نوفمبر، أجريت نقاشاً صعباً معه، وشدّدت على أنّنا مستاؤون لأنّ أولوياتنا الإصلاحية متوارية. وإذا استمرّ معدّل السرعة الحالية، فلن يتحقّق سوى إنجاز واحد في نهاية السنة تنشأ بموجبه مؤسسة جديدة، لجنة بناء السلام، ويكون الفشل نصيب كل شيء آخر. من حسن الحظّ أنّ الأعضاء الخمسة الدائمين كانوا متماسكين معاً في تصميمهم على إبقاء دور لجنة بناء السلام محدوداً واستشارياً، باستثناء جونز باري. لم أستطع أنّ أعرف إذا كان ذلك ناجماً عن ضعف شخصي، أم أنّه رؤية وزارة الخارجية المؤسسية بأنّ أفضل طريقة للمحافظة على ادعاء بريطانيا الضعيف بمكانة العضو الدائم هي إذلال نفسها أمام مجموعة 77. عندما كنت

أراقب جونز باري في أثناء العمل، كنت أتساءل كيف تمكّنت بريطانيا من إقامة إمبراطورية، على الرغم من أنّه أثبت كيف خسرت أميركا.

مع اقتراب 31 كانون الأول /ديسمبر، وعدم ظهور تقارير الأمانة العامة، بدأت أطرح فكرة " الموازنة المؤقّتة"، ربما للفصل الأول من سنة 2006، بدلاً من موازنة السنتين المعتادة. فهذا النهج يتيح لنا مزيداً من الوقت لتقييم الإصلاحات الموكلة لنا التي قد تكون ممكنة، ثم ترجمة التغييرات التي نجريها في موازنة السنتين النهائية. لم يُعمد إلى ذلك من قبل، وهو سبب كافٍ لكي يعارضه العديد من بلدان مجموعة 77، لكن اليابان وآخرين وجدوا أنّ مفهوم "الموازنة المؤقّتة" طريقة مهمة للاستفادة من الإصلاح الإداري الحقيقي. ولم نكن بالتأكيد سنقبل بأي طريقة أخرى. لقد وجد بول فولكر مخاطر نهج بقاء الأمور على حالها وأبلغ جمهوراً من الحاضرين في غداء في نادي جامعة نيويورك أنّ اعتماد موازنة السنتين سيرسل إشارة خاطئة بشأن مساعي الإصلاح. كما أنّ الرئيس بوش، بعد أنّ اطلع على خبر صحفي يتحدّث عن مواقفي من موازنة الأمم المتحدة، اتصل برايس ليقول لها إنّه معجب بمقاربتي، ما ساعد في تشدّد بيرنز في التعليقات العامة [62].

غير أنّ أنان واصل الإثارة بأنّنا نخطط لترك الأمم المتحدة دون موازنة، وهو ما كرّرت الشرح بأنّه غير صحيح. لقد كان كل قصدنا من طرح الموازنة المؤقّتة السماح للأمم المتحدة بمتابعة عملها فيما نتوصّل إلى الإصلاحات الرئيسية. كنا نريد أن يقود الإصلاح الموازنة، وليس العكس، وتلك فكرة غريبة بالطبع عن عالم أنان البيروقراطي.

وعلى الرغم من أنّ أنان أدلى ببيانات عامة عن "الجرأة " و"السرعة " في مجهود الإصلاح، فإنّ كلماته لم تؤيّد بالأفعال، لا سيما بعد أن مرّ الوقت وفشل في تقديم المعلومات الحاسمة التي نحتاج إليها. وبعد أحد الاجتماعات في مكتب أنان في الدور الثامن والثلاثين التي اتبعنا فيها الإجراء المعتاد، جلست قرب أنان في الغداء الشهري لأعضاء مجلس الأمن والأمين العام. لاحظت أنّ أنان غير قادر على تثبيت يديه، فكان ينقر على حجره بيديه بين الحين والآخر، ويعبث بشكل متواصل ببطاقات ملاحظاته، التي يستخدمها دائماً للتحدّث حتى في الأماكن غير الرسمية مثل الغداء. ظننت أنّ أنان ربما يعاني من حالة طبية، لكن زوجتي غرتشن قالت إنّ تململه ناتج دون شكّ عن اضطراره إلى الجلوس بقربي.

فيما كان أنان ينتحب ويصرّ على الحصول على موازنة السنتين المعتادة، أبلغني كريس بورنهام على انفراد أنّ الأمم المتحدة تستطيع العيش بموازنة لمدة تسعة أشهر أو ستة أشهر. والمشكلة الحقيقية الوحيدة للموازنة المؤقتة لمدة ثلاثة أشهر أو ستة أشهر هي الخوف من تدفّق النقد، بسبب

عدم اليقين بشأن آلية التقييم التي تتمّ سنوياً. وقال بورنهام إنّ موازنة لعام واحد تزيل بالتعريف مشكلة تدفّق النقد. تلقّفت هذه المعلومات وتابعت الضغط للحصول على شيء أقل من سنة، والإشارة بطريقة أكثر دراماتيكية بأنّ الإصلاح أكثر من مجرّد خطاب فارغ. وكنت في ذلك الوقت قد خلصت إلى أنّ موازنة لسنة واحدة تسوية مقبولة، لكن بتفويض الأمانة العامة بإنفاق النقود ينتهي بعد ستة أشهر، ويتطلّب تصويتاً للجمعية العامة لإعادة تدفّق النقود.

عملت بتفاؤل متزايد لحشد التأييد لربط قضيتي الموازنة والإصلاح معاً، مبتدئاً باليابان، ثم بمجموعة "كانز"، أي كندا وأستراليا ونيوزيلندا، وهي ثلاث مستعمرات بريطانية سابقة يرجّح أن تقف إلى جانبنا لا إلى جانب السيد الاستعماري. كانت اليابان والولايات المتحدة تجتمعان بانتظام مع بلدان كانز، كما كانت تفعل بالفعل في بعض أطر الأمم المتحدة الأخرى، وبالتالي نشأ ما يسمّى "جوس كانز". وقد دحض ذلك مزاعم الفريق الصحفي للأمم المتحدة الذي يبدو أنّ شاشات حواسيبهم مثبتة على القول إنّ الولايات المتحدة "معزولة" دائماً. وحاولت أيضاً تفعيل المساهمين الرئيسيين الآخرين، ولكن بنجاح مختلط. وكان الممثّل الدائم لألمانيا، غونتر بلوغر، الأسوأ. كانت المرّة الوحيدة التي أترحم فيها على جونز باري في أثناء رئاسته الاتحاد الأوروبي عندما سرّب بلوغر مباحثات الاتحاد الأوروبي الداخلية إلى الهند وباكستان على أمل إضعاف المواقف الأوروبية التي لم يعجب بها بلوغر. ذكرني ذلك أيضاً بالطبع بكيفية عمل الحكومة الأميركية. بالإضافة إلى ذلك، كانت اللجنة الخامسة للجمعية العامة، وهي المسؤولة عن مسائل الموازنة، تتجه نحو الأنّهيار التام. وأياً كان الاتفاق الذي يمكن أنّ نتوصّل إليه بشأن الموازنة المؤقّتة، فإنّ اللجنة الخامسة لم تقترب البتة من اختتام عملها المعتاد لفحص الموازنة وتقديم استنتاجاتها إلى الجمعية العامة. على سبيل المثال، تخلّصت اللجنة من توصية فولكر الاستعانة بالتدقيق الخارجي لصالح لجنة أضعف بكثير، بل إنّ ذلك كان يواجه متاعب.

تأزّم العمل على لجنة بناء السلام بعد ظهر يوم 6 كانون الأول /ديسمبر باجتماع "غير رسمي" للجمعية العامة برئاسة الممثّلين الدائمين أوغستين ماهيغا من تنزانيا وألن لوي من الدنمارك. وقد أفادا أنّ هناك قضيتين عالقتين: علاقة لجنة بناء السلام بمجلس الأمن وهل سيكون الخمسة الدائمون في "اللجنة التنظيمية" الرئيسية للجنة بناء السلام. كانت هاتين القضيتين تهمّان الولايات المتحدة كثيراً بالطبع، لذا لم يكن من المستغرب تواصل النزاع بشأنهما. ومن المثير للاهتمام أنّ انقساماً طرأ في مجموعة 77/حركة عدم الانحياز، إذ رأى الأفارقة أنّهم سيكسبون من الدور القوي لمجلس الأمن، لأنّ ذلك سيضمن على الأرجح تنفيذ كل شيء. وقد أيّد

الممثّل الدائم لجنوب إفريقيا كومالو الرأي الأميركي بأنّ على الجمعية العامة ومجلس الأمن العمل معاً بالتزامن لإنشاء لجنة بناء السلام، وهو ما أسماه كومالو الأعمال "المتزامنة والمتطابقة" للهيئتين. وأوضحت الصين أنّ هناك موقفاً مشتركاً للخمسة الدائمين بأنّ علينا أنّ نكون أعضاء في "اللجنة التنظيمية" للجنة بناء السلام، وهو أمر حاول جونز باري إخفاءه جاهداً. فالبريطانيون يريدون أن يكونوا عضواً في الخمسة الدائمين، لكنّهم لا يريدون أن يفعلوا شيئاً حيال ذلك. وقد ساندتُ بسرور الرأيين الإفريقي والصيني، وكذا الروس.

قاوم إلياسون الإخضاع الواضح للجنة بناء السلام إلى مجلس الأمن وقيام الخمسة الدائمين بدور صريح، لكن إصرارنا دفعه إلى التراجع. فهو بحاجة إلى لجنة بناء السلام من أجل لائحة ميراثه وميراث أنان، في حين أنّني لست بحاجة إليها، لذا استخدمت "حماسته للتوصل إلى اتفاق" ضدّه، كما استخدمها الآخرون كثيراً ضدّ الولايات المتحدة. كنت أعرف أنّه سيتراجع وقد فعل. وكما هو الحال في الغالب في الأمم المتحدة، أنّحصر الجدل في كلمة واحدة في مشروع القرار الذي ينشئ لجنة بناء السلام، إقحام أداة التعريف (the) قبل مصطلح "الخمسة الدائمين"، وبالتالي الإشارة إلى أنّهم "كلهم"، لا بعضهم، سيكونون في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام. لا عجب أنّ الدفاع عن الولايات المتحدة في الأمم المتحدة يتطلّب مفاوضين مدقّقين!

يوم الثلاثاء في 20 كانون الأول /ديسمبر، اعتمد المجلس بالإجماع القرار 1645 الذي ينشئ لجنة بناء السلام، وتلته الجمعية العامة بعد بضع دقائق. تكلمت تعليلاً لصوتي مشدّداً على إخضاع لجنة بناء السلام لمجلس الأمن، في حين اشتكى المندوبان الدائمان لباكستان ومصر من أنّ كل ما يرتبط بلجنة بناء السلام خاضع لسيطرة مجلس الأمن. وقد سرّني ذلك كثيراً بالتأكيد.

كما هو متوقّع، لم تصنع لجنة بناء السلام سوى القليل منذ إنشائها في كانون الأول /ديسمبر 2005، لكن إنشاءها تطلّب الكثير من الوقت وصرفنا عن مساعي الإصلاح الحقيقي. كما أنّ إنشاء لجنة بناء السلام لم يشترِ للغرب شيئاً من "حسن النية" من مجموعة 77، التي أخذت ما حصلت عليه وانتقلت إلى المطالب التالية.

في هذه الأثناء، تابع أنان محاولة منع الموازنة المؤقّتة، فاتصل برايس في 16 كانون الأول/ديسمبر ليقول إنّ الإصلاح يسير على ما يرام وعرض إرسال "تسوية" بشأن قضية الموازنة. صدّته رايس، لكن بيرنز أفاد بعد بضعة أيام أنّ مالوك براون أرسل إليه "التسوية" التي مرّرها إلي. وتبيّن أنّها تقول إنّنا "سنراجع" الموازنة بعد مرور ستة أشهر على سنة 2006، وذلك ليس مماثلاً البتة لمطلب التصويت الإيجابي التالي قبل التمكّن من صرف المال. أطلعت

رايس عبر مكالمة متلفزة على عدم إحراز تقدّم في نيويورك، فوافقت على أنّ الأمر مروّع، وقبل أن أطرح "تسوية" أنان، قالت إنّها غير كافية. إنّنا بحاجة إلى "آلية لفرض العمل"، وهذا ما يهدف إليه اقتراحنا للموازنة المؤقّتة. تكلمت رايس مطوّلاً وهزت رأسها جزعاً ودعتني إلى النضال، معزّزاً، كما أعتقد، بوقوف واشنطن بأكملها خلف النهج الذي أتبعه.

كما هي العادة، كان للاتحاد الأوروبي موقف بديل (إنّهم لا يتعبون البتة)، ويعبّر هذا الموقف في جوهره عن فترة الستة أشهر التي نريدها بدلالة الموازنة لا التقويم. اقترح الاتحاد الأوروبي أن تنتهي سلطة الأمانة العامة لإنفاق الأموال بعد صرف نصف موازنة سنة 2006 (950 مليون دولار)، ويكون تصويت الجمعية العامة بعد ذلك مطلوباً لتفويضها بصرف النصف الباقي. وجدت هذا النهج الذي يضع سقفاً للالتزام مقبولاً وبخاصّة لأنّ الأمانة العامة، لا سيما المراقب المالي وارن ساكس، وهو بريطاني آخر يعمل تحت أنان ومالوك براون، قد وضعته، وبالتالي تشير لمجموعة 77 أنّ الأمانة العامة تستطيع العيش مع الآلية. حصلنا الآن على موافقة أنان، وقد عرف بذلك الجميع. كما أنّنا اقتربنا من الحصول على تأييد الاتحاد الأوروبي، وذلك تقدّم كبير في وقت قصير، بعد أن كانت الولايات المتحدة تقف وحيدة تقريباً في هذه القضية. مع ذلك دبّت الفوضى في مجموعة 77، وعقدت اجتماعات كثيرة للتوصّل إلى موقف بشأن سقف الالتزام. كان جونز باري، يبدو أنّه لم يستطع البقاء ساكناً، يحاول إيجاد تسوية ثانية، فعمل مع إلياسون ومالوك براون حتى قبل أن نعرف ما النتيجة التي يمكن أن تتوصّل إليها مجموعة 77، فاقترح فترة توقّف بعد تسعة أشهر (سقف التزام يساوي ثلاثة أرباع موازنة 2006، 1.35 مليار دولار). رفضت الفكرة وطلبت من مالوك براون وإلياسون الابتعاد عما نتفاوض عليه بين الحكومات الأعضاء. واتفق أنّ الأخبار الصحفية التي تتحدّث عن أنّ مالوك براون يتلقى شيكين مقابل خدماته صرفت انتباهه عن الموضوع.

غير أنّ الاتحاد الأوروبي كان لا يزال يتفاوض مع مجموعة 77. خشيت من أنّ يتوصّلوا إلى اتفاق، ما يترك الولايات المتحدة معزولة، لكن بورنهام كان واثقاً من أنّ مجموعة 77 ستقبل بسقف الالتزام "لأنّنا على شفير الهاوية وليس لديهم صواريخ". تبيّن أنّ ذلك صحيح، لكن نادراً ما أبطأ التفكير المتأنّي مجموعة 77. لذا في صباح الخميس في 22 كانون الأول /ديسمبر، قرّرت أنّه حان الوقت للتدخّل في مناقشات الاتحاد الأوروبي /مجموعة 77، مدعوماً بأخبار عن أنّ مندوب اليابان الدائم أوشيما تلقى تعليمات مسائية صارمة من طوكيو بالوقوف إلى جانب الولايات المتحدة. أقنعت مجموعة جوس كانز بجعل اقتراح سقف التزامنا، 955 مليون دولار، أي أدنى بقليل من نصف موازنة 2006، ليمنحنا ذلك قليلاً من المرونة التفاوضية، وللحدّ من قدرة

الاتحاد الأوروبي إعطاء المزيد. قدّم أوشيما رقمنا البالغ 955 مليون دولار في غداء مقرّر مسبقاً يستضيفه مندوب كندا ألان روك، فدهش العديد من بلدان مجموعة 77. فسأل المندوب المصري الذكي والموهوب ماجد عبد العزيز لماذا تتفاوض مجموعة 77 مع الاتحاد الأوروبي إذا كان الاتحاد الأوروبي لا يمثّل الموقف الأميركي. كنت بالطبع أشك بخداع جونز باري في مفاوضات مجموعة 77/الاتحاد الأوروبي منذ بعض الوقت، وأصبح الآن كل شيء مكشوفاً. كانت هذه النتيجة رائعة لأنّني اعتقدت أنّ مجموعة 77 سترفض إجراء مزيد من المفاوضات ما لم تشارك الولايات المتحدة فيها، وهو ما أريده بالضبط.

ردّ جونز باري بأنّه يمثّل الاتحاد الأوروبي فقط، لكنّه لن يوافق بالطبع على أي شيء مع مجموعة 77 لا يعتقد أنّ الولايات المتحدة لا تقبل به. حجب هذا الردّ بالطبع تكتيك التفاوض الأوروبي: يوافقون على شيء دون الخط الأحمر الأميركي لكنّهم يقولون إنّهم يقبلون به وأنّهم مستعدّون للتوقيع عليه. فيترك ذلك الولايات المتحدة في موقف يتعذّر الدفاع عنه: إما أنّ تواصل الإصرار على موقفها والمخاطرة بأن تصبح معزولة (وهو شكل من أشكال الجحيم بالنسبة للدبلوماسيين) وإما الاستسلام لما تفاوض الاتحاد الأوروبي عليه وفقدان موقع أساسي. كنت عازماً على كسر هذه الحلقة كما فعلت في أثناء التفاوض على وثيقة النتائج، والتعامل مع مجموعة 77 مباشرة. بدأت ذلك بعد الغداء على الفور بالتحدّث في اجتماع للمجموعة الإفريقية بأكملها، وهي كبر المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة. شعرت أنّ بوسعي الحصول على اتفاق أفضل للولايات المتحدة، وتحديداً الحفاظ على سقف الالتزام بالستة أشهر كآلية لفرض العمل، وذلك أمر مهمّ لأنّ أنان تمسّك بفكرة سقف التزام من تسعة أشهر.

لم تكن فكرة سقف التسعة أشهر مجرّد إضافة ثلاثة أشهر إلى اقتراحي سقفاً من ستة أشهر. فتسعة أشهر من 31 كانون الأول /ديسمبر تقودنا إلى نهاية أيلول /سبتمبر 2006، بعد بداية الجمعية العامة التالية في منتصف الشهر ووصول عشرات رؤساء الدول ووزراء الخارجية وحاشياتهم إلى نيويورك. والجميع يعلم أنّ من المتعذر خلال هذه الفترة المضطربة الانخراط في نقاش جدي بشأن تمديد سلطة إنفاق الأمانة العامة أو المخاطرة "بأزمة" انقطاع التمويل. كان هذا بالضبط ما يدور في خلد دعاة سقف التسعة أشهر. سقف التسعة أشهر لم يكن في الواقع سقفاً على الإطلاق. وكان جونز باري وإلياسون ومالوك براون يعرفون ذلك، وأنا أعرفه أيضاً، ولذلك أصررت على سقف التزام من ستة أشهر ينتهي في 30 حزيران /يونيو. غير أنّ ذلك كشف مزيداً من الكلبية الأوروبية. يفرضون على الولايات المتحدة أن تكون "الشرطي الرديء"، في حين أنّنا نقوم بذلك لأنّنا نهتم بالجوهر، ومن ثَمّ يمكن

أن يكون الاتحاد الأوروبي "الشرطي الصالح" ويحصل على الفضل من مجموعة 77 مقابل حساسيته. وبعد ذلك يلتفت الاتحاد الأوروبي إلينا وينتظر الحصول على تقديرنا لأنّه "بقي إلى جانبنا" في أثناء المعركة الصعبة.

بدأ الاجتماع المهم في الساعة العاشرة والنصف تقريباً من مساء يوم الخميس في 22 كانون الأول /ديسمبر في مكتب الأمانة العامة. أألقى ستافورد نيل، المندوب الجامايكي والناطق باسم مجموعة 77 خطاباً طويلاً عن استياء مجموعة 77 من سقف الالتزام لكنّه أبدى استعداداً للقبول على مضض بسقف التسعة أشهر. التزم جونز باري، الذي كان يعمل لهذه اللحظة، بالصمت، وقال إنّه ربما يكون لدى أوشيما أو لديّ شيء أقوله. كنت واثقاً من وصول تعليمات قوية أخرى من طوكيو، فتركت الحديث لأوشيما الذي قدّم الحجة لصالح مبلغ 950 مليون دولار، أو سقف الستة أشهر، وتخلّى بسخاء عن مبلغ 50 مليون دولار من أجل المرونة. قالت مجموعة 77 إنّها تشعر بالخيانة، في حين اعتصم جونز باري بالصمت مسروراً. قلت إنّني لست أقل جزءاً من مجموعة 77 لأنّ هناك من أقنعهم بأنّ سقف التسعة أشهر مقبول من الولايات المتحدة، فبدأ جونز باري يشعر بالانزعاج. وقال مندوبو مجموعة 77 إنّ عليهم التشاور مع المجموعة بأكملها قبل استمرار المفاوضات.

في صباح يوم الجمعة 23 كانون الأول /ديسمبر، وكان الكثير من حجوزات الطائرات بمناسبة الميلاد يتوقف على النتيجة، كانت الأمم المتحدة لا تزال تحاول استيعاب فكرة أنّ الولايات المتحدة واليابان قد تتشبّثان بموقفهما بقوة، خلافاً لما هو معهود عنّا بأنّنا نتراجع دائماً في النهاية. شرحت في اجتماع للمجموعة الغربية أنّ سقف الالتزام شكل من أشكال "الانضباط الفكري"، وهو ما ظهر بعد قليل عندما رفضت مجموعة 77 الفكرة بأكملها. عندئذ وافق الاتحاد الأوروبي على الوقوف إلى جانب جوس كانز (الولايات المتحدة واليابان وكندا واستراليا ونيوزلندا)، وقال مالوك براون إنّ أنان سيدعم سقف الستة أشهر. بل إنّه اقترح أن تدعو مجموعة 77 أنان إلى التحدّث إليها لكي تسمع منه موقفه شخصياً. عندما عقد نيل مجموعة 77 ثانية بعد ظهر ذلك اليوم، أبلغنا أنّ من الصعب تجرّع سقف الستة أشهر، ولذلك فإنّهم يريدون نصاً في قرار الموازنة يلبي على الفور أي طلب من الأمين العام لما تبقّى من سلطة الالتزام لسنة 2006، وهو ما يعني بالطبع عدم وجود أي سقف على الإطلاق. فقلت إنّ تلك بداية غير ناجحة. لماذا نقبل نصاً يناقض موقفنا تماماً؟ ومع تواصل النقاش، اتضح أنّ مجموعة 77 لا تريد دعوة أنان للتحدّث أمامها، وذلك أمر مؤسف بالنظر إلى مساعي أنان في السنة التالية للعمل كما لو أنّه لم يوافق على سقف. ودخلنا في عدة اجتماعات إضافية، لكن في السابعة إلا ربعاً مساء، انهارت مجموعة 77. كسبت الولايات المتحدة بعد أن وحّدت كل الدول المانحة إلى جانبها،

وحققت إجماعاً كاملاً في الجمعية العامة على الموافقة على سقف الالتزام. لقد كان ذلك وقت الميلاد حقاً.

"إنّنا لا نفشل البتة في نيويورك"

> إنّني على ثقة من أنّ جون بولتون سيجلب السلام إلى العالم قبل أن يحقق السلام في علاقاته مع "نيويورك تايم".
>
> - هنري كيسنجر، 27 أيلول /سبتمبر 2005

بعد ليلة رأس سنة باردة وممتعة في مركز الأحداث في ساحة تايمز مع غرتشن وجنيفر سارة، بفضل دعوة من العمدة مايك بلومبيرغ للانضمام إليه على المسرح من أجل طقوس إسقاط الكرات، وحضور حفل تنصيب بلومبيرغ الثاني الأكثر برودة في اليوم التالي، حان وقت العودة إلى العمل.

فيما يتعلّق بإصلاح الأمم المتحدة، كان ذلك يعني أساساً إلغاء لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعيبة والمخزية، وهو ما تعهّدت وثيقة النتائج بإحلال "مجلس جديد لحقوق الإنسان" محلها. لقد كانت لجنة حقوق الإنسان القائمة رديئة جداً بحيث انتخبت ليبيا في كانون الثاني /يناير 2003 رئيسة لها بتصويت 33 - 3 - 17، لم تصوّت ضدّها سوى الولايات المتحدة ودولة أخرى في اقتراع سري. وقد تركّز معظم عمل لجنة حقوق الإنسان على انتقاد إسرائيل أو الولايات المتحدة، في حين أنّ المسيئين الحقيقيين لحقوق الإنسان كرّسوا جهودهم لضمان عدم قيام اللجنة ببحث إساءاتهم. لكن قبل وصولي إلى نيويورك، كان الموقف الأميركي قد أصبح غير متسق للأسف بسبب التنازلات التي قدّمتها واشنطن بالفعل. كان كوفي أنان والاتحاد الأوروبي في الواقع متعطّشين للتوصّل إلى اتفاق - لكي يعلنا عن نجاح آخر - فلم أجد في ذلك سوى زيادة في سوء موقفنا. وقال نائب المندوب الدائم الفرنسي دوكلوس في أثناء مفاوضات وثيقة النتائج على سبيل المثال إنّ عدم الاتفاق على مجلس حقوق الإنسان الجديد "سيدعم الجانب الأكثر تشدّداً في إدارة بوش"، فيعتبر الفشل دليلاً على أنّ الأمم المتحدة ككل معيبة بشكل لا يمكن إصلاحه. طالبت باعتذار، وهو ما فعله دوكلوس في النهاية، لكنّها واقعة ذات دلالة. وكان مكتب حقوق الإنسان في وزارة الخارجية أيضاً بين المتلهّفين على الإعلان عن "النجاح"، لذا فإنّه مستعد للتخلّي عن الكثير (مثل الموافقة على تغيير التوزيع الجغرافي لمقاعد مجلس حقوق الإنسان، وذلك في غير مصلحة البلدان "الغربية"، المدافعة الأشدّ عن حقوق الإنسان). والأسوأ من ذلك أنّ مجموعات مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش تراجعت تماماً ووافقت على مساعي الاتحاد الأوروبي

لإضعاف تحسيناتنا المقترحة، ولوم الولايات المتحدة دائماً على الوقوف في وجه "الإصلاح". وهذه المجموعات كما قد تقول جين كيركيباتريك "تلوم أميركا أولاً على الدوام".

كنت "أقف في طريق" الاستسلام لخصوم الإصلاح الحقيقي بالطبع. وكما قلت للصحافة، "إنّنا نريد فراشة. ولن نضع حمرة على أسروع ونعلن أنّنا حققنا النجاح". كنّا نأمل أن تساهم اقتراحاتنا عندما تؤخذ معاً - مثل خفض حجم مجلس حقوق الإنسان، واستبعاد أسوأ المسيئين (الدول الخاضعة لعقوبات مجلس الأمن، كما سيحدث لإيران وكوريا الشمالية فيما بعد) من العضوية، وعدم حصر انتقاء أعضاء المجموعات الإقليمية في أقاليمها - في تغيير تشكيل مجلس حقوق الإنسان. وكلما أُضعف أحدُ هذه الاقتراحات (التي يتفق عليها مع الاتحاد الأوروبي) أو أُسقط أصبح من المرجّح كثر أنّ يبدو مجلس حقوق الإنسان الجديد ويتصرّف مثل اللجنة القديمة. وذلك يمكن أنّ يبدّد فرصة حقيقية للإصلاح لن تتكرّر ثانية في المستقبل القريب، بالنظر إلى مقدار صعوبة القيام بهذا الجهد لاستبدال شيء مخزٍ مثل لجنة حقوق الإنسان الحالية. بل إنّ مسار المفاوضات بشأن مجلس حقوق الإنسان بأكملها يشكّل مثالاً كلاسيكياً لما أعتقد أحياناً أنّه شعار المندوبين الدائمين: "إنّنا لا نفشل البتة في نيويورك". وبخلاف ذلك يكون عليهم رفع تقارير إلى عواصمهم بأنّ هناك متاعب في الجنة، ما يدفع العواصم إلى السؤال "لماذا"، وتلك فكرة مقلقة. وبناء على ذلك، كل يوم في الأمم المتحدة نجاح، حتى لو لم يكن كذلك بالنسبة إلى المراقب الخارجي، لكي لا نلوّث سمعتنا كدبلوماسيين تقلقهم الإنجازات الأساسية.

تقدّمت سنة 2006 إزاء هذه الخلفية الكئيبة. في يوم الجمعة 6 كانون الثاني /يناير، كنت في واشنطن مجتمعاً مع سيلفربيرغ ومارك كوزاك، وهو دبلوماسي في وزارة الخارجية أصبح الآن في عداد موظفي مجلس الأمن القومي ويقوم بعمل ممتاز محاولاً إبقاء زملائه السابقين منسجمين مع سياسات الرئيس، تعقّبتني رايس ونحن في الاجتماع وقالت، "أريد رأيك بشأن ما نفعله بلجنة حقوق الإنسان". أجبت بأنّنا في مأزق حقيقي بالفعل، ويجب ألا نقبل أي إضعاف لموقفنا عندما تُستأنف المفاوضات في 11 كانون الثاني /يناير. فقالت رايس، "أنت محقّ تماماً" لأنّنا بدأنا نفقد "أفضليّتنا الأخلاقية" بالتسويات المتكرّرة، وعلينا تجديد استراتيجيتنا، فكان ذلك بمثابة هدية رائعة جداً في السنة الجديدة. في نيويورك، كان غيرهارد بفانزلتر، مندوب النمسا الدائم، ورئيس الاتحاد الأوروبي في الأشهر الستة الأولى من سنة 2006 قوياً بشكل مفاجئ، إذ قال إنّه يشعر مثلي بأنّ علينا ألا نقبل أي شيء ونسمّي ذلك نصراً.

مع ذلك لم تعكس الاجتماعات المبكرة في نيويورك أي تغيير في الموقف منذ كانون الأول /ديسمبر، ما أكّد رأيي بأنّنا تنازلنا بالفعل في القضايا الرئيسية. وفي أوائل شباط /فبراير، وفّر الاضطراب الدولي بسبب الرسوم الكاريكاتورية التي نشرتها صحيفة دنماركية لمعارضي الإصلاح فرصة إضافية للتسبّب بالمشاكل برفع قضايا "احترام" الدين. وفي ذلك الوقت صرت مقتنعاً بأنّنا نرجع إلى الوراء، لكنّ إلياسون ضغط للتصويت في الجمعية العامة في أقرب فرصة ممكنة. حاججت ضدّ ذلك لأنّنا سنعلق في المستقبل البعيد بما نوافق عليه الآن. لم يقتنع إلياسون والأوروبيون بذلك، وتابعوا طرح تسويات جديدة. وجاء أحد الأمثلة النموذجية من المندوب الدائم لسويسرا بيتر ماور. فقد اقترح التخلّي عن أن نستبعد من عضوية مجلس حقوق الإنسان أي بلد خاضع لعقوبات مجلس الأمن بسبب الإساءات الكبيرة لحقوق الإنسان أو دعم الإرهابيين، واستبدل به حكماً يسمح بطرد أعضاء من مجلس حقوق الإنسان بتصويت الثلثين. كان ذلك شائناً. فقد تخلّينا بالفعل عن مطلب تصويت الثلثين في الجمعية العامة للانتخاب لعضوية المجلس. وها هو ماور الآن يطرح إسقاط الحظر الكامل على أسوأ المنتهكين، ويعرض الوهم أنّ بوسعنا الحصول على تصويت الثلثين لطرد أحدهم من المجلس. إنّنا لا نفشل البتة في نيويورك.

يوم الأربعاء في 15 شباط /فبراير، أجريت أصعب محادثة مع إلياسون حتى تاريخه. فبعد مونولوج افتتاحي من إلياسون استغرق عشرين دقيقة، أبلغته أنّ الولايات المتحدة تقترب من الخروج من العملية البائسة بأكملها لأنّ مجلس حقوق الإنسان الجديد الذي سننشئه لن يكون أفضل من اللجنة القائمة. كان بوسعي ملاحظة أنّ إلياسون غائب عن السمع؛ فقد حاضر ثانية في الرأي العام الأميركي، لذا قلت له أنّ يتوقف عن الاستماع لمنظمة هيومن رايتس ووتش ويبدأ بقراءة "ناشيونال ريفيو"، على الرغم من أنّني لست واثقاً إذا كان يعرف ما هي. وبعد أسبوع قدّم غداء استضافه بفانتزلتر النمساوي بحضور المندوبين الخمسة والعشرين للاتحاد الأوروبي الإثبات الأكثر إدهاشاً لمتلازمة "إنّنا لا نفشل البتة في نيويورك". فكل ما كانوا يريدون الحديث عنه هو مجلس حقوق الإنسان، وجل ما يثير اهتمامهم وجوب تسويق أي شيء ينتج عن عملية التفاوض "في بلدانهم". فقلت إنّني غير مستعدّ لفعل ذلك، وإنّني سأقول الحقيقة بشأن ما ينتج، ما دفع المندوب الألماني غونتر بلوغر إلى ملاحظة أنّ "الحقيقة " و"الخير والشرّ" ليسا مطلقين. وذلك صحيح بالتأكيد في الأمم المتحدة.

ظهرت مسوّدة إلياسون الأخيرة في 23 شباط /فبراير. وكانت سيئة جداً ما دفع أنان وجيمي كارتر إلى التصديق عليها بسرعة. غير أنّنا كنّا الآن أفضل تنظيماً، فأصدر معهد أميركان إنتربرايز ومعهد هدسون وهريتاج فاونديشن

بياناً مشتركاً نادراً يقول إنّ على الولايات المتحدة أنّ ترفض المسوّدة. ومما يدهش أنّ "نيويورك تايمز" نشرت في 26 شباط /فبراير افتتاحية مذهلة: "عندما يتعلّق الأمر بإصلاح لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، فإنّ السفير الأميركي جون بولتون مصيب؛ والأمين العام كوفي أنان مخطئ؛ ومجموعات حقوق الإنسان الدولية البارزة وضعت الإجماع المتعدّد الأطراف قبل واجب القتال من أجل أقوى حماية ممكنة لحقوق الإنسان. لقد ضعف اقتراح الإصلاح الذي كان واعداً بحيث أصبح صورة زائفة بشعة تغطي على الوضع الراهن غير المقبول. ويجب إعادة التفاوض عليه أو رفضه" [63]. وتفحّصت الافتتاحية بعد ذلك الخلل الموجود في الوضع الحالي وخلصت إلى أنّ: "السيد بولتون الذي يمثّل إدارة تلطخ سجلّها بغوانتنامو وأبو غريب في وضع غير ملائم للدفاع عن مبادئ حقوق الإنسان. لكنّه يمثل أيضاً الولايات المتحدة بتراثها الطويل والفخور في حقوق الإنسان. ونأمل أن ينتج عن رفضه مسايرة التمثيلية المخزية شيئاً أفضل".

اعتقدت أنّ أضعف الأخوات في وزارة الخارجية ستقف الآن إلى جانبي، لكنّني كنت مخطئاً ثانية. فقد عقد كراوتش مؤتمراً متلفزاً عاجلاً وافق فيه الجميع على وجوب أن نعارض المسوّدة باستثناء مكتب حقوق الإنسان في وزارة الخارجية الذي كان لا يزال خاضعاً لإلياسون والمنظمات غير الحكومية اليسارية. وبحثنا أيضاً ما نفعله إذا ما فشلت مساعينا لوقف مشروع القرار، وحثثت على أنّ نرفض المشاركة في مثل هذه الهيئة غير الشرعية. اتخذت رايس موقفاً صلباً، واتصلت بي بعيد صدور افتتاحية "نيويورك تايمز" لتقول إنّ أنان يحاول الاتصال بها. وستقول له إنّنا مستعدون للتفاوض على إصلاح المسوّدة سطراً سطراً، لكن إذا لم نحصل على ما نريد بشأنّ معايير العضوية، فسندعو إلى التصويت ونصوّت "لا" للقرار. فقلت إنّ هذه هي أفكاري بالضبط.

يوم الاثنين في 27 شباط /فبراير، اتصل مساعد رايس للسلك الخارجي، ستيف بيكروفت، ليطلعني على آخر محاولة من إلياسون لإقناع رايس. وبعد كثير من "الشكوى" من قبل إلياسون، بما في ذلك مهاجمة "نيويورك تايمز" باعتبارها "مضلّلة جداً"، قال إنّ إعادة فتح النص أمام التفاوض سيكون "كابوساً". فأبلغته رايس أنّنا سندعو إلى التصويت ونصوّت "لا"، وذلك ما لا يريد سماعه بالضبط. فقال إلياسون بعد ذلك إنّه لا يفهم ما هو الموقف الأميركي، وذلك دليل إضافي لي على أنّه ليس مستمعاً جيداً. الآخرون يعرفون جميعاً، بما في ذلك "نيويورك تايمز".

بعد فشل محاولة إلياسون - أنان الأخيرة مع رايس، اتصل مالوك براون ببيرنز، محاولاً سلوك طريق آخر. فاتصل بيرنز بي على الفور ليقول إنّه أبلغ مالوك براون أنّ الحكومة الأميركية بأكملها "ذات رأي موحد بأنّ الصفقة

سيّئة" وأنّ "عليك الاستماع إلى جون". بعد فشل هذه المحاولة الثانية، وصل الاتحاد الأوروبي إلى ما يشبه الذعر، فحفوه بالطريقة المعهودة، بإصدار بيان يعلنون فيه أنّهم سيصوّتون لصالح القرار، مع أنّهم غير راضين عنه تماماً. من الواضح أنّ إلياسون لم يستمع إلى رايس. فضغط من أجل التصويت وهو يعتقد أنّنا لن نصوّت بالرفض، وتوقّعت أن يكون العديد غيره في الأمم المتحدة يعتقدون أنّنا سنتراجع. ولمَ لا؟ فقد فعلنا ذلك كثيراً في الماضي. خلص مالوك براون إلى أنّني في وضع يائس، فاتصل بنائب المندوب الأميركي الدائم، لكس وولف، ليقول إن الجميع "محتشدون حول" موقف إلياسون وإنّ عدد الأصوات المؤيّدة لنصه ربما يصل إلى 170 أو 180 صوتاً. فأجاب وولف بشكل صحيح، "ولماذا يغيّر ذلك من الواقع"؟

تعمّد إلياسون تأخير تصويت الجمعية العامة أملاً في حدوث معجزة، لذا لم يحن اليوم الكبير إلا في 15 آذار/مارس. على الرغم من آراء رايس الثابتة بشأن التصويت بالرفض، فقد كان هناك الكثير من الترقّب داخل البيروقراطية بشأن "تعليل التصويت"، إذ حاول من يعارضون موقفنا في وزارة الخارجية - موقف رايس لا موقفي وحدي - إضعاف ما سنقوله بشأنه. وبما أنّنا سنتخذ موقفاً مثيراً للخلاف بالطبع، كان رأيي أنّ الشيء المعقول الوحيد هو الدفاع عنه بقوة وألا نتصرّف كما لو أنّنا خجلين منه. جاء تعليل تصويتنا ضعيفاً في النهاية، لكئنا صوّتنا بالرفض، وهي الكلمة الأعلى في ذلك اليوم. وصوّتت كوبا إلى جانب العديد من المنتهكين الآخرين لحقوق الإنسان لصالح القرار، وهاجمت الولايات المتحدة في تعليلها للتصويت. طلبت الحديث بعد ذلك لأقول إنّني فكرت في حق الولايات المتحدة بالردّ، لكنّني خلصت من ناحية أخرى إلى، "لم أزعج نفسي"؟ لم يصوّت إلى جانب الولايات المتحدة ضدّ مشروع القرار سوى إسرائيل وبالاو وجزر مارشال، أوثق أصدقائنا في الأمم المتحدة.

لقد فعل مجلس حقوق الإنسان ما كان متوقعاً منه منذ ولادته، فجاء أداؤه رديئاً مثل اللجنة الأصلية أو أسوأ. تقدّم السياسة الخارجية القليل من التجارب العلمية التي تسمح في الواقع باختبار الفرضيات المناقضة، لكن الانسحاب من معاهدة الحدّ من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية شيء، ومعارضة مجلس حقوق الإنسان شيء آخر. لقد كان تصويتنا "المنعزل" في الجمعية العامة مبرّراً تماماً، ما جعله واحداً من أصفى اللحظات في نيويورك. وعند كتابة هذه السطور، كان معظم نشاط مجلس حقوق الإنسان موجهاً ضدّ إسرائيل، مثل قراره في 30 حزيران /يونيو وضع قضية الأراضي المحتلة على جدول أعماله بشكل دائم، مثلما فعلت لجنة حقوق الإنسان القديمة. أما وحشية كوريا الشمالية تجاه شعبها ووحشية الحكومة السودانية في دارفور فلم يتحدّث عنها أحد.

"الإصلاح ليس وقفة ليلة واحدة ": الانهيار النهائي

الأمم المتحدة بيئة غنية بالأهداف

- جون بولتون، بشكل متكرر

حدّدت وثيقة النتائج نشاطين رئيسيين لمتابعة قضايا إصلاح الإدارة: "مراجعة القوانين والأنظمة" و"مراجعة التفويض". كان الأول، وهو يُعنى بإجراءات إدارة الأمانة العامة في الداخل، مهماً جداً لأنان. أما بالنسبة إلي فقد كان الثاني كثر أهمية لأنّه يتعامل مع البرامج والأنشطة الفعلية للأمم المتحدة، وتكمن فيه الأموال الحقيقية - مليار دولار تقريباً سنويا للأمانة العامة للأمم المتحدة وحدها. لكن لا يمكن تحقيق الكثير في كلا الحالين دون تقارير الأمانة العامة والبيانات المطلوبة بموجب وثيقة النتائج. أنشأ إلياسون مجموعة عمل أخرى منبثقة عن الجمعية العامة، تعنى بالإصلاح الإداري، ويرأسها ألان روك من كندا ومنير أكرم من باكستان. شدّدت أمامهما عندما اجتمعت بهما في 21 تشرين الثاني /نوفمبر على أنّنا بحاجة إلى تقارير الأمانة العامة التي تفصّل التفويض وتقدّم اقتراحات للإدارة الأفضل قبل شباط /فبراير، لأنّ أنان لم يقدّمها بعد. وبخلاف ذلك لا يمكن التقدّم بأي من هذين الإصلاحين المهمين.

لم يقدّم أنان تقريره الأول، "الاستثمار في الأمم المتحدة"، وهو مراجعة "للقوانين والأنظمة"، أمام الجمعية العامة إلا في 7 آذار/مارس 2006. وكان ذلك دليلاً مثالياً على عدم كفاءة الأمانة العامة. وفي إشارة إلى المتاعب التي ستأتي من مجموعة 77، توجّه السفير كومالو من جنوب إفريقيا إلى المنصة، فيما أنان جالس في موقع مرتفع فوقنا وفقاً للتصميم المعماري الفاشي الغامض لقاعة الجمعية العامة، واشتكى من الإجراءات المستخدمة في إرسال التقرير. وعلى الرغم من أنّ إلياسون أكّد لنا قبل دقائق من افتتاح الجلسة بأنّه لن يكون هناك متحدّثون ومناقشة، فإنّه لم يتمكن من مقاومة مجموعة 77، لذا سمح لكومالو بالقول إنّ تقرير أنان يجب أنّ يرفع إلى اللجنة الخامسة، وهي من مخلّفات جهود الإصلاح السابقة، بدلاً من الجمعية العامة بأكملها. لم أكن في وارد أن أترك ذلك يمرّ دون ردّ، لذا تبعت كومالو إلى منصة الجمعية العامة، دون أنّ يكون لدي ملاحظات معدّة. لم نكن موافقين على كل توصيات أنان (وكثير منها لم يبلغ الحد المطلوب بنظري)، لكنّني أكّدت على موافقتنا على ما قاله أنان بشأن "الإصلاح الجذري للأمانة العامة بأكملها" و"التجديد الاستراتيجي الشامل". فهذه الكلمات قريبة من

مصطلح رايس "ثورة الإصلاح " وأريدها أن ترسخ في تفكير الجميع باعتبارها المقياس الذي نحكم بموجبه على التقدّم في المستقبل.

بعد اجتماع الجمعية العامة، دخلنا في صراع طويل خلف الأبواب المغلقة على تقرير أنان. بدا بوضوح أنّنا بدأنا نفقد الزخم، كما شدّد فولكر أمامي بعد ذلك ببضعة أيام، وعبّر عن قلقه بأنّ توصياته بشأن النفط مقابل الغذاء تتجه إلى الهمود [64]. وأصبح ذلك أكثر ترجيحاً عندما أقحم إلياسون اللجنة الخامسة في تقرير أنان، زاعماً أنّ ذلك لإظهار "حسن النية " تجاه مجموعة 77، لكنّ المجموعة عمدت إلى تفكيكه إلى أجزاء تنتقي منها. وقد أرهبت مجموعة 77 الاتحاد الأوروبي بالتهديد بفرض التصويت على تقرير أنان في اللجنة الخامسة. وكانت القرارات بشأن موازنة الأمم المتحدة تُتّخذ منذ سنوات "بالإجماع"، وهي صيغة وُضعت في الثمانينيات بعد أن أدّى الاستياء الأميركي من نموّ الموازنة دون ضوابط إلى احتجاز مئات الملايين من الدولارات من المساهمات. وكان يفترض "بالإجماع " أنّ يعني أنّ الولايات المتحدة راضية، لكن الخوف

من "العزلة" أضعف قدرتنا على "كبح الإجماع". بل إنّ العديد من قرارات الموازنة الرئيسية اتخذت على الرغم من الاعتراضات الأميركية. وخلال إدارة بوش، حدثت زيادات ضخمة في موازنات الأمم المتحدة بسبب الافتقار إلى سلطة الإرادة، وحققت سجلاً أسوأ بكثير من سجل إدارة كلينتون التي التزمت إلى حد ما بمبدأ ريغان "للنموّ الحقيقي الصفري" لموازنات الأمم المتحدة.

لم كن أخشى التصويت في اللجنة الخامسة، على الرغم من معرفتي بأنّنا سنواجه خسارة فادحة، ويرجع ذلك إلى سبب وجيه: أنّه يكشف تمثيلية "الموازنة بالإجماع" على حقيقتها، وهو أمر أضرّ بمصالحنا في الغالب. لم يتمكّن الكونغرس من اتخاذ قرار بشأنّ ردّه على هيمنة مجموعة 77 في مناقشات الموازنة، لكئنا لن نشارك على الأقل في لعبة الموافقة على القرارات "بالإجماع" ولا يوجد شيء كذلك في الواقع. كان ذلك ما يخشاه الاتحاد الأوروبي أكثر من التصويت بحد ذاته. ماذا يحدث إذا اكتشفت واشنطن، أو عواصمهم، حقيقة ما يحدث بالفعل. ماذا سيفعل ذلك بشعارنا "إنّنا لا نفشل البتة في نيويورك" !

استمرّ الصراع في قاعة اجتماعات اللجنة الخامسة التي تفتقر إلى النوافذ والهواء في الغالب أياماً عديدة. اقترح روك، مندوب كندا، أن تصوغ مجموعة جوس كان ز رسالة تشرح مقدار عقلانيتنا ثم نلتمس توقيع الآخرين عليها. ونتج عن ذلك توقيع ستة وأربعين بلداً في نهاية المطاف. كان جونز باري يخشى أن تُغضب هذه الرسالة مجموعة 77، لكنّ نائب المندوب الفرنسي

دوكلوس أعجب بها. غير أنّ بلداناً أخرى في الاتحاد الأوروبي أرادت أن تكون "جسراً" بين الولايات المتحدة ومجموعة 77، وتلك السلوى الأوروبية المفضّلة في نيويورك، ما يعني في الواقع أنّ بوسعهم التوصّل إلى اتفاق يرضيهم مع مجموعة 77، على أمل أن نسقط لاحقاً مثل ثمرة ناضجة خوفاً من "العزلة ". فلم آبه بكل ذلك. وقد أعدّ الاتحاد الأوروبي في الواقع مشروع قرار، أطلعنا عليه من الداخل مصدر غير محتمل، لتأجيل القضية بأكملها إلى أيار/مايو، ما اعتبرته تكتيكاً رديئاً. بل إنّ مجموعة 77 ردّت سلباً على مساعي الاتحاد الأوروبي للتأجيل، حيث قال المندوب المصري عبد العزيز، "إنّنا جميعاً نحاول خداع بعضنا بعضاً "، القضايا "واضحة لكل جانب " و" يجب التوقّف عن الخداع"، لقد كانت جملاً واضحة جداً ولا بدّ أنّها آلمت الاتحاد الأوروبي.

استمرّت مساعي الاتحاد الأوروبي للتأجيل، إلى أن قلت أخيراً في اللجنة الخامسة في وقت متأخّر من بعد ظهر يوم 27 نيسان /أبريل إنّنا نمثل نسخة الأمم المتحدة من فيلم "غراوند هوغ داي " حيث نعيش باستمرار الموضوع نفسه بالنتيجة نفسها. إما أن نصوّت على قرار مجموعة 77 الذي يقوّض توصيات أنان للإصلاح واما أن نرسل القضية بأكملها إلى الجمعية العامة (حيث يجب أن تكون في المقام الأول، لولا عدم قدرة إلياسون على قول " لا " لمجموعة 77).

في 28 نيسان /أبريل، ضغط كومالو من أجل التصويت على قرار مجموعة 77 الذي يرفض إصلاحات أنان. وقال جون آش، رئيس اللجنة الخامسة والمندوب الدائم لأنتيغوا وباربودا، إنّ الدعوة إلى التصويت تمت وإنّ الستارة الكبيرة الموجودة على أحد جدران القاعة ستفتح لتكشف عن لوحة التصويت بأسماء 191 عضواً في الأمم المتحدة، وتلك في الواقع لحظة دراماتيكية وفق ما تجري عليه الأمور في دوائر الأمم المتحدة. جاءت نتيجة التصويت النهائية 108 - 50 - 3، حيث صوّتت معنا كل الديمقرّاطية الصناعية - تساهم بكثر من 95 بالمئة من الموازنة المقرّرة للأمم المتحدة. هُزمنا بالطبع بأصوات مجموعة 77 الذين يساهم مؤيّدوها المئة وثمانية جميعاً بنحو 15 بالمئة من موازنة الأمم المتحدة، لكن ما أُنجز حقاً هو الكشف علناً عن المسائل المالية الحقيقية في الأمم المتحدة ليراها الجميع. كما أنّنا تفوّقنا على الاتحاد الأوروبي وأجبرناه على اللحاق بنا بدلاً من أن نلحق به، في كسر للعادة الراسخة في الأمم المتحدة. لقد كانت أمسية جيدة.

على الرغم من الفشل الكامل لمراجعة "القوانين والأنظمة"، كنت لا أزال متفائلاً بشأن مراجعة التفويض، لاسيما بعد أن كشفت عن وثيقة مملّة للأمم المتحدة بعنوان "الأنظمة والقوانين التي تحكم التخطيط للبرامج، وجوانب برنامج الموازنة، والمراقبة والتنفيذ، وطرق التقييم ". كانت هذه الوثيقة تتهم الأمانة العامة بتجديد البرامج "المتقادمة أو قليلة الفعّالية أو غير الفعّالة"، وهو

ما صمّمت من أجله مراجعة التفويض بالضبط. لم يكن بوسع مجموعة 77 الشكوى من أنّنا سنفعل ما فشلت الأمانة العامة - وأعضاء الأمم المتحدة أنفسهم - في فعله باستمرار. كنّا في الواقع بحاجة إلى مراجعة "الموازنة الصفرية الأساس"، بدءاً من أول برنامج للأمم المتحدة وصولاً إلى الحاضر، فنتفحّص كل شيء من الأساس فما فوق، لتقييم ما نجح وما لم ينجح. وهذا ما لم تفعله الأمم المتحدة بصورة مستدامة قط، وتأخرت كثيراً عن موعدها.

أوضحت بجلاء أنّني أنّظر إلى مراجعة التفويض باعتبارها عملية لتوفير المال، وأنّنا لن نتجنّب "التفويضات السياسية الحساسة"، وهو التعبير الملطّف عن القضايا العربية الإسرائيلية، وكل الأمثلة الحقيقية على "التفكير القديم" في الأمم المتحدة. كانت كل التفويضات "الحساسة سياسياً" تشمل الدعم الاقتصادي والسياسي للفلسطينيين، بطرق لا تعامل فيها حتى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. عملت اليابان معنا عن قرب، إذ لديها العديد من "الأهداف" نفسها، أي البرامج والمكاتب التي أصبحت عديمة الجدوى وبخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ويجب إلغاؤها أو إعادة هيكلتها. وبعد أن عملنا كمجموعة جوسككانز (بعد انضمام كوريا الجنوبية إلينا)، هذبنا اللائحة ثم بدأنا التحدّث إلى الاتحاد الأوروبي الأكثر تردّداً. وأوضحت بجلاء للمساهمين الرئيسيين الآخرين، مثل ألمانيا واليابان، أنّنا بحاجة إلى "القضاء على بعض الهيئات" على الأقل بحلول 30 حزيران /يونيو، وإلغاء بعض التفويضات لكي نثبت للكونغرس أنّنا بذلنا جهداً جاداً.

غير أنّ مجموعة 77، مستقوية بانتصارها على أنان، صارت تعتقد الآن أنّها في موقع السيطرة. أبلغنا أكرم وآخرون بأنّ "التفويضات الحساسة سياسياً" غير خاضعة للمناقشة وأنّ أي وفورات قد تحدث يجب أنّ تضخّ ثانية في أنشطة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية. وقالت مجموعة 77 أيضاً إنّه لا يمكن النظر في التفويضات التي يزيد عمرها على خمس سنوات وجدّدت ضمن تلك الفترة، وتلك مقولة لا أساس لها، إذ تحصر المراجعة في عدد صغير من التفويضات التي لا أهمية لها. وسرعان ما اتضح أنّ الهدف الحقيقي للعالم الثالث هو رفع سقف الالتزام بموازنة من ستة أشهر دون شروط لتحقيق تقدّم في مراجعة التفويضات. وعندما يختفي السقف لن يحدث أي تقدّم بطبيعة الحال، كما يدرك الجميع بمن فيهم الاتحاد الأوروبي. لقد وصلت هذه العملية إلى مأزق عميق، وكان تفاؤلي المبكر في غير محلّه.

كانت مراجعة التفويضات تتقدّم نحو الفشل بالتأكيد، ما دفع الآخرون في الاتحاد الأوروبي إلى ما رأوا أنّه البديل الوحيد: استنباط ورقة تين تقبلها مجموعة 77 وتتيح للاتحاد الأوروبي الإعلان عن نجاح الإصلاح، وبالتالي رفع سقف النفقات ويسمح للأمور بالعودة إلى ما كانت عليه. وعلى الرغم من أنّ الاتحاد الأوروبي دعمنا بشأنّ سقف المصروفات في كانون الأول /ديسمبر،

فإنّه فقد الجرأة على مواجهة المزيد من المتاعب بعد الخسارة في اللجنة الخامسة.

اجتمعت بمندوب جنوب إفريقيا كومالو واقترحت عليه التخلي عن الوسيط الأوروبي والتعامل معاً بصورة مباشرة، فأعجب كومالو بذلك. لكن عند الاجتماع مع مجموعة 77 بأكملها في 14 حزيران /يونيو، ونحن على بعد أسبوعين تقريباً من موعد دخول سقف المصروفات، فوجئت بأنّ الاتحاد الأوروبي واليابان مدعوان أيضاً. طلب مني كومالو التحدّث أولاً وأوضحت لماذا وقفنا مع سقف المصروفات في كانون الأول /ديسمبر، وذكّرت الجميع بأنّ الجمعية العامة اعتمدته بالإجماع. أقرّ أوشيما، مندوب اليابان، بعدم إمكانية رفع السقف إلا بالإجماع، وبدون ذلك قد "تفرغ الخزنات من المال في نهاية العام". وتابع أوشيما، "لدينا هنا صراحة قوة المال وقوة الأعداد، وإذا ما فرض أحدهما نفسه على حساب الآخر" فستلي ذلك أمور سيّئة. واختتم بالقول إنّنا بحاجة إلى "تحسينات ملموسة" بحلول 30 حزيران /يونيو لرفع سقف المصرفات. لقد كانت كلمة جيدة وقوية وأفضل مما أجازت لي واشنطن قوله. ولقى مندوب النمسا بفانزلتر الكلمة الأوروبية الجوهرية، قائلاً أنّ هدفهم هو تحقيق "الإجماع والتسوية". وتابع بفانزلتر على الأقل ليقول إنّنا بحاجة إلى التقدّم في ثلاثة مجالات (إصلاح الإدارة والمساءلة ومراجعة التفويضات) قبل رفع سقف المصروفات.

مع ذلك، وبرغم هذا المجهود، تقدّمت الروزنامة بتعنت، وتابعت مجموعة 77 المماطلة. في هذا الوقت بدأت أفكّر في استراتيجية بديلة. فقد بدا من الواضح أنّنا لن نحصل على ما نريد: الإصلاح الجوهري الذي يسمح برفع سقف المصروفات. غير أنّ الأسوأ كان ما يتجه إليه إلياسون والاتحاد الأوروبي: رفع السقف بإجراء تغييرات تجميلية فقط (مزيد من أحمر الشفاه على الأسروع)، وعلى أساس ذلك يعلن الاتحاد الأوروبي الانتصار، ويكون ذلك نهاية الإصلاح. فكّرت أنّ من الأفضل رفع سقف المصروفات بدون إصلاحات ومواجهة النتيجة بنزاهة، وإعادة استنهاض الهمم للقتال يوماً آخر. لم أكن أريد رفع السقف البتة، بل أريد التصويت بالرفض على القرار الذي يطرح ذلك. فهذا السلوك يحفظ استقامتنا الفكرية، أو ما بقي منها، وحريتنا في الإصرار على الحقيقة، وتحديداً أنّ الإصلاح الحقيقي لم يتحقق. وبعد ذلك يستطيع التوصّل إلى الاستنتاجات.

ومع تقدّم الأيام، تحرّكت آلة الاجتماعات في الأمم المتحدة، اجتماعات للمجموعات الإقليمية، واجتماعات في مكتب إلياسون، واجتماعات الاتحاد الأوروبي، واجتماعات جوسككانز، وهلم جراً. كانت رايس مسافرة إلى آسيا الوسطى وروسيا، لكنّني أبقيتها على اطلاع من خلال ستيف بيكروفت، الذي

نقل أنّها مرتاحة جداً إلى النهج الذي أتبعه وتعتقد أنّ "علينا فعل الصواب حتى لو بمفردنا".

في وقت متأخّر بعد ظهر يوم الأربعاء 29 حزيران /يونيو، عقد آش اجتماع اللجنة الخامسة، ولقيت بياناً أنأى فيه بنفسي عن الإجماع، وذلك أفضل ما حصلت عليه من وزارة الخارجية، ملاحظاً أمام الجميع فكرة فولكر عن "ثقافة السكون" في الأمم المتحدة. ونأى أوشيما باليابان، وكذا فعل هيل عن أستراليا، ثم رُفع سقف المصروفات دون شروط. كان على الجمعية العامة أن تتخذ الإجراء بطبيعة الحال، فقاد الاتحاد الأوروبي مفاوضات إيجاد ورقة التين التي تُقدّم وَهْمَ حدوث الإصلاح. لكن في جلسة مسائية ليل 29 - 30 حزيران /يونيو، اتفق المندوب الهندي سن، والجنوب إفريقي كومالو مع السفير في البعثة الأميركية إلى الأمم المتحدة المسؤول عن قضايا الإدارة والإصلاح مارك والاس على أنّ مسعى الاتحاد الأوروبي التجميلي عديم الجدوى، وطلبا الاجتماع بي في وقت مبكّر من يوم 30 حزيران /يونيو لمحاولة التوصّل إلى مواءمة بين الولايات المتحدة ومجموعة 77. كان هذا ما أريده بالضبط، فاجتمعت أنا ومارك مع سن وكومالو وعبد العزيز في قاعة الوفود في العاشرة إلا ربعاً صباحاً. واتفقنا على عدم صدور مزيد من القرارات، وأنّ يحتفظ كل بموقفه، والعودة إلى الإصلاح ثانية في وقت لاحق.

عندما توجّهنا إلى مكتب إلياسون، أوضح كومالو وجهة نظرنا من عدم جدوى التقدّم بقرار إلياسون /الاتحاد الأوروبي بشأنّ إصلاح التفويضات، لأنّه إذا حمله إلى مجموعة 77 فستدخل عليه "تعديلات تقتله " و"تبعدنا عن إصلاح الإدارة". وقال أنّ علينا إنّ نواجه "الحقيقة. لقد نفد الوقت وعلينا أن نكون واقعيين". وأوضحت أنّ مراجعة التفويضات تتصدّر أولويات الإصلاح لدينا، وأنّنا لا نعتزم التخلي عنها. مع ذلك، كما أشار كومالو، إنّنا بعيدون عن الاتفاق مع مجموعة 77. علينا تجنّب المزيد من الضغينة، وأن نترك صورة واضحة عما أنجز وما لم ينجز.

امتدّت جلسة الجمعية العامة حتى وقت متقدّم من ليل 30 حزيران /يونيو، لكنّها رفعت في النهاية سقف المصروفات دون إصلاحات، ونأت الولايات المتحدة واليابان وأستراليا وكندا بنفسها عن القرار. مرة أخرى كشفت الحقيقة الفجة ما حدث بالفعل في نيويورك في مسائل الموازنة، ويستطيع الناس التوصل إلى استنتاجاتهم الخاصة إذا ما كان للإصلاح أي حظ من النجاح.

على الرغم من أنّنا تكلّمنا جميعاً عن متابعة الإصلاح، فقد كان بوسعي الشعور مادياً أنّ الهواء خرج من المنظمة بأكملها في 30 حزيران /يونيو. ومع أنّ عملية مراجعة التفويضات تقدّمت بشكل ضعيف في الأشهر الستة التالية،

فإنّه لم يتحقّق شيء. لم تلغ أي تفويضات، ولم يعزّز أي منها، ولم يصلح أيضاً. والخلاصة الوحيدة التي توصّلت إليها هي أنّ المساعي لتحقيق إصلاحات تراكمية أو هامشية فحسب في الأمم المتحدة محكوم عليها بالفشل، وأنّنا بحاجة إلى إصلاح شامل، مثل الانتقال من المساهمات المقرّرة إلى المساهمات الطوعية، كما أشرت آنفاً. لا شكّ أنّ تنفيذ مثل هذه الإصلاحات يكتنفه عدم يقين شديد، لكن هذا هو حال الإصلاحات الطفيفة كما بيّنت تجربتي الأخيرة. لكنّنا هذه المرة كنّا نزيهين فكرياً على الأقل وتجاوزنا لازمة "إنّنا لا نفشل البتة في الأمم المتحدة.

هكذا قضي على مسعانا الإصلاحي هنا، بعد أنّ أضعفته معارضة مجموعة 77، وعدم فعّالية أنان، وضعف الاتحاد الأوروبي وتردّده. كما أنّ وزارة الخارجية شلّت الإصلاح إلى حدّ ما، والنظرة السائدة بأنّ "إصلاح الأمم المتحدة " ليس مهماً بقدر أهمية القضايا الأخرى، لاسيما تأثير الإصلاح على العلاقات الثنائية مع البلدان الأخرى، دون أن نذكر الأزمات المتواصلة. وقد أشارت رايس إلى هذه النقطة نوعاً ما في 20 نيسان /أبريل في اجتماع بمكتبها لمناقشة العديد من الموضوعات عندما قالت، "ليس أمامك إصلاح الأمم المتحدة فحسب، بل هناك إيران ولبنان - سوريا والسودان، وليس بوسعك سوى الموازنة بين هذه الأمور ". هناك المزيد بالطبع، لاسيما كوريا الشمالية، لكنّ النقطة الرئيسية تتعلّق بالأولويات، وإيجاد التوازن فيما بينها ينطوي دائماً على تنافس على الحصص والمطالب على الوقت والموارد المحدودة. غير أنّ موقف وزارة الخارجية كمؤسسة كان واضحاً: إنّني أحبّ الأمم المتحدة، لكنّني لا أحبها بالقدر الذي يجعلني أصلحها.

الفصل التاسع

في مجلس الأمن

إنّ جهل صانعي الرأي العام الأميركي بالأمم المتحدة عميق

- إدوارد مورتمر، مساعد لكوفي أنان، 27 آب/أغسطس 1997

حضرت أول اجتماع لمجلس الأمن في 4 آب/أغسطس 2005، وكان بمثابة "مشاورات غير رسمية "، أي جلسة خاصة للمجلس لا يحضرها سوى المندوبين الأعضاء بالمجلس ومساعديهم. اجتمعنا في غرفة صغيرة قرب الحجرة العامّة للمجلس، التي يعرفها الجمهور من الصور المطبوعة أو المتلفزة. صافحت الجميع في الغرفة، وتبادلت المجاملات معهم، فيما هنّأني السفير الياباني، كنزو أوشيما، رئيس المجلس في شهر آب /أغسطس، على تعييني مندوباً دائماً للولايات المتحدة. تدور رئاسة المجلس بين الأعضاء كل شهر بالترتيب الألفبائي لأسماء الأعضاء، كما ينتقل مقعد كل سفير بعكس اتجاه عقارب الساعة حول الطاولة التي تشبه حدوة الحصان إلى يمين المقعد الذي جلس عليه في الشهر السابق. وقد يؤدّى ذلك إلى ترتيبات غريبة في بعض الأحيان بسبب الأسماء الرسمية لبعض البلدان. ومن ثم لم أجلس طوال عهدي بأكمله في مجلس الأمن إلى جانب المملكة المتحدة، كما هو حال المندوب الأميركي عادة، لأنّ جمهورية تنزانيا المتحدة فصلت بيننا إلى يميني والى يسار المملكة المتحدة. وكانت الجزائر إلى يساري في سنة 2005، والأرجنتين في سنة 2006.

ذكرت سابقاً أنّ آخر مرة حضرت فيها إلى غرفة المشاورات غير الرسمية كانت عندما رافقت جيمس بيكر، لتقديم تقرير عن اتفاقات هدسون بشأن الصحراء الغربية. وكان من الأهداف التي اقترحتها احتمال إنهاء عملية حفظ السلام المتواصلة منذ مدة طويلة بإجراء استفتاء على الوضع المستقبلي

للصحراء الغربية الذي تقرّر الشروع به. فانطلق الضحك في الغرفة، وتبيّن أنّه مبرّر لأنّ الصراع المستمر منذ خمس عشرة سنة كان لا يزال متواصلاً دون تغيير عندما تركت بعد ستة عشر شهراً.

في خندق إصلاح مجلس الأمن

"كلّمني. لمَ لا تتكلّم البتة. تكلّم.

"ما الذي تفكّر فيه؟ أي تفكير؟ ماذا؟

"لا أعرف البتة ما الذي تفكّر فيه. فكّر".

- تي إس إليوت، "الأرض اليباب"

مقارنة بهيئات الأمم المتحدة الأخرى، مثل الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن مجلس الأمن يتخذ في الواقع قرارات تؤثّر على العالم، وقد يكون من بينها، نظرياً على الأقل:

- التعامل مع التهديدات التي يتعرّض لها السلام والأمن الدوليين، مثل الغزو العراقي للكويت في سنة 1990، وتفكّك يوغسلافيا السابقة، ومؤخراً التهديدات الإرهابية وانتشار أسلحة الدمار الشامل في بلدان مثل كوريا الشمالية وإيران؛
- إنشاء عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية التي يقوم بها الأمين العام (وجيش صغير من " الممثّلين الخاصين" و "المبعوثين الخاصين"، وغيرها من المسميات المبجّلة) والإشراف عليها؛
- إطلاق قرارات الأمم المتحدة في قضايا حاسمة مثل انتخاب الأمين العام وقبول انضمام الأعضاء الجدد؛

وكثير غيرها. غير أنّ سجل المجلس الفعلي بعيد جداً عن أن يكون مثالياً، إذ غالباً ما تؤدّي وجهات النظر المتباعدة إلى توقّف عمله. ومن أهم الأمثلة على ذلك بالطبع الحرب الباردة، حيث لم يلعب مجلس الأمن دوراً ملحوظاً، وشُلّ عمله إلى حدّ كبير بسببها أكثر من أربعين سنة.

أعاد انتهاء الحرب الباردة واستئناف الحركة بين الشرق والغرب احتمال قيام مجلس الأمن بتأدية الدور الذي تصوّره له ميثاق الأمم المتحدة. لكن عمليات حفظ السلام المتتابعة والفاشلة جداً في الصومال ويوغسلافيا ورواندا وغيرها استبعدت الفكرة [65]، وتبدّدت الآمال. كما تلاشى الأمل بأن تنحاز روسيا الديمقراطية إلى جانب الغرب، وتابعت الصين ممارسة لعبتها. وبقي انعدام الحركة والإهمال وعدم الفعّالية مشكلات مهمة، لأنّ المجلس يعكس في كل حالة الوقائع السياسية الخارجية، بل أنّه لم يكن إيجابياً في

بعض الحالات بسبب الثقافة السياسية الغريبة السائدة في الأمم المتحدة. مع ذلك، كان مجلس الأمن لا يزال يعمل بمثابة الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة في نظر العديد من الحكومات، فضلاً عن أنّه مغرٍ لأنّها ليست أعضاء فيه. وكان أعضاء الجمعية العامة يشكون منذ عقود من أنّ المجلس أصبح كثر سلطة، و"اغتصب" مهامّ الجمعية لمصلحة الأعضاء الخمسة الدائمين وإضراراً بالعالم الثالث /مجموعة 77/ حركة عدم الانحياز. وإذا كان لهذه الشكوى من ميزة، فأنّها ترجع إلى أنّ الجمعية العامة أصبحت مشلولة أكثر من مجلس الأمن وأقل قدرة بكثير على التعامل مع أنشطة العالم الحقيقية. وعلى مرّ الزمن، أصبحت الجمعية العامة مسرحاً وتزايدت أهمية مجلس الأمن بتخلّف الجمعية لا بالإمبريالية المقصودة.

لذا لم يكن من المفاجئ أنّ تكون الدعوات إلى "إصلاح" (كلمة ملطّفة بديلة عن "توسيع") مجلس الأمن من الموضوعات الرئيسية في السنوات الأخيرة، لاسيما في أثناء عملي كسفير أميركي. وعلى غرار العديد من القضايا في الأمم المتحدة، لم يحدث شيء بالطبع، ما يثبت أنّه بينما يشبه المسرح في الجمعية العامة برودواي، فأنّ مجلس الأمن مسرح صغير قائم ذاته في الجوار. كان هناك العديد من الجهود للإشارة إلى نوع من "الإصلاح " في المجلس في وثيقة النتائج، باستخدام قمة أيلول /سبتمبر كموعد نهائي اصطناعي، لكنّها لم تسفر عن شيء، إذ لم يكن هناك اتفاق على ما يعنيه "الإصلاح"، دون ذكر ماذا يُفعل حياله. ولم يشرح الطامحون إلى الحصول على مقاعد دائمة ما الذي سيفعلونه عندما يحصلون عليها. وكان ذلك ثانية مسألة إجرائية لا جوهرية. وبالتالي استمرّت المسألة في الظهور، لكنّها لم تتمخّض عن قرار. ولو كان بوسعي أنّ أقدّم فواتير بالسعر الذي يتقاضاه الشركاء في الساعة في الشركات القانونية الكبرى في واشنطن أو نيويورك في أثناء كل المناقشات التي خضتها بشأنّ إصلاح مجلس الأمن، لخرجت من الأمم المتحدة رجلاً ثرياً. فقد كان من المعهود عن الأمم المتحدة تبديد الكثير من الجهد على " إصلاح " الهيئة الرئيسية التي تعمل بشكل مقبول بين الحين والآخر، بدلاً من التركيز على هيئات، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا عمل لها سوى استهلاك الأكسجين والورق.

عكس تحديد ميثاق الأمم المتحدة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن في سنة 1945 نتيجة الحرب العالمية الثانية. ومع أنّهم تغيروا، فأنّ المجموع بقي على حاله. فقد فقدت جمهورية الصين سيطرتها على البرّ الصيني وفرّت إلى تايوان، وفي سنة 1971 استبدلت الجمهورية الشعبية بها. وتفكّك الاتحاد السوفياتي واستبدل به روسيا الأصغر مساحة بكثير. وتراجعت المملكة المتحدة عن مكانة "القوة العظمى " بعد فقدان إمبراطوريتها الاستعمارية [66]. ومن المشاكل الأخرى لبريطانيا وفرنسا اختفاؤهما البطيء،

باختيارهما، في الاتحاد الأوروبي، ما أفقدهما الاستقلالية في تحديد السياسة الخارجية. ومن المعتاد الأنّ أن يقولا في كلماتهما في مجلس الأمن أنّهما يتفقان مع بيان رئيس الاتحاد الأوروبي باسم أعضائه، ومن الملامح الأخرى المعتادة استغراق وقت المجلس لأنّ على رئاسة الاتحاد الأوروبي أن تخاطبنا بعد أن ينتهي أعضاء المجلس من التحدّث. لم يبقَ أحد على حاله في مجلس الأمن كما كان في سنة 1945 سوى الولايات المتحدة، وقد توسّعنا في حالتنا بقبول انضمام هاواي وألاسكا كولايتين، في حين تراجع الآخرون أو تفكّكوا.

كان العدد الإجمالي للأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن ستة في سنة 1945، وتوسّع إلى عشرة في سنة 1965 [67]. ولم تحدث زيادات تالية، مع أنّ عضوية الأمم المتحدة ارتفعت منذ الموجة الأولى من إزالة الاستعمار. يُنتخب الأعضاء غير الدائمين لمدة سنتين، على أن ينضمّ خمسة أعضاء جدد إلى المجلس كل عام، استناداً إلى التناوب الجغرافي الملتزم به بصرامة من قبل المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة كما يلي: اثنان من المجموعة الأوروبية الغربية والدول الأخرى ("الدول الأخرى " تشمل الولايات المتحدة وكندا)" واحد من مجموعة الدول الأوروبية الشرقية؛ واثنان من مجموعة أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي، واثنان من مجموعة آسيا، وثلاثة من المجموعة الإفريقية. ومن القواعد غير المعلنة وجود عضو عربي على الدوام، على أن يُتناوب على المقعد بين المجموعة الآسيوية والإفريقية. وهكذا في أثناء عملي كانت الجزائر (من إفريقيا) عضواً في 2004 - 2005، وقطر (من آسيا) عضواً في 2006 - 2007.

يخضع اتخاذ قرار بشأنّ البلدان التي تمثّل المجموعات الإقليمية لجدال حادّ، إذ أنّ الجمعية تصدّق في الغالب الأعم على اختيارات المجموعات الإقليمية للأعضاء في مجلس الأمن والعديد من الهيئات الأخرى. وعندما تعجز المجموعات الإقليمية عن الاتفاق، كما حدث مع غواتيمالا وفنزويلا في خريف 2006، فإنّ الجمعية العامة بأكملها تفصل في الأمر. وظلّت إسرائيل سنوات عديدة خارج أي مجموعة إقليمية، لأنّ البلدان العربية في مجموعتها تعيق دخولها، ما جعل إسرائيل "غير العضو الدائم" في مجلس الأمن. وفي أعقاب إلغاء قرار "مساواة الصهيونية بالعنصرية"، قبل الأوروبيون على مضض انضمام إسرائيل إلى المجموعة الأوروبية الغربية والدول الأخرى، لكنها لم تفز بعد بأي انتخاب لعضوية المجلس.

بالإضافة إلى العضوية الدائمة، فأنّ أهم سلطة للخمسة الدائمين هي النقض، ما يسمح لأي منهم بالقضاء على أي قرار لمجلس الأمن، حتى لو كان وحده، كما تفعل الولايات المتحدة في الغالب في القرارات المتعلّقة بإسرائيل. كما أنّ حق النقض عامل مهم في تمييز مجلس الأمن عن مجلس عصبة الأمم، وكان موضع جدل حادّ في سنة 1945. ولا يزال الجدل مستمراً

لأنّ للخمسة الدائمين القدرة المنيعة على الدفاع عن مصالحهم الوطنية. فليس بوسعهم نقض القرارات الأساسية التي لا تعجبهم فحسب، بل يمكنهم أيضاً نقض التعديلات على ميثاق الأمم المتحدة أو المرشّحين لمنصب الأمين العام. كما أنّ الخمسة الدائمين هي الدول الوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية شرعية بموجب معاهدة عدم الانتشار، وهو تمييز لا يثيرونه في الغالب. ونظراً لمكانة الخمسة الكبار الدائمين الفريدة، فإنّهم يجتمعون باستمرار لبحث أعمال مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، ما يثير دائماً غضب من لا يستطيع حضور مثل هذه الاجتماعات أو يريد تدمير النادي.

دفعت كل هذه الظروف البلدان التي تريد أن تصبح أعضاء دائمة، وتعتقد أنّها تستحق ذلك بناء على معايير مختلفة، إلى التحريض. ونتيجة لذلك وضُعت العديد من المخططات لزيادة عدد الأعضاء الدائمين، وحجم المجلس ككل. كنت أميل بقوّة إلى وجوب أن تكون أي زيادة للحجم الإجمالي للمجلس في الحدود الدنيا، إذ من الصعب إنجاز أي عمل حقيقي بوجود خمسة عشر عضواً، وستزيد كل إضافة جديدة تلك الصعوبة، لا من الناحية العددية فحسب بل من الناحية الجغرافية أيضاً. كانت الولايات المتحدة بالتأكيد الدولة الأكثر اهتماماً بالمحافظة على فعّالية المجلس (المحدودة) كهيئة صانعة للقرار. ولم يكن العديد من الطامحين إلى العضوية الدائمة ينظرون البتة في نتائج توسيع الهيئة إلى عشرين أو خمسة وعشرين عضواً، وكل همّهم الحصول على مقعد حول طاولة مجلس الأمن، بصرف النظر عما يتبع ذلك. عليّ الاعتراف بأنّه كانت تساورني لحظات من اللامبالاة، فأخلص إلى أنّ علينا السماح بتوسيع المجلس ومراقبة انزلاق كل شيء نحو الهاوية كما هو متوقّع. لكن كان الإحساس بالمسؤولية يعاودني فأنقلب إلى المدافع المثابر عن فعالية المجلس.

اليابان تمتلك الحجة الأكثر إقناعاً لتصبح عضواً دائماً، إذ أنّها ثاني أكبر مساهم في الأمم المتحدة بعد الولايات المتحدة، وذات اقتصاد عالمي، ويتزايد استعدادها للمساهمة بالقوات والموارد في عمليات حفظ السلام. ومن سوء حظ اليابان أنّ الصين ليست متحمّسة، لكي لا نقول شيئاً آخر، لترشيح اليابان. وللهند حقّ بالمطالبة إلى حد ما، نظراً لحجم سكانها وتصاعد أهميتها الاقتصادية، لكنّها تواجه معارضة شديدة من باكستان التي لا تريد خصمها منذ الولادة أن يكسب مكانة كبيرة في مثل هذه الهيئة المهمة. وتريد البرازيل مقعداً دائماً لأنّها أكبر البلدان في نصف الكرة الغربي بعد الولايات المتحدة، وهو توق لا تشاركها فيه بلدان أميركا اللاتينية الناطقة بالإسبانية، مثل المكسيك أو الأرجنتين، التي لديها أفكارها الخاصة بشأنّ من يمثّل أميركا اللاتينية. وتريد ألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا، وثالث كبر مساهم في الأمم المتحدة مقعداً دائماً، ما يطرح السؤال المهم بشأن عدد المقاعد الدائمة

التي يجب أن يحصل عليها الاتحاد الأوروبي. وقد اقترح وزير الخارجية الإيطالي الأسبق جياني دي ميكيلس أن تتخلّى بريطانيا وفرنسا عن مقعديهما الدائمين، ليحل محلهما الاتحاد الأوروبي واليابان، وبالتالي يبقى عدد الأعضاء الدائمين خمسة. غير أنّ هذه الخطة، وهي بمثابة انتحار سياسي للمملكة المتحدة وفرنسا، توضح عدم واقعية منح مقعد ثالث للاتحاد الأوروبي من خلال ألمانيا.

في الأشهر التي سبقت مجيئي، انضمت اليابان والهند والبرازيل وألمانيا معاً في مجموعة الأربعة في محاولة لحشد المؤيّدين المتنوّعين في ائتلاف قوي للحصول على غالبية الثلثين في الجمعية العامة لتعديل ميثاق الأمم المتحدة وجعلهم أعضاء دائمين. لم أفهم هذه الاستراتيجية قط، لأنّ إنشاء مجموعة الأربعة يوحّد خصومهم ويمنحهم الدافع، لاسيما أنّ لديهم القوة الكافية لمنع إجراء أي تغيير في مجلس الأمن. وقد عبّرت المجموعة المعارضة التي تعرف باسم "الاتحاد من الإجماع " أو بشكل غير رسمي باسم "نادي البن " عن نقطة وجيهة على ما يبدو بأنّ إدخال تغييرات رئيسية على ميثاق الأمم المتحدة يجب أنّ يتم "بالإجماع "، ما يعني بدوره أن يكون بوسعها إعاقة التغييرات التي لا يريدونها، سواء كان لديها أكثر من الثلث في الجمعية العامة أم لا. كما أنّ الصين، غير المتحمّسة للهند بقدر عدم حماستها لليابان، تستطيع الاختباء خلف باكستان" وتستطيع بريطانيا وفرنسا، اللتان تشعران بالخطر على مقعديهما الاختباء خلف إيطاليا المصمّمة على عدم وصول ألمانيا إلى المجلس؛ ويستطيع كثير آخرون تجنّب تقديم أي التزام إلى مجموعة الأربعة، على الرغم من الضغوط المكثّفة والعاطفية في الغالب في نيويورك.

عرفت مقدار حساسية هذه المسألة بأكملها بعد زيارة المجاملة التي قمت بها للمندوب الصيني وانغ غوانغيا في 2 آب/أغسطس، أي في اليوم الثاني على وصولي إلى نيويورك. وكنت قد عرفت وانغ في عهد بوش 41 في أثناء عمله مستشاراً سياسياً للبعثة الصينية في الأمم المتحدة، وكنّا نظيرين عندما أصبحت وكيل وزارة الخارجية للحد من التسلّح. وأعجبت بأسلوب وانغ الصريح، كما أنّ إجادته التامة للإنكليزية لم تسهّل التحدّث إليه على انفراد فحسب، بل جعلته صديقاً كبيراً للصحافة التي كان يتحاور معها بسهولة وحرية. وقد قال وانغ أشياء إيجابية عني أمام الصحافة قبل مجيئي إلى نيويورك وفي أثناء عملي فيها، وهو ما قدّرته له. ومن الأمور الدالّة أنّ زوجة أنان سألت زوجة وانغ ذات مرة لماذا يقول عني أشياء لطيفة. في اجتماعنا الأول، اتفقت أنا ووانغ على الفور أنّ لا فائدة ترجى من اقتراح مجموعة الأربعة، لكنّني سألت عن الظروف التي يمكن أنّ توافق فيها الصين على مقعد ياباني دائم. وكان فحوى جوابه، على تعقيده، "لا". وبعيد اجتماعنا أبلغ

وانغ الصحافة إنّنا موحّدان في معارضتنا اقتراح مجموعة الأربعة، ما أثار نوبة من الغضب في الصحافة اليابانية لأنّها أساءت تفسير معارضة فكرة مجموعة الأربعة بأنّه معارضة لليابان. فصحّحت هذا الانطباع الخاطئ بسهولة أمام السفير الياباني أوشيما، لكنّ الحادثة أظهرت سهولة وقوع جلبة لا داعي لها.

أمضى المسؤولون اليابانيون ساعات لا عدّ لها في وضع صيغ للتسوية وابتكار طرق بديلة لضمان مقعد دائم لليابان، وكانوا على اتصال دائم معنا في نيويورك وواشنطن وطوكيو. كانت اليابان تعتقد بحقّ أنّها لا تملك فرصاً للنجاح دون تأييدنا، وأنّ الحصول على موافقتنا بأي نهج يختارونه هو أولى أولوياتهم. حاولت إقناعهم بأنّ ارتباطهم بمجموعة الأربعة ذو نتائج عكسية، لأنّهم سيرثون كل أخصام عضوية ألمانيا والهند والبرازيل، دون أنّ يحصلوا على تأييد يزيد عما لديهم بالفعل. كما أنّ التركيز على الحصول على دعم كاسح في الجمعية العامة (حيث لا بد من الحصول على أصوات الثلثين) يحرف اليابان عن مشكلتها الحقيقية، وتحديداً إيجاد طريقة للتغلّب على المعارضة الصينية العنيدة واستخدام حق النقض. وكان ردّ اليابان الحتمي أنّ اليابان إذا حصلت على تأييد ضخم لترشيحها في الجمعية العامة، فستوافق الصين "خجلاً" على اليابان كعضو دائم، وقد وجدت هذه النظرة ساذجة جداً.

بدلاّ من نهج مجموعة الأربعة الفاشل، اقترحت استراتيجية " اليابان فقط"، التي تركّز على المزايا الجوهرية لترشيح اليابان وتجبر الصين على التصريح علناً بأنّها ستنقض إدخال تعديل على ميثاق الأمم المتحدة. كانت اليابان تخشى، ولديها بعض التبرير في ذلك، من أن تحدث استراتيجية "اليابان فقط " معارضة بسبب مخاوف ألمانيا والآخرين من "مغادرة القطار المحطة "، وأن ليس هناك سوى محاولة واحدة للحصول على العضوية الدائمة. وتقدّم اليابان بمفردها، وفقاً لهذه الرؤية، يعادل تخلّي تلك البلدان الأخرى عن حظوظها لفترة طويلة جداً. وبناء على ذلك، عدّلنا الفكرة إلى "اليابان أولاً"، لنوضح أنّ ترقية اليابان لا تعوق اتخاذ قرارات لاحقة بالنسبة إلى البلدان الأخرى. أعجب بعض المسؤولين اليابانيين بهذه الفكرة، لكنّ الآخرين المرتبطين منذ مدة بمجموعة الأربعة لم يكن بوسعهم التحرّر من التزاماتهم الأدبية السابقة وواصلوا العمل الدؤوب على صيغ خلاقة لتعويم اقتراح مجموعة الأربعة. وفي نهاية المطاف توصّلت اليابان إلى أنّ اقتراح مجموعة الأربعة ميؤوس منه لكنّها تريد أن يسقط بمرور الزمن بدلاّ من الانفصال علناً عن شركائها في المجموعة. أسميت ذلك النهج "الانفصال دون طلاق ". غير أنّ ذلك يعني عدم حدوث شيء كبير لمدة طويلة من الوقت يتخلّلها دعوات بين الحين والآخر من المصلحين الآخرين المحبطين. وقد عملت جاهداً لكي أوضح لأوشيما والآخرين ألا يغفلوا عن أغلبية الثلثين المطلوبة في مجلس الشيوخ الأميركي للتصديق على أي تعديل لميثاق الأمم المتحدة. لقد كان مجلس الشيوخ يؤيّد

اليابان بالتأكيد، لكنّني أشكّ بأنّ أياً من الطامحين الآخرين يتمتّع بتأييد مماثل، في المستقبل القريب على الأقل.

أتيحت لي الفرصة في النهاية لأشرح أفكاري بشكل مباشر لرئيس الوزراء الياباني كويزومي في أثناء غداء صغير استضافه نائب الرئيس تشيني في مقرّ إقامته على أرض المرصد البحري يوم الخميس في 29 حزيران /يونيو 2006. كان كويزومي يزور الولايات المتحدة قبل انتهاء ولايته، وكان بوش يعتزم اصطحابه إلى غريسلند، منزل ألفيس بريسلي في ممفيس، تنيسي، وذلك حلم قديم لدى كويزومي الشديد الإعجاب بألفيس. حيّاني كويزومي عند دخول منزل نائب الرئيس بقوله بالإنكليزية، "سيد بولتون، أنت مشهورا"! فقلت على الفور، "يمكنني أنّ أشرح ذلك"، ما سرّ تشيني ورامسفيلد. استمع كويزومي باهتمام لوجهة نظري بشأن "اليابان أولاً"، لكنّه لم يردّ، ربما لأنّ تفكيره كان منصباً على غريسلند بالفعل.

لم يستطع أعضاء مجموعة الأربعة الآخرون أن يفهموا عدم تأييدنا. وبدا المندوب البرازيلي رونالدو ساردنبرغ على وجه الخصوص خائباً، مع أنّ محاضرته الطويلة أمامي عن "إضفاء الديمقراطية " على المجلس بدت محسوبة لضمان استمرارنا بمعارضة مساعيهم. وقد لام المندوب الألماني غونتر بلوغر اليابان لعدم رغبتها في حشر الولايات المتحدة بالضغط لإجراء تصويت مبكّر على خطة مجموعة الأربعة في الجمعية العامة. لكنّ خسارة غيرهارد شرودر الانتخابات في أيلول /سبتمبر 2005 جاءت بمندوب جديد، توماس ماتوسك، محلّ بلوغر الغاضب وغير الفعال. وكان بلوغر قد وصفني في أحد اجتماعات الاتحاد الأوروبي بأنّني "كلبي تماماً وقاسٍ كالحديد "، فشعرت بأنّ ذلك بمثابة إطراء لأنّه صادر عنه. وحده المندوب الهندي نيروبام سن بدا مرتاحاً بشأنّ عدم إحراز تقدّم في خطة مجموعة الأربعة، ربما لأنّه يشعر بحتمية الهند بالنظر إلى حجمها.

من العوامل الأخرى المهمّة في تفكير الجميع موقف طوكيو القوي، الذي عبّر عنه أوشيما في نيويورك، بأنّ اليابان ستخفّض بالتأكيد مساهمتها المقرّرة إذا لم تفز بمقعد دائم، وهو ما فعلته أخيراً في الأنصبة المقرّر في بداية 2007. لم أعارض هذه المحاجّة بالتأكيد لأنّها تعكس بالضبط، من وجهة نظر اليابان، المشاعر المنتشرة في الكونغرس: لماذا ندفع الكثير عندما تهمل العناصر الرئيسية في جدول أعمالنا أو ترفض؟ وعندما غادرت نيويورك، وفي أثناء كتابة هذه السطور، لم تقترب اليابان أو أي بلد آخر كثر من المقعد الدائم عما كانت عليه عندما بدأت هذه القضية تستقطب الاهتمام في أوائل التسعينيات. وإذا ما قيّض صدور طبعة ثانية من هذا الكتاب، فإنّني على يقين من أنّ الوضع سيكون على حاله عندئذ.

فالنتين لمجلس الأمن

السفير بولتون، شكراً لك على احتفاظك بسلامة عقلك

- نيويوركي مجهول، أيلول /سبتمبر 2006

عندما كان مقعدي ينتقل عكس اتجاه عقارب الساعة حول طاولة مجلس الأمن، كنت أقترب مادياً وعقلياً إلى الرئاسة الأميركية لمجلس الأمن في شباط /فبراير 2006. فبعد أن تعاملت على نطاق واسع مع مسائل مجلس الأمن في إدارة بوش 41، وبعد تجربة ستة أشهر في نيويورك، أصبح لدي كثير من الأفكار بشأن ما يجب تغييره وكيفية عمل ذلك.

أولاً، لم أكن أعتقد أنّ مجلس الأمن يؤدّى الكثير من أعماله بشكل جيد. بالنظر إلى كل عمليات حفظ السلام في الميدان، فأنّ المجلس لم يكن يخصّص سوى مقدار قليل من الوقت للقضايا الكبيرة: انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي. لم كن أتوقّع تغيير ذلك النمط في شهر واحد، لكنّنى كنت آمل على الأقل في نقل اهتمامنا من كثير من القضايا الصغيرة إلى القضايا ذات النطاق والتأثير الأكبر. كانت إحدى الطرق المهمة للقيام بذلك متسقة برأيي مع فكرة ثانية، وهي أنّ على المجلس القيام بعمل أفضل في الإشراف على الأمانة العامة وتوجيهها، في أداء عمليات حفظ السلام وفي حل النزاعات التي تتسبّب في عمليات حفظ السلام في المقام الأول. غالباً ما كنّا - وأدرج الولايات المتحدة بالتأكيد كهدف لهذا الانتقاد - نتصرّف مثل البيروقراطيين الذين يعالجون الأوراق : إعادة تفويض تلك البعثات مثل تلك الموجودة في الصحراء الغربية وقبرص بتمديد تفويضها كل ستة أشهر دون الضغط على الأمانة العامة لحل المشاكل التي تقوم عليها، أو طرح السؤال الجوهري حول ما إذا كانت عمليات حفظ السلام قد أصبحت جزءاً من هذه المشاكل. ثالثاً، أردت أنّ أطلق عملية انتقاء الأمين العامّ التالي، الذي ستبدأ ولايته في 1 كانون الثاني /يناير 2007، بأسرع ما يمكن على أمل اختيار واحد في الخريف، قبل وقت طويل مما كان يجري في السابق. وبالقيام بذلك، كما سنشرح بمزيد من التفصيل في الفصل التالي، أردت ضمان أن يكون لدى الأمين العامّ المقبل - الذي كنّا نأمل تماماً ونتوقّع أن يكون من داخل الأمم المتحدة مثل كوفي أنان - فترة انتقالية كافية قبل أن يتولّى منصبه.

أخيراً، أردت أن أوقف الطريقة النمطية والشكلية التي يؤدي بها المجلس عمله. فلم تكن الجلسات العامة تتّم وفقاً لما هو مرسوم لها فحسب - لم يعد هناك مناظرات مثيرة في قاعة المجلس كما أذكر من مشاهدة هنري كابوت وأدلاي ستفنسون في شبابي - بل أنّ "المشاورات غير الرسمية" غالباً ما كان

تتكوّن من قيام الوفود بقراءة بيانات معدّة. فغالباً ما كان المندوبون الدائمون، وأنا منهم، يقرؤون بياناتهم ثم يغادرون تاركين لمرؤوسيهم الحلول مكانهم. وقد امتدّت هذه المشكلة إلى أبعد من مجلس الأمن، حيث كانت العديد من اجتماعات الأمم المتحدة الكبيرة عديمة الجدوى ويمكن توفير الوقت بإرسال البيانات المعدة بالبريد الإلكتروني إلى البعثات المئة والاثنين والتسعين بدلاً من عقد الاجتماعات نفسها. كنت مستعدّاً لإعادة ترتيب الأمور. وأعتقد إنّني انتظرت فترة معقولة - ستة أشهر فترة طويلة بالنسبة إلى الأميركيين - وأنّ الوقت حان للتحرّك. وإذا ما رفض الآخرون أفكاري، فليكن، لكن لن يعود بوسعهم القول إنّ الولايات المتحدة تشكو وتتذمّر دون أنّ تحاول القيام بشيء جديد. وكان لدي الكثير من الأفكار الجديدة.

أول ما كنت أريد القيام به، وربما كثرها ثورية، بدء الاجتماعات في الوقت المحدّد. الابتداء في الوقت المحدّد بالنسبة إليّ مجاملة للآخرين وتطويره كعادة يعزّز نفسه، كما هو الحال بالنسبة إلى العكس. يصل الناس في الوقت المحدّد في قاعات المحاكم والمسرحيات والحفلات الموسيقية لأنّهم يعرفون أنّ المطرقة ستقرع أو سترفع الستارة في الساعة المحدّدة. لكن عندما يعتقد الناس أنّ الاجتماعات ستبدأ متأخّرة، فأنّهم يتأخّرون في الوصول أكثر فأكثر وستبدأ الاجتماعات متأخّرة بالتأكيد. يوم الخميس في 2 شباط /فبراير، في أعقاب بوفيه الفطور المعتاد عند بداية كل رئاسة جديدة للمجلس، كنت مستعداً لبدء أول اجتماع في موعده في العاشرة صباحاً. طلبت قرع الأجراس في الأروقة خارج قاعة المجلس وطرقت المطرقة في العاشرة صباحاً بالضبط، ما فاجأ الثلاثة أو الأربعة أشخاص الموجودين في القاعة. ثمّ جلست على مقعد الرئيس، بانتظار وصول الآخرين، حتى الساعة العاشرة والربع تقريباً، عندما ظهر ثلاثة عشر وفداً في النهاية. فالعادة (وثمة عادة دائماً في الأمم المتحدة) هي انتظار ظهور أربعة عشر وفداً على الأقل قبل البدء، لكنّني قرّرت إطلاق عادة جديدة، والبدء بثلاثة عشر وفداً فقط.

كان الأمر المعتاد في الاجتماع الأول للمجلس كل شهر جديد هو اعتماد "برنامج عمل" للشهر، وكثير منه يكون معروفاً مسبقاً لأنّه يشمل إعادة تفويض عمليات حفظ السلام أو تسلّم التقارير التي طلبها مجلس الأمن سابقاً من الأمانة العامة. وهذه البنود لا تثير مشاكل عادة، لكن الأفكار غير المتوقّعة يمكن أنّ تثير النقاش، وكان لدي الكثير منها:

- أولاً كنت أتوقّع أن يأتي السناتور ريتشارد لوغار والعديد من أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ إلى نيويورك لمخاطبة المجلس، وذلك أمر لم يُشمع به من قبل. فتحديد موعد "لنقاش خاص بموضوع محدّد"، غالباً ما يرأسه وزير خارجية البلد الذي يتولّى رئاسة المجلس، عزيز على قلب الوزير شيء، ودعوة المشرّعين شيء آخر وغريب عن

الذين لديهم أنظمة برلمانية بدلاً من حكومتنا الفريدة ذات السلطات المنفصلة.

- ثانياً، كنت أريد جلستي استماع حول موضوعين، واحدة عن الإساءات الجنسية وأعمال الاستغلال التي يقوم بها أفراد حفظ السلام، والآخر حول الغشّ في مشتريات عمليات حفظ السلام. فقد كشف تقرير صريح للأمير زيد، المندوب الأردني الدائم، قضية استغلال أفراد حفظ السلام بشكل خسيس الأشخاص الذين أرسلوا لحمايتهم. كان موضوعاً حساساً جداً: فحتى إذا اضطررنا للتحدّث عنه مرة، فهل يجب علينا بحثه ثانية وبشكل علني؟ أما فيما يتعلّق بالغشّ في المشتريات، فقد أفاد مكتب الأمم المتحدة لخدمات التدقيق الداخلي أنّ 280 مليون دولار تقريباً من أصل مليار دولار من عقود مشتريات عمليات حفظ السلام التي جرى التدقيق فيها في فترة الست سنوات الأخيرة قد أهدرت أو فقدت. وذلك إحصاء ملفت للنظر، يكفي لمسح المساهمة الأميركية المقرّرة البالغة 27 بالمئة من المليار دولار المخصّص لعمليات حفظ السلام التي دقّق فيها مكتب الأمم المتحدة لخدمات التدقيق الداخلي. وهذا الموضوع بمفرده سبب كافٍ ليتجنّب بعض الأعضاء إجراء نقاش عام حوله.
- ثالثاً، كنت أريد أنّ تقدّم الأمانة العامة إطلاعات يومية عن قضايا حفظ السلام لكي يبقى المجلس على اطلاع على ما يجري وتزويدنا بأكثر من التقارير المعتادة الصادرة عادة. لم أكن أعتقد إنّنا سنحصل على مزيد من المعلومات، لكن أعضاء المجلس سيعتادون على سؤال الأمانة العامة ثم بحث كيفية حلّ بعض هذه القضايا فيما بينهم وتدبّر أمور عمليات حفظ السلام. لم أكن أتصور أن تكون هذه الإطلاعات طويلة بشكل غير عادي، لكنّني شعرت بأنّ الاعتياد على نمط للاجتماعات اليومية قد يجعل المجلس أكثر فعّالية. وكنت قد كتبت إلى كوفي أنأنّ عن هذا لمفهوم، وعبّر بالفعل عن انزعاجه إلى بعض أعضاء المجلس، لذا كنت أعرف أنّ هذه الفكرة ستثير مشكلة.

كانت هذه خطواتي الافتتاحية.

اعترض المندوب الدائم الروسي أندريه دينوزوف على الفور على كل النقاط، وكذا فعل المندوب الفرنسي لا سابلييه. ومن حسن الحظّ أنّ جونز باري دعمها جميعها، وكان موقف من تبقى من المجلس مختلطاً. ومن المثير للاهتمام أنّ الكثير من الاعتراض تركّز على الإطلاعات اليومية، على الرغم من أنّ معظمهم أقرّ بأنّ إطلاعين في الأسبوع أمر معقول. وافقت على لقاء أنان لاحقاً في ذلك اليوم وتقديم تقرير عن ذلك. لم أشهد قطّ في عهدي في الأمم المتحدة معارضة شديدة لمسوّدة "برنامج عمل ". انتقلنا إلى قضايا

الموضوعات الخاصة دون اعتماده، وتلك المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك. هكذا هو التغيّر المرحّب به في الأمم المتحدة اجتمعت بأنان في الثانية عشرة والنصف، وتبيّن أنّه مستعدّ للتعاون الآن. واقترح أنّ تتركّز الإطلاعات اليومية الأولى على هايتي، حيث من المقرّر إجراء الانتخابات في 7 شباط / فبراير. وكان ذلك أمراً معقولاً ويساعد مجلس الأمن على تفهّم التحدّيات المحتملة للانتخابات بشكل أفضل، بدلاً من احتمال أن يجد نفسه وسط أزمة في السابع أو الثامن من الشهر دون أي تحذير مسبق. وأشار أنان إلى أنه نظراً لأنّ إحدى الأزمات تتداخل في الأخرى، فأنّه كان يتوقّع أن تتطوّر الإطلاعات بشكل طبيعي. جمعت المجلس ثانية يوم الجمعة في وقت أقرب إلى الساعة العاشرة مما في اليوم السابق، وحقّقت سابقة أخرى بموافقة الجميع على أنّ بوسعنا الابتداء بحضور اثني عشر عضواً من أصل خمسة عشر. يا له من تغيير مذهل! وبامتثال أنان، توصلنا إلى اتفاق بشأن الإطلاعات اليومية، على الرغم من استمرار غمغمات الاستياء الذي ثار لاحقاً بشأن اقتراحي عقد ثلاثة اجتماعات علنية. على أي حال اعتمدنا برنامج عمل شهر شباط /فبراير، وتحقّق انتصار دبلوماسي آخر. تبيّن أن إطلاعات هايتي مفيدة جداً، كما أقرّ الجميع، على الرغم من أنّ ممارسة الإطلاعات اليومية لم تستمرّ بعد رئاستي في شهر شباط / فبراير 2006. فهي تتطلّب عملاً كثيراً.

لم يكن كل العمل محصوراً بمجلس الأمن. فبعد الاجتماع بأنان، عدت إلى مكتب رئيس مجلس الأمن، وجاء مندوب نيكاراغوا الدائم، وزوجته، وهما يرافقان ملكة جمال الكون نتالي غليبوفا من كندا (أو ربما من روسيا، لم أتبيّن الأمر تماماً) في جولة على مبنى الأمم المتحدة. وقد سررت بمرافقتها لمشاهدة قاعة مجلس الأمن والتقاط الصور الإلزامية، معتقداً أنّ ذلك قد يكون ذروة رئاستي للمجلس.

كان وفد لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الذي وصل يوم الاثنين في 6 شباط /فبراير يتكوّن من الشيوخ ديك لوغار ونورم كولمان ودجورج فوينوفتش، على الرغم من إنّني دعوت أعضاء اللجنة الثمانية عشر. أطلعتهم على مجريات الأمور الحالية، ثم رافقتهم إلى قاعة المجلس لنبدأ في العاشرة صباحاً (بالضبط). ألقى لوغار كلمة طويلة وكان شديداً على وجه الخصوص تجاه برنامج الأسلحة النووية الإيرانية. لم يردّ أحد على لوغار بشكل مباشر، على الرغم من تحدّث سبعة مندوبين دائمين. فيما يتعلّق بسعي اليابان إلى الحصول على مقعد دائم، قال لوغار أنّه ليس معروضاً أمام مجلس الشيوخ الآن، وأنّه سعيد بترك الأمر إلى "صديقي العزيز جون بولتون "، ما لفت انتباه الجميع بالتأكيد. بل أنّ ما أثار اندهاشاً كبر أنّ الشيوخ الثلاثة عقدوا مؤتمراً صحافياً وجيزاً، وكان العنوان الرئيسي الذي خرجت به

رويتر، "بولتون يحظى بامتداح ناقد جمهوري صريح"، أي فوينوفتش. لفت ذلك انتباهي بالتأكيد. وبعد اجتماعاتي مع المندوبين الدائمين لمجموعة 77 ثم مع كريس بورنهام بشأن إصلاح الأمم المتحدة، استضفت غداء للشيوخ وموظفيهم في مقرّ والدورف. وقد أجلس البروتوكول غرتشن إلى جانب فوينوفتش، ودار بينهما حوار ممتع، وبدا الجميع مسروراً أيضاً. كانت الصحافة مصيبة بشأنّ إحراز تقدّم مع فوينوفتش، لكن الوقت كان يجري فيما يتعلّق بتعييني في العطلة

يوم الاثنين التالي في 13 شباط /فبراير (عيد ميلاد جنيفر سارة)، كنت في واشنطن من أجل زيارة أنان للرئيس، وهي زيارة معتادة تتمّ في منتصف الفترة الفاصلة بين خطابات بوش السنوية أمام الجمعية العامة. انتقلت إلى البيت الأبيض مع رايس، وتقدمتني إلى المكتب البيضاوي من أجل إطلاع بوش المقرّر في الواحدة وخمس دقائق بعد الظهر. سأل الرئيس فيما رافق كلبه بارني إلى خارج المكتب نحو الشرفة، "كيف حالك يا بولتون"؟ كان أندي كارد وستيف هادلي ومايك كوزاك ودان بارتلت وسكوت مكليلان مجتمعين هناك، لكن لم يكن موضوع الاجتماع أنان بل حادثة الصيد التي وقعت لنائب الرئيس تشيني (وصل في تلك اللحظة)، والضجة التي أثارتها وسائل الإعلام لأنّ الصحافة لا تعتقد أنّه تمّ إبلاغها بسرعة.

في الواحدة والربع، دخل أنان وحاشيته وجلسوا على مقاعدهم وسأل بوش، " هل يقوم بولتون بعمل شيطاني هناك"؟ ابتسم أنان ابتسامة خافتة وقال، "جون يقوم بعمل جيد "، وغيّر الموضوع إلى إصلاح لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. لم يسمح له بوش بالابتعاد كثيراً، واشتكى من مقرّري لجنة حقوق الإنسان الذين أصدروا للتوّ تقريراً انتقادياً عن معتقل خليج غوانتانامو، ووصفه بأنّه "غير منصف ولا مبرّر له ". ومزح بوش، فيما كان أنان يحاول التطرّق إلى موضوع إصلاح إدارة الأمم المتحدة، قائلاً "بل إنّني لم أكن أعرف شيئاً عن "المقرّرين" قبل هذا التقرير". وتدخّل بوش قائلاً أنّ العديد من الأشخاص يعتقدون أنّ الأمم المتحدة "برنامج أعمال سهلة "، وأنّ على الأمم المتحدة التركيز على "النتائج لا العملية ". وتابع بوش قائلاً، "إنّك تتعامل للأسف في عالم مؤيد للفشل " يبدو أنّه يستمتع "بآنفاق المال من أجل إنفاق المال ". وحول مراجعة التفويضات قال بوش، "أنهها"، أي التفويضات، وذلك النهج الصحيح بالضبط.

وبعد أنّ تطرّق أنان وبوش بسرعة إلى إيران وكوريا الشمالية وفنزويلا واسرائيل - فلسطين والسودان والعراق، انفض الاجتماع للسماح بدخول الصحافة لالتقاط الصور الفوتوغرافية التقليدية. وقفت أنا ورايس وهادلي على مقربة من مكتب الرئيس بعيداً عن حشود الصحفيين المتدفّقين. أدلى بوش ببعض الملاحظات وختم بالقول، "وسنواصل العمل عن كثب من خلال

الوزير بولتون - السفير بولتون - مع مجلس الأمن والأمم المتحدة ". ضحكت رايس وقالت، "لقد حصلت على ترقية ". وبعد رحيل الصحافة ومجموعة الأمم المتحدة، التفت بوش إلى بقيّتنا وقال، "لقد كان ذلك مسلياً"، وتلك إشارة على أنّه حان وقت المغادرة. فعدت أنا ورايس أدراجنا عبر الطبقة السفلية للجناح الغربي.

عند العودة إلى نيويورك، لم يكن أنان ودوداً جداً. وعلى الرغم من أنّه أذعن بشأن الإطلاعات اليومية، فأنّه لم يكن سعيداً باجتماعات مجلس الأمن العلنية بشأن الغش في مشتريات عمليات حفظ السلام والاستغلال الجنسي واساءات أفراد حفظ السلام. وعلمنا الآن أيضاً أن مجموعة 77 لم تكن راضية عن هذه الاجتماعات أيضاً. لم يكونوا يجرؤون على القول صراحة أنّهم لا يريدون بحث هذين الموضوعين، وإنّما اشتكوا بأنّ ذلك يعدّ مزيداً من التدخل في عمل الجمعية العامة. كانت تلك المقولة سخيفة بالطبع، ولم كن أنوي أن أدعها تبطئني.

كان الأشدّ خطورة محاولة أنان تخريب جلسات الاستماع التي أطلقتها في نهاية الغداء الشهري بين مجلس الأمن والأمين العام في 16 شباط /فبراير. عند نهاية الغداء، قدّم شكويين بشأن الاجتماعات العامة. اشتكى من أنّ مكتب الأمم المتحدة لخدمات التدقيق الداخلي غير منصف وتذمّر بشأن مسائل أخرى، ما حفز دي لا سابلييه وأوشيما على إثارة مسألة تحويل الاجتماعات إلى خاصة. وكان ذلك إثبات كلاسيكي على العقلية السائدة التي كلّفت الأمم المتحدة بالفعل الكثير من الثقة العامّة، في الولايات المتحدة على الأقل. قلت إنّني تحدّثت للتوّ إلى رئيس الجمعية العامة إلياسون الذي لم يبد أي اعتراض، وأنّ التحرك خلف أبواب مغلقة خطأ. فردّ أنان قائلاً إنّ عليّ ألا أحاول "ترهيبه".

بعد ظهر ذلك اليوم، اتصلت بكل مندوب دائم في المجلس تقريباً لتعزيز التأييد لما وافقوا عليه مسبقاً، وتحديداً الاجتماعات العلنية. وعلى الرغم من أن بعضهم تمنّى أن تزول المشكلة، فأنّهم تمسّكوا بقرارنا السابق. في الساعة السادسة بعد الظهر تقريباً، اتصل أنان بي للاعتذار عن أي "سوء تفاهم " وقال "الأمر يتعلّق بكيفية بحث الأمور علناً لا بأنّه يجب ألا نبحثها علناً". لم يكن ذلك حتى قريباً مما قاله على الغداء، لكنّني ظننت أنّه يحاول أن يخرج من الحفرة التي حفرها بكمينه الفاشل. كان لدي أصوات المجلس اللازمة لعقد هذه الاجتماعات، وذلك ما أعتزم فعله تماماً. ربما شخّص بعضهم هجمة أنان عند الغداء كأنّها حرب عصابات بيروقراطية فاشلة. لكنّني رأيتها جزءاً من مشكلة أعمق لخداع أنان، لكنّه ضُبط هذه المرة.

لجأ أنان إلى مزيد من حرب العصابات، فمنع وكيل الأمين العام المسؤول عن مكتب خدمات التدقيق الداخلي من الظهور أمام اجتماع المجلس بشأن الغشّ في المشتريات، فأثبت بطريقة حاسمة أنّ مكتب خدمات التدقيق الداخلي لا يمتلك الاستقلالية التي يتمتّع بها المفتّش العام في الحكومة الأميركية. في غضون ذلك، كتب كومالو، المندوب الدائم لجنوب إفريقيا، أنّه يريد المجيء والتحدّث باسم مجموعة 77. كنت سعيداً بالموافقة لأن مشاركته اعتراف بشرعية قيام المجلس ببحث هذه القضية - لا إنّني أعتقد أن هناك جدلاً. وقد بدأ هذا الخلاف حول علنية جلستي الاستماع الخاصتين بحفظ السلام يجعلني أغيّر رأيي بشأن الفائدة المرجوّة من اجتماعات المجلس العامّة. ففي حين كنت سابقاً أخشى تسرّب معلومات حساسة إلى العلن، فإنّني خلصت الآن إلى أن السبب الحقيقي الذي يدفع الناس إلى الرغبة في الاجتماعات الخصوصية هو الخوف مما يمكن أن يحدث إذا عرفت وسائل الإعلام والرأي العام ماذا يجري بالفعل. واتضح لي بشكل متزايد أنّ علينا أن نكون أكثر علنية، لا أقلّ، والأفضل أن يزداد عدد المتحدّثين، سواء كانوا أعضاء في المجلس أم لا.

كانت أولى جلسات الاستماع في 22 شباط /فبراير، وهي مخصّصة للغش في مشتريات حفظ السلام. دافع مالوك براون، متحدّثاً باسم أنان، عن الأمانة العامدّة ضدّ تقرير مكتب خدمات التدقيق الداخلي، لكن كما أشرت سابقاً، لم يسمح للمكتب بشرح تقريره، وذلك خطأ واضح ارتكبه أنان، الذي بدا مفرطاً في الدفاع. لقى أعضاء المجلس الآخرون كلمات ممتازة تعبّر عن هلعهم من مقدار الغشّ الذي كُشف النقاب عنه. وقال أوشيما، مندوب اليابان، أنّه سيكون من الصعب المحافظة على الدعم الياباني الداخلي لتمويل حفظ السلام بالمستويات الراهنة إذا لم تتمّ معالجة هذه المشاكل. وفي ابتعاد عن السيناريو الصارم لهذه الأحداث، وفي مفاجأة للجميع، طرحت سؤالاً على مالوك براون عن استقلالية مكتب خدمات التدقيق الداخلي، فتهرّب منه. لو تسلّمت رئاسة المجلس ثانية لكنت أجريت مزيداً من جلسات النقاش العلنية للمسؤولين في الأمانة العامّة، وذلك أمر مفيد للمنظمة ككل.

جرت جلسة الاستماع عن الاستغلال الجنسي من قبل أفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في اليوم التالي في 23 شباط /فبراير. سلّط هذا الاجتماع مزيداً من الضوء وحرارة أقلّ مما حدث بشأن الغش في المشتريات، ومردّ ذلك إلى حدّ ما عدم رغبة أحد في تقديم محاجّات إجرائية بأن ليس عليّ النظر في هذه القضية. أصررت ثانية على عدم استقلالية مكتب خدمات التدقيق الداخلي في هذا الاجتماع أيضاً، وأظهرت عدم استقلاليته عن الإدارة قائلاً إنّنا نريد مواصلة النقاش العام بشأن جعل الأمم

المتحدة تستجيب تماماً لمشكلة الاستغلال الجنسي. كان كلا الاجتماعين مفيد لكن لم يكن لهما تأثير دائم بمرور الوقت. لم يكن الأعضاء الآخرون مرتاحين للقضايا الخلافية الضاغطة ولمقدار العمل الذي ينطوي عليه ذلك، وذلك ليس بالمشكلة التافهة بالنسبة إلى الوفود الصغيرة. غير أنّ النتيجة الصافية هي أن المجلس لا يقوم بعمله كاملاً، ولا يمارس الإشراف والسيطرة على الأمانة العامة، ولذلك لا يحمّلها المسؤولية. وقد أظهر ذلك انعدام المساءلة نفسه بطرق غير مرغوبة عديدة واستمرّ الأمر على ذلك في المستقبل.

بالإضافة إلى حفل الاستقبال التقليدي بمناسبة "انتهاء الرئاسة " الذي أقمناه في 28 شباط /فبراير في مقرّ البعثة الأميركية، تمكّنت أيضاً من أخذ المندوبين الدائمين في مجلس الأمن وموظفيهم المهمين إلى مباراة بين فريقي نيكس وميامي هيت لكرة السلة في ملعب ماديسون سكوير غاردن في الأسبوع السابق. وكان ديفيد ستيرن، مفوّض الاتحاد القومي لكرة السلة، وجيمس دولان، مالك فريق نيكس وغاردن مضيفينا الكريمين، على الرغم من الهزيمة التي لحقت بفريق نيكس. وتبيّن أنّ الروسي أندريه دينوزوف (قال "إنّني من مشجّعي فريق الهيت ") والسلوفاكي بيتر بريان من المشجعين المتحمّسين لكرة السلّة، ورتب المندوب الصيني وانغ غوانغيا لقاء لاحقاً مع لاعب كرة القدم الصيني، الذي يبلغ طوله مترين وخمسة عشر سنتيمتراً، ياو منغ. واستمتعت إلن لوي، مندوبة الدنمارك، التي درّبها لاعبو اتحاد كرة السلة السابقين الذين انضموا إلينا في مقصورة كبار الشخصيات في الملعب، بأول مباراة لها في كرة السلة، واتفق الجميع على أن ذلك أفضل من حفل الاستقبال الدبلوماسي. وكنت أعتقد ذلك بالتأكيد.

تعثّر هوغو شافيز

شافيز بمثابة كاسترو بدون عقل.

- مجهول، شباط / فبرا ير 2006

على غرار مناصب الأمم المتحدة الأخرى، تتخذ المجموعات الإقليمية على العموم القرار بشأن مقاعد مجلس الأمن، ويتئم بعد ذلك التصديق على اختياراتها. تاريخياً، كانت مجموعة أميركا اللاتينية والكاريبي أقل المجموعات الإقليمية قدرة على التوصّل إلى إجماع، لذا كانت خلافاتها ترمى على الأمم المتحدة ليتخذ القرار أعضاؤها بأكملهم. ومن أسباب ذلك شغب كوبا الدائم، لكن ثمة عوامل دنيوية أخرى، مثل الانقسام بين الناطقين بالإسبانية والبرتغالية من بلدان البر الأميركي الجنوبي والدول الجزر الكاريبية الناطقة بالإنكليزية بمعظمها، والانقسام بين الدول الصغيرة في أميركا الوسطى

والدول الكبيرة نسبياً في أميركا الجنوبية. وخلافاً للأقاليم الأخرى، لم يتوصّل إقليم أميركا اللاتينية والكاريبي البتة إلى تناوب مرض بين مناطقه الفرعية، ما أدّى إلى استياء كبير للدول الصغيرة من سيطرة أميركا الجنوبية (وهو ما يفسّر جزئياً سبب عدم شعبية البرازيل، التي شغلت عضوية المجلس تسع فترات مدة كل منها سنتان، في إقليمها). على سبيل المثال، في خريف 2005، فازت بيرو في السباق بينها وبين نيكاراغوا لشغل المقعد غير الدائم الذي أخلته البرازيل.

لم يكن ذلك السباق مهماً جداً بأي حال من الأحوال، على الرغم من أن خلافات إقليم أميركا اللاتينية والكاريبي كانت مهمّة جداً في أثناء الحرب الباردة. فعندما تقدّمت كوبا بترشيحها لولاية 1990 - 1991، سعت الولايات المتحدة إلى إيجاد خصم يمنع كاسترو من الوصول إلى منتدى مجلس الأمن واحتمال عرقلة العمل الحقيقي. غير أنّه لم يكن أحد مستعدّاً لقبول ذلك واختيرت كوبا. وكما كان متوقعاً، أثبتت كوبا في أثناء ولايتها، التي امتدّت سنتين حاسمتين تخللتهما حرارة الخليج، توقّعاتنا بأنّ تكون مثيرة للشغب. مع ذلك نادراً ما كسبت الولايات المتحدة عندما تتدخّل في سياسة المجموعات الإقليمية، كما أثبتت عدم قدرتنا على حشد المعارضة لكوبا، وبخاصة في إقليم أميركا اللاتينية والكاريبي، الحسّاس جداً تجاه تدخّل "اليانكيز". على الرغم من ذلك، كانت الحاجة إلى التدخّل تبرز بين الحين والآخر، كما حدث عندما قرّر هوغو شافيز في أواخر سنة 2005 أن تواجه فنزويلا غواتيمالا للحلول مكان الأرجنتين في ولاية 2007 - 2008 في المجلس. لقد وّصف شافيز بأنّه بمثابة كاسترو بدون عقل، وقد بيّن تدخّله في عدة انتخابات في الديمقراطيات اللاتينية الهشّة أنّه متنمّر ومشاغب. وشعر بوش نفسه برغبة قوية في هزيمة فنزويلا، مشدّداً في اجتماعه في 13 شباط /فبراير في المكتب البيضاوي مع أنان على أنّ الصلة بين كاسترو وشافيز تثير قلق الولايات المتحدة الشديد. وعندما سأل بوش أنان لماذا لا يكون أكثر انتقاداً لشافيز، اقترح أنان بدلاً من ذلك أن "تتعامل" الولايات المتحدة مع شافيز "لنزع فتيل" المشكلة. كان بوسعي أن أرى الالتماع في عيني بوش الذي قال أخيراً، "سيكون شافيز مثيراً حقاً للإزعاج في مجلس الأمن ". ثم ضحك وقال، "أعرف إنّني مزعج، لكنّني ودود على الأقل".

كانت غواتيمالا قد أعلنت عن ترشيحها، لكنّها بلد صغير في أميركا الوسطى، ليس له حضور دبلوماسي في العديد من البلدان، وبخاصة في إفريقيا، ولا يمتلك بالتأكيد عائدات النفط الضخمة التي تمتلكها فنزويلا والتي لا يتورّع شافيز عن توزيعها لتسهيل عبوره إلى المجلس. كما أنّ غواتيمالا تعترف بتايوان بدلاً من جمهورية الصين الشعبية، ونزاعها الطويل على الحدود مع بيليز يضمن أن تواجه صعوبة مع الدول الكاريبية الناطقة

بالإنكليزية، وهي دول غير حصينة أمام استخدام شافيز النفط كوسيلة للضغط. بالمقابل، كانت غواتيمالا ديمقراطية ناشئة، فيما تسير فنزويلا في الاتجاه المعاكس، وعلى الرغم من أنّها عضو مؤسّس للأمم المتحدة فأنّها لم تنل عضوية المجلس البتة، خلافاً لفنزويلا التي شغلت العضوية أربع مرات أحدثها في ولاية 1992 - 1993.

كنت أجتمع بانتظام في نيويورك مع مندوب غواتيمالا الدائم خورخي سكِنر كلي، وفي شباط /فبراير أنشأنا فريقاً خاصاً من بعثتينا يجتمع أسبوعياً لتقييم التغيّر الدائم في حساب الأصوات. وقد خضنا الحملة الانتخابية لمدة عدة أشهر عبر الطرق الدبلوماسية المبهمة، فبذلنا مساعي في عواصم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتحدّثنا إلى مندوبيها في نيويورك في محاولة لحشد التأييد. وبما أنّ التصويت النهائي في الجمعية العامة على عضوية المجلس سيكون سرياً، فإن الكلام لا قيمة له. وليس هناك طرق للتأكّد مما إذا كانت التعهّدات التي قطعت قد احترمت، أو كم عدد التعهّدات التي قطعت للبلدين. وقد قال سيهنر كلي أنّه تلقى نصيحة من أحد المندوبين الدائمين الأصدقاء، " لا تأخذ "نعم" كجواب ". بالإضافة إلى ذلك، سيكون لممارسة الولايات المتحدة ضغوطاً واضحة لصالح غواتيمالا تأثير سلبي، لأنّنا نريد تجنّب قيام شافيز بتحويل السباق إلى حملة ضدّنا. مع ذلك، لم يكن الوقت ملائماً لكي نخجل أو نتراجع بالنظر إلى المخاطر - احتمال جلوس شافيز إلى "الطاولة العليا" في الأمم المتحدة.

عندما حل أيلول / سبتمبر، وأصبحت انتخابات مجلس الأمن على بعد بضعة أسابيع من افتتاح الجمعية العامة الحادية والستين، بدأت الخطى تتسارع. حاولنا التركيز على الأهداف ذات القيمة الكبيرة مثل الصين، حيث تحدّثت رايس عدة مرات إلى وزير الخارجية الصيني لي زهاو كسنغ، فيما ركّزت على المندوب الدائم وانغ غوانغيا. وفي 18 أيلول /سبتمبر، كانت رايس في نيويورك لحضور افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأجرت المحادثات الثنائية المعتادة مع لي. فوصفت فنزويلا بأنّها "عديمة المسؤولية" مشيرة إلى الهجوم الشخصي الذي يشنّه شافيز، والى أنّه شبّه بوش بهتلر. ردّت الصين بأنّها لا تستطيع التصويت لصالح بلد مثل غواتيمالا لا يقيم علاقات دبلوماسية معها، وذلك يعني أنّ الصين تعترض على اعتراف غواتيمالا بتايوان. مع ذلك حاولنا إقناع لي بالامتناع عن التصويت على الأقل أو التصويت إلى بلد ثالث، أو عدم ممارسة الضغط في أدنى الأحوال لصالح فنزويلا. وختمت رايس بأنّ تصويت الصين لصالح فنزويلا سيكون "إهانة للولايات المتحدة ". وفيما كنّا ننهض بهدوء قلت لرايس بصوت خفيض، "سيلفت ذلك انتباههم ". ابتسمت وقالت، "حسناً يا جون، إنّني دبلوماسية مثلك تماماً". وبعد عدة أيام، في أعقاب الغداء السنوي الذي يقيمه الأمين العام لوزراء خارجية الدول الخمس

الدائمة، وجدت أنا ورايس نفسينا نخرج إلى جانب لي ووانغ. أثارت رايس ثانية موضوع المنافسة بين غواتيمالا وفنزويلا، وذكرت لي بأن شافيز قال بأنّها تنام مع بوش. وهذه المرّة سجّل الصينيون صدمتهم، وظننت أنّ رايس وجدت الآن المفتاح الذي يوقف نشاط الصينيين. لم نلحظ الكثير من النشاط الصيني في الأسابيع التالية، لكنّني لم أركن إلى ذلك، بالنظر إلى عصبية الصين المفرطة تجاه قضية تايوان. وحثثنا تايوان على ممارسة الضغط بهدوء لصالح غواتيمالا بين البلدان التي تعترف بها، بسبب التأثير المعاكس على تايوان نفسها إذا هزمت غواتيمالا.

من حسن حظنا أنّ شافيز قضى بنفسه على حملة فنزويلا بعد يومين في خطابه أمام الجمعية العامّة بهجومه الجامح على بوش والولايات المتحدة، وحصول ذلك على تغطية إعلامية واسعة. فقد قارن شافيز بين بوش والشيطان، وقال إن بوسعه أن يشمّ رائحة الكبريت من المنصة التي تحدّث منها بوش في اليوم السابق. لم يكن ردّ الفعل السلبي الصادر عن العديد من الحكومات بسبب الأمور المثيرة للغضب التي قالها شافيز، بل بسبب سلوكه البهلواني الذي رأوا أنّه يمكن أن يكون له تأثير سلبيّ على مصالحهم. وأثبتت صبيانيته النقطة التي كنّا نشدّد عليها دون كلل، وتحديداً أنّه سيعطّل نشاط مجلس الأمن، ولن يستفيد من ذلك أحد في الأمم المتحدة سوى شافيز نفسه. ولم يكن على الولايات المتحدة أو غواتيمالا أن تقول الكثير لأنّ سلوك شافيز على المنصة سلك مساره الطبيعي.

غير أنّه ما من حملة انتخابية قط تسير بسلاسة، وقد تلقّينا ضربة عندما تشاجر وزير خارجية فنزويلا نيكولاس مادورو مع العاملين في وكالة أمن المواصلات في مطار جون كنيدي فيما كان عائداً إلى كراكاس بالطائرة. اشتبهتُ على الفور بوجود مكيدة، وهو ما تأكّد عندما علمنا أنّ مادورو لم يطلب المجاملات الدبلوماسية التي تقدّم إلى وزير للخارجية. وبدلاً من ذلك اشترى هو وزوجته وابنه تذاكر في اتجاه واحد، نقداً، في وقت قريب جداً على موعد قيام الرحلة الدولية، وهو ما أثار اهتمام الأمن. أنكرت وكالة أمن المواصلات بشدّة أي إساءة معاملة في أثناء عملية التدقيق، لكنّ كاميرات الأمن التي يمكن أن تثبت ما حدث بالفعل لم تكن تعمل لسبب لا يمكن تفسيره. مع ذلك، كان عملاء وكالة أمن المواصلات يتحدّثون الإسبانية وسمعوا مادورو يصيح وهو يتحدّث بهاتفه المحمول بأنّه يريد العودة إلى نيويورك ليعقد مؤتمراً صحافياً، مع أنّ التدقيق انتهى ولديه متسع من الوقت ليستقلّ الطائرة، ويرافقه الآن عملاء الأمن الدبلوماسي بعد أن تمّ التثبّت من هويته.

كان ذلك فخاً ببساطة، وستحدّد الصحافة كيف سيصل إلى نهايته. أثار الفنزويليون الجلبة، ونُقل عن ناطق مغْفلِ اسمه باسم الخارجية قوله إنّنا

"نأسف" لما حصل. كان من المعهود جداً عن الخارجية، أن تفترض أنّ الولايات المتحدة مخطئة حتى قبل أن تعرف كل الوقائع. وجاء ذلك لمصلحة فنزويلا. لقد تعرّض العديد من الدبلوماسيين الأجانب إلى تجارب غير سارّة عند دخول الولايات المتحدة أو مغادرتها - ولم يجعلهم ذلك مختلفين عن العديد من الأميركيين - وكان من المهمّ تجنّب التعاطف مع فنزويلا نتيجة لهذه الحادثة المدبّرة. واذا لم تعرف وزارة الخارجية كيف تتصرّف، فقد كان جون ماكين يعرف كيف يردّ. ففي برنامج "فايس ذا نيشن" (واجه الأمة) صباح يوم الأحد، سئل ماكين عن الحادثة، وقال أنّها سبب آخر يدعو مجلس الشيوخ إلى تثبيتي. كان ذلك رداً حاذقاً على وسائل الإعلام! وبما أنّ فريق الصحافة في الأمم المتحدة كان مشتّتاً في عطلة نهاية الأسبوع، لم يكن باستطاعتي أن أفعل الكثير قبل صباح الاثنين. توجّهت إلى ركن الصحافة المألوف لمجلس الأمن قبل اجتماع المجلس ووصفت المسألة بأنّها "مسرح شارع فنزويلي"، ولم أترك أي مجال للشك بأنّ الولايات المتحدة ليس لديها ما تعتذر عنه. ومن حسن الحظّ أنّ العديد من الوفود الأميركية اللاتينية كانوا يعرفون الفنزويليين جيداً لتخمّن ما حدث بالفعل، وأنكروا أنّهم غاضبون مما فعله الأميركيون. وبذلك تلاشت القضية إلى حدّ كبير.

على الرغم من الحملة المحمومة، كانت غواتيمالا تعاني من التصوّر الموهن لدى العديد من البلدان بأنّ غواتيمالا لن تكسب أمام فنزويلا بأي حال من الأحوال، نظراً لحجم الاتفاقات التجارية، والخدمات النقدية، وغيرها من الأفضال التي كان يوزّعها شافيز. لم يكن ذلك ما أظهره إحصاؤنا لأنّنا حافظنا بشكل متسق على أفضلية صغيرة ولكن ملحوظة لصالح غواتيمالا. ومع ذلك، فإنّ التصوّر، لا سيما لدى إقليم أميركا اللاتينية والكاريبي، بأن غواتيمالا لا تستطيع وقف فنزويلا أدّى إلى التخمين الدائم بأنّ غواتيمالا ستنسحب وسيحلّ محلّها مرشّح آخر. ومن المؤسف أنّ كثيراً من التخمين حدث في مكتب شؤون نصف الكرة الغربي في وزارة الخارجية، ما أرسل إشارة سيّئة بشأن الثقة في غواتيمالا.

كان من المقرّر أن تعقد الجمعية العامة في الساعة العاشرة من يوم الاثنين في 16 تشرين الأول /أأكتوبر، وبحلول ذلك الوقت أظهر إحصاؤنا المشترك مع غواتيمالا أنّها تتقدّم بأكثر من 100 صوت من 128 صوتاً لازماً لغالبية الثلثين المطلوبة إذا ما صوّت أعضاء الأمم المتحدة المئة والاثنان والتسعون. مع ذلك كانت المشاعر الطاغية في أوساط الأميركيين اللاتينيين والأوروبيين أنّ فنزويلا ستكسب بأغلبية كبيرة في الاقتراع الأول، لذا سيتعرّض أحدهم لخيبة أمل كبيرة. الانتخاب في الجمعية العامّة يعتمد تقنية متدنية، حيت يكتب كل بلد أسماء مرشّحيه على أوراق الاقتراع، ثم تجمع بواسطة محصي الأصوات الذين يسيرون في ممرات الجمعية، عن طريق

إسقاط كل ورقة اقتراع في صندوق خشبي مقفل. وعندما تجمع كل أوراق الاقتراع، تنقل إلى غرفة الإحصاء خلف المنصة، وتستريح الجمعية ما بين عشرين وثلاثين دقيقة لكي يتمّ الإحصاء اليدوي. يمكن أن يستغرق ذلك الإجراء كثيراً من الوقت، وذلك ما بدأنا به، دورة يمكن أن تستغرق في الإعادة الأولى ثلاثة أيام كاملة.

من نافلة القول إنّ الجمعية العامة لم تجتمع في الوقت الدقيق، وكان هناك منافسة أخرى على المقعد الآسيوي الذي أخلته الفلبين (فازت فيها إندونيسيا بسهولة على نيبال)، لذا لم تعلن نتائج الاقتراع الأول إلا بعد الساعة الثانية عشرة إلا ربعاً قبل الظهر. نالت غواتيمالا 109 أصوات فيما نالت فنزويلا 76 صوتاً مع امتناع 7 عن التصويت، وهو ما كنّا نعتقد تقريباً بأنّ غواتيمالا ستحصل عليه (أقل بثمانية عشر صوتاً من أصوات الثلثين التي تحتاج إليها من 185 بلداً اقترعوا). أبلغني دييغو كوردوفيز، وهو وزير خارجية سابق للإكوادور، ومندوبها الدائم الآن، ورئيس مجموعة إقليم أميركا اللاتينية والكاريبي لشهر تشرين الأول / أأكتوبر، أنّ اللاتينيين فوجئوا بأداء فنزويلا الضعيف. وذهل آخرون، وبخاصة الأوروبيون، مثل اللاتينيين. شعرت بأن أداءنا كان جيداً، وأملت بأن يدفع الانتشار الذي أظهره الاقتراع الأول غواتيمالا إلى الحصول على أغلبية الثلثين في الاقتراعات القليلة التالية، وهو ما أسرّت لنا به غواتيمالا.

غير أن ردّ فعل واشنطن كان مختلفاً تماماً. علمت أنّ رايس تحاول الوصول إليّ (عُرفت نتائج التصويت على الفور لأن تلفزيون الأمم المتحدة كان ينقل الوقائع مباشرة)، فتوجّهت إلى طبقة الجمعية العامّة للتحدّث إليها. سألت رايس "متى سنتوقّف"؟ وقد فاجأني ذلك لأنّ غواتيمالا كانت متقدّمة، وحقّقت مزيداً من التقدّم في الاقتراع الثاني، 114 - 74، ثم في الثالث، 116 - 70. وفي الرابع، الأخير قبل الغداء، تراجع تقدّم غواتيمالا إلى 110 - 75. لم يكن هناك بالطبع أي سبب لتراجع الأصوات لو أعطت الحكومات المسؤولة تعليمات إلى مندوبيها، لكن ذلك غير معهود عن الأمم المتحدة. تحدّثت ثانية إلى رايس في أثناء استراحة الغداء وقلت إنّنا بحاجة إلى التحمّل وقليل من الصبر. فستثرثر مجموعة إقليم أميركا اللاتينية والكاريبي بحماسة في أثناء الغداء، وأفضل نهج نتبعه هو جعل غواتيمالا تتابع الاندفاع بقوّة. فقد دبّ الذعر في كثير من بلدان أميركا اللاتينية التي دعمت فنزويلا بسبب الصفقات المالية (الأرجنتين) أو الإيديولوجية اليسارية (البرازيل وبوليفيا) وصارت تخشى الآن من أن تكون راهنت على الحصان الخاسر. لكن ردّ فعلها لم يكن الانتقال لتأييد غواتيمالا للأسف، وهو ما كان أنهى الكرب قبل أن يبدأ، بل لإيجاد مرشّح ثالث يتيح انسحاب غواتيمالا وفنزويلا بكرامتيهما. لقد كانت

أميركا اللاتينية قلقة من أن يتمكّن بلد صغير من أميركا الوسطى من إلحاق الهزيمة بأحد بلدانها، وتلك سابقة رهيبة.

غير أنّ غواتيمالا اعتقدت، بشكل معقول، أنّها قريبة جداً من الفوز، وأنّ كرامة فنزويلا قد جرحت، دون أن نذكر خيبة أملها من تقديم كثير من الموارد دون جدوى، بحيث يدفعها ذلك إلى عدم التسليم في هذه المرحلة. بعد الغداء عدنا إلى الجمعية العامة حيث عقد الاقتراعان التاليان، وانخفض تأييد غواتيمالا فيهما، وانتهي في الواقع إلى التعادل 93 - 93 في الاقتراع السادس. اتصلت رايس ثانية وكانت الآن تصى تقريباً على الهاتف وهي تسأل عما يحدث. كانت المخاوف تساورني في ذلك الحين، لكنّني كنت مقتنعاً بأنّ عدداً صغيراً من الوفود يتصرّف بالطريقة غير المسؤولة التي تميّز كثيراً مما يجري في الأمم المتحدة. وقد أخبر دبلوماسي سريلانكي أحد موظفي البعثة الأميركية في الأمم المتحدة أنّهم بدّلوا تصويتهم إلى فنزويلا، وعندما سئل لماذا، ابتسم السريلانكي وقال، "لنرى ما سيحدث ". هذه هي الطريقة التي يتئم التعامل بها مع القضايا الجدية. حثثت ثانية على التحفي بالصبر.

في نهاية اليوم، في الاقتراع العاشر، تقدّمت غواتيمالا 110 - 77، أي أعلى بصوت واحد بالضبط في الحالتين من التصويت الأول، قبل ثماني ساعات. كان ذلك كناية مثالية عن الأمم المتحدة. يمكن أن تمضي نهاراً بأكمله في شيء ما، وتنتهي حيث بدأت بالضبط. وقد اعتقدت أن التصويتين الأول والأخير يعكسان التعليمات الحقيقية للوفود، لذا فإن المشكلة تكمن في قدرة غواتيمالا هل تستطيع الحصول على الأصوات القليلة نسبياً للوصول إلى غالبية الثلثين، أو أن التوزيع الحالي ثابت.

فيما انسحبت الوفود من الجمعية العامة، اجتمعت مع وزير خارجية غواتيمالا غيرت روزنتال، وهو خبير ماهر في الأمم المتحدة عرفته في إدارة بوش 41 عندما كان يرأس لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأميركا اللاتينية والبحر الكاريبي في العاصمة التشيلية سانتياغو. وبما أنّ الفنزويليين كانوا يلتقطون الصور طوال اليوم لي وأنا أتحدّث مع السفراء في طبقة الجمعية العامة، ما يفترض أن يظهر أنّ الولايات المتحدة تمارس ضغوطها، فقد التقينا في غرفة الاجتماعات في الطبقة السفلية. كان روزنتال يعكس استمرار التفاؤل في إحصاء الأصوات، فقال إنّ غواتيمالا وصلت إلى حدّها الأدنى فيما بلغت فنزويلا حدها الأقصى، وهو ما رأيته صحيحاً. اتفقت أنا وروزنتال على الاتصال بوزير خارجية بيليز لنرى إذا كان بوسعه فتح الطريق أمام أصوات جزر الكاريبي الصغيرة. وأن أصل بجونز باري لمعرفة ما يمكن أن تفعله المملكة المتحدة مع مستعمراتها السابقة، وأن أستعين أيضاً بكندا. عمل مندوب كندا الجديد نسبياً في مجلس الأمن بدأب، لكنّ جونز باري لم يفعل شيئاً تقريباً. (بالمقابل، كان دي لا سابلييه يضغط لإبعِاد مستعِمرات فرنسا

السابقة في إفريقيا، على الرغم من أنّه أحرز نجاحاً مختلطاً). في الصباح التالي، اتصلت بالسفراء الأميركيين في بلدان أميركا اللاتينية الرئيسية، وكلهم تقريباً أعرفهم شخصياً من خلال عملي في وزارة الخارجية.

كان اليوم التالي للتصويت تكراراً كئيباً لتأرجح الأصوات في هوامش ضيقة نسبياً، في اثني عشر اقتراعاً (بلغ الإجمالي الآن اثنين وعشرين)، وقد حافظت غواتيمالا على تقدّمها، لكنّها لم تكسر حاجز الثلثين الذي تحتاج إليه. وبعد يومين، اتضح أنّ العديد من البلدان بدأت تتململ من الوقت الذي استغرقته العملية، لذا اقترحتُ التوقّف لمدة يومين لتقييم أين تقف الأمور. وافقت فنزويلا على التعليق يوماً واحداً، لكن ذلك مفيد أيضاً لتجنّب تصاعد الاستياء من غواتيمالا. ومع أنّ ذلك قد يبدو مغايراً للمنطق لأنّ غواتيمالا هي المتقدّمة، فإن من المرجّح أن يكون الاستياء في الأمم المتحدة من البلد العقلاني لا العكس.

ففي النهاية، إذا لم يكن بوسعك الضغط على البلد غير العقلاني، فلمَ لا تضغط على العقلاني؟ وقد تعلّمت إسرائيل هذا الدرس بالتأكيد على مرّ السنين. وفي نهاية اليوم الثاني، شدّدت أمام الصحافة على أن فنزويلا منيت بعشر هزائم كبيرة متتالية، وبما مجموعه إحدى وعشرين هزيمة، وإنّ عليها الانسحاب لكي تسمح للأمم المتحدة بمتابعة أعمالها. لم كن أتوقّع أن تصغي فنزويلا بالطبع، لكنّني كنت آمل أن يصغي الآخرون.

قرّرت مجموعة أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي الاجتماع يوم الأربعاء، يوم الاستراحة من التصويت، لكنّها بقيت منقسمة، كما علمت، في حفل غداء في بعثة السلفادور تكريماً لنائبة الرئيس الزائرة، آنا فيلما ألبانيز. وقد لامت فنزويلا الولايات المتحدة على كل شيء، وهو ما لم يستطع أن يبتلعه حتى مؤيّدوها، لكنهم لم يستطيعوا أيضاً التوصّل إلى كيفية الخروج من هذه الدوّامة. وبناء على ذلك استؤنف التصويت يوم الخميس في 19 تشرين الأول /أكتوبر، وأجريت سبع جولات في الصباح دون أي تغيّر في النتيجة، وست بعد الظهر، ما جعل المجموع خمسة وثلاثين جولة. وبمناسبة عطلة عيد الفطر، فستغلق الأمم المتحدة يوم الاثنين، وكان هناك رغبة كبيرة في أخذ استراحة أخرى من التصويت، ما مكّننا من الحصول على إرجاء إلى ما بعد ظهر يوم الأربعاء في 25 تشرين الأول /أأكتوبر، فبدا الارتياح على الجميع. اعتقد الكثيرون أنّ مجموعة أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي ستتمكّن في غضون هذا الأسبوع من العمل معاً، وهو ما فسّرته معظم الوفود بانسحاب غواتيمالا وفنزويلا معاً، وبروز مرشّح ثالث يحظى بإجماع المجموعة. رأيت أنّ ذلك غير منصف لغواتيمالا، إذ إنّ المرشّح المتأخّر ينسحب لصالح المتقدّم في معظم الظروف المشابهة. لكنّ رهان فنزويلا كان كبيراً جداً بحيث يصعب عليها أن تجد طريقاً للخروج يحفظ لها ذرة من الكرامة إلا إذا سُحبت غِواتيمالا معها.

عرضت بوليفيا في ظل رئيستها اليسارية المنتخبة حديثاً إيفا موراليس، وهي مهرّجة مثل شافيز، نفسها كمرشّح "تسوية"، لكنّها لم تحصل على تأييد من اللاتينيين المتعبين. اتصلت بي رايس في صباح يوم الأربعاء في 25 تشرين الأول /أأكتوبر لبحث مجريات الأمور، وأبلغتني أنّها اتصلت في وقت مبكّر من هذا الأسبوع بوزيري الخارجية التشيلي والبرازيلي لحثّهما على حل الأمر. وكانت الرسالة التي أرسلتها في هاتين المكالمتين بالطبع أنّها ستكون سعيدة بدفع غواتيمالا جانباً، لأن "حل الأمر" يعني بالنسبة إلى البرازيل وتشيلي إخراج المرشّحَيْن من السباق لصالح بلد ثالث.

بما أنّه كان يجري إعداد قاعة الجمعية العامة لحفل موسيقي في 25 تشرين الأول /أأكتوبر (يجب وضع الأولويات بشكل صحيح هنا، فلدينا عمل نهتمّ به)، فقد اجتمعنا في إحدى قاعات الاجتماعات في الطبقة السفلية للأمم المتحدة، حيث كان المزاج الكئيب يشبه مزاج مجموعة من المساجين المدانين. وكان وزير خارجية فنزويلا مادورو قد تغلّب على استيائه من نيويورك ليعود من أجل التصويت، ومردّ ذلك دون شكّ أن شافيز عبّر عن قلقه من أنّ إدارة وزيره لهذه العملية لم تكن على ما يرام. ونظراً لترتيب المقاعد ألفبائياً، في قاعة صغيرة نسبياً، فقد كانت فنزويلا على بعد بضعة مقاعد عنا، ما جعل الأمور أكثر تسلية بعض الشيء بسبب ضيقهم الواضح. تبيّن أنّ اجتماعات مجموعة أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي السابقة لم تكن حاسمة، حيث شغلتها الخطب الطويلة التي ألقتها فنزويلا وكوبا عن شرور الولايات المتحدة وشروري، والتي وددت لو إنّني سمعتها (كان نائب الرئيس الفنزويلي يهاجمني علناً أيضاً، وينعتني بأنّني "أشرّ شخصية في الأمم المتحدة "، وهو ما سرّني). كنت جالساً قرب الأورغواي طوال النهار، فتعرفت إلى مندوبها الدائم قليلاً، وقد بدا شخصاً معقولاً جداً، وهو ما قد يكون مهماً إذا ما برزت الأورغواي كمرشح "تسوية ". على أي حال، أجريت ست جولات اقتراع أخرى ولم تسفر عن أي تحرّك، فأرجأنا التصويت ثانية إلى يوم الخميس في 31 تشرين الأول /أكتوبر.

في 26 تشرين الأول /أكتوبر، توجّهت إلى بعثة غواتيمالا للاجتماع بروزنتال. وكان قد التقى هو ومادورو في ذلك الصباح مع كوردوفيز. وقد فهمت فنزويلا الآن بوضوح أنّها لا تستطيع الفوز، وأنّ مسعاها الفاشل استنزفها اقتصادياً وسياسياً. غير أنّ روزنتال كان لديه مشكلته السياسية الداخلية في غواتيمالا، حيث خلص الرئيس إلى أنّه ستترتّب عواقب سياسية على انسحاب غواتيمالا وهي لا تزال في المقدّمة، كما كان الحال في كل جولات التصويت باستثناء واحدة في هذا المسلسل الطويل. لكن لم يكن لدى أي منّا للأسف فكرة عن كيفية اختراق السقف (أو الأرضية) الذي واجهته غواتيمالا منذ البداية.

جرت في 31 تشرين الأول /أكتوبر ست جولات أخرى، فبلغ مجموعها الآن سبعاً وأربعين جولة. اجتمع مادورو وروزنتال في اليوم التالي، وفي المساء اتصل بي روزنتال ليقول أنّه اتفق مع مادورو على أن ينسحبا لمصلحة بنما. شعرت بالأسى على غواتيمالا، وبخاصة على روزنتال وسكِنر كلي، نظراً للجهود التي بذلاها، لكنّ بنما كانت نتيجة مقبولة تماماً بالنسبة إلينا. فقد أوقفنا مسعى فنزويلا الحثيث والمموّل جيداً، فيما كان نفوذ الولايات المتحدة قريباً من الصفر في الجمعية العامّة، وأنقذنا الأمم المتحدة من نفسها مرة أخرى.

انتُخبت بنما في 7 تشرين الثاني /نوفمبر 2006، وهو يوم الانتخاب عندنا، وكان من أخبار الانتخاب القليلة التي أسعدتني في ذلك اليوم. وكانت إيطاليا وبلجيكا قد انتُخبتا مكان اليونان والدنمارك، وهي نتيجة لا تغيّر كثيراً في رأي المجلس، ومن المرجّح ألا يؤدي حلول بنما مكان الأرجنتين إلى تغيير كبير. لكن إندونيسيا ستشغل عما قريب المقعد الذي كانت تحتلّه اليابان، وستحلّ جنوب إفريقيا، لأول مرة في مجلس الأمن، محل تنزانيا، وقد يكون لهذين التغييرين تأثير كبير على مجلس الأمن في سنة 2007. غير أنّ ذلك سيشغل بال أحد غيري.

الفصل العاشر

انتخاب الأمين العام الجديد:
بان كي مون قادم

إنّني سعيد لأنّك ما زلت محتفظاً بكل طاقتك القديمة.

- كوفي أنان إلى جون بولتون في كاناناسكيز، كندا، 27 حزيران /يونيو 2007

عندما وصلت إلى نيويورك، كانت الشائعات منتشرة في الأمم المتحدة عن استقالة كوفي أنان بسبب فضيحة النفط مقابل الغذاء، والناس يطلقون تخمينات يومية بشأن من سيحلّ محلّه. قد يتساءل المرء بالطبع لماذا لم تجبره الولايات المتحدة على الاستقالة من منصبه، ولماذا تُرك يكمل ولايته التي انتهت بعد سنة ونصف السنة، في 31 كانون الأول /ديسمبر 2006.

كان أنان غير أهل لمنصبه، لكن لم يكن باول ولا رايس مستعدّان للضغط لإزاحته، على الرغم من نقائصه الظاهرة وفضيحة النفط مقابل الغذاء. بل إنّ رايس قالت، "لم تكن علاقتي بأحد أفضل من علاقتي بكوفي أنان" [68]. وكان أنان قد عيّن في سنة 1996 بعد سعي إدارة كلينتون إلى التخلّص من بطرس بطرس غالي الذي لم ينسجم البتة مع السفيرة الأميركية، مادلين أولبرايت، فآلت على نفسها أن تتخلّص منه. من المفارقة إنّني طالما أعجبت ببطرس غالي، لكنّه أغضب أولبرايت شخصياً منذ وصولها إلى نيويورك. على أي حال، كان أنان يتمتّع بكل ما تطلبه إدارة كلينتون: بيروقراطي دولي تجسد سيرته المهنية التعددية من أجل التعددية.

في المقابل، أثار أنان المشاكل لكلينتون. فقد قال في أثناء إحدى أشدّ المراحل توتّراً في الحملة الجوية التي شنّها حلف شمال الأطلسي على يوغسلافيا، وهي حملة لم يُجزها مجلس الأمن: "ما لم يسترجع مجلس الأمن

موقعه البارز كمصدر وحيد للشرعية بشأن استخدام القوة، فإنّنا نسلك مساراً خطيراً نحو الفوضى" [69]. عرف حتى الديمقراطيون أنّ المشاكل ستثور في هذه المرحلة. وعندما اقترحت في وقت لاحق في جلسة استماع أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ أن يناقش المجلس قضيّة "المصدر الوحيد للشرعية"، قال جو بيدين: "لا أرى موجباً لقلقك بشأن مناقشة كلمة الأمين العامّ عن أنّ المصدر الوحيد [للشرعية] هو مجلس الأمن. فما من أحد في مجلس الشيوخ يوافق على ذلك. ما من أحد في مجلس الشيوخ يوافق على ذلك. ليس هناك ما نناقشه. أنّه مخطئ بشكل لا لبس فيه" [70].

أما بالنسبة إلى إدارة بوش، فقد أضعفها أنان دبلوماسياً وأثبت أنّه غير مسعف في العراق، قبل الحرب وبعدها على السواء. فقد قال مثلاً، "لم يكن [العمل العسكري الأميركي] قانونياً من وجهة نظرنا، ومن وجهة نظر الميثاق" [71]. وقد تخطّى ذلك كثيراً ما فعله بطرس غالي لإغضاب أولبرايت، لكن سوء الإدارة الفاضح لبرنامج النفط مقابل الغذاء كان يجب أن يدفع الإدارة الأميركية إلى المطالبة باستقالة أنان. فالأمين العام في النهاية هو "الموظف الإداري الأكبر" في الأمم المتحدة، وفقاً لنص المادّة 97 من ميثاقها، وكارثة النفط مقابل الغذاء فشل إداري على أعلى مستوى. ومن غير المتصوّر أن يسمح مجلس إدارة أي شركة مسؤولة متعدّدة الجنسيات لرئيسه التنفيذي الذي تقع مثل هذه الفضيحة تحت رئاسته أن يبقى في منصبه، لكن سمح ببقاء أنان في الأمم المتحدة. كان هناك محاجّة واحدة على الأقل في 2005 - 2006 تؤيّد عدم طرده موصوماً بالخزي، وتحديداً أنّ من الأفضل التركيز على اختيار خليفته، بدلاً من إثارة معركة ضخمة داخل الأمم المتحدة ولم يتبقّ أكثر من سنتين على انتهاء ولايته. وعلى الرغم من دعوات السيناتور نورم كولمان وغيره إلى تغيير أنان، فقد قرّرت الإدارة قبل أن أصل إلى نيويورك أن تحتمل ما تبقّى من ولايته، وكان ذلك القرار نهائياً. غير أنّا أضعنا فرصة للتركيز على الإصلاح، وكان يمكن استغلالها بطريقة استثنائية.

بما أنّ أنان سيبقى في منصبه، فقد حان "دور آسيا" في انتخابات 2006 لتولّي منصب الأمين العام لولاية من خمس سنوات، وفقاً لما درجت عليه العادة في نيويورك، وهو اتجاه ضغط أعضاء المجموعة الآسيوية لجعله محتوماً. وهذا المنطق معيب بالطبع، إذ لم يكن هناك أي تصوّر "لتداول" منصب الأمين العام سواء بين المجموعات الإقليمية، التي لم تلحظ هي نفسها في الميثاق أو بأي طريقة أخرى. كرّت السنون وجاء أول أمينين عامين من مجموعة أوروبا الغربية، تريغفي لي، 1946 - 1952، وداغ همرشولد، 1953 - 1961؛ ثم من آسيا، يو ثانت، 1961 - 1971، ثم من أوروبا الغربية، كورت فالدهايم، 1972 - 1981، ثم من أميركا اللاتينية، خافيير بيريز

دي كويار، 1982 - 1991. وعندئذ فقط جاءت الدعوة، في سنة 1991، إلى أنّه حان "دور إفريقيا". لكن لم يكن هناك أساس لمنطق التداول في سنة 1991 كما في سنة 2006. بل إنّ تولّي إفريقيا منصب الأمين العام ثلاث فترات متتالية كاملة ينقض بحدّ ذاته فكرة التداول بين المجموعات الإقليمية كل دورتين.

كان لأعضاء مجموعة أوروبا الشرقية أفكارهم الخاصة أيضاً. فقد جاء تصوّر هذه المجموعة في أثناء الحرب الباردة وأنشئت أصلاً من أجل حلف وارسو وبعض الشواذّات القليلة مثل يوغسلافيا، لكنّها نمت كثيراً بتفكّك يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي. وكانوا يدركون تماماً أنّه لم يأت من قبل أي أمين عام من أوروبا الشرقية، لذا رفضوا فكرة أن يحين "دور آسيا" لتولي منصب الأمين العامّ ثانية قبل أن تتولاه أوروبا الشرقية للمرة الأولى. وطُرحت عدة أسماء مثل الرئيس البولندي المنصرف ألكسندر كوانيفسكي، وهو من المفضّلين لدى بوش، الذي تنتهي ولايته كرئيس قبل أن تبدأ ولاية الأمين العام التالي، وتسمح له بالتالي الانتقال بسهولة من منصب إلى آخر. وذُكرت أسماء أخرى أيضاً، لكن الأوروبيين الشرقيين لم يستقرّوا على مرشّح واحد. كما أن كثيراً من البلدان من أقاليم أخرى رأت أنّ "أوروبا " تولّت منصب الأمين العامّ ثلاث مرات، ولن تحصل عليه مرة أخرى قبل وقت طويل، بصرف النظر عن المكان الذي يأتي منه من تلك القارة. بل إنّ روسيا أوضحت أنّها لا تريد أميناً عاماً من الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي سابقاً، ربما لأنّها تمثّل ذكريات أليمة جداً عن إمبراطوريتها الضائعة، وكثير من أنحائها متعالية بنظر موسكو. ووافقت روسيا على أنّه حان "دور آسيا"، ربما لتعزيز مكانتها "كبلد آسيوي" على الرغم من فقر تلك الناحية منه وقلّة سكّانها.

أصرّت الولايات المتحدة على الشخص الأكثر أهلية لشغل المنصب أنّى جاء. وأوضحت للصحافة والآخرين، بصبر وبشكل متكرّر، لماذا ليس هناك وجود "لمبدأ" التداول الجغرافي ولماذا يفتقر إلى الأهلية. كنت أحب أن أسأل لماذا لا يتحدّث أحد عن التداول بين الجنسين إذا كان "التداول" مهماً جداً، وتلك نقطة كانت تؤدّي إلى توقّف المناقشات على الفور. الواقع أنّ "دور آسيا" جاء نتيجة اتفاق سياسي في سنة 2001 بين المجموعتين الإفريقية والآسيوية بأن تدعم آسيا ولاية أنان الثانية (الولاية الثالثة لإفريقيا على التوالي)، مقابل التزام إفريقيا بالتصويت لصالح آسيا في سنة 2006. وفي حين أنّ المملكة المتحدة كانت تدعم رأينا بمبدأ الأهلية، فقد كنّا نرى الحقيقة الواقعة بأنّ آسيا ستحصل على منصب الأمين العام لعدم وجود مرشّحين آخرين غير آسيويين مستعدّين لعرض أنفسهم.

كنّا نركّز بعيداً عن الأضواء على تشجيع المرشّحين الذين يأخذون دور "الموظف الإداري الأكبر" على محمل الجدّ، والذين يدفعون جدول أعمال الإصلاح الحقيقي قدّماً. ومن المفاجىء أنّ الاهتمام بمنصب الأمين العام كان أقل مما يتصوّر المرء، إذ أبلغنا العديد من المرشّحين المحتملين بصورة مباشرة أو غير مباشرة أنّهم غير راغبين في وضع أنفسهم داخل مفرمة الأمم المتحدة. تفحّصنا العالم أجمع، فلم نجد اهتماماً في أي مكان خارج آسيا، باستثناء أوروبا الشرقية، وبالتالي كان مجال المرشّحين المحتملين محدوداً وأثبتت النتائج المضزة لمقولة "دور آسيا". لم نتمكّن من إجراء بحث عالمي حقيقي عندما كانت الأمم المتحدة بحاجة إليه بالضبط. دون أن ننسى إصرار فرنسا أن يكون المرشّحون المقبولون من قبلهم يجيدون الفرنسية، وهي إحدى "لغتي العمل" في الأمم المتحدة إلى جانب الإنكليزية. وحرص الفرنسيون بالتأكيد على ألا ننسى ذلك.

بناء على ذلك، صرف معرقلو السباق، وهم جميع من في الأمم المتحدة، الكثير من الوقت على قياس أحجام الجياد. فكان أول من خرج من البوابة مرشّح تايلند، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السابق سوراكيارت ساثيراثاني، وقد التقيت به للمرة الأولى في بانكوك عندما كنت وكيل وزير الخارجية للحدّ من الأسلحة. تمكن سوراكيارت بمهارة من الحصول على تأييد منظمة بلدان جنوب شرق آسيا (آسيان)، ومن ثم أظهر حصوله على تأييد واسع، والأهم من ذلك أنّه عرقل العديد من المرشّحين الجذابين الذين لم يعتقدوا أنّ بوسعهم تقديم أنفسهم بالنظر إلى قرار آسيان. تقدّمت حملة سوراكيارت دون هوادة في سنة 2005 قبل أن يبرز المرشّحون الآخرون. وبناء على دعوته، تناولنا الشاي في مقرّ البعثة التايلندية في نيويورك في 15 أغسطس، ثم التقينا ثانية في قاعة الوفود في 27 سبتمبر. استمعت إليه فيما كان يشرح تجربته في إصلاح الإدارة، والتشديد الذي سيوليه للإصلاح إذا أصبح أميناً عاماً. كان يقول كل الأمور الصحيحة، بنبرة حادّة، لأنّه يعلم أنّ ترشيحه أو ترشيح سواه لن يصل إلى أي مكان دون الدعم الأميركي. لم يكن دبلوماسيونا الذين يعرفون سوراكيارت يقدّرونه عالياً، وقد وصفوه بأنّه "ابن رجل ثري" حاول وفقاً للشائعات المحلية أن يرشو أستاذاً جامعياً للحصول على علامة بإعطائه ساعة رولكس. وعلى العموم، لم يكن رجالنا يعتقدون أنّ سوراكيارت مؤهل. ورأيت فيه شخصاً سياسياً، يأتي عنده فن التعامل في المقام الأول، وذلك على الأقل تغيير سارّ عن الخطاب الورع المحيط بأنان.

كان مرشّح سريلانكا سفيرها السابق في واشنطن في أثناء عهد كلينتون (حيث التقيت به)، جايانتا دانابالا، وهو أيضاً وكيل سابق للأمين العام لنزع الأسلحة. لم يكن ترشى دانابالا يحظى بفرص للنجاح. فهو يأتي من جنوب

آسيا وتتوقّف فرصه دائماً على حياد الهند على الأقل، وهو ما أظهرته منذ مدّة، على الرغم من أن التأييد الصريح من الهند له دور مهمّ في السباق.

تلاشت فرص دانابالا الضعيفة عندما رشّح الهندي شاي ثارور نفسه. وهو وكيل الأمين العام لشؤون الإعلام، إحدى أسوأ المستنقعات في الأمانة العامّة بأكملها، وكان روائياً شهيراً في الهند ولديه موقع على الإنترنت تفخر فيه "بوليوود". كان ثارور كبر الدعاة لنفسه، ويظهر عداء متعالياً لأميركا على الطريقة المعهودة في قسم كبير من "مجتمع الأمم المتحدة "، وقد كتب مؤخراً مقالة في صحيفة "نيويورك تايمز" ينتقد فيها الولايات المتحدة لعدم اهتمامها بالكريكيت، ويقول فيها من جملة ما يقول، " البيسبول بالنسبة إلى الكريكيت لعبة بسيطة بساطة الجمع في الحساب" [72]. وبما أنّه من العاملين الأوفياء للأمم المتحدة، وذلك عنصر مركزي في حملته، فقد كان على النقيض تماماً مما نبحث عنه. أخيراً، نظراً لتطلّع الهند إلى مقعد دائم في مجلس الأمن، ولأنّه يأتي من بلد كبير، فأنّه كان يخرق أحد التقاليد غير المكتوبة في الأمم المتحدة، وتحديداً أن يأتي الأمناء العامّون من بلدان صغيرة. صحيح أنّ بطرس غالي جاء من مصر، لكنّ الهند كبر بكثير. كما أنّ ترشيح ثارور أثار اهتمام باكستان على الفور، فأخذت تفكّر في أوقات مختلفة بترشيح أحدهم، بمن فيهم منير كرم، سفيرهم في الأمم المتحدة. باختصار، لم يكن ثارور يمكن أن ينجح، على الرغم من أنّه آخر من توصّل إلى ذلك في نيويورك.

ظهر ببطء أنّ كوريا الجنوبية لديها مرشّح أيضاً، وزير خارجيتها بان كي مون. كان بان معروفاً جداً في الولايات المتحدة، حيث عين في أوقات مختلفة من حياته المهنية دبلوماسياً محترفاً في واشنطن ونيويورك. وقد عملت معه عن قرب في عهد بوش 41 عندما حققت كوريا الجنوبية أولى أولويات سياستها الخارجية بانضمامها إلى الأمم المتحدة إلى جانب كوريا الشمالية، على غرار نموذج الألمانيتين، ما أنهى شذوذاً من شذوذات الحرب الباردة. وعمل بان لاحقاً كبيراً للموظفين لدى الرئيس الكوري الجنوبي للجمعية العامة، وعاودنا التواصل في عهد بوش 43، فيما كان يستعدّ للانتقال إلى نيويورك لشغل ذلك المنصب.

كانت استراتيجية كوريا الجنوبية في سنة 2005، وقد نفذها مندوبها الدائم يونغ جين شوا، تقوم على تثبيط بحث السباق إلى منصب الأمين العام، وبالتالي تأمل في إبقاء الطريق مفتوحاً إذا ما قرّر بان دخول السباق. مع ذلك لم تكن طموحات كوريا الجنوبية غير مرئية تماماً. فقد قدم بان إلى نيويورك في أواخر آب /أغسطس 2005، واجتمع بي بناء على طلبه في مقرّ البعثة الكورية، في مقابل الشارع الخامس والأربعين أمام الفسحة التي سيشغلها مبنى البعثة الأميركية ذات يوم. تركّز الاجتماع بمعظمه على برنامج كوريا

الشمالية النووي وجولة محادثات الأطراف الستة المقرّر انعقادها في الأسبوع التالي. غير أنّ بان كان يضمر أموراً أخرى، بما في ذلك كلمة مطوّلة عن أفكاره بشأن إصلاح الأمم المتحدة، ولم يكن مفاجئاً أنّها مماثلة لأفكارنا. أوضحت بلطف إنّنا نريد "المرشّح الأكفأ"، حتى إذا لم يكن آسيوياً، وقال بان بهدوء إنّ لديهم ما يقولونه في الموضوع في المستقبل القريب.

عاد بان إلى نيويورك من أجل افتتاح الجمعية العامّة، وبناء على دعوته تناولت غداء ثنائياً معه يوم الجمعة في 15 أيلول /سبتمبر بعد أن غادر بوش نيويورك. على الرغم من أنّ بان بدا متثاقلاً في الدفع بترشيحه، فإنّني أدليت بتعليقات مشجّعة. وقد طلب الانفراد برايس لمدة عشر دقائق قبل الاجتماع الأميركي الكوري الجنوبي أو بعده في اليوم التالي، وقلت إنّني سأنقل إليها نيّته. وفي أوائل سنة 2006، عاد بان إلى نيويورك، في طريقه للاجتماع برايس في واشنطن، وتبادلنا الانطباعات عن مجريات السباق، لاسيما آراءنا المشتركة بأنّ التايلندي سوراكيارت لن يحقّق شيئاً، على الرغم من بدايته المبكّرة، وأنّ حظوظ السريلانكي دانابالا معدومة. وذُكرت أسماء أخرى (مثل وزير خارجية تيمور الشرقية في ذلك الوقت، خوسيه راموس هورتا، نال جائزة نوبل للسلام في سنة 1996)، وستظهر أسماء أخرى حتى اللحظة النهائية، لكن من المرجّح ألا يولّد سوى قليل منها زخماً كبيراً. كان بان يريد أن يعرف حقاً ما الذي ستفعله الولايات المتحدة، لكنّني لم أكن أعرف في ذلك الوقت. تناولنا الغداء ثانية في 1 حزيران /يونيو، وفي ذلك الوقت اتضح لي أنّ رايس لديها "لائحة مختصرة" تضمّ اسماً واحداً: بان كي مون. لم أصرّح له بذلك، لكنّني حاولت أن كون متعاوناً قدر الإمكان دون أن أكشف الأمر. وقد قالت لي رايس أيضاً في 20 نيسان /أبريل، "إنّني غير واثقة من إنّنا نريد أميناً عاماً قوياً"، وهو ما لم كشفه أيضاً.

كانت كل هذه المناورة تناسبني، إذ ثمة هدف أميركي آخر لإجراء انتخاب الأمين العام في وقت أبكر من المعتاد، ربما في صيف 2006، لمنح من ينتخب فترة انتقالية طويلة قبل أن يتولّى منصبه فعلياً في 1 كانون الثاني / يناير 2007. في اجتماع 30 كانون الثاني /يناير للخمسة الدائمين، في القاعة 0209C، قاعة الاجتماعات الصغيرة في الدور الأول التي تشرف على إيست ريفر والمخصّصة دائماً للخمسة الكبار (ما يثير انزعاج الآخرين)، بحثنا قضية التوقيت. أبدى جونز باري ودي لا سابلييه خوفهما من التحرّك بسرعة، إذ كانوا يخشون من أنّ انتخاب أمين عامّ جديد سيضعف أنان. لم يكن ذلك هدفي، على الرغم من أنّه لا يرعجني. وأيّد وانغ ودينوزوف التحرّك باكراً. اتفقنا على أن نبدأ في أثناء الرئاسة الأميركية المشاورات مع أعضاء المجلس الآخرين لإطلاق العملية.

أظهر هذا التوقيت حقيقة رئيسية بشأن انتقاء الأمناء العامّين: أنّه أساساً قرار للخمسة الدائمين، يعبّر عنه في مجلس الأمن ويعرض على الجمعية العامة. فالمادّة 97 لا تنصّ سوى على، "تعيّن الجمعية العامة الأمين العامّ بناء على توصية مجلس الأمن "، وهو ما فسر منذ البداية على أنّ المجلس يسمّي شخصاً واحداً توافق عليه الجمعية العامة. ويتسبّب ذلك كل خمس سنوات بألم كبير لبلدان 77، مثل البرازيل والهند ومصر وباكستان وسواها، دون أن نذكر كوبا وفنزويلا. فبما أنّ الجمعية العامة تواجه أساساً بخيار إما أن تقبله وإما أن ترفضه، فإنّ بعض البلدان تشعر بأنّها مستبعدة من اتخاذ القرار. كما أنّ العديد من أصحاب المبادئ الأخلاقية يحضّون الأمم المتحدة على إجراء "بحث مفتوح وشفّاف، والتشاور الواسع "، والمناقشة، كما لو إنّنا لا نتخذ قراراً سياسياً أساساً. والحقّ يقال إنّ التصرّف من خلال الخمسة الدائمين وأعضاء المجلس العشرة الآخرين يتيح لكل الأقاليم الإعلان عمن تفضّل.

في 8 شباط /فبراير، بدأت مشاورات منفصلة مع كل أعضاء المجلس غير الدائمين في مكتب رئيس المجلس. وغالباً ما استخدم هذا الأسلوب للحكم على مزاج المجلس قبل الانتقال إلى الاجتماع الفعلي بحضور كل الأعضاء، أو لمحاولة إيجاد حل لمشكلة انقسم المجلس بشأنها. وهي بالنسبة إلى رئيس المجلس تشبه عمل طبيب أسنان، يدخل عليه الأعضاء واحداً بعد الآخر كل عشرين دقيقة أو نصف ساعة إلى أن يلتقي بالجميع. طرحت أربعة أسئلة على كل واحد: (1) ما رأيهم بشأن توقيت انتقاء الأمين العام؟ (2) هل نضع وصفاً للوظيفة؟ (3) هل يجب أن يكون الأمين العام التالي آسيوياً؟ (4) هل يجب أن نحدّ أنفسنا بالميدان "المعلن " للمرشّحين أو هل يمكننا انتقاء شخص آخر؟ وافق الجميع على إجراء الانتخاب في وقت أبكر من المعتاد، وفضّلت اليابان تشرين الأول /أكتوبر (وهو أمر غير مفاجئ لأنّ اليابان ستكون رئيسة المجلس في ذلك الوقت)، لكن العديد منهم وافقوا على الصيف، بما في ذلك نانا إفّا أبنتنغ الغاني (بلد أنان)، الذي قال إنّ آب /أغسطس أو أيلول / سبتمبر وقت مناسب. لم يكن هناك أي اهتمام "بتوصيف الوظيفة "، وكان هناك تأييد ساحق لمقولة دور آسيا، ولم يكن لدى أحد جواب عن السؤال الأخير.

قدّمت تقريراً عن استشاراتي إلى المجلس بأكمله في 24 شباط /فبراير واجتمعت مع الخمسة الدائمين بعد ذلك على الفور. قال دي لا سابلييه بشكل مسعف إنّ علينا البدء في تموز/يوليو، وأشار إلى أنّه لا يمكننا الانتظار إلى أن يبدأ الشهر المحدّد، إذ قد نجد أنفسنا في طريق مسدود، كما حدث في أيام الحرب الباردة. علينا أن نبدأ قبل ذلك بفترة طويلة لنضمن عدم التأخّر عن موعدنا المحدّد. (كان سبب طرحه تموز/يوليو أنّه موعد الرئاسة الفرنسية للمجلس أيضاً).

في آذار/مارس، تحت رئاسة الأرجنتين، وافق المجلس على بدء المشاورات "الرسمية" في حزيران /يونيو أو تموز/يوليو. وفي غضون ذلك، طلب دي لا سابلييه من موظفيه إجراء بحث لأحدث انتخاب مماثل، في سنة 1991، عندما انتهت ولاية بيريز دي كويار. كان دي لا سابلييه نائب المندوب الفرنسي الدائم في ذلك الوقت، ووانغ المستشار السياسي لجمهورية الصين الشعبية في نيويورك، وكنت في مكتب شؤون المنظمات الدولية في وزارة الخارجية، لذا كنّا نعرف بعضنا بعضاً ولدينا رأي مشترك بشأن مجريات الأمور في سنة 1991. وفي أثناء ذلك استمرّت دمدمات التمرّد من أمثال الهند ومصر بالتصاعد، إذ كانوا يفكرون في أن قراراً للجمعية العامّة "يتطلّب" أن يقدّم مجلس الأمن كثر من اسم لمنصب الأمين العام. فانتهجت أسلوب التحدّي لمواجهة تلك الفكرة، واختفت مع الوقت.

في ذلك الوقت، ظهرت أسماء جديدة. وجاءت الحملة الجادّة الوحيدة لمنصب الأمين العام من أوروبا الشرقية من الرئيسة اللاتفية فايرا فايك فريبيرغا، ولم تكن فحسب من المجموعة الإقليمية التي لم تتولّ البتة منصب الأمين العام، بل كانت أنثى أيضاً. كما أنّها عاشت في كندا قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، وتحمل الجنسية الكندية. نقلت الفكرة إلي بهدوء في البداية في 27 تشرين الأول /أكتوبر 2005، عن طريق السفير اللاتفي سولفيغا سيلكالنا، واتفقنا على البقاء على اتصال، نظراً لاحتمال انهيار ترشيح فايك فريبيرغا لا بسبب مقولة "دور آسيا"، بل الاستياء الروسي المتصاعد أيضاً. اتصلت بي فايك فريبيرغا شخصياً في 2 تشرين الثاني /نوفمبر، واجتمعنا في نيويورك في 9 آذار/مارس 2006، وفي مناسبات عديدة أخرى عندما اشتدّت الحملة. وقلت إنّني سكون مسروراً جداً بالبقاء على اتصال هادئ معها، نظراً لحساسية أي قرار يمكن أن تتخذه فيما يتعلّق بالسباق على منصب الأمين العامّ. وكنت سأفعل الأمر نفسه مع أي أوروبي شرقي آخر، على الرغم من أنّ فايك فريبيرغا هي الوحيدة التي تقدّمت.

في أوائل حزيران /يونيو، ألقى مالوك براون كلمة خلافية تجسّد كل ما نحاول إزالته بانتخاب أمين عامّ جديد. فأمام مجموعة محازبة يموّلها جورج سوروس (كان يقدّم أيضاً معونة لسكن براون)، شنّ مالوك براون وفقاً لعدد 7 حزيران /يونيو من صحيفة "نيويورك تايمز"، "هجوماً على الولايات المتحدة، في حادثة غير مألوفة جداً يتوجّه فيها موظف في الأمم المتحدة إلى بلد محدّد بالانتقاد [73]. لم يكن بوسعي التعبير بطريقة أفضل. فهو لم يكتف بانتقاد إدارة بوش، بل الشعب الأميركي أيضاً لأنّه يحصل على الأخبار من محطّة فوكس نيوز وروش ليمبو، وتلك نظرة الكريهين في وسط البلاد النخبوية اليسارية. فقد رأى هذا البيروقراطي الصغير نفسه فوق حكومات الدول الأعضاء، بدلاً من الإقرار بأنّه مجرّد موظف دولي مدني، يقدّم لهم الخدمة،

وليس العكس. ومن ثم كان انتقاد مالوك براون غير مشروع البتة، فضلاً عن أنّه خاطئ في جوهره، ويعكس بدقّة رؤية الدور الثامن والثلاثين بأنّه ليس مسؤولاً في النهاية أمام حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وكان موظفو أنان قد أطلقوا قبل عدة سنوات فكرة أنّه " البابا الزمني"، وهو أمر قالوه بجدية تامّة. وبما إنّني لوثري، فإنّني لا أؤمن بالبابوات الدينيين، وكنت مصمّماً بشكل مطلق على عدم وجود "بابا زمني " في الدور الثامن والثلاثين.

اتصلت بأنان وأبلغته بأن الخطاب كان أسوأ غلطة أشهدها لمسؤول في الأمم المتحدة. وقلت إنّ عليه التبرؤ منها، وهي نقاط أوضحتها بعد ذلك للصحافة في ركن الصحافة الخاص بمجلس الأمن. وكنت مرتاحاً في التحدّث علناً لأن موظفاً في البيت الأبيض أبلغني في ذلك الصباح أنّ بوش قال لهم، في عشاء في البيت الأبيض مع جمهوريين بارزين في الليلة الماضية أنّ "بولتون يخاطب الشعب الأميركي في الأمم المتحدة؛ إنّه يدرك ما يفكّرون فيه". في طريقي إلى ركن الصحافة، التقيت بالسفير الإسرائيلي دان غيلرمان، الذي حضر خطاب مالوك. "صُعق" غيلرمان من ملاحظات براون، فعرض عليه أن يوصله إلى البيت "لأنّك لن تجد مزيداً من العمل في الأمم المتحدة بعد ذلك الخطاب". اتصلت بعدد من المندوبين الآخرين، وكانت ردود أفعالهم مماثلة لردّ فعلي. لم يجد ألن روك الكندي ما يقول سوى، "ما الذي كان يفكّر فيه"؟ وقالت النيوزيلندية روزماري بانكس إنّ الملاحظات كانت "خطيرة جداً" بالنسبة للأمم المتحدة. وتابعت أنّ يان إلياسون قال في عشاء في الليلة الماضية، عندما انتشر خبر ملاحظات مالوك براون، "حان الوقت لكي يخرس مالوك براون". من النقاط الرئيسية التي قلتها أمام الصحافة: كان مالوك براون يصوّب على الأميركيين، لكنّه أصاب الأمم المتحدة نفسها. رفض أنان التنصّل من الخطاب، وهو ما ناسبني تماماً، لأن الكلمات المسيئة أصبحت صادرة عنه أيضاً.

في ذلك الحين، كانت محطة فوكس نيوز تروّج للخبر، ولم يتأخّر ليمبو كثيراً. وتابع المعلّقون المحافظون الموضوع أيضاً. انتقلت في تلك الليلة إلى لندن، ووصلتها في وقت مبكّر من يوم 8 حزيران/ يونيو، وركبت السيارة قاصداً فندق بارك لين هيلتون. كانت إذاعة البي بي سي 4 تبثّ أخباراً ذات عناوين مثل، "الأمم المتحدة على خلاف مع كبر مموليها". وعندما وصلنا إلى الفندق، كانت الإذاعة تجري مقابلة مع الدبلوماسي البريطاني الكبير السابق جون وستون، فرأى في الخطاب غلطة خطيرة. وأوردت صحيفة "تايمز" (وهي من الصحف التي يمتلكها روبرت ميردوخ [74]) خبراً طويلاً على صفحتين، وأبرزت صحيفتا "ديلي تلغراف " و"غارديان " الخبر أيضاً، ما سرّني كثيراً. كنت أتوقّع تغطية جيدّة، لكن الحطّ من شأنه واذلاله في بلده كان بمثابة علاوة. في تلك الليلة، في التاسعة بتوقيت لندن تقريباً، اتصلت رايس لتقول،

"لقد فعلت الصواب " بتوبيخ مالوك براون. وتابعت، "كنت غاضبة جداً، وكذا الرئيس وهادلي "، وأضافت قبل أن أتمكّن من قول "هالو"، "كانوا محظوظين لإنّني لم أرد، إذ لن كون مهذّبة مثلك "، وكان سماع ذلك أمراً لطيفاً حقاً. كنت أشتبه في أنّ أنان ومالوك براون يريدان استخدام الحملة للحؤول دون تثبيتي في مجلس الشيوخ، وللفصل بيني وبين رايس إذا كان هناك سبيل إلى ذلك. وقد فشلا بوضوح في تلك النقطة. بالمقابل، رأيت إنّني أوضحت بجلاء أنّ الولايات المتحدة لا تريد "بابا زمنياً" جديداً في الدور الثامن والثلاثين، ولا نيّة لها في انتخاب واحد.

بعيداً عن المقدّس، وفي عودة إلى الدنيوي، استعددنا في تموز/يوليو 2006 لأول "تصويت استطلاعي"، وفيه "يشجّع " كل من أعضاء المجلس أو "لا يشجّع" أو يعبّر عن "لا رأي " بشأن المرشّحين الأربعة المعلنين: بان ودانابالا وسوراكيارت وثارور. في الرابعة والنصف بعد ظهر يوم 25 تموز/ يوليو، في قاعة المجلس غير الرسمية، استبعدنا كل موظفي الأمانة العامة، بما في ذلك المترجمين. ولم يسمح بدخول القاعة إلا لعضوين في كل وفد، فيما تبيّن أنّه مسعى فاشل للحفاظ على سرية التصويت الاستطلاعي. وزّع دي لا سابلييه أقلاماً تحمل شعار الأمم المتحدة، لكي يكتب الجميع باللون نفسه؛ وقلت مازحاً أنّه يجب إعادة كل الأقلام لأغراض الموازنة، على الرغم من إنّني لاحظت بعض المندوبين يحتفظون بها كتذكار. صوّتُّ وفقاً لميل رايس، لأنّ تعليمات مكتب شؤون المنظمات الدولية لم تكن منسجمة، وانتظرت مع الآخرين لكي يقرأ دي لا سابلييه نتائج كل تصويت استطلاعي سري. تقدّم بان وثارور بـ 12 و10 أصوات "تشجيع" على التوالي، وتلاهما دانابالا وسوراكيارت (4 و5 أصوات على التوالي). وقد ظهرت نتيجة التصويت في الصحافة بعد ساعات. سررت لأجل بان، لكنّني فوجئت بأداء ثارور الجيد.

مرّ آب/أغسطس بأكمله خلسة في نيويورك، كما هو الحال في الغالب، حيث يتوجّه كثير من الأشخاص في إجازات. وسرت تخمينات كثيرة بأنّ دانابالا وسوراكيارت سينسحبان، وأنّه قد يُحثّ مرشّحون آخرون على الدخول. وكما تبيّن، بقي كلاهما، على الرغم من أنّهما لم يحقّقا البتة مجموع الأصوات الذي يمنحهما فرصة النجاح. وكان يمكن أن أراهن بالمال على أنّ باكستان ستقدّم مرشحاً، سواء أكان منير أكرم أو شخصاً آخر، نظراً لأن ثارور أحد المرشحين المتقدّمين، لكن لم يحدث ذلك لأسباب لم تتضح. وكان من المفاجئ في منتصف آب/أغسطس دخول مرشّح آخر، بشكل غير رسمي أولاً، وهو الأمير زيد من الأردن الذي اكتسب احتراماً كبيراً بسبب تقريره عن الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة التي يمارسها أفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. مع ذلك فإنّ زيد ليس من القسم الآسيوي الذي من المرجّح أنّه كان في ذهن الصين واليابان عندما نادتا "بدور آسيا"، كما أنّ أم

زيد السويدية وزوجته البريطانية ربما لا يكونان المواصفات التي لدى بيجنغ والآخرين. إضافة إلى ذلك، فإنّني لم أفهم كيف يمكن أن يسمح "الآسيويون بانتخابه، لاسيما أن بطرس غالي، وهو عربي آخر (مع أنّه سمّي عن المجموعة الإفريقية)، شغل منصب الأمين العام قبل عشر سنوات. كنت معجباً بزيد وأحترمه، وأعرف أنّ ملك الأردن عبد الله أثار المسألة شخصياً مع بوش، وربما أكثر من مرة واحدة. وكما كان زيد يحبّ أن يقول مازحاً، من المفيد أن يكون الملك ابن عمّك.

حال مندوب روسيا الجديد فيتالي تشوركين ومندوب الصين وانغ دون إجراء مزيد من التصويت الاستطلاعي حتى أيلول /سبتمبر، بل إلى ما بعد عطلة عيد العمال، ما يجعلنا قريبين بشكل خطير من تكرار أنماط الانتخابات السابقة والوصول إلى نهاية السنة. حاولت أن أفهم ما يدور في خلدهما لأنّهما كانا يدعوان سابقاً إلى التقدّم بسرعة أكبر، بل إنّ جونز باري ودي لا سابلييه اللذين كانا أكثر تردّداً، أصبحا قلقين من إنّنا تخففنا عن الموعد. أخيراً اتفقنا على إجراء استطلاعين آخرين أولهما في 14 أيلول /سبتمبر.

قرّرت أنّ الوقت حان للاجتماع بوانغ وبحث ما تريده الصين والولايات المتحدة حقاً، وهو ما فعلناه في 13 أيلول /سبتمبر. اتفقنا على أن يخبر أحدنا الآخر عن كيفية اقتراعه في التصويت الاستطلاعي الأول، وقلت إنّني صوّت لتشجيع بان وعدم تشجيع الثلاثة الآخرين. وقال وانغ إنّه صوّت لتشجيع الأربعة، دعماً لمقولة "دور آسيا"، وهو ما اعتقد أنّه سيقود إلى تعليمات بدعم زيد في الاستطلاع القادم. ومن المثير للاهتمام أنّ وانغ لم يكن يعتقد أن باكستان ستدخل ما لم يرتفع التصويت لثارور كثيراً، وهو ما لا يتوقعه وانغ. وبعد بحث الآخرين، قال وانغ صراحة إنّ الصين معجبة ببان. عندئذ رأيت أنّ القطار وضع على السكّة. واتفقت أنا ووانغ على التحدّث ثانية بعد التصويت الاستطلاعي الثاني.

في 14 أيلول /سبتمبر، أجرى مجلس الأمن التصويت الاستطلاعي الثاني. وحصل بان هذه المرة على 14 صوتاً تشجيعياً وواحداً بعدم التشجيع. وبقي ثارور عند 10 أصوات تشجيعية، وارتفع سوراكيارت بشكل مفاجئ إلى 9، فيما تراجع دانابالا إلى 3 أصوات، وحصل زيد على 6 وحل رابعاً على الرغم من توقّع أن يحل ثانياً أو ثالثاً. كان عرض بان شبه حاسم في هذه المرحلة، والسؤال الوحيد هو إذا كان تصويت عدم التشجيع الوحيد جاء من عضو دائم وهل يمكن أن يتحوّل إلى فيتو. أبلغ وانغ الصحافة على الفور أنّ بان حل أولاً ومع أنّه لم يكشف عن مجموع الأصوات (وهو ما توافق أعضاء المجلس عليه)، فقد فسّرت الصحافة تقرير وانغ الحماسي بأنّه يعني أنّ الصين تؤيّد بان. اشتبهت شخصياً بأن صوت "عدم التشجيع" جاء من اليابان، نظراً للتوتّر

الدبلوماسي بين البلدين، وقرّرت أن أتحدّث إلى أوشيما لإقناعه بأن تغيّر طوكيو تعليماته لتصبح داعمة.

اتصلت فايك فريبيرغا في اليوم التالي، وأخبرتها بما يجري، وأكّدت لها أن عليها الترشّح الآن والا فلا. قالت أنّها لا تريد الانتظار حتى وصولها إلى نيويورك، وأنّها تفضل الإعلان عن ترشيحها في لاتفيا، وهو ما فعلته. هنأتها على اتجاه تفكيرها، وقلت إنّ بوسعك أحياناً تحقيق أهدافك دون أن تنتصري بالضرورة، لكنّها ردّت كسياسية خبيرة، "لا أحد يحبّ الخاسرين". وصلت فايك فريبيرغا إلى نيويورك في عطلة نهاية الأسبوع وخاضت حملتها بقوة، لكن لم يكن هناك من طريقة لمعرفة إذا كانت ستحدث أي اختلاف. في وقت لاحق من يوم الجمعة، اتصل زيد، وكان محبطاً من النتيجة، وقال إنّ المندوب اليوناني ديميس فاسيلاكيس حاول إقناعه بالانسحاب، وأبلغ الصحافة بأنّ على مجلس الأمن أن ينهي هذه القضية في أيلول /سبتمبر. طمأنت زيداً إلى إنّنا لا نحاول التأثير على قراره بالبقاء أم الانسحاب بطريقة أو بأخرى، وعندئذ قال زيد إنّ عليه إنهاء المكالمة لأنّ ابن عمّه، الملك عبد الله، اتصل به.

اجتمعت رايس بوزير خارجية الصين لي صباح الاثنين في 18 أيلول/ سبتمبر، وأطلعتها مسبقاً على محادثاتي مع وانغ بشأن بان. وقد سرّت كثيراً، وتوصّلت هي ولي إلى اتفاق بشأن بان في نهاية محادثاتهما الثنائية، وهو ما تابعته أنا ووانغ على الفور. تناولت الغداء مرة أخرى مع بان، وبدأنا ببحث نتائج التصويت الاستطلاعي. كان بان يعتقد بأنّ صوت عدم التشجيع الوحيد جاء من المندوب الغاني إقّا أبنتنغ. وعلّل بأنّ من صوّت بعدم التشجيع صوّت بتشجيع ثارور، لكنّه لم يبد أي رأي بشأن المرشّحين الآخرين. كان بان يخمّن بأنّ ثارور رجل أنان (وهو موظّف داخلي يأمل ألا يزيل "ميراثه ")، وأنّ إقّا أبنتنغ يحاول أن يساعد أنان. وقلت إنّني أعتقد أنا ووانغ أنّه اليابان، لكنّ بان قال أنّه تحدّث إلى أوشيما الذي أنكر ذلك صراحة. ذكّرت نفسي أنّ عليّ التحدّث إلى أوشيما. وأكدت لبان أنّ علينا الانتهاء من هذه العملية عاجلاً لا آجلاً، قبل أن يتمكّن ثارور والآخرون من التوصّل إلى طريقة لتعطيلها. وافق بان على أن يبدأ وفد كوريا الجنوبية بتشديد الضغط.

قال بان أيضاً أنّه أجرى محادثة "مفاجئة " مع وزيرة الخارجية البريطانية مارغريت بيكيت (التي خلفت سترو) وجونز باري، فقال جونز باري إن بريطانيا تعتبر دائرة الشؤون السياسية حصّتها. وقال بان أنّه لم يجب. كنت أعلم بالطبع أن جونز باري يعتبر ذلك منصبه، ويريده بشدّة عندما تنتهي ولايته كمندوب دائم في سنة 2007، لذا قرّرت أن أعرض على بان بعض الأفكار عن التغييرات التي نريدها فور توليه منصبه. ومن البنود التي تحتل مكاناً متقدّماً في لائحتي أنّ على الأمين العام الجديد أن يطلب استقالة كبار المسؤولين

كافة في الأمم المتحدة فوق منصب مساعد الأمين العام، لتنظيف البيت، على غرار قيام الرئيس الأميركي القادم بتغيير كبار المسؤولين الذين عيّنهم سلفه. ولا يعني ذلك أن عليهم جميعاً المغادرة على الفور، أو أنّه قد لا يُحتفظ ببعضهم، لكن الدعوة إلى الاستقالة ترسل إشارة واضحة بأن التغيير قادم. وبدا أن بان فهم المقصود.

أوضحت ملاحظات بان عن محادثته المزعجة مع البريطانيين أيضاً سبب عصبية جونز باري المفاجئة بشأن تسريع الانتهاء من اختيار الأمين العام المقبل. رفعت تقريراً بكل ذلك إلى رايس في والدورف في تلك الليلة، قبيل الاجتماع مع وزراء خارجية الأربعة الدائمين الآخرين في مجلس الأمن. قالت إنّ بيكيت ووزير الخارجية الفرنسي دوست بلازي قدّما حججاً قوية لصالح الإبطاء، لكن لم يبد أحد آخر اهتماماً. وقال لافروف إنّ فايك فريبيرغا لن تصبح أمينة عامّة، ولم يقل أحد شيئاً سلبياً عن بان. ولم يذكر سوراكيارت، لكن انقلاباً عسكرياً وقع قبل بضعة أيام وأنهى ترشيحه عملياً. على أي حال، أقنعت رايس الوزراء بإجراء تصويت استطلاعي آخر في 28 أيلول /سبتمبر، ما أزعج جونز باري ودي لا سابلييه كثيراً عندما سمعا بذلك.

لجأ إلى تكتيك آخر يقاومان فيه تمييز أوراق اقتراع الأعضاء الدائمين عن الأعضاء غير الدائمين. كان مزاج المجلس يؤيّد بقوة أوراق الاقتراع مختلفة الألوان لمعرفة مَن من الأعضاء الدائمين الخمسة راغب في كشف أنّه يفكّر في نقض أي مرشّح. وكنت أريد أوراق الاقتراع المختلفة الألوان لأنّها تظهر أنّ كل المرشّحين الآخرين سوى بان لديهم فيتو واحد على الأقل (تصويتنا) وأنّ بعضهم قد يحصل على أكثر من فيتو. وافق وانغ وتشوركين على هذا التقييم. وفي اجتماع الخمسة الدائمين فقط، سأل تشوركين دي لا سابلييه ونائب المندوب الدائم البريطاني (كان جونز في إجازة أخرى) صراحة إذا كان لديهما مرشّح جديد، أو إذا كانا يتوقّعان ظهور أحد فجأة. أوضح دي لا سابلييه الموضوع على الفور بقوله، "ما إن ننتخب أميناً عاماً جديداً حتى ينتهي كوفي "، فبدا ذلك مواتياً بالنسبة إلي بالتأكيد. لذا بدأ البريطانيون والفرنسيون يدركون أنّ أيام أنان، التي كانوا يسيطرون فيها على المناصب العليا في الأمانة العامة، وتسود فيها شبكات الاتحاد الأوروبي، قد ولّت. انتهى اجتماع الخمسة الدائمين دون التوصّل إلى قرار، وتوجّهنا كل على حدة لمقابلة الصحافة المتحلّقة. كانت الصحافة تعرف بالضبط ما هي القضية التي نبحثها، وبما أنّه اتفق إنّني كنت أسير مع وانغ، فقد وضعت ذراعي حول كتفه وقلت، "الولايات المتحدة والصين متفقتان في هذه القضية". وقد أحببت ذلك.

في 28 أيلول /سبتمبر، في اقتراع استطلاعي دون أوراق اقتراع مميّزة تراجع بان إلى 13 - 1 - 1، ما فسّرته بأنّ بريطانيا أو فرنسا ابتعدت عن التشجيع لإبطائه. سألت جونز باري كيف يعتقد أنّ هذا التكتيك يمكن أن يجعل

له حظوة عند بان، فاكتفى بالكزّ على أسنانه. وقد تراجعت أصوات "تشجيع" الآخرين جميعاً، وحصل مرشّح جديد من أفغانستان (وزير المالية السابق أشرف غاني) على ثلاثة أصوات فقط، فيما حصلت فايك فريبيرغا على سبعة أصوات تشجيع لتحل الثالثة، وذلك عرض معقول لوافدة متأخّرة.

في اليوم التالي، اجتمعت مع أوشيما، وحثثته على إعادة النظر في تصويت اليابان بعدم التشجيع، فلم ينكر ذلك أمامي. حثثت اليابان على دعم بان، حتى ننتهي من الأمر، ولكي لا تعزل اليابان، وتلك مقولة أعرف أنّها تجتذب الدبلوماسيين من الملاك. واتصلت برايس يوم السبت في 30 أيلول/ سبتمبر، قبل أن تغادر في رحلة إلى الشرق الأوسط، لأبلغها بأنّ الأمور قد تبدأ بالتحرّك بسرعة، فاكتفت بالقول، "تولّ الأمور التكتيكية بأي طريقة تراها مناسبة".

أبلغني أوشيما صباح الاثنين في 2 تشرين الأول /أكتوبر أنّ رئيس وزرائهم الجديد، شينزو آبي، سيسافر إلى بيجنغ وسيول في ذلك الأسبوع. وكان يريد تأجيل أي تصويت رسمي على الأمين العام إلى ما بعد رحلة آبي، وقلت إنّني سأحاول ترتيب ذلك. ومع حلول التصويت الاستطلاعي المميز الألوان بعد ظهر ذلك اليوم، أدركت أن اليابان لا تستطيع التصويت بنعم، لكنّها قد تنتقل إلى التصويت بلا رأي، وهو ما حدث بالفعل. بعد ذلك تحرّكت باتجاه الإسراع في التصويت الرسمي في المجلس في 9 تشرين الأول /أكتوبر. أبلغ وانغ الصحافيين صراحة خارج قاعة مجلس الأمن أنّ بان سيكون الأمين العام المقبل؛ وكنت أكثر تحفّظاً بقليل، لكن لم يكن هناك شكّ بأنّ السباق قد انتهى. انسحب العديد من المرشّحين الآخرين بعد أن أحسّوا بأنّهم وصلوا إلى النهاية، ومنهم ثارور الذي كان خروجه مبلّلاً بالدموع ودراماتيكياً.

جاء التصويت الرسمي في 9 تشرين الأول /أكتوبر دون المتوقع، بالنظر إلى قيام كوريا الشمالية بإجراء تجربة نووية في اليوم السابق، وأطلقت معركة دبلوماسية حادّة أخرى، لكنّنا كنّا مصمّمين على إنهاء السباق على منصب الأمين العام. كان التصويت في الواقع بالإجماع على اعتماد القرار 1715، ثم انسحب كل في المرشحين الآخرين بشكل رسمي. كان على الجمعية العامّة أن تصوّت بالطبع، وقد نجحتُ في تحديد موعد ذلك التصويت في نهاية الأسبوع، لإلغاء أي احتمال لأن يتربّص بنا مثيرو الشغب.

يوم الجمعة 13 تشرين الأول، اجتمعت ببان كي مون على غداء ثنائي آخر، وكان هذه المرة في جناحه في فندق إنتركونتيننتال، مقابل والدورف في الشارع التاسع والأربعين. قال بان أنّه يعتقد أنّه لن يستقيل من منصبه كوزير خارجية كوريا الجنوبية حتى منتصف تشرين الثاني /نوفمبر بسبب المشاكل التي تثيرها كوريا الشمالية، وهو أمر مفهوم لكنّه سيقلّص فترته الانتقالية.

أكّد على إنّنا نريد أن يتمتّع بان بالمرونة في تعييناته، وأن متطلّباتنا السابقة المطلقة هي التخلّص من شاغلي المناصب العليا لإفساح المجال له لجمع فريقه. ولن يحظى بفرصة أفضل من بداية عهده، وعليه أن يدرك على وجه الخصوص أنّه يجب ألا يكون مقيداً بالمخطط التنظيمي القائم. على سبيل المثال، يجب أن ينظر في الجمع بين دوائر مختلفة، مثل الشؤون السياسية وحفظ السلام، ثمّ فصل الكيان الجديد إلى أقاليم جغرافية منفصلة.

أبلغت بان أن ليس عليه أن "يوازن" كل قرار شخصي. فعليه ألا ينظر في السياسة إلا في النمط الإجمالي للتعيينات، لكن بدا أنّه أقنع نفسه أنّ عليه أن يعيّن امرأة من العالم الثالث كنائبة للأمين العام. وأنا أفضّل في الواقع مديراً متشدّداً من مجموعة 77 على أحد أصحاب المبادئ الأخلاقية السامية من فالهالاس من أوروبا، وقلت ثانية أن عليه أن يشذد على المؤفلات، والا سيجد نفسه خاضعاً للمخاوف السياسية. وقلت إن الولايات المتحدة تريد عمليات حفظ السلام أو الشؤون السياسية، واقترحت أن تتولى اليابان أو ألمانيا الإدارة، بالنظر إلى مساهماتهما الكبيرة. كان يصعب استيعاب ذلك، وبخاصة قبيل لحظات من التصويت الرسمي للجمعية العامة، لكنّني كنت واثقاً من أن بانّ يصغي بعناية.

تقدّم اجتماع الجمعية العامة بهدوء، إذ تمكّن المعتدلون من إقناع فنزويلا وكوبا بعدم تعطيل الاجتماع. تحدّث ممثّلون عن كافة المجموعات الإقليمية، وتحدّثت كممثّل للبلد المضيف. وكان أفضل ما قلته، "التعبير عن تقديري لعمل فريق كبار مستشاري [أنان] الذين سينتقلون إلى تحدّيات جديدة "، ما أثار الضحك في القاعة. وألقى بان خطاباً متواضعاً مستذكراً المساعدة التي قدّمتها الأمم المتحدة إلى كوريا الجنوبية عندما غزتها كوريا الشمالية في سنة 1950، والتي لولاها لما كان هناك كوريا جنوبية. وتحدّث أيضاً عن قراءة رسالة كتبها زملاؤه الصغار في المدرسة يطلبون فيها من الأمم المتحدة مساعدة بلد صغير آخر يتعرّض للهجوم، وكان يشير بالطبع إلى الثورة الهنغارية في سنة 1956، وبدا ذلك مؤثراً جداً. أوضحت للصحافة التباين بين قصة نجاح كوريا الجنوبية التي أصبح أحد مواطنيها أميناً عاماً للأمم المتحدة، في حين أنّ كوريا الشمالية الفقيرة تجري اختباراً للأسلحة النووية.

زار بان بوش في واشنطن في 17 تشرين الأول /أكتوبر، واجتمع بهادلي في الجناح الغربي، ما سمح للرئيس بالدخول بشكل غير رسمي. كان معظم الاجتماع عن كوريا الشمالية، لكن أبرامز نقل إلي في اليوم التالي أنّه بعد أنّ هنأ بوش بان على انتخابه، قال بان أنّه يأمل بالتركيز على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان. فقال بوش بعد ذلك إنّ على بان "التخلّص من [كبار] الموظفين" في الأمم المتحدة، وبخاصة "التخلّص من مالوك براون" الذي نعته بأنّه معالي لأميركا و"تعيين رجالك ". وقال بوش، "عليك تغيير ثقافة

الإدارة بأكملها لأن إدارة الأمم المتحدة رديئة... الأمم المتحدة لا تؤمن بالنتائج، وإنما بالخطب". وضغط بوش على وجه التحديد لأن يرأس أميركي مكتب عمليات حفظ السلام وأكّد على صعوبة تبرير المساهمة الأميركية السنوية الكبيرة بوجود كثير من المشاكل في المنظمة. لا شكّ في أنّ بان سمع الرسالة من "أعلى مستوى"، كما يقولون. والآن أصبح السؤال الوحيد ماذا سيفعل حيال ذلك.

بعد ذلك ببضعة أيام، أعلن بورنهام عن استقالته اعتباراً من 15 تشرين الثاني /نوفمبر، للعودة إلى العمل المصرفي الاستثماري في نيويورك. أسفت لخروجه، لكنه كان يخطّط للرحيل منذ مدة طويلة، وقد أوضح إعلانه المباشر ما يّنتظر من الجميع، لا أنّه يوجد تهافت كبير على أبواب الأمانة العامة. كان ذلك جزءاً من عقلية الأحقية التي نسعى إلى كسرها، وكشف تشبّث العاملين بمناصبهم على أمل ركوب المرحلة الانتقالية، مقدار خطورة المشاكل، ومقدار صعوبة المهمّة التي تنتظر بان كي مون. عندما أعلن عن استقالة بورنهام بشكل رسمي، أصدرت بياناً أمتدح فيه عمله، وختمت بأنّنا "نتوقّع من كثير غيره من كبار المسؤولين في الأمم المتحدة بالخروج أيضاً، وأننا نشكرهم جميعاً على خدماتهم".

في 16 كانون الثاني /يناير 2007، زار بان واشنطن ثانية، ليجتمع مع بوش في المكتب البيضاوي هذه المرة. كانت أيامه الأولى مثيرة للخلاف إذ رُفض العديد من خططه لإعادة التنظيم قبل أن تناقش بشكل كامل، وأنزلت أولوية أخرى بسبب الضغط الشديد من مجموعة 77. بتّ أعتقد أنّ مهمة بان ستكون أصعب مما كنّا ننتظر أصلاً، وأن السؤال الحقيقي هل سيغرق في مستنقع "ثقافة انعدام الحركة " في الأمم المتحدة أم سيصمد وربما يتغلّب عليها. ولا يسعنا في هذه القضية سوى انتظار مزيد من التطوّرات.

الفصل الحادي عشر

نجاحات مجلس الأمن في موضوع كوريا الشمالية

إنها حكمة مؤسّسة على التجربة الشاملة للبشرية،
أن لا يوثق ببلد أكثر من حدود مصالحه
وما من رجل دولة أو سياسي حكيم يبتعد عن ذلك

- جورج واشنطن، 14 تشرين الثاني، نوفمبر 1778 [75]

لم تقف كوريا الشمالية مكتوفة الأيدي فيما كانت محادثات الأطراف الستة جارية دون هدف. فابتداء من صيف 2006، ربما بتشجيع من ضعف استراتيجيتنا التفاوضية، قامت كوريا الشمالية بعدة أعمال استفزازية. وقع الأول في تموز/ يوليو عندما أطلقت وابلاً من الصواريخ، والثاني في تشرين الأول /أكتوبر عندما أجرت اختباراً لجهاز نووي. غير أنّ الردّ الأميركي لم يصدر هذه المرة داخل محادثات الأطراف الستة، لكن في مجلس الأمن. فقد أتيحت لي الفرصة، للمرة

الأولى في سنوات عملي الست في إدارة بوش، والمتسع السياسي لتعقّب كوريا الشمالية كما كنت أرجو منذ البداية. فلاحقناها بعزم وشدّة، دبلوماسياً بالطبع، غير عابئين بعوائق محادثات الأطراف الستة، وانضمّ إلينا حليفنا الياباني القوي والمصمّم.

كوريا الشمالية والصواريخ البالستية

بدأت الألعاب النارية يوم الثلاثاء في الرابع من تموز/يوليو 2006 باكراً، في الثالثة إلا ربعاً بعد الظهر، عندما اتصل مركز العمليات ليقول إنّ كوريا الشمالية أطلقت صاروخاً من قاعدة كيتاريونغ في ساحلها الشرقي، ويبدو أنّه وُقِّت ليتزامن مع إطلاق مكّوك ديسكوفري الفضائي. وتعاقب إطلاق مزيد من الصواريخ بسرعة من الساحل الشرقي لكوريا الشمالية نحو بحر اليابان، دون أن تُعرف الأحمال الصافية والأمدية والأهداف. أطلقت كوريا الشمالية ما مجموعه سبعة صواريخ، أحدها بعيد المدى من طراز تايبو دونغ - 2، انفجر بعد اثنتين وأربعين ثانية من انطلاقه، متبعاً مساراً كان يمكن أن يحمله فوق اليابان باتجاه هاواي. وسقط صاروخ آخر خرج عن مساره قرب روسيا، واعتقدنا أن ذلك يمكن أن يلفت انتباهها. بعد الطلقة الأولى على الفور، اتصلتُ بمندوب اليابان الدائم كنزو أوشيما وعرفت أنّه لم يكن يعلم بأمر انطلاق الصواريخ. اتصلت أيضاً بدي لا سابلييه وجونز باري لإخطارهما في حال قرّرنا الدعوة إلى اجتماع طارئ لمجلس الأمن في تلك الليلة. كان ردّ فعل اليابان هادئاً بشكل مفاجئ، لكنّ مستوى الانزعاج كان يتصاعد مع كل طلقة متتالية، كما أمكنني التمييز من مكالماتي الهاتفية شبه المتواصلة مع أوشيما، الذي توجّه إلى مكتبه في الخامسة بعد الظهر لسهولة الاتصال مع طوكيو من هناك.

في الأيام السابقة، كانت وسائل الإعلام، لاسيما الصحافة الآسيوية مليئة بالشائعات بأنّ كوريا الشمالية على وشك أن تكسر قرارها الذي اتخذته في سنة 1999 بتعليق إطلاق الصواريخ من شبه الجزيرة الكورية. وكان قرار التعليق، الذي أعلن عنه بعد سقوط صاروخ تايبو دونغ في سنة 1998 في المحيط الهادئ شرقي اليابان وإحداثه ما يشبه الذعر هناك، بمثابة انقلاب دعائي كوري شمالي بسبب مظهره السلمي. أما في الحقيقة، فإنّ التعليق لم يقيّد برنامج الصواريخ البالستية لكوريا الشمالية، لأنّها تابعت ما كانت تقوم به باستثناء الإطلاق الفعلي للتجربة، وبسبب تعاونها الواسع في مجال الصواريخ البالستية مع إيران التي كانت تستخدم تكنولوجيا الصواريخ البالستية نفسها. ونظراً لاحتمال إطلاق الصواريخ الوشيك، فقد كانت الولايات المتحدة تعدّ مشروع قرار بفرض العقوبات قبل أن يتمّ الإطلاق الفعلي، وقد أدخلنا عليه تعديلات لأخذ الطلقات المتعدّدة الكورية الشمالية بالحسبان.

شكّل إطلاق الصواريخ الكورية الشمالية اللحظة الحاسمة لإظهار أنّ محادثات الأطراف استنفدت أغراضها، وكنت عازماً على استغلال ذلك. أجرت رايس مكالمة هاتفية متعدّدة الأطراف في السادسة والربع مساء، بعد

أن تحدّثت إلى الرئيس وهادلي. كانوا يريدون أن يكون ردّنا مضبوط الحدّة في تلك الليلة، وقالت إنّنا نجري مشاورات في مجلس الأمن، وهو ما كنّا نقوم به بالتأكيد. أوضحتُ مجريات الأمور في نيويورك، وفيما كنت أقوم بذلك، قاطعني اتصال من من أوشيما. قال إنّ مجلس الأمن الياباني مجتمع في مكتب رئيس الوزراء وأنّه ينتظر أن يعرف بعد قليل إذا كانوا يريدون عقد اجتماع لمجلس الأمن في تلك الليلة. عدت إلى المكالمة الهاتفية المتعدّدة الأطراف وأطلعت رايس على ما سمعته، وطلبت رايس أن أخطرها فور حدوث أي جديد بشأن ذلك، إذ أنّها تنوي الاتصال بعدد من وزراء الخارجية في تلك الليلة. اتصل أوشيما في الساعة 8:25 مساء ليقول إنّ اليابان قرّرت الدعوة إلى انعقاد المجلس صباح الأربعاء، وبعد ذلك اتصلت بدي لا سابلييه لأنّ فرنسا كانت ترأس المجلس في تموز/يوليو، لأخبره بأنّنا نتعامل مع اليابان بالطريقة الملائمة لأنّها تتعرّض لأشدّ مخاطر التهديد الكوري الشمالي.

يوم الأربعاء، عقد مؤتمر متلفز آمن بين الهيئات في الساعة السابعة صباحاً. بدأت رايس بالقول إنّ وزير خارجية كوريا الجنوبية بان كي مون كان "قوياً جداً " بالإشارة إلى " العزلة المتزايدة " لكوريا الشمالية و"تهديدها السلام الإقليمي والدولي"، ليخلص إلى أنّ "التعامل كالمعتاد انتهى". وأنّ وزير الخارجية الياباني تارو آسو كان "قوياً جداً أيضاً" وأنّه كان على رايس "أن تكبحه قليلاً"، وهو ما أزعجني. كنت أريد من اليابان أن تقود قرار مجلس الأمن لا أن نكبحها. وقالت رايس إنّ وزير الخارجية الصيني لي كان "مخيّباً للآمال " إذ قال "إن علينا العمل على التهدئة " عبر الاجتماعات "وألا نفاقم القضية ". وردّت رايس، "لم أسهر هذه الليلة لأتحدّث عن اجتماعات في المستقبل، بل عن إطلاق الصواريخ الكورية الشمالية " وأكّدت "إنّنا نواجه مشكلة مع الصين". قدّمت تقريراً ثانية عن التطوّرات في نيويورك، وتحدّث الآخرون عن اتخاذ خطوات إضافية، بما في ذلك إيفاد مساعد وزير الخارجية لشؤون آسيا والمحيط الهادئ كريس هيل، خليفة جيم كيلي، إلى المنطقة. لاحظ هادلي مرتين أنّ علينا إجراء تقييم لسبب عدم نجاح سياستنا الراهنة مع كوريا الشمالية، وهو ما عزاه إلى السماح بأن تتحوّل محادثات الأطراف الستة إلى مفاوضات بدلاً من استخدامها للضغط على كوريا الشمالية. كان هادلي مصيباً، لكن ما من أحد في مكتب شؤون آسيا والمحيط الهادئ فكّر قط بأنّ محادثات الأطراف الستة ترمي إلى أي شيء آخر سوى المفاوضات. سمّت رايس كراوتش ليرأس مجموعة عمل بين الهيئات، واتصلتُ به فور انتهاء المؤتمر المتلفز لأعبّر عن قلقي من أن يحاول مكتب شؤون آسيا والمحيط الهادئ المناورة لإبعادنا عن العقوبات وإعادتنا إلى محادثات الأطراف الستة. وافقني الرأي وطلب أن أبقيه على اطلاع على التطوّرات في مجلس الأمن.

في اجتماع مجلس الأمن في 5 تموز/يوليو، تلا أوشيما بياناً قوياً، قائلاً إنّنا سنوزع قراراً وطلب الاجتماع لبحثه بعد الظهر. تكلّمت داعماً، وكذا فعل الآخرون، بمن فيهم إفّا أبنتنغ الغاني وباسيل إيكوبي من الكونغو (برازافيل). ثمّ تحدّث وانغ، وبرزت "مشكلة الصين " بشكل واضح، وازدادت تعقيداً عندما أيّده المندوب الروسي تشوركين. كان وانغ يريد أن يكرّر مجلس الأمن ما فعله في أعقاب إطلاق الصاروخ الكوري الشمالي في سنة 1998، أي إصدار بيان صحافي، وهو أضعف ردّ ممكن (أدنى من قرارات المجلس والبيانات الرئاسية). أجبت بأنّ الأمر مختلف عن سنة 1998، وأكّدت على قضية الأسلحة النووية والتهديد المؤتلف الذي تشكله كوريا الشمالية في سعيها إلى الحصول على الأسلحة النووية وقدرات الصواريخ البالستية البعيدة المدى. لم نكن في وارد اتباع سابقة 1998، التي كانت بحدّ ذاتها ضعيفة بشكل مثير للشفقة، وأمراً معهوداً عن سياسة كلينتون تجاه كوريا الشمالية. بعد انتهاء اجتماع المجلس، ظهرنا أنا وأوشيما وجونز باري أمام ركن الصحافة معاً لالتقاط الصور الفوتوغرافية وإظهار اتفاقنا في الرأي. وفي أثناء اليوم، بقيت على اتصال دائم بالمندوبين الآخرين لدعم مشروع القرار الذي سنتقدّم به وتقييم الملاحظات مع أوشيما بشأن اتجاه الأمور. لم يكن القرار القوي ضرورياً فحسب، بل السرعة مطلوبة أيضاً. فإذا ما تباطأ المجلس، كما يفعل في الغالب، فإنّ القرار القوي في النهاية لن يكون له المفعول العميق الذي أريده.

عندما عدت إلى مقرّ البعثة الأميركية، اتصلت على الفور بكراوتش وجوزيف، واتفقنا على عدم إضعاف مشروع قرارنا - وهو حظر كل المبيعات المتعلّقة يالصورايخ البالستية إلى كوريا الشمالية ومنها - لإرضاء الصين وروسيا. وبخلاف ذلك سيقتل النصّ شرّ قتلة، وهو الأمر المعهود في المفاوضات. وإذا ما قرّرت الصين وروسيا الامتناع عن التصويت على قرار قوي، فليكن. فالقرار سيمرّ على أي حال. وإذا ما قرّرا نقضه، فإنّ ذلك سيُظهر أنّ مجلس الأمن لم يكن أهلاً لمهمّته، ويحرّرنا للقيام بما يجب القيام به خارج الأمم المتحدة. وليكن ذلك أيضاً. في مؤتمر متلفز في الساعة الرابعة بعد الظهر، قدّم جوزيف تقريراً عن " التدابير الدفاعية " المتخذة، وأوضحت الأحداث في نيويورك. وتحديداً إنّنا نواجه الآن "مشكلة روسيا" أيضاً، إذ اشتكى تشوركين بحدّة بأنّ مشروع قرارنا "شديد التطرّف". مع ذلك كرّر كراوتش ما اتفقنا عليه سابقاً أنا وجوزيف، أي أنّنا لن نقبل تسوية على النص لتجنّب امتناع الصين وروسيا. لم يخالفنا أحد الرأي. ومع ذلك، أدلى بيرنز بعدّة ملاحظات مزعجة حول "عدم التدخّل" بمحادثات الأطراف الستة. لم يكن قرارنا الذي "يتدخّل"، بل الصواريخ التي أطلقتها كوريا الشمالية، وهي نقطة وجد مكتب شؤون آسيا والمحيط الهادئ صعوبة في استيعابها.

وفي أعقاب ذلك، اتصلت بجوزيف ووجدته منزعجاً بالقدر نفسه. فكرّر ما قاله سابقاً، "من غير المرجّح أن أبقى طويلاً في هذا العمل"، نظراً لضعف سياساتنا تجاه كوريا الشمالية وإيران.

يوم الخميس في 6 تموز/يوليو، اتفقت أنا وأوشيما على محاولة طرح مشروع القرار على التصويت في اليوم التالي، وهو ما يعني بموجب ممارسات المجلس أن علينا توزيع النصّ "النهائي " في تلك الليلة لكي يتاح للجميع إشعار مدته أربع وعشرون ساعة بما سيتمّ التصويت عليه، والحصول على التعليمات الملائمة من عواصمهم. وبما أنّ مشاريع القرارات "النهائية " تطبع بالحبر الأزرق" فإنّ التعبير الدارج عن الإعداد للتصويت هو القول، "سنقدّم مشروع القرار بالأزرق اليوم"، على أن يلي التصويت في اليوم التالي. لكن البريطانيين للأسف أخذوا يتباطؤون الآن طارحين مجموعة مجاملات قانونية، حيث واصل جونز باري القول أنّه يجب كتابة "التشريع" بدقّة. كان ذلك تعبيراً جيداً عن عقلية "الحاكمية العالمية" التي أمقتها كثيراً، لأنّه إذا كان مجلس الأمن يمارس التشريع، فإنّنا في الواقع نتصرّف "كمشرّعين "، وتلك نقطة حاسمة في فهم النزاعات التالية بشأن كوريا الشمالية وإيران. غير أن كتاب العدل البريطانيين كانوا يفتحون المجال على الأقل لاحتمال التأجيل، ومن ثم دعوة الصين وروسيا إلى التعطيل، وهو ما لم تتأخّرا فيه. أبلغني كراوتش أنّ مكالمتي بوش مع هو وبوتين لم تكونا حاسمتين بشأن قرار مجلس الأمن، لكنّ بوش قال لهو، "لقد صفع الكوريون الشماليون الشعب الصيني العظيم على وجهه"، وكان ذلك مصمّماً بالتأكيد للفت انتباه هو. وأبدى كراوتش اعتقاده بأنّ الصين شعرت بالانزعاج حقاً من كوريا الشمالية، على الرغم من أنّها لم تقدّم ذلك الانطباع علناً.

غير أنّ أوشيما أصبح في منتصف النهار شديد القلق بشأن امتناع الصين وروسيا عن التصويت، وطلب أن نجتمع مع جونز باري ودي لا سابلييه. بما أنّ رايس كانت تؤيّد بقوة التصويت في اليوم التالي، فإنّني لم أجد مبرّراً لعدم اجتماعنا نحن الأربعة. كان تلك غلطة، إذ تبيّن أن الاجتماع كان بمثابة كارثة. أبدى جونز باري ودي لا سابلييه قلقهما من قوة القرار، لا لأنه يمكن أن يؤثر على كوريا، **لكن لأنه قد يؤثّر على مساعيهما للتعامل مع برنامج إيران النووي** (سيبحث في الفصل التالي). كأنا قلقين من الإساءة إلى روسيا والصين كثيراً بشأن كوريا الشمالية بحيث يجعلهما ذلك أقلّ تعاوناً بشأن إيران، كما لو أنهما أبديا بالفعل أدنى قدر من التعاون بشأن إيران. وبالنظر إلى الضعف الشديد لموقف الأوروبيين من إيران، وعدم استعدادهم للضغط على إيران، وبالتالي المخاطرة بإظهار الدليل الحاسم على فشل مساعيهم الدبلوماسية بالفعل، فأن ذلك لم يكن خبراً سيّئاً فحسب، بل كان استرضاء. والأسوأ من

ذلك أن اليابأن، التي تأثّرت بموقف بريطأنيا وفرنسا، صارت تريد الأن إعطاء مزيد من الوقت للعمل على إقناع روسيا والصين.

عندما نقلت هذه الأنتكاسة إلى واشنطن، ردّ كراوتش، "اللعنة عليهم، أنهم عديمو الجدوى ". والأسوأ من ذلك أن مستشار الأمن القومي الفرنسي موريس غوردوت مونتأن أبلغ هادلي في ذلك الوقت أن تعليمات دي لا سابلييه هي ألا يدعم أي قرار بل بيأناً رئاسياً فحسب، وتلك نتيجة أضعف بكثير. وأوضح الفرنسيون إلى هادلي أن كل ذلك يرمي إلى تجنّب المواجهة مع روسيا والصين قبل الاجتماعات القادمة بشأن إيران في تموز/يوليو. وهكذا أنتج النهج الأوروبي حلقة مفرغة: استولد ضعفهم تجاه إيران ضعفاً تجاه كوريا الشمالية، ما شجّع إيران على التجاسر، وأنتج رداً أضعف من الأوروبيين، بتحريض من ضعف مكتب شؤون آسيا والمحيط الهادئ بشأن كوريا الشمالية، وهكذا دواليك. كان ذلك أشبه بالتخفيض التنافسي للعملات الوطنية. غضبت رايس عندما سمعت بذلك واتصلت بي لتطلب أن أنفرد بجونز باري على وجه التحديد وأسأله، "ما الذي تفعله؟" لأن ذلك بالتأكيد ما ستفعله عندما تتصل ببيكيت ودوست بلازي وآسو في المساء. وبعد أن رأيت ما فعلته بريطأنيا وفرنسا عند طلب تأييدهما بشأن كوريا الشمالية، حيث لا يواجهأن أي تهديد، وليس لديهما مصالح استراتيجية، ولا روابط تجارية، لم يعد لدي كبير شك في كيفية تصرّفهما في أي أزمة قادمة مع إيران، حيث العكس صحى. لقد بُعث نيفيل تشمبرلين حياً في نيويورك.

من حسن الحظ أن فرنسا بدّلت موقفها مساء 6 تموز/ يوليو. اتصل غوردوت مونتأن بهادلي ثأنية ليقول أن فرنسا تريد الأن موقفاً قوياً من كوريا الشمالية، إذ دون ذلك "سنخسر كل شيء بشأن إيران". وذلك أفضل. وطلب هادلي مني أن أتصل بغوردوت مونتأن بنفسي، إذا لم "أجد تغيراً في موقف فرنسا " يوم الجمعة، لأنه سيكون في نيويورك في ذلك اليوم. وأثمرت الاتصالات بلندن عن أخبار طيّبة، وتحديداً أن رئاسة الوزراء لا تشارك جونز باري المخاوف التي أثارها بشأن مشروع قرارنا. لكنّ الأخبار السيئّة جاءت صباح الجمعة عندما اتصل بيرنز ليقول أن رايس اتفقت مع لافروف في الليلة الماضية على تأجيل تقديم مشروع القرار النهائي لمنح الصين فرصة لإعادة الكوريين الشماليين إلى رشدهم. وكأن لافروف مندوب روسيا الدائم قبل أن يصبح وزيراً للخارجية، ويحبّ أن يظهر مهاراته التفاوضية التي اكتسبها من الأمم المتحدة، على الرغم من أنه يذهل دائماً الوزراء الآخرين الذين لا يألفون الرطأنة أو التفاصيل الدقيقة. ورأيت في ذلك مثالاً آخر، لاسيما أنه مختلف 180 درجة عما قاله لي هادلي ورايس بالتحديد بعد ظهر يوم أمس.

تحدّثت يوم الجمعة عدة مرات مع رايس، وقالت أنها تتفهّم منطقي تماماً بشأن توقيت التصويت، وأنها لا تنوي بالتأكيد تأجيله إلى أبعد من الاثنين، وذلك أفضل مما كنت أخشاه. وعقدت رايس مكالمة أخرى متعدّدة الأطراف يوم السبت في الرابعة والنصف بعد الظهر مع الأشخاص المعتادين: هادلي وكراوتش من مجلس الأمن القومي، وبيرنز وجوزف وأنا من وزارة الخارجية، وآخرون أيضاً. قالت رايس أنها تريد أن تبلغنا عن المحادثة "الكريهة" التي أجرتها مع وزير الخارجية الصيني لي. كان مركز العمليات قد أطلعني مسبقاً على المكالمة، كما يفعل عادة، وأفاد بأن لي كرّر إلقاء اللوم في الأزمة بأكملها على تطلّع اليابأن إلى مقعد دائم في مجلس الأمن! وقالت رايس، "كنت فجة معه "، وسألته إذا كأنت الصين ستنقض مشروع القرار. فردّ لي، "سنفعل ذلك إذا لم يكن لدينا أي خيار آخر"، وهدّد أيضاً بأنهاء محادثات الأطراف الستة. ثم سألتنا رايس، "هل تعتقدون أنه سيستعمل حقّ النقض؟ ما تأثير ذلك في المضي قدماً بمشروع القرار، وماذا عن التوقيت" ؟ كنت أعرف ما سيقوله مستشار رايس فيليب زيلكو، لذا تركته يتحدّث أولاً. رأى أن علينا قبول النقض إذا كان لدينا استراتيجية معقولة لما بعده، وعبّر عن اعتقاده بأنها موجودة، وأشار إلى التكاليف السياسية لإظهار الضعف والأنحناء أمام تهديد الصين. فقالت رايس أن الصين لا تدع لنا أي خيار سوى أن نكون مستعدين للعمل خارج مجلس الأمن للتعامل مع كوريا الشمالية على طريقتها. وقلت أن هناك احتمالاً كبيراً أن يكون الصينيون يمارسون الخداع، لكن علينا المضي قدماً سواء كان الأمر كذلك أم لا.

مع ذلك، في سلسلة من الاجتماعات التي بدت متواصلة بين الثلاثة الدائمين واليابأن في عطلة نهاية الأسبوع، جهد جونز باري ودي لا سابلييه لتأجيل أي تصويت إذا كان هناك خطر استعمال روسيا أو الصين حق النقض أو الامتناع عن التصويت. وفي العاشرة والنصف من صباح يوم الأحد، في اجتماع آخر للثلاثة الدائمين واليابأن، قدّم أوشيما تقريراً عن محادثة بين لي وآسو، استنتجت من خلالها طوكيو أن تهديد الصين بالنقض جدي. واعتقدت بأن الصين تشعر بالقلق وأنها لا تتعامل مع الأمر بشكل جيد. وقدّم دي لا سابلييه قراءته للمكالمة بين دوست بلازي ولي التي قال فيها لي، "لن يكون أمام الصين أي خيار آخر سوى استخدام حقّها كعضو دائم"، أي استعمال حقّ النقض. ما من شك أن الفيتو الصيني أقلق البريطأنيين والفرنسيين بشدّة بسبب إيران. أجرت رايس مكالمة أخرى متعدّدة الأطراف في الواحدة ظهراً، وأظهرت أن عزيمتنا فترت أيضاً، وقالت أن علينا الموافقة لمعرفة ما الذي سيعود به الوفد الصيني بقيادة نائب وزير الخارجية وو داوي، الذي يزرو بيونغ يأنغ. إذا كأنت النتيجة العودة إلى الوضع الذي كان قائماً (استئناف تعليق الصوارلهى والعودة إلى محادثات الأطراف الستة)، فلا داعي لأن نتقذم

بمشروع القرار. ذهلت من هذا الأنقلاب، **أي قبول الموقف الصيني الأصلي المنادي بالعودة إلى الوضع القائم السابق**، بعد كل الذي مررنا فيه. ودعوت إلى المضي قدماً بالتصويت يوم الاثنين في 15 تموز/يولية، لأن العودة إلى الوضع القائم السابق لا يوصلنا إلى شيء، كما أنه يخاطر بخسارة الأصوات التي لدينا بالفعل. لم تقتنع رايس، ولم يدعم أحد موقفي، لذا تُرك لي أن أخبر اليابأنيين أننا نريد مزيداً من التأجيل، مثلما طلبت روسيا والصين. ومن الملاحظات المهمّة أن رايس أكّدت أننا سنبلغ الصينيين بأن كوريا الشمالية تسبّب "أزمة " في العلاقات الثنائية الأميركية الصينية، وهو ما يناسبني تماماً. ومن المثير للاهتمام أن هادلي سأل رايس إذا كأنت قد تحدّثت مع بوش، وقالت أنها لم تفعل.

عندما أنعقد اجتماع الثلاثة الدائمين واليابأن في الخامسة بعد الظهر، أفاد أوشيما بأن لدى وأنغ تعليمات بالتصويت "لا"، وهو ما أكّده دي لا سابلييه. لن تقبل الصين أن يلجأ المجلس إلى الفصل السابع من الميثاق (الجزء الوحيد الذي يمكن بموجبه اتخاذ قرارات "ملزمة قأنونية "، كما يقول المحامون)؛ ولن توافق على أن إطلاق الصواريخ الكورية الشمالية "تهديد للسلام والأمن الدوليين" (اقتباس من الميثاق يصز عليه محامو الخمسة الدائمين دائماً)" ولن تقبل بأي نوع من العقوبات. وكل ذلك يعني قراراً بدون أسنأن. وصل الراعون الأربعة الآخرون للقرار في المجلس في الخامسة والنصف، وقدّم جونز باري ودي لا سابلييه كل محاجّة يمكنهما التفكير فيها لصالح إصدار بيأن رئاسي، وكل ذلك خوفاً من نقض الصين قراراً قوياً، وقال جونز، "بل أن على اللاموس أن يتوقف ويفكر قبل التصويت"، لكن بيتر بورنيأن السلوفاكي ردّ بأنه لا يمكن المحافظة على الوحدة بأي ثمن. وأكّدتُ على أن كشف الصين وجعلها تدفع ثمن استعمال حق النقض عامل مهمّ يجب التشديد عليه في حساباتنا الداخلية. وفي ذلك الحين كان الفرنسيون والبريطأنيون يركزون على ملاحظة واحدة فقط - إيران، إيران، إيران - وأنفض الاجتماع دون قرار حاسم. أجرت رايس مكالمة أخرى في تلك الليلة مع لي، فحاول أيضاً إلقاء اللوم على اليابأن. فردّت رايس، "لا تقل لي ثأنية بأن اليابأن هي المشكلة ". وقالت أن "الطريق المسدود" الذي نواجهه سيكون له "نتائج " على العلاقات الثنائية وأنها لا تفهم لمَ لا تكون الصين أشدّ قوة في موقفها من كوريا الشمالية، لاسيما أن الأخيرة وجّهت "صفعة " للصين. وختمت بإبلاغ لي، "أن [محادثات الأطراف الستة]هي المشروع الوحيد الكبير الذي باشرته الصين، وهو فاشل "، وتابعت بأن" الوقت ملائم لكي تفعل الصين شيئاً" أو تدعم قرارنا.

في السابعة والربع من صباح يوم الاثنين، كنت في أنتظار مؤتمر متلفز آمن آخر مقرّر ما أن ينتهي الاجتماع بين بوش وتشيني ورايس وهادلي وكراوتش.

غير أن رايس وهادلي لم يظهرا على الشاشة حتى الساعة الثامنة تقريباً، ما يعني أن الاجتماع مع بوش استغرق أطول مما هو متوقع. عندما بدأت المكالمة المتعدّدة الأطراف، اتضح أن الأمور تغّيرت ثأنية، هذه المرّة نحو الاتجاه الصحيح. سألتني رايس عن التطوّرات في نيويورك، وأكّدتُ على أن فكرة البيأن الرئاسي بدلاً من القرار لم تمت بعد. وأنني ما زلت أقاوم، وهو ما وافقت عليه رايس. فقد كأنت تناقش الأمور مع بوش، فأبدى رغبته الأن في "وضع الكرة في الملعب الصيني تماماً". يجب أن تقدّم بعثة وو شيئاً، والا سنرفع مشروع القرار إلى التصويت سواء واصلوا التهديد باستعمال حق النقض أم لا. إذا نقضوا القرار فسيكون لذلك "عواقب أخرى " في العلاقات الثنائية، وذلك هو النهج الصحى. لم يكن الرئيس يعني بكلمة "تقديم شيء" العودة إلى تعليق الصواريخ ومحادثات الأطراف الستة، بل تنفيذ الإعلأن المشترك الصادر في أيلول /سبتمبر 2005 عن المحادثات (التي لم تصل إلى أي مكأن)، ما يعني تفكيك البرنامج النووي. لم يتضح طول وقت تأجيل التصويت، لكئني كنت سعيداً جداً بالنتيجة الموضوعية التي قدّمتها رايس بحيث اقترحت أن نقول أننا سنعيد تقييم الأمور كل يوم، ووافقث على الفور. وعدنا ثأنية إلى المسار الصحيح.

يوم الاثنين عقدنا، نحن الخمسة الدائمون زائد اليابأن، أحد اجتماعاتنا المتعدّدة في أثناء هذه الأزمة، وتلك حالة غير عادية جداً يدعى فيها بلد من خارج الخمسة الدائمين لحضور اجتماعاتنا، لكنّها مبرّرة في هذه الظروف. لم يكن لدى وأنغ أي أخبار عن بعثة وو في بيونغ يأنغ. أوضح أوشيما أن الفيتو الصيني سيخيّب آمالنا، لكنّه سيكون قرارهم وسيتحمّلون عواقبه. وافقتُ أوشيما. وقال وأنغ أن الصين تعارض القرار بصرف النظر عما يحدث مع وو. ومع أن الصين تريد علاقات ثنائية جيّدة، وهنا ارتفع صوته وبدا عليه الغضب، "فأن العلاقات الثنائية الجيدة ليست منحة للصين ". وقال بشكل كثر أنفعالاً "أن تصويتنا يأتي من بيجنغ، لا من طوكيو أو واشنطن. أننا بلد ذو سيادة، وسيبقى تصويتنا على حاله عندما يحين ذلك [أي سلبي]". قال أوشيما بعقلأنية أنه إذا كأنت الصين تنوي رفض التصويت بصرف النظر عن نتيجة زيارة وو، فأنه يريد التصويت اليوم، وسأل تشوركين عن طريقة تصويت روسيا. قال تشوركين أنه ليس لديه تعليمات، وهو ما أشكّ فيه. وعندما غادر وأنغ وتشوركين، قلت لجونز باري ودي لا سابلييه أن الوقت حأن لوقف البحث في البيأن الرئاسي؛ لقد أصبح الأمر بكمله تبديداً للوقت وابتعاداً غير مثمر عن اتخاذ قرار قوي. وهذه المرّة وصلت الرسالة، وكذا الواقعية. اتصلت بكراوتش في العاشرة مساء تقريباً، فعرفت ما قاله بوش في الاجتماع قبل المؤتمر المتلفز الصباحي، بالنظر إلى نهج رايس المتشدّد. قال كراوتش، "أن سبب موقفنا هذا الصباح هو الرجل الذي عيّنك في منصبك في نيويورك".

يوم الثلاثاء في 11 تموز/يوليو - بعد مضي أسبوع كامل محرج على إطلاق الصواريخ من قبل كوريا الشمالية - طرأ تغيّر كبير لصالحنا. وزّعت روسيا مشروع قرارها، ما يعني بوضوح أن فكرة البيأن الرئاسي قد ماتت، وقال وأنغ أن بوسعه دعمه وأن يكن على مضض. لم يكن مشروع القرار الروسي مقبولاً البتة، لكنّه تطوّر مهم مع ذلك. بالمقابل، كأنت إيران تبطئنا، ولم ترد تقارير عن بعثة وو، والوقت يمرّ. في 12 تموز/يوليو، اتصلت رايس من باريس، حيث كأنت تحضر الاجتماعات الخاصة بإيران، للتكأيد على أن روسيا تريد التصويت، بنقض أو بدونه، قبل قمة مجموعة الثمأنية التي ستعقد في روسيا، لأن القادة لا يريدون بقاء القضية دون حلّ. وكأنت الحرب قد أندلعت في لبنأن، وهي تدفع مجلس الأمن، على طريقة الأمم المتحدة المركزية الغريبة، إلى الأنتهاء من كوريا الشمالية قبل الالتفات إلى لبنأن. في وقت لاحق من ذلك الصباح، دعأني وأنغ إلى قاعة الاجتماعات قرب مجلس الأمن لإجراء محادثات هادئة. كان وو سيعود إلى الصين يوم الجمعة، قبل الموعد بيوم أو نحو ذلك، وسيقدّم تقريره إلى هو مباشرة، قبل أن يغادر هو إلى سأنت بيترسبيرغ. فشرت هذا الاجتماع بأن وأنغ يبحث عن طريقة لتجنّب استعمال النقض. وعندما اجتمع الثلاثة الدائمون زائد اليابأن بعد الظهر، قال أوشيما أن الصين تشعر الأن "باليأس" وأن بعثة وو أصبحت "محرجة"، وهو ما رأينا فيه كلأنا محاولة من الصين للخروج من سجن الفيتو الذي بنته لنفسها.

بحلول يوم الثلاثاء في 13 تموز/يوليو، علمنا أن وو في طريق عودته من كوريا الشمالية خالي الوفاض. وكأن اليوم مليئاً أيضاً بأعمال أخرى، بما في ذلك استعمالي حقّ النقض للمرة الأولى لقرار غير متوازن ينتقد إسرائيل. لكنّ الخمسة الدائمين زائد اليابأن اجتمعوا ثأنية في مقرّ البعثة الأميركية في وقت مبكر من ذلك المساء، لبحث النصّ. حصلنا على ما نريده إلى حدّ ما، ما أكّد رؤيتنا أنا وأوشيما للوضع التكتيكي، لكن بقيت عدّة نقاط رئيسية معلّقة. غير أنه في صباح يوم الجمعة، بدأ الروس والصينيون التراجع عما وافقوا عليه، بعد أن تلقّوا تعليمات من عاصمتيهما في الليل. عندما أنفضّ ذلك الاجتماع، اتصلت رايس من روسيا للاطلاع على الوضع، ووافقت هذه المرة على رأينا أنا وأوشيما بالدفع إلى التصويت يوم الجمعة أو السبت، حتى لو أدى ذلك إلى فيتو صيني.

كأنت المشكلة الرئيسية المتبقية هل يستخدم القرار عبارة " العمل بموجب الفصل السابع"، وهي إلى جأنب عبارات طنّأنة أخرى ما يحبّ محامو الخمسة الدائمين إيرادها في القرارات لكي تكون "ملزمة قأنونياً". غير أن العديد من القرارات، بما فيها تلك التي تفوّض استخدام القوة، كما في النزاع الكوري في سنة 1950، لم تستخدم مثل هذه العبارات الطنّأنة، لكنّ المحامين دعاة الشكليات القأنونية يريدون هذه الكلمات لأغراض وقائية.

تسئبت روسيا والصين بهذا النقاش بكمله لقولهما أن عبارة "العمل بموجب الفصل السابع " طريقة ماكرة لتفويض استخدام القوة، وذلك هراء. مع ذلك كأنا يعرفأن تماماً ما يفعلأنه متجاوزين محاميهما في محاولة لإضعاف قراري كوريا الشمالية وإيران. لم أكن شخصياً أحفل البتة بعبارة "العمل بموجب الفصل السابع" أو بفكرة أن قرارات الفصل السابع "ملزمة قأنونياً"، أو أنها أكثر إلزاماً من أي قرار آخر لمجلس الأمن. على أي حال، كأنت رايس مستعدة للتخلّي عن الإشارة إلى الفصل السابع، على الرغم من أنني لم أبلغ أحداً بذلك. وبعد اجتماعين مثيرين للخلاف للخمسة الدائمين زائد اليابأن، فشلنا فيهما بحل المشكلة، قال أوشيما "لقد وصلنا إلى نهاية المناقشات، ويجب أن نتّفق على ألا نتّفق... أن بلدي يتعرّض للتهديد" و"مستعدّ لتحمّل نتائج " الفيتو الصيني. وكأن وأنغ أنفعالياً ثأنية قائلاً، "أنني أقبل تحدّيك. لقد طلب مني رئيسي تجبّب [الفيتو]، لكنّه قال، "إذا احتجت إلى استخدامه فاستخدمه ".

يوم السبت في 15 تموز/يوليو في الساعة 8:45 صباحاً، أجرت رايس مكالمة أخرى متعدّدة الأطراف بدأت بتقديمي شرحاً عن مجريات الأمور في نيويورك، وتأكيد رايس على أنها تريد أنهاء الأمر قبل اجتماع بوش وهّو في سأنت بيترسبيرغ غداً. وكأن وزير الخارجية الصيني يشاركها هذا الرأي قائلاً، "على زميلينا الصغيرين في نيويورك " (أي أنا ووأنغ) أنهاء هذا الأمر. ولا شك في أن تعبير لي أضحك رايس. شدّدت على رأيي بأننا نولي الشكليات القأنونية أهمية كبيرة وأن تعلّقنا بكلمات محدّدة يقف في وجه هدفنا الرئيسي، وتحديداً قرار يمكننا أن نخلص إلى أنه يلزم كوريا الشمالية. وقلت، "أننا نريد قراراً ملزماً، وليس علينا البتة أن نتلو "تمتمة" للحصول عليه ". كان ذلك كل ما تريد رايس أن تسمعه، فوافقت على الفور، وقالت أن علينا التخلّي عن النهج "الثيولوجي " في هذه القضايا، بالنظر إلى أن ذلك سيكون قرار مجلس الأمن الأول بشأن كوريا الشمالية منذ سنة 1993، و"أنتصاراً كبيرا".

مع ذلك، كنّا في الواقع نتراجع أمام تهديد الصين باستعمال الفيتو. اتصلت بأوشيما لأبلغه الأخبار السيّئة. وفي اجتماع الخمسة الدائمين زائد اليابأن الأخير، قال أوشيما أنه يريد أن يعرف كيف ستصوّت روسيا والصين إذا قبلنا نص " المسؤولية الخاصة " الذي نبحثه كتسوية. قال وأنغ وتشوركين أنهما سيوافقأن عليه، وقال وأنغ أن مشروع القرار "قرار سياسي يتخذه مجلس الأمن"، وذلك بالطبع ما أؤمن به على أي حال. كان علينا بعد ذلك أنتظار قرار كويزومي. وبالنظر إلى اختلاف التوقيت، كان عشاء قادة مجموعة الثمأنية قد بدأ بالفعل في موسكو، ومضى الوقت ببطء إلى أن جاء الخبر من كويزومي بأن اليابأن توافق على صيغة التسوية. وبذلك حصلنا على الإجماع الثمين،

وقدّم دي لا سابلييه النص النهائي كمشروع قرار "رئاسي "، ما يعني أن كل أعضاء المجلس موافقون عليه.

اجتمع مجلس الأمن في الساعة 3:45 بعد الظهر واعتمد القرار 1695. تحدّثت كوريا الشمالية والجنوبية على السواء، وجاء ردّ كوريا الشمالية بمثابة تمثيلية رائعة. كان عبارة عن هجمات مطوّلة وشاملة على الولايات المتحدة واليابأن. وبعد أن فرغ مندوب كوريا الشمالية، نهض عن كرسيه مزهواً بنفسه وخرج من القاعة. وبالنظر إلى أدائه، فأنني خرجت عن النصق وطلبت الردّ. لاحظت أن هذا اليوم يوم تاريخي، بصدور القرار رقم 1695 بالإجماع، لكنّ كوريا الشمالية سجّلت رقماً قياسياً برفضه بعد خمس وأربعين دقيقة من اعتماده. وقلت أيضاً أن بوسعي الردّ على ما قالته كوريا الشمالية عن الولايات المتحدة، لكنّني استعرت جملة استخدمتها ضدّ كوبا ذات مرة وسألت، "من جهة أخرى، لمَ أزعج نفسي"؟ وأشارت اليابأن في خطابها إلى أن النصّ "ملزم قأنونياً". لم أشر إلى ذلك لأن محامي وزارة الخارجية كأنوا في مزاج عكر في ذلك الوقت. وخلصوا في النهاية إلى أن علي ألا أشير إلى أن النصّ "ملزم قأنونياً" في خطابي، لكن بوسعي قول ذلك في الردّ على أسئلة الصحافة، وهو ما فعلته لاحقاً. على الرغم من أن الصحافة قدّمت تغطية واسعة للقرار رقم 1695، فأن المجلس تركه خلفه على الفور للتحوّل إلى الحرب في لبنأن.

كوريا الشمالية تصبح نووية، وفوزنا ثأنية

كادت كوريا الشمالية تختفي عن شاشة رادارنا حتى أواسط أيلول /سبتمبر، عندما بدأت الصحافة الآسيوية التخمين بشأن اختبار نووي كوري وشيك. ويوم الثلاثاء في 3 تشرين الأول /كتوبر، أعلنت كوريا الشمالية أنها ستجري اختباراً، ورأيت أن ذلك قد يوفّر فرصة للقيام بأمر نوقش بلا أنقطاع في الأمم المتحدة لكن نادراً ما جرت ممارسته، وتحديداً "الدبلوماسية الوقائية ". وافق أوشيما، رئيس مجلس الأمن في تشرين الأول /كتوبر، لذا أثرت المسألة في ذلك الصباح (رأيت أيضاً أن الاختبار سيسمح لنا أيضاً القول بوجوب تعليق عضوية كوريا الشمالية في الأمم المتحدة أو طردها منها، لكنّ وزارة الخارجية لم تتمكّن البتة من ابتلاع ذلك الاحتمال). العزاء الوحيد الذي وجده المحافظون في اختبار كوريا الشمالية هو أنه سيكون من المتعذّر أخيراً على الاسترضائيين في مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ الاستمرار في النهج القلق تجاه كوريا الشمالية. تبيّن بالطبع أن هذا التفاؤل لا أساس له البتة. بل أن ردّ الفعل الأول لهادلي، وفقاً لجوزيف، كان إرسال هيل إلى بيجنغ للتحدّث إلى كوريا الشمالية. التحدّث عن مكافأة سلوك سيّئ.

حثثت المجلس على إجراء عصف فكريّ **قبل** الأزمة، كما كان يقول لنا دائماً دعاة "الدبلوماسية الوقائية "، وعدم الردّ بطريقة أنعكاسية، لكن تبيّن أن ذلك متعذّر. وقال دي لا سابلييه، "علينا... تحديد استراتيجية ما وبحث كيف يجب أن يردّ المجلس، لكن علينا أن نصدر بيأناً أولاً". ما كان بوسعي أن آتي بما قاله. عندما اجتمعنا في 4 تشرين الأول /أكتوبر للنظر في تهديد كوريا الشمالية النووي، أمضينا في البداية ساعة وربع الساعة في بحث الوضع في غينيا بيساو، وذلك إثبات واضح لأولويات مجلس الأمن. والأسوأ من ذلك أنه عندما أثار أوشيما بند جدول أعمال كوريا الشمالية، لم يكن هناك أحد على لائحة طالبي الكلام، وساد صمت طويل بعد أن فتح الباب للتحدّث لقد أوصلتنا الثرثرة اللأنهائية على مر السنين بشأن مقدار ملاءمة مجلس الأمن "للدبلوماسية الوقائية " إلى هذا المكأن: الصمت في وجه التهديد النووي. لم أشأ أن أتحدّث أوفي لكنّني لن أدع الأمر ينهار بكمله، لذا اقترحت أن نطالب كوريا الشمالية بسحب تهديدها والغاء برامجها النووية بشكل يمكن التثبّت منه، وإلا سيلي الفصل السابع. وختمت أن هذا أعظم تهديد يواجهه المجلس في أثناء عهدي كسفير للولايات المتحدة، وتلا ذلك صمت طويل آخر، إلى أن أخذ أوشيما دوره في الكلام بصفته الوطنية وتلا بيأناً قوياُ. وبعد ذلك تحدّث الآخرون، لكن بدا أننا لا نمتلك الإرادة الجماعية للمشاركة في "الدبلوماسية الوقائية"، أو عمل أي شيء باستثناء أنتظار التطوّرات. لقد مثّل ذلك فشلاً تاماً للمجلس.

ثم حدث المحتوم، كما علمت في يوم الأحد في 8 تشرين الأول /أكتوبر في الساعة العاشرة والربع مساء، عندما اتصل بي مركز العمليات ليقول أن الصينيين أبلغوا للتوّ سفارتنا في بيجنغ بأن كوريا الشمالية توشك أن تجري الاختبار. وعلمنا لاحقاً أن كوريا الشمالية أبلغت الصينيين في بيونغ يأنغ أنها تتوقّع أن تكون قوة الأنفجار 4 كيلوطن، وذلك صغير جداً، نحو ربع قوة القنبلة التي لقيت على هيروشيما. اتصلت بأوشيما فلم يكن يعرف شيئاً، لكنّه قال أنه سيراجع طوكيو. وعندما أجري الاختبار بالفعل، حاولنا تحليل المعلومات المتضاربة التي تصل في أثناء مكالمة متعدّدة في الساعة الحادية عشرة والربع مساء بين الخارجية ومجلس الأمن القومي. من أسباب هذا الالتباس أن حصيلة الأنفجار كأنت منخفضة جداً، أقل بكثير من نصف كيلوطن، بحيث أن المعلومات الزلزالية وحدها لا يمكنها التثبّت مما إذا كان الأنفجار نووياً أو غير نووي. وهكذا فأن البيأن الذي كان يعتزم بوش إصداره في صباح الاثنين يشير إلى " الاختبار النووي المزعوم " الذي أجرته كوريا الشمالية إلى أن نتمكّن من التأكّد. في غضون ذلك، أجرت رايس مكالمة متعدّدة الأطراف مع بأن ولي وآسو ولافروف، وفيها أبلغها بأن بأن كوريا الجنوبية ستوقف كل المعونة الأنسأنية إلى كوريا الشمالية، وتلك خطوة أولى مهمّة تشير إلى أن

إدارة رو مو هيون أدركت أن كوريا الشمالية قد تجاوزت الخطوط الحمر كثيراً هذه المرّة.

اتصلت بي رايس يوم الاثنين في الساعة الثامنة والنصف صباحاً، فحثثتُ على أن نتوجّه إلى قرار يفرض العقوبات على الفور، لاسيما أنه لا يمكن استبعاد إجراء اختبار آخر، ووافقت. وعندما حضرت كوريا الشمالية إلى مجلس الأمن في العاشرة والثلث صباحاً (بعد الموافقة على بأن كأمين عامّ)، وزّعتُ بيأن بوش وأوضحت عناصر مشروع القرار الذي سنوزّعه عما قريب، ويتضمّن حظراً واسعاً على مواد أسلحة الدمار الشامل والصواريخ، وحكماً صريحاً بإجراء أعمال التفتيش، وحظراً على الأسلحة، وحظراً على بيع السلع الفاخرة إلى كوريا الشمالية. وأبدى جونز باري ودي لا سابلييه دعمهما، في حين تحفّظ وأنغ وتشوركين. كأنا في موقف دفاعي ولم يعترض أحد على فكرة قرار العقوبات بالإشارة الصريحة إلى الفصل السابع. أخبرت رايس بأن البداية كأنت حسنة، وكأنت قد أجرت هي وبوش وبوتين محادكه جيدة جداً، أقرّ فيها بوتين بأن ما فعلته كوريا الشمالية سيكون له تأثير على إيران. وافق بوش مشيراً إلى أن ذلك سبب آخر يدعو إلى التشدّد تجاه كوريا الشمالية. اجتمع الخمسة الدائمون واليابأن بعد ظهر ذلك اليوم، ووزّعت أنا وأوشيما مشروعي قرار، وكأن مشروع اليابأن أقسى من مشروعنا من عدة نواحٍ. قال تشوركين ووأنغ أنهما يريدأن شيئاً شبيها بالقرار 1696 الخاص بإيران، ما يظهر مقدار الضرر الذي لحقته نكساتنا في ذلك القرار على الرغم من أن كليهما قالا أنهما لم يحصلا على تعليمات حقيقية بعد. قدّمت تقريراً إلى رايس في الخامسة مساء تقريباً، ومع أنها كأنت مسرورة بالطريقة التي تسير فيها الأمور، فأنها عبّرت عن احتمال أن يخيب أملها تماماً يوم الثلاثاء عندما تصل التعليمات من روسيا والصين. وذلك يظهر ميزة التحرّك بسرعة للاستفادة من قيمة الصدمة التي أحدثها الاختبار الكوري الشمالي.

عندما تسلّم وأنغ تعليماته في يوم الثلاثاء، كأنت الصدمة قد تلاشت في بيجنغ. فقد حمل لائحة طويلة من التغييرات تعادل إلغاء كل ناحية مهمة من نواحي نظام العقوبات المقترح. ولم يلق البند الأهمّ في مشروع قرارنا، حكم تفتيش الشحنات التي تدخل كوريا الشمالية، الموافقة كما هو الحال مع سلطة مبادرة الأنتشار؛ لم يكونوا يريدون أن تشمل أنشطة كوريا الشمالية غير المشروعة الأخرى غير المتعلّقة بالأنتشار، مثل التزوير والمخدّرات" ولا يريدون حظر الأسلحة؛ ويعارضون الحظر على "السلع الفاخرة" ولا يحبّون مطلب التقارير المنتظمة؛ ولا يريدون بالتكيد العقوبات الاقتصادية اليابأنية الأشدّ؛ وما إلى هنالك. ومع كل تقديرنا للصين على سنوات "الجهد" في محادثات الأطراف الستة، فأنها لم تكن مستعدة للقيام سوى بأقلّ القليل - حتى في وجه الاختبار النووي الكوري الشمالي، والصفعة الثأنية على وجهها

وفقاً لتعبير بوش. فاجأ مقدار معارضة الصين فرنسا وبريطأنيا، فأدركتا أخيراً أنه إذا لم توافق الصين وروسيا على قرار قوي في ظروف مثل هذه، فليس هناك أي فرصة لعمل شيء ذي مغزى بشأن إيران، وفي تلك الحالة فستؤول جهودهما الدبلوماسية بأكملها مع إيران إلى الفشل التامّ. وقد نظرت إلى المشكلة والاحتمالات بشكل مختلف، على أمل أن يبعدنا القرار القوي ضدّ كوريا الشمالية عن الهراء الذي يتوافق عليه المديرون السياسيون للخمسة الدائمين بشأن إيران (سأبحث ذلك في الفصل التالي)، ويوصلنا إلى شيء قد يكون له تأثير حقيقي في هذا العالم.

كأن الضوء الخافت الوحيد أن وأنغ طلب الاجتماع بي على أنفراد، قائلاً أن زيارة مستشار الدولة تأنغ جياكسوان يوم الخميس إلى واشنطن مهمة، مع أن الزيارة كأنت مقرّرة قبل الاختبار النووي الكوري الشمالي. ويوم الأربعاء، توجّه وأنغ إلى واشنطن لإطلاع المستشار تأنغ على الأمور قبل اجتماعاته يوم الخميس (وكأن سيليها زيارة تأنغ إلى موسكو). كنت لا أزال أعتقد أن بوسعنا التوصّل إلى قرار يوم الجمعة على الرغم من معارضة الصين، وهو ما أيّده أوشيما بقوة، لمواصلة الضغط رغم مماطلة روسيا والصين، بعد أن خفتت حدة الصدمة. وافقتني رايس على التصويت يوم الجمعة، عندما تحدّثت إليها في وقت متأخّر من بعد ظهر يوم الأربعاء، لاسيما أنها تنوي التوجّه إلى آسيا في الأسبوع التالي.

بدلاً من التعامل مع كوريا الشمالية، أمضينا قسماً كبيراً من يومي الثلاثاء والأربعاء في التعامل مع نوبة الغضب التي ألمّت بروسيا بشأن جورجيا، بما في ذلك مهاجمة الولايات المتحدة لأنها ربطت بعض التأشيرات التي تريدها روسيا بتغيير في نص قرار التجديد لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا. فقد قام بيروقراطيو وزارة الخارجية في واشنطن بذلك من تلقاء أنفسهم تماماً، كما لو أنهم يديرون السياسة الخارجية، وكأنه ليس لدينا أزمة كبرى مع كوريا الشمالية. على الرغم من أن موقفنا بشأن جورجيا صحيح بناء على الوقائع، فقد أظهر أنه ما من أحد ينظر إلى الصورة الكبيرة في واشنطن. لم أكن أعترض على أن وزارة الخارجية ساعدت الجورجيين، بل لأنها منحت تشوركين هراوة يضرب بها الولايات المتحدة في نيويورك، وكأن سعيداً بالقيام بذلك. وفي إحدى المراحل، حاول جونز باري تلطيف الأمور قائلاً أنه يتطلّع إلى مزيد من المباحثات، فردّ تشوركين، "لن أحبس أنفاسي ".

في أعقاب جلسة لمجلس الأمن يوم الخميس بشأن جورجيا، نقلتُ المجلس إلى مشروع قرارنا بفرض عقوبات على كوريا الشمالية، قائلاً أننا نعتزم طرحه بصيغته النهائية للتصويت بعد ظهر يوم الجمعة. واصل وأنغ وتشوركين المماطلة، متذرّعين باجتماعات تأنغ في موسكو يوم السبت وبأن ليس لديهما مزيداً من التعلميات. لم يكن لدي في ذلك الوقت معلومات عن

محادثات تأنغ في واشنطن، ما يعني أنها لم تسفر عن شيء. كان لدينا ستة مشاركين في رعاية القرار، ونتوقع أنضمام اثنين آخرين، لذا كأنت كل المؤشرات تدلّ على أن الأعضاء غير الدائمين لا يزالون يؤيّدون ردّاً قوياً من المجلس على الاختبار الذي أجرته كوريا الشمالية. وواصلت الاعتقاد أننا في موقف قوي.

أحصى جونز باري ثلاثة وعشرين اجتماعاً للثلاثة الدائمين والخمسة الدائمين (زائد اليابان في كل الحالات) بين الاختبار الذي أجرته كوريا الشمالية واعتماد القرار 1718 في نهاية المطاف. لكن أهمّ هذه الاجتماعات كان ذلك الذي عقدته على أنفراد مع وأنغ بعد ظهر يوم الخميس، عندما أنتحى بي جأنباً ليطلعني على أحدث رأي للصين. قال أن وزير الخارجية لي على مقربة من الحدود الصينية الكورية الشمالية، مجتمعاً مع "أشخاص مقرّبين من القائد العزي "، وأن تأنغ سيكون في موسكو يوم السبت، وأن الرئيس الكوري الجنوبي رو سيزور بيجنغ يوم الجمعة. كان وأنغ يريد التصويت يوم الاثنين، فقلت له أن ذلك غير وارد. ثم وصل إلى بيت القصيد، وهو أنه حتى إذا أصررنا على التصويت يوم الجمعة، فلن يتم استعمال حق النقض، وذلك اختلاف شبه تامّ عن نهج الصين في تموز/يوليو بعد إطلاق الصواريخ. وقال وأنغ أنهم لا يزالون يبحثون هل يمتنعون عن التصويت أم يوافقون، لكن الأمر عائد إلينا. الصين لا تريد خلافاً علنياً بشأن هذا القرار، وذلك يظهر على الأقل فهماً جيداً للعلاقات العامة. أطلعت أوشيما وجونز باري ودي لا سابلييه على الفور، وقد أدركوا تماماً أهمية ملاحظات وأنغ.

اتصلت برايس ونقلت لها الأخبار الطيّبة بأن الصين لا تعتزم نقض القرار، ثم رجعت إلى مقرّ البعثة الفرنسية من أجل اجتماع آخر للخمسة الكبار زائد اليابأن، وبدا فيه أننا نراوح مكأننا. وفي مرحلة ما، رداً على رأي الصينيين والروس بأن علينا الإشارة إلى بند محدّد من الميثاق، رميت نسختي البالية من ميثاق الأمم المتحدة على الطاولة وقلت، "أنني أكره مقارنة الميثاق بالدستور الأميركي"، لكنّني أوضحت أن الرئيس لا يحتجّ بفقرة محدّدة من الدستور، بل يعتمد على سلطته التنفيذية بدلاً من ذلك. وفي وقت لاحق التقط أحد الموظفين الفرنسيين نسخة الميثاق للاحتفاظ بها كتذكار عن الاجتماع، لأنه سرّ كثيراً مما فعلت. وتبيّن أن هناك في الواقع سبباً للاحتفاظ به كتذكار، لأننا حللنا بسهولة كبيرة مسألتي " التهديد للسلام والأمن الدوليين " والفصل السابع. فقد وافق وأنغ على جمع نص التهديد مع فقرة تمهيدية أخرى، ما مكننا من الإيضاح بشكل لا لبس فيه أن الاختبار النووي يشكل تهديداً، وذلك أفضل بكثير من القرار 1695 الخاص بإطلاق الصواريخ الكورية الشمالية، أو القرار 1696 الخاص ببرنامج إيران النووي [76]. ووافقنا بسرعة أيضاً على اقتراح دي لا سابلييه بالقول، "وإذ يتصرّف بموجب الفصل السابع

من ميثاق الأمم المتحدة ويتخذ تدابير بموجب المادّة 41 من الميثاق "، التي لم تُضحّ بشيء وأوصلتنا إلى الإشارة إلى الفصل السابع بوضوح، وقد جعل كل ذلك محاميينا مسرورين جداً. وبالنظر إلى الصعوبة التي كأنت تتسم بها هذه الأمور منذ أشهر عديدة بشأن إيران وكوريا الشمالية، فأن ذلك شكل تقدّماً رائعاً، ومنحنا الأمل بأن نحمل الأوروبيين على اعتماد نص مماثل بشأن إيران (ولكن لفترة وجيزة كما سيشرح الفصل التالي). وقد دهش أحد محامي وزارة الخارجية جداً بحيث أشار إلى تسميتي مؤخّراً لنيل جائزة نوبل للسلام، وكتب عن النصّ الذي توصّلنا إليه، "أعتقد أن ذلك رائع حقاً - يجب أن يفوز ذلك بجائزة نوبل للمفاوضات في مجلس الأمن".

مع ذلك، اصطدمنا بعد ذلك بجدار معارضة روسيا والصين حكم التفتيش (ضمّن لاحقاً في الفقرة 8 [و] من القرار النهائي). ومع أن هذه المسألة لم تحلّ، فأنني كنت أعتقد أن بوسعنا التطلّع بواقعية إلى التصويت في يوم السبت لا الجمعة، وهو ما أبلغت به الصحافة التي كأنت تنتظر أنتهاء اجتماعنا خارج البعثة الفرنسية. في وقت لاحق من ذلك الصباح، اعتمد مجلس الأمن القرار الخاصّ بجورجيا، إذ أسقط العبارة التي اعترضت عليها روسيا بعد أن تحدّثت رايس إلى لافروف، وهو تنازل أشارت إليه الصحافة اليابأنية كثيراً. بعد ذلك أطلعت المجلس على آخر مشروع قرار بشأن كوريا الشمالية، مشيراً إلى وجود خلافات حول بعض النقاط لكنّني قلت أنني أتوقع أن نعرض الصيغة النهائية للنص على التصويت يوم السبت. وكأن وأنغ في الواقع قد أثار احتمال التقدّم "بنص رئاسي "، في أثناء اجتماع للخمسة الدائمين زائد اليابأن في أعقاب مشاورات للمجلس، ما يعني أن كل أعضاء المجلس الخمس عشرة يشاركون في رعاية القرار. وأوضح أن " النص الرئاسي " - وهو الرمز المطلق لوحدة المجلس - سيجعل من الصعب على اليابأن أو الولايات المتحدة ادعاء "النصر"، أو أن يعلن المذيعون عن "هزيمة" صينية، وبالتالي يسمح للصين بتقليل الأثر السياسي لهذا القرار.

غير أننا ما أن حللنا اعتراض الصين حتى أثارت روسيا دون سبب مشاكل كبيرة تتعلّق بحكم التفتيش وبعض مواد أسلحة الدمار الشامل التي يحظر بيعها إلى كوريا الشمالية، حيث استخدمنا اللوائح القياسية لمجموعة المورّدين النوويين وأنظمة عدم الأنتشار الأخرى. وعندما اجتمعنا لاحقاً في ذلك اليوم، اتضح أن روسيا ليست مهتمة بكوريا الشمالية بقدر اهتمامها بإيران، حيث كأنت تخشى من أن قراراً مماثلاً سيعيق المبيعات الروسية إلى إيران. كان ذلك مقبولاً بالنسبة إلي، لكنّني خشيت من احتمال أنهيار فرنسا وبريطأنيا قبل هذه المعأندة الجديدة، كما فعلا لاحقاً بشأن القرار الخاص بإيران. وبدا وأنغ متفاجئاً مثلنا بشأن المخاوف الروسية الجديدة، وذلك إثبات آخر على أن موسكو قلقة بشأن إيران لا كوريا الشمالية. تركنا الروس

والصينيين يغادرون لنعقد اجتماعاً للثلاثة الدائمين زائد اليابأن، وقلت أنني لن أقبل بأي تسوية أخرى. ووافق أوشيما وجونز باري ودي لا سابلييه: سنضع الصيغة النهائية لمشروع القرار، ولن نتفاوض عليها، وسنرى يوم السبت إذا كان تشوركين يمارس الخداع.

يوم السبت في 14 تشرين الأول /كتوبر، اجتمع الثلاثة الدائمون واليابأن في الساعة التاسعة والنصف صباحاً في الغرفة 209 - C، دون أن نعرف إذا كنا سننهي القضية أو إذا كنّا متوجّهين نحو الصدام. كنت لا أزال أعتقد بأن الصين مستعدة لقبول النص كما هو، لكن من الأصعب التنبّؤ بموقف روسيا، إذ أنها أكثر ميلاً إلى العروض المسرحية في اللحظة الأخيرة (أو الهستيريا تبعاً لوجهة نظرك)، وذلك اختصاص أتقنه سيرغي لافروف في أثناء عمله مندوياً دائماً لبلاده في نيويورك. وعلى الرغم من أنه كان من المفترض أن يجتمع الخمسة الدائمون في العاشرة صباحاً، فقد اتصل تشوركين ليقول أنه سيتأخّر، وتلك إشارة لا تنبئ بخير. ذهبت أبحث عن وأنغ، فوجدته يدخّن سيجارة في القاعة الألمأنية. فقال أن الرئيس هو يأوي إلى الفراش في بيجنغ عند الظهر تقريباً بتوقيتنا، وعليه حتى ذلك الوقت رفع توصيته النهائية بشأن تصويت الصين. وعندما جاء تشوركين، اجتمع الاثنأن على أنفراد، في حين اتفقت أنا وجونز باري ودي لا سابلييه على أننا إذا حصلنا على موافقة روسيا والصين على لوائح مجموعة المورّدين النوويين ونظام الرقابة على تكنولوجيا الصواريخ، فأن بإمكأننا اتخاذ موقف أكثر مرونة بشأن لائحة مجموعة أستراليا (الأسلحة الكيميائية والبيولوجية). وبذلك التغيير وبعض التغيير التجميلي بشأن حكم التفتيش، صرنا مستعدّين للتوجّه إلى التصويت.

وبأنتظار أن تقوم الأمأنة العامّة بالعمل الكتابي الضروري، فاتحني تشوركين في قاعة المجلس بأن روسيا ستصوّت بنعم. وقال أيضاً أن لديه رسالة "من سيرغي شخصياً" بأن "إيران لن تكون بهذه السهولة ". لم أكن أشكّ في ذلك قط. وقال تشوركين أيضاً أن اجتماعات لافروف مع تأنغ في موسكو نقلت الصين من الامتناع عن التصويت إلى الموافقة، وذلك معاكس لما أبلغني به وأنغ، وتحديداً أن تأنغ غيّر الموقف الروسي. وكما اقترح وأنغ يوم أمس، قُدّم مشروع القرار "كنصّ رئاسي "، لذا كان التصويت على القرار 1718 بالإجماع. اتصلت برايس في كمب ديفيد في أعقاب التصويت وقالت مازحة "يلزم سلاح نووي لكي يتحرّك المجلس بهذه السرعة ". وقفت أنا ووأنغ أيضاً من أجل التقاط الصور الفوتوغرافية، فسألنا كولوم لينش من صحيفة "واشنطن بوست " عما أوصلنا إلى الاتفاق. فأجبت "الدبلوماسية الجيدة "، وردّ لينش، "ربما كان ذلك صحيحاً، لكن ذلك اقتباس تعوزه الجودة "، ما يزوّدك بكل ما تحتاج إليه لتعرف وجهة نظر وسائل الإعلام من الأمم

المتحدة. ومن نافلة القول أن اقتباسي لم يظهر في الصفحات البارزة من "البوست ".

بعد التصويت بالإجماع على القرار 1718، قال الوفد الكوري الشمالي أنه يرفض القرار رفضاً قاطعاً، ووصف عمل المجلس بأنه "شبيه بأعمال العصابات" و"إكراهي" واتهم الولايات المتحدة بأنها "تتلاعب " بالمجلس. لو كان ذلك صحيحاً. ثمّ خرج الكوريون الشماليون ليظهروا احتقارهم ثانية. أخذت الكلام لأقول أن هذا الخروج الثاني مكافئ معاصر لقيام خروتشوف بالضرب بحذائه على طاولته في الجمعية العامة، ما أزعج تشوركين وبعض الأميركيين الليبراليين، لكنّه استحضر العديد من التعليقات الإيجابية في الأسبوع التالي. ترأس بوش اجتماع مجلس الأمن القومي صباح الاثنين، وقد حضرته عبر الفيديو الآمن. جرى نقاش كثير بشأن كيفية تعامل الصين مع القرار رقم 1718، وهل ستقوم بالتفتيش على طول الحدود مع كوريا الشمالية. وسأل بوش مصيباً، "ليس هذا ما تقوم عليه مبادرة أمن الأنتشارا"؟ كأنت رايس تستعدّ للسفر الوشيك إلى آسيا فشدّدت على أنها تنوي "إعادة إطلاق" محادثات الأطراف الستة. فردّ بوش بأن الصين "تقترب من موقفنا"، وأن "علينا أن نرى إذا كان الضغط [على كوريا الشمالية] سينجح " لأن "على الصين أن تتحدّى كيم لينفّذ تهديده ". وجدت ذلك مشجّعاً جداً. وقد توخه المستشار تأنغ بعد ذلك في الواقع إلى بيونغ يأنغ حيث اجتمع بكيم يونغ إيل، ما حفز الصحافة الكورية الجنوبية على القول أن كيم اعتذر لتأنغ عن إجراء الاختبار النووي. واكتسب هذا الخبر رواجاً دفع وزير الخارجية الصيني في الأسبوع التالي إلى إصدار بيأن ينفي قيام كيم بذلك. وكأن على وزير الوحدة الكوري الجنوبي ذي العقلية الاسترضائية الاستقالة بسبب الحادثة، ما أظهر أن هناك حدوداً حتى لدى حكومة رو مو هيون.

خاتمة: الأقزام يفوزون على كوريا الشمالية

من الواضح أن كوريا الشمالية تفضّل التفاوض مع الأميركيين اللطفاء وغير المتمرّسين.

- جيمس ر. ليلي، السفير الأميركي السابق إلى كوريا الشمالية والصين، 9 تشرين الثاني /نوفمبر 1998 [77]

بالعودة إلى الوراء، وددت حصول شيئين في هجوم مجلس الأمن المضادّ: أن نكون قد فعلناه سابقاً في محادثات الأطراف الستة، واستمرارنا فيه بعد خروجي من الإدارة في كانون الأول /ديسمبر 2006. فقد أنتجت الدبلوماسية القوية في مجلس الأمن قرارين قويين. وسمحت الدبلوماسية الضعيفة فى

محادثات الأطراف الستة لكوريا الشمالية بأن تعزّز وضعها النووي وتقوّيه وأوصلت الولايات المتحدة إلى الطريق الفاشل نفسه الذي سلكته فى إطار العمل المتفق عليه سنة 1994. وها نحن في الواقع نكرّر أخطاء 1993 - 1994، في العديد من النواحي في أثناء كتابة هذه السطور، على الرغم من بداية الإدارة الواعدة في الاتجاه المعاكس تماماً.

استؤنفت محادثات الأطراف الستة في بيجنغ في 18 كانون الأول/ ديسمبر، فأسفرت عن اتفاق أعلن عنه في 13 شباط /فبراير 2007، وفيه وعدت كوريا الشمالية ثانية بالتخلّي عن سعيها للحصول على الأسلحة النووية مقابل منافع اقتصادية وسياسية ملموسة. وهو من الناحية التحليلية مماثل جداً لإطار العمل المتفق عليه الذي امتدحه المتخرّجون من إدارة كلينتون، وقد أتاح هذا الاتفاق لكوريا الشمالية الهروب من الزاوية التي حشرتهم فيها عقوبات القرار 1718 ومساعي وزارة خزانتنا المقدامة لممارسة ضغط اقتصادي شديد من خلال المؤسسات المالية الدولية على تبييض الأموال غير المشروع الذي تقوم به كوريا الشمالية. لقد كان باول يحب تجربة شيء مماثل لاتفاق 13 شباط /فبراير في سنة 2001 قبل أن يدفعه بوش إلى التراجع عن "الميل كثيراً إلى الأمام " في أثناء التزلّج على الثلج، وكانت نتيجة حزينة ومخيّبة لآمال الذي قاتلوا بجدّ من أجل المبادئ التي دعا إليها بوش بشكل متكرّر على الملأ. وقد جاء بعد فضيحة أخرى للأمم المتحدة - "النقد من أجل كيم " - وفيها أودعت أموال الأمم المتحدة في حسابات مصرفية كورية شمالية، حيث الاستخدام النهائى للأموال يخضع على ما يبدو لسيطرة كوريا الشمالية بدلاً من الأمم المتحدة [78]. ردّ بان كي مون على الفور بالقول إنّه سيأمر بإجراء تحقيق خارجي في نظام الأمم المتحدة بأكمله، وذلك هو العمل الصحيح، وأغلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برامجه في كوريا الشمالية. وسننتظر لنرى إذا كان هناك من شيء يمكن أن يحدث تغييراً فعلياً في الأمم المتحدة نتيجة لذلك.

إن اتفاق شباط /فبراير 2007 غير كامل بشكل جذري: فهو لا يتعامل مع المخزون القائم من الأسلحة النووية لدى كوريا؛ ولا يتعامل مع برنامج تخصيب اليورانيوم فيها؛ ولا يحتوي على أحكام للتثبّت، باستثناء احتمال عودة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى يونغ بيون، ولعله المكان الأقل أهمية بالنسبة إلى المفتشين، بالنظر إلى قدراتنا التقنية الوطنية على مراقبة كوريا الشمالية. يمكن أن تشغل معارضة بيروقراطيي مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ للتثبّت من "التزامات" كوريا الشمالية فصلاً بأكمله، وستظهر شيئاً واحداً صحيحاً على الأقل: سترفض كوريا الشمالية أي مخطط تفتيش فعّال - مخطط يجب أن تصرّ عليه الولايات المتحدة - وبالتالي تعطّل أي احتمالات للتوصّل إلى تسوية متفاوض عليها. ولذلك تبدي البيروقراطية

وحكومة كوريا الجنوبية قلقاً شديداً من مجرّد ذكر التفتيش، وهو إذا ما نفّذ بشكل صحى سيبدّد حلمهم بالتفاوض مع كوريا الشمالية على التخلّص من أسلحتها النووية.

كما أنّ الاتفاق فتح احتمال رفع كوريا الشمالية عن اللائحة الأميركية للدول التي ترعى الإرهاب، دون أي التزام بحل قضية المختطفين اليابانيين والكوريين الجنوبيين؛ وتفتح احتمال رفع العقوبات المالية وأنشطة فرض القانون الفعّالة جداً ضدّ كوريا الشمالية؛ والأسوأ أنّها أوقعت الولايات المتحدة في شرك استئناف المفاوضات عبر "مجموعات العمل " التي ستثرثر إلى ما لا نهاية، وهو ما كان يسعى إليه بالضبط مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ منذ إدارة كلينتون. لقد أضفى هذا النهج الشرعية على كوريا الشمالية وسمح لها بكسب مزيد من الوقت من خلال احتمال المفاوضات الذي ستقاتل البيروقراطية لحمايته، دون الاعتراف بأنّ مرور الوقت في أثناء المفاوضات يرتّب تكاليف على الولايات المتحدة. فكل يوم يمرّ وتكون فيه كوريا الشمالية حرة في مواصلة عملها على برامج أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية، هو يوم تحرز فيه كوريا الشمالية مزيداً من التقدّم، وتخسر فيه الولايات المتحدة. الوقت ليس في جانبنا عند التعامل مع ناشري الأسلحة من الدول المارقة، وهو ما تعرفه كوريا الشمالية بالتأكيد، وتجهله بيروقراطية وزارة الخارجية.

مع ذلك، فإنّ الوضع الحالي عند كتابة هذه السطور يبيّن أنّ الموظفين الحكوميين الدائمين أنتصروا على بوش، أو على مبادئه على الأقل. وذلك ابتعاد مخيّب عن بوش الذي قال لبوتين في كمب ديفيد في تشرين الأول / أكتوبر 2003 إنّ كيم يونغ إيل "مثل طفل يلقي طعامه على الأرض"، لكي يأتي الكبار ويلموه، ثم يلقي الطفل الطعام ثانية. وقال بوش، "علينا جميعاً أن نقول الأمر نفسه، ليبق الطعام على الأرض". أشكّ في أن تكون آراء بوش الشخصية قد تغيّرت، لكن إما أنّه لم يعد واثقاً بشكل كافي من متابعة إصراره عليهم، واما أن يكون قد صُرف انتباهه نتيجة الهجمات السياسية التي تزايدت مع خسارة مجلسي النواب والشيوخ في انتخابات سنة 2006، والعراق، وتزايد الفوضى المرتبطة الآن بنهاية الإدارات المكوّنة من ولايتين. كما أنّ رحيل العديد من "المتشدّدين " يشبه إبعاد لاعبي الدفاع في كرة القدم. ففي النهاية يستطيع حتى الهجوم البيروقراطي التسجيل عندما يتضاءل عدد المدافعين.

تنبئنا تجربتنا التاريخية أن كوريا الشمالية لن تتخلّى البتة عن أسلحتها النووية طوعاً، وأن الأمر لا يعدو أن يكون مسألة وقت قبل أن يُكتشف غشّها، ويأمل المرء عندئذ أن يتبرّأ بوش من هذه التمثيلية التي أدامتها البيروقراطية الصاعدة. بل إنّ الطريقة الحقيقية الوحيدة في الواقع لحل مشكلة الأسلحة

النووية الكورية الشمالية هي إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية، ويأمل المرء أن يتحقق ذلك عاجلاً لا آجلاً. لو كنت مكان كيم يونغ إيل، لن أكون متفائلاً. فمثلما تعامل الإيطاليون مع موسيليني، والرومانيون مع تشاوشيسكو، ربما تتاح الفرصة يوماً أمام الشعب الكوري الشمالي للتعامل مع كيم يونغ إيل. وسيكون موته قذراً ومثيراً للازدراء، مثل حياته ونظامه، وسيكون ما يستحقّه بالضبط.

الفصل الثاني عشر

إيران في مجلس الأمن:
الترويكا الأوروبية تجد طرقاً جديدة للاستسلام

لقد أمر إمامنا الحبيب بإزالة النظام الذي يحتل
القدس عن وجه الأرض. وتلك دعوة حكيمة جداً

- محمود أحمدي نجاد، 26 تشرين الأول /أكتوبر 2005

رحيل باول ومجيء رايس

لن تصدّق ما فعلته للتوّ.

- كولن باول، 17 تشرين الثاني /نوفمبر 2004

في أعقاب انتصار بوش في الأنتخابات الرئاسية في 2 تشرين الثاني /نوفمبر 2004، قدّمت الترويكا الأوروبية آخر اقتراحاتها إلى إيران، على أمل أن تحصل على قرار إيران الحدي الحاسم بتعليق كل أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة. وسمعنا منهم بشكل متكرّر، وبخاصة من وزير الخارجية البريطاني جاك سترو والمدير السياسي البريطاني جون ساورز، أنّه اتفاق منجز بشكل أساسي، ولا ينقصه سوى بعض النقاط، وأن التقدّم يتحقّق بشكل جيد، وأنّ العمل جارٍ على إنهاء التفاصيل الأخيرة، وما إلى هنالك. في الواقع كنّا نسمع

ذلك إلى أن حلّ 11 تشرين الثاني /نوفمبر، عندما تحدّثت إلى ساورز وقال بحماسة عظيمة، "سيعلن الإيرانيون خلال ساعة " أنّهم سيقبلون اتفاقاً جديداً مع الترويكا الأوروبية. وأنّ إيران أرسلت أيضاً "رسالة جانبية " تتعامل مع "قضية أو اثنتين " حيث "ستضع فيهما تفسيرها"، ما يعني أنّ الترويكا الأوروبية ستتبع تفسيرها. قلت أنّ ذلك سيثير مشكلة. وقال ساورز بأقصى ما يمكن من سعادة، لا" بل أنّ إيران سترسل مع البرادعي فيما كنّا نتحدّث، رسالة تؤكّد التعليق وتدعو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى التحقق من ذلك. سألت ساورز إذا كان لديه الرسالة الجانبية؛ فقال نعم لكنّه لم يرسلها إلي.

بعد بضع ساعات، اتصل البريطانيون بجيم تيمبي، أحد الموظفين لديّ، ليقولوا إنهم بعد قراءة "الرسالة الجانبية " طلبوا من إيران ألا تعلن عن "الاتفاق "، وأن تنتظر إلى اليوم التالي على الأقل. من المثير للاهتمام أنّ البريطانيين قالوا عندئذ إنّ الفرنسيين والألمان يعارضون أي "رسالة جانبية "، ما يعني أنّ موقفهم أصلب من البريطانيين كان هناك نقطة في الرسالة الجانبية الإيرانية تشير إلى أن إيران بحاجة إلى قليل من الوقت الإضافي لإدارة مرفق التحويل في أصفهان، إذ ليس بوسعهم إغلاقه بسرعة. وذلك بالطبع هراء، لأنّ مثل هذه المعامل مصمّمة للإغلاق بسرعة في حال وقوع حادث ما. حصلنا بعد ذلك على نسخة من الرسالة الجانبية، وكانت تحتوي على عدة نقاط مثيرة للمشاكل، مثل الحدّ الزمني للمفاوضات وقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ما أوحى بعدم وجود توافق في التفكير وربما عدم وجود أي اتفاق، على الرغم من تفاؤل ساورز. اتصل ساورز في الساعة الثانية إلا ثلثاً تقريباً بعد الظهر ليقول إنّ سفراء الترويكا الأوروبية في طهران سيردّون على الرسالة الجانبية الإيرانية في المساء، ما سينهي الأمور. سألت عن سبب ثقته، فقال إنّ سفراء الترويكا الأوروبية يعتقدون أنّ الرسالة الجانبية كانت ضرورية لإقناع رجال الدين المتشدّدين بالموافقة، وقد تحقّقت الآن. على الرغم من أنّ بلير كان موجوداً في واشنطن، فإنّه لم يبحث موضوع إيران مع بوش سوى بشكل موجز. وقال لي باول إنّ بوش كان متردّداً في أن يعبّر علناً عن رأيه باتفاق الترويكا الأوروبية الأخير مع إيران لأنّه رفض للتوّ طلب بلير بأن نعقد مؤتمراً للسلام في الشرق الأوسط أو نعيّن مبعوثاً خاصّاً للشرق الأوسط.

على الرغم مما قاله ساورز، أخبرنا البريطانيون لاحقاً أنّ رجلهم في طهران لا يريد تقديم ردّ الترويكا الأوروبية لأنّه يعتقد أنّه يُخرّب الاتفاق! وأخيراً أعلنت إيران في 14 تشرين الثاني /نوفمبر أنّها توافق على الاتفاق وستعلّق التخصيب واعادة المعالجة في 22 تشرين الثاني /نوفمبر. وأعلن حسين موسفيان كبير المفاوضين النووين الإيرانيين: "إنّ أوروبا ستدعم انضمام إيران إلى المجموعة الدولية للدول التي تمتلك القدرة على صناعة

الوقود النووي " **متى انتهى التعليق**. وقال علي لاريجاني، ممثّل القائد الأعلى خامنئي في ذلك الوقت في المجلس القومي الإيراني، إنّ الدبلوماسيين الإيرانيين تخلّوا عن "لؤلؤة دائرية " للحصول في المقابل على "قطعة سكاكر". وعقد روحاني مؤتمراً صحافياً أعلن فيه، "ما من مشكلة إذا أرادت إيران البدء في تخصيب اليورانيوم. ويقال استناداً إلى الاتفاق إنّ الأوروبيين سيدعمون إيران في أن تصبح عضواً في نادي دورة الوقود". يا له من اتفاق ! طمأنتنا الترويكا الأوروبية إلى أنّها ضغطت على إيران للتوقّف عن الإدلاء بمثل هذه التصريحات، كما لو أنّ ذلك سيحلّ المشكلة. بل إنّها اعترفت بأنّ من الواضح أنّ إيران لم تتخذ قراراً استراتيجياً بالتخلّي عن السعي للحصول على الأسلحة النووية.

في يوم الاثنين في 15 تشرين الثاني /نوفمبر 2004، افتتح باول اجتماع الموظفين في الخارجية بالإعلان عن أنّه سيستقيل من منصبه كوزير للخارجية، وسيرحل في نهاية فترة بوش الأولى. ثم غادر متوجّهاً إلى البيت الأبيض، وتابع أرميتاج الاجتماع. فوجئت من عدم التصفيق أو أي عرض آخر للدعم عندما غادر، لكن ربما أحدث الخبر صدمة شديدة. وقد استهلك حتماً الكثير من الوقت ما تبقّى من الأسبوع، على الرغم من أنّ باول نفسه سافر في رحلة مقرّرة من قبل إلى أميركا اللاتينية. في أثناء توقّف لإعادة التزوّد بالوقود في مانوس بالبرازيل، وسط غابة الأمازون الاستوائية، قرّر باول التحدّث إلى الصحافة. أخبرني أرميتاج بأنّ باول تحدّث مطوّلاً عن المعلومات الاستخبارية عن مساعي إيران لاستخدام قدرتها النووية في صناعة الأسلحة النووية التي تجهّز بها رؤوساً حربية متوافقة مع مساعيها في صناعة الصواريخ البالستية. وقد ذهلت، لكنّني ذهلت أكثر عندما اتصل باول نفسه وبدأ بالقول، "لن تصدّق ما فعلته للتوّ". نادراً ما أعجز عن الكلام، لكنّني عجزت في ذلك الوقت. قال باول إنّ أحدهم سأل عن معلومات أذاعتها حديثاً مجموعات إيرانية منشقّة، لا سيما إذا كان عبد القدير خان قد قدّم معلومات عن تصميم الأسلحة. قال باول إنّ المنشقين يكونون مصيبين أحياناً وغير مصيبين في أحيان أخرى، وكان السؤال التالي عن أنظمة الإطلاق. وبدأ لسبب ما بحث المعلومات التي تلقّيناها مؤخّراً، وتعمّق كثيراً. ومن بين ما قاله، "شاهدت بعض المعلومات التي توحي أنّهم يعملون بنشاط على أنظمة الإطلاق... فلن تحصل على سلاح ما لم تضعه في شيء يمكن أن يطلق السلاح. وأنا أتحدّث عما يفعله المرء بالرأس الحربي. ونحن نتحدّث عن معلومات تقول إنّهم لا يمتلكون الصواريخ فحسب، بل المعلومات التي توحي بأنّهم يعملون بجدّ على كيفية وضع الاثنين معاً" [79].

شعرت بالسرور. أولاً لأنّني لم أفعل ذلك. ثانياً، أعتقد أنّ هذا هو نوع المعلومات الاستخبارية الذي نحتاج إلى إذاعته علناً لإظهار ما تضمره إيران.

وبما أنّ باول تحدّث الأن، فبإمكاني الإشارة دون ارتياب إلى المؤتمر الصحافي في الغابة وأترك للصحافيين التوصّل إلى استنتاجاتهم. ثالثاً، جاءت هذه المعلومات فيما تسرع الترويكا الأوروبية نحو إبرام "اتفاق " مع إيران، وقد سألت ساورز عنها في أحد محاوراتنا. كنت واثقاً من أنّه لا يبالي البتة بما تقوله المعلومات الاستخبارية، ومن المرجّح أنّه يشكّ فيها أيضاً، لا أنّه لم يكلّف نفسه عناء الاطلاع عليها. بل إنّه كان في الواقع متحدياً في تجاهلها، وقلقاً جداً من اتهامه بالمبالغة في التحدّث عما يعرفه، بسبب إخفاقات الاستخبارات في العراق. هذا هو الإثبات على أنّ الدبلوماسيين، على غرار الجنرالات، يميلون إلى خوض حروب سابقة، وتجنّب الأخطاء التي ارتكبوها في المرة الأخيرة بارتكاب أخطاء في الاتجاه المعاكس. إنّ عدم التحرّك في وجه المخاطر التي تشكّلها الأنشطة الإيرانية لا يرقى إلى " اللعب بأمان " وتجنّب أخطاء العراق. بل يعني بدلاً من ذلك رمي النرد على نيّة رجال الدين الحسنة، وتلك مقامرة يائسة حقاً وتحمل معها أعلى المخاطر على سكّاننا المدنيين الأبرياء، وأصدقائنا وحلفائنا مثل إسرائيل. لقد كان هذا النوع من المعلومات عن التسلّح أحد الخطوط الحمر بالضبط التي سألت عنها ساورز وإهرمان من قبل، وقال في ذلك الوقت إنّها تعني نهاية المفاوضات مع إيران. لكنّها في النهاية لم تعنِ شيئاً من ذلك، ما يثبت ما كنت أؤمن به دائماً، وتحديداً أنّ هذه المفاوضات مسعى تقوم به الترويكا الأوروبية لتثبت أنّها مختلفة عن الولايات المتحدة، وأنّ إيران ليس العراق. أما وقد أعلن باول الآن عن بعض المعلومات الاستخبارية على الملأ، فقد أصبح من الصعب جداً على ساورز أو سواه التغاضي عنها.

كانت مشكلتنا المباشرة أنّ توقيت هذا الاتفاق الأخير بين الترويكا الأوروبية وإيران، قبل اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة النووية في تشرين الثاني /نوفمبر، أجهض ثانية مساعينا لإحالة إيران إلى مجلس الأمن. والأسوأ من ذلك أنّ الترويكا الأوروبية قد تبذل جهوداً مستمرّة لكي يصدّق مجلس المحافظين على الاتفاق، وهم يعملون على ذلك بجدّ بالفعل على الرغم من أنّنا والأستراليين والكنديين نريد شيئاً أقوى. وفي حين أنّ الترويكا الأوروبية كانت قادرة على المقاومة، فإنّها ذابت أمام حملة الشكوى الإيرانية التي أضعفت مسوّدتهم كثيراً. وقد عقدتُ جلسة مباحثات شاملة غرضها الإفادة عن الاتفاق إلى المجلس (وبالتالي إيصاله إلى هناك بأي وسيلة)، لا لأنّني كنت أعتقد بأنّ الترويكا الأوروبية ستقبل بذلك، لكن على أمل أن تقوّيهم المساومة غير المتكافئة ضدّ الميل إلى الاستسلام. ومن حسن الحظ أنّ إيران فعلت ما كنّا نتوقّعه منها ثانية باقتراحها في اللحظة الأخيرة الاحتفاظ بعشرين جهازاً نشطاً للطرد المركزي "لأغراض اختبارية"، وهي فكرة أيّدها البرادعي بسرعة. كان ذلك بعيداً جداً عن الاتفاق بحيث أملت أن

ترفضه الترويكا الأوروبية، لكنّها بدأت تبحث عن تسوية على الفور. كانت خطورة أجهزة الطرد المركزي "الاختبارية" بطبيعة الحال أنّها تسمح للإيرانيين بحل المشاكل التقنية المتبقية، وبالتالي تزوّدهم بالمعرفة التي يمكنهم تفعيلها بعيداً عن مفتّشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودون علمهم (أو علمنا). تبيّن أنّ دي لا بولاي وساورز فهما هذه النقطة بوضوح، لكنّ الألمان لم يفهموها.

كانت الترويكا الأوروبية تعتقد أنها "قريبة" جداً بحيث رتبت مكالمة بين ساورز وروحاني في 26 تشرين الثاني /نوفمبر لإنهاء الأمور، لكن جاء خبر من البريطانيين بأنّ المكالمة لم تكن جيدة. عندئذ، شعوراً مني من عدم وجود ما نخسره، طلبت من ساورز في فيينّا الضغط للإحالة على مجلس الأمن، مدعوماً بأستراليا وكندا، ما كدّر كثيراً مندوبي الترويكا الأوروبية الذين أنعقدت ألسنتهم. كم مرة يمكنكم القول إنّكم توصّلتم إلى اتفاق دون أن تنتجوه قبل أن تدركوا أنّه ربما ليس لديكم اتفاق؟ سأل باول سترو عما يحدث، وأبلغني أنّ سترو يبدو الآن مستسلماً للإحالة إلى المجلس. قال باول، "إنّهم يعيدون الكرّة يا جاك "، وكان ذلك صحيحاً بالتأكيد. غير أنّ الترويكا الأوروبية غيّرت ثانية قرار مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأنزلوا مكانة الاتفاق مع إيران من اتفاق "ملزم قانونياً" إلى تعليق طوعي. لقد أحدث هذا الكره الذاتي للاتفاق الذي توصّلت إليه الترويكا الأوروبية بهجة في طهران، ولم أكن بالتأكيد في وارد أن أنقذ الأوروبيين من أنفسهم. قدّمنا تفاصيل عن اعتراضاتنا على القرار في "تعليل للتصويت " بلغ طوله تسع صفحات أحادية المسافة بين الأسطر، وأهمّ سطر فيه أننّا ما زلنا نحتفظ بكل خياراتنا بشأن دعوة المجلس إلى الأنعقاد. اعتّمد القرار في 29 تشرين الثاني /نوفمبر، وأضعنا فرصة أخرى. مثّلت إيران دورها بشكل كامل فأعلنت أنّ التعليق سيستمرّ أشهراً لا سنوات، حتى نهاية المفاوضات مع الترويكا الأوروبية، عندما تدخل شاحنات الجزر طهران. وفي أواخر كأنون الأول / ديسمبر، أفادت الصحافة أنّ إيران استأنفت التحويل في أصفهان. وذلك لا ينسجم مع "الاتفاق "، لذا أرسلت رسالة إلى ساورز ودي لابولاي وشافر أسأل فيها عن ردود أفعالهم، وأنا أفكّر في إرسال رسالة لهم كلما لاحظنا أنتهاكاً من قبل إيران لكي تعرف الترويكا الأوروبية أننا نراقب ما يجري. وتوقعت أن نحصل على ملف سميك بسرعة.

بدأت رايس ولايتها كوزيرة للخارجية متبعة نهجاً متشدّداً مع إيران. لكنّها بدأت بالتذبذب في أواخر شباط /فبراير 2005، بسبب نيك بيرنز إلى حد كبير، وقد عيّن وكيلاً لوزارة الخارجية للشؤون السياسية، وهو المنصب الثالث في وزارة الخارجية. جدّد بيرنز بسرعة علاقة سابقة مع ساورز وكان قناته الموثوقة إلى الخارجية. أبلغتني رايس في 25 شباط /فبراير، "إنّنا نفكّر في

إدخال بعض التعديلات على سياسة إيران المتعلّقة بمنظمة التجارة العالمية وقطع غيار الطائرات، لا لمساعدة الأوروبيين، ولكن لتجنّب اللوم بأننا الطرف المسؤول عن انهيار محادثات الترويكا الأوروبية وإيران. لقد تمكن الإيرانيون من حشرنا في الزاوية، وعلينا الخروج منها ". كان هذا التعليل مضلّلاً لأنّ الاتحاد الأوروبي هو الذي حشر نفسه في الزاوية ويريد أن يجذبنا الآن إليها أيضاً. لم أستطع تصديق عودتنا إلى قضية قطع الطائرات ثانية، بعدما قضي عليها عندما أثارها سترو في المرة الأولى. أعلن عن تسمية جوزيف للحلول محلي في ذلك الوقت، وبدأت أتوارى. ومع ذلك صُدمت عندما أخبرني فيليب زيلكو، مستشار رايس، في 28 شباط /فبراير أنّ بيرنز سيتولّى قضية إيران لا جوزيف. أبلغت جوزيف بذلك على الفور، فاعترف أنّه غير قلق بالنظر إلى علاقته الوثيقة مع رايس في مجلس الأمن القومي في الفترة الأولى. غير أنّني إذا كنت بحاجة إلى تأكيد حكمة تركي ذلك المنصب، فها هو. كان الأنقلاب الذي أحدثه بيرنز أحد أسباب تعاسة جوزيف منذ تسلّمه منصب وكيل وزارة الخارجية للحدّ من الأسلحة.

في ذلك الوقت كنت بصدد إرسال رسالتي الرابعة إلى المديرين السياسيين للدول الأوروبية الثلاث بشأن أنتهاكات إيران لاتفاقهم (هذه المرة بشأن استمرار بناء مرفق إنتاج الماء الثقيل في أراك)، كنّا لا نزال نكتب خطابات قوية تلقيها ساندرز في اجتماع مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آذار/مارس 2005. وكنت متشجّعاً لأن تعليقات رايس العامّة لا تزال متشدّدة بشأن إحالة إيران إلى مجلس الأمن، لذا أملت في أنّها تحاول إدخال تغيير تكتيكي على السياسة لا تغيير استراتيجي. على أي حال، كنت في ذلك الوقت غارقاً في معركة تثبيتي في البعثة الأميركية إلى الأمم المتحدة، ولم أعد ألتفت كثيراً إلى العديد من الأمور التي كانت تشغل الكثير من وقتي في السابق. غير أنّ التغيير الكبير جاء للأسف في 11 آذار/مارس عندما أيّدت رايس علناً جهود المفاوضات التي تجريها الترويكا الأوروبية، مقابل " التزام" منهم بالذهاب إلى مجلس الأمن إذا ما فشلت هذه الجهود. كان ذلك بالطبع ما أكّدت الترويكا الأوروبية لباول أنّها ستفعله في صيف 2003، عندما بدؤوا مفاوضاتهم العقيمة مع إيران. وقد سمح جزء من ذلك التحوّل أيضاً للبرادعي بالحصول على ولايته الثالثة كمدير عامّ للوكالة الدولية للطاقة النووية، وتلك غلطة، لكنّها ربما كانت مقدّرة مسبقاً بعدم حماسة باول لحملتنا ضدّ البرادعي قبل أن يغادر منصبه.

فشل الترويكا الأوروبية والولايات المتحدة ومجلس الأمن بشأن إيران

إنّ المبدأ الأوروبي للعولمة الموجّهة يتصوّر عالماَ ذا قوأنين متعدّدة الأطراف يحل محل القوة الأميركية [80]

قامت إيران مرة أخرى بما ينتظر منها، مثلما كنت أعرف أنّها ستفعل، ما أسعف جهودي للوصول إلى مجلس الأمن. ففي أيار/مايو 2005، هدّدت إيران باستئناف التحويل والتخصيب، لأنّ شاحنات جزر الترويكا الأوروبية لم تدخل طهران. وفي حزيران /يونيو، أنتُخب أحمدي نجاد رئيساً، ما قوّى المتشدّدين وأضعف دبلوماسية "الوجه الباسم " التي انتهجوها في نيويورك. وهكذا عند وصولي إلى الأمم المتحدة في آب/أغسطس، كانت إيران نفسها قد غيّرت القوة المحرّكة السياسية لإحالتها إلى مجلس الأمن. وفي مكالمات المجاملة الأولى التي أجريها، قال نائب المندوب الفرنسي الدائم ميشال دوكلوس دون قيود إنّه يتوقع أن يرى إيران في المجلس في نهاية آب/أغسطس. وكان جونز باري متشائماً، وقلقاً من أن تعيق روسيا والصين كل ما نحاول فعله.

هنا واجهت أكثر المحاجّات الأوروبية تناقضاً على الإطلاق، وتحديداً أنّ **التهديد** بالتوجّه إلى مجلس الأمن أكثر أهمية من قيام المجلس **بعمل** أي شيء. وهذه المحاجّة التي كرّرها جونز باري، تسلّم بأنّ من غير المرجّح أن يفعل مجلس الأمن الكثير عندما يتولّى القضية، لذا فإنّ من الأفضل ألا نطلب منه القيام بشيء، وبالتالي المحافظة على سلامة التهديد. إنّ هذا التحليل يفترض بالطبع أنّ أهداف مثل هذه "التهديدات " شديدو الحماقة بحيث لا يعرفون أنّ التهديدات جوفاء في نهاية المطاف. ومن المفارقة أنّه يشترك في الرأي مع أشدّ منتقدي الأمم المتحدة، وتحديداً أنّ المجلس عديم الفعّالية إلى حدّ كبير. والفارق أنّ أصحاب المبادئ السامية في العالم لا يريدون أن يرى أحد - وربما النقّاد على وجه الخصوص - الدليل على تشاؤمهم. بالمقابل، كنت أعتقد أنّك لن تعرف مقدار فعّالية المجلس إلى أنّ تحاول حمله على التصرّف، وبالتالي متابعة التهديد حتى النهاية. فإذا عمل المجلس بفعّالية، فليكن. واذا لم يعمل، كما في حالة إيران، فليكن أيضاً. ويعود حل المشكلة عندئذ إلى الطرق والوسائل الأخرى المتاحة لنا خارج المجلس. وكانت هذه الخطوة الأخيرة هي التي تقلق أصحاب المبادئ السامية على وجه الخصوص. فعندما نلتفت إلى الحلول التي لا تشتمل على مجلس الأمن، ينكسر السحر، وربما لا يعود الجهلة العظام البتة إلى كاتدرائية الأمم المتحدة الجوفاء.

على أي حال، خلصت الترويكا الأوروبية إلى أنّها بحاجة إلى قرار من الوكالة الدولية للطاقة الذرية يدعو إيران إلى "العودة " إلى "التعليق " الذي "وافقت عليه "، وعملت بشكل محموم ثانية في فينّا لأنقاذ "اتفاقها". في 11 آب/أغسطس، اعتمد مجلس الوكالة الدولية للطاقة النووية قراراً ضعيفاً آخر، وأجّل الأمور حتى أيلول /سبتمبر عندما يتوقع أن يقدّم البرادعي تقريراً آخر. وكان الأسوأ من ذلك التقارير التي وردت مِن واشنطن. فقد أخبرني فِرد

فليتز، وهو من الموظفين العاملين لدي سابقاَ، ويعمل الآن مع جوزيف، بأنّ جوزيف يشعر بالاكتئاب من موقف رايس بشأن إيران وكوريا الشمالية قائلاً، "لم أعهدها هكذا من قبل ". في 15 أيلول /سبتمبر 2005، عندما عدت إلى واشنطن، أبلغني جوزيف باستياء أنّ رايس تنصت لهيل بشأن كوريا الشمالية، ولسترو وبيرنز بشأن إيران، ولا تنصت إليه بالتأكيد. وجاء مزيد من الأخبار السيّئة في أوائل تشرين الثاني /نوفمبر، عندما قال جوزيف، "إنّني معزول، كما أنّنا أنا وكراوتش مقيّدان جداً فيما نستطيع القيام به "، مشيراً إلى الأنطباع الواسع الانتشار بأنّ هادلي لا يزال يتصرّف كما لو أنّه مساعد لرايس، على الرغم من أنّه مستشار الأمن القومي الآن.

في اجتماع مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أحصينا أكثر من عشرين صوتاً لإحالة إيران إلى مجلس الأمن، لكنّ الترويكا الأوروبية لم تكن مستعدّة لكسر "روح فينّا" بفرض التصويت، لاسيما دون روسيا والصين. وعلى الرغم من كل مساعي الترويكا الأوروبية، فإنّه لم يكن أمام مجلس الوكالة أي بديل آخر سوى التصويت في 24 أيلول /سبتمبر إذا كان يريد الاحتفاظ بدوره. وقد فاز نص الاتحاد الأوروبي الذي يتحدّث عن عدم امتثال إيران لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، لكنّه لم يحلها صراحة إلى مجلس الأمن، حيث صوّت اثنان وعشرون بلداً "نعم " (بما فيها الهند، وذلك مهم)، وواحد "لا" (فنزويلا التي يتعذّر كبحها)، وامتنع اثنا عشر عن التصويت (بما فيها روسيا والصين). وهكذا كسرنا "روح فينّا " قبل المواجهة الأخيرة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الإحالة إلى المجلس، لذا فأننا أبعدنا نوبة الخوف من الطريق على الأقل. رب من يسأل كيف يمكن أن تكون إيران في حالة "عدم امتثال " لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الأنتشار (طريقة الدبلوماسيين لتجنب كلمة " أنتهاك " المخيفة) **دون** إحالتها إلى مجلس الأمن، لكن هذا ما وصلنا إليه بعد سنتين من العناء.

غير أنّ ذلك لم يعنِ الكثير. فما أن أنتهى مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول /سبتمبر، حتى عادت فينّا إلى سباتها بانتظار تشرين الثاني/ نوفمبر، كما لو أنّ إيران ستوقف برنامجها النووي في هذين الشهرين. وفي 26 تشرين الأول /أكتوبر، ذكّرنا أحمدي نجاد بما هي المشكلة بالضبط بقوله إنّ إسرائيل يجب "أن تُمحى عن الخريطة ". قرّرت أنا وجونز باري وجوب أن يصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً بشأن هذا الاستهزاء بميثاق الأمم المتحدة (عضو يدعو إلى القضاء على عضو آخر)، لكن في مشاوراتنا في 28 تشرين الأول/ أكتوبر، اعترضت روسيا والجزائر إذ لا يوجد بند ملائم على جدول الأعمال تثار تحته ملاحظة أحمدي نجاد. وذلك هراء بالطبع. فقمت برسم خريطة صغيرة للشرق الأوسط، ورفعتها في قاعة المشاورات، ثم محوت إسرائيل. واقترحت أنّ ذلك يؤهّل لوضع كلمة أحمدي نجاد تحت بند "الشرق

الأوسط " الموجود منذ مدة طويلة على جدول الأعمال. غير أنّ الجزائر والصين قالتا بعد ذلك إنّهما بحاجة إلى تعليمات، ما يعني الاكتفاء بإصدار "بيان صحافي " لم يلفت أي أنتباه، كما كانت روسيا والصين والجزائر تعرف.

في تشرين الثاني /نوفمبر، لم نسعَ ثانية، بطلب من الترويكا الأوروبية، إلى قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإحالة إيران إلى مجلس الأمن. وفي كانون الأول /ديسمبر، تناولت الغداء مع كراوتش وبحثنا الفوضى التي تسود البيت الأبيض، وأكّد ما قاله جوزيف بشأن صنع القرار في وزارة الخارجية. وكان كراوتش يعتقد أنّ جوزيف يمكن أن يبقى لمدة سنة في منصبه، لكن ليس أبعد من ذلك. أما بالنسبة إلى كراوتش، فقال إنّه كان نائب نائب رايس، وأنّه لم يكن يستطيع أن يفعل الكثير دون دعم من فوقه، ما ذكّرني لماذا أنا سعيد بكوني السفير الأميركي في الأمم المتحدة. وكان المراقبون من الخارج يشاهدون الظاهرة نفسها، لا بالنسبة إلى إيران فحسب، ولكن بشكل عام. وكما قال لي قائد إحدى المجموعات، ربما أكون بعد قليل من الوقت "آخر الجمهوريين المتبقّين" في وزارة الخارجية. وخلصوا إلى أنّ رايس لم تعد طليقة.

في 15 كانون الثاني /يناير 2006، كسر الإيرانيون أختام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مرفق نطانز للتخصيب واستأنفوا أعمالهم "البحثية ". وبذلك خلصت الترويكا الأوروبية إلى أنّ الوقت حان للتوجه إلى مجلس الأمن، بعد أكثر من سنتين على وجوب القيام بذلك. بل إنّ روسيا وافقت على مضض، ما أظهر تأثير استئناف إيران أنشطتها التخصيبية بشكل لا لبس فيه. فهدّدت إيران بإعاقة مفتّشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إذا أحيلت إلى مجلس الأمن، ما عزّز قناعة الترويكا الأوروبية بأنّ المساومة غير مجدية. دعا وزراء خارجية الترويكا الأوروبية في 12 كانون الثاني /يناير إلى اجتماع طارئ لمجلس المحافظين، وهو ما كرّرت رايس الدعوة إليه. وقالت أنجيلا ميركل، المستشارة الألمانية الجديدة، في أثناء زيارتها إلى واشنطن للاجتماع الأول ببوش، إنّ إيران "تجاوزت الخط الأحمر" بأعمالها الأخيرة، ما رفع الآمال بأن تعني هزيمة شرودر مزيداً من العزيمة في السياسة الخارجية الألمانية. ومما بعث على السرور على وجه الخصوص تقرير كريس بيرنز من السي إن إن: "بعد سنتين من المحادثات وقليل من النتائج، أصبح من الصعب على الأوروبيين الاعتراف بالفشل". أجل بالطبع.

اتخذ أنان والبرادعي على الفور خطوات لمنع الإحالة. ودعا أنان إلى اجتماع للخمسة الدائمين زائد أألمانيا للتحدّث عن مكالمة مع علي لاريجاني، كبير المفاوضين الإيرانيين الآن. وعندما قال دوكلوس إنّ ملاحظات أنان العلنية غير مساعدة، فقد أنان هدوءه، كما يفعل في الغالب عندما تتحدّاه الحكومات الأعضاء، وقال وهو يرتجف أشياء مثل "لن أسمح بإلقاء

المحاضرات علي " و"أنا أعرف كيف أقوم بعملي". واقترح البرادعي السماح لإيران بالاحتفاظ بمرفق تخصيب "على مستوى اختباري"، وهي فكرة تشبه كثيراً الاستثناء "البحثي" الذي رفضناه من قبل، مثلما رفضنا هذا الاقتراح، فلم يبطئ ذلك من اندفاع البرادعي. فقد رفض تقديم تقرير تكميلي عن إيران تريده الترويكا الأوروبية والولايات المتحدة في الوقت المناسب قبل اجتماع مجلس المحافظين المقرر في 2 شباط / فبراير. (بدلاً من ذلك تسلّمنا تقريراً من موظف في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد تبيّن أنّه أكثر إفادة من العديد من النواحي، لأنّه لم يخضع للتحرير الشديد المعهود عن البرادعي لصالح إيران). وكانت إيران تنسج دعايتها، بما في ذلك استعدادها للنظر في اقتراح روسيا بشأن التخصيب، وهو الاقتراح الذي أيّدته رايس للأسف، ومن ثم أضفت الشرعية ضمناً على أنشطة إيران النووية "السلمية" حتى إذا كانت تنتهك معاهدة عدم الانتشار بالسعي إلى الحصول على الأسلحة النووية.

تناول وزراء خارجية الخمسة الدائمين زائد أألمانيا العشاء في لندن في 30 كانون الثاني /يناير، فيما كانت إيران تهدّد بإدخال إسرائيل في "سبات دائم" إذا ما تعرّضت إيران للهجوم (في إشارة لا تخلو من البراعة إلى سبات شارون بعد السكتة القوية التي تعرّض لها). اتفق الوزراء على أن يحيل مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي سينعقد في 2 شباط /فبراير إيران إلى مجلس الأمن، الذي لن يتخذ أي إجراء إلى ما بعد اجتماع مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آذار/ مارس، الأمر الذي لا يمكن تفسيره. صوّت مجلس محافظي الوكالة على الإحالة يوم السبت في 4 شباط /فبراير: أيّده سبعة وعشرون، وعارضه ثلاثة (سوريا وفنزويلا وكوبا)، وامتنع خمسة (الجزائر وبيلاروسيا وأندونيسيا وليبيا وجنوب إفريقيا)، وتلك أيضاً ضربة أخرى "لروح فينّا". وصفت صحيفة نيويورك تايمز ذلك بأنّه "ذروة سنتين ونصف من حملة إدارة بوش"، ما "يشير أيضاً إلى فشل استراتيجية السنتين ونصف، حتى الآن، التي اتبعتها فرنسا وبريطانيا وأألمانيا وتستند إلى فرضية إمكانية إقناع إيران" بالتخلي عن برنامجها النووي [81]. وقالت إيران نظرياً أنها ستوقف "الامتثال الطوعي " للبروتوكول الإضافي وتمضي قدُماً في تخصيب اليورانيوم.

تحادثت ميركل ثانية مع بوش، وبحثت موضوع إيران إلى جانب جملة من الموضوعات الأخرى، وفي أثناء ذلك أوضح بوش صعوبة المباحثات الأميركية الثنائية المباشرة مع ذلك البلد. فقالت ميركل، " هناك رغبة واسعة في أوروبا لكي تقيم الولايات المتحدة علاقات مباشرة مع إيران". فرد بوش: "لكن عندئذ سنصبح البلد الشرير. لا يمكن أن نحلّ هذه القضايا إذا كنّا في المقدّمة، فسيتراجع الاتحاد الأوروبي... وسيلومنا على أي مشكلة ". وتابع

قائلاً، "وبخاصّة إذا كنت المفاوض، إذ إنّ العديدين في الاتحاد الأوروبي لن يدعموا أي موقف أميركي، وسيقولون إنّنا عدنا إلى الأحادية ثانية، وأنّنا متشدّدون ". وأجابت ميركل بأسف، "نعم، إنّكم تتعرّضون للنقد سواء تفاوضتم أم لا".

وذلك يجمل كل شيء.

بعد أن صغت مشروع بيان رئاسي صادر عن مجلس الأمن مع بريطانيا وفرنسا (يمهل إيران خمسة عشر يوماً لتعليق أنشطة التخصيب)، حدّدنا موعداً لاجتماع الخمسة الدائمين في يوم الخميس 9 آذار/مارس. وزّع دي لا سابلييه مشروع البيان الرئاسي، وأجّلنا الاجتماع. وفي يوم الجمعة عقدنا اجتماعاً للخمسة الدائمين استغرق أربع ساعات ونصف الساعة ويمكن وصفه ببساطة كما يلي: لم تشارك روسيا والصين في مفاوضات تتناول مشروع البيان سطراً سطراً. والتقينا ثانية يوم الاثنين، وكان لدى البريطانيين والفرنسيين مشروع بيان أضعف، يعمد إلى التراجع والتسوية كما هي العادة. وقد قرأت خبراً في صحيفة نيويورك تايمز نقلاً عن المفاوض الإيراني السابق روحاني:

> لكن في اعتراف ملحوظ، أوحى السيد روحاني في كلمته بأنّ إيران استخدمت المفاوضات مع الأوروبيين لخداعهم... وقال، "فيما كنّا نتحدّث مع الأوروبيين في طهران، كنا نركّب معدّات في مرفق أصفهان، لكن لا يزال أمامنا طريق طويل لإكمال المشروع. بل لقد تمكنا عن طريق خلق الأجواء الهادئة من إكمال العمل في أصفهان. وأضاف نتيجة للمفاوضات مع أوروبا، "فقد أصبحنا أكثر استعداداً للتوجّه إلى مجلس الأمن الدولي" [82].

وقالت المقالة أيضاً، "وقال إنّ "أهمّ وعد" قدّمه الأوروبيون إلى إيران "أنّهم سيقفون بقوة ضدّ محاولات نقل هذه القضية إلى مجلس الأمن الدولي ". ومع أنّ الترويكا الأوروبية أنكرت هذه الملاحظة الأخيرة، فقد أحرجتها ملاحظات روحاني كثيراً، وإن لم تكن بالقدر الكافي لكي تغيّر مسارها.

في أثناء أسبوع 13 آذار/مارس، أجرينا "مشاورات غير رسمية " للمجلس بأكمله في مقرّ البعثة الفرنسية، غرضها أساساً إطلاع الأعضاء غير الدائمين على ما يجري، والتأثير عليهم ضدّ التصلّب الروسي الصيني. وعندما أوضحت لماذا تريد إيران إخفاء مرفق المتفجّرات في بارشين، شكرني ماهيغا، مندوب تنزانيا، وقال إنّ الإيرانيين يصغون بعناية إلى كل كلمة أقولها، وأنّهم "يخافون جداً" مني، وذلك خبر طيّب. كان المديرون السياسيون للخمسة الدائمين يواصلون التحادث، وإضعاف مشروع البيان الرئاسي، فيما بقينا شبه مرتاحين في نيويورك. وفي 22 آذار/مارس، عقدنا اجتماعاً آخر للخمسة

الدائمين تحدّثت في أعقابه مع رايس، التي كانت في بهاماس لحضور اجتماع لحكومات المنطقة. بدت مشوّشة لأنّ ما تسمعه منّي مختلف جداً عما تسمعه من بيرنز. وقد دفع هذا التباعد سيلفربيرغ لأن تقول لزميل لها في مكتب المنظمات الدولية، "إنّ جون يهتمّ بالمضمون ونيك يهتمّ بالأسلوب".

قرّرت رايس وجوب الانتهاء من البيان الرئاسي لمجلس الأمن قبل اجتماع وزراء خارجية الخمسة الدائمين زائد أألمانيا في 30 آذار/مارس، وهو ما فعلناه؛ وتمّت تلاوة النص في 29 آذار/مارس [83]. وكما كنت آمل، رفضت إيران في 30 آذار/مارس البيان الرئاسي، وأثبتت لماذا كان يجب أن نتوجّه مباشرة إلى قرار بفرض عقوبات بموجب الفصل السابع. لم يخرج اجتماع وزراء الخارجية في 30 آذار/مارس بنتيجة حاسمة. وفي 11 نيسان /أبريل، سمعنا من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران تمكنّت من تخصيب اليورانيوم على مستوى درجة المفاعل، ما يعني أنّ أجهزة الطرد المركزي التعاقبية المئة وأربعة وستين عملت بنجاح، وهي أخبار مرحّبة بالبرادعي عند وصوله إلى طهران في إحدى زياراته الأخرى.

واصل المديرون السياسيون للخمسة الدائمين زائد أألمانيا مباحثاتهم بشأن قرار المتابعة، وبخاصة تفكيك نص الفصل السابع والانزلاق نحو جعل قرارات المجلس أقل قابلية للفهم. اجتمعت أنا وجونز باري ودي لا سابلييه في 3 أيار/ مايو، وأبلغتهما أنّ المملكة المتحدة وفرنسا تنحرفان عن النقاط الثلاثة التي اتفق عليها المستشارون القانونيون للخمسة الدائمين بشأن ما الذي يشكل قراراً "إلزامياً" للمجلس، وتحديداً الإشارة الصريحة إلى "تهديد السلام والأمن الدوليين "، وعبارة "بموجب الفصل السابع"، واستخدام كلمة "قرّر " في فقرات القرار العملية الرئيسية. لقد كانت روسيا والصين مخطئتين صراحة في التأكيد بأنّ الإشارة فحسب إلى الفصل السابع طريقة مستترة للتفويض باستخدام القوة، لكنّني كنت أدرك تماماً لماذا يتبعان هذا المسار. واحترت لماذا تذعن فرنسا وبريطانيا لذلك. فهما أضعف الخمسة الدائمين، ومع ذلك فإنّهما الأكثر استعداداً، ولهفة، لإضعاف معنى أفعال مجلس الأمن وقوّتها. وكما في المناقشات الخاصة بكوريا الشمالية، لم أكن أعتبر هذه الكلمات والعبارات سحرية. وكنت أعلم أنّ رايس لا تهتمّ، لكنّ محامينا يهتمّون، والصحافة تدرك أهمية هذه التعاويذ. وبناء على ذلك فإنّ التراجع عنها فجأة يشير إلى الضعف، وبخاصة إذا فعلنا ذلك قبل اقتراح نصّنا. وهنا وصلنا إلى ما كان يزعج الفرنسيين والبريطانيين. فأجمل جونز باري الموقف بقوله، "إنّني تعب من اضطراري للوقوف أمام الكاميرات اللعينة لأشرح لماذا تخلّينا عن هذا أو تراجعنا عن ذاك". ما رأيكم بذلك كسبب؟

قدّم البريطانيون والفرنسيون مشروع قرار محسّن قليلاً إلى المجلس في 3 أيار/مايو، وكان ذلك أحد أوائل الاجتماعات التي يحضرها فيتالي تشوركين،

المندوب الروسي الجديد. وشدّد دي لا سابلييه على أنّنا نريد اعتماد القرار بسرعة، بحيث تنتهي فترة الشهر المتوقّعة لامتثال إيران قبل اجتماع مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية القادم في أواسط حزيران /يونيو. وبما أنّني لم أكن أتوقّع أن تمتثل إيران، فأن ذلك يعني أن نبدأ بقرار العقوبات في أواسط حزيران / يونيو. مع ذلك عمدت روسيا والصين إلى المماطلة في اجتماعات الخمسة الدائمين التالية، ما يعني تراجع احتمالات إنهاء النص قبل اجتماع وزراء الخارجية في يوم الاثنين 8 أيار/مايو. وكان من المقرّر أن أحضر سباق كنتاكي ديربي للمرة الأولى في نهاية ذلك الأسبوع، لكن الرحلة اختفت في ضباب مفاوضاتنا. وكان جونز باري مشوّشاً أيضاً، إذ أبعد سترو عن وزارة الخارجية، ربما لأنّ تكراره أن استخدام القوة ضدّ إيران غير مطروح على بساط البحث أغضب بلير ما دفعه إلى طرده. اقترح دي لا سابلييه وجونز باري جلسة "غير رسمية مغلقة " للمجلس، وافق عليها الأعضاء غير الدائمين على مضض. وكان أنقسام المجلس بين الشمال والجنوب قد أنكشف في الواقع في اجتماع على مستوى الموظفين بشأن مشروع القرار في اليوم السابق عندما قال موظف من الكونغو، "لمَ نهتمّ لأمر الأسلحة النووية"؟ حقاً. على الرغم من أنّ اجتماع السبت أنتهى دون حسم، فإنّ دي لا سابلييه شدّد ثانية بشكل مسعف على وجوب التصويت على القرار في الأسبوع القادم.

فيما كنّا بانتظار قدوم رايس إلى نيويورك في 8 أيار/مايو، تلقّى بوش رسالة طويلة من أحمدي نجاد تعبّر عن أفكاره. رأيت أنّ علينا تسفيه الرسالة، وهو ما وافق عليه طوني سنو، أحد الملتحقين الجدد بالبيت الأبيض، لكنّ رايس لم توافق. وفي تلك الليلة تحول عشاء الخمسة الدائمين زائد أألمانيا إلى أحد أعظم الأنهيارات المفاجئة في المسألة الإيرانية بأكملها. فقد أمضى وزراء الخارجية ساعتين بمفردهم قبل العشاء، واتفقوا على نهج من مسارين: متابعة قرار الفصل السابع، والسماح أيضاً للدول الأوروبية الثلاث بتقديم حزمة جديدة من الجزر والعصي لإيران. وكان هذا النهج قد بُحث بين المديرين السياسيين للدول الأوروبية الثلاث وبيرنز في آذار/مارس، لكنّني ظننت أنّنا قضينا عليه إذ إنّه يظهر الضعف أمام إيران في الوقت الذي يجب أن نظهر فيه القوة. ومع ذلك طرح ثانية وقبلته رايس هذه المرة. لم يكن ما قرّره الوزراء واضحاً لأنّ لافروف قال إنّه ليس لديه النية للموافقة على قرار الفصل السابع أو العقوبات. وبالنظر إلى ذلك الموقف، فإنّ احتمال أن تحتوي "العصي" على عقوبات المجلس أو عقوبات غير فعّالة على الأقل كان ضئيلاً. ويعني أيضاً أن المفاوضات على قرار الفصل السابع ستتوقف تماماً، وهو ما حصل. فمع مسارعة الدول الأوروبية إلى المفاوضات، لم يعد هناك أي سبيل لكي تسمح روسيا والصين بتقدّم المفاوضات بشأن قرار مجلس الأمن.

سئمت من نتائج هذا الاتفاق الذي أخّر قرارنا "الإلزامي " ما تبقّى من أيار/مايو وكل حزيران /يونيو، وكل تموز/يوليو تقريباً، وكان النص الذي اعتُمد في نهاية المطاف (القرار 1696) أضعف بكثير من النصّ الذي كنّا نصوغه في أوائل أيار/مايو. كانت تلك المرة الأولى التي أفكر فيها جدياً بعدم البقاء سفيراً في الأمم المتحدة بعد انتهاء تعييني في أثناء العطلة، فقد كنت مستاء جداً من اتفاق الوزراء. لم يكلّفنا التأخّر لمدة ثلاثة أشهر فحسب، بل قضى بالفعل على أي زخم دولي حشدناه لممارسة الضغط على إيران، وهو الزخم الذي لم نسترجعه بأكمله قط. دعت رايس إلى "نهج جرئ"، فيه كثير من الجزر، في عودة إلى ملاحظات باول في عشاء مجموعة البلدان الثمانية في أيلول /سبتمبر 2004، ووافقت على أن يعبّر القرار صراحة عن نفي استخدام القوة، وهو تنازل لا مبرّر له البتة، ولم نحصل على شيء في مقابله. ظنّت الترويكا الأوروبية أنّ مفاوضاتها المتجدّدة ستستغرق ثلاثين إلى أربعين يوماً لمعرفة هل ستكون مثمرة. وكنت أعرف أنّ ذلك بخس كبير للتقدير، إذ تبيّن أنّه أقل من نصف الوقت الفعلي الذي استغرقته هذه الدعابة. اتصلت بجوزيف لأحمل إليه الخبر، فقال على الفور، "إنّه استسلام ". وقال كراوتش إنّه يعتقد أن رايس أطلعت هادلي مسبقاً، ولم يكلف هادلي نفسه عناء إبلاغ كراوتش، وذلك مثال موجز عن كيفية تبخر آلية العمل بين الهيئات في الفترة الثانية، بل إنّ خافيير سولانا، الذي حضر العشاء، قال لي في الصباح التالي إنّه شعر بوجود "إحساس بالتشوّش " مما نتج عن الاجتماع. وكنت أريد أن أجيبه، "أهلاً بك في النادي".

بعد غداء على شرف رايس في اليوم التالي، حاولت أن أعالج الضرر الذي وقع. كانت رايس صريحة بأنّ التأخير الملازم لهذا التكتيك الجديد لا يزعجها، طالما اعتمدنا قرار الفصل السابع قبل اجتماع مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حزيران /يونيو. كانت تظنّ أن كل التأخير قبل العودة ثانية إلى بحث مشروع القرار الحالي سيكون **عشرة أيام أو أقل**، وكنت أعلم أنّه مجرّد خيال تامّ، كما أسلفت. لم يكن رأي وسائل الإعلام يقلقها، ولا رأي إيران بالتأكيد، بأنّنا نتحدّث عن حزمة من الجزر، لا حزمة من الجزر والعصي. (لو كان هناك عبارة واحدة أستطيع منعها في قاموس وزارة الخارجية، فستكون "الجزر والعصي"، التي غالباً ما تكون بديلاً من التفكير الاستراتيجي الحقيقي). لقد كان مفهوم الجزر قوياً جداً بحيث سأل أحد الصحافيين جوزيف صراحة عن موعد استقالته. وقد سررت لأنهم لم يسألوني. ذهلت من مقدار لامبالاة رايس بالنتائج المحتملة المترتّبة على ما وافقت عليه. والأسوأ من ذلك أنّها قالت، "على الإيرانيين أن يدركوا أنّنا مستعدّون لعزلهم بالعقوبات"، وذلك عكس ما كانت تقوم به بالضبط. بل إنّ الفرنسيين، على مستوى الموظفين، دُهشوا لأنّ رايس وافقت على هذه النتيجة. وقد فهم تشوركين ما حدث

بالضبط، فتبجّح عملياً أمام الصحافة في الأيام التالية بأنّ الترويكا الأوروبية والولايات المتحدة تراجعت أمام إيران. ولم أكن في مزاج لمناظرته في ذلك.

أنتقل العمل إلى المديرين السياسيين للخمسة الدائمين زائد ألمنيا، فيما عمدوا إلى وضع "حزمة " من المتوقّع أن تقدّم كثيراً من الجزر وقليلاً جداً من العصي. وكنت سعيداً لأنّني بعيد عن ذلك، لكنّني كنت أعرف أننا سنعود حتماً إلى مجلس الأمن بعد أن ترفض إيران - مرة أخرى - التخفي عن تخصيب اليورانيوم. مع ذلك كان هناك القليل مما أستطيع أن أفعله إلى أن يتهاوى مسعى الجزر مرة أخرى. وقد شعرت ببعض السرور عندما أخبرني كراوتش أنّ المستشارة ميركل قالت في إحدى مكالماتها الهاتفية مع بوش، "يعجبني سفيرك في الأمم المتحدة أكثر من سفيري "، وكنت آمل ألا يكون ذلك ذمّاً في معرض المدح. وسمعت تقريراً آخر عن تلك المحادثة بما معناه أن ميركل قالت، "إنّني أفهم سفيرك أكثر بكثير مما أفهم سفيري. وإنّني أفكر في أن يمثّل سفيرك أألمانيا". سيكون ذلك حدثاً.

دعتني رايس إلى اجتماع مملّ في 23 أيار/مايو، فيما كان المديرون السياسيون مجتمعين في باريس، ما أتاح لي مقارنة الملاحظات شخصياً مع جوزيف، الذي كان لا يزال محبطاً. قال أن وزارة الدفاع تتندّر على أن شعار الاتحاد الأوروبي الجديد هو "تحدّث بلطف واحمل جزرة كبيرة"، الذي أثار ضحكي كثيراً. كان هناك خبر جيد، إذ وصفت إيران آخر مسعى للدول الأوروبية الثلاث، حتى قبل أن يكتمل، بأنّه "تقديم الشوكولا والجوز مقابل الذهب ". ظننت أنّ هناك حلوى إيرانية مجهولة يشار إليها، لكن التأثير السلبي كان جلياً.

جاءت أسوأ الأخبار في يوم الثلاثاء 30 أيار/مايو 2006، عندما علمت بقرار انضمام الولايات المتحدة إلى المحادثات الفعلية، إلى جانب الترويكا الأوروبية وروسيا والصين، إذا وافقت إيران على تعليق التخصيب. كانت رايس تقيم عشاء في واشنطن في مطعم ووترغيتس كواريل يحضره هادلي وبيرنز وجوزيف وأنا، لتبلغنا فيه عن ذلك، أو لتبلغني على الأقل، ولتقرير أي من الصحافيين المحافظين نختار لنطلعهم على مقدار روعة القرار. وكان جوزيف قد أعدّني لذلك في مكالمة عبر خط مفتوح يوم الاثنين قائلاً، "إنّ نيك يبتسم ابتسامة عريضة "، وقد أخبرني ذلك بكل ما أريد معرفته. وقال كراوتش إنّه وهادلي ودان بارتلت وجيم ويلكنسون وآخرين قلقون، لكنّ رايس وبيرنز لم يتأثّرا. وقد تحدّثت رايس مع بوش في كمب ديفيد في عطلة نهاية الأسبوع والطريق مفتوح أمامها. سألت كراوتش عن ردّ الفعل المتوقع من صحافة البيت الأبيض فقال، "ستعتبر الصحافة ذلك ضعفاً، وستجنّ القاعدة". في غضون ذلك، كان زوليك مستقيلاً من منصبه كنائب لوزيرة الخارجية، ما فتح فترة طويلة من الفراغ دون نائب، فسمحت رايس لبيرنز بملء الفراغ.

سألت أبرامز إذا كان هناك أي احتمال لأن أتمكّن من تغيير الاتجاه الذي تسلكه على مائدة العشاء. فنصحني قائلاً، "استمع فحسب"، لأن رايس اتخذت القرار. رأت رايس أنّ مسعى الترويكا الأوروبية يقترب من الأنهيار، وعلّلت أنّ علينا التدخّل لإنقاذه، كما حدث في بداية الفترة الثانية عندما غيّرت السياسة ! كان علينا بالطبع أن نراقب الترويكا الأوروبية وهي تهوي تحت الموج، ثم نواصل المساعي الجادّة لوقف برنامج الأسلحة النووية الإيراني.

اجتمعت مع رايس على أنفراد في الساعة الخامسة والربع بعد الظهر وأخبرتني بما ستقوله في اليوم التالي بشأن الأنضمام إلى مفاوضات الترويكا الأوروبية، وتفسيرها، كما توقّع جوزيف وكراوتش وأبرامز. كانت رايس تريد إزالة أعذار إيران، ووفقاً لعبارة لينين، كانت تريد "تعميق التناقضات " أمام إيران عند مراجعة البدائل المعروضة أمامها الأن. وقالت رايس إنّ بوش اتصل ببوتين وأطلعه على تغيّير السياسة، وقال بوتين إنّه سيدعم الأن العقوبات، وذلك وعد لم أصدّقه تماماً. كان من الواضح أن الاتفاق قد أبرم، لذا عملت بنصيحة أبرامز ولم أقل شيئاً. عدت إلى مكتب جوزيف (مكتبي السابق) وجلسنا صامتين برهة. سألت لمَ نتناول العشاء الأن وقد عرفنا جميعاً ما الذي يجري، وقال جوزيف إنّه يعتقد أنّ السبب الرئيسي التحقّق من أنّني أنا وهو "موافقان على القرار".

في مطعم أكواريل، عندما وصلت رايس، اقترب منها روبرت مكنمارا وقال، "إنّني ديمقراطي، لكنّني أعتقد أنّك رائعة ". ورداً على ذلك طلبتُ حساء الجزر كمقبّل. لم يلاحظ ذلك سوى جوزيف فكبت ضحكه. وسرعان ما وصلنا إلى توزيع مهمات الاتصال بالصحافيين المحافظين، وقد وقعت كلها عليّ وعلى جوزيف. وفيما كنّا نتحدّث على المائدة، اتصل بوش بهادلي على هاتفه المحمول. وفي أثناء محادثتهما الموجزة، قال هادلي إنّه اتصل بتشيني في وايومنغ وأبلغه بالقرار. أعطى هادلي الهاتف إلى رايس، فسمّت الحاضرين السعداء على حفل العشاء، ثم قالت إنّها تحدّثت إلى كيسنجر وبيكر وباول، حيث أمضى باول معظم المحادثة في بحث موضوع العراق. سألت رايس عما سيحدث في مجلس الأمن إذا رفضت إيران تعليق التخصيب، وهو الأمر شبه المحقق، فقلت علينا التحرّك على الفور لفرض عقوبات بموجب الفصل السابع، وشدّدت على أننا سنكون متوقفين عن الحركة في نيويورك ما دام العمل جارياً على حزمة الترويكا الأوروبية. انتهى العشاء في الساعة 8:40 مساء. لم يبهجني حساء الجزر. لكنّ أقراص السلطعون التي طلبتها حسّنت مزاجي.

عدت إلى نيويورك في الصباح التالي، واتصلت كما اتفقنا بالمندوب الإيراني ظريف، بين المكالمات التي أجريتها مع الكتّاب المحافظين على

لائحتي. لم يصدّقوا ما كانوا يسمعونه. ولم يصدّقه الإيراني، الذي حدّد لي موعداً في البداية، ثم ألغاه بناء على أوامر طهران. أخيراً شعرت بالتسلية ثانية، لذا اتصلت بظريف بشكل مباشر. تناول الخط وقال، "مرحباً سعادة السفير "، ورددت بطريقة دبلوماسية جداً، "مرحباً سعادة السفير، أشكرك على الردّ على المكالمة ". كانت البداية جيدة، وفقاً لما كان سيصفها بيرنز بالتأكيد. قلت إنني كنت آمل أن أجتمع به في الأمم المتحدة لإعطائه وثيقة (البيان العام الذي ستدلي به رايس)، لكنّني فهمت أنّه لن يستطيع ذلك. قال ذلك صحيح، لذا قلت، "حسناً، لدي تعليمات بأن أقدّم لك الوثيقة ولديك تعليمات ألا تجتمع بي، ماذا سنفعل إذاً"؟ اتفقنا على أن أسلّمه الوثيقة على أن يوضح كلانا في التصريحات الصحفية التالية أنّنا لم نجتمع فعلياً. لعلّه كان بحاجة إلى ذلك أكثر من حاجتي إليه. وفي وقت لاحق وصفت محادثتنا بأنّها "لطيفة وعملية ". حمل غرومبريدج، الذي انضم إلى الموظفين في البعثة الأميركية في الأمم المتحدة، الوثيقة إلى البعثة الإيرانية، وهو يرتدي نظارة شمسية تلائم الدور، وقد سلّمتها في اجتماع مقرر في الحادية عشرة صباحاً في اجتماع لمجلس الأمن. وعندما اتصلت بكراوتش لاحقاً لأسأله كيف بدت الصورة العامة، قال، "لقد أحبّها أعداؤنا، وشكّك فيها أصدقاؤنا أو غضبوا"، وهو ردّ الفعل الذي تلقيته في مكالماتي مع الصحافة. لم تسرّ إسرائيل بذلك، لكن لم يكن أمامي من خيار من ابتلاع الأمر وقبوله.

في المقابلات الصحفية في ذلك اليوم، لاسيما في مقابلة مباشرة مع برنامج نيل كافوتو في فوكس نيوز، أبديت شجاعة في الدفاع عن إعلان رايس دون أن أعرّض نفسي للشبهة. ولاحظت أنّنا ما زلنا نحتفظ بخطوط حمر، مثل مطلب تعليق إيران التخصيب قبل أن نجتمع بهم، وأنّ الوقت ليس مفتوحاً أمامهم للردّ. كان في ذهني ما قاله لي كراوتش في وقت سابق، وتحديداً أن بوش قال لرايس، "لا تجعليني أبدو ضعيفاً"، وهو بالضبط ما ظننت أن الإعلان قد فعله. وأحسب أنّه عرف ذلك أيضاً. دهشت عندما علمت في اليوم التالي أن رايس وبيرنز وماكورماك وغوندرسون وويلكنسون شاهدوا جميعاً مقابلة كافوتو في مكتب رايس، ومن حسن الحظ أنّهم أعجبوا بها. وأعجب هادلي بمقابلة كافوتو أيضاً، واتصل ليتحدّث عن ردود الأفعال على العموم. وكان هادلي قد تحدّث مع الباحث الشهير في الشؤون الإسلامية برنارد لويس، واعتقد أنّه لم يكن سلبياً. ولم يكن ذلك ما قاله لي لاحقاً زميلي السابق والموظف في مكتب شؤون نزع الأسلحة ديف وورمسر، وهو الأن في عداد موظفي تشيني، من أنّ لويس اشتكى من تفويض بيرنز بالمسؤولية عن السياسة تجاه إيران. وأبلغ لويس وورمسر أنّ هادلي ردّ أن بيرنز وبولتون مسؤولان عن السياسة تجاه إيران، وذلك إعلان خاطئ حقاً.

اجتمع وزراء خارجية الخمسة الدائمين زائد أألمانيا في فيِّنّا في 1 حزيران / يونيو، واتفقوا على وصفة الجزر المعدّة لإيران، لكنّهم قالوا فقط إنّه "ستتخذ مزيد من الخطوات في مجلس الأمن " إذا رفضتها إيران، وكان ذلك غامضاً جداً بحيث لم يكن من المفاجئ أن يوافق عليه لافروف. وقد وصفت صحيفة نيويورك تايمز اليوم التالي بأنّه "حزمة من الشروط (بدون عقوبات) أمام إيران" [84]. وقد أرسل بيرنز إلى جوزيف ملاحظة مفادها أنّ علينا ألا نشير في المستقبل المنظور إلى "العقوبات " ضدّ إيران، وإنّما إلى "العواقب " إذا لم تعلّق إيران التخصيب. كان ذلك مثيراً للضحك ويثبت أنّ التغطية لا تزال قائمة. بل إنّ لافروف لم يتحرّك البتة لمعارضة العقوبات. وقالت رايس في ثلاثة برامج حوارية يوم الأحد في 4 حزيران /يونيو أنها لن تخوض في التفاصيل، التي ستكون موجزة بشكل مؤلم، المتعلّقة بجانب "العواقب "، لكنّها شدّدت على أن احتمال المحادثات بين الولايات المتحدة وإيران لم يكن تغيّراً كبيراً، وإنما امتداداً للتغيّر الذي أجري في بداية الفترة الثانية في وزارة الخارجية بالموافقة على مسعى البلدان الأوروبية الثلاث التفاوضي. ذلك صحيح، لكنّني فوجئت بأن تعترف بذلك علناً، إذ إنّها تصنع السياسة بمفردها. سلّم سولانا حزمة الجزر إلى إيران في طهران في أوائل حزيران /يونيو، بعد أن اتفق الوزراء على السعي لفرض عقوبات عبر مجلس الأمن إذا لم يستجب الإيرانيون بحلول 22 حزيران /يونيو.

جاء " الموعد النهائي " الذي حدّده الوزراء في 22 حزيران /يونيو ومضى، وقال أحمدي نجاد في 21 حزيران /يونيو إنّنا سنحصل على جواب إيران في 22 آب /أغسطس، وهو نهاية أحد الأشهر في التقويم الإسلامي، لا قبله. وبعد سلسلة من اجتماعات المديرين السياسيين للخمسة الدائمين زائد أألمانيا، كنّا في أثنأنها في سكون في نيويورك، وافقت الترويكا الأوروبية على الضغط على إيران للحصول على جواب حاسم قبل الموعد الذي حدده أحمدي نجاد. ووافقوا أيضاً بناء على إلحاح روسيا على عدم السعي لفرض العقوبات عندما يرجعون إلى مجلس الأمن، وإنما لإلزام إيران بتعليق تخصيب اليورانيوم. وعلى العقوبات الفعلية أن تنتظر حتى موعد لاحق.

اتصلت رايس بي من باريس في الساعة 7:35 من صباح يوم الأربعاء 12 تموز/يوليو قائلة، "لدينا قرارات كثيرة بانتظارنا "، وذلك صحيح بالتأكيد بالنظر إلى عملنا ردّاً على إطلاق الصواريخ الكورية الشمالية في 4 تموز/يوليو. وفي وقت لاحق، بدأت الحرب بين إسرائيل وحزب الله، لذا كنّا منشغلين جداً. وفي يوم الخميس 18 تموز/يوليو، عقدنا اجتماعاً للخمسة الدائمين زائد أألمانيا، افتتحه دي لا سابلييه بتوزيع مشروع قرار "التعليق " المعدّ في أيار/ مايو بعد إدخال تعديلات قليلة عليه، وشرح كل التغييرات التي أجرتها الترويكا الأوروبية في محاولة لإرضاء روسيا والصين (كان خطاباً طويلاً بالفعل)، وقال

إنّه يأمل أن نتمكن من الانتقال بسرعة، بالنظر إلى أنّنا اقتربنا من إقراره في أيار/مايو. شكره تشوركين على توزيع النص وقال إنّه سيرفعه إلى موسكو لتسلّم التعليمات. وقال نائب وانغ الشئ نفسه تقريباً، ثم جلسنا جميعا نرقب بعضنا بعضاً. بدت الوفود الأوروبية الثلاثة مندهشة وقالت، "لكن وزراء خارجيتنا اتفقوا على ذلك بالفعل"! لم يتزحزح الروس والصينيون بل اكتفوا بالجلوس هناك. اجتمعنا ثانية في اليوم التالي، ووزّع تشوركين النسخة التي أعاد صياغتها من مشروع الترويكا الأوروبية، وقد فرّغها بالفعل من مضمونها. وبدا مندوبو الترويكا الأوروبية كما لو أنّهم صفعوا. ومن المفارقة أنّ قسماً كبيراً من النص الذي يريد تشوركين إقحامه جاء من بيان وزراء الخارجية في 12 تموز/ يوليو الذي صاغه المديرون السياسيون، لذا كان من المستحيل رفض شيء وافقوا عليه بالفعل.

في يوم الاثنين 24 تموز/يوليو، عقدنا اجتماعاً للثلاثة الدائمين زائد ألمانيا، حضره مندوب ألمانيا الجديد توماس ماتوسك. (كأن وزراء خارجية الخمسة الدائمين والمديرون السياسيون قد اجتمعوا عدة مرات مع نظيريهما الألمانيين بشأن قضية تأخرنا في الاجتماع في نيويورك لأنّ ما من أحد فينا يريد أن يضمّ سلف ماتوسك). بدا لي أنّ جونز باري ودي لا سابلييه لم يعودا مهتمين بما يقوله النص، ولم أكن مهتماً أيضاً، ما دام يحتوي على موعد نهائي واضح لا يتجاوز 31 آب/أغسطس، فإذا تمكنا من تحقيق ذلك على الأقل، يكون أمامنا فرصة أخرى للوقوف في مجلس الأمن، وإذا فشلنا، لن يقول أحد أننا لم نحاول. وبذلك، اعتمدنا يوم الاثنين في 31 تموز/يوليو القرار رقم 1696 بتصويت 14 - 1 - 0، حيث صوّتت قطر بالرفض لأنّها تريد الانتظار حتى الموعد الذي حدّده أحمدي نجاد في 22 آب/أغسطس قبل أن نفعل شيئاً. لم نخضع على الأقل لذلك الإذلال.

اتبع أحمدي نجاد الموعد الذي حدده بالطبع وردّ على عرض الترويكا الأوروبية في 22 آب /أغسطس، كما قال دائماً إنّه سيفعل. كان غير منسجم كما في رسالته السابقة إلى بوش، لكن بيت القصيد واضح: لن تعلّق إيران أنشطة التخصيب. وقال أيضاً آية الله خامنئي، القائد الأعلى الإيراني، إنّ إيران لا تنوي التخلّي عن برنامجها النووي، ومنعت إيران مفتّشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الوصول إلى مرافق تحت الأرض في نطانز حيث يمكن أن يتمّ التخصيب على نطاق صناعي. على الرغم من أنّني وجوزيف كنّا نريد التحرّك بسرعة بعد حصولنا على جواب أحمدي نجاد، فأن بيرنز قال أن ذلك قد لا يكون رداً كاملاً، ولعله كان يعكس آراء ساورز كما هي العادة. من حسن الحظ أنّ بوش اتخذ موقفاً متشدّداً في مؤتمر صحافي عقد في ذلك الصباح، وتابعته مع الصحافة طوال اليوم. ومما يثير القلق أن رايس كانت تضعف مشروع قرار العقوبات في موضوعات مثل القروض الدولية والسفر

الجوي على أساس أنّنا لا نريد معاقبة الشعب الإيراني. غير أن لهذه القيود بطبيعة الحال تأثيراً أكبر بكثير على النخبة الإيرانية التي نحاول استهدافها، لذا فإنّ تذبذب رايس، حتى قبل أن نوزّع نص مشروع القرار على الترويكا الأوروبية، ناهيك عن روسيا والصين، مثير للقلق. وكنت أحاول أيضاً ترتيب اجتماع مع الترويكا الأوروبية في نيويورك، لكن الألماني شافر طلب من ماتوسك عدم عقد أي اجتماع تمهيدي حتى نتجاوز موعد 31 آب/أغسطس الذي حدّده القرار 1696.

من المثير للدهشة أنّنا لم نصدر أي بيان بشأن ردّ أحمدي نجاد في 22 آب/أغسطس، وأبلغني كراوتش في وقت مبكر من يوم 23 آب /أغسطس أن بوش ورايس سيجتمعان في الساعة 8:55 صباحاً لبحث ما نقول. وجاء البيان النهائي مشوّشاً، في تناقض حادّ مع ملاحظات بوش في مؤتمره الصحافي في 22 آب/ أغسطس. وكان كراوتش وجوزيف حزينين إذ لم تتح لهما الفرصة لكي يدليا بدلوهما. لم يكن هناك شيء عن اتخاذ إجراء عاجل في نيويورك، وهو ما كنت أفضّله. ومما لا يصدّق أن موقف فرنسا كان أشدّ من موقفنا، حيث قال دوسيت بلازي "إما الأن واما فلا" بالنسبة إلى إيران. اتصلت رايس في السابعة مساء لتقول إنّها لا تريد توزيع أي شئ في نيويورك إلى أن تتاح لنا الفرصة للتحدّث مع الترويكا الأوروبية، وهو ما سنحقّقه بالضبط بتوزيع النص الذي لن يحتوي سوى على أفكار العقوبات التي كان وزراء الخارجية والمديرون السياسيون يبحثونها منذ أشهر. وسألت رايس عن مقدار صعوية اعتماد قرار العقوبات، وقلت إنّه سيكون صعباً جداً بالفعل، بالنظر إلى السجل السابق. فوجئت بذلك، وتساءلتُ للمرّة المئة عما كان يقوله لها بيرنز. وقالت رايس أيضاً إنّ سولانا سيعقد مزيداً من الاجتماعات مع إيران في الأيام القليلة القادمة، وقد يكون ذلك مهماً في إقناع الأوروبيين بأنّ إيران لن ترضخ ولن تعلّق تخصيب اليورانيوم. وكان رأيي معاكساً تماماً، وتحديداً أنّه سيدفع الأوروبيين إلى مزيد من المفاوضات وقليل من العمل على قرار العقوبات.

في اليوم التالي، تحدّثت رايس إلى لافروف، الذي كان يمضي إجازة في سيبيريا، فقال إنّه مستعدّ للتحدّث عن العقوبات، على ضوء ردّ إيران غير الكافي، لكن ليس بحث قرار العقوبات. تشجّعت رايس من هذه المكالمة إلى حدّ ما، لكنّني لم أفهم لماذا. في يوم الجمعة 25 آب /أغسطس، قال سولانا إنّه تحدّث مرتين مع لاريجاني، رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني، بعد ردّ أحمدي نجاد، وأنّهما سيتابعان المحادثات في بروكسل في 31 آب/ أغسطس. لم تكن عواقب هذا التأخير مراوحتنا مكاننا بشأن قرار العقوبات فحسب، وإنّما أيضاً متابعة إيران برنامجها النووي فيما نتعرّض للخداع. وفي إثبات لهذه النقطة، أرجأ لاريجاني اجتماعه مع سولانا حتى يوم الأربعاء في 6

أيلول /سبتمبر في برلين، وهي مكان ربما رأى أنّه أكثر ملاءمة من بروكسل. والأسوأ من ذلك أنّ ساورز قال إنّ عقوباتنا المقترحة واسعة جداً ويجب التقليل منها، وتلك طريقة حمقاء للدخول في مفاوضات مع روسيا والصين، اللتين تريدان إجراء مزيد من التشذيب عليها. وصف جوزيف نفسه بأنّه "محبط " و"محتار"، ورأيت أنّه أقرب إلى الاستقالة من أي وقت مضى.

وهكذا عندما جاء 31 آب/أغسطس، تساءلت كيف يمكننا أن نقول بشكل مباشر إنّنا نتخذ موقفاً متشدّداً من إيران. ومن حسن الحظ أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أصدرت تقريراً مقتضباً لكنّه مهم جداً، وربما كان أحد أكثر التقارير التي تصدرها فائدة، أوضح بجلاء أنّ إيران ما زالت تنشط في إعاقة عمل الوكالة، وما زالت تحاول إتقان تخصيب اليورانيوم. وفي 3 أيلول / سبتمبر، اجتمع أنان مع أحمدي نجاد، وأفاد بسعادة أنّ إيران مستعدة "لحلٍّ " للمشكلة النووية. ومع أنّ أنان أقرّ بأن الخطوات التالية ترجع إلى المجلس، فأنّنا لم نكن نفعل أي شيء في ذلك الاتجاه. وألغى لاريجاني سلسلة من الاجتماعات مع سولانا، وكان لقاؤهما الوحيد المقتضب غير مثمر. وبعد مرور أسبوعين على "الموعد النهائي" الذي حدّدناه، وعدة أشهر على ما كان يجب أن يكون الموعد النهائي، كنّا لا نزال نراوح مكاننا. تناولت رايس، في أثناء وجودها في نيويورك لافتتاح الجمعية العامة، العشاء مع سولانا في 17 أيلول / سبتمبر، ورأت أنّ إيران تماطل، وتلك نقطة أثارتها في اليوم التالي في اجتماعها مع وزير الخارجية الصيني لي زهاو كسنغ وختمت بالقول، "إذا لم يستطع خافيير [سولانا] التوصّل إلى شيء في هذا الأسبوع "، فأنّنا سنمضي قدماً في العقوبات. وكان على سولانا في النهاية أن يبلغ وزراء خارجية الخمسة الدائمين يوم الاثنين في 2 تشرين الأول /أكتوبر أنّ اجتماعاته مع لاريجاني لم تفض إلى شئ. غير أنّ لافروف أصرّ على أنّ العقوبات لم يحن موعدها بعد.

وزّعت الترويكا الأوروبية مشروعها لقرار العقوبات في 17 تشرين الأول / أكتوبر، فوافق عليه بيرنز دون أن يبلغني أنا أو كراوتش أو جوزيف. كان نصّهم أضعف مما نعمل عليه، ويشمل فكرة الترويكا الأوروبية التي وافقت عليها رايس بأن نوضح في قرار العقوبات أنّه لا يشمل مرفق بوشهر، الأمر الذي يمكن أن يرضي روسيا وإيران. لقد كانت رايس مرنة مع بوشهر منذ أيام الإدارة الأولى، لذا فإنّ موافقتها على رأي الترويكا الأوروبية لم يكن مفاجئاً. وقال كراوتش إنّه سأل بيرنز، "عندما يمتدح جون هذا القرار أمام الصحافة، ماذا ستكون إجابته عن السؤال، "ما النشاط النووي الحالي الذي سيوقفه هذا القرار"؟ إذا كان الجواب "لا شيء"، لن يكون لدينا مشكلة"؟ كان ذلك سؤالاً ممتازاً، لم يجب عنه بيرنز. ويرجع ذلك إلى أنّ السؤال لا يهمّ الترويكا الأوروبية من جهة، ولأنّ بيرنز لا يعرف من جهة أخرى الكثير عن

ميكانيكية تخصيب اليورانيوم أو أنتاج الأسلحة (ولا أي من المديرين السياسيين الآخرين باستثناء كسلياك الروسي، وهو المفاوض بشأن الأسلحة في الحرب الباردة). حاولت التراجع عن بعض ما وافق عليه بيرنز، لكنّ الترويكا الأوروبية كأنت لا تزال تعتقد بأنّ التنازلات المسبقة أمام روسيا ستسرّع عملية التوصّل إلى اتفاق بشأن العقوبات، وهو ما حسبت أنّه وهم. فذلك سيشجّع الروس على السعي وراء مزيد من التنازلات، وهو ما حدث بالضبط. وكنت قد وزعت سابقاً رسماً كاريكاتورياً يجمل الأمر بأكمله، ويظهر أحمدي نجاد مدفوناً تقريباً في كومة من الأوراق، وتحتها تعليق يقول، "لا أستطيع أن أجد اليورانيوم المخصّب تحت كل هذه الملاحظات الصادرة عن الأمم المتحدة".

اجتمعت رايس مع لافروف في موسكو يوم السبت في 21 تشرين الأول/ أكتوبر، وأوضحت له على الأقل أنّ على روسيا ألا تشحن قضبان الوقود إلى بوشهر. واجتمع الثلاثة الدائمون زائد ألمانيا في نيويورك في اليوم التالي، فيما كانت إيران تشغل المجموعة المتعاقبة الثانية من أجهزة الطرد المركزي، لتخصيب غاز UF6 وبالتالي تظهر رأي إيران بكل هذه المفاوضات. حثثت على أن نتخذ موقفاً متشدّداً تجاه حظر سفر المسؤولين الإيرانيين الكبار، وأسميت عدداً من أسوأ العاملين على الأنتشار (وهو موقف أضعف مما كنت أريد اتخاذه، لكن موقف رايس السابق قيّدني)؛ وإدراج حظر على بوشهر من أجل أغراض المساومة على الأقل، وحذف مقدار كبير من الاقتطاعات التي يريدها الألمان في العقود الحالية، وهو موقف وصفته بأنّه " عقوبات دون ألم ". انقسم الأوروبيون على أنفسهم بشأن هذه النقاط الأساسية وغيرها، مثل مقدار الحطّ من أنفسنا في النص بشأن استعدادنا لرفع العقوبات في مرحلة ما، حيث اتخذت فرنسا موقفاً قريباً من موقفنا. ولم تكن الترويكا الأوروبية سعيدة بالطبع بكل هذه الخلافات، وفي اليوم التالي، قال جونز باري ودي لا سابلييه إنّ المديرين السياسيين طلبا منهما التراجع حتى عن التغييرات الطفيفة التي وافقا عليها في اليوم السابق. كانت كل هذه المباحثات تُجرى بالطبع حتى قبل عرض مشروع القرار على روسيا والصين.

ولزيادة الطين بلة، وزّعت الترويكا الأوروبية بعد ذلك مشروعها الضعيف، ما أدّى أخيراً إلى انفجار رايس. قالت لي سيلفربيرغ، "لم تحدّثني هكذا طوال السنوات السبع التي عرفتها فيها". وتبيّن أنّ رايس غاضبة لأنّها لم تكن تعرف ماذا يدور في المفاوضات، كان بيرنز خارج البلاد لذا تلقت سيلفربيرغ غضبها. في هذه الأثناء بدأت أخبار وسائل الإعلام المعتادة تظهر الانقسام بين الترويكا الأوروبية والولايات المتحدة، ونُسب كثير منها إلى دبلوماسيين مغفلين يشكون من الموقف المتشدّد الذي أتخذه. وكنت واثقاً أيضاً من أنّ

رايس لن تعجب بافتتاحية صحيفة وول ستريت جورنال بعنوان "وزير الخارجية البرادعي " [85]. اتصلت سيلفربيرغ بجوزيف وساندرز (التي انضمت إلى البعثة الأميركية في الأمم المتحدة في شباط /فبراير 2006 كسفيرة مسؤولة عن قضايا مجلس الأمن) تشكو من الانتقاد الموجّه إليها ومن أنّ بيرنز لا يدافع عنها على الرغم من أنّها تطلعه على كل شيء. وقالت لساندرز على الهاتف وهي تكاد تبكي، "إنني أفعل كل شيء من خلال نيك ". وشكّك جوزيف في أنّ رايس تدرك أنّ تنازلات بيرنز المتعدّدة على مرّ الشهور السابقة قد قيّدتها: "لن تنظر إلى الواقع بأن بيرنز أفسد الأمر؛ الجميع يدرك ذلك، إلا هي".

كانت الدول الأوروبية الثلاث واثقة وهي تدخل اجتماع الخمسة الدائمين زائد ألمانيا في 26 تشرين الأول /أكتوبر من أنها قريبة جداً من الاتفاق مع روسيا. غير أن تشوركين ترجم التعليمات التي تلقاها عن الروسية بسرعة وقدّم ردود فعله "العامّة والابتدائية ". وفي الكلمة التي استغرقت عشرين دقيقة، أحال تشوركين مشروع القرار الأوروبي إلى نفاية قائلاً صراحة إنّه لا يمثّل ما اتفق عليه الوزراء والمديرون السياسيون، ولا يشمل الاقتراحات الروسية، وسيعيد إيران إلى الزاوية. ووافقه نائب المندوب الصيني بشكل أساسي، على الرغم من أنّه ترفّق بنا وكأنت كلمته مقتضبة. حاولت الترويكا الأوروبية لملمة الأجزاء والبدء بمراجعة النص فقرة فقرة، لكن الروس والصينيين لم يوافقوا.

عندما غادرت أنا وتشوركين مقرّ البعثة البريطانية في الوقت نفسه، وكنّا نعلم أن الصحافة تنتظر في الخارج، قال لي تشوركين، "لنخرج معاً ونسحب النص"! شعرت بإغراء شديد. هذا ما كان يدور في ذهن لافروف عندما قالت رايس له في أيلول /سبتمبر "يبدو أنّ مندوبينا الدائمين يعملان معاً بشكل جيد "، وردّ لافروف، "أجل، إنّهما يغايظان أحدهما الآخر، ولكن بطريقة بنّاءة جداً".

بعد هذه الجلسة المثمرة، لم يعاود الخمسة الدائمون زائد ألمانيا الاجتماع حتى يوم الجمعة في 3 تشرين الثاني /نوفمبر. لم يتزحزح تشوركين ووانغ قيد أنملة. فاقترحت أن يجتمع مديرونا السياسيون معاً ثانية، لكي يتفقوا على ما يعتقدون أنّهم اتفقوا عليه، فسمعت تمتمات في أوساط الترويكا الأوروبية، وقال تشوركين، "لكنك طالما قلت يا جون إنّ علينا تحمّل العبء هنا". كان ذلك رائعاً. فقد أكّد تشوركين على أنّ هناك اختلافاً جدياً بين المديرين السياسيين، وأنّ روسيا والصين لا تختلقان ما تتذكّرانه عما فعله المديرون السياسيون بالفعل. وبدلاً من العودة إلى المديرين السياسيين لكي "يعيدوا تثبيت ما اتفقوا عليه من قبل "، قال تشوركين، "لمَ لا نقوم بعملنا هنا"؟ لم يكن الأوروبيون يعرفون ما يقولون في وجه هجومه المستمرّ. وسأل جونز

باري والأمل يحدوه، "هل نستطيع إجراء مزيد من النقاش الآن؟" فساد الصمت، وأنفضّ الاجتماع.

يوم الثلاثاء في 7 تشرين الثاني /نوفمبر، اجتمعنا في مقرّ البعثة الفرنسية، ولم يكن الاجتماع مثمراً أكثر من الاجتماعات الأخيرة. وبالنظر إلى نتائج الانتخابات عندنا، اتضح لي أن الأمور ستمضي نحو الأسوأ، إذ إنّ روسيا ستتجرّأ بفقدان الجمهوريين السيطرة على مجلسي النواب والشيوخ. قال دي لا سابلييه إنّ الترويكا الأوروبية تريد قراراً ملزماً قانونياً، وأنّهم حاولوا أخذ مصاعب روسيا بالحسبان "على الرغم من حذر جون". كان على الأقل صريحاً فاشتكى إلى تشوركين من "أنّنا لم نكافأ" على مساعي الترويكا الأوروبية "لتخفيف" النصّ "وتسهيل الأمور على روسيا"، وأنّ الترويكا الأوروبية تشعر "بالخيبة لأنكم لم تقرّوا بهذه الخطوة". وبعد أكثر من ساعة، لم يعد لدى أحد ما يقوله فأنفضّ الاجتماع. وتتابعت اجتماعات الخمسة الدائمين زائد ألمانيا. في9 و 13 تشرين الثاني /نوفمبر، أحرزنا قليلاً من التقدّم، حيث وافقت الترويكا الأوروبية وروسيا على أنّ يتحدّث المديرون السياسيون ثانية على الهاتف لكي يحاولوا حل هذه الخلافات. وفي ذلك الوقت حسبت أنّ جونز باري ودي لا سابلييه يحدّثان نفسيهما بأنّ المديرين السياسين هم الذين أوصلونا إلى هذا المأزق، وأنّ عليهم أن ينزعوا الشوك بأيديهم. أطلعت جوزيف على الأمور وشعرت بأنّه لا يزال مستاء. فقال بحزن، "الكلينتونية" هي الكلمة الوحيدة التي تعبّر عن كل ذلك ". قلت بمرح، "لديك أخبار مكدّرة أكثر مما لدي "، لكنّ جوزيف ردّ بكآبة، "ذلك لأنّني أقرب إلى المصدر".

أعلن أحمدي نجاد في 14 تشرين الثاني /نوفمبر أنّ إيران تعتزم تركيب ستين ألف جهاز طرد مركزي في نطانز، وأنّ العالم مستعدّ لقبول إيران كقوة نووية. اتصل بيرنز في الساعة السابعة وعشر دقائق مساء ليفيد بأنّ مؤتمر المديرين السياسيين الهاتفي لم يكن ناجحاً، وأنّه كاد يتشاجر مع كيسلياك على الهاتف. واقترح كيسلياك وساورز، كل على حدة، أن يعقد اجتماع شخصي آخر للمديرين السياسيين، لكن بيرنز قال إنّه قاوم ذلك، مصرّاً على بقاء "العمل" في نيويورك. يا لحسن مراعاته واهتمامه. كنت واثقاً أن نيك مشغول بكثير من المسائل المهمة الأخرى، ومنهمك بالتأكيد في تجنّب قصص جديدة عن "الإخفاقات" على جبهة إيران. وبناء على ذلك، عقدنا في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر الاجتماع السادس للخمسة الدائمين زائد ألمانيا على التوالي، وسرعان ما اتضح فيه أنّنا نراوح مكاننا. اقترحت، مثلما طرحت على بيرنز، أن نحيل القضية بأكملها إلى وزراء الخارجية. وكان الاحتمال الآخر بالطبع فرض التصويت على القرار لنعرف ما ستفعل روسيا، لكنّ الترويكا الأوروبية لم تقترب من تلك المرحلة بعد. بل إنّها أصبحت تقاوم الولايات المتحدة الآن بقوة تفوق مقاومتها لروسيا. وقد سافر ساورز إلى

موسكو في أواخر تشرين الثاني /نوفمبر للاجتماع بكيسلياك وبحث آخر تنازلاتهم، لكنّه أفاد بأن كيسلياك لم يبدِ تجاوباً. لماذا تعمد إلى التسوية عندما يتخلى خصومك عن مواقفهم بسرعة؟ وقد كتب أحد الموظفين الفرنسيين رسالة إلكترونية عن التصوّر الفرنسي عن رحلة ساورز إلى موسكو: "يضع كيسلياك العناصر التي تواتيه في جيبه ويرفض كل شيء آخر. ليس لدي أي فكرة عما سيحدث لاحقاً سوى إجازتي".

في 6 كانون الأول /ديسمبر، اجتمع المديرون السياسيون للخمسة الدائمين زائد ألمانيا ثانية في باريس، وهم يتطلّعون إلى إعطاء روسيا كل شيء تقريباً من أجل الحصول على قرار. في ذلك الوقت كان رحيلي الوشيك معروفاً، كما كان بوب جوزيف قد أبلغ رايس بأنّه سيغادر الإدارة في أواخر شباط / فبراير على أبعد تقدير. والأمل الوحيد الآن هو أن يفرض مجلس الأمن بعض العقوبات، بصرف النظر عن ضعفها وعدم فعّاليتها، لكي تخرج إيران عن طورها، وربما تنسحب من معاهدة عدم الانتشار أو تطرد مفتّشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيمكننا أن نكشف بطريقة حاسمة ما يرمون إليه. لكن نظراً لمقدار ضعف مشروع القرار، فقد بدا أنّ إيران تستطيع العيش معه لأنّه لن يحدث أي صعوبة لها.

في كانون الأول /ديسمبر، تواصل اتجاه الانحدار بعد انتهاء مدّة تعييني في أثناء الاستراحة. فما أراد الروس الحصول عليه أساساً، وما حقّقوه إلى حدّ كبير، هو التمييز بين صفقات كيان ما "غير المشروعة " المرتبطة بالانتشار، وأنشطة عدم الانتشار "المشروعة". وقد حوّل ذلك بالطبع ما كان يجب أن يكون عملية لفرض عقوبات اقتصادية على الكيأن بأكمله (وعلى إيران بسبب الانتشار) إلى عملية لعدّ المخزون، حيث إيران هي التي تمسك بالمخزون. وذلك سيضعف العقوبات المقترحة لا ضدّ إيران فحسب، بل ضدّ الآخرين أيضاً لأنّه يفتح ثغرة مفهومية كبيرة في منطق العقوبات بأكمله. لقد كان للتغييرات التي أدخلت على مشروع القرار الخاص بإيران تأثير مباشر على كوريا الشمالية، حيث فكّكت مساعي وزارة الخزانة الناجحة للضغط على مصرف بانكو دلتا آسيا بشكل مماثل، وتمّ تجاهل الواقع بأن حكومة كوريا الشمالية بأكملها مشروع إجرامي. فاستشاطت وزارة الخزانة غضباً من التطوّرات في نيويورك، لكن ذلك لا أهمية له. فقد تجاهل بيرنز وزارة الخزانة لأنّه يعلم أنّ آلية العمل بين الهيئات التي كانت مخيفة ذات يوم لم تعد قائمة.

ردّ أحمدي نجاد في 11 كأنون الأول /ديسمبر بعقد مؤتمر في طهران لبحث هل كان هناك محرقة في أوروبا في أثناء الحرب العالمية الثانية، ووعد بمناظرة معلّلة بين الجانبين. وفي أواخر كانون الأول /ديسمبر، كان الموظفون في بعثات الترويكا الأوروبية في نيويورك يشكون الآن مما آلت إليه الأمور، إذ تواصل إضعاف مشروع القرار. وفي أثناء كل ذلك الوقت،

وعلى الرغم من كل هذه التنازلات، فإنّ الروس لم يلمّحوا ولو مرّة واحدة إلى أنّهم سيصوّتون لصالح النص عندما يحصلون على ما يريدون. ونشرت صحيفة وول ستريت جورنال افتتاحية محقّة تفيد بأنّ القرار الضعيف قد يكون أسوأ من عدم اتخاذ قرار البتة [86]، لكن القرار سيصدر لا محالة. وقد جاء أخيراً يوم السبت في 23 كانون الأول /ديسمبر باعتماد القرار 1737 بالإجماع. مرّة أخيرة: "إنّنا لا نفشل قطّ في نيويورك ". وكنت سعيداً بالعودة إلى واشنطن استعداداً لعيد الميلاد.

لقد أقيم مسعى الترويكا الأوروبية على أساس أنّهم يستطيعون التعامل مع عضو في "محور الشرّ" بطريقة أفضل من طريقة تعاملنا مع العراق، وأنّه يمكن إقناع إيران بالعدول عن السعي للحصول على أسلحة نووية. وبالتالي فإنّ دعمنا للدول الأوروبية الثلاث مكّنها من أن تجعلنا نظهر بمظهر سيّئ، وكان نتيجته الأكثر خطورة أنّ إيران كسبت نحو أربع سنوات إضافية تقريباً أتقنت فيها دورة الوقود النووي بأكملها، ما تركنا جميعاً في موقف أشدّ انكشافاً مما كنّا عليه عندما بدأ. وخلال سنة 2007، واصلت إيران دون هوادة إتقان كل التقنيات المطلوبة، وتلاعبت بالوكالة الدولية للطاقة النووية ومفتشيها والترويكا الأوروبية، على الرغم من مزيد من قرارات مجلس الأمن ومزيد من جهود التفاوض. وقد وصف السفير الإسرائيلي دان غيلرمان ذات يوم الوضع القائم في كلمة أمام مجلس الأمن بقوله إنّ أحمدي نجاد ينكر وجود المحرقة، مع أنّه "يعدّ للثانية ". والواقع أنّ إيران لن تتخلّى طوعاً عن برنامجها النووي، والسياسة التي تقوم على الافتراض المعاكس ليست واهمة فحسب بل خطيرة. فذلك هو الطريق إلى المحرقة النووية.

الفصل الثالث عشر

دارفور وضعف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إفريقيا

ماذا سنفعل غداً؟ ماذا عسأنا نفعل دائماً؟

- ت. س. إليوت، "الأرض اليباب"

بدا أنّ حفظ السلام سيظهر أعظم إمكانات الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة. وكانت النجاحات في ناميبيا، تحقيق استقلالها التام تحت حكم الأغلبية، وموزمبيق، المساعدة في إنهاء الحرب الأهلية الموهنة بعد الاستعمار، مؤشرات إيجابية على وضع حدّ للنزاعات. لكن فشلت عمليات أخرى. الصومال على سبيل المثال دخل في حالة من الفوضى وأصبح قاعدة لعمليات الإرهابيين والقراصنة. لقد أولى أول أمين عام من إفريقيا جنوب الصحراء، كوفي أنان، إفريقيا اهتماماً كبيراً، لكن عندما وصلتُ إلى نيويورك، كان الركود قد حل محلّ النجاح.

إنّ تركيز عمل مجلس الأمن على إفريقيا يثير الذهول. ففي أواسط سنة 2005، كان هناك ثماني عمليات حفظ سلام إفريقية مستمرّة، من بين سبع عشرة عملية في كل أنحاء العالم، بالإضافة إلى ثلاث عمليات "سياسية" مستمرّة، فضلاً عن المبعوثين والبعثات المؤقّتة التي لا تحصى. وفي تشرين الأول /أكتوبر، قبيل مغادرتي نيويورك، كان هناك ثماني عشرة عملية تضمّ 80.976 عسكرياً وشرطياً، و15.000 مدني في كل أنحاء العالم [87]، وثمة احتمال بحدوث زيادة كبيرة إذا ما ثبّتت الأمم المتحدة تواجداً لحفظ السلام في أقاليم دارفور السودانية الثلاثة. ولا تشمل الأرقام الأخيرة بعثات الأمم المتحدة السياسية، وقد بلغ عددها الإجمالي، تبعاً لكيفية عدّها، نحو ثماني عشرة عملية في كل أنحاء العالم في نهاية سنة 2006.

في سنة 2006 على سبيل المثال، اعتمد مجلس الأمن ما مجموعه 87 قراراً، منها 76 قراراً تتعامل مع أوضاع نزاع محدّدة. وثمة 46 قراراً منها تتعامل مع نزاعات إفريقية، في حين يتعامل 30 فقط مع نزاعات في أماكن أخرى، ما يعني أنّ القرارات الإفريقية تشكّل 60 بالمئة من الناتج العالمي الإجمالي. وعلى نحو ذلك، فقد صدر 59 بياناً رئاسياً في سنة 2006، منها 48 تتعامل مع نزاعات محدّدة، 29 منها، أي 60 بالمئة تقريباً من الإجمالي العالمي، يتعلّق بإفريقيا. غير أنّه على الرغم من مأساوية النزاعات الإفريقية وجرائمها الإنسانية، فإنه لا يوجد أي إثبات جادّ على أنّ 60 بالمئة من التهديد الإجمالي للسلام والأمن الدوليين يتركّز في تلك القارّة، لاسيما عندما يقارن بانتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي في العالم. إنّ مجلس الأمن يركّز على إفريقيا لأسباب مختلفة، ويمكن أنّ يحاجّ المرء بأنّ هذا التركيز مبرّر إذا كان يجري حلّ المشاكل في إفريقيا. غير أنّ الواقع المؤسف هو أنّ الأمم المتحدة عديمة الفعّالية في إفريقيا وغافلة عن المشاكل الأكثر انتشاراً في أماكن أخرى (وغير فعّالة في الغالب).

في حين أن مساعي الأمم المتحدة لحفظ السلام معقّدة وتستعصي على التعميم السهل، فإنّ تركّزها في إفريقيا ليس مصادفة. فقد ضغط أنان بقوّة، وبخاصة في ولايته الثانية (2002 - 2006)، لزيادة تدخّل الأمم المتحدة هناك، بما في ذلك الاحتفاظ بوجود الأمم المتحدة في بلدان بعد انتهاء العملية. وزادت الأمانة العامة للأمم المتحدة من تعقيد الأمور بالتفويضات المشوّشة والمتداخلة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، بدلاً من العمليات السياسية والعسكرية المتكاملة والمنظمة على أسس جغرافية (كما اقترحتُ على الأمين العام القادم بان كي مون في أواخر سنة 2006). ترغب كل القوى الاستعمارية الأوروبية السابقة في قيادة التدخّلات الجديدة في مستعمراتها السابقة، وهي عمليات تموّلها بلدأن أخرى إلى حدّ كبير، لإظهار "اهتمامها" بالمبادئ السامية، والمحافظة على شئ من نفوذها السابق. وكما هي الحال في الغالب في الشؤون "الإنسانية "، يكون الأداء الفعلي أقل مركزية من إبداء "التعاطف". لذا لم يكن من الصواب سياسياً، ولا يزال، السؤال إذا كانت الأمم المتحدة تقوم فعلاً بحل المشكلة القائمة، أو إطالتها، أو ربما تفاقمها. إنّ إفريقيا بحاجة إلى مفهوم "للتخرّج " من عمليات حفظ السلام، وهو الأمر الذي يقرّ به العديد من الدبلوماسيين الأفارقة، لإعادة التأكيد على قدراتها على حلّ مشاكلها. من الصعب الدعوة سياسياً إلى ذلك في الأمم المتحدة، لا بسبب ما تقوله عن إفريقيا بقدر ما تقوله عن رؤية المؤمنين الحقيقيين للأمم المتحدة. وعلينا أن ننتظر إذا كان رحيل أنان سيحدث اختلافاً في هذا الأمر.

كيف ولماذا أصبحت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كليلة في أعقاب حقبة الحرب الباردة أمر يتجاوز ما أستطيع بحثه هنا، لكنّ التجربة الإفريقية تظهر العديد من الأسباب لاستمرار الفشل. ومن يعرفها على أفضل وجه هم الأفارقة أنفسهم، وكثير منهم يائسون من انعدام فعّالية الأمم المتحدة وحثّوني على متابعة جهودي لحل النزاعات السياسية التي أنشأت عمليات حفظ السلام في المقام الأول. إنّهم يدركون أكثر من أي أحد آخر أنّ استمرار الجمود واضح جداً في عدم اجتذاب مناطق النزاع للتجارة والاستثمار الدوليين، ومخاطر انعدام الاستقرار السياسي والعسكري في المستقبل، وخوف الأفراد وعدم اليقين الذي يشعر به الأبرياء العالقون في النزاعات. غير أنّ حل المشاكل في ثقافة الأمم المتحدة لا يحظى بالإعجاب بقدر تجنّب المسؤولية أو إلقاء اللوم، وهي ثقافة قائمة في الأمانة العامة ومجلس الأمن على السواء. بل إنّ مجلس الأمن يتحمّل خطأ مماثلاً أذا لم يكن أكثر إذ إنّه تخفى عن كثير من السلطة السياسية والعسكرية والرأي إلى الأمانة العامّة. فالمجلس ينشئ عمليات حفظ السلام ثم يجدّد تفويضها سنة بعد سنة، دون أن يمارس القيادة الضرورية لحل النزاعات الأساسية، بدلاً من الاكتفاء بتجميدها. وقد حاولت شيئاً مختلفاً، لكن تبيّن أنّ الفوز في المعركة ضدّ ثقافة الوضع الراهن السائدة أكثر صعوبة مما كنت أعتقد.

كانت دارفور الحدث الرئيسي - أو من الأفضل القول في سياق الأمم المتحدة، الفرصة الضائعة للحدث الرئيسي. فقد وقع هذا الإقليم في الأزمة بعد أن بدا أنّ المساعي التي قادتها إدارة بوش لحل الحرب الأهلية القائمة منذ مدة طويلة بين شمال السودان وجنوبه انتهت إلى نجاح. ويبقى من غير المعروف إذا كانت هذه التسوية ستصمد، لكن عندما بدأ تنفيذها على الأقل، برزت المأساة إلى الواجهة في غرب السودان. ففي سنة 2003، عمدت الميليشيا المسلمة التي تدعمها الحكومة والتي تعرف باسم "الجنجويد" إلى قتل المسلمين السود واغتصابهم وطردهم، وشنّت ما كان وزير الخارجية باول أول من أسماه "بالإبادة" في 4 أيلول /سبتمبر 2004.

كانت دارفور أسوأ مثال على عجز الأمم المتحدة في التعامل مع المشاكل الحرجة في إفريقيا، لكن هناك كثير من الأمثلة غيرها بحيث تشكل نمطاً. قد لا يكون التقدّم في إنهاء مثل هذه النزاعات مستحيلاً، لكنّ التقدّم لن يحدث، برأيي، ما لم يولِ مجلس الأمن والأمانة العامة قيمةٍ أكبر لحلّ المشكلات بدلاً من مجرّد تدليكها. الأمثلة التالية غير كاملة، نظراً لحجم نشاط الأمم المتحدة في إفريقيا، لكنّها كافية لتظهر المشكلة.

إثيوبيا - إرتريا

جاءت أولى أزمات حفظ السلام في أثناء عملي في الأمم المتحدة في 4 تشرين الأول /أكتوبر 2005، عندما انعقد مجلس الأمن على عجل في الخامسة بعد الظهر للتعامل مع منع إرتريا تحليق مروحيات بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا (أونمي) فوق مناطقها. وهذا الحظر يضعف قدرة أونمي على العمل، إذ إنّ العديد من مراكز المراقبة التابعة لها موجودة في مواقع نائية في هذين البلدين من بلدان القرن الإفريقي، ولا يمكن الوصول إليها في الوقت المناسب إلا عن طريق الجو. وأقرّ معظم المتابعين بأنّ إرتريا تصرّفت بفعل الإحباط من رفض إثيوبيا على مدى ثلاث سنوات الامتثال لاتفاق الجزائر في كانون الأول /ديسمبر 2000 بينهما. ويرمي ذلك الاتفاق إلى تسوية النزاع على الحدود بين البلدين الذي نشأ بعد أن أعلنت إرتريا استقلالها، ويدعو إلى التحكيم من خلال لجنة الحدود الإرترية الإثيوبية المحايدة، وقد وافق البلدان على اعتبار نتائجها ملزمة. وأنشأ مجلس الأمن أونمي في القرار رقم 1312 لمراقبة وقف إطلاق النار بين البلدين في أثناء تفاوضهما في الجزائر، ثم استمرّت وتعزّزت بالقرارين 1320 و1430. وفي سنة 2002 أنجزت لجنة الحدود الإرترية الإثيوبية ترسيم الحدود، وكان يجب أن تحدّد على الأرض في ذلك الوقت. غير أنّ إثيوبيا لم تُرضها النتيجة فرفضت السماح للجنة بالترسيم، ما تسبّب في ثلاث سنوات من الجمود. واكتفت الأمم المتحدة بالمراقبة.

لن تربح الحكومتان الإثيوبية ولا والإرترية أي منافسة في الشعبية، وأنا لا أحبّذ أي منهما بالتأكيد، لكن يبدو أنّ لدى إرتريا وجهة نظر: وافقت إثيوبيا على آلية لحلّ النزاع الحدودي في سنة 2000 والآن تتراجع عن الاتفاق. رأيت أنّ على مجلس الأمن أن يحدّد الآن إذا كان الطرفان لا يزالان مستعدّان للتمسّك بالتزاماتهما، بعد أكثر من ثلاث سنوات على التفرّج على نموّ العشب. إذا كان الأمر كذلك، فيجب أن يبدأ الترسيم، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فعندئذ يحين الوقت لإنهاء أونمي، وذلك يعني ببساطة التلويح بأنّ إثيوبيا انتهكت التزاماتها. لم تكن تلك الطريقة التي رأى بها أنان والأمانة العامة الوضع بالطبع. وكان كذلك رأي العديد من أعضاء المجلس الذين ركّزوا مثل حزم الليزر على تدخّل إرتريا بعمليات أونمي كثر من التركيز على النزاع الذي تقوم عليه. لا شك في أنّ إرتريا كانت تتدخّل بشكل غير مناسب في عمليات أونمي، ولكن كطريقة للحصول على انتباهنا الجماعي بالطريقة الوحيدة التي يعرفها بلد صغير وفقير، بعضّ كعبي الأمم المتحدة. لذا بدلاً من التعامل مع المشكلة الحقيقية، أراد أنان والأمانة العامّة الردّ على إرتريا، لكن بالكلمات بالطبع.

حسبت أنّه بدلاً من الردّ على المستوى التفصيلي، فإنّ علينا استخدام العمل الذي قامت به إرتريا، وهو ما لا أدافع عنه بالتأكيد، كنقطة محورية

لإثارة انتباه المجلس إلى المشكلة الأساسية. وبعد ذلك يمكننا التحرّك إلى حلّها أو لنحدّد أنّ السبب الأساسي لإنشائها، الاتفاق بين إثيوبيا وارتريا، لم يعد موجوداً، فعلياً على الأقل. لقد أصبحت أونمي الآن جزءاً من المشكلة، كما أظهر تلاعب إرتريا بعملياتها. قلت في مشاورات المجلس إنّه يجب ألا تكتسب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حياة أبدية، وأنّ معالجة هذه المشكلة يجب أن يكون عنصراً مركزياً في "إصلاح الأمم المتحدة". تسبّب ذلك ببعض الضيق، لكنّني سررت لأنّ الممثّل الخاصّ للأمين العام في إثيوبيا وإرتريا، جوزيف لغوايلا من بوتسوانا، قال "أرجو أن يستيقظ الناس ويدركوا أنّ المهمّ أن نتعامل مع الجمود [الحدودي] بشكل حاسم لضمان انتهائه". لكن مجلس الأمن واصل التردّد في اتخاذ القرار مخافة إغلاق أونمي إذا حاول الوقوف إلى جانب إرتريا. وفي مرحلة ما طلبت من أحد موظفي البعثة الأميركية في الأمم المتحدة أن يقول في اجتماع خبراء المجلس إنّ العنوان الرئيسي حتى الآن هو، "إرتريا تواجه مجلس الأمن". وردّ نائب المندوب البريطاني آدم طومسون بشكل وقائي أنّ مثل هذا القول "جارح" للمجلس. والأقوال الصحيحة جارحة في الغالب.

لم يكن ردّ فعل مكتب إفريقيا في وزارة الخارجية أفضل بكثير في البداية. فقد نام مكتب إفريقيا لمدّة ثلاث سنوات إلى جانب مجلس الأمن، وعقد اجتماعات لانهائية مع إثيوبيا وارتريا دون إحراز أي تقدّم. وكانت فكرة إنهاء أونمي هرطقة بالنسبة إلى مكتب إفريقيا بقدر ما كانت بالنسبة إلى حكومات أخرى، لأنّ وجود أونمي يمكّنها من القول بأنّ هناك من يتعامل مع المشكلة، وان كان بشكل غير فعّال، وبالتالي وضع المسؤولية في مكان آخر. لقد كان موقف مكتب إفريقيا في الواقع معهوداً عن بيروقراطية وزارة الخارجية، التي تعتبر بلدها أو القضايا الإقليمية أكثر أهمية من مسائل السياسة الكبرى مثل إصلاح الأمم المتحدة أو انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأونمي، على غرار عمليات الأمم المتحدة الأخرى، بديل من الحل الحقيقي، أو عكّاز، ولم يلقَ حديثي عن طرح العكّاز جانباً ترحيباً حماسياً في البداية. غير أنّ مساعدة وزير الخارجية لشؤون إفريقيا، جندايي فريزر، أيّدت رأيي على نحو غير متوقّع بأنّ علينا استخدام الأزمة التي أحدثتها إرتريا لمحاولة حلّ النزاع الحدودي بدلاً من تركه يعتمل إلى الأبد. لكن من المؤسف أنّ الأمور تقدّمت ببطء. ولم يعتمد مجلس الأمن القرار رقم 1640 إلا في 23 تشرين الثاني / نوفمبر، الذي يطالب إثيوبيا بقبول قرارات لجنة الحدود باعتبارها ملزمة والسماح لها بترسيم الحدود.

لم يحدث شيء. وبناء على ذلك، قرّرت إرتريا بصورة متوقّعة أن تعضّ كعباً آخر، وطالبت بأن تطرد أونمي كل المراقبين العسكريين الأميركيين والكنديين والأوروبيين والروس، وتلك إهانة أخرى لحساسيات الأمم المتحدة.

كان ذلك بالنسبة إلي دليلاً آخر على أنّ أونمي أصبحت الآن جزءاً من المشكلة، بيدقاً في النزاع الإثيوبي الإرتري، لا أداة فعّالة في حل ذلك النزاع. غير أن أنان الذي لا يزال غارقاً في التفاصيل نفس عن غضبه من إرتريا. وكما من قبل، لم كن أدافع عن إرتريا، التي لم يكن اختيارها بلداناً تعتقد أنّها منحازة إلى جانب إثيوبيا يكسبها الأصدقاء، لكن قصر نظر ردّ الأمانة العامة كان مقلقاً بالقدر نفسه. إذا كانت إرتريا تسحب فعلياً موافقتها على عملية حفظ السلام، فإنّه يحقّ لها ذلك، وبخاصة لأنّ إثيوبيا سحبت بالفعل موافقتها منذ ثلاث سنوات برفضها المتصلّب الامتثال لالتزامها بترسيم الحدود الذي قبلت به بحرية. بدلاً من ذلك اقترح أنان أن تعمل أونمي في الجانب الإثيوبي من الحدود فقط، وهو ما يكافئ عملياً تعنّت إثيوبيا المستمرّ منذ ثلاث سنوات بتحميل إرتريا كل المسؤولية ضمناً عن الأزمة الحالية. كما أنّ اعتبار أونمي في حالتها الخطيرة الراهنة رادعاً لقيام أي من إثيوبيا أو إرتريا باللجوء إلى القوة، إذا رأت أنّ ذلك في مصلحتها، فكرة في غير محلّها. وعلى الرغم من توقّعات الأمانة العامة الكئيبة عن قرب حدوث الأعمال العدائية، فإنّها لم تحدث. في هذه الأثناء، بدأت فرنسا واليابان وعدد من أعضاء المجلس الآخرين يوافقون على وجهة نظري بأنّ علينا النظر في أي إعادة نشر لأونمي في إطار النزاع الحدودي بأكمله، وإذا ما كان لأونمي دور على المدى الطويل.

في أواسط كانون الأول /ديسمبر، مال الاختصاصيون العسكريون في دائرة عمليات حفظ السلام نحو سحب أونمي بأكملها، لكنّ أنان الذي رأى في ذلك هزيمة شخصية لرؤيته باتساع عمليات حفظ السلام، وبخاصة في إفريقيا، حاول منعهم من متابعة منطقهم. وفي اجتماع المجلس في 21 كانون الأول/ ديسمبر - أكّدت على أن إرتريا سحبت فعلياً موافقتها على عمل أونمي، ما يعني أنّ أحد الشروط الأساسية المسبقة لنشر أونمي قد انتهى، وأنّ علينا النظر في سحبها بأكملها، ربما بعد تقديم إشعار لمدة ثلاثين يوماً إلى الجانبين لنرى إذا كانا سيثوبان إلى رشدهما. وافق دي لا سابلييه على تحليلي على الفور، ورفض، مثلي، أنّ استمرار وجود أونمي يعتبر "انتشاراً وقائياً" يمكن أن يردع الأعمال العدائية. واقترب معظم أعضاء المجلس الآخرين من موقفي، ما ترك جونز باري وحيداً يدافع عن وجهة نظر أنان. لكن لم يبد أحد قادراً على فهم النقطة الضامنة بأنّ إثيوبيا وارتريا لا يمكن أن يتخذا موقفاً جدياً بالاستماع إلى الأمم المتحدة، بعد مضي خمس سنوات من الاعتياد عليها، ما لم يدركا أنّ الأمم المتحدة قد تغادر بالفعل.

اتخذت الأحداث منحى آخر في أوائل كانون الثاني /يناير 2006، عندما قرّرت فريزر القيام بمسعى كبير لدفع إثيوبيا وارتريا إلى ترسيم الحدود. ولمنحها مجالاً للعمل، طلبت أن نجمّد أونمي في مكانها لمدة ثلاثين يوماً.

وقالت أيضاَ إنها كان يمكن أن توافق على إنهاء عمل أونمي قبل وقت طويل لو لم يصرّ بيرنز على المحافظة عليها. كنت أعرف مصدر ذلك: مالوك براون الذي عمل لصالح أنان، خشية حدوث إخفاق آخر للأمم المتحدة، فأدخل بيرنز في قضية لا يعني بها وليس لديه سوى القليل من المعلومات عنها. كانت فريزر تدرك جيداً أنّه إذا لم يكن البلدان نفسهما مستعدين لتنفيذ اتفاقهما، فليس لأونمي أي دور تقوم به. شرحت اقتراح فريزر أمام مجلس الأمن في 9 كانون الثاني /يناير، قائلاً إنّها لا تنوي "حلّ" المشكلة، بل تنفيذ الحل الذي اتفقت عليه إثيوبيا وارتريا سابقاً، وتحديداً تنفيذ قرار لجنة الحدود الصادر في 2002. وأكّدت على أنّنا لا نتوقّع أن تستمرّ هذه المبادرة إلى الأبد. وفي تلك الأثناء علينا أن نترك حالة أونمي دون تغيير لمدة ثلاثين يوماً، أقدّم في نهايتها تقريراً إلى المجلس ونستطيع عندئذ أن نقرّر كيفية المضيّ. وبما أنّه لم يكن لدى أحد آخر أدنى فكرة عما نفعل، فقد تمّ تأييد "المبادرة الأميركية" بسهولة. ولم يدعم أحد خيارات أنان بإعادة نشر أونمي، وذلك مهمّ، لكي لا يقوّض مسعى فريزر قبل أن يبدأ.

غير أنّ فريزر لأسباب لم أفهمها غيّرت مسارها، وطلبت في أواسط شباط /فبراير إعادة فتح قرار لجنة الحدود الإثيوبية الإرترية الذي خلصت إلى أنّه خاطئ، ويمنح قطعة كبيرة من الأرض المتنازع عليها إلى إثيوبيا. احترت كيف أفسّر ذلك إلى مجلس الأمن، لذا لم أفعل بل اكتفيت بطلب تمديد وضع أونمي لمدّة ثلاثين يوماً أخرى في شباط /فبراير فيما تتواصل "المبادرة الأميركية". لم يقل أحد شيئاً، ولم يكن لدى أحد أي فكرة أخرى بالتأكيد، لذا تمّت الموافقة. وبعد ذلك جرت عدة اجتماعات غير مثمرة للجنة الحدود الإثيوبية الإرترية، في لندن، وكانت بمعظمها محادثات بين محامي إثيوبيا الأميركيين ومحامي إرتريا الأميركي، وأقرّ معظم أعضاء المجلس بأنّها تمثيلية تحذيرية. ومع ذلك فإنّ المجلس تشجّع "لأنّهما اتفقا على الاجتماع ثانية"، وتلك لازمة سمعتها عدداً لا يُحصى من المرات في الأمم المتحدة من دبلوماسيين يبحثون عن أي "تقدّم" لكي يتمسّكوا بشعارنا، "إنّنا لا نفشل في نيويورك". وفي 31 أيار/مايو، ضغطت أخيراً نحو خفض أعداد قوات أونمي من 3400 إلى 2300، وواجهت معارضة شرسة من جونز باري، على الرغم مما أخبرني به الموظفون في بعثته من وجود تعليمات واضحة من لندن بدعم مستوانا المفضل البالغ 1500 فرد، ورغم أنّ قائد قوة أونمي وافق على أنّه لن يتأثّر البتة إذا أوصلها التخفيض إلى 1800. ومع أنّ قضية خفض العديد لم تكن ذات أهمية كبيرة، فإنّها تمثّل المعارضة الصلبة في الأمم المتحدة للاعتراف بوجود أي مشاكل في عمليات الأمم المتحدة، أو أي تشكيك في مركزية دور الأمم المتحدة المطلق.

لم يحدث شيء مع ذلك في "المبادرة الأميركية" على الأرض بين إرتريا واثيوبيا، ولم يحدث الكثير في مجلس الأمن أيضاً. وفي 26 أيلول /سبتمبر، فيما كنّا ننظر في أحدث الاقتراحات لتمديد تفويض أونمي لمدة قصيرة، قلت إنّ اجتماعاتنا أصبحت نسخة أخرى من فيلم "غراوند هوغ داي" [88] . ومع ذلك، ساد نهج "غراوند هوغ داي" عندما غادرت الأمم المتحدة، ولن يقترب الخلاف الإثيوبي الإرتري من الحلّ أكثر مما كان عليه في سنة 2002.

السودان

التقيت بموضوع السودان للمرة الأولى عندما كنت وكيلاً للوزارة، ومعنياً في انهماك الاتحاد الأوروبي بمتابعة أهدافه البعيدة المدى بمواجهة الولايات المتحدة في اقتراح يخسر فيه الطرفان، وهو ما خسرناه بسرعة. فالاتحاد الأوروبي عديم القدرة، أو لديه قدرة صغيرة على عرض القوة الاستراتيجية، لكن عندما يتعلّق الأمر في اتباع فلسفته، فإنّه يلتزم بمعتقداته مثل الأشخاص الذين بنوا الكاتدرائيات والكنائس في أوروبا، ولا يؤمّها اليوم سوى القليل من المتحدّرين منهم. وعلى الرغم من أنّ التأثير الديني في أوروبا يبدو محصوراً في عدد أيام العطلة غير العادي المخصصة للقديسين، فقد حلّت الحاكمية العالمية محلّ التديّن القديم بالنسبة إلى أصحاب المبادئ السامية، لاسيما المحكمة الجنائية الدولية التي بحثناها في الفصل الثالث. والأهم من ذلك، وبخاصة في حالة السودان، أنّ أهداف المحكمة الجنائية الدولية التي يسعى إليها الاتحاد الأوروبي قد صممت بشكل متكرّر وباستخفاف لوضع الولايات المتحدة في موقف مستحيل، لا توجد فيه سوى خيارات كريهة وغير منسجمة، على أمل أن نذعن لتقدّم المحكمة الجنائية الدولية لكي لا نحبط الأهداف الأميركية الأخرى.

في أيلول /سبتمبر 2004، بعد أن واجه الاتحاد الأوروبي ما وصفه باول "بالإبادة" في دارفور (استناداً إلى تقدير بأنّ عدد القتلى يتراوح بين مئتي ألف وأربع مئة ألف قتيل وعدد النازحين 2.5 مليون نازح)، وهو مصطلح لم يستعمله الاتحاد الأوروبي، استجاب الأوروبيون على طريقتهم المعهودة، لا بمواجهة النظام القمعي في الخرطوم بأي شيء، بل بإخراج علب الشعر المستعار والاستعداد للتوجّه إلى المحكمة. فاقترحوا على مجلس الأمن إنشاء "لجنة تحقيق" للنظر في الفظائع التي ارتكبت في دارفور، وهو تمهيد واضح لإحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومن المفارقة أنّه عندما صيغ قانون روما الذي ينشئ المحكمة الجنائية الدولية، حاول الاتحاد الأوروبي جعلها منفصلة عن نظام الأمم المتحدة، وصدّ بشكل متكرّر مساعي إدارة كلينتون لربطها كثر بمجلس الأمن. غير أنّهم الآن، بعد مواجهة موقف صلب

من إدارة بوش - أو بعض أقسامها على الأقل - أصبحت المحكمة الجنائية الدولية في مأزق، لذا أراد الاتحاد الأوروبي استخدام مجلس الأمن لتعزيز عمله. وفي أوائل سنة 2005، عندما أعيق تثبيت تسميتي كسفير إلى الأمم المتحدة، تمكّن الاتحاد الأوروبي من النفاذ عندما اعتمد مجلس الأمن الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت. كانت التفاتة إلى حدّ ما إلى الأوروبيين فتلقّفونها لعلمهم أنّ لديهم الآن سابقة يستطيعون استخدامها ضدّنا لاحقاً. كان يجب أن نصوّت بالرفض، ونصرّ على فعل شيء حيال دارفور بدلاً من الادعاء بأنّ هذه الإحالة سيكون لها أدنى تأثير على أي من المتحاربين في المأساة المتواصلة في دارفور. بل إنّ تدخّل المحكمة الجنائية الدولية زاد الأمور سوءاً في السودان، بعد سنتين من الإحالة، عن طريق تشديد مقاومة الخرطوم لأي قوة للأمم المتحدة لحفظ السلام [89]. كما أنّه كان هناك بدائل مشروعة استخدام المحكمة الجنائية الدولية، مثل إنشاء محكمة دولية خاصة ذات ولاية قانونية محدودة، كما في حالة الأعمال الوحشية التي ارتكبها الخمير الحمر في كمبوديا [90].

برز موقف الاتحاد الأوروبي الحقيقي في أواخر 2005 عندما أوضح أنّه لن يستمرّ في تمويل قوة الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام في دارفور (أميس). لم تفعل أميس الكثير لتحسين الوضع، إذ إنّها لم تكن قادرة على الحركة، وغير مجهّزة بشكل جيد، وتمزّقها النزاعات بين أعضائها. (وصفها مندوب نيجيريا بأنّها "ضعيفة جداً على الأرض" في اجتماع مع أنان في سنة 2006). بدلاً من ذلك قرّر أنان والاتحاد الأوروبي وجوب استبدالها بقوة من الأمم المتحدة، ويرجع ذلك إلى حد كبير، كما أحسب، إلى أنّ قوة الأمم المتحدة ستحصل على مساهمات مقرّرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ما يعني 27 بالمئة منا. لم يقل أحد ذلك علناً، لكن الجميع يعلم ذلك. كما كان هناك خوف على نطاق واسع من توسّع النزاع، إذ كان السودان يدعم مجموعات المتمرّدين داخل تشاد ضدّ الحكومة هناك، وتشاد تردّ على الجانب السوداني من الحدود.

بدأت فرنسا مشكّكة جداً في تولّي الأمم المتحدة العملية في دارفور، لأنّها توقّعت إلى حدّ كبير استنزافاً لانهائياً لقوات حفظ السلام، ما يمكن بدوره أن يرهق المصادر التقليدية لمثل هذه القوات ويحول دون نشرها في أماكن ذات أولية أعلى بالنسبة إلى فرنسا، مثل كوت ديفوار [ساحل العاج]، وهي مستعمرة فرنسية سابقة. غير أنّ فرنسا مالت بشدّة إلى قوة الأمم المتحدة عندما تصاعدت المخاطر على الحكومة الموالية لفرنسا في تشاد، وهي مستعمرة فرنسية سابقة أيضاً، وتنتشر فيها قوات فرنسية نظامية لحماية النظام. ومن المجالات التي وجدنا فيها أرضية مشتركة مع الفرنسيين الإصرار على أن تقدّم الأمانة العامة إلى المجلس عدّة خيارات لتحقيق تولّي

الأمم المتحدة عمليات حفظ السلام في دارفور، وهو ما قاومه أنان له ادارة عمليات حفظ السلام، لكنّنا تمكّنا أنا ودي لا سابلييه من تمرير الأمر في النهاية. لم يكن نهجاً قائماً على الحسّ السليم فحسب، بل يمثّل إعادة تكيد على سلطة مجلس الأمن على الأمانة العامة وإشرافه عليها، وبخاصة في الجانب العسكري، وهو ما نحتاج إلى الإكثار منه.

في شباط /فبراير 2006، حاولنا، باستخدام الرئاسة الأميركية لمجلس الأمن، تحقيق كبر قدر من التقدّم في دارفور، وأصبنا نجاحاً مختلطاً. عرض البنتاغون تقديم عدة خبراء في العمليات اللوجستية العسكرية إلى الأمم المتحدة، نواصل دفع تكاليفهم ورواتبهم. كنّا نأمل أن نجعل الأمانة العامة واقعية أكثر وألا تعتمد على القدرات الأميركية بالكامل لإيصال قوات الأمم المتحدة إلى دارفور وتموينها في أثناء وجودها هناك، دون أن نذكر إنقاذها إذا ما ساءت الأمور. قاومت الأمانة العامة بقوة استناداً إلى قرار للجمعية العامة، ضغطت مجموعة 7 7 لتمريره في سنة 1997، يحدّ من قدرة الأمانة العامة على قبول مثل هذه المساعدة "الحرة". يصعب على المرء أن يأتي بشيء كثر تفاهة من ذلك، على الرغم من أنّ أنان كان قادراً على القيام به. كان أنان يقاوم عرضنا بتقديم المخططين العسكريين، وهو ما اتفق الجميع على حاجة إدارة عمليات حفظ السلام إليها، ودعا الولايات المتحدة علناً إلى المشاركة في قوة السلام، وهو يعلم تماماً أنّ ذلك غير ممكن. بدا ذلك تمثيلية مسرحية إذ حاول أنان الحصول على غرضه من الجانبين: قرصنا ولعب ورقة مجموع 77، وعدم إنجاز أي شيء لحلّ المشكلة في دارفور. والواقع أنّنا قدّمنا معلومات ضخمة عن دارفور إلى الأمانة العامة (تشمل مسائل مثل الأرض والطقس والبنية التحتية المحلية)، وبدونها لا يمكنها إجراء أي تخطيط فعال.

كان رامسفيلد يعي تماماً مخاطر اجتذاب القوات الأميركية على الأرض في دارفور، إذ قد تقع قوات الأمم المتحدة أو الاتحاد الإفريقي في مأزق وتحتاج إلى أحد لإنقاذها، ولا يستطيع أحد القيام بذلك إلا نحن. اجتمعت برامسفيلد وعدد من مساعديه في البنتاغون في 8 آذار/مارس لإطلاعه على التطوّرات في نيويورك، فأكّد أنّ بوش أوضح له مراراً أنّه لا يريد تدخّل القوات الأميركية باستثناء تقديم مساعدة لوجستية محدودة. وقد أظهرت هذه المحادثة الضغوط المتنافسة التي يتعرّض لها بوش، من أناس من جهة مثل كاتب الخطابات مايكل غيرسون الذي يريد القيام بعمل قوي في السودان لأنّ ذلك أمر "أخلاقي"، ومن أناس مثل رامسفيلد من جهة أخرى، الذي تساءل عن مدى أخلاقية المخاطرة بموت مزيد من الأميركيين بعيداً عن الوطن في نزاع بعيد عن مصالحنا القومية، لكي لا نقول أكثر. وبالنظر إلى أنّ تجربة سنة 1993 في الصومال لا تزال ماثلة في ذاكرة البنتاغون، فإنّ عسكريينا كانوا

قلقين بشأن المسؤولية الغامضة أو المتضاربة عن "القيادة والسيطرة" التي تصبح حيوية أكثر عندما يصبح الوضع على الأرض أكثر خطورة.

بدأ الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن التباطؤ أيضاً بشأن نقل السيطرة من الاتحاد الإفريقي إلى الأمم المتحدة، مصرّين على أنّ قرارات الاتحاد الإفريقي يجب أن تأتي في المقام الأول، على أن يليها المجلس. وواصل الاتحاد الإفريقي تفويض أميس بالقيام بعملية دارفور، ما أخل التسليم المبكّر لمدة ستة أشهر. ومن حسن الحظ أنّ الاتحاد الإفريقي، لم يخضع، تحت الضغط الشديد من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لنمط التداول في الحصول على رئاسته، وهو كان يمكن بموجبه أن تتولى السودان رئاسته، على نحو غير معقول، في سنة 2006، لكنّه اختار بدلاً من ذلك الكونغو برازافيل (يرجع ذلك جزئياً إلى أنّ الكونغو ستنضمّ إلى مجلس الأمن لمدة سنتين في سنة 2006 كعضو غير دائم). غير أنّ الجامعة العربية قرّرت جعل السودان رئيساً لها في السنة التالية، ما منح السودان حضوراً دولياً ومزيداً من النفوذ. وعلى الرغم من أنّ قرار الاتحاد الإفريقي كان إيجابياً، فإنّ نتيجة الجامعة العربية أظهرت مقدار استمرار الانقسام داخل الاتحاد الإفريقي، بين دول شمال إفريقيا وافريقيا جنوب الصحراء.

قاد الاتحاد الإفريقي في أوائل سنة 2006 محادثات سلام في أبوجا بنيجيريا، وهي آخر مسعى للتوصّل إلى اتفاق سلام، على أمل تكرار النجاح السابق في إنهاء الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، لكن بدا أنّها تراوح مكانها. فقد رفضت الخرطوم أي نشاط للأمم المتحدة في دارفور، ولو حتى في التخطيط، إلى أن تصل عملية السلام بقيادة الاتحاد الإفريقي إلى نهايتها، على الرغم من أنّ تقييم مهمة الأمم المتحدة ربما سهّل محادثات أبوجا بالمساعدة في وضع تفاصيل ما يمكن أن تقوم به بعثة الأمم المتحدة. وواجهت المساعي لكي يعتمد مجلس الأمن عقوبات ضدّ العديد من الأفراد بسبب سوء سلوكهم في دارفور مصاعب جمّة، لاسيما من الصين، التي كانت تدافع عن مصالحها النفطية هناك عن طريق حماية حكومة السودان. وفي نهاية المطاف، تمكّنا من التغلّب في 25 نيسان /أبريل 2006، لكنّنا فرضنا عقوبات على أشخاص أقلّ مما كنا نريد، في القرار رقم 1672 الذي اعتُمد بتصويت 12 - 0 - 3 (روسيا والصين وقطر). في غضون ذلك بقي الوضع في المنطقة كئيباً، وتدهور إلى حدّ أنّ المجموعات المتمرّدة التي يدعمها السودان شنّت هجوماً مثيراً على العاصمة التشادية نجامينا، في أواسط نيسان /أبريل، وكادت أن تطيح بإدريس ديبي، الرئيس الذي تدعمه فرنسا.

حدّد الاتحاد الإفريقي 30 نيسان /أبريل موعداً نهائياً لعملية أبوجا، وبعد ذلك ببضعة أيِام، توصّلت الأطراف في الواقع إلى "إتفاق سلام أبوجا" الذي هلّل

له كثيراَ، وتمّ بمساعدة كبيرة من الخارج. أمضى نائب وزير الخارجية الأميركي بوب زوليك عدة أيام في أبوجا في نهاية المفاوضات، وبما أنّني أعرف زوليك، لم يكن لدي أدنى شكّ بأنّه كان عاملاً كبيراً في دفع المحادثات إلى نهايتها. لكن إمكانية نجاح اتفاق سلام أبوجا كانت مسألة مختلفة تماماً. فقد رفضت الخرطوم منذ البداية التعاون مع مساعي إدارة عمليات حفظ السلام لإيصال المخططين وخبراء العمليات اللوجستية على الأرض في إقليم دارفور، لتعرف بشكل أفضل إلى احتياجات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام لكي تؤدي عملها. مع ذلك فإنّ بوش أراد التحرّك. فقد أبلغني كراوتش فيما كانت المحادثات في أبوجا مستمرّة في أوائل أيار/مايو أنّ الرئيس أعرب عن إحباطه بشأن حمل مجلس الأمن على قول شيء واضح بشأن دارفور. وكانت رايس تؤيّد بقوّة القيام بذلك، على الرغم من أنّه يؤلم البريطانيين والفرنسيين، البريطانيين لأنّهم لم يفكّروا فيه قط، والفرنسيين لأنّهم قلقون دائماً من أنّ القوة الكبيرة المحتملة المطلوبة لدارفور ستستنزف عمليات إفريقية أخرى كثر أهمية بالنسبة إلى فرنسا أو تقيّدها.

في يوم الاثنين في 8 أيار/مايو، قدّم بوش ورايس وزوليك واحداً من أغرب الإعلانات التي شهدتها للبيت الأبيض، وقد بدأ ذلك عندما دخل الثلاثة إلى قاعة روزفلت في الساعة الثانية عشرة إلا ربعاً قبل الظهر، وبدا الانزعاج الشديد عليهم جميعاً. شاهدت التلفاز في الصالة الألمانية، وصدمت لأنّ الشكر الذي وجّهه بوش إلى زوليك على جهوده بشأن دارفور، وبخاصة في أبوجا، كان خالياً من الحماسة. وتساءلت إذا كان قد حدث شيء في اجتماع المكتب البيضاوي، وهو انطباع تعزّز في وقت لاحق من ذلك اليوم عندما سمع ألكس وولف من موظف في مكتب شؤون نزع الأسلحة أنّ زوليك أضيف إلى اجتماع البيت الأبيض على سبيل "الاستدراك". وأفضل ما توصّلنا إليه أنّ زوليك رأى وجوب إرساله إلى نيويورك للتحدّث في اجتماع مجلس الأمن على مستوى وزراء الخارجية الذي كنا نعدّ له استباقاً "للنجاح" في أبوجا، وهي فكرة رفضتها رايس بشكل مطلق. عندما راقبت الوجوه الثلاثة على شاشة التلفاز، تساءلت هل يكون ذلك القشة الأخيرة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة إلى زوليك، الذي سرت الشائعات عن استقالته منذ مدة طويلة وأعلن عنها بعد ذلك ببضعة أشهر. لم أكن مطّلعاً على كل التفاصيل، وربما الكثير منها، لكن ما من أحد يعتقد أنّ زوليك كان راضياً جداً بالوقت الذي قضاه كنائب للوزيرة أو بعلاقته مع رايس.

وصلت رايس إلى نيويورك في وقت لاحق بعد ظهر ذلك اليوم، وهي زيارة أعدّ لها مسبقاً لاجتماعات أخرى تتصل بالشؤون العربية الإسرائيلية وإيران أيضاً، يحضرها وزراء خارجية الخمسة الدائمين أيضاً. وقد سمحت الأحداث الأخرى لكثير من الوزراء بحضور اجتماع المجلس بشأن دارفور أيضاً، وجاء

آخرون تجذبهم أضواء وسائل الإعلام المنتظرة. بدأنا في الساعة الثانية بعد ظهر يوم 9 أيار/مايو، وذهب بعض الوزراء، ومنهم رايس، بعد أقل من ساعة، إذ إنّ العرض بأكمله كان لالتقاط الصور إلى حدّ كبير وإظهار أنّنا "نعمل شيئاً" بشأن دارفور. وبعد أسبوع، في 16 أيار/مايو، بعد كثير من التردّد، وكثير من الاعتراض من قبل روسيا والصين وقطر، اعتمد المجلس بالإجماع القرار 1679 الذي يؤيّد عملية سلام أبوجا، ويمهّد الطريق للانتقال من سيطرة الاتحاد الإفريقي إلى الأمم المتحدة على حفظ السلام في دارفور. وكانت روسيا والصين قلقتين بشأن ذكر الفصل السابع، وعادوا إلى المعارك اللانهائية بشأن تلك القضية التي وصفت في فصول سابقة، لكنّهما أفسحتا الطريق لهذا القرار لأنّهما خشيتا الانكشاف والانعزال في موضوع حساس كالسودان. كان ذلك درساً عينياً عما يمكن تحقيقه بالإشارة إلى أنّ الولايات المتحدة مستعدّة للإصرار على تصويت المجلس على النصّ الذي نريده، سواء حصلنا على الإجماع في المجلس أم لا. وقد عزّز استعدادنا للمخاطرة في إظهار الانقسام احتمال تراجع المعترضين، وهو ما فعلوه وبالتالي أنتجنا إجماعاً على القرار الأقوى الذي نريد. وبالوقوف بقوة بدلاً من إظهار الضعف، حقّقنا في الواقع أفضل ما في الأمرين. شكرت تشوركين على مساندة روسيا، فضحك وقال، "لأجلك وحدك يا جون".

مع ذلك فإنّ الخرطوم أوضحت بعدة طرق، كبيرة وصغيرة، وبشكل علني وغير علني، أنّها لا تنوي الموافقة على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في دارفور، بصرف النظر عما يقوله اتفاق سلام أبوجا أو مجلس الأمن. وكأنّ الأمور لم تكن معقّدة بما فيه الكفاية، ففي أوائل تموز/يوليو واجهنا مشكلة التعليقات الغريبة المثيرة للخلاف على الانطباعات الشخصية التي كان الممثّل الخاص للأمين العام، وهو وزير التنمية الهولندي الأسبق يان برونك، سعيداً بكتابتها في مدوّنته على الإنترنت. فقد أشار إلى المأزق الخطير الذي يواجه اتفاق سلام أبوجا - وذلك صحي، لكن من غير المقبول أنّ يدلي به مسؤول في الأمم المتحدة على الإنترنت. وكان رأيي أنّ من المشين أن يكون لموظف دولي مدوّنته الخاصة على الإنترنت. وقد كشف ذلك، على نحو تبجّحات مالوك براون المختلفة، أنّ مسؤولي الأمم المتحدة الكبار لا يعتقدون أنّهم مسؤولون أمام أحد. وكان برونك مثيراً للخلاف أصلاً، وموضع تحقيق تجريه الأمم المتحدة بشأن سلوكه غير اللائق مع الموظفين، لذا فإنّ "عدم تجديد" عقده (ممنوع طرد أحد من الأمم المتحدة!) كان نعمة صغيرة في الواقع.

في الشؤون الجدية، واصل السودان مقاومة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، على الرغم من توقّعات أنان الوردية بحصول العكس. وقد واجهت المساعي الأميركية والبريطانية ضمن الخمسة الدائمين لتغيير قبّعات قوة

الاتحاد الإفريقي في دارفور بحيث تصبح قوة للأمم المتحدة عرقلة في أواسط آب/ أغسطس. كان بوش، كما أبلغت بين الحين والآخر، يريد عمل شيء، على الرغم من عدم اتضاح ما إذا كانت بقية حكومته تصغي إليه، لاسيما بعد رحيل زوليك وعدم وجود أحد سواه يتابع القضية بدأب معالما كان يفعل. لم كن أستسيغ شكل مشروع قرارنا، لكنّني اتفقت أنا وجونز باري في 16 آب /أغسطس على توزيعه كنص أميركي بريطاني مشترك بأسرع ما يمكن، لنرى إذا كان يمكن أن يحفز المجلس إلى العمل. اقترح إفّا أبنتنغ الغاني، رئيس مجلس الأمن، أن ندعو وزير خارجية السودان إلى التحدّث أمامنا في نهاية آب/أغسطس ليشرح سبب عدم تعاون حكومته، وكان ذلك يستحقّ المحاولة على الأقل. عُقد الاجتماع في 8 2 آب/أغسطس، لكنّ السودان خدعنا، وخدع منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، اللتين دعاهما إفّا أبنتنغ، وأدلى بإفادات قصيرة على أمل أن يتجاوز الاجتماع دون إثارة الموج. على الرغم من أنّ ذلك بدا مضيعة للوقت إلى حدّ كبير، فقد كان بإمكاننا القول إنّنا حاولنا التحدّث إلى السودان على مستوى رفيع ومواصلة الضغط للتقدّم بشأن قرار "تغيير القبّعات" في ذلك الأسبوع قبل انتهاء رئاسة غانا.

لهذه الغاية، عقدت أنا وباري جونز اجتماعاً آخر للخمسة الدائمين بعد اجتماع المجلس، في محاولة للتغلّب على الاعتراض الأساسي لروسيا والصين - اللتين كانتا تؤيّدان السودان دون حرج - وتحديداً إصرارهما على موافقة الخرطوم على أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في دارفور. فعمليات الأمم المتحدة التقليدية لحفظ السلام تتطلّب موافقة كل الأطراف، وذلك أمر غير استثنائي، وفي حالة دارفور، لم يكن هناك أي بلد - بصرف النظر عن رفعة مبادئه الأخلاقية السامية، وعلى الرغم من تبجّح بعض البلدان - مستعدّ لدخول دارفور عنوة. أما وقد قيل ذلك، فإنّ الإصرار على "موافقة حكومة الخرطوم" تورية لعدم تسليم حفظ السلام إلى الأمم المتحدة، وهو ما أعرف أنّ بوش لن يقبل به. ورأى جونز باري الحقيقة نفسها، وحاولنا جاهدين إيجاد طريقة لكي لا يخنق السودان الفكرة، دون أن نكون غير واقعيين بشأن ما يرغب أعضاء الأمم المتحدة في القيام به (مقابل ما يتحدّثون عنه دون انقطاع). في 30 آب/ أغسطس، اليوم قبل الأخير لرئاسة إفّا أبنتنغ، توصّلنا إلى صيغة لكي يوسّع المجلس تفويض قوّة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتشمل دارفور، والقول إنّ المجلس "يطلب موافقة" حكومة السودان على ذلك. وهذه الصيغة تتجنّب مشكلة ما يمكن أن يحدث إذا رفضت الخرطوم الموافقة، وبالتالي لا تحلّ أي شيء، على غرار كثير من التسويات في الأمم المتحدة. لكنّها تسمح في النهاية بالتصويت على "الانتقال" من قوة الاتحاد الإفريقي إلى قوة الأمم المتحدة في دارفور. ومع

ذلك، واصل وانغ موقفه السلبي بشأن المشروع، لكنّني أحسست بأنّ الاتحاد السوفياتي وقطر مستعدّتان للموافقة، إذ إنّ المشروع يترك القضية الرئيسية دون حلّ حتى تاريخ آخر.

حاولت الصين تأخير التصويت، فعلمت على الفور أنّها لا تريد نقض القرار، وربما لا تريد الامتناع عن التصويت وبالتالي أن تظهر بأنّها تدافع عن الحكومة السودانية، فكان ذلك إشارة على وجوب التصويت بسرعة، وهو ما فعلناه في اليوم التالي، 31 آب/أغسطس. كانت الخرطوم تقول علناً إنّها تنوي مهاجمة المجموعات المتمرّدة التي لم توقّع اتفاق سلام أبوجا، وأخذت تحشد قوّاتها العسكرية في دارفور وحولها، وقد عنى ذلك وجوب التحرّك بسرعة قبل أن تنشئ الخرطوم وقائع جديدة على الأرض. وبناء على ذلك أصبت بخيبة أمل في 31 آب/ أغسطس عندما اعتُمد القرار 1706 بتصويت 12 - 5 - 3 (امتنعت الصين وروسيا وقطر عن التصويت)، بالنظر إلى الإشارات التي تلقيناها في اليوم السابق. سألت تشوركين عما حدث، فقال إنّ الصينيين عملوا جاهدين في موسكو وقلبوا توصية بعثة روسيا بأنّ نصوّت بالقبول، ما دفعنا أنا وجونز باري إلى التساؤل عما حدث لسفارتينا في موسكو اللتين وجّهت إليهما تعليمات بالضغط على الروس. غير أنّ الانقسام في التصويت لم يزعجني في الواقع، إذ إنّه قدّم مثالاً آخر على أنّ المجلس الذي يستحوذ عليه الإجماع في التصويت على غرار عصبة الأمم لن يقف في طريق الضغط باتجاه التصويت عندما نشعر بأهمية القضية. لكن بما أنّنا تجنّبنا أصعب المشاكل، فإنّ العمل الصعب لا يزال أمامنا بالطبع.

في غضون ذلك حانت لحظة أخرى فريدة في الأمم المتحدة في 14 أيلول / سبتمبر، عندما ترأست اجتماعاً لمجلس الأمن بشأن السودان وفقاً لصيغة آريا في الدور السفلي من مبنى الأمم المتحدة. وهذا النوع من الاجتماعات، التي أسميت نسبة للمندوب الفنزويلي السابق الذي ابتكر الفكرة، يشكّل طريقة لكي تتحدّث فيها المنظّمات غير الحكومية وسواها أمام أعضاء مجلس الأمن دون عقد اجتماع فعلي للمجلس. ففي أثناء الصيف، فاتح ممثّلون عن إيلي ويزل وجورج كلوني البعثة الأميركية في الأمم المتحدة بشأن استضافتنا اجتماعاً بصيغة آريا، حيث يكونان المتحدّثين الرئيسيين، وافقت معتقداً أنّ حضورهما سيكون كافياً لجذب الاهتمام وقد يوفّر لنا الزخم الذي نفتقده تماماً. جاء كثير من المشاهير إلى الأمم المتحدة، لكنّني لم أشهد شيئاً مماثلاً للحشد الذي جذبه كلوني من الصحافة وموظفي الأمم المتحدة على السواء. كنت أنا وكلوني ضيفين على طاولة "نيوزويك" في العشاء السنوي الذي يقيمه البيت الأبيض للمراسلين الصحافيين في واشنطن، وفيه طلبت كل الإناث اللواتي تواجدن في القاعة الرئيسية لفندق هيلتون واشنطن توقيع كلوني. كانت زيارة الأمم المتحدة مماثلة إلى حدّ

كبير، وقد قدّم لنا ذلك درساً ثانياً في التواضع، ومن ثم بناء الشخصية. لقى ويزل وكلوني كلمتين قويتين عن دارفور، تلتهما ملاحظات سخيفة وهجومية نوعاً ما من موظّف يمثّل قطر، حيث قال ما مفاده إنّ دارفور بحاجة إلى أطبّاء لا إلى ممثلي سينما. وكان مفاجئاً حسن ردّ كلوني الذي قال إنّه سمع ثناء القطري على مهاراته التمثيلية، لكنّ سمّاعة الرأس تعطّلت ولم يسمع شيئاً بعد ذلك. وردّ ويزل لاحقاً على القطري قائلاً إنّ مصداقيّته بشأن دارفور ربما كانت أفضل بكثير لو أنّه اعترف بالتهديد الذي تشكّله المجموعات الإرهابية الإسلامية. واعترض تشوركين لاحقاً عدّة مرات على اجتماع ويزل - كلوني - وسخر منه باعتباره عرضاً إعلامياً، فأوحى ذلك لي بأنّ الروس ربما كانوا يتساءلون كيف يمكنهم ترتيب شيء مماثل في قضية تهمّهم.

مضت الأيام ولم يحدث شيء بشأن تنفيذ القرار 1706، أي "الانتقال" المفترض من الاتحاد الإفريقي إلى الأمم المتحدة في دارفور. ضغطت رايس على وزير الخارجية الصيني لي بشدّة، لكنّ لي كرّر أنّ موافقة الخرطوم ضرورية، كما لو أنّ قليلاً من الضغط الصيني لن يحمل الرئيس السوداني على الموافقة بسهولة. وقد أكّدت رايس على هذه النقطة قائلة إنّ على البشير "أن يفهم أنّه لن يحظى بحماية الصين في مجلس الأمن". فصمت لي مظهراً أنّه فهم المراد. وقد أضاف برونك، الذي لم يكن قد رحل بعد، مزيداً من التسلية بقوله إنّ اتفاق سلام أبوجا "في سبات" و"يجب إنعاشه بالأجهزة"، وذلك مماثل جداً لما قاله سابقاً في مدوّنته، وربما كان أكثر صدقاً من المرة الأولى. لكن لم تكن المشكلة الآن في برونك، بل في أنان الذي ردّ كما هو معهود على تعنّت السودان بالعمل للتوصّل إلى طرق للاستسلام لمطالب الخرطوم، ما قوّض القرار 1706. وصوّت الاتحاد الإفريقي في 20 أيلول /سبتمبر لصالح تمديد تفويض قوته في دارفور حتى نهاية سنة 2006، لكنّ ذلك أرجأ الحساب، إذ لم يكن أحد ينتظر تحسّن أداء الاتحاد الإفريقي. وكان جواب أنان ما أسماه "الاتحاد الإفريقي المعزّز"، وبموجب ذلك تعزّز الأمم المتحدة دعمها للاتحاد الإفريقي، دون أن يتمّ الانتقال بشكل تامّ. وكانت تلك فكرة مشوّشة وتظهر الضعف في وجه معارضة الخرطوم، وتشجّعها على المزيد. كما أنّ مخاطر احتمال تورّط قوات الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة كانت كبيرة، نظراً لخطورة علاقات "القيادة والسيطرة" الغامضة كما حدث في الصومال في سنة 1993. وكنت أعرف تماماً ما سيكون عليه ردّ البنتاغون.

ظهر مالوك براون في الأخبار ثانية، دعماً لاقتراح أنان، عندما انتقد دبلوماسية بوش وبلير الطنّانة في السودان. وكان ذلك هجوماً آخر من موظف دولي ضدّ قائدين منتخبين بطريقة ديمقراطية، ولم يكن غير مشروع فحسب بل كان مضرّاً لما نحاول القيام به في السودان أيضاً. حثثت جونز

باري على الدفاع عن بلير، لكنّه لم يفعل، ربما لأنّه يوافق على ما قاله مالوك براون. وربما لم يعجَب البريطانيون قطّ بمنبر تيودور روزفلت، لكنّني أبلغت الصحافة أنّ على براون أن يعتذر. وبعد أيام تراجع، فوصف بوش وبلير بأنّهما "مؤمنان أخلاقياً بما يجب أن يفعل"، ما قدّم دليلاً إضافياً على حكمة عدم السماح باستخدام الولايات المتحدة بمثابة ممسحة للأمم المتحدة. تزايد سأم بوش من الأمم المتحدة أيضاً، فعيّن المدير السابق للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، أندرو ناستيوس، مبعوثاً خاصاً إلى السودان (منحه ذلك الدور الذي كان يضطلع به زوليك قبل استقالته) قائلاً، "على الأمم المتحدة ألا تنتظر مزيداً من الوقت" قبل دخول دارفور.

قدّم السودان جوابه على التشوّش الجماعي للأمم المتحدة في أوائل تشرين الأول / كتوبر في رسالة دبلوماسية من مندوب السودان، وفيها رفض بشدّة القرار 1706 وأضاف: "بغياب موافقة السودان على نشر قوات الأمم المتحدة، فسيعتبر أي تطوّع لتقديم قوات حفظ السلام إلى دارفور عملاً عدائياً، ومقدّمة لغزو دولة عضو في الأمم المتحدة". ووزّعت نسخ من هذه الرسالة، وهي مسعى مكشوف لترهيب من يحتمل أن يتقدّم بقوات، إلى عدد كبير من البلدان، بما فيها أعضاء مجلس الأمن، باستثناء الولايات المتحدة. عندما علمت بأمر الرسالة في 5 تشرين الأول /أكتوبر، رأيت أنّها تستوجب رداً فورياً وقوياً قبل أن تنتشر مفاعيلها الترهيبية. اتصلت بجونز باري لاقتراح أن نوصي معاً باجتماع طارئ للمجلس، لكن كان ردّه الرخو، "هذا وقت غير مناسب لكي تتصدّر الولايات المتحدة والمملكة المتحدة شيئاً كهذا". قلت ساخراً، "تبدو مثل مالوك براون" إذ مضى ثلاثة أيام الآن على **تراجعه** عن انتقاد بوش وبلير. لم أكن في وارد انتظار البريطانيين، لذا اتصلت بكراوتش لأبلغه عن نيّتي، وتحديداً أنّنا سنسعى إلى بيان رئاسي رافض للرسالة السودانية.

كان من المقرّر عقد اجتماع لمجلس الأمن في الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً، ولم أفعل أكثر من قراءة المقاطع المسيئة من رسالة السودان التي تلقّاها معظم أعضاء المجلس الآخرين للتعبير عن وجهة نظري. اعترض تشوركين على مناقشة الرسالة، قائلاً إنّ البلد العضو في المجلس الذي تلقّى الرسالة هو الذي يحقّ له إثارة موضوعها، والولايات المتحدة "تقرأ بريد بلد آخر". وقد سقطت هذه النقطة الأورويلية على الفور بقول ثمانية أعضاء في المجلس أنّهم تلقّوا رسالة السودان (وأحدها أعطانا نسخة بالطبع). أوضح تشوركين ووانغ وجونز باري أنّهم لا يريدون أن يفعلوا شيئاً حيال الرسالة، وقال وانغ لقد استعجلنا لاعتماد القرار 1706، والآن نُستجعل لكي نفعل شيئاً حيال الرسالة. كان الأعضاء الآخرون في المجلس غاضبين جداً. فعارض إقّا أبنتنغ فكرة استعجالنا في اتخاذ القرار 1706 وردّ

بحدّة على دعوة وانغ إلى الصبر قائلاً، "الصبر فضيلة، وكذلك إنقاذ حياة الأبرياء". وقال أيضاً إنّ علينا "أن نتعامل مع الرسالة بالازدراء الذي تستحقّه"، وحاكاه مايورال الأرجنتيني فقال إنّ على المجلس "ألا يتهاون مع هذه التهديدات التي تخالف سلوك الأمم المسؤولة". وقال مايورال إنّه أخذ التهديد على محمل الجدّ لأنّ الأرجنتين تنشر قوات بالفعل في عملية الأمم المتحدة في جنوب السودان، وأنّ أول ما فكّر فيه عند قراءة الرسالة التساؤل إذا كانت هذه القوات في خطر الآن. ووافق المندوب التنزاني ماهيغا على هذا التقييم، وسأل المندوب الدانماركي، مصيباً، ألا يجب علينا أن نصرّ على أن يسحب السودان رسالته خطياً؟

بحلول بعد الظهر، أصبح الاضطراب الذي أثرناه مثيراً أكثر للاهتمام عندما توجّه السفير السوداني في واشنطن إلى وزارة الخارجية ليقول إنّ رسالة المندوب الدائم في الأمم المتحدة لا تمثّل في الواقع "الموقف الحقيقي" للسودان، ويجب اعتبارها "لاغية وباطلة". كان هذا المسعى العاجل دفاعاً السودان ضدّ البيان الرئاسي الذي كنّا نقترحه، وأظهر مرّة أخرى فائدة الردّ السريع والحازم عندما نهاجم. قلت للصحافة، "برزوا فجأة فتصدينا لهم فتراجعوا". وانتهت المسألة دون بيان رئاسي لأنّنا سرعان ما انصرفنا إلى الاختبار النووي الكوري الشمالي، لكنّنا أبدينا وجهة نظرنا. غير أنّ برونك واصل التعليق في مدوّنته، وفي أواخر تشرين الأول /أكتوبر طردته الخرطوم من السودان، ما أنهى بعثته عملياً، وهو ما كان يحاول القيام به سابقاً.

الأهمّ من ذلك أنّ أنان سرّع مساعيه لإقناع مجلس الأمن بالتراجع عن القرار 1706، وقيام الأمانة العامة بدعوة المجلس إلى اجتماع في مكاتبها لبحث الخيارات. استحضرت كل الإهانات البروتوكولية، وهو أمر تعلّمت القيام به بعد سنوات من العمل في الخارجية، وقلت إنّني لن أحضر ما لم تعقد في قاعة مناقشات المجلس، وأرسلت موظفاً لتدوين الملاحظات بدلاً من ذلك. لم يكن في نيّتي التراجع عن القرار 1706 أو تقويضه، ولم أكن راغباً على وجه الخصوص في التواطؤ مع أنان على القيام بذلك. وعلى الرغم من أنّني عرفت أنّ فئران الفراش في واشنطن يتحرّكون في ذلك الاتجاه، ويعكسون القلق الذي يسمعونه من بريطانيا والاتحاد الأوروبي، فقد رأيت أنّ بوسعهم أن يرسلوا إلي برقية بالتعليمات عندما يصبحون مستعدين للتنازل. لم كن أنوي الاستسلام - إلى سودان كل الأماكن! - ما لم يصلني الأمر في صندوق الرسائل الواردة. وكنت بخاصة قلقاً من فكرة مؤذية لدى أنان بإقامة "قيادة مشتركة " لقوة حفظ السلام في دارفور، وهي من نوع الصيغ الهزيلة التي سبّبت الكارثة الأميركية في الصومال في سنة 1993. بدا البريطانيون مقتنعين بهذه الكارثة المحتملة، لذا اتصلت بكراوتش واريك إدلمان في وزارة الدفاع لحثّهما على تفعيل العملية بين الهيئات وإجهاض هذه الفكرة.

وحاول رامسفيلد إثارة الموضوع في اجتماع المديرين يوم الخميس في 7 تشرين الثاني /نوفمبر - ومن المفارقة أنّه كان آخر اجتماع له، على الرغم من أنّه أو سواه لم يكن يعلم بذلك عندئذ - لكنّه شعر بأنّه لم يركّز أحد على ما ينبّه إليه.

قرّر جونز باري، كأنّه ينقصنا مزيد من المشاكل، الرغبة في قيادة بعثة من الأمم المتحدة إلى اجتماع قادم للاتحاد الإفريقي في أديس أبابا، ما أقلقنا بسبب الرسالة المختلطة التي يمكن أن تنقلها هذه البعثة. فالوقت غير مناسب للقيام بأي شيء يمكن أن يضعف ما تبقّى من موقفنا، نظراً لتراجع أنان التامّ عن القرار 1706 وانقسام ما تبقى من المجلس في أحسن الأحوال. وفي 15 تشرين الثاني/ نوفمبر، بعد نقاش دام ثلاث ساعات، ساعدت الأخبار التي وردت بأنّ أنان غير معجب بالفكرة (لأنّها يمكن أن تصرف الأنظار عن رحلته إلى أديس أبابا) في القضاء على فكرة جونز باري، ما تركنا أمام مشكلة موقف أنان الضعيف. غير أنّه لم يبد في ذلك الوقت أنّ هناك من يبدي اهتماماً بالقضية على المستويات العالية في وزارة الخارجية، بل إنّ الموظفين في مجلس الأمن القومي أخبروني أنّ خطر موافقة رايس على فكرة أنان عالياً.

لم يتزحزح السودان عن موقفه بأنّ القرار 1706 يشكّل تهديداً لسيادته، وأبلغ وزير الخارجية لام كول فريقاً للتقييم من الأمانة العامّة بأنّ "الانتقال" [إلى قوة للأمم المتحدة] غير مطروح للبحث". وأبلغني جونز باري بسعادة أنّ بيرنز وافق على "القيادة المشتركة" في دارفور، وتساءل لماذا لا أزال صامداً. لم يسعني سوى أن أكزّ على أسناني، على الرغم من أنّني شعرت بإغراء القول، "لأنّني في الظاهر الوحيد الذي يتذكّر الصومال". وقال ناتسيوس بعد اجتماع الاتحاد الإفريقي إنّ لدى السودان مهلة حتى 1 كانون الثاني /يناير للموافقة على "الاتفاق" الذي تمّ التوصّل إليه هناك، وهو بالأساس فكرة أنان عن "الاتحاد الإفريقي المعزّز"، وإلا سنعتمد "الخطة ب"، التي لم تحدّد البتة. غير أنّ 1 كانون الثاني /يناير جاء دون أن يتغيّر أي شيء. وعلينا الانتظار لنعرف إذا ما كان سيتغيّر.

تعبيراً عن احتقار كل هذه المناورات الدبلوماسية، بدأت القوات السودانية والجنجويد جولة جديدة من العمليات العسكرية في أواسط تشرين الثاني/ نوفمبر. وفي رسالة في 28 تشرين الثاني /نوفمبر، أكّد الرئيس السوداني البشير أنّ اتفاق أديس أبابا أعطى القيادة والسيطرة الكاملة إلى الاتحاد الإفريقي ولو على "قوة مشتركة" صغيرة، وقال إنّ السودان لديه سلطة رفض أي "عناصر أجنبية". يمكن أن يقول المرء إنّ هذا النهج أعاد صياغة "اتفاق" تشرين الثاني /نوفمبر تماماً لأنّ ذلك الاتفاق لم يكن منسجماً منذ البداية، بل إنّ البشير لم يكتفِ بذلك فقط. فِفي ربيع 2007 أوضح أنّه لا يزال

يتفاوض على اتفاق نوفمبر، ما سيؤخّر حتماً نشر قوات الأمم المتحدة، وهو ما يريده البشير دون شك [91].

كوت ديفوار [ساحل العاج]

شغلت الحرب الأهلية في المستعمرة الفرنسية السابقة كوت ديفوار مقداراً كبيراً من وقت المجلس في أثناء تقلّدي المنصب، حيث كانت فرنسا وأنان يطلبان عادة زيادة عدد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المنتشرة هناك. وكانت اتفاقات وقف إطلاق النار بين الحكومة والمتمرّدين الذين يسيطرون على النصف الشمالي من البلد تُخرق بشكل متكرّر، وبدا أنّ التوتّر كان عالياً، من وجهة النظر الفرنسية على الأقل. يشكّل المسلمون الغالبية في الشمال، ويكثر فيه غير المواطنين القادمين من البلدان المجاورة، في حين أنّ الجنوب مسيحي وأرواحي بمعظمه، ويدور النزاع الحاسم على من يحقّ له الاقتراع في الانتخابات المقبلة. لم تكن فرنسا معجبة بالرئيس القائم لوران غباغبو، وقد أوضح لي مندوب كوت ديفوار ذات مرة أنّ ذلك يرجع إلى أنّ غباغبو يحاول فتح البلاد لخفض السيطرة التي تمارسها فرنسا منذ الاستقلال "الاسمي". قبل أن آتي إلى نيويورك، كنا ندعم كل ما تقترحه فرنسا إلى حدّ ما، لأسباب لم أفهمها قطّ. لم تكن هناك أي مصلحة أميركية معرّضة للخطر سوى الاشتراكات المقرّرة البالغة 27 بالمئة من نفقات قوة حفظ السلام (عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار). وتقوم هذه القوة منذ سنة 2003 بدعم قوة فرنسية منفصلة قوامها أربعة آلاف عنصر تفصل بين الحكومة والمتمرّدين.

في كانون الثاني /يناير 2006، على سبيل المثال، أثارت جولة من العنف الذي بدأه غباغبو ضد معارضيه في الجنوب غضب أنان والفرنسيين، فأكّدا حدوث انهيار للقانون والأمن، لذا فإنّنا بحاجة إلى مزيد من قوات حفظ السلام. بالمقابل، قال الملحق العسكري الأميركي في أبيدجان "إنّ آخر ما نحتاج إليه هو مزيد من القوات". وفي اجتماع للمجلس في 19 كانون الثاني / يناير، عارضتُ رفع عديد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، موضحاً أنّ الغرق في تفاصيل إدارة الوضع داخل البلد قد هشّم المسؤولية العسكرية والسياسية هناك بحيث ليس من المفاجئ أن نواجه الاضطراب هناك. كما أنّ الأزمة مثال جيد على طريقة المجلس التراكمية بدلاً من الاستراتيجية في اتخاذ القرار، الأمر الذي لا يعالج المشكلة الأساسية. وعلى الرغم من أنّنا نتعامل مع المشكلة الفورية "باقتراض" عدد صغير من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام من ليبيريا ونفرض عقوبات على عدد من الأفراد المسؤولين عن العنف، فإنّنا نهمل المشكلة الأساسية كالمعتاد.

وفّر هذا الاحتدام بشأن كوت ديفوار مدخلاً لإحدى أفكاري الإصلاحية، وهي إحياء لجنة الأركان العسكرية التابعة للأمم المتحدة. تتخذ هذه اللجنة ترتيب الأركان المشتركة الأميركية البريطانية في الحرب العالمية الثانية نموذجاً لها، وتقدّم "المشورة والمساعدة إلى مجلس الأمن في كل المسائل المتعلّقة بالمتطلّبات العسكرية لمجلس الأمن [92]. وتتكوّن لجنة الأركان العسكرية من رؤساء أركان الأعضاء الخمسة الدائمين في الأمم المتحدة، ويمكن بدورها أن تدعو إلى مشاركة أعضاء آخرين في القضايا التي يمكن أن يساعدوا فيها. غير أنّ لجنة الأركان العسكرية ولدت ميتة انعكاساً للشلل العام الذي ساد الأمم المتحدة في الحرب الباردة، ونادراً ما اجتمعت على مستوى الجنرالات، وأقل من ذلك على مستوى رؤساء الأركان. وللأسباب نفسها، بقيت أحكام الميثاق الخاصة بالاتفاق بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء لتقديم القوات المقاتلة على ورق الميثاق. بل إنّ وظيفة التخطيط العسكري انتقلت من المجلس إلى الأمانة العامة بمرور الوقت. ولم يؤدّ هذا الارتحال إلى زيادة نفوذ الأمين العام على حساب المجلس، بل مال إلى استبعاد الولايات المتحدة بشكل غير متكافئ لصالح فرنسا والمملكة المتحدة. وقد شعر هذان البلدان وغيرهما من البلدان بارتياح للعمل في بيروقراطية الأمم المتحدة أكثر من العمل مع الأميركيين، باستثناء المؤمنين الصادقين منهم.

كنت أريد تجديد نشاط لجنة الأركان العسكرية، واستعادة المسؤولية العسكرية التي انتقلت إلى الأمانة العامة، وبالتالي زيادة نفوذ الولايات المتحدة. وكنت أعرف أنّ البنتاغون يوافق على ذلك لأنّ لديه قلقاً مبرّراً بأنّه سيكون فرقة الإنقاذ النهائية للأمم المتحدة عندما تجد نفسها في مشكلة، وطالما سعى إلى فرصة أكبر لإجراء مزيد من التخطيط الملموس. تابعت الفكرة في اجتماعات الخمسة الدائمين ووجدت أنّ روسيا والصين متحمّستان جداً، إذ إنّ ذلك يقوّي التعاون بين الخمسة الدائمين على العموم. وكانت آراء دي لا سابلييه مختلطة، إذ تذكّر أهمية تعاون الخمسة الدائمين في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات في إخراج الأمم المتحدة من رماد الحرب الباردة. بالمقابل، وبدفع من جونز باري الذي كان يعارض فكرة إحياء لجنة الأركان العسكرية، كان دي لا سابلييه يعرف أنّ الاتحاد الأوروبي لديه خبرة بيروقراطية أكبر منا. بل إنّ رئيس مكتب عمليات حفظ السلام كان فرنسياً في الواقع، وجزءاً لا يتجزّأ من شبكة الاتحاد الأوروبي في الأمم المتحدة. ومن المرجّح أن جونز باري رأى فكرتي على ما هي عليه - مسعى لزيادة النفوذ الأميركي - وعارضها لأنّ زيادة نفوذنا تنقص نفوذ الأوروبيين بشكل حتمي. ولم يخرج شيء عن هذا المسعى في الجوهر. فقال البريطانيون إنّهم يخشون أن يؤدي إحياء لجنة الأركان العسكرية إلى إثارة

حساسيات الآخرين غير الممثّلين في اللجنة، ما حفزني على سؤال جونز باري عن سبب حرجه من نصّ الميثاق.

لم يبد أن مستوى الاهتمام غير العادي الذي أولاه المجلس إلى كوت ديفوار قد أحدث تغييراً في الوضع في البلد. وفي أواخر تشرين الأول /أكتوبر، ضغطت فرنسا للوصول إلى قرار لمجلس الأمن ورأت أنّ اعتماده قبل 31 تشرين الأول /كتوبر حيوي لتجنّب الفوضى. وأوضح دي لا سابلييه أنّ اتفاقاً لمدة عام، يمدّد فترة الرئيس غباغبو، لكنّه يمنح السلطة أيضاً إلى رئيس الوزراء تشارلز كونان باني، المفضل لدى الفرنسيين، سينتهي في ذلك الوقت. وكان من المفترض إجراء انتخابات، لكن النزاع بين غباغبو وباني حال دونها. وقد حاول الاتحاد الإفريقي معالجة الأمور في بيان صدر في 17 تشرين الأول /أكتوبر، لكن التسويات الداخلية في الاتحاد الإفريقي أنتجت بياناً يتعمّد الغموض بشأن المسألة الرئيسية - العلاقة السياسية بين غباغبو وباني. صيغ مشروع القرار الفرنسي لإمالة الأمور في اتجاه باني، وجعل غباغبو رئيساً صورياً. لذا فإنّ مثل هذه الأحكام تتجاوز بحكم التعريف اتفاق الاتحاد الإفريقي الملتبس، خلافاً لشعار فرنسا المعتاد بالرجوع إلى الاتحاد الإفريقي، ويعكس ثانية ميل فرنسا إلى الإدارة الدقيقة للشؤون الداخلية في كوت ديفوار لمصلحتها. لم أكن أمانع في الابتعاد عن الاتحاد الإفريقي، الذي غالباً ما قيّد أيدينا، كما في حالة السودان، لكنّني لم أكن أجد أي سبب يدفعنا إلى انتقاء الرابحين والخاسرين داخل كوت ديفوار، وهو رأي يشاركني فيه العديد من الأفارقة، فيما يقولونه على انفراد على الأقل.

كانت باريس شديدة القلق، إذ أعلن دي لا سابلييه أنّ فرنسا تنظر في مسألة سحب قوتها التي يبلغ تعدادها أربعة آلاف عنصر من البلد إذا لم يحلّ الوضع قبل 31 تشرين الأول / أكتوبر، وكانوا يخشون انهيار الوضع الأمني والمخاطر التي تتهدّد القوات الفرنسية. اجتمع مجلس الأمن بطلب من فرنسا في الساعة السادسة إلا ربعاً من بعد ظهر يوم الاثنين في 30 تشرين الأول /أكتوبر، وبدا أن الوقت أخذ يضيق قبل انتهاء التسوية المؤقّتة الراهنة. وقال دي لا سابلييه إنّ الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس يدعمون مشروع القرار الفرنسي، الذي وصفه بأنّه تأييد لبيان الاتحاد الإفريقي الصادر في 17 تشرين الأول /أكتوبر. سألت لأسمع من أعضاء المجلس الأفارقة تحديداً إذا كانوا يوافقون على أنّ النص الفرنسي مختلف عن بيان الاتحاد الإفريقي أو يعترضون، وإذا كان الجواب أنّ النص الفرنسي مختلف، فإنّني أريد أن أعرف إذا كانوا يدعمونه مع ذلك، كما قال دي لا سابلييه. كنت أعتقد أنّ ذلك اقتراح لا خسارة فيه، لكنّه أنتج فترة طويلة من الصمت، إذ إنّ الجميع أدركوا نتائج ما أسأله. وعلى الرغم من أنّني أبلغت دي لا سابلييه أنّ التعليمات غير الرسمية لدي هي الامتناع، وأظهرت ملاحظات روسيا والصين أنّ من المرجّح

أن يمتنعا عن التصويت أيضاً، ما سيفقد القرار الفرنسي الدعم اللازم، حتى إذا تمّ إقراراه، بوقوف ثلاثة أعضاء دائمين في عداد المتفرّجين. وقد أيّد جونز باري دي لا سابلييه، مع أنّ وزارة الخارجية البريطانية أبلغت سفارتنا أنّ موقفها مماثل لموقفنا.

أخيراً تقدّم إفّا أبنتنغ الغاني ليقول إنّ النص الفرنسي مختلف عما يقوله بيان الاتحاد الإفريقي، لكن التغييرات الفرنسية ضرورية لإزالة الغموض من بيان الاتحاد الإفريقي، وتلك بالطبع طريقة أخرى للقول إنّنا نتفاوض عليه. ولم يقل ماهيغا، مندوب تنزانيا، أي شيء البتة لكنّه بدا غير راضي. لم تكن الأمور تتحرّك في اتجاه فرنسا، ولاحظ دي لا سابلييه بتشاؤم أنّنا "سننظر يوماً إلى الوراء ونتذكّر هذا الاجتماع، إذ إنّ المجلس، فيما يتعلّق بإفريقيا، طالما استمع إلى الأمين العام والأعضاء الأفارقة فيه وفرنسا". أجمل لي ذلك بالطبع الأمور الخاطئة التي كانت تجري. وعندما علمت رايس لاحقاً بالنقاش الذي جرى، ردّت قائلة بشكل صحيح إنّ "فرنسا تتجاوز حدودها"، وهو ما كنت أحتاج إلى سماعه بالضبط. جرت مباحثات أخرى في تلك الليلة وفي صباح 31 تشرين الأول /أكتوبر، لكن دون تقدّم ملحوظ بشأن ما يجب عمله.

طلبت فرنسا اجتماع المجلس في الساعة الرابعة بعد ظهر يوم 31 تشرين الأول /أكتوبر، على أمل تمرير مشروعها. في غضون ذلك، بدأت واشنطن تتراخى لأنّ مكتب الشؤون الأوروبية يخشى من احتمال جرح مشاعر فرنسا إذا امتنعنا عن التصويت، فأقلق ذلك بيرنز بدوره. قال دي لا سابلييه إنّ "من الضروري جداً أن نتحرّك اليوم". ردت بأنّ علينا الانتظار إلى نهاية الأسبوع على الأقل لنعرف إذا كان بوسعنا حل الأمور. وطلب الجميع تقريباً التأخير، فبدأ دي لا سابلييه يحتدم، وأهان مندوب تنزانيا لأنّه لا يعرف ما هي تعليماته. وكانت تنزانيا قد بدّلت موقفها في الواقع من تأييد المشروع الفرنسي إلى الامتناع، وبالتالي كسرت الإجماع بين أعضاء المجلس الأفارقة وأثارت غضب فرنسا، ما حفز مندوب تنزانيا إلى الإعلان بسعادة أمام الآخرين عن اعتذاره الشديد لأنّه لا يفهم الفرنسية جيداً. أخذنا استراحة تسودها الفوضى، لكن لم نتوجّه إلى أي مكان، وبعد نصف ساعة من الدوران في مكاننا توصّل دي لا سابلييه إلى أنّ الموعد النهائي ليس 31 تشرين الأول /أكتوبر بل 1 تشرين الثاني /نوفمبر، استناداً إلى إعادة قراءة للاتفاق الذي مضى عليه سنة. لم يشأ أحد النقاش في هذه الأعجوبة الصغيرة، لذا أرجأنا الاجتماع هذه الليلة من أجل الاستقبالات والعشاءات الدبلوماسية المعتادة.

كان هذا التأخير من حسن حظي لأنّ بيرنز أقنع رايس بتغيير موقفها إلى دعم المشروع الفرنسي، ونقل هذا الخبر بسعادة إلى السفير الفرنسي في واشنطن. أسقط في يد سيلفربيرغ وفريزير اللتين كانتا تحاجان لصالح الامتناع عن التصويت، وأبلغت سيلفربيرغ ساندرز على الهاتف أنّ بيرنز قدّم

لها محاضرة "عن لوم أميركا أولاً" على إزعاج الفرنسيين. اتصلت بفريزر التي قالت "إنّني أوافق معك 100 بالمئة"، فبيرنز ليس لديه أي فكرة عما يفعل وسط هذه المشكلة الإفريقية. ومن المفارقة أنّ دي لا سابلييه وافق في 1 تشرين الثاني /نوفمبر على كل التغييرات التي طلبناها قبل أن أضطر إلى التراجع عن موقفي، واعتُمد القرار 1721 بالإجماع في ذلك اليوم. لكن لم يتضح إذا ما كان ذلك قد أثّر على الأحداث على الأرض في كوت ديفوار. وفي أوائل آذار/مارس 2007 أعلن الرئيس غباغبو عن حكومة جديدة مع القوات المتمرّدة في الشمال تقود إلى إجراء الانتخابات، لكن كان هناك العديد من هذه الاتفاقات منذ نشوب الحرب الأهلية، وقد تعثّرت كافة.

الصومال

منذ فشل عملية الأمم المتحدة في الصومال في 1992 - 1993، أصبح البلد عصياً على الحكم، بل إنّه تفكّك في الواقع. فسيطر أمراء الحرب على قسم كبير من الأراضي الواقعة حول مقديشو والجنوب، وأعلنت "أرض الصومال"، وهي مستعمرة سابقة منفصلة، استقلالها عن باقي البلد وكانت في حال جيدة في الواقع بمفردها. واجتذبت الفوضى في الصومال الإرهابيين، وبخاصة بعد سقوط طالبان في أفغانستان، وأحرز الإسلاميون الأصوليون مكاسب قوية بين الفئات الصومالية. وبدأ القتال يشتدّ في ربيع 2006 مع تقدّم الأصوليين تحت عباءة "اتحاد المحاكم الإسلامية". وفي أواخر أيلول / سبتمبر بدأت الحكومات في المنطقة، لاسيما كينيا، تبدي خشيتها من احتمال سقوط كل الصومال (خارج أرض الصومال) أمام اتحاد المحاكم، ما ينشئ ملاذاً آخر للإرهابيين على خطى طالبان في أفغانستان. كانت القضايا العاجلة هل نرخي حظر الأسلحة القائم منذ مدة طويلة، بحيث يمكن أن تدخل قوة خارجية لحفظ السلام وتساعد صراحة "الحكومة الاتحادية الانتقالية" التي كانت البديل الوحيد للإسلاميين كإطار عمل تنظيمي، وهل نؤيّد قوة حفظ السلام المكوّنة من الجيران الإقليميين.

بعد أسابيع من المناقشات، بين لندن وواشنطن في الغالب، اعتمد مجلس الأمن القرار 1725 في 6 كانون الأول /ديسمبر، الذي يعدّل حظر الأسلحة بالقدر الكافي للسماح بانتشار قوة لحفظ السلام بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). غير أنّ استمرار النجاح العسكري للأصوليين حفز تدخّل إثيوبيا في أواخر كانون الأول /ديسمبر، التي تمكّنت في وقت قصير، بمساعدة الغارات الجوية الأميركية، من القضاء على الميليشيات، ومنح الحكومة الاتحادية الانتقالية فرصة لتثبيت نفسها. لكن علينا الانتظار لنعرف كم من الوقت يمكن أن يستمرّ التدخّل الإثيوبي، وكم سيكون تدخّل

الإيغاد ناجحاَ، مع انتشار القوات الأوغندية في آذار/مارس 2007. الأمر الوحيد الأكيد: كان دور الأمم المتحدة ولا يزال في حده الأدنى.

الصحراء الغربية

نظراً لعملي في إدارة بوش 41 ثم مع جيمس بيكر في موضوع الصحراء الغربية، فقد كان لدي رغبة خاصة في محاولة إنهاء هذه العملية لحفظ السلام المستمرّة منذ خمس عشرة سنة، ومنح المقيمين في المنطقة الاستفتاء على تقرير وضعهم في المستقبل الذي وعدوا به منذ مدة طويلة. وافق المغرب في البداية على الاستفتاء - فهو في النهاية وارد في اسم بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو) - لكنّه أعاق اتخاذ الخطوات اللازمة لإجرائه، مثل تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم. كان ذلك مثالاً واضحاً على حدود عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهو ما تظهره الحكومة السودانية الآن في دارفور، وتحديداً أنّه لا توجد فرصة للنجاح إذا ما رفض أي من أطراف النزاع التعاون. وبهذا المعنى، يملك كل عضو لهي الأمم المتحدة حقّ النقض، على الأقل فيما يتعلّق بعمليات الأمم المتحدة التي تؤثّر عليه، لا الخمسة الدائمون في مجلس الأمن فحسب. ولذا نشبه الأمم المتحدة في الغالب عصبة الأمم في إنجازاتها.

اجتمعت بشكل متكرّر في 2005 - 2006 مع المندوبين الدائمين للجزائر والمغرب، وكلا البلدين راضيان عن الوضع الراهن في المنطقة، ولكن لأسباب متناقضة. فالمغرب يسيطر على الصحراء الغربية، وهو سعيد ببقاء الوضع على ما عليه، ويتوقّع أن تتحوّل السيطرة الفعلية إلى سيطرة قانونية مع الزمن، ما يمنحه اتساعاً جغرافياً ينسجم مع مفهومه التاريخي للحجم "المناسب" للمغرب ومنفذاً إلى المصادر الطبيعية المحتملة وحقوق الصيد. أما البديل الذي يطرحه المغرب للاستفتاء فهو "الاستقلال الذاتي" للمنطقة، ما يعني عملياً بقاءها تحت السيطرة المغربية. بالمقابل، يقيم في الجزائر، الداعم الرئيسي لجبهة البوليساريو (الأداة السياسية والعسكرية للتمرّد الصحراوي) عشرات الآلاف من اللاجئين في مخيمات قرب تندوف، في جنوب غرب البلاد. ويروق لها بقاء تهديد البوليساريو مسلطاً على المغرب، لكنّها وجدت أنّ التهديد أكثر فائدة من الاحتمال الفعلي لتجدّد الأعمال العدائية. والواقع أنّ التوتّر بين المغرب والجزائر بشأن قضايا لا صلة لها بالصحراء الغربية كان العامل الرئيسي في النزاع، لكن لا يتحدّث أحد عن ذلك كثيراً. وقد حاول بيتر فان والسوم، وهو دبلوماسي هولندي كبير متقاعد ذو خبرة واسعة في الأمم المتحدة كمندوب دائم سابق، وخليفة بيكر كمبعوث شخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية، بشكل متكرّر في سنة 2005

معرفة إذا كان هناك أي عضو في مجلس الأمن، وبخاصة الولايات المتحدة، مستعدّ للضغط على المغرب للتمسّك بالتزاماتها الكثيرة بإجراء الاستفتاء. فلم يجد أحداً سوى الجزائر التي سيتجاهلها المغرب بالطبع.

من اللحظات المسلّية في عملي في الأمم المتحدة ما حدث عندما قدّم فان والسوم مطالعة أمام مجلس الأمن في 25 نيسان /أبريل 2006 أوضح فيها أنّ "القانونية الدولية" (رفضت المحكمة الدولية ادعاء المغرب بالسيادة على الصحراء الغربية) تتعارض مع "الواقع السياسي" (تسيطر المغرب على معظم تلك المنطقة)، وأنّ على المجلس أن يجد تسوية. على الرغم من أنّ العديد من البلدان لا تعرف ما هو النزاع، ناهيك عن "تسوية " قد تتراجع فيها "القانونية الدولية" أمام "الواقع السياسي"، فقد سررت لأنّ أحدهم على الأقل نطق المحظور، على الرغم من أنّ منطقه يخالف الموقف الصحراوي. لو كان الآخرون صريحين مثل فان والسوم.

بما أنّ من الواضح أنّ المغرب ليس لديه أي نية في السماح بالاستفتاء، فليس ثمة جدوى لوجود بعثة للأمم المتحدة لإجرائه. بدلاً من ذلك، كما هو معهود عن الأمم المتحدة، يبدو أنّ مينورسو في طريقها لأن تكتسب وجوداً شبه دائم إذ لا يستطيع أحد تصوّر كيف يمكن التعامل معها. وبناء على ذلك، وانسجاماً مع الفكرة الجوهرية بأنّ على مجلس الأمن أن يحاول إيجاد حلّ حقيقي للمشكلة الأساسية، فقد اقترحت إنهاء مينورسو واحلال الصحراويين من وقف إطلاق النار الذي وافقوا عليه مقابل الوعد بالاستفتاء. وإذا لم يكن المغرب معجباً بهذا الاحتمال، فعليه أن يكون جاداً في السماح بإجراء الاستفتاء. وإذا لم يكن كذلك، فعلى المجلس أن يعترف بفشله ويخرج، أو ألا يصبح على الأقل طرفاً في المشكلة بحبسه في وضع راهن يمكن أن يستمرّ إلى ما لا نهاية. وبخلاف ذلك فإنّ مينورسو تبدو مثالاً نموذجياً على عمليات حفظ السلام المكلفة التي لا تعزّز حلّ النزاعات، بل تطيلها أو تعقّدها.

كانت العقبة الكبرى أمام نهجي بيروقراطية وزارة الخارجية كالعادة، وانضمّ إليها إليوت أبرامز من مجلس الأمن القومي على غير المعتاد. فقد وافقوا على رأي المغرب بأنّ استقلال الصحراء الغربية - وهو ما يعتقد الجميع تقريباً بأنّ الصحراويين سيختارونه إذا أجري استفتاء حرّ ونزيه - سيزعزع استقرار المغرب ويعرّضه لمخاطر السقوط في قبضة الإسلاميين. لذلك رفضت الإدارة آخر "خطة لبيكر" في سنة 2004، ولذلك استقال بيكر كمبعوث شخصي للأمين العام بعد ثماني سنوات من محاولة حلّ القضية. تساءلت عما حدث للدعم الذي تقدّمه إدارة بوش "للديمقراطية" في الشرق الأوسط الكبير، لكن ما من شكّ في أنّ استقرار الملك محمد السادس تغلّب على تقرير المصير. وذلك يعني من الناحية العملية أنّ وزارة الخارجية كانت دائماً منفتحة على خطط "للاستقلال الذاتي" للصحراء الغربية، يعد المغرب

بأن يضعها، ولا يفي بوعده، أو لا يفي إلا بعد تأخير طويل على الأقل. وقد شاركت في عدد من المساعي المحبطة وغير الناجحة لإيجاد دعم للاستفتاء في مكان آخر من الحكومة الأميركية، لكن عندما فشلت في ذلك اتفقت أنا وأبرامز على عقد اجتماع في وزارة الخارجية في 19 حزيران /يونيو 2006، لنرى إذا كان بوسعنا التوصّل إلى استراتيجية مشتركة. وإذا كان كذلك، فإنّنا نعرف أنّ البيروقراطية ستؤيّدها إذ ليس لديها أية أفكار بديلة.

أوضحت رأيي في الاجتماع الذي ضمّ كثر من ثلاثين شخصاً بأنّ مينورسو فشلت في مهمتها المركزية وهي إجراء استفتاء، وأصبحت الآن عقبة أمام تعامل المغرب والجزائر معاً وسبباً لاستمرار عشرات الآلاف من الصحراويين لاجئين؛ وأنّه بغياب شخص بمكانة جيمس بيكر، فإنّ الأمم المتحدة لن يكون لديها أي دور سياسي تلعبه؛ وأنّ المغرب لن يوافق البتة على استفتاء يكون فيه الاستقلال خياراً حقيقياً. وأكّد أبرامز على الاستقرار في المغرب، لكن قال إنّه إذا تقدّم المغرب بخطة حقيقية للاستقلال الذاتي، فإنّه يستطيع أن يدعم إنهاء مينورسو. وكنت لا أزال أعتقد أنّ العكس هو الصحيح، وتحديداً أن المغرب والجزائر لن يتخذا مواقف جادّة إلا عندما يريا أنّ مينورسو على وشك الرحيل، ولم أكن أصدّق البتة أنّ المغرب يمكنه أن يحتمل حكماً ذاتياً حقيقياً. مع ذلك تمكّنا في هذا الاجتماع الذي استمر ساعة واحدة من توسيع أفق البيروقراطية قدر ما استطعنا، وحقّقت بعض التقدّم على الأقل فيما يتعلّق بأنّ إلغاء مينورسو لن يعيق البحث عن حل، بل يمكن أن يكون السبيل الوحيد للوصول إليه. وباستثنائي أنا وأبرامز، كان كل الممثّلين الآخرين للبيروقراطية يريدون الدفاع عن الوضع الراهن. وبهذا الشكل سيكون لمينورسو حياة دائمة، وهذه الولايات المتحدة التي لم تستطع التوصل إلى ما يجب عمله، فما بالك بالأمم المتحدة؟

في الواقع أذاع المغرب في آذار/مارس 2007 خطة أخرى "للحكم الذاتي"، دون إجراء أي استفتاء، ورفضها الصحراويون أيضاً. وقد يستمرّ ذلك إلى ما لا نهاية. فقد عاد مجلس الأمن إلى سباته.

الخلاصة

تعادل هذه المراجعة لمحة عن ضعف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إفريقيا في أثناء عملي في نيويورك. يوجد مزيد من الفشل بين العمليات التي لم نغطّها، وبعض النزاعات التي لم تحلّ بعد، وقليل من العمليات التي قد تنجح. في ليبيريا على سبيل المثال، كانت عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام هناك متوقّفة عندما وصلت إلى البعثة الأميركية في الأمم المتحدة، حيث كان الرئيس المنتخب حديثاً ألن جونسون سيرليف سيتسلّم منصبه في

كانون الثاني /يناير 2006. بالمقابل، يمكن أن تدبّ الفوضى فيما بدا عملية انتخابية ناجحة في سنة 2006 في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو مصير يمكن أن يصيب ليبيريا ثانية. في جمهورية الكونغو الديمقراطية جرت أول جولة من الانتخابات في البلاد في نيسان /أبريل دون مشاكل كبيرة، وكذلك الانتخابات النهائية في 29 تشرين الأول /أكتوبر. وقد وقعت اشتباكات متقطّعة بين القوات الموالية للمرشّحين الرئيسيين حتى بعد تنصيب المنتصر، جوزيف كابيلا، في كانون الأول /ديسمبر. وقد فرّ خصمه، قائد المتمرّدين السابق جان بيير بمبا، من البلاد بعد وقوع مزيد من القتال في آذار/مارس 2007، لكن لا يزال المرشّحان السابقان يحتفظان بقدرات عسكرية لاستئناف الأعمال العدائية، ما يوحي بأنّ الانتخابات لم تحل المشاكل الأساسية، وهو نمط ينطبق على كثير من عمليات حفظ السلام التي بحثناها هنا بمزيد من التفصيل. كما تشير المزاعم التي ظهرت في أيار/مايو عن تورّط عناصر الأمم المتحدة لحفظ السلام في صفقات "أسلحة مقابل الذهب"، إلى استمرار هشاشة قدرات الأمم المتحدة.

تُظهر تجربتي مع مشاريع الأمم المتحدة لحفظ السلام في إفريقيا أنّ سجلّ الأمم المتحدة مخيّب للآمال حتى في منطقة يُزعم أنّها تشغل الاهتمام الشخصي القوي للأمين العام، وتتمثّل بمجموعة إقليمية قوية تمتلك دائماً ثلاثة أصوات في مجلس الأمن، وتحتاج إلى مساعدات إنسانية. أما في الظروف غير المواتية بالقدر نفسه، سواء في متابعة ناشري أسلحة الدمار الشامل مثل إيران وكوريا الشمالية، أو التعامل مع تهديدات حقيقية مماثلة للسلام والأمن الدوليين مثل استمرار الهجوم على إسرائيل، فإنّنا نعرف من التجربة المباشرة ما هي حدود مجلس الأمن. وهكذا يواجه مجلس الأمن صعوبة في القضايا الدولية عالية المخاطر التي تجتذب اهتماماً كبيراً، وتواجه صعوبة في القضايا غير البارزة ذات المخاطر المتدنية، ما لا يترك مجالاً كبيراً للتفاؤل عند الطرفين أو في الوسط.

الفصل الرابع عشر

إسرائيل ولبنان:
الاستسلام كمبدأ سامٍ في الأمم المتحدة

جون بولتون على حقّ. هذا المكان بيت للمجانين

- المندوب الدائم الفرنسي جان باتيست مارك دي لا سابلييه
تشرين الأول /أكتوبر 2005

كان تدخّل الأمم المتحدة في الشرق الأوسط المعاصر والمعقّد متقطّعاً وغير كامل على مرّ السنين، لحسن الحظ برأيي، نظراً لانتشار المواقف المعادية لأميركا واسرائيل في الأمم المتحد. وفي أثناء عملي في نيويورك، سُلّطت أضواء الشرق الأوسط الكاشفة على لبنان والأراضي المحتلة وارتفعت تدريجياً على وتيرة حرب إسرائيل وحزب الله في تموز/يوليو - آب /أغسطس 2006 وعواقبها المثيرة للقلق. وكانت القدرات النووية والبالستية الإيرانية تثير قلقاً عميقاً لدى إسرائيل، وكذا التمويل الذي تقدّمه إيران لدول ومجموعات حزبية مثل سوريا وحماس وحزب الله. كما كانت إسرائيل تواجه هجوماً مستمراً على مصالحها في مجلس الأمن والجمعية العامة، الأمر الذي كان يزعجني جداً.

أُسيئت معاملة إسرائيل كدولة منذ إنشائها، وذلك من أكثر الأمثلة وضوحاً على قدرة الأمم المتحدة على تشويه الحقيقة. في أثناء الحرب الباردة، أدى قرب إسرائيل من الولايات المتحدة إلى جعلها هدفاً للدعاية السوفياتية في معركة النفوذ داخل العالم الثالث. فحرّض السوفيات مزيجاً من الجزع

العربي من قيام إسرائيل ومعاداة الأميركية المنتشرة التي كانوا يحرّكونها وحقد اليسار الدولي على أميركا ونظامها الحيوي القائم على الحرية السياسية والاقتصادية. وعندما انتهت الحرب الباردة بانتصار أميركا، لم تتغيّر المواقف القائمة في الأمم المتحدة. لم يعد هناك الآن قوتان عظميان يلعب عليهما العالم الثالث لجني المكاسب ومراكمتها في أثناء العملية. وببقاء الولايات المتحدة بمفردها، وعلاقتها بالأمم المتحدة واهية في أحسن الأحوال منذ سنوات، أصبح تحصيل المكاسب أكثر صعوبة، وركل إسرائيل أحد الأمور المسلية المتبقية. ونظراً لتضاؤل الخيارات الأخرى للتسلية أو تحقيق المكاسب السياسية، فقد أصبحت اللعبة أشدّ حدة حتى بعد إلغاء قرار "مساواة الصهيونية بالعنصرية". وأصبحت محاولة تحقيق المكاسب السياسية، و"الوقائع على الأرض" في الأمم المتحدة، أكثر أهمية من الوقائع الحقيقية على الأرض في الشرق الأوسط، فلم يؤدّ ذلك إلى تحويل الانتباه عن القضايا الرئيسية فحسب بل جعلها أكثر استعصاء على الحل باستحداث العديد من الأمور غير المرتبطة بالموضوع.

الديمقراطية مقابل الإرهاب في لبنان

> من المستغرب أن أقول إنّ عملية التغيير هذه بدأت بسبب الغزو الأميركي للعراق. كنت أسخر من الوضع في العراق. لكن عندما رأيت الشعب العراقي يقترع في الانتخابات، ثمانية ملايين عراقي، كان ذلك إيذاناً بعالم عربي جديد.
>
> - وليد جنبلاط، الزعيم الدرزي اللبناني

لم أكد أستقرّ في نيويورك، عندما قمت في 17 آب /أغسطس بإحدى أولى زيارات المجاملة إلى تيري رود لارسن، وهو دبلوماسي نرويجي يميل إلى الإفصاح عما يجول في ذهنه. وكان ذلك مصدر سرور دائم لي، وازعاج في الأمم المتحدة بالنسبة إلى الآخرين. حيّاني لارسن، وهو رئيس أكاديمية السلام الدولية وخبير في الشرق الأوسط، بقوله إنّه ثاني أكثر رجل مكروه في الأمم المتحدة (بعدي)، ومازحني بأنّ "اقتراحي" إزالة عشرة أدوار من مبنى الأمانة العامة متواضع جداً. وبعد المجاملات، انتقلنا إلى الأمور الجادّة المتعلّقة بدور رود لارسن الآخر كممثّل شخصي للأمين العام لتنفيذ القرار 1559(اعتُمد في 2 أيلول /سبتمبر 2004)، الذي يدعو إلى مغادرة كل القوات السورية لبنان، ونزع أسلحة كل الميليشيات (مثل حزب الله والفصائل الفلسطينيية)، واستعادة لبنان سيادته الكاملة على كافة أراضيه. وكان مجلس الأمن قد اعتمد القرار 1959، برعاية فرنسية أميركية مشتركة، بتصويت 9 - 5 - 6، أي التسعة أصوات المطلوبة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وضمّ الممتنعون عن التصويت روسيا والصين، والعضوين المسلمين

غير الدائمين، باكستان والجزائر، وتلك إشارات واضحة إلى المشاكل القادمة.

كان لبنان يرغب بالطبع في التخلّص من الوجود السوري العسكري، وكذلك من المسعى السوري القديم بإلغاء لبنان كبلد واستيعابه ضمن "سوريا الكبرى". وقد تجاهلت سوريا القرار 1559، تحدوها الثقة بأنّ هامش التصويت الضيق يجعل من المتعذّر على مجلس الأمن القيام بشيء أكثر تحديداً. غير أنّ الحساب السياسي تغيّر تماماً في 14 شباط /فبراير 2005، عندما اغتيل رئيس الحكومة اللبنانية السابق رفيق الحريري، ما كشف صراحة عن المشاعر المعادية لسوريا لدى معظم اللبنانيين وأخرجهم إلى الشوارع. وخلال شهر أمر الرئيس السوري بشار الأسد قواته بالانسحاب، وفي 7 نيسان /أبريل 2005، اعتمد المجلس القرار 1595 الذي ينشئ "لجنة التحقيق الدولية المستقلّة" لمساعدة لبنان في التحقيق بمقتل الحريري. كانت المساعدة الخارجية ضرورية لأنّ تغلغل سوريا الشامل كان في كل نواحي مؤسسات الشرطة والأمن. وبدون مساعدة لجنة التحقيق الدولية المستقلة، سيُعرقل التحقيق ويُعلن أنّ الجريمة لا يمكن حلّها، وسيؤدي التأثير الإرهابي الشديد في نهاية المطاف إلى خنق "ثورة الأرز" التي تفجّرت بطريقة عفوية بعد اغتيال الحريري. عُيّن ديتليف ميليس رئيساً للجنة التحقيق الدولية، وهو نائب عام ألماني محترم يُنظر إليه على العموم بأنّه قوي ونزيه، وقد توصّل في مهمة سابقة في وطنه إلى أنّ ليبيا مسؤولة عن تفجير مَرقَص لا بيل في برلين الغربية في سنة 1986 الذي أسفر عن مقتل جنديين أميركيين. وكان رود لارسن يريد استخدام تقرير لجنة التحقيق الدولية القادم للتشدّد في التعامل مع سوريا، ولا غضاضة في ذلك بالنسبة إليَّ، ويريد أيضاً أن يوضح سراً الصعوبات التي يواجهها مع كوفي أنان ومستشاريه، لاسيما الأخضر الإبراهيمي، وزير الخارجية الجزائرية الأسبق.

قدّم إبراهيم غمبري، وكيل الأمين العام النيجيري للشؤون السياسية، في 25 آب /أغسطس تقريراً أمام مجلس الأمن شدّد فيه على أنّ سوريا لا تتعاون مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة. وكان لدينا بيان صحفي مصمّم لزيادة الضغط على سوريا، وهو ما اقترحه دي لا سابلييه لاحقاً. اعترضت روسيا والجزائر على ذكر سوريا بالاسم، كما لو أنّ هناك عشرات البلدان الأخرى التي احتلّت لبنان في السابق، ولديها الدافع والقدرة على ارتكاب الاغتيالات الإرهابية هناك، وليسوا متعاونين أيضاً. وجاء نصّ البيان في النهاية: "كرّر أعضاء مجلس الأمن دعوتهم كافة الدول والأحزاب، لاسيما تلك التي لم تستجب بالشكل الكافي بعد، إلى التعاون التام من أجل تسهيل عمل اللجنة" [93]. إنّني واثق من أنّ سوريا شعرت بالضغط كما يجب عبر **ذلك** العرض للفصاحة والوضوح. أبلغتُ الصحافة بأنّني أريد تقديم "الترجمة الأميركية"

للبيان، وهو ما فعلته مسمياً سوريا مباشرة لأنّها لا تتعاون. وقد حصلتُ على تغطية أكبر من تغطية بيان المجلس، ما يظهر لماذا يعني الوضوح أكثر مما يعنيه في الأمم المتحدة.

في 20 أيلول /سبتمبر، في أثناء افتتاح الجمعية العامة، دعتني رايس إلى حضور اجتماع "للجنة الرباعية"، وهي إحدى أخطاء كولن باول، ولعلها أنشئت عندما كان غافلاً. كانت ترمي إلى القيام بدور في عملية السلام في الشرق الأوسط، وتتكوّن من روسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والولايات المتحدة. ولم يكن أحد بينها سوى أميركا يمتلك النفوذ لفعل شيء بنّاء، لكن الثلاثة الآخرين يمكن أن يسبّبوا الكثير من الضرر. لم يكن من المناسب على وجه الخصوص إشراك "الأمم المتحدة" كعضو، لأنّ الأعضاء الآخرين دول أعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك معظم المتنازعين الرئيسيين الآخرين. فكيف تستطيع الأمم المتحدة المساهمة عندئذ، وبخاصة أنّ الأمانة العامة منحازة جداً ضدّ إسرائيل؟! ركّز اجتماع الرباعية على قيام إسرائيل مؤخّراً بسحب المستوطنين من قطاع غزة، وضمّ كمشاركين رئيسيين رايس ولافروف وأنان، وتمثّل الاتحاد الأوروبي بثلاثة أشخاص: جاك سترو (إذ إنّ بريطانيا ترأس الاتحاد الأوروبي)؛ وخافيير سولانا، الممثّل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة؛ وبنيتو فرّيرو، مفوّض العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، وكان يصحب كلاً من الثلاثة فريق من المساعدين. كان هناك من بين هذا الخليط وزيران يمثّلان بلدين فعليين: لافروف ورايس. لا عجب إذاً أنّ هذه المجموعة لم تستطع أن تنجز الكثير، وذلك ملائم للولايات المتحدة واسرائيل.

ومما له مغزى بالنسبة إلى لبنان أنّ القضية الأصعب التي كان على اللجنة الرباعية أن تحلّها بيانها الختامي (بيان بمثابة شرط لازم للاجتماع الناجح في أرض الأمم المتحدة والدبلوماسية على العموم) بشأن مشاركة المجموعات المسلّحة مثل حماس في الانتخابات الفلسطينية القادمة. اقترحت الولايات المتحدة أن تقول الرباعية: "على من يترشّحون للانتخابات أو يعملون في المكتب الانتخابي ألا يدعموا الأنشطة العسكرية خارج نطاق الدولة أو يشاركوا فيها، إذ ثمة تناقض جوهري بين مثل هذه الأنشطة وبناء دولة ديمقراطية". وعلى الرغم من أنّ هذه اللغة تساعد في الواقع أبا مازن، قائد السلطة الفلسطينية في محاولة نزع سلاح حماس، فقد حدث نقاش حادّ، بدا أنّ رايس ستكسبه. غير أنّها اقترحت بشكل غير مفسّر أن تتصل اللجنة بأبي مازن لتعرف إذا كان يقبل النص، وهو ما حيّرني، لأنّها قالت بثقة إنّه سيُعجب به. فلِمَ المخاطرة بجواب آخر؟ بعد ذلك عاد لافروف إلى النقطة التي أثارها سابقاً لكنّه أسقطها، وتحديداً أن نصّ الرباعية يجب أن يكون أكثر "تطلّعاً"؛ واقترحت رايس كلمة "في النهاية"، ما فرّغ البيان من كل تأثير حاضر على

الانتخابات الوشيكة. في غضون ذلك، كان الجميع يستمع إلى أبي مازن على الهاتف الذي وافق على حذف الجملة بأكملها من بيان الرباعية. على أن يعبّر عنها أنان، بدلاً من ذلك، بمثابة رأيه في المؤتمر الصحافي اللاحق، كما لو أنّ لذلك أهمية مماثلة لتوقيع روسيا عليها. كانت كلمة "في النهاية" والاتصال بأبي مازن اقتراحين من رايس، وكلاهما خطأ لم تكن مجبرة عليه، كما يقولون في الرياضة.

في 12 تشرين الأول /أكتوبر، قبيل تقرير ميليس، انتحر غازي كنعان، وزير الداخلية السوري (قائد الشرطة أساساً)، ورئيس قوات الأمن السورية في لبنان لمدة عدة سنوات سابقاً، بإطلاق النار على رأسه. ومن المرجّح أنّه كان يعرف كل ما هو مهمّ عن الأشخاص والأحداث في لبنان وسوريا على السواء. وكان ميليس قد استجوبه قبل ذلك ببضعة أسابيع، ما أنتج الكثير من التخمينات بأنّ ثمة من ساعد كنعان على الانتحار لإسكاته. وعلى الرغم من أنّ العديد من الخبراء الأميركيين خلصوا إلى أنّ الحادثة انتحار حقيقي، فإنّ كنعان لم يكن يعيش حياة يُعَدّ فيها الانتحار خياراً. فالحياة في سوريا ولبنان صعبة، وكذلك الموت.

تسلّمنا تقرير ميليس نفسه في 20 تشرين الأول /أكتوبر، ودعوته إلى الفطور في صباح اليوم التالي في والدورف. أدهشني لكونه منضبط الحدّة ومهنياً ومرجعاً من المرجّح أن تستند استنتاجاته إلى أدلة صلبة. كان يعتقد بأنّ اللبنانيين أخذوا يستعيدون الثقة، لكنّه أكّد مراراً على أنّهم لا يزالون غير آمنين، لاسيما بشأن خطر عودة سوريا إلى لبنان والانتقام من كل من شارك في "نشاط معادٍ لسوريا". وقال إنّ السوريين لا يتعاونون البتة، وسأل إذا كنت أمانع في أن يقدّم ملاحظات تصحيحية في مجلس الأمن. فلم أبد أي ممانعة. وقال إنّ السوريين لن يتعاونوا تماماً وإنّ الأسد يرفض إجراء مقابلة معه، "مع أنّه يتحدّث إلى الصحافة، فلماذا لا يتحدّث إلي". والبديل الوحيد هو زيادة الضغط الدولي على سوريا لأنّها "مفتاح" إنهاء التحقيق والتوصّل إلى استنتاجات نهائية. وبناء على ذلك لم يكن ميليس يأمل في إنهاء عمل لجنة التحقيق الدولية في 15 كانون الأول /ديسمبر، عندما ينتهي تفويضها. ولن يبقى ميليس بعد ذلك التاريخ بسبب مخاوف زوجته من تحقّق التهديدات المستمرّة التي كان يتلقّاها، وذلك أمر مفهوم بالتأكيد، لكنّه تركنا في حيرة بشأن من سيخلفه.

في وقت لاحق من ذلك اليوم، أعلن الرئيس بوش، في مكتبة ريغان في كاليفورنيا، أنّ رايس ستعقد اجتماعاً لمجلس الأمن على مستوى وزاري بشأن لبنان في 25 تشرين الأول /أكتوبر، بعد أقل من أسبوع، يليه (وفقاً لخطة وزارة الخارجية على الأقل) قرار للمجلس، ثم قرار آخر بشأن تقرير رود لارسن التالي الذي سيصدر بعد بضعة أيام. رأيت أنّ كل ذلك خيال، وهو

ما ثبت في النهاية، إذ توصّل الآخرون إلى الخلاصة نفسها. كانت هذه البرمجة التي يعدّها بجهاز التحكّم عن بعد أشخاص في واشنطن ليس لديهم أي فكرة عما يجري في نيويورك مثار إزعاج دائم، فتوقّفتُ عن الالتفات إليها. لكنّ الأسوأ من تقديم اقتراح آخر بشأن الجدولة هو عدم وجود أي اهتمام بمضمون هذه القرارات التي كانت وزارة الخارجية تكدّسها. كان ذلك يحمل البصمة الواضحة لوكيل الوزارة نيكولاس بيرنز واهتمام الخارجية بالعملية أكثر من المضمون.

أطلع ميليس المجلس على تقريره في 25 تشرين الأول /أكتوبر، وكانت فكرة رايس عن عقد اجتماع على مستوى وزاري قد تبدّدت في ذلك الوقت، وجاء الإطلاع منضبط الحدّة، أكثر من تقريره المكتوب، وذلك أمر مؤسف. أوضح ميليس على الأقل أنّ لجنة التحقيق الدولية تتعرّض لتهديد كبير، وفهم الجميع أنّه معرّض للخطر. وأكّد ميليس أيضاً أن على لبنان أن ينشئ سلطته القضائية لتولّي محاكمة الجريمة، وبالتالي رفض ضمناً فكرة اضطلاع محكمة دولية ما فقط بهذه المهمة. وفي اجتماع مجلس الأمن التالي المغلق، أكّدتُ أنّنا في لحظة حرجة، حيث تتعرّض استعادة السيادة اللبنانية والأمن في المنطقة للخطر. وشدّدت أيضاً على أنّ مصداقية المجلس في مرحلة حرجة لأنّ السوريين لا يكترثون للقرارين 1559 أو 1595. وكان الفرنسيون عصبيين دائماً بشأن ربط القرارين، وهو ما لم أفهمه البتة لأنّ كليهما يتعاملان مع قضية استقلال لبنان عن السيطرة السورية. كما اعترى دي لا سابلييه القلق من أنّ إطلاع ميليس ضعيف، ونظراً لأهمية تعاوننا السابق، فإنّ تردّد الفرنسيين جعل من المتعذر علينا الربط بين القضايا في بيان صحفي قوي. ويرجع جزء من المشكلة إلى أنّ لدى ميليس ميل طبيعي مبرّر إلى عدم الكشف عن أوراقه قبل المحاكمة، وهو ميل سيكبر فيما تقترب المحاكمة.

كانت العرقلة السورية تعني بحكم التعريف أنّ لجنة التحقيق الدولية لن تستطيع إكمال عملها، وهو ما تريده سوريا دون شك، وما يبيّن لماذا لن تقتنع سوريا بالتعليل اللطيف. بعدما تحدّث أعضاء المجلس الآخرون، ردّ ميليس برواية حادثة دالّة. فعند بحث عدم تعاون سوريا، قال إنّه طلب من السوريين الملفات التي لديهم عن الحريري، فقالوا إنّهم لا يمتلكون مثل هذه الملفات. فضحك الجميع، بمن فيهم الجزائري باعلي الذي كان جالساً بجواري إلى طاولة المجلس وفقاً لترتيبنا الألفبائي. وهمس بأنّه ربما يكون لدى السوريين ملف عنه، فما بالك بجبال الأوراق التي كانت لديهم عن رئيس الوزراء اللبناني السابق. وقد أثبت ادّعاء السوريين بشأن الملفات مقدار وقاحة سوريا في خداع لجنة التحقيق الدولية.

من حسن الحظ أنّ الانفعال بشأن تحرير تقرير ميليس لم يحجب مضمونه المركزي، وتحديداً قيام سوريا بعرقلة تحقيق لجنة التحقيق الدولية. وقد ثار

الخلاف بشأن ما إذا كان أنان قد أجبر ميليس على إضعاف تقريره عندما أظهرت النسخة الإلكترونية للتقرير التغييرات المتتبّعة التي تشير بوضوح إلى ما الذي حُرّر وما لم يحرّر، وذلك يوجب حذر كل من يستخدمون البرامج المعالجة للنصوص. وعلى الرغم من إنكار ميليس والمتحدّث الرسمي باسم الأمين العام الشكلي، فإنّ كل الصحافيين العاملين في الأمم المتحدة يعتقدون بأنّ التحرير كان واسعاً كما تظهر التغييرات المتتبعة، وربما أكبر.

كانت المشكلة الحقيقية مقدار شدّة ردّنا على العرقلة السورية. وقفت فرنسا بعناد ضدّ فرض العقوبات، ولمحاصرتنا، صرّح وزير الخارجية دوست بلازي بذلك علناً في باريس في 24 تشرين الأول /أكتوبر. كانت فرنسا تخشى من أن يكون ردّ فعل روسيا، حامية سوريا، سلبياً ما يقسم المجلس، لكن الانقسام كان بادياً للجميع بالفعل. وقد دعم مكتب الشرق الأدنى في الخارجية الأميركية فرنسا. بالمقابل، كانت رايس تريد اتخاذ موقف متشدّد، وقد ساندت ذلك. وكنت كثر ثقة في العلن مما كنت عليه في السر، فأعلنتُ أمام الصحافة أن العقوبات آتية إذا لم تتجاوب سوريا.

في وقت لاحق في 25 تشرين الأول /أكتوبر، تحدّثت إلى دي لا سابلييه بشأن القضية المهمة لفرض عقوبات على الأفراد، وبخاصة إذا كانت العقوبات ستطبّق على المشتبه بتورّطهم في اغتيال الحريري أو حتى على الذين يعرقلون تحقيق اللجنة الدولية. أظهر الفرنسيون عصبية تجاه الفئة الأخيرة، وخشية من أنّ القرار القوي "يهدّد بإغراق السفينة" بتنفير روسيا والآخرين. وكان الكثيرون في واشنطن يريدون معاقبة المعرقلين والمشتبه بهم، وهو أمر يناسبني، لكن واشنطن كانت تريد أيضاً اجتماعاً على مستوى الوزراء بسرعة لتقديم ردّ موحّد على سوريا، لذا أشرتُ على هادلي في مكالمة متعدّدة الأطراف أنّ المشتبه فيهم معرقلون أيضاً. وعلينا أن نقرّر إذا ما كنّا نريد توزيع قرار وعقد اجتماع للوزراء خلال أقل من أسبوع، في 31 تشرين الأول /أكتوبر، أو إذا كنا نريد العقوبات على المعرقلين الأفراد. كان هذا السؤال المعبّر عنه بهذه الطريقة سهل الإجابة لأن واشنطن تريد احتفالية الاجتماع الوزاري أكثر مما تريد إطالة النقاش، وبخاصة مع فرنسا، بشأن العقوبات. لم كن أشأ ولوج هذا الطريق، لكنّني بحاجة إلى المرور عبر النقاش الذي لا ينتهي بين الهيئات والحصول على قرار. لذلك اتصلتُ بدي لا سابلييه لأقول إنّنا نوافق على أن تستهدف العقوبات المشتبه فيهم، وبناء على ذلك وزّعنا مشروع القرار.

اتصلت رايس يوم الجمعة فيما كنّا نعمل، وقلتُ إنّنا لا نزال نهدف إلى عقد اجتماع وزاري في 31 تشرين الأول /كتوبر للتصويت على القرار. وقالت رايس إنّها تميل الآن إلى حصر الاجتماع بالاغتيال، بدلاً من أن يشمل تقرير رود لارسن التالي. فقلت إنّ ذلك يسهّل الأمور مع فرنسا، ووافقت على ذلك.

بعد ظهر ذلك اليوم، في مشاورات غير رسمية، استعرضت أنا ودي لا سابلييه النص مع الأعضاء الآخرين، واستمعنا إلى لائحة طويلة من الاعتراضات الجزائرية من باعلي، الذي يبدو أنّه كان يتبع خط الحزب في سوريا. وكانت هناك كثير من الانتقادات الأخرى، لكنّني لم أرَ احتمال نقض روسي أو صيني، ومن ثم وضعتُ القرار في صيغته النهائية ليكون جاهزاً للتصويت يوم الاثنين، على الرغم من أنّنا نعرف أنّ روسيا لم تكن راضية بسبب الإشارات إلى عقوبات محتملة على سوريا إذا لم تتعاون مع ميليس والإشارات إلى التدخّل السوري في الشؤون اللبنانية الداخلية. سمعنا في تلك الليلة أن الجزائر والصين وروسيا تشير إلى أنّها تنوي الامتناع عن التصويت، لكنّني كنت أعتقد بأنّهم يخادعون.

أطلعتُ رايس على الأمر يوم السبت. كان دي لا سابلييه عصبياً، فطلب عقد اجتماع للثلاثة الدائمين في الساعة الثالثة بعد الظهر، ورأى أنّ علينا التخلي عن فقرة الديباجة التي تدعو سوريا إلى نبذ الإرهاب، بالإضافة إلى إسقاط الإشارة إلى فرض عقوبات لاحقاً على سوريا إذا لم تتعاون مع ميليس، مقابل التزام روسيا بتأييد القرار. لم أجد أي سبب للتراخي الآن، لكن دي لا سابلييه سأل إذا كان بوسعه عرض الفكرة على دينيزوف باعتبارها فكرة فرنسية صرفاً، فقلت إنّني لا أعترض على ذلك. وفي يوم الأحد، اجتمعنا نحن الثلاثة ثانية، وقال دي لا سابلييه إن دينيزوف لم يثر قضايا أخرى. كان لافروف، المندوب الروسي الدائم السابق، جاهزاً بعد سبع سنوات من الخبرة في نيويورك للعمل مع زملائه الوزراء، ولم يشأ إجراء مزيد من المفاوضات إلى أن يتناول وزراء خارجية الخمسة الدائمين العشاء معاً في تلك الليلة.

اتصلت بي رايس بعد العشاء مازحة بأن "الأمر كان مسلياً"، وهي تعني العكس بالطبع، وأوضحت لي العديد من التغييرات التي يريدها لافروف، بما في ذلك العقوبات المستقبلية على سوريا، ويبدو أنها وافقت عليها. وقال لافروف إنّه بحاجة إلى مزيد من التعليمات من موسكو، وذلك غير صحيح دون شك لأنّه أحضر معه كل السلطة التي يحتاج إليها. ربما كان يحن إلى أيامه كمندوب دائم، ناسياً أنّه أصبح اليوم وزيراً للخارجية. حسبت أن من المرجّح أنّه يريد مزيداً من الوقت ليرى إذا كان بوسعه التفكير في مزيد من التغييرات لعصرنا. اتفق وزراء خارجية الخمسة الدائمين المراعين جداً للآخرين على أن يجتمع المندوبون الدائمون الخمسة يوم الاثنين في الساعة السابعة صباحاً في مقرّ البعثة الفرنسية. الاستيقاظ باكراً يناسبني، لكنّه متعب بالنسبة لمن لا يتبع قواعد بنجامين فرانكلين بشأن مواعيد الذهاب إلى النوم والاستيقاظ. كان الأمر صعباً جداً على الفرنسيين بحيث لم يكن هناك أحد منهم في مقرّ بعثته في الساعة السابعة صباحاً، لذا توجّهت إلى مكتب

جونز باري الكائن في المبنى نفسه لانتظارهم. أخيراً بدأنا الاجتماع في السابعة والنصف وخمس دقائق تقريباً. راجع دي لا سابلييه التغييرات التي وافق عليها الوزراء في الليلة السابقة، وسأل إذا كانت روسيا والصين ستؤيّدان التصويت الآن. فقال دينيزوف إنّه يعتقد أنّ ثمة تغييرات أخرى اتُّفق عليها ربما ذكرتها رايس لي، لكنني لم كن متيّقناً منها. قرّرت الاعتراض عليها، ما دفع دينيزوف إلى القول إنّ عليه مراجعة لافروف من أجل الحصول على مزيد من التعليمات. لذا اتفقنا على الاجتماع ثانية في التاسعة إلا ربعاً.

بعد مغادرة الروس والصينيين، اتصلت برايس لأقول إنّ روسيا تطلب أكثر مما اتفق عليه في الليلة الماضية. وقلت إنّهم إذا واصلوا المقاومة، فسنبلغ بقية أعضاء المجلس في التاسعة صباحاً إنّنا مستعدون وأتحدّى الروس لتنفيذ تهديدهم: وليمتنعوا عن التصويت إذا شعروا بأنّ عليهم القيام بذلك. وافقت رايس وتوجّهنا إلى الأمم المتحدة لحضور اجتماع الخمسة الدائمين. كان دينيزوف لا يزال يتحدّث على هاتفه المحمول مع لافروف في التاسعة إلا عشر دقائق، لذا أوضحنا إلى الروس الآخرين ووانغ أنّنا مستعدّون للتصويت على ما بحثناه سابقاً، فقال وانغ إنّ بوسعه الموافقة عليها، ما زاد من الضغط قليلاً على روسيا. لكن دينوزونوف سلك الاتجاه الآخر للأسف، قائلاً إنّه يريد إشارة مواتية في القرار إلى "التعاون السوري مع ميليس"، وذلك بالطبع ضرب من الخيال العلمي. قلت "لا"، واتصلت برايس التي قالت بسعادة إنّنا سننقض أي قرار فيه إشارة إلى "التعاون السوري " الإيجابي مع ميليس. أجرينا مشاورات غير رسمية للمجلس في الساعة التاسعة والنصف صباحاً تقريباً، وقال وانغ إنّ الصين مستعدة للموافقة، ما أجبر دينيزوف وباعلي على طلب مزيد من الوقت، قائلين إنّهما لا يزالان بحاجة إلى تعليمات من وزيري الخارجية، وهما موجودان بالطبع على بعد مربعين لا العديد من القطاعات الزمنية.

أرجأنا الاجتماع لكي يحصلا على التعليمات، وعلمنا بعد ذلك أنّ دوست بلازي كان قد أبلغ لافروف أنّه مستعد لقول شيء لطيف عن "التعاون السوري" مع ميليس، وبدا أنّ سترو لديه مَيْل مماثل. وقفت في الرواق للقاء رايس عندما وصلت وانتحيت بها جانباً لأوضح ما يحصل، ثم اتصلنا بالفرنسيين والبريطانيين لتقوية موقفهم. في غضون ذلك ظهر لافروف أخيراً، ويبدو أنّه استنتج أنّه سبّب الكثير من الفوضى ووافق على النص الذي يفرض التزاماً واضحاً على سوريا بالتعاون مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة، دون ذكر أي شيء عن "التعاون" السابق. وأسرعتُ أنا ودي لاسابلييه وجونز باري بالخروج لنشرح ما جرى للأعضاء غير الدائمين، وعندئذ خلص دي لا سابلييه أنّه موجود في مصحة للمجانيين.

اجتمع المجلس في الحادية عشرة صباحاً وصوّت بالإجماع على اعتماد القرار 1636 بحضور أحد عشر وزيراً للخارجية. ويطلب القرار من الحكومات الأعضاء في الأمم المتحدة تجميد أصول المشبوهين الذين سمّتهم لجنة التحقيق الدولية أو لبنان ومنعهم من دخول أراضيها أو عبورها، كما طلب من سوريا على وجه الخصوص توقيف المشبوهين الذي سمّتهم لجنة التحقيق الدولية، وتلك صفعة مباشرة. وبعد أن تحدّث الوزراء وغيرهم، لقى وزير الخارجية السوري فاروق الشرع رداً طويلاً على الطريقة الستالينية على ما فعله المجلس للتوّ. في اليوم التالي تحدّثت إلى ج. د. كراوتش في مجلس الأمن القومي، فأبلغني أنّه قال في اجتماع الموظفين بخصوص القرار 1636، "إنّ جون بارع، لكن وزير الخارجية السوري فاقه براعة". وأرسل لي بوش ملاحظة خطية في اليوم التالي يقول فيها، "أهنئك على اعتماد القرار السوري بتصويت 15 - 0 (لا شيء أفضل من الانتصار الكاسح). ربما يتلقّى السوريون الرسالة الآن".

بعد ذلك بيومين، في 2 تشرين الثاني /نوفمبر، أطلع رود لارسن مجلس الأمن على تقريره بشأن تنفيذ القرار 1559، قائلاً إنّ مقاومة سوريا لا تزال تعيق قدرة لبنان على تأكيد سيادته الكاملة ونزع سلاح الميليشيات التي تزوّدها سوريا بالسلاح. وكما حصل مع تقرير ميليس، أدخل أنان تغييرات كبيرة على تقرير رود لارسن، على الرغم من أنّنا لم نعرف تفاصيلها. كان من المفيد إتباع القرار 1636 بقرار بشأن تقرير رود لارسن، لكن البريطانيين والفرنسيين كانوا يتذمّرون من "فرط تحميل" المجلس، ولم يوافقوا، لاسيما بالنظر إلى ما حذفه أنان من تقرير رود لارسن النهائي. وبناء على ذلك، أصبح هدفي الرئيسي، بعد الاطلاع على تقرير رود لارسن، "إعادة إقحام" ما حذفه أنان، وبخاصة تحديد موعد لانتخاب رئيس لبناني جديد، للتخلّص من إميل لحود، ذي الميول السورية الذي لا يزال يشغل منصبه. وذلك أمر حاسم في ظل الهيكل الدستوري اللبناني المعقّد، الذي يمتلك بموجبه الرئيس سلطة كبيرة، والمجلس النيابي الجديد مقيّد لأنّ عملية الانتخاب لم تكتمل بعد، على الرغم من أنّه منتخب بحرية ونزاهة. ومما حذفه أنان أيضاً مقاطع يشير فيها رود لارسن إلى أنّ وجود عملاء المخابرات السورية لا يزال كبيراً في لبنان، على الرغم من انسحاب القوات النظامية إلى حدّ كبير. كما أنّ سوريا لم تكتفِ بعدم وقف تدفّق الأسلحة إلى لبنان إلى مجموعات مثل حزب الله والميليشيات الفلسطينية المتشدّدة فحسب، وانما كانت تزوّدهم بالأسلحة علناً. وأخيراً، كانت سوريا ترفض صراحة اتخاذ خطوات صريحة، ولو أساسية، لإقامة علاقات دبلوماسية طبيعية مع لبنان، لأنّ القيام بذلك يعني الإقرار تماماً بما لا تريد دمشق الإقرار به، وتحديداً أنّ لبنان بلد مستقل. وقد قدّم

رود لارسن إجابات جيدة عن هذه الأسئلة، تشكّل أساساً لقرار شديد ضدّ سوريا لو كان بوسعي إقناع فرنسا وبريطانيا بممارسة القليل من الضغط.

عاد ميليس إلى مزاولة عمله في لبنان، وطلب ثانية بعد أيام من عودته مقابلة الأسد وغيره من المسؤولين السوريين واللبنانيين الكبار. وقد أغضب هذا الطلب السوريين، لاسيما لأنّ ميليس أراد استجواب العديد من الشهود خارج البلد، حيث لا يتعرّضون لقدر كبير من الضغط. وبحلول 11 تشرين الثاني/ نوفمبر، كان ميليس قد قابل الرئيس اللبناني لحود، ولا بدّ أنّ تلك المقابلة كانت مثيرة للاهتمام، لأنّ لحود أنكر أي تورّط في اغتيال الحريري. عمدت سوريا بعد ذلك إلى مناورة إقحام أنان على أمل أن يساعد استعداد أنان الدائم للتسوية جهودها المعرقلة، وذلك أمر غريب عن عقلية مدعٍ عام كميليس. في 2 تشرين الثاني /نوفمبر، تشاورت مع دي لا سابلييه واتصل كلانا بأنان لحثّه على رفض مسعى السوريين إقحامه بينهم وبين ميليس. ويبدو أنّ اتصالاتنا نجحت، إذ تلاشى الاقتراح السوري بتوسيط أنان.

في غضون ذلك، أخذت السياسة الإسرائيلية تصبح أكثر تعقيداً. فقد قرّر شارون ترك الليكود وتشكيل حزب جديد وحكومة جديدة، وهو قرار لا يزال صداه يتردّد حتى اليوم. وفي 21 تشرين الثاني /نوفمبر، في إرهاص عجيب لما سيحدث في تموز/يوليو 2006، شن حزب الله هجوماً واسعاً، اشتمل على إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون عبر الخط الأزرق، أي الحدود بين إسرائيل ولبنان، في منطقة مزارع شبعاً، وتلا ذلك ردّ انتقامي جوي إسرائيلي. رأيت أنّ على مجلس الأمن أن يصدر بياناً صحفياً على الأقل يدين هجمات حزب الله بشدّة، لذا تحدّثت إلى المندوب الإسرائيلي دان غيلرمان. اتفقنا على أنّ ذلك يستحقّ بذل جهد كبير، لكنّنا لن نؤيّد أي بيان يساوي بين دفاع إسرائيل عن نفسها وهجوم حزب الله الأولي، وتلك هي الفكرة المنتشرة لدى معظم الوفود الأخرى في الأمم المتحدة. كان ذلك اختباراً مبكراً لي في النضال ضدّ "المساواتية الأخلاقية "، وهي من أسوأ أمراض الأمم المتحدة، وتتجسّد هنا في الرأي بأنّ للعمل العدواني والردّ دفاعاً عن النفس لهما التأثيرات الأخلاقية نفسها. وكان أيضاً نضالاً ضدّ بيروقراطية وزارة الخارجية، وكثير من أعضائها يشتركون في مرض "المساواتية الأخلاقية". كنت أعتقد أنّه إذا كان كل ما نستطيع الحصول عليه من مجلس الأمن بياناً مائعاً، فمن الأفضل عدم صدور أي بيان صحفي على الإطلاق، وذلك نوع آخر من النفاق الدبلوماسي. كان الشعور بأنّ العالم ينتظر حابساً أنفاسه ما سيقوله المجلس عن هذا الحدث أو ذاك منتشراً في الأمم المتحدة، وغالباً ما تعبّر عنه الحكومات بزهو - قائلة ببطء وصوت عميق، "على المجلس أن يعبّر عن نفسه". لم كن أوافق على ذلك من منظور التكلفة والربح، وكإعادة صياغة لنصيحة أمّنا، " إذا كنت لا تستطيع أن تقول شيئاً مفيداً، فلا تقل شيئاً على الإطلاق".

في صباح 23 تشرين الثاني /نوفمبر، اتفقنا على مسوّدة بيان صحفي، ينتقد لأول مرة حزب الله بالاسم لهجومه عبر الخط الأزرق. وفيما كنت أعتقد أنّنا قريبون إلى اعتماد البيان، جاء باري جونز بنص ينتقد إسرائيل، بتعليمات من وزرائه على ما يفترض، وكممثّل للاتحاد الأوروبي (إذ إنّ البريطانيين كانوا يرأسون الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت). خشي الموظفون في البعثة الأميركية أن نكون الوحيدين الذين يعارضون نص باري جونز، فقلت إنّني في تلك الحالة سكون سعيداً بعدم صدور أي بيان صحفي. ومن المثير للاهتمام أنّه عندما عرض باري جونز نصه ورفضتُه، اعتصمت فرنسا والدنمارك واليونان بالصمت، ما كذّب الفكرة بأنّه موقف أوروبي. أبلغت الصحافة في أعقاب ذلك أنّ تضمين انتقاد محدّد لحزب الله انتصار كبير، وهو كذلك في عالم الأمم المتحدة الصغير [94]. وحدثت ضجّة ذات علاقة في 30 تشرين الثاني /نوفمبر عندما استجوبتُ وكيل الأمين العام غمبري بشأن اجتماعه مع حزب الله في رحلة حديثة إلى الشرق الأوسط، سائلاً عن الخطوات التي اتخذها لضمان ألا ينظر إلى الاجتماع بأنّه إضفاء للشرعية على منظمة نعتبرها إرهابية. ذُهل غمبري بالسؤال، وأجاب بأقوال عامة، وبدا من الواضح أنّه لم يُسأل عن القضية قط من قبل. وقد أبلغ أحدُ الموظفين في الأمم المتحدة موظفاً في البعثة الأميركية في الأمم المتحدة بأنّهم غضبوا لأنّ الولايات المتحدة تشكّك في "حقّ" الأمانة العامة بالاجتماع بمن تريد. من الواضح أنّ على هؤلاء الأشخاص أن يتعلّموا الكثير، بدءاً من أنّهم يعملون لدى الحكومات الأعضاء، وليس العكس.

كانت البيانات الصحفية بالفعل محور الكثير من حرب الخنادق في نيويورك، وقد تلت معركة أخرى بشأن ما سيقوله دينيزوف، رئيس المجلس في تشرين الثاني /نوفمبر في "يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني" السنوي، وهو ممارسة دعائية مضادة لإسرائيل منذ عقود. لم يكن من المفاجئ عدم وجود "يوم للتضامن" مع الشعب الإسرائيلي، أو الشعب الأميركي، أو أي شعب آخر سوى الفلسطينيين، رأس الحربة ضدّ إسرائيل في الأمم المتحدة. نشطنا لكي لا يكون بيان دينيزوف معادياً لإسرائيل والولايات المتحدة (لا أطالب بشيء كثر من ذلك)، لكن الخبر الحقيقي ليوم التضامن في سنة 2005 كان خريطة للمنطقة لا تُظهر دولة إسرائيل عُرضت بشكل بارز في هذا الاجتماع في مبنى الأمم المتحدة،. لاحظت العاملة في مركز هدسون آن بايفسكي الخريطة وكانت على ما يبدو الوحيدة التي تحضر الاحتفالات وفكّرت بأنّ الأمر مستغرب. اكتشفنا أنّ الخريطة تعود إلى "بعثة المراقبة" الفلسطينية في الأمم المتحدة، فاقترحت عندئذ أن تعاد (بدلاً من تخزينها في الأمم المتحدة، كما كان الحال منذ سنوات)، وألا تظهر في أي اجتماعات عامة لاحقة للأمم المتحدة. كان يمكن

أن تكون نهاية هذه الممارسة الدعائية أفضل، لكنّنا لم نقترب البتة من تحقيق هذه النتيجة.

من المؤسف أنّ الواقع تدخّل ثانية في 12 كانون الأول /ديسمبر بالاغتيال الإرهابي للصحافي اللبناني جبران تويني، وهو من الناشطين البارزين المناهضين لسوريا، وتلك جريمة ثانية في سلسلة من الجرائم، أبرزها اغتيال الحريري. أصدر بوش بياناً يكاد يصل فيه إلى اتهام سوريا بشكل مباشر. حاولنا نحن والفرنسيون دفع مجلس الأمن إلى إصدار بيان رئاسي على الفور، على الرغم من أنّنا أمضينا وقتاً طويلاً نحاول فيه إقناع البعثة الفرنسية ألا تتبع نهجاً متراخياً. وأخيراً وافق المجلس على إدانة جريمة اغتيال تويني "بأشدّ العبارات"، وقلنا على الأقل إنّه كان "وطنياً ورمزاً جريئاً من رموز الحرية والسيادة واستقلال السياسي " للبنان، وهو ما يعني بوضوح أنّه مناهض لسوريا [95]. وفي اليوم نفسه استلمنا تقرير ميليس النهائي بشأن اغتيال الحريري وكنّا ننتظر رسالة رسمية من رئيس الوزراء اللبناني السنيورة يطلب فيها تمديد تفويض لجنة التحقيق الدولية المستقلة بحيث يمكن مواصلة التحقيق.

اجتمعت بميليس في اليوم التالي، قبل أن يقدّم إطلاعه الأخير إلى المجلس، وسألته إذا كان لديه مشكلة في توسيع تفويض لجنة التحقيق الدولية ليشمل الاغتيالات الأخرى في لبنان، فأجاب أن لا مشكلة في ذلك. لذا فوجئت، كما فوجن دي لا سابلييه، لأنّ ميليس قدّم جواباً سلبياً عندما طُرح عليه السؤال نفسه في اجتماع المجلس. حسبت أنّ الأمانة العامة أثّرت عليه، وكلما تساءلتُ في الواقع عن قرار ميليس بترك منصبه، ازددت قناعة بأنّ انزعاجه من الأمانة العامة بقدر انزعاجه من أي شيء آخر دفعه إلى قرار العودة إلى منصبه كمدعٍ عام في برلين. لم يكن راضياً عن بطء الأمانة العامة في اختيار خلفه وكان مستعداً للقيام بكل ما هو ضروري لضمان عدم وجود أي ثغرة في التحقيق، وهو ما كان تثاقل الأمانة العامّة يهدّد بحدوثه. وكما حدث بشأن البيان الرئاسي المتعلّق باغتيال تويني، كنّا نضغط على الفرنسيين لتقوية القرار الذي نعدّه لتمديد تفويض لجنة التحقيق الدولية لمدة ستة أشهر، ولكي يكون أشدّ تجاه العرقلة السورية، وأكثر صراحة بشأن توسيع تفويض لجنة التحقيق ليشمل الاغتيالات الأخرى، كما طلب السنيورة أخيراً. كان الفرنسيون حذرين جداً ويخشون أن تثير سوريا ردّ فعل سلبي في العالم العربي. ومع أن فرنسا برعت في نسب الفضل إليها بأنّها صديقة لبنان الكبرى، فإنّ الولايات المتحدة، من خلال تجربتي، هي التي كانت تضغط إلى أقصى حدّ لصالح الديمقراطية في لبنان.

اتصل مستشار الأمن القومي الفرنسي غوردو مونتانيو بهادلي ليقنعه بعدم توسيع تفويض لجنة التحقيق الدولية ليشمل الجرائم الأخرى، وقال هادلي إنّنا

سنراجع قرارنا، ما أذهلني. كان أنان أيضاً ضدّ توسيع التفويض، وهو أمر يتحدّث عن نفسه. فإذا كنّا مصيبين بأنّ سوريا وراء هذه الجرائم، فإنّ توسيع التحقيق سيساعد في كشف الروابط بعرض أوجه التشابه بين الاغتيالات وكشف الأدلّة التي تنطبق على أكثر من جريمة، وبالتالي تعزيز الحجة ضدّ مساعي سوريا للمحافظة على سيطرتها على لبنان. غير أنّ معضلتنا في نيويورك هي أنّنا نريد جُملاً قوية في القرار بشأن عدم تعاون سوريا، وبالتالي نمهّد الأساس لعقوبات مستقبلية، لكنّنا نتقدّم بسرعة نحو انتهاء التفويض القائم للجنة التحقيق الدولية، وينبغي لنا أن نمدّده. لم يكن الوقت لصالحنا لأنّ قرب انتهاء التفويض يضعف موقفنا التفاوضي. ومن حسن الحظ أنّ ميليس أوضح بجلاء أنّ سوريا ما كانت لتتعاون لولا القرار 1636. وأكّد على أنّ سوريا لا تزال تعرقل عمله.

كانت فرنسا لا تزال قلقة من أنّ مشروع قرارنا قوي جداً، وكرّر غوردو مونتانيو اتصاله بهادلي لحثّه على أن نتراجع (من الواضح أنّ الفرنسيين تخلّوا، لسبب ما، عن إقناعي، أو حتى إقناع باري جونز، الذي كان متماسكاً بشدّة). وقد أكّد غوردو مونتانيو على أهمية إجماع مجلس الأمن، ولماذا يجب علينا بالتالي أن نجامل روسيا والصين والجزائر، وتلك عقلية أصاب إليوت أبرامز، من مجلس الأمن القومي، عندما وصفها "الاستسلام كمبدأ سام". لم تكن الحكومة اللبنانية مسعفة للأسف، قائلة إنّها تريد نصاً قوياً وإجماع المجلس على السواء، وهو أمر مفهوم على الرغم من تعذّره. اتفقت أنا ودي لا سابلييه وجونز باري على إجراء محاولة أخيرة مع دينيزوف قبل طرح مشروع القرار على التصويت في 15 كانون الأول /ديسمبر. وكان باعلي قد أبلغني أنّ روسيا ليست منزعجة من الضغط على سوريا أو تمديد تفويض لجنة التحقيق الدولية بقدر انزعاجها لأنّها استثنيت من عملية الصياغة، وأنّها تؤكّد بذلك على امتيازاتها كواحدة من الخمس الدائمين، وتلك معلومة مهمّة. توصّلت أنا ودي لا سابلييه إلى أنّنا إذا أرضينا دينيزوف، فلن يثير باعلي ووانغ مزيداً من الاعتراضات. ولما رأينا أنّنا قريبين من الاتفاق، اجتمعت أنا ودي لا سابلييه ثانية بدينيزوف في الثانية عشرة والنصف بعد الظهر. تذرّع بأن ليس لديه تعليمات من موسكو، لذا اتفقنا نحن الثلاثة على الاجتماع ثانية بعد ظهر ذلك اليوم.

توجّهت للقاء الرئيس الأسبق جورج إتش دبليو بوش الذي كان قادماً إلى الأمم المتحدة لكي يعلن أنان عن تعيينه مبعوثاً خاصاً للإغاثة من الزلزال المدمّر الذي ضرب باكستان مؤخّراً. وقفت أنا ورئيس المراسم الأسبق في أثناء رئاسة بوش 41 جوزيف فيرنر ريد، وهو الآن وكيل للأمين العام، في انتظار بوش في البهو عند مدخل الأمانة العامة، ودخل بعيد الثالثة والنصف بعد الظهر. توجّهنا إلى غرفة اجتماعات كوفي أنان في الدور الثامن والثلاثين

لإطلاعه على المهمة، ثم إلى ركن الصحافة ليعلن أنان عن التعيين. تلقّى بوش 41 عدداً من الأسئلة، منها واحد يسأل إذا كان لديه أي نصيحة لي باعتباره كان المندوب الدائم الأميركي في السابق. ابتسم بوش وأحجم عن تقديم أي نصيحة قائلاً بدلاً من ذلك، "إنّه يحظى بثقتي الكاملة، والأهم من ذلك، أنّه يحظى بثقة الرئيس الكاملة".

بعد تشييع بوش 41 إلى موكبه عند مدخل الأمانة العامة، قفلت عائداً إلى منطقة مجلس الأمن في الرابعة والنصف لأجد أن دينيزوف لا يزال يتحدّث مع موسكو على الهاتف. ومن حسن الحظ أنّه عاد في الخامسة إلا ربعاً إلى غرفة المشاورات حاملاً الموافقة، وبعد ذلك اعتمدنا بالإجماع القرار 1644، وهو يمدّد تفويض لجنة التحقيق الدولية ويخوّلها مساعدة لبنان في التحقيق في كل الاغتيالات السياسية، على الرغم من أنّ دينيزوف أوضح مطوّلاً مقدار استياء موسكو من ذلك. فرغنا قبيل السابعة مساء، وقد سرّ ذلك الجميع بمن فيهم الصحفيون، إذ بوسعهم الآن المسارعة لحضور حفلات عيد الميلاد.

في اليوم الأخير من سنة 2005، قال نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، وهو الآن في المنفى في أوروبا، إنّ الأسد هدّد الحريري قبيل اغتياله، وذلك عنصر رئيسي في تقارير ميليس. وتابع خدام أنشطته المعادية للنظام في السنة الجديدة، ما أشار إلى أنّ النظام السوري كثر اضطراباً مما كان الكثير يعتقد في السابق. ومما يؤسف له أنّ رايس وهادلى وافقا على فكرة إصدار بيان رئاسي بدلاً من قرار بشأن تقرير رود لارسن المقبل، وهو ما فعلناه في 23 كانون الثاني /يناير، رغم ممانعة أنان أن نقول أي شيء يزعج سوريا وحزب الله. بعد ذلك بيومين في واشنطن، أوضحت لرايس بشكل مطوّل بعض الشيء مقدار عدم تعاون أنان في هذه القضية، لاسيما العقبات التي وضعها في طريق رود لارسن.

التغيّرات على الأرض: ابتعاد شارون وانتشار حماس

أدّت السكتة الدماغية التي أصابت شارون في 5 كانون الثاني إلى فوضى في السياسة الإسرائيلية. ومما زاد من تعقيد الوضع المعقّد أصلاً في الشرق الأوسط انتصار حماس الساحق في الانتخابات الفلسطينية في 26 كانون الثاني، وهو ما أغفله "خبراؤنا" في الشرق الأوسط تماماً. وقد كانت تشعّبات هذين التطورين هائلة بالنسبة إلى إسرائيل والمنطقة، كما كان تأثيرهما مهماً في الأمم المتحدة. ومن المسائل الفورية التي طُرحت تمويل السلطة الفلسطينية الذي كانت الولايات المتحدة تعتزم إنهاءه عندما تسيطر حماس،

وهي منظمة نعتبرها إرهابية. كنا نريد من الأمم المتحدة حجب التمويل عن حكومة حماس أيضاً، لكنّنا اصطدمنا بمعارضة شديدة من أنان، وبيروقراطية الأمم المتحدة، والأوروبيين، الذين لم يكونوا يتصوّرون شيئاً كهذا. ولأن مكتب شؤون الشرق الأدنى في الخارجية لم يكن يتصوّر قطع التمويل، فقد كانت مساعينا في الأمم المتحدة مؤقّتة وغير فعّالة جداً. وكان هناك مسألة اتصال الأمم المتحدة بمسؤولي حماس - قادة منظمة إرهابية - وكما أظهر نقاشي السابق مع غمبري، ثمة ضيق كبير لدى الأمانة العامة بشأن فكرة عدم تعاطي الأمم المتحدة مع الإرهابيين. وقد اتبعت الولايات المتحدة تلك السياسة بالحرص على ألا يجري الجنرال كيث دايتون، "منسّقنا الأمني" بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، مزيداً من الاتصالات مع قوات الأمن الفلسطينية المسؤولة أمام أي من أعضاء حكومة حماس. كان ذلك هو الجواب الحقيقي على سؤال باول الشهير، "مع من سواه يفترض بي أن أتحدث؟" في اجتماع المديرين في كانون الثاني /يناير 2002، بعد أن اتضح أنّ عرفات متواطئ تماماً في شحنة الأسلحة الإيرانية إلى الفلسطينيين على متن سفينة كارين - أ. في بعض الأحيان يكون الجواب "السكوت من ذهب".

في غضون ذلك، اجتمعتُ في 15 شباط /فبراير مع سيرج برامرتز، خليفة ميليس كرئيس للجنة التحقيق الدولية، في مكتب رئيس مجلس الأمن (كانت الولايات المتحدة ترأسه في ذلك الوقت). وكان برامرتز، وهو بلجيكي، قد أثار قلقاً في بعض الدوائر بأنّه يشكّك في العمل الذي أنجزه ميليس، لكنّني استنتجت أنّه مهتم بشأن الانتقال من الأنشطة التحقيقية إلى التحضير الفعلي للمحاكمة، على الرغم من عدم توقيف سوى عدد قليل من الأشخاص. كان برامرتز يتابع عدداً من المجالات "الجديدة" في التحقيق كإعداد ضروري لدحض ما قد يقوم به الدفاع في وقت لاحق لإقامة "الشك المعقول". وهو يتميّز بابتعاده عن الأضواء خلافاً لميليس وعدم ميله إلى التحدّث أمام الصحافة، لكنّني لم أتبين في هذه المحادثة أو المحادثات التالية أنّه أقلّ تصميماً من ميليس عن متابعة الدليل بشأن الحريري أنى قاد ذلك. بل إنّه في الواقع كان أكثر دعماً من ميليس (أو مما سمح أنان لميليس بإظهاره) لتوسيع التعاون بين لجنة التحقيق الدولية والتحقيقات التي تجريها الحكومة اللبنانية في الاغتيالات الأخرى للشخصيات المناهضة لسوريا.

في 14 آذار/مارس، وقعت حادثة في أريحا، حيث هاجمت القوات الإسرائيلية "سجناً" للسلطة الفلسطينية يُحتجز فيه إرهابيون فلسطينيون مشبوهون، بحضور مراقبين بريطانيين وأميركيين. وكان الفلسطينيون قد صرفوا المراقبين الذين غادروا محتجين، وإنّما آثروا الحكمة لأنّهم شعروا بأنّ سلامتهم معرّضة للخطر دون دعم السلطة الفلسطينية. بدا من الواضح أنّ السلطة تعتزم إطلاق الإرهابيين (أحدهم متهم باغتيال وزير في حكومة

إسرائيلية) عندما يرحل المراقبون، ولم يكن الإسرائيليون ينوون السماح بذلك. أرادت قطر، التي تعمل بمثابة واجهة للفلسطينين، بياناً رئاسياً عن الهجوم، يؤكّد على المعنى الضمني بأنّ إسرائيل هاجمت بالتواطؤ مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (لم يكن ذلك ليزعجني لو كان صحيحاً). كان لدى إسرائيل مبرّر واضح في الحؤول دون إطلاق الإرهابيين ولديها مجال واسع للتحرّك عندما تريد. تصدّينا بقوة للبيان الرئاسي، على الرغم من إمكانية قيام القطريين بتحويل المسوّدة إلى مشروع قرار، يضطرنا إلى نقضه. وفي النهاية أقنع أعضاء الجامعة العربية في نيويورك الفلسطينيين بالتخلي عن الأمر، وانتهت القضية.

غير أنّه اتضح أنّ حماس ستكون مشكلة في الأمم المتحدة، كما حدث عندما خاطب "وزير خارجيتها" الجديد المجلس لأول مرة في 30 آذار/مارس، متهماً الولايات المتحدة بارتكاب جرائم كبيرة ضد الشعوب العربية والإسلامية. رددت قائلاً إنّ "الافتراء المجاني طريقة سيّئة لبدء" ولايته، وربما كان ذلك دبلوماسياً كثر من اللزوم. وجاء مزيد من المشاكل في 11 نيسان / أبريل، عندما اقترحت قطر باسم السلطة الفلسطينية والجامعة العربية إصدار بيان رئاسي شديد الانتقاد لإسرائيل بسبب هجومها الانتقامي على قطاع غزة رداً على هجوم للقسّام بالصواريخ. وضغطت قطر بشدّة لاعتماد البيان في 13 نيسان /أبريل، وهو عيد الفصح اليهودي، ما يعني عدم وجود أي دبلوماسي إسرائيلي في الأمم المتحدة. قلت إنّني لا أمانع في العمل في العطل الدينية، على الرغم من غياب الإسرائيليين، لكنّني أردت أن أوضح بجلاء أنّه لا يمكن لأحد في المستقبل أن يطرح العطل الدينية كعذر لعدم قيام الأمم المتحدة بشيء ما. فأنتج ذلك صمتاً مطبقاً وارباكاً شديداً بشأن ما هي "قاعدة" الأمم المتحدة الخاصة بالعمل في العطل الدينية. وتبيّن أنّه ليس هناك أي قاعدة باستثناء من يستطيع إبراز أشدّ القلق بخصوص عدم التعطيل لتأخير شيء لا يعجبهم.

كانت الولايات المتحدة معزولة بشكل شبه تام في أثناء بحث البيان الرئاسي، ما أقلق دي لا سابلييه من أنّ موقفنا يمكن أن يعقّد لاحقاً الطريقة التي تريد الترويكا الأوروبية اتباعها في التعامل مع برنامج الأسلحة النووية الإيراني. وبما أنّني أعتقد أنّ الصعوبة الحقيقية بشأن إيران تكمن في ضعف موقف الترويكا الأوروبية، فإنّني لم أجد هذه الحجة مقنعة. ثار غضب القطريين فأشاروا إلى أنّ 14 عضواً في المجلس يؤيّدون النص مقابل عضو واحد، وحثّوا على اعتماده متجاهلين العرف بأنّ البيانات الرئاسية يجب أن تُعتمد بالإجماع، إلى جانب تجاهل حقّنا بالنقض. غير أنّ ما يريده العديدون هو إلقاء تبعة انهيار البيان الرئاسي على الولايات المتحدة، وذلك بالنسبة إليهم لا يقل أهمية عن إصدار بيان رئاسي يوبّخ إسرائيل. لذا تجنّبت الكمين بالقول

إنّنا مستعدون تماماَ لمواصلة المفاوضات. واستمرّ الأخذ والردّ معظم ذلك اليوم. بعد ذلك غيّر القطريون مسارهم وطالبوا بعقد جلسة مفتوحة للمجلس لمناقشة "الهجوم" الإسرائيلي، وهو ما عارضته بقولي إنّ المجلس ليس تجربة للعلاج الجماعي (على الرغم من أنّه كذلك للعديد من أعضاء الأمم المتحدة). وبما أنّ ذلك طلب إجرائي، لم يكن بوسعنا نقضه، وحُدّد موعد الجلسة العلنية يوم الاثنين في 17 نيسان /أبريل.

في الوقت نفسه، اقترحنا إصدار بيان صحفي يدين هجوماً إرهابياً آخر في تل أبيب، وهو ما حاول القطريون تحويله إلى نقاش عام لبحث الخطأ القائم في الشرق الأوسط (يعني إسرائيل إلى حد كبير). أبلغت الموظفين في البعثة الأميركية ثانية أنّنا إذا لم نستطع الحصول على البيان الصحفي المناسب بشأن الهجوم الإرهابي، فسكون راضياً عن عدم صدور أي بيان. وتساءلت في الواقع إذا كان يجب أن نبذل أي جهد في المستقبل على مثل هذه الممارسات، نظراً لأنّ المجلس لم يكن مستعداً في الظاهر أو غير قادر على التعامل مع الواقع بدلاً من الدعاية. فإذا كان المجلس مصمّماً على الابتعاد عن التعامل مع قضايا الشرق الأوسط، فليكن ذلك. والنتيجة: لا بيان رئاسي بشأن غزة، ولا بيان صحافي بشأن تل أبيب. "لم يعبّر المجلس عن نفسه" واستمرّ العالم وسط دهشة بعضهم.

في 19 نيسان /أبريل، صدر آخر تقرير لرود لارسن بشأن القرار 1559، وكان مهماً جداً لأنّه لم يذكر تحديداً دور سوريا السلبي في لبنان فحسب، وإنما دور إيران أيضاً. ثار غضب الإيرانيين بالطبع. أوضح لي رود لارسن بالتفصيل كيف عمل لمنع أنان من حذف تلك الإشارتين من مسوّدته، وهو ما لم يدهشني البتة. وبعد أن حصلت على بيان رئاسي على آخر تقرير لرود لارسن، فإنّني ضغطت هذه المرة بشدّة للحصول على قرار، وهو ما وافق الفرنسيون عليه. لكنّهم للأسف لم يكونوا يريدون انتقاد حزب الله أو إيران بالاسم، وذلك جزء من متلازمة "نحن لا نفشل قط في نيويورك" التي تقضي بعدم طلب كثر مما تستطيع الحصول عليه التأكيد. والأسوأ من ذلك أنّ رئيس الوزراء اللبناني، فؤاد السنيورة، كان يلحّ علينا لعدم ذكر حزب الله أو إيران، ما يظهر هشاشة موقفه. توافقت مع دي لا سابلييه على عبارة تنبّه "الدول والأطراف الأخرى المعنية"، وهي مثال نموذجي مؤسف عن تعابير الأمم المتحدة، لكن يمكننا القول إنّه يوضح بأن سوريا وإيران وحزب الله هم المعنيون.

غير أنّه تبيّن أنّ النزاع الحقيقي مع الآخرين في المجلس هو سعينا إلى الضغط على سوريا لكي تتبادل التمثيل الدبلوماسي الكامل مع لبنان وترسيم الحدود بينهما، وهما خطوتان قد لا تبدوان مهمتين، لكنّهما تتصلان بالمسألة الجوهرية، وتحديداً إقرار سوريا بأنّ لبنان دولة مستقلة في الواقع. فقد شعر

بعض الأعضاء بأنّنا نتدخّل في العلاقات الثنائية، لذا أجرينا تعديلات ثانوية على النص لإرضائهم، دون الانتقاص من هدف الضغط على سوريا الأساسي. تمكنّا من عزل روسيا والصين بالتأكيد، ما جعل الصين مستاءة على وجه الخصوص، بعد أن ضغطنا عليهما في قرار العقوبات على السودان. ظننت أنّ بوسعنا إقناعهما، لكن قال لي تشوركين، "لا أستطيع أن أخرج أرنباً من تحت قبعتي في يومين متتاليين". وبالتالي اعتُمد القرار 1680 في 17 أيار/مايو بتصويت 13 - 0 - 2، حيث امتنعت روسيا والصين عن التصويت لحماية سوريا. وكان الأهم من ذلك صدور القرار 1686 الذي يمدّد تفويض لجنة التحقيق الدولية ستة أشهر أخرى، ما يظهر أنّ روسيا والصين لا تزالان معنا في هذا الصدد.

توتّر الوضع في غزة بعد أن خطف الفلسطينيون جندياً إسرائيلياً وأخذوه رهينة، ما أثار ردّاً انتقامياً إسرائيلياً واجتماع مجلس الأمن الحتمي في 30 حزيران /يونيو. شدّدت على أنّ أسرع طريقة لإنهاء الأزمة هي إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي، لكن بدا هذا النهج غير معقول في الأمم المتحدة. أوضحت أيضاً أنّ مصداقية مجلس الأمن محدودة وأنّ علينا ألا "نقدّم الدليل للذين يقولون إنّ لا عمل له سوى الكلام". (فيما كنت مغادراً، أراني دي لا سابلييه، وهو رسّام تخطيطي هاوٍ، رسماً وضعه في أثناء النقاش لوزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني وهي تقول "نعم لجون للرئاسة"، لكنّه لم يُعطنيها). أظهرت إسرائيل أنّها تعتقد أنّ حماس مسؤولة عن الخطف في 1 تموز/يوليو بقصف مكاتب رئيس وزراء السلطة الفلسطينية، إسماعيل هنية، وهو من حماس. ولم يكن من المفاجئ أن يقرّر الفلسطينيون ليّ الأمور في نيويورك بالضغط لكي يُصدر المجلس قراراً يدين إسرائيل. وفيما كنت أتأمّل كيف نردّ، وأفكّر في الصعوبات اللانهائية التي تعترض التوصّل إلى بيانات رئاسية "عادلة" أو حتى دقيقة، استنتجت أنّ ذلك قد يكون محور وقف المفاوضات غير المثمرة والمحبطة التي شاركنا فيها في أثناء هذه الممارسات. أولاً، لم أكن واثقاً البتة من أنّ بوسع قطر والسلطة الفلسطينية وحلفائهما في الجامعة العربية حشد الأصوات الإيجابية التسعة التي يحتاجون إليها لتمرير القرار، نظراً لقيام حماس بالخطف في البداية. ثانياً، لم أجد أي جدوى لعمل الولايات المتحدة المكثّف لتقليل قابلية الاعتراض على القرار، وبالتالي تسهيل دعمه على بعض "أصدقائنا"، وربما الوصول بالتالي إلى الأصوات التسعة اللازمة لتمريره (وجعلنا نبدو غير عقلانيين عندما ننقضه). ثالثاً، الفيتو الحادّ والسريع قد يساعد في تغيير المناخ في الأمم المتحدة، ما يوضح أنّنا غير راضين عن ممارسة الألاعيب القديمة نفسها.

أياً كان ما يخطّط له العرب، فإنّهم لا يُقدمون على عمله بسرعة. قال دان غيلرمان إنّ هناك أخباراً في الصحافة العربية في ذلك اليوم تنتقد المندوبين

الدائمين العرب في نيويورك، وتقول إنّني أرهبهم، وأنّ على الجامعة العربية أن تصلّب مواقفهم، لذا لم كن أتوقّع أن يستمرّ الصمت طويلاً. وفي وقت متأخّر من يوم الأربعاء في 5 تموز/يوليو، وزّعت قطر أخيراً مشروع قرار متطرّفاً جداً بحيث وصفه أحد الموظفين في البعثة الأميركية في الأمم المتحدة "طريقة العرب في تلاوة "السلام عليك يا مريم". كان ذلك ما أحتاج إليه، لذا أوضحت لغيلرمان أنّنا لا ننوي المساومة لجعل مشروع القرار "أكثر توازناً"، على الرغم من أنّ كلينا لم يكن يشكّ كثيراً بأنّ الأوروبيين يحومون حول الطعم ليكونوا "مسعفين" و"تضيق الاختلافات".

كان مثل هذا المسعى يجري في مجلس حقوق الإنسان "الجديد المحسّن" في جنيف، حيث فرضت القوى المعادية لإسرائيل عقد "جلسة خاصة" وكانت تضغط لإصدار قرار حرج آخر. وقد أقرّ بتأييد تسعة وعشرين صوتاً ومعارضة أحد عشر، وقد صوّتت المجموعة الغربية بأكملها ضدّه باستثناء سويسرا، التي امتنعت عن التصويت بشكل مثير للاشمئزاز. وامتنعت خمسة بلدان أخرى عن التصويت أيضاً، بينها المكسيك وكوريا الجنوبية للأسف. كان ذلك سلوكاً معهوداً عن لجنة حقوق الإنسان السابقة، وقد أكّد لي المحاربون أن ليس بوسعك التمييز البتة بين مجلس حقوق الإنسان الجديد وما كان يحدث في لجنة حقوق الإنسان. كان ذلك ما توقّعته بالضبط، ولماذا حاججت بقوّة ضدّ عمليات التجميل.

لم يرتدع الأوروبيون من الإحراج الذي أصابهم في جنيف، فتابعوا بفرح التفاوض على مشروع قرار قطر، ونجحوا إلى حدّ التوصّل إلى أنّه غير معقول جداً بدلاً من غير معقول بشكل متهوّر. في تلك المرحلة، كنت صراحة مهتماً أكثر بالردّ على قيام كوريا الشمالية بإطلاق الصواريخ، عندما هاجم حزب الله عبر الخط الأزرق داخل إسرائيل وخطف جنديين وقتل ثلاثة، وأطلق العديد من الصواريخ على إسرائيل، مستهدفاً المستوطنات المدنية. ردّ الجيش الإسرائيلي بقوة شديدة. أبلغني دي لا سابلييه أنّ رايس (كانت في باريس من أجل اجتماع الخمسة الدائمين واجتماعات وزراء مجموعة البلدان الثمانية) وافقت على الفصل بين عمليتي الخطف اللتين نفذهما حزب الله وحماس، فأملت ألا يكون ذلك صحيحاً، نظراً للتوقيت. كان ردّ فعل أنان إرسال بعثة للأمانة العامة إلى المنطقة، وهي لن تحقّق سوى القليل إلى أن يصبح الأطراف مستعدين لوقف القتال، ما سيبقي الأمم المتحدة تحت الأضواء الكاشفة وانتاج دعاية سلبية، نظراً لتغلغل الانحياز المعادي لإسرائيل في الأمانة العامة. ومما لم يكن مسعفاً أنّ الفرنسيين بدؤوا يوزّعون مشروع بيان رئاسي يرحّب بخطوة أنان.

ضغط القطريون للتصويت على مشروع قرارهم يوم الخميس في 13 تموز/يوليو. كان ردّ رايس الأولي أن نتبيّن إذا كان بوسعنا التأخير إلى ما بعد

التصويت على إطلاق الصواريخ الكورية الشمالية، لكن لم أكن أعتقد أنّ نقض قرار غزة سيكون له أي تأثير على قرار كوريا الشمالية. بعد ظهر يوم الخميس، عقد دي لا سابلييه المجلس (كانت فرنسا رئيسة المجلس) للتصويت على قرار قطر الذي فشل بتصويت 15 - 1 - 4 (رفضت الولايات المتحدة القرار ونقضته، وامتنعت الدانمارك وبيرو وسلوفاكيا والمملكة المتحدة). كان ذلك أول فيتو لي، وكنت سعيداً جداً في استخدامه ضدّ مشروع القرار القطري السيئ. وألقيت أيضاً كلمة قوية ضمّت جملة كنت أريد أن أقولها منذ زمن، وفي هذه الحالة كانت موجّهة إلى ألفارو دي سوتو، المسؤول في الأمانة العامة المعروف بمعاداته للأميركية ويعمل الآن في شؤون الشرق الأوسط: "إنّ "سياسات" الأمم المتحدة تقرّرها الحكومات الأعضاء، لا مسؤولو الأمانة العامة، أياً كانت آراؤهم الشخصية" [96] . وألقى غيلرمان كلمة جيدة جداً، وصف فيها "الإرهاب" بأنّه "القوة المحتلة" في الشرق الأوسط، لا إسرائيل.

في اليوم التالي، الجمعة، وافق المجلس على حتمية بعثة أنان إلى الشرق الأوسط. وقد تكوّنت البعثة من فيجاي نامبيار من الهند، وهو لا يعرف الكثير عن المنطقة، وممثّلين خاصين حاليين للأمين العام، تيري رود لارسن (بشأن القرار 1559) ودي سوتو (للمنطقة على العموم). فبعث لي أبرامز برسالة إلكترونية، "ستحتل هذه الزيارة المركز الأول في التنافس على "الرحلة الأكثر عقماً للعام". رفضت سوريا السماح لرود لارسن بدخول أراضيها، ورددتُ بأنّه إذا لم يذهب رود لارسن، يجب ألا يذهب أحد منهم. كان أنان يريد الانحناء أمام سوريا، لكنّنا منعنا هذا العمل الذي تقلّل فيه الأمم المتحدة من شأنها. وغادرت البعثة، لكنّها لم تتوجّه إلى سوريا.

الإرهابيون يضربون ونحن نتخبّط

في غضون ذلك، كان الجيش الإسرائيلي "يقوم بشيء" لا مفرّ منه في لبنان، على الرغم من عدم اتضاح أهدافه الدقيقة. ومن الأخبار المقلقة ما أفاد به أبرامز بأنّ إسرائيل تفكّر فيمن سيملأ الفراغ الأمني في جنوب لبنان بعد توقّف الأعمال العدائية، إلى أن تتمكّن القوى المسلّحة اللبنانية من تحمّل عبء ذلك. كان طرح ذلك السؤال **بعد** شنّ العمل العسكري غريباً، ويشير بقوة إلى أنّ إسرائيل لا تعتزم البقاء في لبنان طويلاً بعد تحقيق مهمّتها، أياً تكن. وكان ذلك التشوّش يصبّ في مصلحة الآخرين، مثل أنان، الذين يريدون قوة دولية جديدة، لكن مختلفة جداً عما يجول في ذهن إسرائيل. فقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) موجودة هناك منذ سنة 1978، ولم تملأ "الفراغ الأمني" الذي كان يملؤه حزب الله لمصلحته. وكانت قواعد اشتباك

اليونيفيل محدودة كما هو معهود عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا تسمح باستخدام القوة إلا للدفاع عن النفس. ونتيجة لذلك، لم تفعل الكثير لمساعدة الحكومة اللبنانية في استعادة سيادتها في جنوب لبنان، كما نصّ القرار 425 لسنة 1978، على الرغم من أنّ إسرائيل سحبت كل قواتها في سنة 2000. لم يكن هناك أي فرصة لكي يبدأ أنان والأمانة العامة بالتفكير في نوع القوة العضلية اللازمة وفقاً للمفهوم الإسرائيلي، ومع ذلك فقد استخدم أنان (دون ذكر قادة مجموعة الثمانية في سان بيترسبيرغ في 16 تموز/يوليو) كلمات مماثلة جداً لتلك التي استخدمتها إسرائيل. وكان ذلك وصفة للالتباس، ومن ثم المشاكل.

والأسوأ من ذلك أنّ إدخال قوة أمنية ما بسرعة، سواء كانت التي يريدها أنان أم تريدها إسرائيل، يتطلّب وقفاً لإطلاق النار دون شك، ومن الواضح أنّ إسرائيل لا تريد ذلك. في تلك الأثناء، أطلعت الأمانة العامة مجلس الأمن على الوضع كما لو أنّ هدف إسرائيل القضاء على اليونيفيل بدلاً من حزب الله. لم يكن الانحياز مسعفاً حتماً، لأنّ العديد من الأعضاء غير الدائمين يؤيّدون بقوة أن "يبدي المجلس رأيه"، والأخطار المحدقة باليونيفيل تتيح فرصة كبيرة لهذا التعبير، على الرغم من أنّ مبادرة حزب الله إلى الهجوم هي السبب الحقيقي للخطر على اليونيفيل، لا ممارسة إسرائيل حقها في الدفاع عن نفسها. بل إنّ مندوب اليونان قال صراحة إنّ إبداء الرأي مهم "لرفع الضغط عن المجلس"، وتلك بالتأكيد طريقة محرجة للنظر إلى العالم. كانت فرنسا، باعتبارها رئيسة للمجلس، تضغط "للقيام بشيء ما"، على الرغم من أنّ ذلك يتعارض بشكل مباشر مع تعليق الرئيس شيراك في سان بيترسبيرغ بأنّ "إسرائيل تحتاج إلى وقت لتسحق حزب الله". بدا ذلك شيئاً يمكن أن يصدر عن الرئيس بوش، وهو محقّ. فقال أبرامز، "إنّ هذا يمثّل مستوى جديد من النفاق بالنسبة إلى فرنسا"، لكن اعترف كلانا بأنّ بيروقراطية وزارة الخارجية كانت تحرّض أيضاً على "عمل شيء"، وخشينا أنّ تنتقل العدوى إلى رايس.

لم يكن موقف فرنسا مساعداً عندما وافقت على طلب أنان "إطلاع" مجلس الأمن في جلسة علنية يوم الخميس في 20 تموز/ يوليو. كان من الصعب بالطبع مقاومة طلب الأمين العام بإجراء مثل هذا الإطلاع، لكنّ لذلك علاقة بالضغط علناً على الولايات المتحدة أكثر من أي رغبة في نقل المعلومات الذي يمكن إنجازه بسهولة مماثلة وكفاءة أعلى في جلسة مغلقة. كما كان من المقرّر أنّ يقوم فريق أنان الثلاثي الذي عاد من المنطقة بإطلاع المجلس علناً يوم الجمعة، لكن أنان لم يشأ الانتظار طويلاً. دعا أنان، كما هو منتظر، إلى "وقف فوري للأعمال العدائية"، وذلك موجّه ضدّ إسرائيل بالطبع. وقد أوضحت البيانات الأميركية المتكرّرة أننا غير مهتمّين في وقف آخر

لإطلاق النار في الشرق الأوسط يعيد الأوضاع ببساطة إلى ما كانت عليه من قبل" كنا نريد إحراز تقدّم حقيقي في المنطقة ونريد أنّ يكون دائماً هذه المرة. غير أنّ الأمم المتحدة كانت تريد وقف إطلاق النار، وليس لديها ثقافة الحلول الطويلة الأمد. إذا كانت الولايات المتحدة ترفض وقفاً لإطلاق النار، فماذا عن "وقف الأعمال العدائية" الذي حاول أنان تصويره بأنّه شيء مختلف، ولم نكن مقتنعين به في تلك المرحلة على الأقل. وخلص أنان إلى أنّ "على مجلس الأمن أنّ يتحدث بصوت واحد في الأيام القادمة"، وتلك إشارة غير مستورة جيداً إلينا باعتبارنا أكبر صديق لإسرائيل في المجلس. رددت أمام الصحافة في أعقاب الاجتماع متسائلاً كيف يمكن أنّ توقف دولة ديمقراطية مثل إسرائيل إطلاق النار مع مجموعة نعتبرها إرهابية. ولم يجب أنان عن ذلك السؤال قط.

في المشاورات التي أُجريت بعد ملاحظات أنان العلنية، دعا كل المتحدّثين في المجلس تقريباً إلى وقف إطلاق النار وانتقدوا "استخدام القوة غير المتناسب" من قبل الجيش الإسرائيلي، وتلك طريقة أخرى مفضّلة لمهاجمة إسرائيل. كانت الحجة أنّ حزب الله خطف وقتل بضعة جنود إسرائيليين "فقط"، وأنّ الردّ الإسرائيلي جاء "مفرطاً". وقد سألتُ الصحافة لاحقاً إذا كان يجب أنّ يكون ردّ إسرائيل محدوداً بقتل وخطف عدد مساوٍ من أفراد حزب الله، أو إذا كان يجب أنّ يتوقف ردّ أميركا على بيرل هاربر بعد إيقاع عدد من الإصابات في اليابان مساوٍ لما أصابنا في 7 كانون الأول / ديسمبر. أنّ مقولة "استخدام القوة غير المتناسبة" هراء وتغفل عن أنّ التهديد الذي ترذ عليه إسرائيل دفاعاً عن النفس هو وجود حزب الله بحدّ ذاته، لا الحادثة المباشرة التي حفزت على ممارسة هذا الحق. كنت أدرك تماماً أنّ إسرائيل تستخدم بمثابة هدف بديل من الولايات المتحدة، في حين أنّ الاستخدام "غير المتناسب" للقوة هو الطريقة التي ندير فيها الحرب، عندما نُجبر على استخدام القوة، مفضّلين الحسم السريع بدلاً من السماح بالانسياق إلى الاستنزاف.

وصلت رايس إلى نيويورك مساء الخميس لتتسلّم تقريراً من بعثة أنان إلى الشرق الأوسط بقيادة نامبيار في والدورف يوم الجمعة في 21 تموز/ يوليو، قبل أنّ يطلعوا مجلس الأمن بكامل أعضائه. تحدّثت مسبقاً إلى أبرامز في واشنطن وقلت إنّني قلق بشأن الانفعال الذي يسود الخارجية. وأجاب أبرامز، "أستطيع أنّ أبلغك بوضوح أنّ بوش غير منفعل". كان ذلك مهماً لأن مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدني ديفيد ولش اتصل يوم الخميس بالسفير الإسرائيلي في واشنطن داني أيالون ليطلب على نحو "شبه هستيري" إدخال الإغاثة الإنسانية إلى لبنان قبل إطلاع يوم الجمعة. دعتني رايس إلى جناحها في الثامنة والربع صباحاً لتقول إنها تريد قوة غير تابعة

للأمم المتحدة لتملأ "الفراغ الأمني" في لبنان عندما تنسحب إسرائيل، على أنّ يتولّى القيادة أكبر بلد مساهم بالقوات، ورأت أنّ ذلك يمكن أنّ يكون فرنسا أو تركيا أو إيطاليا. لكن مما يؤسف له عدم وجود فهم حقيقي لكيفية نشر هذه القوة أو متى، أو ما هي علاقتها بوقف إطلاق النار الذي يطالب به الجميع. وقالت رايس أنّ كل هذه القضايا ستبحث يوم الخميس القادم في روما، بعد أنّ تزور الشرق الأوسط يوم الأحد. ولكي أوضح أننا نقف على أرض غير صلبة، أعطيت رايس رسماً كاريكاتورياً من جريدة "يو إس إيه توداي " يظهر قطتين، "حزب الله" و"إسرائيل" تنشب كل منهما أظافرها في الأخرى، فيما يدخل كلب بودل متبختراً يحمل اسم "الأمم المتحدة". وظهر تحته التعليق التالي: "في المستنقعات الرخوة". فابتسمت.

بدأ نامبيار ودي سوتو ورود لارسن إطلاعهم في الثامنة والنصف صباحاً في الجناح 35H، مكان الاجتماع المعتاد في زيارات وزيرة الخارجية، وعرضوا خطتهم لوقف الأعمال العدائية. وكان نامبيار يعتزم نقل المعلومات نفسها تقريباً إلى مجلس الأمن بأكمله في العاشرة صباحاً. بدت لنا تلك الفكرة سيّئة، لأنّ وصف خطة الأمم المتحدة التي تفضّل ما توقّعه أنان في اليوم السابق، لن يساعد رايس عندما تتوجّه إلى المنطقة. التقط رود لارسن المراد واقترح أنّ يعيد ثلاثي الأمم المتحدة صياغة ما يعتزمون قوله. وهكذا أدى إطلاع رايس الموجز غرضاً مفيداً رغماً عنه. توجّهت رايس بعد ذلك عائدة إلى واشنطن، وكان آخر ما قالته لي عن مجلس الأمن، "دعهم يتحدّثون دون أنّ يفعلوا أي شيء"، وهو ما بدا لي صائباً.

تأجّل اجتماع المجلس إلى الحادية عشرة صباحاً، لكنه لم يجتمع قبل الساعة 11:25 صباحاً لأنّنا انتظرنا قدوم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية يان إيغلند. ويبدو أنّ إيغلند، وهو نرويجي من أصحاب المبادئ الأخلاقية السامية الذين ينتقدون الولايات المتحدة بصورة تلقائية على استجاباتها "غير الكافية" للمآسي الإنسانية، كان مشغولاً جداً فلم يأتِ في الوقت المحدّد على الرغم من العديد من الاتصالات بمكتبه. كانت قاعة المجلس مليئة كما هي العادة في قسم الوفود والقسم العام. قدّم نامبيار الإطلاع الشهري المنتظم عن الشرق الأوسط وخلاصة عن رحلته، فكانت نسخة باهتة عما قاله أنان في اليوم السابق، على الرغم من أنّه دعا أيضاً إلى وقف الأعمال العدائية "بشكل عاجل". وأعلن إيغلند، بطريقته المعهودة التي تظهر أهميته الذاتية، أنه يتحدّث "باسم العاملين الإنسانيين في منظومة الأمم المتحدة" وليس لأنّ أحداً طلب منه ذلك. وألقى تبعة كل شيء تقريباً على إسرائيل. وتلقّى غيلرمان الكثير من الضربات من الصورة الكئيبة للوضع الإنساني في لبنان كما رسمها إيغلند، ومن الدعوات إلى وقف إطلاق النار، بقوله أنّ إسرائيل ستدعم "الممرّات الإنسانية" التي يمكن أنّ تنقل عبرها مؤن الإغاثة

بسلام. ومن حسن الحظّ بعد هذا الاجتماع أنّ زيارة رايس إلى الشرق الأوسط جمّدت أنشطة المجلس بضعة أيام على الأقل.

رداً على حادثة ثانية أصابت فيها النيران الإسرائيلية موقعاً لليونيفيل، وقتلت أربعة هذه المرة، اتهم أنان إسرائيل بأنها تعمّدت استهداف موقع اليونيفيل في الظاهر. بالمقابل، لم يقل شيئاً عن حزب الله الذي يعرّض اليونيفيل لخطر دائم بإطلاق الصواريخ من مواقع قريبة جداً، ويستخدمها بمثابة درع في الواقع. وقد هدأت ثورة أنان بعدما تحدّث إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت الذي وعد بفتح تحقيق في الحادثة، لكن البابا الزمني أصبح سريع الغضب من عدم استماع أحد إليه. وكان أحد عناصر اليونيفيل الأربعة الذين قتلوا صينياً، ما حفز الصين على المطالبة ببيان رئاسي يدين هجوم الجيش الإسرائيلي. وكانت المسوّدة الصينية الأولى قاسية وغير مقبولة بالمرة، لكن يوم الأربعاء في 26 تموز/ يوليو، عرض عليًّ وانغ مسوّدة أكثر تحفظاً، لكنّها لا تزال تعتبر الحادثة هجوماً إسرائيلياً متعمدّاً. اتفقنا على مواصلة المحادثات، لكن انتشرت الأخبار بأنّ اجتماع رايس في روما مع وزراء الخارجية الآخرين انتهى إلى اختلاف. كان ذلك بعيداً عن الدقّة، لكن الصحافة أوردت أنّ الولايات المتحدة كانت "معزولة" بشأن مسألة وقف إطلاق النار، وهو ما أعرف أنّه سيُغضب مكتب شؤون الشرق الأدنى في الخارجية ولن يرضي رايس.

أطلِع المجلس على حادثة اليونيفيل، على خلفية الأخبار السيّئة الواردة من روما، وتلا ذلك كلمة لاذعة من وانغ، وتبعتها كلمات تفرط في انتقاد إسرائيل. شعرت بأنّ الأمانة العامة تستغلّ مقتل جنود اليونيفيل الأربعة للضغط لتحقيق ما يريده أنان منذ مدّة، وتحديداً وقف إطلاق النار، لذا تدخّلت لأقول أنّ أي بيان رئاسي يجب أنّ يركّز على القضية الدقيقة التي بين أيدينا، أي مقتل جنود حفظ السلام، والا سيكون من الصعب التوصل إلى اتفاق. ثمّ غادرت إلى واشنطن لحضور جلسة الاستماع الثانية بشأن تثبيتي، وذلك أمر ضروري إذا كنت سأثبَّت قبل انتهاء مدة تعييني في أثناء العطلة في كانون الأول / ديسمبر.

عندما عدت إلى نيويورك، كان قد تمّ الاتفاق على بيان رئاسي متواضع، لكنّنا واجهنا قضية مقلقة كثر: كانت الأمانة العامة تحاول تحديد موعد لعقد مؤتمر "لجمع القوات" من أجل "الأمن" في جنوب لبنان بعد الانسحاب الإسرائيلي. كان ذلك يجري على الرغم من عدم الاتفاق على ما هو تفويض القوة، أو ما هي قواعد الاشتباك الخاصة بها، ما يعكس الالتباس الذي لازم هذه الفكرة منذ بدايتها. فمشكلة لبنان هي حزب الله، والردّ الوحيد هو قوات مستعدة لاستخدام القوة لنزع سلاح المنظمات العسكرية لمعاهدة النظام إلى حين تتمكّن القوات المسلّحة اللبنانية من تولي زمام الأمور (ولا أحد

يعرف متى يتم ذلك). غير أنّ الأمانة العامة والعديد من البلدان الأخرى كانت تريد قوة "يونيفيل معزّزة"، ذات قواعد اشتباك أقوى قليلاً، لكن دون أنّ تقوم بأي شيء أكثر من الدوريات التي تقوم بها اليونيفيل دون تأثير يذكر منذ أكثر من خمس وعشرين سنة. لم أجد أي جدوى في طلب القوات من المساهمين قبل أنّ نتمكّن من إبلاغهم بما هي المهمّة. كما أنّ استنساخ اليونيفيل سيعيدنا إلى الأوضاع التي كانت قائمة، وسيكون تراجعاً واضحاً عن وجهة نظر الولايات المتحدة الصريحة بأننا لا نريد وقفاً لإطلاق النار كالمعتاد، يليه بعد بضعة شهور مزيد من هجمات حزب الله عبر الخط الأزرق.

على الرغم من التفاهم الذي توصّلت إليه مع الفرنسيين على ألا يوزّع أي منا أي مشروع قرار قبل الاتفاق عليه مسبقاً، فإنّهم وزعوا نصاً يوم السبت دون إخطارنا بذلك أو حتى إخطار البريطانيين. وعندما اتصلت بدي لا سابلييه لأسأل لماذا تقدّم بمشروع قرار دون أنّ يشعرنا مسبقاً، كشفت محادثتنا عن خلاف مقلق بشأن "قوة الإحلال" التي كنّا نتحدّث عنها منذ أسابيع بطريقة ملتبسة. فقال دي لا سابلييه أنّ فرنسا لا تريد أنّ تكون لها "سلطة تنفيذية"، ما يعني أساساً أنّهم يريدون عملية تقليدية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بقواعد اشتباك محدودة، بدلاً مما نتصوّره - نشر "جيوش حقيقية" مستعدة لاستخدام القوة لنزع سلاح حزب الله وملء "الفراغ الأمني" بخلاف ذلك. أصبحت فرنسا الآن تريد حلاً سياسياً بين كل أطراف الصراع في لبنان قبل الاتفاق على قوة ما أو نشرها، أي إعطاء حزب الله القدرة على نقض أي اتفاق إذا لم يعجبه مظهر القوة في أعقاب انسحاب الجيش الإسرائيلي. وقد وضع هذا التحوّل الفرنسي غير المتوقّع الولايات المتحدة في موقف صعب، ويبدو أنّه جاء من شيراك نفسه.

في التاسعة إلا ربعاً من صباح يوم الأحد في 30 تموز/ يوليو، عرفت أنّ أنان يريد عقد اجتماع لمجلس الأمن لأنّ غارة إسرائيلية جوية على قانا في جنوب لبنان أدّت إلى مقتل العديد من المدنيين. ومع أنّ مقتل هؤلاء كان مأساوياً، فإنّ خطوة أنان ليست سوى حيلة أخرى لزيادة الضغط على الولايات المتحدة واسرائيل من أجل قبول وقف لإطلاق النار، وهي مناورة خبيثة لإجبار وسائل الإعلام على نشر عناوينها المبتذلة عن "جلسة الأحد غير العادية" لمجلس الأمن. ونظراً لأنّ فرنسا ترأس المجلس، ولميلها إلى اتباع توجيهات أنان، لم يكن هناك مفرّ من انعقاد الاجتماع. وقد بدأ في وقت متأخّر من صباح ذلك اليوم، وظهر أسلوب أصحاب المبادئ الأخلاقية السامية على أنان. فاعترف بأنّه لا يعرف سوى ما أبلغته به الحكومة اللبنانية (كأنّه لا يوجد هناك أفراد لليونيفيل في أي مكان قريب من قانا)، وأنّه لم يتحدّث إلى إسرائيل، لكنّه انطلق بعد ذلك. علينا أنّ "ندين هذا العمل بأقوى العبارات الممكنة"، ودعا - مفاجأة - إلى "وقف فوري للأعمال العدائية" بسبب "الغضب

الأخلاقي في كل أنحاء العالم" ولأنّ الجانبين (مساواة أخلاقية كما ترون) "ارتكبا انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي". أوضحت الكلمة وملاحظاتها المبتذلة أنّها أداة إعلامية كبيرة لأنان استخدم فيها كل النقاط نفسها التي استخدمها ضدّ إسرائيل منذ بداية الحرب. وانتقد الولايات المتحدة مباشرة قائلاً أنّ "على المجلس أنّ يضع خلافاته جانباً"، ما يعني بوضوح أنّ على الولايات المتحدة أنّ تتراجع عن موقفها، واختتم بتوبيخ المجلس على عدم تحرّكه، قائلاً أنّ سلطة المجلس وموقفه على المحكّ، وإنّ علينا العمل، إلخ. أمر مثير جداً، وبيان إعلامي جيد جداً لأنان، وكل ذلك مسرحي صرف.

كانت رايس تعتزم الانتقال من إسرائيل إلى لبنان، لكن عندما رفض رئيس الوزراء السنيورة مقابلتها، قرّرت العودة إلى واشنطن. شكل ذلك إلى جانب التقرير السلبي عن اجتماع روما سلسلة من الهجمات الصحفية على رايس، وعلمتُ ممن يسافرون معها أنّها انزعجت منها كثيراً. في غضون ذلك، أبلغ محاميها فيليب زيليكو الفرنسيين في باريس، بناء على تعليماتها، أنّ بوسع الولايات المتحدة أنّ توافق على "تعليق العمليات الهجومية"، أو هكذا أخبرني دي لا سابلييه في المشاورات الصباحية. وبما أنّ إسرائيل هي المهاجِمة، فإن ذلك من الناحية العملية لا يختلف كثيراً عن دعوة أنان إلى "وقف فوري للأعمال العدائية"، وقد استخدم دي لا سابلييه ذلك التقارب لتصعيب الأمور علي. اتصل هادلي وبيرنز ليعرفا ماذا يجري، وسألت عما يرمي إليه زيليكو. أكّد هادلي أنّ زيليكو كان "يُجري عصفاً ذهنياً" ولم ينقل موقف رايس. وقال بيرنز أنّ زيليكو "تجاوز حدوده تماماً"، لكنّني أشرت إلى أنّ دي لا سابلييه أبلغ نصف نيويورك بما كان يقوله، وقلت أنّ ذلك ليس أفضل الأوقات "للعصف الذهني" مع مجموعة من الأجانب، بعد مرور ثمانية عشر يوماً على الحرب.

بعد ظهر ذلك اليوم، توصّل دي لا سابلييه إلى أنّه لن يجد أي صيغة لبيان رئاسي عن قتلى قانا يمكن أنّ يكون مقبولاً للولايات المتحدة وقطر، لذا عندما اجتمع المجلس في الساعة الرابعة بعد الظهر تقريباً، كانت الكآبة سائدة، فحاولت رفعها بالتأكيد ثانية على أنّنا مستعدون تماماً لإصدار بيان رئاسي ينسجم مع البيان الذي صدر في أعقاب مقتل جنود اليونيفيل. لكنّنا لن نوافق على وقف لإطلاق النار أو إدانة صريحة لإسرائيل. بعد ذلك قرأ دي لا سابلييه خبراً نقلاً عن وكالة الصحافة الفرنسية بأنّ إسرائيل وافقت على وقف للقصف لمدة ثمانٍ وأربعين ساعة، على الرغم من عدم تقديم أي سبب، وتدخّل أنان الذي انضمّ إلينا ليقول أنّ ذلك يشكل أساساً يمكننا أنّ نبدأ منه للتوصّل إلى وقف دائم لإطلاق النار. لم كن مستعداً للموافقة على ذلك، لذا قال دي لا سابلييه أنّ علينا الاستراحة ثانية فيما يحاول إدخال تعديلات على النص. وفيما كنّا نلفّ وندور، أبلغني بيرنز أنّ رايس قالت، في

اتصال من إسرائيل، إنّنا نواجه يوماً سيئاً (ويعني ذلك أنّ رايس واجهت يوماً سيئاً بعد إلغاء رحلتها إلى لبنان)، وأن علينا التوصّل إلى بيان رئاسي ما دون تأخير. تمسّكت في الواقع بنصّ لوقف إطلاق النار اتفق عليه وزراء الخارجية في اجتماع روما ("يدعو إلى إنهاء العنف")، وهو نصّ غير مؤذٍ وقلت إنّنا لن نتقدّم إلى أي مكان في نيويورك إلى أنّ يقرّر الوزراء الابتعاد عن ذلك النصّ. وأنهينا النهار بنص نهائي غير مثير، لكنّه لم ينتج أي ضرر دائم على الأقل.

بعد اجتماع آخر للمجلس يوم الاثنين في 31 تموز/يوليو، مال في أثنائه مندوب تنزانيا نحوي وسأل لماذا يواصل العرب عقد اجتماعات تتيح الفرصة لغيلرمان لشرح موقف إسرائيل بفعالية، طلب مني دي لا سابلييه القدوم إلى مكتب رئاسة المجلس لإجراء محادثة ثنائية. كان يعتقد أنّ الفجوات المفهومية بين موقفينا من لبنان لا يمكن تضييقها، لكنّه وافق على اقتراحي أنّ نحاول على الأقل وضع خلافاتنا جانباً للوصول إلى فكرة أفضل. وللقيام بذلك أحتاج بالطبع إلى مشروع قرار مأذون، ولم يكن جاهزاً بعد على الرغم من أنّهم يعملون عليه في واشنطن منذ أسابيع. قال بيرنز أنّ رايس (وهي الآن في طريق العودة إلى واشنطن) متلهّفة للقدوم إلى نيويورك في نهاية الأسبوع للتصويت على النص على مستوى وزاري، لكنّه في حيرة من أمره كيف يفترض بي الوصول إلى تلك المرحلة دون نصّ موافق عليه يجري بحثه.

اتصلت بي رايس مرتين من طائرتها. أوضحتُ أنّ فرنسا تريد وقفاً فورياً لإطلاق النار وتعتقد أنّ القوة الدولية يجب ألا تتمتّع بسلطة تنفيذية، إذ يجب أنّ يحظى أي اتفاق بالموافقة التامة من لبنان واسرائيل وحزب الله. ويعني ذلك ضمناً بالنسبة إلى فرنسا عملية "من خطوتين"، الأولى وقف إطلاق النار، والثانية إنشاء القوة الدولية الجديدة. كنّا قد قاومنا هذا النهج، ونريد تضمين كل شيء في قرار واحد للمساعدة في تحقيق الحلّ "الدائم" الذي نريده. وذلك هو الخلاف المفهومي الجوهري بيننا، فقالت رايس أنّ سماع ذلك "مفيد جداً" كما لو أنّها لم تسمعه من قبل. وكانت تريد أيضاً أنّ تكون أي قوة دولية جديدة مرتبطة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1559، لتقليل التدخّل السوري والإيراني، وتريد حظراً للأسلحة، لكي لا يعيد حزب الله تسليح نفسه. شدّدت على أنّني بحاجة إلى مشروع مأذون في نيويورك، وقالت إنّها ستضعه فور وصولها إلى واشنطن.

في اليوم التالي، 1 آب / أغسطس، اتصلت رايس في التاسعة صباحاً تقريباً لتقول إنّها اطلعت على مشروع القرار الذي عملت عليه البيروقراطية مدة طويلة، وتريد تغييره. وكانت تعتزم كسر المأزق الداخلي، وتلك أخبار طيّبة، لكنّها أحيت فكرة زيليكو عن "تعليق العمليات الهجومية" ما دفعني إلى التساؤل عما إذا لم يكن زيليكو يقوم بتقديم عرض رايس في النهاية. وكانت رايس قد تحدّثت أيضاً مع الوزير الفرنسي دوست بلازي عن رحلته يوم

الاثنين إلى بيروت، حيث وجد أنّ السنيورة يعارض بقوة أي قوة دولية مختلفة عن عمليات الأمم المتحدة التقليدية لحفظ السلام ويعارض أي وقف لإطلاق النار لا يقوم على "تبادل الأسرى" مع إسرائيل (ما يعني تبادل الرهائن الإسرائيليين مقابل سجناء حزب الله الذين تعتقلهم إسرائيل منذ مدة طويلة). ومن المدهش أنّ دوست بلازي توجّه إلى طهران للقاء وزير الخارجية الإيراني ووجده متصلّباً وعنيداً (يا لها من مفاجأة!). لا يعرف أحد بالضبط ما هي مسؤولية إيران عن هجوم حزب الله، لكنّني أحسب بالتأكيد أنّ يكون المسؤول عن تمويل حزب الله متورّطاً في النشاط العسكري بشكل عميق.

اجتمعت أنا ودي لا سابلييه في مقرّ البعثة الفرنسية في العاشرة صباحاً لمتابعة نقاشنا، على الرغم من أنّه ليس لدي ما أقوله سوى أنّ فكرة "تعليق العمليات الهجومية" عادت إلى طاولة البحث. وقال دي لا سابلييه إنّه يعتقد بأن أي قرار يجب أنّ يذكر منطقة مزارع شبعا المتنازع عليها في مرتفعات الجولان، التي يطالب بها لبنان ويعتقد الجميع سواه أنّها أرض سورية تحت الاحتلال الإسرائيلي، و"تبادل الأسرى"، وكل ذلك يوحي بأنّ فرنسا، السلطة التي انتدبتها عصبة الأمم السابقة على لبنان، تتحدّث باسم السنيورة. في غضون ذلك، كان مشروع القرار الفرنسي النص الوحيد المعروض للنقاش إلى حين نتوصّل إلى النص الخاص بنا. ومن المثير للاهتمام أنّ أبرامز، الذي رافق رايس في رحلتها، قال إنّها تعتقد أنّه كان لديها اتفاق سياسي لحل القتال "قبل قانا"، لكن القصف أوقع الفوضى في كل شيء بمنعها من الذهاب إلى لبنان. لكن لم كن أعتقد أنا وهو أنّ تلك قراءة دقيقة.

فيما كان موقفنا يضعف، سمعت أنّ مدير مكتب أنان، مالوك براون، يقول أنّ إدارة بوش "فقدت عقلها"، ما يعني أننا غيّرنا رأينا ثانية باتجاه موقف فرنسا والبلدان الأوروبية. وظهر مالوك براون أيضاً في الأخبار، في مقابلة مع جريدة "فايننشال تايمز" يحثّ فيها المملكة المتحدة على ألا تبدو شديدة الارتباط بالولايات المتحدة في هذه الحرب، وذكر ملاحظات غير مشروعة عن الولايات المتحدة كسابقاتها. ضغطت على جونز باري لكي يقول شيئاً علناً رداً عليه، لكنه رفض، على الرغم من أنّه أُحرج لأنّ صبيّه في الأمانة العامة يجعجع دون تمييز.

جاءت المفارقة القصوى في نهاية اليوم التالي، 2 آب / أغسطس، عندما اتصل دي لا سابلييه ليقول إنّه يريد أنّ تكون الاجتماعات اللاحقة بشأن مسوّدة النص بين الولايات المتحدة وفرنسا فقط. وكان يشعر بأنّ ذلك مهم لكي لا يُنظر إلى ما نخرج به في النهاية كنصّ "إنكليزي" ويلقى استقبالاً أفضل في الشرق الأوسط، إذ أنّ الجميع ينتظرون ليتبيّنوا ما نفعله كلانا. وعندما اشتكى لِي جونز باري من ذلك عدة مرات، أحلته إلى مالوك براون.

وكان ذلك ملائماً أيضاً من نواحٍ أخرى أيضاً، لأن واشنطن بدت أكثر ارتباكاً بشأن هذه الحرب أكثر من ارتباكها في أي شأن آخر أذكره.

شدّد غيلرمان أمامي في 3 آب/أغسطس على أنّ القدس قلقة من مشروع القرار. لم تكن إسرائيل تريد "وقفاً للعمليات الهجومية"، أياً يكن ما يعنيه ذلك، لتجد نفسها عالقة في جنوب لبنان حتى يتم إنشاء قوة دولية جديدة. كانت تلك مشكلة ملازمة لنهج فرنسا "ذي الخطوتين"، وكان من أسباب رفضنا له إلى أنّ غيّرت رايس رأيها. المشكلة الكبرى بالطبع هي استراتيجية إسرائيل الأولية التي تعتمد على قوة دولية جديدة تغطي خروجها من لبنان، بعد عقود من الاعتقاد أنّ ليس هناك أي قوة دولية يمكن أنّ توفّر الحماية التي تحتاج إليها إسرائيل. بعد ذلك اليوم، اجتمعت أنا ودي لا سابلييه وفريقينا لمدة ثلاث ساعات ونصف، ونحن نقلّب في مشروع القرار، وقد حقّقنا تقدّماً كبيراً في العديد من القضايا الجانبية، وتمكّنا على الأقل من فهم الخلافات التي تفصل بيننا بشكل أفضل. ومن افتراضاتنا الرئيسية في هذه المحادثات أنّ فرنسا ستكون المساهم الرئيسي في أي قوة دولية جديدة، ولذلك ستكون قائدتها على الأرجح، وهو افتراض انقلب رأساً على عقب في اليوم التالي عندما أبلغ غوردو مونتانيو هادلي أنّ فرنسا لن تتولى القيادة. ومن المفارقة أنّ فرنسا قالت إنّها تريد "حصة معتدلة" مع "الجيوش الحقيقية" الأخرى، مقابل عمليات قوة الأمم المتحدة التقليدية لحفظ السلام، دون أنّ تكون الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة في القوة. وقد جاء هذا الموقف الجديد من شيراك مباشرة، على الرغم من أنّنا لم نفهم تماماً ما الذي يدفعه إلى التردّد.

اجتمعت ثانية عدة مرات مع دي لا سابلييه في يوم الجمعة 4 آب/أغسطس، وشعرت بعد الظهر أنّ ليس بوسعي التقدّم أكثر إلى أنّ تقرّر واشنطن أخيراً ما الذي تريده في القرار. وقد "أنقذت" عندما أخبرني دي لا سابلييه أنّ السنيورة رفض ما كتبناه حتى الآن، وأنّه لن يستطيع حضور مزيد من الاجتماعات إلى أنّ يحصل على تعليمات جديدة من باريس، وهو تأخير وافقت عليه عن طيب خاطر (وبسعادة). وعندما وصلت التعليمات الجزئية، كانت تتضمّن توجيهاً بالموافقة على عبارة "الوقف التامّ للأعمال العدائية". وذلك مجرّد ابتعاد طفيف عن "وقف إطلاق النار الفوري" الذي كان يريده أنان منذ البداية، وبعيد جداً عن هدفنا الأصلي، "لا وقف لإطلاق النار دون حل سياسي"، الذي تراجعنا عنه بسرعة منذ زيارة رايس إلى المنطقة. وفي نهاية يوم الجمعة، حللت أنا ودي لا سابلييه كل القضايا المهمة باستثناء اثنتين: كيفية وصف "الأعمال العدائية" (وفي هذا الشأن كانت فرنسا والعرب يعتقدون أنّهم يقدّمون تنازلاً كبيراً بعدم طلب انسحاب إسرائيلي فوري وغير مشروط) وكيفية التعامل مع عودة المخطوفين الإسرائيليين وسجناء حزب

الله الذين تحتجزهم إسرائيل منذ مدة طويلة (وهو ما أصرّت فرنسا على التعامل معه على قدم المساواة وواصلت رفضي له). وفي هذا الوقت، دبّت الفوضى في إسرائيل، لأنّ ما نوافق عليه لا يماثل موقفنا الأصلي في الواقع. لكن كما أبلغت غيلرمان، وأفاد به القدس، إذا لم تكن إسرائيل راضية، فعلى ليفني الاتصال برايس، أو على أولمرت الاتصال ببوش. فلست أنا بالتأكيد من يتخذ القرار في نيويورك.

كان ذلك يوم الجمعة، وما يشغل معظم الوفود الأخرى هو هل تتمكّن من قضاء إجازة في عطلة نهاية الأسبوع. وفي السادسة والنصف بعد الظهر تقريباً، اتصلت رايس لتقول أنّ علينا الموافقة على الصيغة الفرنسية في قضية "السجناء" (ما يعني ضمناً تحرير سجناء حزب الله والمخطوفين الإسرائيليين في الوقت نفسه). وعلينا أيضاً قبول الصيغة الفرنسية "لوقف الأعمال العدائية" إذا تمكنا من إيضاح وقف العمليات **الهجومية** الإسرائيلية فقط، وعدم إضعاف قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها. اتصلت بدي لا سابلييه على الفور، ولا حاجة بي إلى القول إنّه ابتهج لسماع هذا الخبر، والخبر الإضافي الذي أطلعني عليه بيرنز بأنّ رايس تريد التوصّل إلى اتفاق يوم السبت. وكنت قد قلت أنّ ذلك متعذّر دون تقديم تنازلات كبيرة من قبلنا، وهو ما افترضت أنّنا قمنا به. غير أنّ الأمر الوحيد الذي تعزّزه هذه التغييرات هو شرعية وجود الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان، وقدرته على القيام بعلميات **دفاعية**، وهو ما ظننت أنّه مهمّ. مع ذلك، بدت إسرائيل مصمّمة على سحب الجيش الإسرائيلي بأسرع ما يمكن أو حتى أسرع من ذلك، وذلك أمر يتعذّر تفسيره بقدر تعذّر تفسير اعتمادها على قوة دولية.

اتصلت بهادلي في السادسة صباحاً يوم السبت في 5 آب / أغسطس لأطلعه على ما يجري. وأعاد الاتصال بي في السابعة والربع صباحاً ليقول أنّ غوردو مونتانيو يعتقد أنّنا توصّلنا إلى اتفاق وأنّ علينا وضع نص مشروع القرار النهائي في وقت لاحق من ذلك اليوم، وهو ما أسعد غوردو مونتانيو كثيراً. اتصات بغيلرمان لإبلاغه بما وافقت عليه رايس، لكي يتمكن من الاتصال بالقدس فيما لو أرادوا مراجعة رايس أو بوش. وفي العاشرة والثلث صباحاً تقريباً، تحدّثت إلى رايس وهادلي، وكانا في ذلك الوقت على متن طائرة الرئاسة مع بوش في طريقهم إلى كروفورد، وأوجزت لهما أين نقف، كما نقلت استياء غيلرمان من مشروع القرار الأخير. اجتمعت أنا ودي لا سابلييه ثانية قبل الظهر لوضع اللمسات الأخيرة على مشروع القرار واتفقنا على توزيعه في الواحدة بعد الظهر، وطلب اجتماع غير رسمي للمجلس في الثالثة بعد الظهر لشرح ما توصّلنا إليه. اتصل هادلي في الواحدة بعد الظهر ليقول أنّ إسرائيل قلقة الآن من أنّ حكم حظر الأسلحة إلى لبنان لن يكون فعّلاً ومن المفارقة أنّنا كنّا نسمع من الأمانة العامّة أيضاً أنّ تعزيز الحظر أو

حتى مراقبته سيكون صعباً جداً على اليونيفيل الضعيفة، ما يوحي بأنّ تقييم إسرائيل دقيق جداً. لم أكن بالتأكيد أؤمن البتة باليونيفيل القائمة حالياً، لكن اعتباراً من يوم السبت، أصبح هناك على الأقل إمكانية لقوة دولية غير قوّة "القبعات الزرق".

ومما أثار مزيداً من القلق الفوري اتصال السنيورة برايس لإبلاغها أنّه يريد التعبير بصراحة كبر أنّ القوات المسلّحة اللبنانية ستنتشر في جنوب لبنان عند انسحاب الجيش الإسرائيلي. كانت تلك فكرة ممتازة قبل ست سنوات، بدلاً من السماح لحزب الله بالسيطرة على المنطقة عند انسحاب الجيش الإسرائيلي من جانب واحد لأول مرة. غير أنّ التحرّك المحتمل للبنان بالنسبة إلى رايس يعني أنّ علينا ممارسة مزيد من الضغط على الفرنسيين لينتشروا كجزء من "القوة الدولية ". ومن المهمّ أنّ السنيورة لم يعترض على أي شيء آخر في النص، على الرغم من أنّ البعثات اللبنانية والعربية في نيويورك كانت غاضبة جداً مما كانوا يسمعونه من الفرنسيين عن النص النهائي. اقترحت على رايس في هذه المكالمة أنّ تعيد النظر في القدوم إلى نيويورك للتصويت على القرار، نظراً لاحتمالات تفكّكه عند محاولة تنفيذه. قدّرت رايس وجهة النظر هذه، لكنّها قالت إنها ستكون موجودة عند اعتماد القرار.

في الثالثة بعد الظهر، كنا مستعدين لبدء المشاورات غير الرسمية للمجلس، لكن قطر طلبت التأجيل للحصول على تعليمات. وصرّحت إسرائيل علناً أنّها يمكن أنّ تقبل القرار، ما كذر الفرنسيين كثيراً بسبب احتمال ردّ الفعل العربي المضادّ. وعندما بدأنا في الثالثة والنصف، استعرض دي لا سابلييه النص مع الأعضاء الآخرين، واقترح عقد اجتماعات للخبراء في وقت لاحق من يومي السبت والأحد، مع إمكان اعتماد النص يوم الاثنين. امتدح جونز باري القرار، بعد الغمز من قناة الولايات المتحدة لأنّها "تسبّبت" في تعطيل المجلس لمدة ثلاثة أسابيع، وأكد على "بذل الجهد لتعظيم احتمالات تنفيذ القرار". ودعا إقّا أبنتنغ الغاني، رئيس المجلس في آب / أغسطس، الخبراء إلى عقد اجتماعات في عطلة نهاية الأسبوع، وأرجأنا الاجتماع. طلب أنان بعد أنّ عاد من رحلة إلى الكاريبي (يا له من توقيت للابتعاد عن نيويورك) أنّ يقابلني أنا ودي لا سابلييه في وقت لاحق، ليعبّر عن القلق الذي سمعه من بوتين، وتحديداً أنّ إسرائيل تعتبر كل شيء "دفاعي"، لذا فإنّ القرار لن يكون فعّالاً وكان أنان يخشى أيضاً من اجتماع وزراء الخارجية العرب في بيروت يوم الاثنين، ما عزّز اعتقادي بأنّ علينا اعتماد هذا النص، على علاته، بأسرع ما يمكن قبل أنّ يبدأ بالتفكّك. اتصلت برايس في الخامسة والنصف بعد الظهر لأطلعها على ما جرى وأحذّر من اجتماع الوزراء

العرب يوم الاثنين، ووجدت أنّها لا تزال مركّزة على دفع فرنسا على نشر قوات في جنوب لبنان.

يوم الأحد في 6 آب / أغسطس، ضغطت رايس للتصويت على القرار في اليوم التالي أو الذي يليه. وبعد ظهر ذلك اليوم، توجّهت للقاء دي لا سابلييه في بعثته، فقال أنّ شيراك اتصل ببلير للتوّ شاكياً من أنّ النص غير ودّي بالقدر الكافي تجاه لبنان، لاسيما في قضية "السجناء". وجدت أنّ من الصعب تصديق ذلك، لأنّ رايس وافقت على شيء قريب جداً مما كانت فرنسا تسعى إليه. لكن اتضح أنّ فرنسا قلقة بشأن التنفيذ الفعلي للقرار، وربما دفعها إلى ذلك تنامي الخوف من نشر القوات الفرنسية في لبنان. وصل بقية أعضاء الخمسة الدائمين في الثالثة بعد الظهر، كما طلبت روسيا، وقال تشوركين أنّهم تلقّوا "إشارات قوية" من السنيورة بأنّ النص لم يعجبه، لاسيما أنّ تنفيذه يعني حرباً وتعرّضه للاغتيال. وطلب تشوركين أنّ نوقف عملنا إلى ما بعد اجتماع وزراء الخارجية العرب يوم الاثنين، فوافق دي لا سابلييه على الفور مثيراً دهشتي. وبعد مزيد من المحادثات، اتضح أنّ الولايات المتحدة هي البلد الوحيد بين الخمسة الدائمين التي تعترض على انتظار اجتماع الجامعة العربية يوم الاثنين.

اجتمعت أنا ودي لا سابلييه في مقرّ البعثة الفرنسية في التاسعة من صباح يوم الاثنين، فقال أنّ فرنسا تحاول إدخال تغييرات على نصّ الأحد لا تعدّل "طبيعة القرار في عناصره الرئيسية"، لكنّها تجعله "ودياً أكثر تجاه اللبنانيين"، وبالتالي تساعد السنيورة الذي يحتاج إلى "المفهوم بأنّنا نستمع إليه ونأخذ [مخاوفه] بالحسبان". وكان لديه العديد من التعديلات التي قال إنها "قريبة جداً من خطوطك الحمر لكنها لا تتجاوزها"، وبدأ بمزارع شبعا. هنا كان الفرنسيون يريدون أنّ يدرس أنان كل الخيارات المتاحة، وذلك أفضل بقليل من فكرة السنيورة بأن تتولّى الأمم المتحدة السيطرة على المنطقة، وتلك نقطة غير مقبولة من وجهة نظري. علمنا بعد ذلك أنّ الجامعة العربية قرّرت إرسال وفد إلى نيويورك للتفاوض معنا بشكل مباشر. وقيل لنا إنّه يجب أنّ نكون مسرورين بهذه الزيارة لأنّ العرب كان يمكن أنّ يرفضوا مشروع القرار على الفور، ما يوقع مجلس الأمن في أزمة. فبدا لي هذا البديل أفضل من سواه.

في سلسلة من المكالمات الهاتفية المتعددة الأطراف مع رايس وهادلي وآخرين في ذلك اليوم، اتضح أننا تخلّينا عن العنصر الرئيسي في موقفنا الأصلي، وهو القوة الدولية التي تتمتّع بقوة حقيقية، وانزلقنا إلى قبول تعزيز اليونيفيل، على أمل أنّ يفي ذلك بالغرض. اجتمعت بدي لا سابلييه ثانية في الثالثة بعد الظهر، ودار معظم حديثنا على قرار الحكومة اللبنانية نشر خمسة عشر ألف جندي لبناني في الجنوب "عند انسحاب الجيش الإسرائيلي خلف

الخط الأزرق". سلّمت ورقة أرسلتها واشنطن وتحتوي على النص الذي ينشئ القوة الدولية في القرار الراهن، لكن بدا أنّ اهتمام دي لا سابلييه منصبّ على ضمان موافقة الحكومة اللبنانية وأنّ دور القوة هو مساعدة لبنان، لا "فرض" أي شيء من تلقاء نفسها. ولذلك السبب لم يعجبه التفويض القوي الذي يقترحه نصنا، على الرغم من أنّنا حذفنا الإشارة إلى الفصل السابع (وهو أمر أصبحنا نجيده)، وأنّ نصنا المشترك يوم السبت كان يتصوّر ضمنياً قوة بموجب الفصل السابع في الخطوة التالية. والأهم من ذلك أنّ تفاهمنا على عدم التعامل مع نزع سلاح حزب الله في الخطوة الأولى لن يفضي إلى التعامل معه في القرار الثاني، ما يجعل تعامل مجلس الأمن مع هذه القضية مفتوحاً. وذلك ابتعاد رئيسي آخر عن نقطة انطلاقنا، دون أنّ يكون لدينا أي فكرة عن كيفية العودة إليه. في تلك الليلة، بعد عودة رايس وهادلي من كروفورد، أجرينا نقاشاً مرتبكاً آخر للموقف. وكما قال أحد أعضاء السلك الدبلوماسي الخارجي، لو علم الشعب الأميركي كيف نصيغ السياسة، لخرج وراءنا بشُوَك المزارع.

في صباح يوم الثلاثاء، قال دي لا سابلييه أنّ فرنسا تعتقد بأن قرار لبنان نشر خمسة عشر ألف جندي مهم، وأن "الاستناد إلى هذا الإعلان" مجدٍ لأنّه يمكن أنّ يحلّ أيضاً مسألة تنسيق انسحاب الجيش الإسرائيلي فيما تنتشر القوات المسلّحة اللبنانية والقوة الدولية. وعلى الرغم من أنّ آخر أفكارنا كانت محمّلة جداً بكثير من العناصر التي يجب تمريرها دفعة واحدة، فإنّ الصعوبة الرئيسية لدى فرنسا هي خطر أنّ تجد القوة الدولية نفسها متورّطة في "فرض السلام"، وهو ما لا تريد القيام به. في الواحدة إلا ثلثاً ظهراً، أوضحت مكالمة متعدّدة الأطراف مع رايس أنّ "قوة اليونيفيل المعزّزة" هي ما نريده الآن، وذلك سيسرّ فرنسا حتماً، لكنّه يمثّل انتصار الأمل على التجربة. وتبدّد بعد الظهر باجتماع علني للمجلس مع وفد الجامعة العربية الذي يتكوّن كما أعلن من عمرو موسى، والشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، وزير خارجية قطر، والشيخ عبد الله بن زايد، وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة، والرئيس الحالي للجامعة العربية. وكان ذلك استعراضاً مسرحياً، على غرار كل اجتماعات المجلس مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، إذ إننا لم نتفاوض على أي شيء.

بعد الأداء العلني، عقدنا اجتماعاً مغلقاً في الغرفة 209 - C، ضمّ وفد الجامعة العربية (إلى جانب لبنان) والخمسة الدائمين. حاول دي لا سابلييه محقاً تجنّب هذا الاجتماع، لأنّه عرف أنّ غايته الوحيدة حشر فرنسا والولايات المتحدة. وكان مستاء على العموم بسبب طريقة العرب في تسفيه نصّ يوم السبت، لكنّني لم أسعفه. كان اجتماع الوفد العربي ولبنان والخمسة الدائمين غير متسق البتة، على الرغم من أنّ عمروِ موسى، وهو نفسه

مندوب سابق في الأمم المتحدة (قبل أنّ يصبح وزيراَ للخارجية) كان أكثر استعداداً لاستعراض نصّ يوم السبت سطراً سطراً لإبلاغنا بما يشوبه من خلل. قلت لموسى أنّ الخبراء ناقشوا التعديلات القطرية لمدة ثلاث ساعات يوم الأحد، وإنّني لا أميل إلى الخوض في ذلك ثانية. ووافق دي لا سابلييه مسروراً، قائلاً أنّ على العرب أنّ يكونوا عمليين أكثر نظراً إلى الوجود العسكري الإسرائيلي في جنوب لبنان (على الرغم من عدم وجود إسرائيليين في هذه الغرفة المزدحمة بالطبع). شعر الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني بأنّ العرب لا يكسبون أصدقاء أو يؤثرون على أحد، فوافق على إرجاء الاجتماع. استمهلت الشيخ حمد والمندوب القطري ناصر بعد أنّ غادر الآخرون لأقول لهما ما أعتقد أنّهما أدركاه بالفعل، أنّ اجتماعاً آخر كهذا سيكون كارثة على جهودهم، دون ذكر علاقتهم بالولايات المتحدة.

تحدّثت رايس مع أولمرت في صباح يوم الأربعاء، 9 آب / أغسطس، ووافق أولمرت على قوة "اليونيفيل المعزّزة" بدلاً من "جيش حقيقي" بموجب الفصل السابع، وأن تكون "اليونيفيل المعززة" كافية لفرض حظر الأسلحة. كنت أخشى من أنّ ننتهي إلى يونيفيل ثانية منذ أنّ سمعت أول مرة بفكرة "القوة الدولية الجديدة". وها هي تتحقّق الآن. طمأنت رايس أولمرت بأنّنا سنتصدّى بقوة للضغط لانسحاب إسرائيلي، ولو رمزي، قبل نشر القوة الجديدة، وبدا أنّ ذلك كل ما تحتاج إليه إسرائيل. مع ذلك، كنا نعرف كلانا أنّ فرنسا لم توافق على ذلك بعد. في التاسعة والنصف صباحاً، اجتمعت ثانية بدي لا سابلييه، فاشتكى من أنّ فرنسا تحمّلت مخاطر كبيرة برعايتها المشتركة لنص يوم السبت مع الولايات المتحدة، وهي تعرف أنّ لبنان غير راضٍ عنه، لكنّها تفاجأت أيضاً بردّ الفعل العربي السلبي. والآن إذا لم نتوصّل إلى نوع من الانسحاب الأولي للجيش الإسرائيلي، فإنّه سيضطر إلى وقف المباحثات وابلاغ مجلس الأمن بأنّنا مختلفون في الرأي. وبهذا العمل ترضي فرنسا العرب بالطبع وتخرج من الحفرة التي حفرتها بالموافقة على نص يوم السبت (لا يعني ذلك أنّني معجب بالنص، بل لأسباب مناقضة). أبلغت دي لا سابلييه أنّ العودة إلى أعضاء المجلس الآخرين تعادل دعوتهم إلى المفاوضات، وكلانا يعرف أنّ ذلك سيجعل النص منحازاً إلى الجانب العربي وهو ما ستنقضه الولايات المتحدة، ما يؤدي إلى إضعاف ما تبقى من مصداقية لمجلس الأمن. ولم أبلغ دي لا سابلييه أنّ خوفي الحقيقي هو أنّ ننحني ولا ننقض النص الفرنسي الرهيب، نظراً لأنّ لدي تعليمات بالموافقة على كل ما يقلق الفرنسيين تقريباً (على الرغم من أنّ التعليمات لم تذكر شيئاً عن التوقيت).

قرّر الإسرائيليون أخيراً توسيع عملياتهم في لبنان إلى شمال نهر الليطاني، ما جعلني أتساءل عما أخّرهم إلى هذا الحدّ. بل إنّني تفاجأت عندما علمت

بأنّ هناك انقساماً في الحكومة الإسرائيلية على هذه الخطوة وأنّ القرار لم يصدر إلا بعد اجتماع دام ست ساعات ونصف. وفي تلك المرحلة بدأت أتساءل لمن يرجّح أنّ يكون ولاء الجيش اللبناني أكثر، لحزب الله أم للحكومة اللبنانية. وقد أنتج هذا التساؤل العديد من الأجوبة، لكنّه مهم لمعرفة هل يستطيع الجيش اللبناني في حالته الراهنة أنّ يجلب الاستقرار إلى جنوب لبنان بغياب قوة دولية أكثر قوة من "اليونيفيل المعززة".

ضغطت رايس بقوة لكي يصوّت مجلس الأمن يوم الجمعة، وهو ما يمكننا أنّ نحققه دائماً دائماً بالتراخي بطبيعة الحال، وربما يكون لذلك علاقة بالخطوة الإسرائيلية المتوقّعة باتجاه نهر الليطاني أو لا يكون. عقدنا اجتماعاً آخر للخمسة الدائمين في الساعة التاسعة والربع من صباح الخميس، وفيه قال دي لا سابلييه بصراحة أنّ فرنسا لن تفعل ثانية ما فعلته مع نصّ يوم السبت، وتحديداً الموافقة على شيء لا يدعمه السنيورة. وذلك أكثر صعوبة مما يبدو عليه، لأنّ السنيورة، كما قال تشوركين، يقول أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين، ما دفع دي لا سابلييه إلى القول، "إنّه لبناني ليس كذلك"؟ وأثار تشوركين أيضاً فكرة "الهدنة الإنسانية" لمدة اثنتين وسبعين ساعة، التي لن تتقدّم إلى أي مكان، لكنّها تعقّد مساعينا فيما تبقى من المفاوضات، فيما يمنح روسيا أداة دعائية قوية. وبعد عدة اجتماعات أخرى في نيويورك ومباحثات مع السنيورة، اتضح أنّ آخر آمالنا بتفويض بموجب الفصل السابع قد انتهى. كانت رايس مستعدة للتخلّي عن الفصل السابع لأن أنان أخبرها، في محادثة لم أعرف بها من قبل، أنّ بوسعنا كتابة نصّ "لليونيفيل المعززة" يشكل بديلاً فعّالاً وهو ما اعتقدت أنّه وهم. لكنّنا للأسف أصبحنا الآن في مرحلة التراجع التامّ، ولم يساعد قول رايس إنّها ستأتي يوم الجمعة إلى نيويورك حتى إذا لم يكن التصويت سيتمّ قبل يوم السبت، ما يشير إلى تلهّفنا للسعي إلى التصويت على أي شيء تقريبا، وبالتالي إضعاف ما تبقّى من قوّتنا التفاوضية.

كان أنان يريد عقد مجلس الأمن مساء هذا اليوم، ما سيكون كارثة في ظل الجوّ الراهن من الذعر في نيويورك (دون ذكر وزارة الخارجية)، لكن رايس حدثّتني على القبول في ثلاث مكالمات هاتفية منفصلة. وقد اقتربت جداً لأول مرة من رفض أمر مباشر، وأبلغتها بأنّ مثل هذا الاجتماع يعادل ارتكاب انتحار سياسي إذا أردنا الإبقاء على موقفنا. وجاء الفرج أخيراً عندما لانت. كان الإسرائيليون مستائين جداً، وفقاً لرايس التي اتصلت في السابعة والربع مساء تقريباً، لتبلغني أنّ ليفني قالت لها، "لقد تخلّيتم عن وقف إطلاق النار، وتخلّيتم عن الفصل السابع، وتخلّيتم عن مزارع شبعا، أبلغونا الآن لماذا يجب علينا أنّ نوقّع على هذا القرار"؟ ذلك ليس سؤالاً سيئاً، لكن هذا هو الموقف.

اجتمعت أنا ودي لا سابلييه في صباح يوم الجمعة في 11 آب / أغسطس، وأجرينا تعديلاً صغيراً بشأن مزارع شبعا باتجاه إسرائيل، بالإضافة إلى بضعة تغييرات صغيرة، واعتقدت أنّ ذلك يكفي. كانت رايس تريد مزيداً من الإيضاحات بشأن مسألة الانسحاب الإسرائيلي، وقد أخذت في الحسبان وقبلها دي لا سابلييه بسرور.

قبيل اجتماع المجلس بعد الظهر، شعرت بالقلق من أنّ تنجرف الجامعة العربية بعيداً. فذهبت أبحث عن الشيخ حمد بن جاسم، ووجدته في غرفة الاجتماعات الصغيرة قرب القاعة الألمانية. كان لطيفاً للغاية، وقال إنّه يتعامل مع السنيورة لتفادي اعتراضات حزب الله الأخيرة بشأن أمور مثل فتح الموانئ والمطارات في لبنان فور وقف الأعمال العدائية. وافقتُ على البقاء على مقربة، واستمرّ ذلك قرابة الساعة، أجيب عن الأسئلة التي يتلقّاها الشيخ حمد، وتحدّثت في إحدى المرات إلى السنيورة مباشرة. عقدنا مشاورات غير رسمية للمجلس في الساعة الرابعة إلا ربعاً بعد الظهر تقريباً، وشرحت أنا ودي لا سابلييه النص الأخير. لكن لم نتمكّن من الانتقال إلى التصويت على الفور لأنّ الصينيين قالوا أنهم بحاجة إلى تعليمات، وللحصول عليها يجب أنّ تشرق الشمس في بيجنغ. أخيراً بدأنا الاجتماع في الساعة السابعة بعد الظهر، وجرى التصويت بالإجماع على القرار 1701، تلا ذلك الكلمات الوطنية وانتهى في الساعة 9:15 مساء تقريباً. لم يتطرّق أحد إلى السؤالين الكريهين، هل سيستمر أو هل ينجح، لاسيما بالنظر إلى كل التنازلات غير السعيدة التي قدّمناها في الطريق إليه. وقد رفضت طلبات متكرّرة من شين مكورميك لإجراء مقابلات مع التلفزة للدفاع عن القرار، وتركت الأمر لبيرنز الذي كان متلهّفاً للقيام بذلك.

تحرّكت الأحداث في المنطقة بسرعة، حيث وافقت الحكومتان اللبنانية والإسرائيلية أولاً على وقف إطلاق النار. واصطدمنا على الفور بالخلاف على القوات التي ستنضم إلى "اليونيفيل المعززة"، ومن يقودها. أخيراً في اللحظة الحاسمة عرضت فرنسا، بأمر مباشر من شيراك، المساهمة بمئتي جندي فقط، وهو أدنى بكثير من المتوقع. كان شيراك يخشى من تعرّضهم لمخاطر من حزب الله، وهو ما يفسّر بالنظر إلى الأمور بعد حدوثها لماذا تخلّت فرنسا عن فكرتنا الأصلية بأن تفرض قوة دولية جديدة وقف إطلاق النار وحظر الأسلحة ونزع سلاح حزب الله. وفي وقت لاحق زادت المساهمة الفرنسية، لكن بما أنّ إيطاليا هي المساهم الأكبر بالقوات، فإنّ قائد القوة الجديدة سيكون إيطالياً عندما تنتهي ولاية القائد الحالي. واقترح السنيورة قدوم قوات من عدة بلدان إسلامية، ليس لمعظمها علاقات مع إسرائيل، وتلك مشكلة محتملة واضحة، لكنّ أنان البليد رفض استيعابها. نصحت ليفني وغيلرمان في غداء في غرفة طعام الوفود في 16 آب / أغسطس أنّ يرفضا بقوة أي

مساهمات من بلدان توجد لإسرائيل معها مشاكل، وهو ما بدأ عمله بالفعل. واستغرق حل هذه القضية أشهراً.

بمرور الوقت اتضح بجلاء أنّه لن يكون هناك قرار آخر لنزع سلاح حزب الله، وأنّ حظر الأسلحة لن يفرض، وأنّ حزب الله يعاود التزوّد بالسلاح، وأنّ "اليونيفيل المعزّزة" تبدو وتتصرّف مثل اليونيفيل القائمة وغير الفعّالة. وعلى الرغم من أنّ تشكيلات حزب الله المسلّحة لم تعاود الظهور في جنوب لبنان، فإنّه لم يكن هناك من يشذ بأن مؤيّدي حزب الله يعاودون التسلّح والتجهيز، أو بعودة الحضور السياسي لحزب الله. وعلى الرغم من عدم استئناف الهجمات الصاروخية على إسرائيل، فإنّ تهديد حزب الله الصريح للحكومة اللبنانية تزايد بعد الحرب، إذ أنّ مجرّد بقاء حزب الله في وجه تهديد إسرائيل بتدميره جعله يبدو منتصراً. فتزايدت وتيرة المسيرات في الشوارع والتهديدات باللجوء إلى العنف ضدّ السنيورة ومؤيّديه، وكذا مساعي حزب الله السياسية لتقويض الإجراءات الدستورية اللبنانية بكثير من الطرق الأخرى. والواقع الصريح هو أنّه لم يكن هناك أحد مستعدّاً للتفكير في استخدام القوة لنزع سلاح حزب الله إذا لم يقم بذلك من تلقاء نفسه: لا الحكومة اللبنانية المنتخبة ديمقراطياً، ولا إسرائيل، ولا فرنسا، ولا الولايات المتحدة، ولا مجلس الأمن بالتأكيد. لذا لا تزال هذه المجموعة من الإرهابيين المسلّحين قائمة وتهدّد إسرائيل والحرية في لبنان.

لا يزال الشك يلقي بظلاله على احتمال بقاء الحكومة في لبنان، وابعاد النفوذ السوري والإيراني، على الرغم من الحرب في الصيف بين إسرائيل وحزب الله والقرار 1701. وخلافاً لكل ما قلناه عند بداية الأعمال العدائية، فإنّه يبدو أنّ النتيجة الصافية في السنة الماضية هي مجرّد وقف آخر لإطلاق النار في الشرق الأوسط، دون حدوث تغيّر في الوضع على الأرض، وذلك أمر أقل مواتاة لإسرائيل وأقل مواتاة بالتأكيد للديمقراطية في لبنان من ذي قبل.

لإيضاح هذه النقطة، استخدمت الجامعة العربية حادثة قصف أخرى في قطاع غزة لمحاولة إحراج إسرائيل في مجلس الأمن، ما أدى إلى استخدامي الفيتو للمرة الثانية، وكنت سعيداً بذلك، يوم الأحد في 11 تشرين الثاني / نوفمبر. لم تكن الجامعة العربية مهتمة في التفاوض بشأن الحادثة. بل إنّها كانت تأمل في الفيتو لتتمكّن من إثارة القضية في الجمعية العامة، حيث تحقق نصراً كاسحاً، ولا يوجد للولايات المتحدة حق النقض. كنت أظن أنّ تلك مسألة سهلة، لكن بيروقراطيي مكتب شؤون الشرق الأدنى، الذين كانوا هذه المرة مهتمين بالمفاوضات المستمرّة بين حماس وفتح لتشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية، تحرّكوا في كل اتجاه ممكن لإيجاد طريقة لتأييد مشروع القرار القطري. ومما يثير قلقاً أشدّ أنّ رايس كانت متردّدة بشأن ما تفعله الولايات المتحدة حتى صباح يوم السبت، عندما حدّد موعد التصويت، كان

ذلك بعد أربعة أيام من العمل المكثّف على القضية في أعقاب القصف. وكما عبّر عن ذلك أحد كبار المسؤولين، "إن كوندي مستاءة، وتلقي اللوم على الإسرائيليين" لأنّهم وضعوها في هذا الموقف الصعب. وهكذا على الرغم من تفادي المشكلة الفورية من خلال الفيتو، فإن الاحتمالات مقلقة على المدى الطويل. ولما لم يعد هناك سوى أقل من شهر قبل أنّ أغادر، فإنّ عدم القدرة على اتخاذ قرار بشأن استعمال الفيتو يشكل مثالاً ملائماً على ما ينتظرنا باعتقادي. ويعني بالنسبة لإسرائيل ولبنان أنّ الأمور ستبقى على حالها في المنظور القريب.

الفصل الخامس عشر

نشيد نهاية القداس

تهدأ الضوضاء والصراخ ويغادر القادة والملوك

- روديارد كبلنغ، "نشيد نهاية القدّاس" (1903)

فكرت في القيام بمحاولة تثبيت ثانية منذ اليوم الأول منذ يوم تعييني في أثناء العطلة، لكنّني لم أفعل الكثير بشأنها سوى أحلام اليقظة إلى ما بعد انقضاء وقت طويل على تعييني. عانيت تحت وهم أنّ يشفع لي أدائي في نيويورك أمام عدد كبير من الشيوخ، لذا ركّزت على القيام بعملي. وكان من السهل أنّ أغرق في عملي، حيث النشاط يتركّز في العديد من الجبهات، حتى استراحة الأمم المتحدة أخيراً في عطلة الميلاد في نهاية سنة 2005. في أثناء تلك الأشهر الخمسة المحمومة، أجريت اتصالات بالعديد من الشيوخ، بمن فيهم جون فوينوفتش، وكل ذلك بالطريقة المعتادة للعمل، ولم أحلّلها كثيراً، بل فسّرتها بأنّها إشارات على أنّ وضعي ليس أفضل من ذي قبل ولا أسوأ. كان فوينوفتش مهتماً على وجه الخصوص في إصلاح الإدارة في الأمم المتحدة، وعدم كفاية مجلس الأمم المتحدة الجديد لحقوق الإنسان، ودور الأمم المتحدة في كوسوفو، وهي أمور لم يكن يعتقد بأنّها تسير على ما يرام. كانت تلك قضايا مهمّة، وكنت مقتنعاً تماماً ببحثها معه ومع الآخرين. أثرت في البداية مسألة ما الذي يمكن أنّ يحدث عندما تنتهي مدة تعييني في أثناء العطلة مع بريان غوندرسون، مدير مكتب رايس، يوم الخميس في 29 كانون الأول /ديسمبر، عندما كنت في واشنطن بمناسبة عيد الميلاد. وافق على أنّ ينظر محامو وزارة الخارجية في الخيارات المختلفة، بما في ذلك الضغط على مجلس الشيوخ للتثبيت، أو تعيين آخر في أثناء العطلة، أو تسميتي "القائم بأعمال المندوب الدائم" بموجب قانون المناصب الشاغرة.

كانت رحلة لوغار وكولمان وفوينوفتش إلى الأمم المتحدة في أوائل شباط / فبراير 2006 مفيدة بشكل واضح. وتعزّزت تقارير الأخبار بهذا الصدد

باستنتاجات محامي وزارة الخارجية بأنّ هناك العديد من الطرق لكي أتابع عملي كمندوب دائم عندما تنتهي مدة تعييني في أثناء العطلة في نهاية سنة 2006، حتى دون تثبيت مجلس الشيوخ. ذكرت هذه الخطط لرايس في 13 شباط / فبراير، عندما ركبت السيارة معها إلى البيت الأبيض لحضور اجتماع بوش مع أنان، واوضحت أنّني سأقابل روف فيما بعد، وقالت، "عظيم"، وطلبت مني إبقاءها على اطلاع. ولاحقاً عندما مشيت أنا ورايس لحضور اجتماعين مختلفين، التقينا بجوش بولتن الذي قال، "أشكرك على الترشّح لجائزة نوبل!" مشيراً إلى ترشى بير ألمرك، وهو عضو في البرلمان السويدي ونائب سابق لرئيس الوزراء، لي لجائزة نوبل عن عملي في مجال عدم الانتشار. (كثيراً ما كان يحدث التباس بيني وبين بولتن، ويرجع ذلك إلى أوائل الثمانينيات بحيث من المستغرب أنّه لم يتسلّم الترشيح!). وتحدّثت تقارير صحفية عن الموضوع، ما حفز روف على تحيّتي بوقاحته المعهودة: "رشحك سويدي لجائزة نوبل؟ ماذا دهاك" ؟ بحثت أنا وروف قضية فوينوفتش الحاسمة، فيما ليس هناك أي إشارة إلى أي ضعف في تصويت الجمهوريين الآخرين، وما يمكن أنّ يعنيه تأييد فوينوفتش في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ: تصويت مواتٍ في اللجنة وتغيّر القوة المحرّكة في اجتماع مجلس الشيوخ، حيث يبدو من غير المرجّح أنّ يمارس الديمقراطيون الإعاقة.

على أي حال لم يكن هناك أي جدوى في محاولة القيام بأي نشاط يتعلّق بالتثبيت باستثناء الاستعدادات الهادئة، إلى أنّ يصبح فوينوفتش مستعداً لتبديل موقفه. كنت أعلم أنّ مما يقلق فوينوفتش، كما أخبرني في سنة 2005، أنّ ريتشارد هولبروك وعد بالبقاء على اتصال مع فوينوفتش بعد الموافقة على تسميته في أواخر التسعينيات. وبناء على ذلك تراجع فوينوفتش عن معارضته وثُبّت هولبروك. وبعد ذلك لم يتلقّ فوينوفتش أي اتصال من هولبروك، فغضب غضباً شديداً بحيث لا يريد أنّ يُلدغ مرتين. بحثت المسألة مع روف ونورم كولمان وعدد من الشيوخ الآخرين، لكنّنا لم نتوصّل إلى حل مرضٍ. في مرحلة ما فكّرنا في أنّ يضمنني عدد من الشيوخ لطمأنة فوينوفتش بأنّني سأحترم التزامي بالبقاء على اتصال به، خلافاً لهولبروك، لكن فوينوفتش اعترض على ذلك. في ذلك الوقت انقضى أيار/ مايو ودخلنا في حزيران / يونيو 2006. وبالنظر إلى القوى المحرّكة لسنة الانتخابات، حيث من المرجّح أنّ يوقف الديمقراطيون التثبيت في مجلس الشيوخ استباقاً للمكاسب الكبيرة في تشرين الثاني / نوفمبر، فقد شعرت بالقلق من أنّ الوقت بدأ يدهمنا. أدرك لوغار مشكلة التوقيت، ووافق على أنّ المجال أمامنا ضاق جداً. ووافق أيضاً على أنّ ليس هناك حاجة إلى مزيد من جلسات الاستماع، متى قرّرنا التصويت في اللجنة، إذ إنّني أدليت بشهادتي عدة مرات

أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في أثناء عملي في البعثة الأميركية في الأمم المتحدة، وآخرها في أيار/ مايو. ثم استباقاً لإصرار الديمقراطيين على الاستماع، قرّر لوغار أنّه أمر محتوم، ما طوّل جدول المواعيد وأتاح للمعارضين مزيداً من الوقت للعرقلة. وفي غضون ذلك، سمعنا من المندوبين الدائمين في نيويورك أنّ شيوخاً مثل فوينوفتش وهاغل يتصّلون بهم وبغيرهم من الدبلوماسيين الأجانب والمسؤولين في الأمانة العامة، ويسألون عن أدائي. تساءلت كيف يمكن أنّ يبدو ذلك في نظر الرأي العام. ومن حسن الحظ أنّ المندوبين الدائمين الذين تلقوا الاتصالات، أو من أخبرني منهم بأمر الاتصالات على الأقل، كانوا إيجابيين.

على الرغم من أنّني كنت أعمل باتجاه تثبيتي، فقد كان يدور في ذهني فكرة أخرى نتجت عن عشاء رايس في 8 أيار/ مايو مع وزراء خارجية الخمسة الدائمين زائد ألمانيا، وفيه همّشت عملنا في مجلس الأمن على اتخاذ عقوبات ضدّ إيران. للمرّة الأولى تساءلت إذا كان قد حان الوقت لأترك الإدارة، وكنت شديد الاغتمام من الفوضى التي ألمّت بدبلوماسية العقوبات التي نتبعها، وما يكشفه ذلك عن الانحراف الشامل في سياستنا. لم أشعر بمثل هذه الكآبة منذ تنازل باول بشأن إيران في عشاء وزراء الخارجية في أيلول / سبتمبر 2004 في نيويورك. غير أنّ اجتماعاً واحداً ليس سبباً للاستقالة، على الرغم من أنّ وزارة الخارجية تستطيع تحويل أي استراتيجية كبرى إلى لائحة لا تنتهي من العمليات - توجّه إلى هذا الاجتماع، أجرِ هذه المكالمة الهاتفية، اجلس قرب هذا الشخص، وما إلى هنالك. وتلك عقلية تتفّه تحليل السياسات، لأنّ الاهتمام الشديد بالنقاط التفصيلية يمكن أنّ يصوّر دائماً على أنّه إفراط في ردّ الفعل، وغالباً ما يظهر ذلك ضمن الصورة الكبيرة. كان عشاء 8 أيار/مايو سيّئاً جداً، لكن كان في ذهني أيضاً لائحة الاتجاهات الخاطئة الكبيرة والأغلاط المفصّلة في الفصول السابقة عن إيران وكوريا الشمالية والشرق الأوسط وغيرها.

مع ذلك، استمرّ عملنا تحضيراً لمسعى آخر للتثبيت إذا ما غيّر فوينوفتش رأيه بضغط من العديد من الشيوخ. لكن في يوم الأربعاء في 19 تموز/ يوليو، قال كولمان في إحدى محادثاتنا الكثيرة إنّه لم يحصل على جواب قاطع بعد. وكان فوينوفتش قد حاول الاتصال بي في وقت مبكّر من ذلك اليوم، ونفى أنّه يتصل حاملاً خبراً سيئاً. لم كن متلففاً للردّ على المكالمة، لكن بسبب مصاعب تحديد المواعيد اتفق مكتبانا على أنّ أتصل بفوينوفتش في بيته في الساعة الثامنة والنصف مساء، وقد فعلت بعد أنّ تملّصت من عشاء في فندق ريجنسي على شرف داني أيالون، السفير الإسرائيلي المغادر في واشنطن. دهشت عندما أخبرني فوينوفتش أنّه سينشر مقالة في صفحة الرأي في صحيفة "واشنطن بوست" يوم الاثنين التالي بعنوان، "لماذا

سأصوّت لصالح بولتون"، وقرأ عليّ أجزاء منها على الهاتف. وكان فوينوفتش يخطط أيضاً لعقد مؤتمر صحافي في وقت لاحق في ذلك اليوم لتضخيم الرسالة، ما أظهر أنّه فكّر في قراره ملياً وفي كيفية إخراجه. وهذا التحوّل في الموقف يجعل من المستحيل القول بأنّ الحزبين يعارضان التسمية. وكنت واثقاً من أنّنا إذا تمكنا من إخراج التسمية من شرك لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، فمن المرجّح أنّ يتمّ التصويت في اجتماع المجلس ككل وأن يكون إيجابياً. اتصل روف في صباح اليوم التالي وقال، "أسرّ عندما تنجح الخطة"، وهو سطر من برنامج تلفزيوني سابق "ذا إيه تيم". واتصل العديد من الشيوخ أيضاً.

حدّد لوغار موعداً لجلسة استماع للتثبيت في يوم الخميس في 27 تموز/ يوليو، وكنا قبل ذلك نضع التحضيرات للمرحلة التالية. حضر كل الجمهوريين اجتماع اللجنة، بمن فيهم لنكولن تشافي، الذي أخبر دب فيدلك الموظفة في البيت الأبيض في 26 تموز/ يوليو، "لقد صوّتُّ له مرة، وسأصوّت له ثانية". وكان الجمهوريون بمن فيهم فوينوفتش وكولمان وكايل وماكين يتحدّثون إلى الديمقراطيين، ووجدوا في أوساطهم عدم الرغبة في إعاقة أخرى. بل أنّ زعيم الديمقراطيين هاري ريد حرّر الديمقراطيين الذين يخوضون الانتخابات في تشرين الثاني / نوفمبر من التصويت وفقاً لرأي الحزب، ومن الواضح أنّ ذلك أمر مشجّع. وأخبرني هارولد كور من أيباك أنّ العديد من الديمقراطيين، بمن فيهم من عارضوا تسميتي، أقرّوا بأنهم أخطؤوا سابقاً في تغيير رأيهم في أثناء العملية، لذا فإنّ القضية الحقيقية تكمن فيما إذا كان بوسعنا نقل التسمية إلى مجلس الشيوخ لاتخاذ القرار قبل عطلة آب / أغسطس. وكنت أخشى من أنّه إذا امتدّت الأمور إلى أيلول / سبتمبر، فإنّ تثبيت أي كان، بمن فيهم المسميين غير المثيرين للخلاف، تصبح ضئيلة جداً. على أي حال، استغرقتني الأحداث في نيويورك ولم أفعل شيئاً استعداداً لجلسة الاستماع، متصوّراً أنّ "خوض الحملة كمسمّى يمارس مهامّه" هو أفضل جواب.

كانت جلسة استماع التثبيت بحدّ ذاتها سريعة. وحسبت أنّ الديمقراطيين لم يكونوا مهتمين فيها هذه المرة. وأعلن فوينوفتش أنّه تحدّث إلى عدد من المندوبين الدائمين الآخرين في نيويورك، وأنّ ملاحظاتهم كانت مهمة في قراره تأييد تسميتي. وحثّ الشيوخ الآخرين على إجراء مكالمات مماثلة. كما أنّني للمرة الأولى تمكّنت من ذكر القصة الكاملة للمكالمات التي اعترضتها وكالة الأمن القومي، موضحاً إجراء "الاختصار" الذي نتج عنه عدم إدراج أسماء الأميركيين صراحة. وشدّدت أيضاً على أنّه ليس لدي سبب شخصي للإمساك عن ذكر أسماء أو المكالمات المعترضة لكي يراجعها الشيوخ، على الرغم من أنّني أشرت بعناية إلى أنّ مصالح أجهزة الاستخبارات على المحكّ. أخيراً شرحت علناً للمرة الأولى مفاوضات 2005 مع كريس دود والبيت

الأبيض، ومقدار قربنا من الاتفاق، بما في ذلك الاجتماع بيني وبين دود وبيدين في مكتب بيدين. وقد أوضح كل ذلك لأي مهتم بأنّ القضية لم تكن غامضة أو معقّدة - ولا مهمة - كما كان يرغب دود في أنّ يعتقد الجميع. بل أنّ دود في شرحه المفاوضات السابقة ذكر ما يمكن اعتباره تنازلاً مهماً بقوله إنّه سيرضى بأن يقوم أحد الشيوخ من أعضاء لجنة الاستخبارات بمراجعة المكالمة المعترضة.

عند نهاية الاستجواب غير المنظّم بدأ سقف قاعة الاستماع يرشح فوق منصة الجانب الديمقراطي، فأسرع الموظفون في اللجنة ليضعوا صناديق نفايات تحت الماء المتساقط. أرجئت الجلسة في الساعة الواحدة بعد الظهر، بعد ثلاث ساعات فقط من بدئها. توجّهت عائداً إلى نيويورك، وانغمست ثانية في حرب حزب الله وإسرائيل وجهودنا المتعثّرة بشأن إيران. كانت التقارير عن جلسة الاستماع إيجابية، وفي البرامج الحوارية يوم الأحد في 30 تموز/ يوليو، قال السيناتور تشاك شومر عن ولاية نيويورك، رئيس لجنة الحملة الديمقراطية لانتخابات مجلس الشيوخ، إنّه يعتقد أنّ من غير المرجّح أنّ تحدث عرقلة. وخلال الأيام القليلة التالية، كان دود الديمقراطي الوحيد الذي بدا أنّ لديه ميل لمقاومة التصويت في المجلس، وكنا نعمل بالفعل على ما يمكن تحقيقه حتى هناك. غير أنّ كل ذلك كان بدون جدوى، إذ في اجتماع اللجنة في 2 آب/ أغسطس، مارس الديمقراطيون حقّهم بموجب قوانين اللجنة في تأجيل التصويت بشأن تسميتي حتى الاجتماع التالي الذي يعقد قبل أيلول / سبتمبر. كنت أخشى أنّ ذلك هو كل ما يحتاج إليه دود، بالنظر إلى توقّعات الديمقراطيين بشأن انتخابات 2006.

كان السؤال الفوري متى تعقد لجنة الشؤون الخارجية اجتماعها، لأنّ الموعد الأولي، 12 أيلول / سبتمبر يتعارض مع الانتخابات التمهيدية لتشافي في رود أيلند، حيث يواجه سباقاً متقارباً مع متحدّ محافظ. كان أفضل اختيار عقد اجتماع اللجنة قبل التمهيديات، وهو ما فعله لوغار في النهاية مختاراً يوم الخميس في 7 أيلول / سبتمبر. في أثناء عطلة آب/ أغسطس، اتصلت بالعديد من الشيوخ، وأطلعتهم على النشاط المحموم الذي قمنا به للتوّ، القرارات 1695 (كوريا الشمالية)، و1696 (إيران)، و1701 (إسرائيل - حزب الله)، ولاحقاً 1706 (دارفور) وتلك قاعدة مؤثّرة، لكنّها تضمن أيضاً عدم وجود مشاكل خفية. كانت هناك إشارات إيجابية من الديمقراطيين. وقال جو ليبرمان من كونكتيكيت إنّه سيؤيّدني، في التسمية والتصويت بعد إغلاق المناقشة، وتلك شجاعة منه بعد خسارته في تمهيديات الحزب الديمقراطي وترشّحه لإعادة الانتخابات كمستقل. وقال لي بن نلسون من نبراسكا صراحة، كما فعل في سنة 2005، إنّه سيصوّت لصالحي بعد إغلاق المناقشة إذا اقتضى الأمر. وقالت ديان فينستاين من كاليفورنيا، بعد أنّ أطلعتها على

القرار 1701، "أحسنت صنعاً أيها السفير"، ونظراً لعلاقتها الوثيقة مع رايس، فقد اعتقدت أنّ ذلك مهمّ. وتلقيت أيضاً اتصالات إيجابية من الشيخين بريور من أركنساو وبكسر من كاليفورنيا، والعديد من الأعضاء الديمقراطيين في مجلس النواب. في آب/ أغسطس، اتصل أحدهم بهاري ريد الذي قال إنّه لا يعتقد بأنّ الديمقراطيين سيلجؤون إلى العرقلة إذ وفقاً لكلمات ريد، "لا يريد أصدقاؤنا اليهود ذلك". وقال ريد إنّنا "نستغرق بعض الوقت"، وهو ما فسّرناه بأنّ ريد قد يدخل الجمهوريين في التصويت على إغلاق المناقشات لتضييق وقت الجلسة العام للمجلس، وقد أبلغنا ذلك إلى القيادة الجمهورية. ووقف شومر بقوة ضدّ العرقلة أيضاً: فهو "ليس ممن يتداولون" في القضية، كما نقل إلينا. وكان الموظفون لدى بيدين يستبعدون العرقلة أيضاً، وقالوا أنّهم بحثوا بشدة في أثناء العطلة الصيفية عن أي معلومات تحطّ من قدري فلم يجدوا.

على الرغم من الملاحظات الموجّهة سابقاً إلى البيت الأبيض، بقي الجميع قلقاً من تشافي وتشاك هاغل، لذا طلبت من جيم بيكر الاتصال بهما، وهو ما قام به في نهاية آب/ أغسطس. وقال بيكر إنّه أوضح لتشافي أنّه كان مسؤولاً عن إحضاري إلى البيت الأبيض في عهد ريغان، وأضاف، "كان المعتدلون في واشنطن في ذلك الوقت قلة كما هم اليوم. ربما لا يتفق جون معنا دائماً، لكنّه أدى عملاً جيداً جداً". لم يقل تشافي سوى، "إنّني مسرور بسماع أنّك أنت الذي أحضر جون إلى الحكومة"، لكن بيكر فسّر صمت تشافي النسبي على أنّه ليس قلقاً مني شخصياً. ورأى بيكر، كما رأى آخرون عندما أطلعتهم على المحادثة، أنّه لو كان الأمر كذلك لأثار تشافي ذلك ليسمع رأي بيكر فيها.

أبلغ موظفو تشافي البيت الأبيض في وقت مكالمة بيكر أنّ لديه شخصاً معيناً يريد أنّ يسميه قاضيا لمقاطعة رود آيلند الفيدرالية. وأبلغ مدير مكتب لوغار، كن ميارز، فيدلك وجف بيرغنر، وهو الآن مسؤول عن الشؤون القانونية في وزارة الخارجية، وصديق قديم، أنّ تشافي أبلغ لوغار بشكل مباشر أنّه سيؤيّد تسميتي إذا التزمت الإدارة بتلك التسمية. كنت أعلم من تجربتي الطويلة أنّه لن يتمّ أي اتفاق بشأن منصب القاضي، لكنّني فهمت أنّ ذلك دليل إضافي على أنّ ليس لدى تشافي مشكلة شخصية معي أيضاً. وأصبحت المشكلة الحقيقية الآن ما هو الاتفاق الذي يمكن عقده، ومقدار نفوذ تشافي في البيت الأبيض تجاه تسميتي. حسبت أنّ تلك مجموعة غريبة من الأولويات بالنسبة إلى سيناتور يواجه انتخابات تمهيدية قاسية وسباقاً قاسياً على إعادة الانتخاب في تشرين الثاني / نوفمبر، ما لم يكن قد خلص بالفعل إلى أنّه سيخسر، لكنّه يريد مساعدة صديق وهو في طريقه إلى الخارج. تحدّث مسؤول الانضباط في الحزب الجمهوري مِتش ماكونل إلى تشافي في أوائل أيلول / سبتمبر، وقال له أنّ الشيوخ الحقيقيين لا يحاولون

عقد اتفاقات على منصب القاضي كذلك الذي يقترحه. فلفّ تشافي ودار، ما عنى أنّ ماكونل أحرز تقدّماً. وقال لي ماكونل، الذي يعتقد على العموم أنّه أفضل من تعامل من تشافي، "لا يمكنك أنّ تعرف، على الرغم من أنّني لا أستطيع الإجابة عما يدعوه إلى أنّ يفعل أي شيء سوى تأييدك بالنظر إلى الانتخابات التمهيدية".

أما بالنسبة إلى هاغل، فإنّ لو أنّ لينهان، كبيرة مساعديه منذ مدة طويلة، قالت أنّ علينا ألا نقلق بشأن تردّد هاغل في الالتزام علناً بالتصويت لصالحي ثانية: "الأمر لا يتعلّق ببولتون، بل بالوضع بأكمله"، لأن هاغل لم يكن راضياً عن كثير مما تفعله إدارة بوش. أخيراً قرّرت الاتصال بهاغل مباشرة، بعد القيام ببعض الاستطلاعات. وكان بيكر قد تحدّث إليه وأخبرني ضاحكاً، "لا بأس بك، لكن عليك أنّ تقول له إنّك تكتب مقالات انتقادية للأمم المتحدة". ظننت أنّ ذلك مضحك جداً، لكنّ بيكر تابع ليقول أنّ علي أنّ أشدّد على أنّني مستمتع بالعمل وأنّه عمل مثمر، على الرغم من أنّه لم يتضح لي لماذا يجب أنّ أقول ذلك. وقال بيل تيمونز، وهو من أركان مجموعات الضغط في واشنطن، أنّ هاغل أبلغه أنّه معجب بي شخصياً، لكن السفراء الآخرين قالوا إنّني بدأت "بقوة كبيرة" في الأمم المتحدة. في 5 أيلول / سبتمبر، تحدّثت إلى هاغل مدة خمس وعشرين دقيقة. بدأ بطريقة مقلقة قائلاً إنّه لن يتحدّث إلى الصحافة عن محادثتنا، على الرغم من أنّه لا يعترض عليها. ثم قال أنّ الأمم المتحدة "مكان غير مرتبط في الواقع"، لكنّه قلق من "المكالمات الهاتفية التي تلقاها في الأشهر القليلة الماضية" من السفراء في الأمم المتحدة. استعرضت معه قرارات مجلس الأمن الكبرى الأخيرة (1695، و1696، و1701 و1706)، وقال أنّ ذلك "جرد جيد لما أنتجته وأنجزته". وتابع بأنّ "الضغط عليك سينمو باطراد بسبب موقعك"، وأنّه يريد "التثبّت من أنّك وأنا نفهم أهمية" دور السفير في الأمم المتحدة. وبعد بعض الحديث عن القصور في سياسة الإدارة المتشدّدة في الشرق الأوسط، قال هاغل، "سوف أدعمك".

في السابعة بعد ظهر يوم الأربعاء في 6 أيلول / سبتمبر، قبل يوم من اجتماع لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، اتصل كولمان ليقول أنّ تصويت اللجنة ألغي لأنّ تشافي لم يتخذ قراراً بتأييدي بعد. وكان يعتقد بأنّ كاندي وولف، المديرة التشريعية في البيت الأبيض، اتصلت بي، لكنّها لم تفعل، لذا اتصلت بها. كانت قد عادت للتوّ من اجتماع فريست وماكونل ولوغار وكولمان، وفيه توصّلوا إلى أنّ الخوف يشلّ تشافي من الانتخابات التمهيدية في 12 أيلول / سبتمبر. وقرّروا أنّ يرجئ لوغار اجتماع اللجنة يوم الخميس وكل التسميات العالقة إلى الأسبوع المقبل، لتجنّب إبراز مشكلة تشافي. وقالت أنّ من المرجّح أنّ يعقد اجتماع اللجنة في 12 أيلول / سبتمبر،

يوم الانتخابات التمهيدية لتشافي، أو في اليوم التالي، ما يمنحه عذراً معقولاً لعدم تواجده في واشنطن، بحيث لا يضطر إلى التصويت بهذا الاتجاه أو ذلك. عدت إلى وولدورف واتصلت بستيف ردميكر، مساعد وزير الخارجية السابق للحد من الأسلحة ومستشار فريست للسياسة الخارجية الآن. كان حاضراً في ذلك الاجتماع أيضاً، وقال أنّ المشكلة في تشافي أنّه يكاد ينهار بسبب احتدام الانتخابات التمهيدية. وفي الثامنة مساء، أفاد فيدلك بأنّ تشافي وافق على وجوب اجتماع لجنة الشؤون الخارجية في 12 أيلول / سبتمبر، وذلك حدث على الأقل. مع ذلك عدنا ثانية إلى مشكلة اللحظة الأخيرة، دون وجود استراتيجية محدّدة. وتساءلت، بعد أنّ تعاملت مع فيونوفتش وهاغل بصورة مباشرة، لماذا تركت تشافي في البيت الأبيض، لكن ذلك جاء متأخراً.

في اليوم التالي شهد تشافي تراجعا آخر، معتقداً أنّ بوسعه كسب انتخاباته التمهيدية بالتصويت ضدّ التسمية، بناء على نظرية بأنّ ذلك سيجذب المقترعين المستقلين إلى المشاركة في انتخابات الجمهوريين التمهيدية، ويريحه من خصمه الذي أيّد التسمية. والواقع أنّ استطلاعاً للجنة الوطنية الجمهورية أدرج سؤالاً عن تسميتي في استطلاع حديث للرأي وكشف عن أنّ الناخبين في رود آيلند غير مهتمين البتة بصرف النظر عن كيفية تصويت تشافي. بعد ذلك ودون أي تبرير، قرّر لوغار عقد اجتماع لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ في ذلك اليوم ودفع التسميات الأخرى، ما أوضح للجميع صراحة أنّ هناك مشكلة في حالتي. وكما تبيّن لم تظهر تسميتي البتة في ذلك الاجتماع، ما فاجأ الديمقراطيين ولم يحدّد تاريخ جديد للاجتماع. وبدلاً من ذلك، سيجتمع ماكونل بتشافي في 13 أيلول / سبتمبر، اليوم التالي للانتخابات التمهيدية، ليعرف ما يدور في ذهنه، وسيكون اجتماع اللجنة التالي في 19 أيلول / سبتمبر. تحدّث فيدلك إلى تشافي، فقال أنّ منصب القاضي ومشروع قانونه بشأن سرطان الثدي لا يزالان في ذهنه، وكذلك تسميتي، و"كل ذلك مرتبط بعضه ببعض ". وذلك يعني أنّ تشافي لا يزال في وضع المساومة. سألت كيف لا يزال تشافي قادراً على التملّص من ثقل البيت الأبيض مجتمعاً مع قيادة مجلس الشيوخ، وجاء الجواب، "إنه تشافي". جاء الخبر الجيد الوحيد أنّ الصحافة عزت التأخير في التصويت إلى الانتخابات التمهيدية التالية لتشافي، لكن لم يكن لدي أي شك بأنّ دود وآخرين عرفوا نقطة الضعف ولذلك صبّوا جهودهم على تعزيز قلق تشافي.

ثم حدثت انعطافة أخرى. فقد كتب تشافي رسالة إلى رايس، وسلّمها إلى الصحافة، رابطاً فيها تردّده بشأن تسميتي بسياستنا في الشرق الأوسط، التي يعتقد أنّها شديدة التأييد لإسرائيل. فأصدر ستيف لافي، خصم تشافي الجمهوري في الانتخابات التمهيدية الجمهورية، بياناً صحفياً على الفور ينتقد فيه تردّد تشافي، مظهراً أنّ تشافي يتجنّب القضية بالتهرّب من التصويت،

وهو ما قد يعتقد المرء بأنّه واضح. كما أنّ ذلك هو الشيء الوحيد الذي يستطيع تشافي أنّ يفعله لتذكير الشيوخ الديمقراطيين المؤيدين لإسرائيل لماذا عليهم معارضة العرقلة التي يقودها دود. كنت في نبراسكا في عطلة نهاية الأسبوع لإلقاء كلمة وحضور مباراة جامعة نبراسكا في كرة القدم، فالتقيت عرضاً بهاغل. كان لطيفاً جداً وبدا عازماً على المساعدة، قائلاً أنّ فكرة رسالة تشافي عن الشرق الأوسط هي فكرته، وأنّه سيتحدّث ثانية إلى تشافي يوم الاثنين. وأبرز هاغل مشكلة "سوء تعامل" الإدارة مع تشافي، وأورد العديد من المكالمات الهاتفية التي أجراها تشافي برايس ولم تردّ عليها. عندما عدت إلى واشنطن، كانوا يعملون على ردّ رايس على رسالة تشافي، للدفاع عن سياسة الإدارة في الشرق الأوسط وتأييدي بقوة، وهو ما قد يمنح تشافي طريقاً للخروج من مأزقه إذا أراد.

فاز تشافي في الانتخابات التمهيدية في 12 أيلول /سبتمبر لكنّه أعلن أنّه لن يعود إلى واشنطن على الفور، ما يعني إلغاء اجتماعه بماكونل. وقّعت رايس على الرسالة الموجّهة إلى تشافي واتصلت به، لكنّها هنأته على الفوز في الانتخابات التمهيدية فحسب. لم تثر مسألة تسميتي لأنّها ظنّت أنّ ذلك "غير مناسب". وبالنظر إلى هذه الفرصة الضائعة، تساءلت ثانية إذا كان علي البقاء في البعثة الأميركية في الأمم المتحدة، بالتثبيت أو بخلافه، أو ترك الإدارة. اتصل رئيس اللجنة الوطنية الجمهورية كن ملمان بتشافي للتشديد على أهمية تضامن الحزب، لأنّ الحزب وقف إلى جانب تشافي في التمهيديات. وأفاد ملمان أنّ تشافي يريد التثبّت من أنّ بوسعنا تجنّب العرقلة أو كسرها، ويريد الجواب على رسالته إلى رايس بشأن الشرق الأوسط، ويريد منصب القاضي، وقد أشار كل ذلك إلى أنّ تشافي لا يزال منفتحاً على تأييدي على الأقل. حدّد الآن موعد اجتماع ماكونل بتشافي يوم الثلاثاء في 19 أيلول / سبتمبر، وحثّ الجميع على أنّ نجلس ساكنين ونسمح بحدوث ذلك الاجتماع، على الرغم من أنّ موعد إرجاء مجلس الشيوخ في 29 أيلول / سبتمبر أصبح قريباً جداً. وقد اجتمع ماكونل وتشافي، لكنّ الاجتماع لم يكن حاسماً ثانية.

كان بوش في نيويورك لحضور افتتاح الجمعية العامة، وإجراء محادثات ثنائية، وحضور أحداث خاصة أيضاً، مثل الاجتماع التقليدي مع موظفي البعثة الأميركية في الأمم المتحدة، التي يحاول الرؤساء والوزراء إجراءها في زياراتهم للسفارات في كل أنحاء العالم. في صباح 20 أيلول / سبتمبر، فيما كنّا في غرفة انتظار قبل حديث البعثة الأميركية في الأمم المتحدة، شكرت بوش على كل الدعم الذي قدّمه لي في أثناء هذه العملية الطويلة، لاسيما الآن مع تشافي. ظننت في البداية أنّه سيردّ مورداً رأيه بتشافي لكنّه قال، "إنّها السياسة، لكن ذلك ليس جديداً على واشنطن، أليس كذلك"؟ كرّرت

تقديري لما قام به شخصياً وردّ، "ما عليك إلا القيام بما تقوم به، وسننجز الأمر". تلقّى بوش استقبالاً حاراً من موظفي البعثة الأميركية في الأمم المتحدة وأسرهم، وردّاً قوياً جداً عندما قال إنّه يعمل على تثبيتي، وتلا ذلك شيء مثل، "أعرف أنّ هناك أشخاصاً لا يوافقونني الرأي في هذا الأمر، لكن ذلك شيء مؤسف". وفيما كان بوش يتحدّث إلى الجميع ويصافحهم، شكرت جوش بولتن ثانية وقال، "هذا ليس خطؤك، وهو لصالح البلد، لذا فإنّنا سعداء للقيام به". وقال بولتن أيضاً أنّهم يعتقدون بأنّ تشافي قد يحاول الاتصال ببوش مباشرة، وأنّهم يتطلعون قدماً إلى ذلك.

كان فوينوفتش يعمل على هذه المسألة أيضاً. اتصل بي في 20 أيلول/ سبتمبر ليفيد بأنّ تشافي أخبره للتوّ بأن مشكلته الحقيقية هي سياستنا في الشرق الأوسط، لاسيما الافتقار إلى المعارضة القوية للإنشاءات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وقدّم فوينوفتش حجة قوية بأنّ أدائي جيد، وأنّني أعمل عن قرب مع رايس وأعكس السياسة الأميركية، وهو ما قبله تشافي، على الرغم من ملاحظته أنّني "قريب جداً من الجالية اليهودية". حاول فوينوفتش إيضاح أنّ ذلك مفيد، لأنّ "الجالية" ستتقبّل الأخبار السيّئة مني، وأن تشافي فهم ذلك. وتحدّثت رايس ثانية مع تشافي، وأبلغتني أنّ المكالمة كانت جيدة، وأنّ الأمور "ستكون على ما يرام"، لأن تشافي يبدو ميّالاً إليّ. أبلغها تشافي أنّ هناك "بضعة أشياء يريدها لرود آيلند"، لكن فريقنا بدا متشجّعاً بالمكالمة. ثم تحدّث بوش مع تشافي، وأيّدني بقوة، لكن تشافي كان عدائياً بشكل غير عادي بإبلاغ بوش ما يريده في المقابل، وتلك إشارة غير جيدة برأيي.

كان ماكونل أيضاً لا يزال يحاول مع تشافي، لكنّه لم يستطع الحصول على أي شيء محدّد منه. وافقت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ على تحديد موعد آخر في 26 أيلول / سبتمبر، وذلك أبعد حدّ لتمرير تسميتي قبل 29 أيلول / سبتمبر، وواصل بولتن وماكونل مساعيهما، لكنّهما لم ينجحا. لذا حاول ماكونل ثانية في 26 أيلول / سبتمبر (بعد إلغاء اجتماع اللجنة). اتصل كولمان في تلك الليلة، فيما كنت في طريقي إلى حفل الاستقبال السنوي للعمدة مايك بلومبرغ في غريسي مانيسون لافتتاح الجمعية العامة، ووصف محادثته مع تشافي بأنّها "سوريالية". فقد واصل تشافي تكرار، "ألا يمكن أنّ ينتظر ذلك إلى ما بعد الانتخابات" ؟ واشتكى من أنّ ردّ رايس على رسالته بشأن سياسة الشرق الأوسط لم تتعامل مع مخاوفه في الواقع، ولا محادثتهما اللاحقة. وواصل المحاولة العديد من الشيوخ الجمهوريين الآخرين، بمن فيهم ماكين، وأبلغ أحدهم تشافي، "لقد عمل العديد منا جاهدين لكي تنجح في التمهيديات"، دون أي تأثير، ولم يستطع أحد "معرفة لماذا لم يفهم تشافي سبب الحاجة إلى التصويت قبل انتخابات تشرين الثاني / نوفمبر". وخلص آخر إلى أنّ "تشافي لا يستطيع التوصّل إلى قرار". وفي ملاحظة

أسعد في نادي الصحافة الوطني، أجاب أرلن سبكتر عن سؤال عني بالقول، "إنّني أؤيّده. وأعتقد أنّه قام بعمل جيد. إنّه ذكي ومجدّ ومشاكس، وهذه هي المؤهّلات الجيدة الثلاثة".

غير أنّ احتمالات التثبيت أخذت تبتعد بسبب تردّد تشافي، كما كان ظاهراً منذ بعض الوقت، ولم تكن نتائج انتخابات تشرين الثاني / نوفمبر المرجّحة مشجّعة. وهكذا تابعت المداولات عن كثب بشأن "الخطة ب" من أجل التعيين في أثناء العطلة أو شيء مماثل ورتبت للاجتماع بتشيني في الجناح الغربي في 28 أيلول / سبتمبر. كان - كيف يسعني التعبير؟ - مستاء من تشافي. بحثنا ما نفعله إذا لم يتصرّف مجلس الشيوخ في أثناء دورة البطة العرجاء المتوقّعة بعد انتخابات تشرين الثاني / نوفمبر، وقلت أنّ القضية الرئيسية هي إذا كان بوش ورايس يريدان بقائي سفيراً في الأمم المتحدة بعد انتهاء التعيين الحالي في أثناء العطلة. بدا تشيني متفاجئاً وقال، "ليس هناك شكّ في ذلك، استناداً إلى ما أسمع من الرئيس. سأثير الموضوع معه ثانية". بحثنا الخيارات المختلفة، مثل تعيين ثانٍ في أثناء العطلة أو استخدام قانون الشواغر، وشدّدت على أنّه إذا لم يحدث أي إجراء في أثناء فترة البطة العرجاء لمجلس الشيوخ، وهو أمر مرجّح على ما يبدو، فإنّ علينا اتخاذ قرار فور انتهائها. اجتمعت برايس عند الظهر، وبحثنا موضوع تشافي أولاً. لم تصدّق أنّ تشافي لم يكن راضياً عن ردّها على رسالته بشأن الشرق الأوسط. قلت إنّنا بحاجة إلى التفكير فيما نفعله في غياب تصويت مجلس الشيوخ، وهل سأبقى في نيويورك، فقالت رايس مبتسمة، "لم أتعب منك بعد". اتصلت بكراوتش في اليوم التالي فقال أنّ بوش "قلق جداً" من أنّ تشافي لم يلتزم بأي شيء، وهو ما فعله بالتأكيد. على أي حال، أخذ مجلس الشيوخ العطلة من أجل الانتخابات في صباح 30 أيلول / سبتمبر دون أي إجراء إضافي.

مع اقتراب الانتخابات، عمل البيت الأبيض على "الخطة ب" لكي يكون مستعداً تبعاً لنتيجة انتخابات 7 تشرين الثاني / نوفمبر. وجاءت النتيجة سيّئة كما توقّع العديدون، حيث فقد الجمهوريون السيطرة على مجلسي الشيوخ والنواب. فيما كنا جميعاً تحت تأثير ما حدث، صرف بوش رامسفيلد في اليوم التالي للانتخابات. وكان ردّ الفعل الجمهوري في الكونغرس غاضباً: إذا كان رامسفيلد سيُجعل كبش فداء، لماذا الانتظار لما بعد الانتخابات؟ كان رامسفيلد قد عرض الاستقالة عدة مرات بالفعل، وكان موالياً لبوش، لذا فقد بدا طرده في 8 تشرين الثاني / نوفمبر للعديدين كما لو أنّه إرضاء للغالبية الديمقراطية قبل حتى أنّ تقسم اليمين. تساءلت ما الذي يعنيه إبعاد رامسفيلد بالنسبة إلي، وكانت الاستنتاجات التي يمكن أنّ يستخلصها المرء غير سعيدة.

خسر تشافي الانتخابات أيضاً في 7 تشرين الثاني / نوفمبر، وعلمت أنّ بوش سيتصل به عما قريب لتعزيته. لكن قبل أنّ يحدث ذلك، عقد تشافي مؤتمراً صحافياً في 9 تشرين الثاني / نوفمبر، وقال فيه أساساً إنّه سعيد لأن الجمهوريين خسروا الانتخابات، وليس واثقاً مما إذا كان سيبقى في الحزب، وأنّ النتائج أقنعته بعدم التصويت لي. وهكذا انتهت مساعي البيت الأبيض لتثبيتي بعد الانتخابات، وأي فرصة في اتخاذ إجراء دورة البطة العرجاء لمجلس الشيوخ. وكان ماكونل قد تحدّث ثانية إلى تشافي في اليوم السابق، ولم تكن المواضيع التي بحثت سوى منصب القاضي ورغبة تشافي في استخدام بعض موظفيه الذين سيصبحون بلا عمل عما قريب، وقد أظهر ذلك شيئاً من الوقاحة بالنظر إلى ما فعله في اليوم التالي. ومن المفارقة أنّ صحيفة ولايته، "بروفيدنس جورنال"، أثنت بطريقتها على أدائي قائلة، "من المستغرب أنّ أداءه كان جيداً جداً... أنّ السيد بولتون سفير كفء ويجب السماح له بالبقاء" [97]. في ذلك الوقت امتلأت الصحافة بالأخبار عن تطلّع البيت الأبيض والقيادة الديمقراطية الجديدة في الكونغرس إلى "التعاون بين الحزبين"، وما ذلك سوى تصنّع كما أعرف. وقد ظهر عبث ذلك في حالتي، عندما حثَ الجمهوريون على تثبيتي، فيما دعا دود إلى سحب تسميتي، وليس ذلك البتة إشارة إلى أنّ الجانبين قريبان من الاتفاق على ما يعنيه "التعاون".

فكرت جاهداً فيما ينتظرنا إذا ما لجأت الإدارة إلى "الخطة (ب)" وخلصت إلى أنّ من الأفضل أنّ أغادر عند انتهاء التعيين في أثناء العطلة، بعد انتهاء دورة مجلس الشيوخ لهذا العام، بدلاً من التمسّك بالمنصب. أولاً، لم يكن اتجاه سياستنا يعجبني في العديد من القضايا، لاسيما إيران وكوريا الشمالية والنزاع العربي الإسرائيلي. وبرحيل رامسفيد، وفقدان صوته القوي وآرائه السديدة، فإنّ الأمور ستزداد سوءاً. ورأيت أنّه يمكنني أنّ أحقّق من وجهة نظر فلسفية من خارج الإدارة أكثر مما أحقّقه من داخلها، وأنّ هذا أفضل الأوقات للتوقّف. كان هناك سياسات مهمّة يجب صياغتها في الحملة الانتخابية للرئاسة في سنة 2008 التي بدأت بالفعل، ومن الواضح أنّه لا توجد أي طريقة للتأثير على العملية في الإدارة التي دخلت مرحلة البطة العرجاء. ثانياً، إذا منحتني الإدارة تعييناً ثانياً في أثناء العطلة، أو استخدمت قانون الشواغر، فإنّها ستعطي الديمقراطيين بالتأكيد هراوة يضربونها بها، وستصبح القضية مسألة وقت قبل أنّ تنهار الإدارة. ماذا إذا رفضت القيادة الديمقراطية معالجة أي ترشيحات جديدة في الخارجية إلى أنّ أرحل؟ لماذا أمنحهم الفرصة؟ ثالثاً، عندما أترك في نهاية التعيين في أثناء العطلة، لن يكون علي في الواقع "الاستقالة" من الإدارة، وتلك أفضل طريقة للخروج بهدوء وبأقل قدر ممكن من الضجيج في ظل الظروف القائمة. وسيتضح

بالتالي أنّني أنا اتخذت قرار الرحيل، لا الإدارة، لكن ليس بطريقة حرجة، فأنا لا أريد أنّ أسبّب مشكلة لا ضرورة لها لبوش.

قدّم لي الأصدقاء نصائح في جانبي المسألة، فمنهم من رأى أنّ عليّ الخروج قبل أنّ يجرّني انهيار سياسات الإدارة إلى السقوط معه، ورأى آخرون أنّ الاستمرار ومواصلة القتال، فيما يتضاءل عدد المحافظين الحقيقيين في الإدارة. على الرغم من تضارب النصائح، فإنّ وجهتي النظر تستندان إلى المفهوم التحليلي نفسه، وتحديداً أنّ الإدارة تسودها الفوضى في السياسة الخارجية، ويكمن الاختلاف الرئيسي بينهما في تقييم التكاليف الشخصية التي سأتكبّدها في البقاء بدلاً من الرحيل. في غضون ذلك، ثلاثة أسابيع بعد الانتخابات تقريباً، كنت أجري مشاورات مع المحامين في الإدارة وسواهم بشأن تفاصيل "الخطة (ب)". كانوا مفيدين، لكنّهم ليسوا صنّاع السياسة، ولم أتلقّ شيئاً من البيت الأبيض بشأن اتجاه تفكيره.

بعد أنّ وصلت إلى قراري، اجتمعت ثانية مع تشيني في وقت مبكّر من بعد ظهر يوم 30 تشرين الثاني / نوفمبر. أبلغته أنّني قرّرت المغادرة عند انتهاء التعيين في أثناء العطلة، وتحديداً أنّني لم أمضِ شهراً في فلوريدا سنة 2000 لأرى السياسة الخارجية تذهب في الاتجاه الذي تسلكه. فطلب مني "ألا أعلن عن الأمر قبل أنّ نردّ عليك"، فوافقت مشيراً إلى أنّ علي أنّ أوجّه رسالة إشعار إلى الرئيس عن نيّتي التنحّي في اليوم التالي. وبعد مغادرة مكتب تشيني، وقّعت على رسالة معدّة إلى الرئيس ومؤرّخة في 1 كانون الأول / ديسمبر، ثم لحقت بالطائرة في مطار ريغان الدولي. وعندما عدت إلى مانهاتن، اتصل جوش بولتن وطلب ألا أرسل الرسالة إلى أنّ تنتهي دورة مجلس الشيوخ في مرحلة البطة العرجاء. فقلت أنّ عليّ توجيه الرسالة قبل أنّ يعود المجلس إلى الاجتماع، إذ يجب ألا يبدّد أحد مزيداً من الجهد تحت الاعتقاد الخاطئ أنّ التثبيت لا يزال ممكناً. اتصل روف في اليوم التالي، الجمعة في 1 كانون الأول / ديسمبر، وأثرت نقطة التوقيت نفسها معه. لم يحاول أي منهما أنّ يثنيني عن الرحيل، وذلك موات لطرفي الحديث. كانت رايس خارج البلاد مع بوش، ولم أتمكّن من الاتصال بها يوم الجمعة، لذا أقدمت على توجيه الرسالة إلى مكتبها والى البيت الأبيض. اتصل بولتن ليقول إنّه يأمل ألا يعلن مضمون الرسالة إلى ما بعد انتهاء دورة البطة العرجاء، وحثثت ثانية على ألا يبذل أحد في الكونغرس أو في أي مكان آخر مزيداً من الجهد على شيء لا يمكن أنّ يحدث.

كان البيت الأبيض يريد العمل على استراتيجية للنشر تجعل رحيلي علنياً، وقد أبلغت بولتن أنّ ذلك يناسبني تماماً. توجّهت أنا وغرتشن من نيويورك إلى واشنطن يوم الاثنين في 4 كانون الأول / ديسمبر، وفي ذلك الوقت كانت استراتيجية النشر قد بدأت بالفعل. أصدر بوش بياناً لطيفاً جداً، اعتقدت أنّه

يلغي تخمينات الصحافة بشأن وجود اختلافات في السياسة داخل الإدارة. كانت تلك نيّتي بالتأكيد في محاولة للخروج بشكل "كريم"، وهي سياسة اتبعتها ما أمكنني بعد مغادرتي الحكومة.

كان من المقرّر أنّ نلتقي بالرئيس بوش في المكتب البيضاوي في الثالثة بعد الظهر، لكنّ الاجتماعات بشأن العراق أخّرت اللقاء حتى الثالثة والنصف. وفي أثناء الانتظار في غرفة صغيرة في الطبقة السفلية للجناح الغربي، دخل هادلي وقال، "هذا سيّئ، هذا سيّئ، هذا سيّئ". لم أقل شيئاً. وعندما وصلنا إلى المكتب البيضاوي، عانق بوش غرتشن وسأل، "لست غاضباً مني، ليس كذلك" ؟ قلت لا، فردّ بوش، "إنّني غاضب"، وقال أشياء غير لطيفة مختلفة عن "ذلك السيناتور الجاحد"، ويقصد تشافي. شكرني بوش، ولم يكن إلى جانبه سوى هادلي وجوش بولتن، على العمل الذي قمت به في نيويورك، وشكرته على دعمه طوال عملية التثبيت. تحدّثنا ما يزيد قليلاً على عشرين دقيقة، سأل بوش خلالها، "هل هناك أي شيء يمكن أنّ نقدّمه لك؟ يمكنك الحصول على أي شيء"، وتلك التفاتة كريمة وإن كان مبالغاً فيها، لكنّني رفضت. تحدّثنا عن تجربتي ابنتينا في يال، وسأل بوش إذا كانت جنيفر سارة قد واجهت أوقاتاً عصيبة بسببي. رويت له قصة حديثة عن اختيارها، في محاكاة في مقرّر الإستراتيجية الكبرى، لتلعب دور مدير مكتب الرئيس، ورأى بوش أنّ ذلك مُسلٍّ. سُمح للصحافة بالدخول فيما بعد لتصوير المشهد، وأدلى بوش ببعض الملاحظات الودية. وسأل المكتب الصحفي في البيت الأبيض إذا كنت أريد أنّ أقول شيئاً، فاعتذرت. وبعد ذلك غادرنا البيت الأبيض وركبنا الطائرة التالية إلى نيويورك. اكتملت استراتيجية البيت الأبيض للإعلان عن الحدث، وكان خروجي كريماً، لذا حصل كلانا على مراده.

عدت إلى واشنطن في 5 كانون الأول / ديسمبر للاجتماع برايس. سألتْ إذا كنت مهتماً بمنصب مستشار، وهو المنصب الذي تخفى عنه زيليكو مؤخّراً، فرفضت. لم تسأل عن رأيي فيمن يخلفني، لذا لم أعرض اسم أحد. في تلك الليلة أقام بوش عشاء وداعياً في جناح العائلة في البيت الأبيض لأنان، وكان ذلك أمراً مؤلماً بالنظر إلى كل ما كان يقوم به أنان في أثناء ولايته لإضعاف الولايات المتحدة، وبوش على وجه الخصوص. لكن بما أنّني كنت لا أزال محافظاً على أسلوبي اللطيف، فقد كظمت غيظي وسايرت الأمور. في أثناء الانتظار في بهو الطبقة السفلية للتوجّه إلى مقرّ العائلة، أبلغني موظف في البيت الأبيض أنّه، في أثناء زيارة أيلول / سبتمبر إلى نيويورك، وجّه بوش وزوجته دعوة مبهمة لإقامة حفل وداعي في البيت الأبيض لمناسبة مغادرة الأمين العام، وأنّ مكتب أنان دأب على مضايقتهم منذ ذلك الحين لتحديد موعد لذلك، ومن ثم كان هذا العشاء. قدّم أنان لائحة ضيوفه المفضّلين، مادلين أولبرايت، وريتشارد هولبروك، وتيد تيرنر، وتيم ويرث، لكن لم يكن أي

منهم هناك. وفيما كنّا بالانتظار، تقدّمت سالي كوين، زوجة رئيس تحرير صحيفة "واشنطن بوست" السابق بن برادلي (اثنان آخران من ضيوف أنان) نحوي وقالت، "أرى أنّك مثل زوجي: منسي لكنّك موجود". لم كن قد التقيت بها من قبل. عرفت أنّني سأعجب بهذا العشاء. وأعجبت أكثر عندما انتهى.

في الأيام التالية، اتبعت روتين المغادرة المعتاد، فتحدّثت أمام موظفي البعثة الأميركية في الأمم المتحدة، وشكرتهم على عملهم الدؤوب، ودعوت الشيوخ وسواهم إلى شكرهم على مساندتهم في السنتين الماضيتين. كانت عملية الخروج، عند مغادرتي السابقة للخدمة الحكومية، صعبة، إذ على الرغم من كل الإزعاج، فقد كان من الصعب أنّ أضع جانباً فرصة التأثير على السياسة العامة بصورة مباشرة. لكن في هذه المرة، بعد بعض التوجّس في البداية من قرار المغادرة، كنت في الواقع أتطلّع قدماً إلى الرحيل، وهو ما فاجأني بعض الشيء. جاءت أتعس اللحظات في 8 كانون الأول / ديسمبر، عندما علمت أنّ جين كيركباتريك توفيت في اليوم السابق. كنت أعتزم القيام ببعض الشؤون "الوداعية" قبل يومين من انتهاء تعييني في أثناء العطلة، لكنّني قرّرت عدم القيام بذلك لأسباب واضحة، واستبدلت بذلك دقيقة صمت في آخر اجتماع للموظفين في البعثة الأميركية في الأمم المتحدة في ذلك الصباح. وبعد بضعة أسابيع إضافية من الالتزامات البيروقراطية، انتهى عملي الحكومي. وكما تقول أغنية إديت بياف "لن أندم البتة".

الفصل السادس عشر

إلى الحرية أخيراً: العودة إلى خط النار

استسلم القلب، تراجعت الميمنة، حان وقت الهجوم!

- المارشال فرديناند فوش، 1918

بعد نحو ست سنوات من الخدمة في إدارة بوش، أصبحت لدي أفكار عديدة بشأن ما أصبنا في عمله وما أخطأنا، والدروس التي تستقى للمستقبل، وسأذكر بعضها في هذا الفصل. عندما تكون في الحكومة من المتعذّر تقريباً الابتعاد عن الأحداث الضاغطة للتفكّر فيما تقوم به، وتجري تغييرات على المسار إلا على أساس تراكمي. وكما يقول المثل، الملحّ يحول دون المهمّ. مع ذلك، فإنّ الانتخابات الوطنية في سنة 2008 سيترتّب عليها نتائج غير عادية، وستشمل خيارات حاسمة في الأمن القومي. وستكون هذه الخيارات أوسع كثيراً بالتأكيد من المسار الذي يجب أنّ نتبعه في العراق، على الرغم من أنّ انشغالنا الحالي وأولويات بعض السياسيين تمنح الصدارة لهذه القضية بمفردها. غير أنّ من المشاكل الأخرى التي تبرز على الفور انتشار أسلحة الدمار الشامل، لاسيما كوريا الشمالية وإيران؛ وعدم تسوية قضية الشرق الأوسط، مع ما تحمله من تهديدات متشعّبة على الأصدقاء والمصالح، مثل إسرائيل والديمقراطية في لبنان، واحتياطات النفط والغاز في المنطقة؛ وتجدّد عدائية روسيا، وسعيها إلى تجديد مكانة القوة العظمى؛ والطلب الواسع والمتزايد للصين على الطاقة وتزايد موازناتها العسكرية وقدراتها بسرعة.

كما لا يمكننا تجاهل ميل الاتحاد الأوروبي إلى تجنّب المواجهة والى حلّ المشاكل، وتفضيل عملية المفاوضات الدبلوماسية التي لا تنتهي بدلاً من ذلك. ربما يكون لهذا النهج بعض الاستخدامات في ظروف معيّنة، لكنّه

بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي الحل الأساسي لكل شيء. ولا يقابل هذا التراجع في الإرادة والقدرة الأوروبية سوى الظاهرة ذات الصلة، التي يحبّها كثير من الأوروبيين، والتي تقضي باستخدام الهيئات المتعدّدة الأطراف لإضفاء "المعيارية" على الممارسة الدولية والسياسة المحلية، وهو تطوّر يهدّد بمرور الزمن بتقليص الاستقلالية الأميركية والحكم الذاتي، وهما فكرتان تفضّلان "السيادة" بالنسبة إلينا. ومن الواضح أنّ الأمم المتحدة لا تزال تفتقر إلى الإصلاح. وسنعرف لاحقاً إذا كانت عصيّة على الإصلاح، لكن ميل الاتحاد الأوروبي الدائم إلى المؤسسات يجعل هذه المسألة أكثر من اهتمام أكاديمي.

أخيراً، كما رأينا في الصفحات السابقة، فإنّ وزارة خارجيتنا تعاني من مشاكل ثقافية يجب معالجتها بإلحاح أشدّ من إصلاح الأمم المتحدة. وقد تجاهل وزراء الخارجية المتعاقبين إصلاح الوزارة، ما تركها تدير نفسها بنفسها، وسمح للمشكلة بأن تعتمل وتنمو لدرجة أنّ قدرتنا على الدفاع عن المصالح الأميركية في الشؤون الخارجية أصابها ضعف شديد. ربما لا تصل هذه القضية إلى مستوى التحدّث عنها في الخطابات السياسية في الحملة الانتخابية، لكنّها لا تقل أهمية بالنسبة إلى الرؤساء ووزراء الخارجية العديدين التالين.

الجيل التالي من التهديدات لأميركا

كانت روسيا والصين من الناشرين النشيطين لأسلحة الدمار الشامل على مرّ السنين. ولا شك في أنّ علاقة روسيا الوثيقة بالهند، وعلاقة الصين بباكستان، من العوامل الرئيسية في تطوير القدرات النووية والصاروخية البالستية الهندية والباكستانية، وذلك مثال على كيفية عمل الانتشار التنافسي. ومن حسن الحظ أنّه لم ينتشر مزيد من الأمثلة في الحرب الباردة، لكن ازدادت المشكلة سوءاً منذ نهايتها. فقد استفاد العراق، تحت حكم صدام، وكوريا الشمالية وإيران من مستويات متفاوتة من الدعم الروسي والصيني لبرامجهم لأسلحة الدمار الشامل وبرامج الأسلحة البالستية. واستفادت بلدان أخرى، مثل كوبا وسوريا وبورما أيضاً، على الرغم من أنّ انتشار التكنولوجيا ووجود شبكات الانتشار مثل شبكة الباكستاني عبد القدير خان يعنيان أنّ روسيا والصين لم تعودا الآن المصدر الوحيد لانتشار التكنولوجيا والمواد المهمة.

ما الذي دفع روسيا والصين إلى الانخراط في هذا السلوك الخطير؟ وما نتائجه على المدى الطويل على علاقاتنا الثنائية والسلام والأمن الدوليين؟ المشكلة الرئيسية أنّ روسيا والصين لم تعتنقا تماماً مفهومنا أنّ الانتشار

يمثّل تهديداً كبيراً. لا شك في أنّهما قد تردّدان الكلمات المناسبة في مجلس الأمن أو في بيانات وزراء الخارجية، لكنّهما لا تتصرّفان بشكل متسق مع تلك الخطابات. ولكي نكون منصفين، لم يدرك كثير من الأوروبيين وسواهم هذا الواقع تماماً أيضاً، كما يُظهر المسعى العقيم لفرض عقوبات ذات مغزى على إيران: فالعقوبات غير المؤلمة ليست عقوبات البتة. والحقيقة القاسية أنّ علينا الاستعداد للتخلّي عن المكاسب القصيرة المدى الناتجة عن بيع التكنولوجيا المتقدّمة المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الاستخدام المزدوج إلى الحكومات الخطيرة من أجل تعزيز احتمالات الأمن على المدى الطويل. وتنظر الولايات المتحدة بشكل صحيح إلى مثل هذه "الأرباح الضائعة" كاستثمارات في الأمن في المستقبل، لا كخسائر فعلية. وسيتواصل نموّ المخاطر إلى أنّ تتقبّل روسيا والصين والاتحاد الأوروبي وجهة النظر هذه تماماً.

لماذا تؤيّد أميركا وجهة النظر هذه بقوة فيما لا يؤيّدها الآخرون؟ أنّ أداء البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مختلط بشأن الانتشار، حيث يتخذ بعضها مواقف أقوى بكثير من مواقف الآخرين. وينبع القصور من سياساتهم التجارية الاقتصادية وعدم قدرتهم على رؤية الأخطار التي تلوح في الأفق. يمكن أنّ يقلّل العمل الأميركي المتواصل المشكلة، لكن لا يمكن أنّ يحلّها تماماً ما دام العديد من الأوروبيين يعيشون في وهم سارّ بأنّهم تجاوزوا التاريخ وآمنون في "فضاء" الاتحاد الأوروبي، على الرغم من الهجمات الإرهابية في لندن ومدريد، والاغتيالات في هولندا، وأعمال الشغب في باريس. واستناداً إلى تزايد سلطة الاتحاد الأوروبي على دوله الأعضاء، فإن الأوروبيين ينظرون إلى "حل النزاعات" من منظار "الحاكمية العالمية" على أمل حل الخلافات بالإجماع والمفاوضات، وبالتالي إساءة قراءة قرنهم الماضي الدموي وغيره من الأدلة التاريخية المعاكسة. ولعل تغيّر الأوضاع الديمغرافية، مثل تراجع معدّلات الولادة "الأوروبية" وتزايد الهجرة من شمال إفريقيا والشرق الأوسط، سيجلعهم يدركون في مرحلة لاحقة، لكن لم يحن الأوان بعد. وتشترك بلدان أخرى في مشكلة الاتحاد الأوروبي، مثل البرازيل والهند، لكن هذه البلدان أيضاً قادرة على مزيد من الاحتراس، مع استمرار ممارسة القيادة الأميركية والقدوة.

على الرغم من أنّ عدد القضايا التي تختلف فيها الولايات المتحدة مع "أوروبا"، كما يحب الاتحاد الأوروبي أنّ يسمي نفسه، آخذ في التزايد، فليس هناك أهم من انتشار أسلحة الدمار الشامل. أنّ ضعف الاتحاد الأوروبي وانطواءه على نفسه يظهران بعدة طرق، لكن ليس هناك شيء آخر ذو تأثيرات فورية ومباشرة على الأمن الذاتي لأميركا. فنهج الاتحاد الأوروبي في سياسته الخارجية متزايد العالمية والدولانية والبيروقراطية والقانونية

والسلبية (وغالباً ما يكون شديد السلمية)، وهو نهج يسرّ العديدين من اليسار الأميركي اعتماده في بلدنا أيضاً. لقد ميّز هذا التماهي مع "أوروبا" مؤسستنا الشرقية مدة عقود، كما تجسّد في موضوع "الاختبار العالمي" في حملة السيناتور جون كيري للانتخابات الرئاسية في سنة 2004 والصفحة الافتتاحية اليومية لصحيفة "نيويورك تايمز". وهو يمثّل خصلة في التفكير الأميركي، قوية بشكل محزن في الخارجية الأميركية ولدى أصحاب المبادئ الأخلاقية السامية، ومغرية وموهنة على السواء، ويقدّم وجهة النظر المريحة نفسها عن الاستقرار والأمن ما بعد التاريخ حيث يقبع الأوروبيون اليوم بسعادة.

إنّ حالة روسيا والصين أكثر تعقيداً. في البداية، اعتقدت إدارة بوش أنّ شعور روسيا بانعدام الأمن، لاسيما من الإرهاب الإسلامي، يوفر أساساً للتعاون الأوثق ضدّ التهديدات الدولية المشتركة. فأقمنا إطاراً استراتيجياً جديداً بشأن الأسلحة الهجومية والدفاعية وبدأنا ما بدا جهوداً مشتركة واعدة ضدّ الإرهاب والانتشار. مع ذلك، شعرت روسيا أنّها تُدخل بسرعة أو بالقدر الكافي في الهياكل الأمنية الغربية، على الرغم من أنّها رفضت المساعي المتكرّرة التي بذلتها وزارة الدفاع لإقامة تعاون أوثق في مجالات مثل الدفاع الصاروخي. كما أنّ بوتين، لأسباب داخلية خاصة به، تحرّك بقوة ضدّ زيادة الحرية السياسية والاقتصادية في روسيا، وهذه الإجراءات نفسها أعاقت اندماج روسيا في التحالفات الغربية، أو في العلاقات الأساسية القائمة على الائتمان والثقة. وصحب هذه التغيّرات في السياسة الداخلية الروسية نهضة لطموحاتها كقوة كبرى، كما تظهر في عدد من السياسات السيّئة المتعلّقة بالإمبراطورية السوفياتية السابقة (ما تسمّيه روسيا "الخارج القريب") والشرق الأوسط ولا سيما إيران وكوريا الشمالية. وترجع بعض العوامل التي يقوم عليها مسعى تعزيز مكانة روسيا إلى الأيام القيصرية (مسعى روسيا الذي لا يتوقّف للحصول على منفذ إلى مرافئ المياه الدافئة)، ولبعضها أسس حديثة، مثل استعادة قدر ما أمكن من الإمبراطورية السوفياتية الضائعة.

تستند السياسات الروسية في بعض النواحي إلى شكل من أشكال العنصرية، مثل وجهة النظر بأنّ الكوريين الشماليين والإيرانيين غير قادرين على تشكيل أي تهديدات خطيرة على المصالح الروسية. وقد فهمت ذلك عدة مرات من ملاحظات صادرة عن مسؤولين روس كبار، صحيح أنّها غير صريحة وفجّة، لكنّها ظاهرة. كما أنّ الاعتبارات الاقتصادية والتجارية تشغل موقعاً متقدّماً جداً بالنسبة إلى روسيا، على غرار الاتحاد الأوروبي. فمفاعل بوشهر النووي في إيران سيعود على روسيا بما يقدّر بمليار دولار، ويمكن أنّ يجلب إنشاء خمس منشآت نووية جديدة ما يصل إلى 10 مليارات دولار وفقاً لبعض التقديرات الجارية، إلى جانب العقود المربحة من توريد الوقود النووي

والخدمات ذات الصلة. كما أنّ إيران مستهلك كبير للأسلحة التقليدية المتقدّمة، وتدفع بالعملة الصعبة أيضاً، وتلك مبيعات تحتاج إليها روسيا بشدة لخفض تكاليف وحدة إعادة تسليح نفسها. وتظهر كوريا الشمالية في الحساب التجاري الروسي، لكن ذلك عائد بشكل رئيسي إلى أنّ كوريا الشمالية تشكل طريق نقل بري إلى السوق الكوري الجنوبي الأكثر جاذبية بكثير والذي تتلهّف روسيا إلى دخوله. أخيراً يجد العديد من القادة الروس دافعاً في الرغبة التأسّلية، على طريقة أسلافهم، في تحدي أميركا في الشرق الأوسط، والتعويض عن الفرص التجارية الضائعة التي كانت لديهم في عراق صدام حسين، والرغبة في الحصول على رخصة أكبر للتدخّل في شؤون الغير كما كان دأبهم في أثناء الحقبة السوفياتية. وفي الشرق الأقصى، لا يسعون إلى التضييق على الولايات المتحدة فحسب، بل والصين أيضاً، حيث يرى الروس التهديد الذي يلوح فوق أراضيهم في الشرق الأقصى بفعل تعطّش الصين إلى الموارد الطبيعية والأراضي الواسعة الخالية من السكان.

لقد فقدت إدارة بوش الأوهام التي كانت لديها بشأن الاتجاه الذي تسلكه روسيا بوتين، ومن الصعب بالتأكيد الآن إيجاد ما يشجّع كثيراً في اتجاه السياسات الروسية الداخلية والدولية. ولا تقل حمايتها لإيران في مجلس الأمن شيئاً عن النظرة التقهقرية إلى الحرب الباردة والمنافسة الشديدة على المزايا الجيواستراتيجية والإيديولوجية التي مثّلتها الحرب الباردة. وبالنسبة إلى الأمم المتحدة، كما هو الحال مع كوريا الشمالية، فإنّ النضال هناك يرهص ثانية باحتمال، وربما أرجحية، حدوث أزمة شديدة في مجلس الأمن، وما ينتج عن ذلك من تهميش الأمم المتحدة بأكملها. غير أنّه على الرغم من التراجع المستقيم في السياسة الروسية، فإنّ جهودنا لتغيير اتجاه روسيا لا يمكن أن تتراجع. فلا يزال هناك قليل من المفكّرين من أصحاب الرأي السليم في موسكو على الأقل، وهم يقدّمون بعض الأسباب للاعتقاد بأنّنا لم نفقد كل شيء. فروسيا معرّضة لخطر من إيران التي لديها قدرة نووية والمجهّزة بالصواريخ البالستية أشدّ بكثير من الخطر الذي تتعرّض إليه الولايات المتحدة أو حتى الاتحاد الأوروبي في هذه المرحلة. كما أنّه إذا أعطى رجال الدين الحاكمون في طهران أسلحة نووية إلى المجموعات الإرهابية، فلا شكّ في أنّ الإرهابيين الإسلامين داخل روسيا سيكونون من المجموعات المطالبة بها، وقد جلب هؤلاء إرهابهم إلى شوارع موسكو ومسارحها ومترو الأنفاق فيها.

غير أنّ علينا على الأقل ألا نفسح المجال أمام إصرار روسيا عموماً على إضعاف مساعي فرض العقوبات. وتقدّم حالة إيران درساً خاصاً، حيث تعرض انهيار الإرادة الأوروبية وإصرار روسيا على أهميتها الذاتية والآثار الموهنة

لانبعاث تلك النظرة. يبدأ هذا الضعف بالترويكا الأوروبية التي تضعف سياساتها نفسها وفقاً للقاسم المشترك الأصغر، ألمانيا في العادة، ثم تصرّ على عدم قدرتنا على تجاوز ذلك دون موافقة روسيا والصين. وبما أنّ روسيا عازمة على حماية أسواقها المحتملة في إيران، فذلك يعني مزيداً من إضعاف تلك السياسة، لتصل في النهاية إلى المستوى الذي مثّله قرارا مجلس الأمن 1737 و1747، وهما قراران ضعيفان جداً بحيث تشعر إيران بالحرية التامة لتجاهلهما. والأسوأ من ذلك أنّ إيران قادرة على القيام بتجارب منخفضة التكاليف، مثل إلقاء القبض على الرهائن البريطانيين والعسكريين الأميركيين والمدنيين الأميركيين واستغلالهم، دون خوف من الانتقام. وتستجيب المملكة المتحدة، كما تريد وزارة خارجيتها دائماً، بنهج لئين جداً، فيما تسرّب إلى الصحافة أنّ البيانات "القاسية" التي يصدرها الرئيس بوش تزيد من صعوبة مهمتها. وبالنظر إلى النهج البريطاني/ الأوروبي، من الصعب معرفة ما هو الحافز الذي يدفع روسيا إلى تغيير سلوكها نحو الاتجاه الذي نريد. بل أنّه يشجّع في الواقع على المزيد من الارتداد الروسي في السياسة الخارجية العريضة إلى نهج الحقبة السوفياتية.

بالمقابل، تحسّنت الصين وتراجعت إلى الوراء في عهد إدارة بوش، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الاستخدام الفعال للعقوبات ضدّ بعض الشركات التجارية الصينية الكبرى. لقد كانت أنشطة الصين في مجال انتشار الأسلحة، لاسيما في مجال الصواريخ البالستية، وكذلك المجال النووي مع باكستان وإيران، مدفوعة باعتبارات تجارية إلى حد كبير، وبخاصة بالنسبة إلى الشركات التي يديرها جيش التحرير الشعبي، وغالباً ما تعمل باستقلالية عن السلطات "السياسية" في بيجنغ. وكلما فرضت عقوبات على شركة صينية، ردّت الصين بغضب، ما يظهر أنّ العقوبات لفتت انتباهها. ومع أنّها كانت تنكر بشكل روتيني النشاط الذي حفز العقوبات الأميركية، فإنّ تأثير العقوبات كان واضحاً. وقد اتخذت الصين بعض الخطوات في السنوات الأخيرة للجم هذه المبيعات، على الرغم من أنّها ليست كافية أو تامة البتة، وربما يكون من الممكن تحقيق مزيد من التقدّم.

في حالة كوريا الشمالية، ترجع أهداف الصين قروناً إلى الوراء. فالصين من حيث الجوهر يلائمها انقسام شبه الجزيرة الكورية، وتحب أن تكون كوريا الشمالية دولة تابعة وحاجزة بين قواتها والقوات الأميركية والكورية الجنوبية، وتخشى كثيراً انهيار نظام كيم يونغ إيل. وهذه السياسة شديدة التباين مع وجهة النظر الأميركية التي ترى أنّ النظام الكوري الشمالي مصدر المشكلة، وأنّ هذه المشكلة لن تختفي إلا باختفاء النظام نفسه. والصين اليوم غير راغبة تماماً في ممارسة الضغط الكافي على كوريا الشمالية لكي تتخلى عن طموحاتها النووية، مخافة انهيار النظام نفسه. وثمة سببان، أحدهما على

المدى القصير والآخر على المدى البعيد. أولاً تخشى الصين حدوث موجة من تدفّق اللاجئين الكوريين عبر نهر يالو، مع ما يحمله ذلك من نتائج تزعزع الاستقرار السياسي والاقتصادي. ثانياً، تخشى الصين فقد كوريا الشمالية نفسها، نظراً لأنّ كوريا الجنوبية والقوات الأميركية سيتحرّكان دون شك لملء الفراغ الأمني الذي يمكن أن ينجم عن انفجار كوريا الشمالية من الداخل. وعند حدوث ذلك، سيكون لدينا مصلحة كبيرة وفورية في تحديد مواقع الأسلحة النووية الكورية الشمالية وبرامجها وتأمينها، لكي لا تأخذ عناصر من هياكل القيادة المنهارة هذه الأصول القيّمة - التي يمكن بيعها - معها. المشكلة الإنسانية بالنسبة إلى الصين عابرة على الرغم من أنّها حقيقية وربما كبيرة جداً، في حين أنّ تغيّر ميزان القوى الذي ينطوي عليه إعادة توحيد كوريا أكثر خطورة بكثير. ومع ذلك فإن إعادة الوحدة حتمية كما حدث بالنسبة إلى ألمانيا. ويجب أن تواجه الصين بهذه الحقيقة، وبالحاجة إلى منحها أولوية عليا ومباشرة في العلاقات الثنائية الصينية الأميركية.

بعيداً عن الحالة الخاصة لكوريا الشمالية (ليس لروسيا شيء مماثل سوى ربما بيلاروسيا أو أنحاء أخرى من "الخارج القريب")، تهتمّ الصين بالنفط والغاز الطبيعي. فالطلب الكبير والمتنامي على الطاقة من المحرّكات الرئيسية لسياستها الخارجية، ما يدفعها إلى السعي للحصول على مصادر إمداد مضمونة من كل أنحاء العالم. ويمكن إلى حدّ كبير تفسير اهتمام الصين بالحكومات الكريهة التي تشكّل تهديداً مثل إيران والسودان وبورما برغبتها في دعم الحكومات التي تستطيع مساعدة الصين في تحقيق هدف أمن الطاقة الذي تنشده. وقد برعت إيران على سبيل المثال في استغلال هذه المصلحة الصينية لصالحها، وحقّقت نجاحاً ملحوظاً أيضاً مع بلدان مثل الهند واليابان، تعتمد اعتماداً واسعاً على المصادر الخارجية للنفط والغاز الطبيعي. وتدرك الصين نفسها مخاطر الاعتماد على مصادر الطاقة الخارجية، وبالمناسبة، تذكّرنا مساعيها الرامية إلى توسيع الطاقة النووية المحلية لماذا يجب على الولايات المتحدة أيضاً العودة إلى الطاقة النووية لتأمين احتياجاتنا من الطاقة. لكن في المستقبل المنظور، قبل أن تبدأ الطاقة النووية بإحداث أثر في احتياجات الصين إلى الطاقة، سيكون الضغط للحصول على النفط والغاز الطبيعي من الخارج عاملاً حاسماً في النموّ الاقتصادي للصين، ويتطلّب ذلك اهتماماً طويل الأجل من واشنطن.

تعكف روسيا والصين على إعادة بناء قدراتهما العسكرية وتوسيعها. وقد كان من أهداف بوتين الأساسية التي سعى إلى تحقيقها بقوة واستمرار إعادة إحياء الجيش الروسي وتحويله بعد أن بلغ الحضيض في نهاية الحرب الباردة، وتشير كل الأدلة المتوفّرة إلى أنّه قطع شوطاً بعيداً في ذلك، متغلّباً على المقاومة المستحكمة للبيروقراطية العسكرية. وكان هذا التحوّل مهماً جداً

بحيث نقل بوتين سيرغي إيفانوف، أحد أقرب أصدقائه وحلفائه الشخصيين والسياسيين (ترجع صداقتهما إلى أيام الكي جي بي)، من منصب مستشار الأمن القومي ليجعله وزيراً للدفاع ووجّهه إلى تولي السيطرة المباشرة على المشروع. وكوفئ إيفانوف بترقيته إلى منصب نائب رئيس الوزراء وهو مرشّح ليخلف بوتين نفسه. وقد زالت الصين نفقاتها العسكرية كثيراً وتقوم بتوسيع ترسانة أسلحتها الاستراتيجية الهجومية. واختبرت بنجاح قدرات مضادة للأقمار الاصطناعية، الأمر الذي يمكن أنّ يحبط الاستخبارات الأميركية وأنظمة الإنذار المبكّر بالإضافة إلى هزيمة برنامجنا الناشئ للدفاع الصاروخي. ومن الأمور ذات الأهمية الفورية أنّ بيجنغ نصبت أكثر من ألف صاروخ موجّه نحو تايوان، لكي لا تظهر الديمقراطية النشيطة في تايوان إشارات عن الانتقال إلى الاستقلال الفعلي.

هذه الجهود الروسية والصينية بعيدة جداً عن الحرب الباردة، لكنّها ليست غير مهمة وتستحقّ المراقبة الدقيقة. وقد أخذ فاعلون كبار آخرون يردّون بالفعل، مثل اقتراب اليابان مثلاً من أنّ تصبح بلداً "عادياً" في النهوض بأعباء الدفاع عن نفسه. في الوقت الحالي، تعتقد القيادة اليابانية أنّ أفضل طريقة لتحقيق هذا الهدف البقاء تحت المظلة النووية الأميركية وتقوية روابطنا الدفاعية المتبادلة. غير أنّ الضعف في جانبنا سيشجّع القطاعات اليابانية التي ترى أنّ على اليابان التحرّك في اتجاه أكثر استقلالية، نحو الحصول على قدرات أسلحة نووية خاصة بها. وتتوسّع الهند في المجالين النووي والبالستي، بالتعاون مع الولايات المتحدة وبدونه، كما أنّها تعزّز قدراتها البحرية البعيدة المدى، كرد على الصين من جهة، وتعبيراً عن تنامي دورها في جنوب آسيا وما ورائها وتزايد ثقته من جهة أخرى. وترى اليابان والهند بالفعل ما يجب أنّ نراه، وتحديداً بروز الصين كقوة سياسية عسكرية بالإضافة إلى قوتها الاقتصادية، وتصرفها على هذا النحو.

تراقب الدول المارقة والمجموعات الإرهابية، وحتى البلدان "المسؤولة"، بعناية ما سيحدث مع إيران وكوريا الشمالية، وما إذا كنا سننجح في إغلاق برنامجيهما للأسلحة النووية. ولا شك في أنّ الفشل في القضاء على هذين التهديدين البارزين سيحثّ الآخرين على اتباع مسارهما مع توقّع أن ينجحوا إذا لم يحدث تغيّر مثير في الاتجاهات الدولية. ويجب أن يكون ذلك مقلقاً جداً. ففي حين لا تشكّل الآن أي دولة أو ائتلاف من الدول تهديداً **عسكرياً** خطيراً للولايات المتحدة، فإنّ التهديدات العسكرية ليست النتيجة المباشرة لانتشار أسلحة الدمار الشامل. ربما تصبح كذلك عندما توسّع روسيا أو الصين الناهضتان موازنتيهما العسكرية وقدراتهما الأخرى، مثل الحرب المضادة للأقمار الاصطناعية. غير أنّ أسلحة الدمار الشامل اليوم أسلحة إرهاب بالدرجة الأولى، مصمّمة لكي تأخذ السكان المدنيين الأبرياء رهائن كأهداف

للابتزاز والإكراه. ولن يكون الانتقام، أو حتى التهديد بالإبادة، رادعاً كافياً لثني الإرهابيين الذين يسعون إلى الخلاص بالانتحار، كما حدث في هجمات 11 أيلول / سبتمبر. ولا يمكن أيضاً حساب "الدمار المؤكّد"، كما كان عليه في أيام الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي، لكبح أمثال كيم يونغ إيل أو أحمدي نجاد، مثلما لم يكن هتلر في مخبئه الحصين الأخير قادراً على التصرّف وفق ما تمليه الحسابات "العقلانية".

ولا يكفي على الإطلاق المحاجة أنّ حيازة بلدان مثل إسرائيل والهند وباكستان قدرات أسلحة نووية خارج معاهدة منع الانتشار، يمكّننا من قبول احتمال حيازة بلدان أخرى لها. فهذا المنطق يقضي على معاهدة عدم الانتشار نفسها، التي كانت غير كاملة على الدوام وبالتالي لم تشكّل حماية كافية. إنّ معاهدة عدم الانتشار ليست المشكلة، بل منطق الانتشار الذي يدفع الآن بلداناً ملتزمة اسمياً بعدم امتلاك الأسلحة النووية، فيما يزداد عدد الطامحين النوويين إذ إنّ لمعظم الدول أكثر من عدو واحد. إذا كانت كراهية البلدان الثلاثة النووية غير الموقّعة على معاهدة عدم الانتشار عذراً (أربعة إذا عدّ المرء الآن كوريا الشمالية التي انسحبت منها)، فلن يكون هناك نهاية للانتشار النووي. كما أنّ الدول النووية ليست متساوية جميعاً من المنظور الأميركي. فامتلاك إسرائيل أسلحة نووية ليس مماثلاً لامتلاكها من قبل إيران، مثلما لم يكن امتلاك المملكة المتحدة رؤوساً نووية مماثلاً لامتلاكها من قبل الاتحاد السوفياتي في الحرب الباردة. إنّ الدفاع عن أميركا يعني خفض عدد الدول المسلّحة بالأسلحة النووية، وإذا لم يكن هناك من سبب سوى خفض تهديد اللصوصية، لكنّه يعني أيضاً عدم إغفال أنّ بعض المخاطر والتهديدات أعظم من بعضها الآخر.

هنا تؤثّر مأساة الأحداث في العراق بعد الإطاحة بصدام حسين تأثيراً مباشراً على سلوك السياسة الخارجية الأميركية. فقد دفع استمرار الحرب الأهلية في العراق العديد في الولايات المتحدة وخارجها إلى الاستنتاج بأنّ قرار الإطاحة بصدام لم يكن صائباً، مع ما يعنيه ذلك ضمناً من أنّ قلب أنظمة حكم مارقة أخرى، كتلك القائمة في إيران أو كوريا الشمالية، سيكون خاطئاً أيضاً. لكن على الرغم من سوء الوضع في العراق، فإنّ هذا الاستنتاج يسيء قراءة الواقع كثيراً. فسياسة إدارة بوش في العراق تنقسم تحليلياً إلى سؤالين منفصلين. أولاً، هل كنا مصيبين في الإطاحة بصدام حسين؟ ثانياً، هل كانت سياستنا منذ الإطاحة به صحيحة؟ على الرغم من أنّ الرأي العام في الولايات المتحدة يجمع تقريباً على الإجابة سلباً عن السؤال الثاني، لأسباب عديدة، فإنّ الاضطراب في العراق لا يخبرنا شيئاً عن الإجابة عن السؤال الأول. لقد كان نظام صدام نفسه يشكل تهديداً للسلام ولأمننا، سواء كان ذلك وشيكاً أم لا، وذلك لوحده تبرير مقنع للقضاء عليه. أما ما قمنا به فيما

بعد فسيبقى خاضعاً للنقاش عدة سنوات، وثمة حجة مقنعة بأنّه كان علينا تسليم السلطة إلى العراقيين بأسرع ما يمكن ونترك لهم أمر ترتيب أمورهم بأنفسهم، بدلاً من توريط الولايات المتحدة في الخلافات الداخلية التي استمرّت قروناً من الزمن في بعض الحالات.

طالما كانت مصالحنا الاستراتيجية في العراق تقضي بضمان ألا يكون مصدر تهديد بأسلحة الدمار الشامل أو قاعدة للإرهاب. وقد حقّقت الإطاحة بصدام الهدف الأول حتى مدى بعيد في المستقبل، ولم يكن تحقيق الهدف الثاني يتطلّب، ولا يتطلّب، الكثير مما فعلناه في السنوات الأربع الماضية في أعقاب إقصاء صدام. فخطر الدمج بين النقطتين المنفصلتين - تغيير النظام وما أعقبه - يدفع العديدين إلى الاستنتاج بأنّ العنف الذي تلا الإطاحة يقوّض القرار الأولي بتغيير النظام في بغداد. وهذا الرأي الخاطئ والمضرّ، حتى إذا كان مقبولاً على نطاق واسع، يقيّد أو يلغي قدرتنا على استخدام القوة العسكرية أو العمل بوسائل أخرى لتغيير الأنظمة في أماكن مثل طهران ودمشق، لكل الأسباب الخاطئة. ولا يعني ذلك القول بالتأكيد إنّ تغيير النظام أو استخدام القوة العسكرية هما الطريقان اللذان يفضّل اتباعهما، كما أنّ من الواضح أنّهما ليسا الخيار الأول. لكن الخيار النووي بالنسبة إلى الدول المارقة، مثل إيران وكوريا الشمالية، هو الورقة الرابحة النهائية لهما، ولذلك فأنّهما لا يظهران أي دليل البتة على اتخاذ قرار استراتيجي بالتخلي عن السعي للحصول على تلك الأسلحة. وبغياب مثل هذا الدليل، وبالتالي أي أساس للاعتقاد بأنّه يمكن ثني أي دولة مارقة عن متابعة برنامج الأسلحة النووية بالحوار، فإنّه يجب أن يظل تغيير النظام والقوة العسكرية خيارين مقنعين. وفي حالة إيران وكوريا الشمالية، قد يكون من المطلوب في الواقع اتباع هذا الخيار أو ذاك عاجلاً وليس آجلاً. فلا يمكننا السماح لسجلنا الحديث في العراق أنّ يقنعنا بعكس ذلك.

ولا يمكننا السماح للحالة العامة التعيسة في العراق بأن تثنينا عن متابعة نضالنا ضدّ الإرهاب الإسلامي في الشرق الأوسط أو أفغانستان أو أي مكان يبرز فيه. ومن المشكلات المفهومية الكبرى في هذه الحرب عدم تسميتها باسمها، فهي ليست بالتأكيد "حرباً عالمية على الإرهاب"، مهما كانت هذه التسمية مثيرة. فبقدر ما تستهجن الولايات المتحدة الإرهاب الذي يمارسه انفصاليو إيتا في الباسك أو المتطرّفون الأيرلنديون الشماليون، فإنّه ليس محور اهتمامنا. عندما ندّد الرئيس بوش "بالفاشية الإسلامية"، وذلك وصف مربك للمشكلة لكنه دقيق، انتقده أصحاب المبادئ الأخلاقية السامية، فتراجع عنه. لكنّ القاعدة وحلفاءها الجهاديين، وحتى من يقلّد أساليب القاعدة دون الانتساب إليها رسمياً، يستحقّون هذا الوصف الذي يفي بالغرض إلى أن يبرز وصف أفضل. فنظرتهم إلى العالم، سواء أكانوا متطرّفين سنة أو شيعة،

شمولية لا لبس فيها، ولا تستند إلى الإيديولوجية، مثل الأنظمة الشمولية في القرن السابق، بل إلى الدين. ونادراً ما شهد الغرب هذا النوع من الشمولية، منذ عصر النهضة على الأقل. وبقدر مساوئ هذه الفاشية الدينية بالنسبة إلى من يعاني منها، فإنّ الولايات المتحدة وحلفاءها لن يواجهوا التهديدات المباشرة في العراق فحسب، بل سيكون التهديد دائماً على الولايات المتحدة واسرائيل وأصدقاء وحلفاء آخرين مقرّبين. وفي حين أنّ هذه التهديدات لم تنتج هجوماً مثيراً داخل الولايات المتحدة منذ 11 أيلول / سبتمبر 2001، فإنّ الاتهامات الأخيرة بالضلوع في مؤامرات تستهدف برج سيرز في شيكاغو، وفورت ديكس في نيوجيرسي، ومطار جون كنيدي في نيويورك، تظهر جميعاً أنّ الخطر حقيقي. ولا يمكن التكرار بالقدر الكافي أنّ الدمار الذي أحدثه الإرهابيون بالفعل يمكن أنّ يتزايد أضعافاً مضاعفة إذا ما حصلوا على أسلحة الدمار الشامل.

تواجه إسرائيل، بسبب موقعها، تهديداً إرهابياً شبه يومي، حيث تواجه حماس وحزب الله ومجموعات إرهابية إسلامية، ناهيك عن أنّها تقع ضمن مدى الصواريخ الإيرانية. وقد استولت حماس الآن على قطاع غزة، فأحدثت انقساماً في السلطة الفلسطينية، حيث يسيطر "الإرهابيون السابقون" من فتح على الضفة الغربية؛ ويوشك حزب الله أن يطيح بالحكومة اللبنانية الديمقراطية. بالنظر إلى هذا الواقع، فإنّه لا يوجد منطق في قيام الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل للتوصّل إلى "اتفاقات سلام" مع ما تبقى من جيرانها العرب، أو في الاعتقاد بأنّ "الحوار" في هذه القضايا سيكون له أي تأثير مادي على النزاعات العديدة الأخرى في الشرق الأوسط. بل إنّ هذه النزاعات ستتواصل دون هوادة حتى إذا حقّق أحمدي نجاد أمنيته الأثيرة واختفت إسرائيل. ويأتي فوق ذلك كله بالطبع التهديد النووي الإيراني، وهو تهديد وجودي لبلد صغير وقريب من إيران كإسرائيل، نادراً ما تعرّض استعداده لاستخدام القوة العسكرية للدفاع عن نفسه للتشكيك. كما أنّ الفوضى السياسية الداخلية في إسرائيل، وهي ما يعتقد معظم المراقبين العارفين أنّها الأكثر إرباكاً في تاريخ الدولة اليهودية، تعقّد البيئة الدبلوماسية التي لا يمكن الدفاع عنها أصلاً. ربما تقرّر حكومة إسرائيل لأسباب خاصة بها تقديم تنازلات في مفاوضات مختلفة، وتحمّل النتائج، لكن ليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تشارك في هذه القرارات. وفيما ننتظر تكشّف السياسة الخارجية للرئيس الفرنسي الجديد ساركوزي، فإنّه قد يكون هناك في الواقع سبب للاعتقاد بأنّ الموقف الأوروبي سيقترب أكثر إلى موقف الولايات المتحدة وسيكون أكثر دعماً لإسرائيل مما كان عليه في السنوات الماضية، وذلك سبب آخر يدعو إسرائيل إلى عدم التخلّي عن حذرها قبل الأوان.

لم تتحرّر أفغانستان تماماً من طالبان بعد، ويعتقد كثيرون أنّ أسامة بن لادن وكبار معاونيه وبقايا طالبان لا يزالون مختبئين في المناطق الحدودية بين أفغانستان وباكستان، حيث يواصلون معركتهم مع الغرب. وعلى حلف شمال الأطلسي أن يبذل المزيد للقضاء على هذه البقايا، من أجل الفوائد الفورية للقيام بذلك وللتأثيرات السياسية والدعائية الجانبية التي يمكن أن يحملها معه تدمير هذا الفوهرر الديني. لا يزال نظام مشرّف في باكستان يفتقر إلى الأرضية الصلبة، وربما يؤدي انقلاب أو محاولة انقلاب إلى تعريض القيادة والسيطرة على القوات النووية الباكستانية للخطر. وقد يكون انقلاب ينفّذه الإسلاميون الفاشيون أسرع طريقة وأقصرها لوضع الأسلحة النووية في أيدي الإرهابيين. بل إنّ الانقلاب الفاشل يهدّد بتسرّب بعض الترسانة النووية الباكستانية إلى الشبكات الإرهابية. لذا فإنّ استقرار نظام مشرّف، أياً يكن عدم الرضا عن أوراق اعتماده الديمقراطية، قد يكون أحد أعظم مصادر أمن إسرائيل من هجوم إرهابي بأسلحة نووية.

كل ذلك يقول بأنّ التاريخ لم ينتهِ بالنسبة إلى الولايات المتحدة أو أي بلد آخر. فالعداوات القاتلة لا تزال قائمة؛ وكثير من الحلفاء الطبيعيين القدامى لا يزالون (أو أصبحوا) خوّارين؛ ولا يزال هناك الكثير من العمل، الصعب في الغالب، الذي يجب إنجازه في السياسة الخارجية والدفاع. فالدفاع عن مصالحنا وقيمنا وتعزيزها يتطلّب، من بين جملة من الأمور، دبلوماسية أميركية أكثر فعالية بكثير، دبلوماسية غير مقيّدة بالقنوات والإجراءات التي يحدّدها الآخرون، وواضحة جداً بشأن استغلال الخيارات المتنوّعة المفتوحة أمامنا.

"ليس هناك شيء اسمه الأمم المتحدة"

يجب على الدبلوماسية الأميركية الأكثر فعالية أنّ تتجنب بشكل خاص شرَك توجيه كل جهودنا أو معظمها عبر نظام الأمم المتحدة. إنّ استقلالنا يعني بمقتضى التعريف أنّ علينا التقرير بأنفسنا أين وكيف ومتى تُحمى مصالحنا، حتى إذا كان الميل المتنامي للاتحاد الأوروبي والآخرين العمل عبر الأمم المتحدة. يمكن أن تكون منظمات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أدوات مفيدة في سياستنا الخارجية، لكنّها لا يمكن أنّ تكون الأدوات الوحيدة أو حتى المفضلة. فهي ليست سوى خيارات بين العديد من الخيارات الأخرى، ويجب أن تحسب تكاليف أي لجوء إليها فضلاً عن الفوائد المحتملة لاستخدامها. بالمقابل، العمل الأميركي الأحادي (غرينادا وبنما)، والتحالفات الثنائية (الولايات المتحدة واليابان)، والتحالفات الدفاعية المتعدّدة الأطراف (حلف شمال الأطلسي)، والائتلافات العسكرية الخاصة (حربا الخليج الأولى

والثانية)، والمنظمات الإقليمية (منظمة الدول الأميركية)، وائتلافات الراغبين لتطبيق المعاهدات (مبادرة أمن الانتشار)، كلها بدائل مشروعة وقد تكون فعّالة. ففي سوق حل المشاكل الدولية، ثمة منافسة كبيرة للأمم المتحدة كما يجب أن يكون. وعلى أميركا أن تختار الأدوات التي تخدم مصالحها على أفضل نحو وألا تفترض أنّ تلك المصالح متماثلة دائماً مع مصالح الاتحاد الأوروبي أو أي كتلة أخرى.

هذه المشاعر ليست مثيرة للخلاف أو مسيئة بالنسبة لمعظم الأميركيين. غير أنّ العديدين لا يوافقون على وصف الأمم المتحدة بأنّها "أداة" لأي سياسة خارجية وطنية، ولا للسياسة الخارجية الأميركية بالتأكيد ويعتبرون ذلك إساءة. هؤلاء هم المؤمنون الحقيقيون، النخبة من أصحاب المبادئ الأخلاقية العالية الذين يتعبّدون أمام مذبح البابا الزمني. تسعى كل البلدان المئة واثنتين وتسعين وراء مصالحها في الأمم المتحدة بالطبع - وتلجأ إلى استخدامها كأداة في سياستها الخارجية - لكن لا ينتقد أحد سوى الولايات المتحدة على ذلك. غير أنّ حتى أولئك الذين لا يعملون سدنة لدى أصحاب المبادئ الأخلاقية العالية لديهم أسباب عملية كثيرة لتحويل مزيد من سلطة اتخاذ القرار إلى نظام الأمم المتحدة، لاسيما إذا كان جزء من جدول أعمالهم يرمي إلى محاصرة القوة العالمية الأميركية. ولا أدرج في هذه الفئة من يسعون إلى التأثير على المسائل التقليدية للشؤون الخارجية فحسب، وانما أيضاً فئة دعاة "الحاكمية العالمية" المتزايدين الذين يأملون في نقل مجالات السلطة المتروكة تقليدياً للحكومات الوطنية إلى الهيئات فوق القومية، أو تقييد الدول الأمم عبر "التقعيد" (norming)، وتكبيلهم عملياً. وهكذا فإنّ قضايا مثل تنظيم الأسرة والإجهاض، وحق اقتناء السلاح وحمله، والسياسة البيئية، وعقوبة الإعدام، وكثير غيرها، بل حتى الضرائب، اقتيدت إلى الساحة الدولية، بدعم من اليسار الأميركي في الغالب. لقد وجدوا أنّهم غير قادرين على الفوز في القتال العادل داخل نظام الحكومة التمثيلية الأميركي، لذا فأنّهم يلجؤون الآن إلى المنتديات الدولية للدفاع عن مواقفهم، حيث تجد أهواؤهم الجماعية تعاطفاً أشدّ في أوساط الحكومات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية.

والأهم من ذلك أنّ من المتعذر الدفاع عن خضوع أميركا لأي عملية اتخاذ قرار تكون فيها بلداً واحداً ذا صوت واحد بين 192 بلداً "مساوياً". فليس فيهم شيء "متساوٍ" سوى الفكرة الواهية "بالمساواة في السيادة" التي لا يعيرها أحد خارج الأمم المتحدة أي اهتمام يذكر. ولا شك في أنّ مبدأ بلد واحد صوت واحد - وهو محاكاة مخادعة للديمقراطية الحقيقية - يسيطر تماماً على برنامج الأمم المتحدة وموازنتها وصنع القرار الإداري فيها للإضرار بالولايات المتحدة بشكل كامل. كما أنّ الجمعية العامة والهيئات الحاكمة لوكالتها المتخصصة والمنارات الأقل شهرة (مثل مجلس / لجنة حقوق الإنسان)

سعت أيضاً إلى تأكيد سلطتها بكثير من الطرق، لاسيما عبر "تقعيد" الجهود التي تشمل السياسة العامة "المحلية" بشكل تقليدي. لا يمكننا للأسف أن نلبث طويلاً عند هذه القضية المهمة. غير أنّ ميثاق الأمم المتحدة لا يمنح السلطة الممكنة إلا إلى مجلس الأمن، حيث يحمي حقّ النقض الأعضاء الخمسة الدائمين.

رأينا سابقاً أنّ هناك ناحيتين حقيقيتين "لإصلاح الأمم المتحدة"، تتعلّق إحداهما بالإدارة، والأخرى "بالحاكمية" وصنع السياسة. فيما يتعلّق بالإدارة، يمكنني الاستنتاج من تجربتي بأنّ الجهود التراكمية بشأن الإصلاح غير قادرة على إنتاج تغيير كبير ودائم. بل إنّنا عندما كنّا نقاتل دون نجاح لاعتماد بعض اقتراحات لجنة فوكر رداً على فضيحة النفط مقابل الغذاء، ظهرت مشاكل جديدة مثل "النقود لكيم". ومن الملفت، كما في العديد من مساعي الإصلاح الفاشلة، أنّ هذا المثال يتعامل مع المساءلة والشفافية فحسب، ولا يتعامل البتة مع **الفعالية**، التي يجب أن تكون في النهاية مقياساً لأي برنامج أو هيئة. فمن الممكن أن يكون برنامج ما شفافاً جداً وغير فعال بالمرة، وليس ذلك هدفنا. إذا لم نستطع تحقيق الشفافية في الأمم المتحدة، على الرغم من الجهود الجبارة التي بذلت، فليس لدينا أي أمل في تحقيق المزيد من الفعالية. فالدعم المستحكم للطرق القائمة لأداء العمل من قبل العديد من أعضاء الأمم المتحدة قوي جداً يصعب التغلّب عليه، والإغراءات بالفساد والمحاباة وسوء الإدارة والتهاون، و"غض الطرف" شديدة جداً لا تسمح للمرء بأن يتوقّع نتيجة مختلفة.

في الظروف الراهنة على الأقل، لا يستأهل "إصلاح الأمم المتحدة" تكاليف البيروقراطية الدائمة لوزارة الخارجية، وهي المشغولة بالاهتمام بالبلدان المتعاملة والمصالح الثنائية. فبالنسبة إلى المكاتب الإقليمية لوزارة الخارجية، لا تعتبر مشاكل "التقعيد" قضايا مهمة، وبالتالي ليس هناك أي دافع للضغط على البلدان التابعة لها من أجل تغيير مواقفها، لاسيما عندما يؤدي القيام بذلك ربما إلى صرف الانتباه عن القضايا الثنائية الأكثر "إلحاحاً". ترجع جهودي الشخصية "لإصلاح الأمم المتحدة" إلى سنة 1989، وقد حاول الكونغرس قبل ذلك الامتناع عن دفع المساهمات الأميركية، كما فعل الرئيس ريغان بسجب الولايات المتحدة من اليونسكو. لكن منذ أواسط الثمانينيات، لم يتغيّر أي شيء مهم تقريباً. ولا شك أنّ أكثر من عشرين سنة من المساعي الفاشلة "للإصلاح" (الذي ضغطت الإدارات الجمهورية لتحقيقه بشدة أكثر مما حدث في سنوات كلينتون) تكفي لكي نستنتج أنّنا حاولنا كثيراً باتباع نهج تراكمي.

بناء على ذلك فإنّني أستنتج أنّ هناك إصلاحاً واحداً للأمم المتحدة يستحق الجهد، وبدونه لن ينجح أي شيء آخر: يجب أن تحلّ الاشتراكات الطوعية محل الاشتراكات المقرّرة. فإذا أصرّت أميركا على أنّها لن تدفع إلا لما هو

ناجح، وأن نحصل على مقابل لما ندفعه، فسنحدث ثورة في الحياة في كل منظومة الأمم المتحدة. ولا شك في إنّ إلغاء عقلية "الأحقية" التي نشأت عن الاعتماد على الاشتراكات المقرّرة سيحدث تأثيراً عميقاً لدى مسؤولي الأمم المتحدة في كل أنحاء العالم. وكما أشار الفصل الخامس، فإنّ هيئات الأمم المتحدة التي تموّل طوعياً الآن - مثل برنامج الغذاء العالمي والمفوّضية السامية للاجئين واليونيسيف - تميل لأن تكون فعّالة وشفافة، وبالتالي تقدّم دروساً واضحة لبقية هيئات الأمم المتحدة. والمحاجّة خلاف ذلك تتجاهل تجربة الضروريات التي تدفعها الأسواق في التاريخ البشري، وهو ما يعنيه الانتقال إلى الاشتراكات الطوعية. فإذا لم تكن الحكومات الأعضاء التي تقدّم الموارد راضية عن النتائج التي تحققها اشتراكات الأمم المتحدة، فإنّ بوسعها تحويل أموالها إلى مكان آخر، وبالتالي توفّر اختباراً للفعالية في السوق. وإذا ما أثبتت البرامج أو الهيئات خارج الأمم المتحدة فعالية أكبر، فستشعر الأمم المتحدة بالتبعات بسرعة. لا شك في أنّ الانتقال من الاشتراكات المقرّرة إلى الطوعية يتطلّب جهداً هائلاً، لكن النقاش الواسع بشأن القيام بذلك ليس إلا سيحقّق تأثيراً إيجابياً. وينبغي للكونغرس أن يشير على الفور إلى أنّه يريد الانتقال في هذا الاتجاه ويجب أنّ يبلّغ رغباته إلى البرلمانيين الأجانب بشكل مباشر، فضلاً عن السماح للسلطة التنفيذية بأن تشرح ذلك دبلوماسياً. ليبدأ النقاش العالمي بشأن الاشتراكات الطوعية، وليكن الكونغرس المحرّك لهذا النقاش. وبوسع بيروقراطية وزارة الخارجية أن تحذو حذوه.

في غضون ذلك - وقد تمر فترة طويلة بالنظر إلى حجم التغيير إلى الاشتراكات الطوعية، وحجم المعارضة التي سيواجها - علينا التعامل مع الأمم المتحدة كما هي. وقد يكون لدينا على المدى القصير على الأقل بعض المتنفّس بتعيين بان كي مون في منصب الأمين العام. فهو الوحيد، من بين كل المرشّحين لخلافة أنان، الذي وجدتُ أن من المستبعد أن يستيقظ في مرحلة ما في ولايته التي تدوم خمس سنوات مستنتجاً أنّه هبة الله إلى الإنسانية. فسدنة أنان لم يُجْدُوه أو يُجْدوا الأمم المتحدة نفعاً بافتراض أنّ الأمين العام هو البابا الزمني، ولم يُجْدِنا تقبّل أنان الفكرة أي نفع أيضاً. وثمة فرصة قصيرة الأجل على الأقل أمام بان كي مون للضغط من أجل تحقيق الإصلاح قبل أنّ تتغلّب عليه قوة القصور الذاتي الهائلة للأمم المتحدة، وعلى الولايات المتحدة تشجيعه على القيام بذلك. علينا ألا نفرط في تقدير ما يستطيع أمين عام "إصلاحي" القيام به، لكن علينا أيضاً ألا نبخس تقدير ما يمكن أن تحدثه الإدارة المهملة، كما تظهر فضيحة النفط مقابل الغذاء. إنّ تلك قضية أساسية للدول الأعضاء، وذلك يعني الولايات المتحدة. وإلى أن نتوصل إلى نظام للاشتراكات الطوعية، علينا أن نكون مستعدين في الفترة

الفاصلة للامتناع عن تمويل أنشطة الأمم المتحدة التي نعتبرها غير مشروعة، مثل مجلس حقوق الإنسان.

غير أن قضية "الإصلاح" هي حاكمية الأمم المتحدة، التي تترجم في الواقع إلى نفوذ الولايات المتحدة في المنظمة. يمكن أن يستمرّ النقاش بشأن حاكمية الأمم المتحدة إلى الأبد من منظور أفلاطوني، لكن ما يجب أن يهتم الولايات المتحدة هو كيف سيؤثر أي تغيير على مصالحنا ونفوذنا (وهو في حده الأدنى حالياً). ولذلك تستطيع الولايات المتحدة ويجب عليها أن تدعم اليابان في الحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن، كما نفعل منذ رئاسة نيكسون. لكن إذا لم يكن ذلك قابلاً للتحقيق، فمن الأفضل ألا يحدث أي تغيير في تشكيل المجلس على أن يؤدي التغيير إلى مضاعفة عدد الأعضاء الدائمي العضوية وتوسيع المجلس بحيث يعجز عن العمل بشكل فعّال. هناك في الواقع قليل من التغييرات الهيكلية التي تحسّن وضع الولايات المتحدة داخل منظومة الأمم المتحدة، حتى إذا كانت احتمالات تحقيقها مستحيلة، كما تظهر المعركة الفاشلة لإصلاح مجلس حقوق الإنسان. بل إنّ الانتقال إلى الاشتراكات الطوعية يساهم أكثر في زيادة النفوذ الأميركي، فضلاً عن الأمل بإتاحة فرصة أكبر لزيادة فعّالية الأمم المتحدة، لأن سحب التمويل الأميركي يعني ضمناً أيضاً تقليص التدخل الأميركي. إذا كانت البلدان الأخرى تريد التمويل الذي نقدمه وتريد حضورنا، فإن بوسعهم الحصول عليهما، لكن بموجب الظروف التي تلائم النفوذ الأميركي فحسب. وإذا لم يعجب الآخرون بهذه المقايضة، فبوسعهم بالطبع أن يضعوا أموالهم حيث توجد أولوياتهم، وسنوجّه مواردنا إلى مكان آخر.

لا ترجع كثير من مشاكل حاكمية الأمم المتحدة إلى منظمات الأمم المتحدة بحدّ ذاتها، لكن إلى البيئة السياسية التي تطوّرت في "مدن الأمم المتحدة" في العالم على مرّ العقود. فقد أنشأت الهيئات الحاكمة للأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفيينا وسواها ثقافات خاصة بها، أصبحت على غرار البيروقراطيات الأخرى جزءاً من المقاومة لزيادة الفعّالية ونفوذ الولايات المتحدة. كما أن وجود "بعثات دائمة"، لاسيما في مانهاتن الحافلة بوسائل الإعلام، يعزز بحذ ذاته ثقافة الأمم المتحدة المركزية التي لا يمكن المبالغة في تقدير تأثيراتها التراكمية. وما "إنّنا لا نفشل في الأمم المتحدة" إلا من النتائج المباشرة لهذه الثقافة، التي تحرض عليها فكرة "نقابة الممثّلين الدائمين"، التي غالباً ما تُتوسل لتفسير لماذا يجب علينا الاجتماع معاً ضد تهديد متصوّر أو آخر لمكانتنا وسلطتنا. وللثقافة في مدن الأمم المتحدة تأثيرات أوسع أيضاً، مثل استمرار تعزيز أفضلية اللجوء إلى الأمم المتحدة. بل إن تعيين الموظفين كدبلوماسيين للحكومات الأعضاء في الأمم المتحدة يساهم في المشكلة. فكل بلد تقريباً ينظر إلى منصب ما في الأمم المتحدة

كمهمة أساسية للدبلوماسيين المتوسّطين والكبار، لذا فإن تلقين ثقافة الأمم المتحدة يصل إلى أعماق وزارات الخارجية البعيدة أيضاً. بالمقابل، فإنّ نيويورك بالنسبة إلى الولايات المتحدة غير جذّابة للسلك الدبلوماسي. فهي لا تعامل على أنّها "خارجية"، وبالتالي لا تتمتّع سوى بقليل من الحوافز المالية وسواها التي تحظى بها التعيينات في الخارج، كما أنّها مضرّة مالياً، لاسيما للمسؤولين في السلك الدبلوماسي الذين لديهم أبناء صغار، بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة في نيويورك.

كما إنّ ميل الاتحاد الأوروبي لاستنساخ ثقافته البيروقراطية والدبلوماسية في نيويورك مشكلة كبيرة ومتزايدة. فعلى الرغم من أنّنا نألف رغبة مجموعة 77/حركة عدم الانحياز في استخدام الأمم المتحدة للضغط من أجل زيادة تحويلات الموارد المالية، فإنّ من السهل على أي إدارة أميركية، حتى الضعيفة، الوقوف في وجهها بعد سنوات من التكرار. فأولويات مجموعة 77/ حركة عدم الانحياز مادية تماماً تقريباً ولم يعد يحرّكها جدول أعمال إيديولوجي، كما كانت الحال في الغالب في أثناء الحرب الباردة. بالمقابل، فإن جدول أعمال الاتحاد الأوروبي كثر تعقيداً وحنكة ويشتمل على جعل مؤسسات الأمم المتحدة صورة طبق الأصل عن بيروقراطيات بروكسيل الموهِنة، وهي بعيدة جداً عن السيطرة الديمقراطية وكثر إخلاصاً لتقليص سلطة الدول الأمم. وهكذا فإنّ بروكسيل تنظر إلى نفسها على أنّها تلي الحقبة الوستفالية، وأنّها فوق الدولة الأمة وتتجاوزها، ونموذج لما تبقى من الكوكب الغارق في الظلام، لذا فإنها تريد استنساخ نفسها في مكان آخر. والأمم المتحدة مكان حاسم لتحقيق التحول الكامل للشكل المؤسسي الأوروبي وأسلوب الحاكمية الأوروبية في الحاكمية العالمية، ولاسيما لدفع الولايات المتحدة التي لا تزال وستفالية دون ندم إلى أن تحذو حذوها. ففي النهاية، إذا تمكن الاتحاد الأوروبي من النجاح في نيويورك، فسينجح في أي مكان.

المشكلة الفورية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وهي المشكلة التي يمكن حلها بسرعة، هي مسعى الاتحاد الأوروبي للوساطة في كل الخلافات في الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك التي أحدثها الاتحاد الأوروبي نفسه. لا تنبع رغبة الاتحاد الأوروبي في أن يكون الوسيط - أو الجسر - من الإيثارية بل من غاية محسوبة بعناية لزيادة نفوذه على حساب الكتل الأخرى، وعلى حساب الولايات المتحدة بشكل خاص. ولدينا في الدبلوماسية ميل مقلق للأسف إلى إفساح المجال للاتحاد الأوروبي - ومن أشهر الأمثلة على ذلك برنامج إيران النووي (نفسح المجال في حالات أخرى أيضاً، مثل مناشدة الصين استضافة محادثات الأطراف الستة بشأن كوريا الشمالية، وهو ما يشير إلى ميل آخر مقلق آخذ في التطور داخل وزارة الخارجية). ويقوم أسلوب المساومة

الأوروبي، كما ذكر في العديد من الحالات في هذا الكتاب، إلى تحقيق أهدافه أولاً، وغالباً ما تكون أهدافاً دنيا، ثم تركنا معلّقين دون أهدافه، ويحظى بالفضل دائماً لدى مجموعة 77/ حركة عدم الانحياز والولايات المتحدة لجهوده الدبلوماسيّته "التجسيرية" الرائعة. ويسفل كل ذلك عادة بواسطة الخمسة وعشرين عضواً في الاتحاد الأوروبي الذي يعزفون اللحن نفسه، على الرغم من وجود أمثلة بالتأكيد على خلافات داخلية في الاتحاد الأوروبي تضعف فعّاليته أو حتى تقوّضها. ولا يسعنا في الأمم المتحدة، على الأقل، سوى الأمل بمزيد من الخلافات. وبدلاً من السماح بلعبة الاتحاد الأوروبي أو تشجيعها، على الولايات المتحدة أن تتعامل بشكل مباشر مع مجموعة 77/ حركة عدم الانحياز في الغالب، وتتوصل معها إلى الاتفاق الذي نريد، وتهمّش الاتحاد الأوروبي، وبالتالي تحبط جدول أعماله للحاكمية العالمية. بل إن لدينا من خلال مجموعة اليابان والولايات المتحدة وكندا وكوريا الجنوبية وأستراليا ثقلاً موازناً باسيفيكياً للاتحاد الأوروبي، في دوائر الأمم المتحدة على الأقل، وعلينا استخدامه بفعّالية متزايد.

أما بالنسبة إلى ائتلاف مجموعة 77/حركة عدم الانحياز، فيجب أن يكون هدفنا المتواصل كسر وحدته الهّشة عند كل فرصة، إلى أن تختفي هذه الكتل في كومة رماد التاريخ. لم تجب حركة عدم الانحياز على سؤال موينيهان الحتمي: "ما الذي لا تنحازون إليه بعد انتهاء الحرب الباردة"؟ ولن يجيبوا عنه قط إذ ليس هناك أي جواب. بل إنّ الخلافات داخل مجموعة 77/حركة عدم الانحياز يمكن أن تكبر وستكبر محدثة صدوعاً يجب علينا توسيعها عندما تسنح الفرصة. كما أن هناك تباعداً واسعاً في الآراء بين المجموعات الإقليمية يمكننا استخدامه لمصلحتنا، ما دمنا لا نتحدث عن ذلك صراحة. إن العامل الوحيد الذي يمكن أن يوحّد مجموعة 77/حركة عدم الانحياز حتى هذا اليوم هو فرصة معارضة شيء ما تريده الولايات المتحدة. يجدر بنا تفكيك مجموعة 77/حركة عدم الانحياز، لكن بوسعنا القيام بذلك في وقت فراغنا، بعدما نتخلّص من المشكلة الأكبر للنزعة الأوروبية الزاحفة.

ثورة ثقافية في وزارة الخارجية

الأمم المتحدة هي عميلي

- دين راسك، خليفة ألغر هس، وسلف محسوبكم، 1947 [98]

لا يجادل أحد في أنّنا بحاجة لأن نمثّل دولياً بأفضل وزارة خارجية يمكننا جمعها. لكن ما يؤسف له بروز ثقافة في الخارجية على مرّ السنين لا تمثّلنا بفعالية كما ينبغي، كما أنها اكتسبت عقلية خاصة بها. وعندما يتعلق الأمر

بالرؤساء الجمهوريين على الأقل، نجد أن هناك العديدين مصمّمون على صياغة سياساتهم الخاصة، بصرف النظر عما يريد أن يتبعه الرئيس المنتخب. وثمة أسباب متنوعة لماذا برزت هذه الثقافة على مرّ السنين، لكن ثمة عامل أساسي هو عدم إيلاء وزراء الخارجية المتعاقبين الاهتمام الكافي لما يجري في السياسة العليا التي يركزون عليها. يمكن فهم ذلك بالنظر إلى ضغوط المنصب، لكئنا تجاوزنا الآن المرحلة التي يسمح فيها باستمرار الإهمال. ولا يكفي ذمّ السلك الخارجي، كما كان يفعل ريتشارد أرميتاج بنعته "بالسيرك الخارجي". يجب تغيير ثقافة وزارة الخارجية، ويجب أن يحدث ذلك بسرعة. وفي حين أن هناك العديد من الاقتراحات بصدد إعادة تنظيم واعادة هيكلة وزارة الخارجية، لكن مشكلاتها لن تصحّح بإجراء تغييرات في الخطوط والمربعات على مخطط تنظيمي، وإنّما بإحداث ثورة ثقافية فحسب.

الموظف المدني المثالي هو الذي يتبع سياسات الإدارة القائمة بإخلاص، ويحترم الشرعية الديمقراطية التي تأتي من انتخاب الرئيس. والرئيس هو الشخص الوحيد بالطبع الذي يمتلك هذه الشرعية الانتخابية في السلطة التنفيذية (حيث إن نائب الرئيس ملحق بالرئيس). فليس هناك أحد منتخب في البيروقراطية الدائمة. ومن الواضح أن الرئيس لا يحدّد تفاصيل كل سياسة، لكن المسؤولين الكبار الذين يعيّنهم الرئيس يحملون رسائل سياساته إلى الوزارات والهيئات المختلفة، ويعملون مع الموظفين الاختصاصيين على تنفيذها، ويسعون وراء التغييرات التشريعية اللازمة، ويقومون بكل ما هو ضروري لممارستها معدّلة بما تمليه الظروف الواقعية التي يواجهونها. غير أنّ هذا النموذج لا يصف ما يحدث في وزارة الخارجية، حيث يعتقد كثير من البيروقراطيين الدائمين أنّهم ليسوا مسؤولين عن تنفيذ السياسة فحسب، بل عن وضعها أيضاً، بصرف النظر عما يعتقده الرئيس القائم، وإذا كان ذلك الرئيس جمهورياً بالتأكيد. ولننظر في الأسباب التالية.

أولاً، الرأي السياسي في أوساط الموظفين في وزارة الخارجية ديمقراطي وليبرالي في الغالب. ويرجع هذا الانتماء الإيديولوجي إلى الاختيار الذاتي عند الدخول من جهة، غلى التثاقف على مرّ سنين العمل في وزارة الخارجية من جهة أخرى، مع القوى داخل البيروقراطية وخارجها، لاسيما أصحاب المبادئ الأخلاقية العالية في الأوساط الأكاديمية. وأذكر تماماً اليوم التالي لانتخابات 2004 عندما ساد مطعم وزارة الخارجية جوّ مكفهرّ بعد فوز بوش، مقابل ما حدث في انتخابات 1992، حيث كادوا يشربون الشمبانيا على الفطور. هناك في الواقع بعض المحافظين على الأقل ضمن صفوف الموظفين المدنيين والسلك الخارجي في وزارة الخارجية، لكنّهم قليلون ويتكتّمون بطبيعة الحال عن كشف أنفسهم بالنظر إلى الأذى الذي يمكن أن يلحق بسيرورتهم المهنية. وهناك أيضاً موظفون كما ينبغي أن يكونوا: موظفون مدنيون يتبعون

توجيهات السياسات الصادرة عن الإدارة الحاكمة، ويقومون بذلك بنشاط وبصورة غير اعتذارية. غير أن معظم من يعلن عن آرائه المحافظة يتبع هذا النموذج السليم للمهنيين الحكوميين، فلا يسمحون لفلسفاتهم الشخصية بأن تطغى على الاتجاه الذي تتبعه القيادة السياسية للوزارة. وعلي الاعتراف أنّه لزمني سنوات من الخدمة في الحكومة لكي أقدّر هذه الصفات الأولية للموظف المدني، لكنّني أجدها الآن كأنّها نوع مهدّد بالانقراض وبحاجة إلى الحماية. ومن المؤسف أن الافتقار إلى العدد الكافي من المحافظين والموظفين المدنيين الحقيقيين يسمح للتحيز الليبرالي السائد بأن يسيطر بحرية. ويشمل هؤلاء الليبراليون العديد ممن اختلفتُ معهم في صياغة السياسات وفي تنفيذها على السواء، وممن أنّبتهم في هذه الصفحات. لا توحي انتقاداتي أنّهم ينفذون سياسات الإدارات الجمهورية المحافظة بسبب دوافع فاسدة أو غير مشروعة أو عجز. بل هم لا يتبعون السياسات لأنّهم لا يريدون ذلك، ولا يؤمنون بها وربما - وهذا هو الأهم - لأنّه يمكنهم الإفلات من المحاسبة. بل حتى عندما يحاولون ترداد الكلمات، وبعض البيروقراطيين يحاولون ذلك بنزاهة، يكون أداؤهم غير كافي لأنّهم لا يعبّرون عنها بقلوبهم، ولأنّهم يحنّون إلى استرجاع المبادئ الأخلاقية العالية.

ثانياً، يراقب السلك الخارجي بانتظام طريقة صياغة السياسة الخارجية في معظم البلدان الأخرى، حيث تسيطر البيروقراطيات الدائمة حقاً، وتمرّر السياسة إلى الوزراء العابرين والممثلين سياسياً، الذين غالباً ما لا يفعلون سوى قراءة النقاط التي تسلّموها من الموظفين. ففي النهاية، لا يطلقون على هؤلاء الموظفين في لندن لقب "ماندرين الخدمة المدنية" عبثاً. وفي أوروبا، لا تستخدم سوى القليل من المدخلات الشعبية في صياغة السياسة الخارجية، ومن السهل تجاهل الرأي العام في النظم الاستبدادية. الدبلوماسيون الأوروبيون يتفاعلون عادة برعب مع الضغوط الشعبية التي تمارسها في أميركا المصالح الاقتصادية والمجموعات الإثنية وأعضاء الكونغرس الأقوياء وسواهم ممن يؤثّرون في صنع السياسة، ناهيك عن الوزراء والمعنّيين من أصحاب الآراء. بل إن المعنّيين "السياسيين" في معظم وزارات الخارجية الأجنبية قليلون مقارنة بالتقليد الأميركي. وكثيرون في وزارة الخارجية على مستوى الموظفين المدنيين والسلك الخارجي يحنّون إلى استقلالية وزراء الاتحاد الأوروبي، بعيداً عن الحشود المسعورة، وبعضهم يقوم بكثر من الحنين. إنّهم يعرفون كيف يستخدمون أذرع السلطة المتعدّدة الأوجه في واشنطن، فيسرّبون المعلومات إلى أعضاء الكونغرس ووسائل الإعلام، وبالتالي ينقلون النضال الإيديولوجي إلى خارج الأروقة البيروقراطية التقليدية.

ثالثاَ، لا يمكن تجاهل عدم الكفاءة الرئاسية. فالتعيينات المعوّقة للهدف المنشود أو الباهتة تبدّد أداة السلطة التنفيذية الأكثر فعالية في التغلب على القصور الذاتي البيروقراطي. "الموظفون هم السياسة" ليس مجرّد شعار، إنّه حقيقة واقعة. ولا يلومن الرؤساء ووزراء الخارجية الذين يرون أن بالإمكان تبديل المسؤولين الكبار إلا أنفسهم عندما يقعون في أسر البيروقراطية الدائمة أو لا يستطيعون نقلها إلى حيث يريدون. فكثير من التعيينات الرئيسية تذهب إلى أشخاص لا يعرفون ما هي السياسة، أو لا يهتمّون لأمرها، أو يخجلون من الوقوف في وجه البيروقراطية حتى إذا كانوا يعرفون ما الذي عليهم القيام به. البيروقراطية الدائمة في وزارة الخارجية ذكية وماكرة في قدرتها على إيقاع المعينين السياسيين في قبضتها - عن طريق الإغراء والترهيب - وتطويعها وفق إرادتهم، كما يظهر نفوذ باول على رايس. غير أنّ عهد جيم بيكر يظهر العكس بالطبع. ومن الأمثلة التقليدية الأخرى اختيار معنيين سياسيين لكي يخوضوا معارك البيروقراطية على طريقتهم بدلاً من اتباع أهداف الرئيس الفلسفية والسياسية، وبالتالي توخه طاقة المسؤولين السياسيين وذكاؤهم لصالح جدول أعمال البيروقراطية بدلاً من جدول أعمال الرئيس. كما أن "إنهاك المعركة" الذي يصيب المعنيين السياسيين عامل آخر يجب ألا يتجاهله البيت الأبيض، على الرغم من أن الإدارات الجمهورية غالباً ما تتصرّف كما لو أن المشكلة غير موجودة.

لا يمكن استخدام البيروقراطية بفعالية دون قيادة سياسية كافية. وإذا لم تتم قيادة الموظفين في الخارجية بالقدر الكافي أو لم يوجه إليهم الاهتمام اللازم فإنّهم سيواصلون ما يريدون عمله، كما تظهر حالة كوريا الشمالية. وهناك العديد من المشاكل الأخرى البعيدة عن هذه الظاهرة التي تواجه حتى أشدّ القيادات السياسية انضباطاً في الخارجية، إذا ما عيّن المحافظون أحداً منهم. هنا نجد لبّ المشكلة الثقافية. وهي مختلفة عن الإيديولوجية ومنفصلة عنها كثيراً من الناحية التحليلية، ومع ذلك فإنّها تتضخم في بعض الأحيان وتحجب تحيّزات البيروقراطية الفلسفية. لا شك أن هذا القصور في وزارة الخارجية موجود في وزارات الخارجية الأخرى، وقد يكون أحياناً الشيء الوحيد الذي يبقينا عائمين من الناحية الدبلوماسية.

1. القصور الثقافي الأخطر في وزارة الخارجية هو قصور لا تعترف به البيروقراطية الدائمة فحسب بل أسمته أيضاً "الزبونية". ويعني المصطلح الدفاع المفرط عن مصالح البلد أو الإقليم التابع لمجال عمل المسؤول. (كأن مثل هذا الدفاع بقدر أقل مقبول أو حتى طبيعي!) ومن المؤسف أنّ الاسم المختار للمشكلة يظهر أنّ البيروقراطية لا تفهمه حق الفهم. فالمشكلة ليست في الدفاع "المفرط" عن البلد "س"، بل إن البيروقراطية لا تعرف من هو الزبون الحقيقي، ناهيك عن مقدار قوّة تمثيله. "الزبون" ليس فرنسا أو

أوروبا أو سواهما، بل الولايات المتحدة. ولو كانت "الزبونية" هي المشكلة في الواقع، فإنّها تعني الدفاع المفرط عن المصالح الأميركية، وهو أمر نادر تتهم وزارة الخارجية به. ولا يمكن لأي روائي أن يكتب جملة تعبّر عن عناد الخارجية أفضل من تعليق راسك على الأمم المتحدة، الذي اقتبسناه في بداية هذا القسم، "الزبونية" تتخلّل المكاتب "الوظيفية" في الخارجية (الشؤون الاقتصادية، وعدم الانتشار، وشؤون اللاجئين، وما إلى هنالك) بالإضافة إلى المكاتب الإقليمية، على الرغم من ضيق أفقها يناسب المنظمات والمعاهدات الدولية بدلاً من البلدان الأجنبية. وهكذا فإن انتقاد الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو معاهدة عدم الانتشار لأنّها غير ملائمة أو عاجزة يعادل الهرطقة، بالنسبة إلى العديد من الموظفين في الخارجية الذين يتعاملون مع القضايا النووية، في حين أنّ حماية هيئاتهم ومعاهداتهم أمر مقدّس.

2. "التكافؤ الأخلاقي"، وهو مرض المحنّكين، واسع الانتشار بشكل خاص في أوساط الدبلوماسيين الأوروبيين، ومعب جداً بحيث انتشرت عدواه في البيروقراطية الدائمة للخارجية. وهو ينطوي على المساواة بين أعمال أو سياسات مختلفة اختلافاً جوهرياً، وبالتالي يتيح لأصحاب المبادئ الأخلاقية العالية توجيه الانتقاد أو النأي بأنفسهم عن الأمرين، ومن ثم اعتماد نبرة مرضية تتسم بالتفوّق الأخلاقي. على سبيل المثال، تتم المساواة بين الهجمات الإرهابية الفلسطينية والردود الدفاعية الإسرائيلية، حيث يسهم كلاهما في "حلقة العنف" السائدة في المنطقة ويجب إدانتهما معاً. والاندفاع الإيراني نحو الأسلحة النووية يأتي رداً على المساعي الأميركية المفرطة لعزل رجال الدين الحاكمين، ويجب على الاثنين تعليق سياساتهما للسماح لدبلوماسية الاتحاد الأوروبي بحل المشكلة. واللائحة لا تنتهي. وفي نسختها الأشد خبثاً، كما في مثال إيران، الولايات المتحدة هي سبب معظم مشاكل العالم. ووفقاً لهذه الرواية، نحن الذين نستفز سلوك الدول المارقة المشين وسواه من الأمور المستهجنة، إذ لو تركت وشأنها لبقيت ودودة وسهلة القياد. وإذا صحّحنا سلوكنا، فإن البلدان الأخرى ستتبع المنطق اللطيف في سلوكها أيضاً. وقد أطلقت جين كيركباتريك على ذلك اسم متلازمة "لوم أميركا أولاً"، وهي متفشية في الخارجية. ومن أسوأ نتائج التكافؤ الأخلاقي تأثيره الموهن على الدبلوماسيين الأميركيين. فإذا كانت كل المواقف "متكافئة أخلاقية" في الأساس، كيف يستطيع المرء تبرير موقفه بقوّة على حساب الآراء المساوية "المشروعة" الأخرى؟

3. "الصورة المرآوية" تتعلّق بالتكافؤ الأخلاقي، لكنّها ربما تكون مشكلة عملانية أوسع انتشاراً، وتشمل عدم القدرة على إدراك أن ممثّلي البلدان الأخرى لا يساومون على الشروط نفسها التي يساوم عليها دبلوماسيونا.

لنفترض أنّك دبلوماسي أميركي عقلاني وأخلاقي وعملي ومحنّك من اليسار، كما هو حال معظم الزملاء الدبلوماسيين الأجانب الذين تقابلهم. يمكنك أن ترى جانبي القضية، وايجاد أسس معقولة للتسوية حتى مع أشدّ "المحاورين" عناداً. غير أن الآخرين في الجانب الآخر من الطاولة ليسوا جميعاً صورة مرآوية عنك للأسف. إذا كان "محاورك" يعتقد أنّك مبعوث منحل ضعيف ومتردّد لحضارة مضمحلّة، فمن المرجح أن تكون أولوياته مختلفة عن أولوياتك. وإذا لم يكن الشخص المقابل لك صورة مرآوية عنك، فسيتم استغلالك وربما لا تدرك ذلك. ومن الأمثلة الكلاسيكية مفاوضات جونز باري في كانون الأول /ديسمبر 2006 مع روسيا بشأن إيران. فقد قال في إحدى المراحل: "رجاء، إذا لم يكن لديكم شيء، فكيف يمكننا تحقيق تقدّم؟ ثمة أسطورة بين المفاوضين الأميركيين عن دبلوماسي سوفياتي في حقبة الحرب الباردة كان يفتتح نقاشاته مع الأميركيين بقوله، "ماذا أحضرتم لنا اليوم"؟ ثم إنّ العديد من الثقافات، وربما معظمها، كثر صبراً منا، وأشدّ عناداً، وتغضّ الطرف عن إطالة المفاوضات إذا لم تحصل على ما تريد. ومشكلة "الصورة المرآوية" أنّها تدفع دبلوماسيينا إلى الاستنتاج بأنّنا المخطئون في عدم التوصّل إلى اتفاق، لذا علينا أن نقدّم مزيداً من التنازلات".

4. المهنيون في الخارجية متمرّسون في التكيّف وعقد التسويات مع الأجانب، بدلاً من الدفاع بقوّة عن المصالح الأميركية، الأمر الذي قد يشوّش صفاء التبادلات الدبلوماسية، دون ذكر حفلات العشاء والاستقبالات. فالسلاسة والاستقرار في العلاقات الخارجية يقدّران على الرغم من النتائج السلبية التي ينطوي عليها الاستقرار في الغالب. لذا يكافأ المسؤولون في سيرورتهم المهنية على التوصّل إلى اتفاقات، وعلى تقييم ما تقوله الاتفاقات في الواقع. وهكذا يحظى "الإجماع" في مجلس الأمن على مشاريع القرارات، على سبيل المثال، بمكان الصدارة في مساعينا، بدلاً من التركيز على مضمون القرارات نفسها. وغالباً ما تصبح الدبلوماسية الهدف بدلاً من أن تكون واحدة من العديد من الوسائل لتحقيق هدف ما. غالباً ما يخضع الحديث المباشر إلى التكيف مع الحساسيات الأجنبية، كما لو أن الحساسيات الأميركية لا تهمّ، أو أنّها محرجة قليلاً. لذا لا يقول المرء على سبيل المثال إن حكومة أخرى "انتهكت" التزاماً ما، بل إنّها في حالة "عدم امتثال" للالتزام، أو حتى "عدم امتثال ظاهر". وغالباً ما نمنح الأجانب قرينة الانتفاع من الشك، وهي متلازمة نتفاوض فيها مع أنفسنا قبل أن نحضر إلى طاولة المساومة، ونضعف موقفنا مسبقاً، وبالتالي نسهّل على الأجانب إضعافه كثر. هذه بعض عواقب غلبة الآلية على المضمون. وثمة مشكلة أخرى هي الأفق الزمني الضيّق لصناعة القرار في وزارة الخارجية، ما يضحّي حتماً بالسياسة والاعتبارات الفلسفية. وذلك ما ينتج على مر الزمن مسؤولين كباراً في

السلك الخارجي والخدمة المدنية يجسّدون هذه الثقافة، ولا يعيبهم أنّهم ليسوا مساومين أشدّاء بل إنّهم أفراد يحملون معهم ما تعلّموه في سيرورتهم المهنية. ولا يتعلّق ذلك بالشخصيات، وإنما بثقافة التمسّك بالمنصب المعيبة.

من الأسس الضمنية لمدرسة الدبلوماسية التكيّفية أن الدبلوماسية نفسها لا تكلف شيئاً. وبموجب هذه النظرية، لا يضرّ التفاوض مع الأعداء إذ إن التحادث، مقارنة بالبدائل، لا يقدّم سوى احتمال جني الفوائد دون مخاطر. لو كانت الدبلوماسية غير مكلفة دائماً حقاً، لحظيت هذه المقولة بالقوة، لكن الاختيار من بين مسارات العمل البديلة في الشؤون الدولية، كما في الحياة نفسها، ينطوي دائماً على فوائد وتكاليف. وتكاليف الشروع في الدبلوماسية كثيرة منها: إضفاء الشرعية على الأنظمة الخارجة على القانون ومنحها القبولية السياسية ومزيداً من الفرص للدعاية والتضليل؛ وخفض الضغوط الاقتصادية والسياسية التي قد يكون استمرارها في أثناء المفاوضات صعباً، لاسيما المفاوضات الطويلة؛ واصدار إشارة على الضعف المحتمل في المستقبل. كما أنّ هناك تكلفة تراكمية على المدى الطويل للمساومة الضعيفة وغير الفعّالة، وهي اتخاذ مواقف تفاوضية منخفضة دائماً، كما تفعل الخارجية بصورة متسقة. ويشبه أثر هذا الضعف تأثير تخفيف بضعة كيلوغرامات من حمولة الطائرة في كل رحلة، حيث تتحقق وفورات هائلة بعد قطع ملايين الأميال. ولا بد في الدبلوماسية أن يكون التأثير التراكمي للمساعي الأميركية الضعيفة مرتفعاً بصورة مخيفة.

غير أنّ عامل التأخير هو الأكثر تكلفة على الإطلاق. فباستهلاك الوقت، توفّر الدبلوماسية للخصم أهم المصادر، وهي أثمن من غيرها لأنّها غير معروضة للبيع. وقد يشمل ذلك الوقت لكي تتراخى الولايات المتحدة وحلفاؤها، أو الوقت للخصم كي يجهّز دفاعاته أو يستعدّ للهجوم، أو الوقت لإتقان أسلحة الدمار الشامل، أو حتى الوقت للتفكير. وما من مكان يكون التأخير كثر تكلفة وفقاً للمصطلحات المعاصرة من انتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث غالباً ما يكون الوقت مكوناً حاسماً في تحديد نجاح مسعى الانتشار أم فشله. ومن الواضح أن فوائد الدبلوماسية تفوق تكاليفها في العديد من الأطر، لكن من الخطأ الشديد الاعتقاد بأن الدبلوماسية ليست من دون تكاليف.

لا يعترف بأي من ذلك سوى القلة القليلة في وزارة الخارجية. ومعظمهم ينكرونه بشدة. لكن أعمال البيروقراطيين الدائمين هي المهمّة لا أقوالهم. كما أنّ هذه العيوب الثقافية لا تعني أنّ في الخارجية ضعف في الشخصية أو القدرات يحول دون العلاج. فكثير من الموظفين أشدّاء، ويعرف كل من شارك في قتال داخلي مع بيروقراطيي وزارة الخارجية المعنى الحقيقي

لقتال الشوارع. لكن بدلاً من القتال فيما بيننا، يجب علينا أن نوجّه طاقاتنا نحو الأعداء الخارجيين، وهو ما لا نقوم به اليوم بالشكل الكافي بالتأكيد. وهذه المشكلة الثقافية قابلة للحل، على الرغم من أن علاج ذلك سيستغرق عقوداً من الزمن لأنّه تطورّ على مرّ العقود. ولن يجدي الانتقاد من الخارج فحسب في إصلاح المشكلة.

ثمة حاجة أساسية إلى تغيير كل شيء، من أول يوم في التدريب إلى آخر جلسة من جلسات تقديم المشورة المهنية، أو إلى "ثورة ثقافية في الشؤون الخارجية". يجب أن تصبح الدعوة معنى للدبلوماسية. ويجب أن تحظى **الدعوة** إلى المصالح الأميركية بالأولوية، لا التوفيق والتسوية من أجل ذاتهما. فالاختلاف مع الأصدقاء الخارجيين أو الأعداء ليس كريهاً بحدّ ذاته، وليس تجاوزه بأسرع ما يمكن وبهدوء دون اعتبار للنتائج الموضوعية بالأمر الفظيع. الاختلاف يكشف القضايا الأساسية التي يجب حلها بما ينسجم مع مصالحنا، وهذه المصالح هي التي يجب أن تحدّد كيف نتقدّم. و "المحاجّة" التي يمارسها المحامون طوال الوقت، لكن يخجل منها الدبلوماسيون، ليست كريهة أو غير مستساغة، لكنّها حاسمة في تقديم الحجة الداعمة للمصالح التي ندافع عنها؟ يجب أن تشتمل "التسوية" على نتائج متبادلة مرضية، وليس الاضطرار إلى قبول نتائج غير مرضية في بعض القضايا باعتبارها الطريقة الوحيدة لتحقيق أهدافنا لدى الآخرين. يحظى المحامون المترافعون بالتقدير لأنهم يذهبون إلى أقصى الحدود من أجل عملائهم. ونحن بحاجة إلى أن يتحفى دبلوماسيونا بالعزيمة نفسها، ويمكننا الحصول على ذلك باعتماد الحوافز الصحيحة والتدريب الملائم.

إن هذه الثورة الثقافية ليست صعبة المنال، لكنّها تتطلّب اهتماماً شديداً ومتواصلاً من لدن "الدور السابع" في الخارجية، ومن البيت الأبيض. يجب إجراء تغييرات في نظام الحوافز والمكافآت، واتباع مسارات مختلفة للترقية والتطوير الوظيفي. ويجب أن يشرف كبار المسؤولين في الخارجية على هذه المجموعة المتشابكة من التغييرات المؤسسية، لا أن تترك إدارتها إلى "النظام" نفسه. ومن التغييرات المهمة في الأنماط المهنية التعيينات في الشركات الخاصة، حيث تقدّر تقنيات التفاوض الجريء للتوصّل إلى نتائج متبادلة مفيدة ولا يسخر منها. غير أن النجاح في إحداث هذه التغييرات في وزارة الخارجية أمر حاسم طال تأخره. وبخلاف ذلك فإن الولايات المتحدة ستواصل الذهاب إلى المنظمات والمؤتمرات والاجتماعات والمفاوضات - الثنائية أو المتعددة الأطراف - مشلولة منذ البداية. وإصلاح وزارة الخارجية أمر حاسم في الدفاع عن المصالح الأميركية بفعالية، ونحتاج إليه الآن قبل فوات الأوان.

أما عن نفسي، داخل الحكومة وخارجها، فإنّني لا أعتزم الابتعاد عن خط النار. لقد اقتربت انتخابات 2008، وأصحاب المبادئ الأخلاقية العالية يتحفزونّ للانتصار. وقد أدى هجومهم المتواصل على إدارة بوش، بما في ذلك الموجّه بصورة شخ - ومتعمّدة - إلى شخصيات بارزة، مثل تشيني ورامسفيلد وولفويتز وفيث وليبي، ورحيل آخرين مثل كراوتش وجوزيف وريدميكر، إلى جعل السياسة الخارجية للإدارة في حالة من السقوط الحرّ. ومع أنّ ذلك يعزز بالتأكيد المخاطر بارتكاب مزيد من الأخطاء قبل نهاية ولاية بوش الثانية، فإن ثمة مخاطر كبر وتحديداً أن اليسار الأميركي سيحاول تصوير كل ما يمكن أن ينتهي إليه بوش على أنّه الحدّ الخارجي للسياسة الخارجية "المحافظة" المقبولة، وسيسخر من الآراء الأخرى باعتبارها مستهجنة. ولا يمكن السماح لهذا الشكل من التعديلية، الذي أصاب نجاحاً متكرراً، بأن ينجح مرة أخرى.

ولأنّني من المشاركين المخضرمين في حملة غولدووتر، فقد شهدت ذلك منذ مدة طويلة. ولن أرحل، سواء ربحت أم خسرت في انتخابات أو أخرى. وكما قال لي السيناتور جون كايل في إحدى مراحل معركة تثبيتي في سنة 2005، عندما كان الهجوم علي في ذروته، متذكّراً نصيحة تلقّاها في إحدى حملاته الانتخابية، "عليك أن تعتبر نفسك مثل سفينة حربية رمادية كبيرة تتلقى العديد من الضربات. المهم أن تواصل الحركة وتواصل إطلاق النار". قد يكون الرمادي اللون المفضّل لدي، لكنني أعتزم بالتأكيد اتباع نصيحة كايل وأواصل الحركة. وسأواصل إطلاق النار.

1 شعار باري غولدووتر الانتخابي، و Au هو رمز الذهب و H_2O رمز الماء في الكيمياء – المترجم

2 Barry Goldwater, *The Conscience of a Consevative* (New York: Macfadden Books, 1960),p.23.

3 Atticus Finch اسم الشخصية الرئيسية في قصة هاربر لي "قتل الطائر المحاكي " (To kill a Mocking Bird) واسم أتيكوس ينسب إلى الخطيب الروماني النبيل تيتوس بومبونيوس أتيكوس الذي كان مشهوراً بنزاهته السياسية وعدم تحيّزه - المترجم.

4 كلمة Fireman تعني إطفائياً ووقّاداً في آن معاً – المترجم

5 *Yale Alumni Magazine*, July 1970,pp. 27 – 28.

6 Note, "Legal Services and Landlord - Tenant Litigation: A Critical Analysis,"82 *Yale Law Journal 1495(1973)*.

7 *424 U.S 1 (1976)* 8 Penn Central Transportions Co.v. City of New York, 438 u.s.104 (1978) 9 نقلاً عن Willaim C. David, Three Roads to the Alamo: The Lives and Fortunes of David Croocett, James Bowie, and Willaim Barret Travis (New York: Harpercollins,1998),p.313.

10 Ethan Bronner*, Battle for Justice (New York: W.W. Norton& Co., 1989), and Mark Gitenstein, Matters of Principle* (New York: Simon& Schuster, 1992). وقد روي بورك وجهة نظره جزئياً على الأقل في *The Tempting of America* (New York: Free Press, 1990).

11 انظر مقالتي، "Wrong Turn in Somalia,*" 73 Foreign Affairs* 56 (January – February1994)", Number1.

12Bolton, "Zionism Is Not Racism, *"New York Times,* December 16, 1991, p. A19, COL. 4.

13 اعتمدت العائلة اسم الشهرة المركب قبل عقود، نسبة إلى بطرس غالي الأول الذي تعرّض للاغتيال

14 وصف بطرس - غالي عدداً من اجتماعاتنا في كتابه Unvanquished: A U S – U.N. Saga, *(New York: Random House,1999)*.

15 نقلاً عن Tony Judt*, Postwer (New York: Penguin Press,2005),p.241*.

16 ملاحظات وزير الخارجية باول إلى الصحافة في قاعة المطار في مانواس، البرازيل، في الطريق إلى سانتياغو، تشيلسي، 17تشرين الثاني/نوفمبر2004 http://www.state.gov/secetary/

17 إس= S، الحرف الأول من كلمة وزير بالإنكليزية، أي secrety و "دي" =D، الحرف الأول من كلمة deputy (نائب)، والمقصود هنا نائب الوزير – المترجم

18 Statement of Senator Dodd, *Congressional Record, May 8, 2001,* p. S 4454.

19 Jim Hoagland, "The Stage Is Set for a Bush - Putin Summit," *Washington Post*, Sunday, May 13, 2001, p. B7, col. 1.

20 http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/06/20010618.html. توجد على الرابط

21 *Commentary, February 1979, p. 23 ,"*Eugene V. Rostow, "The Case Against SALT II. نقلاً عن

22 بحثت سابقاً دور المنظمات غير الحكومية في سياق أوسع: John R. Bolton, "Should We Take Global Governance Seriously?" 1 *Chicago Journal of International Law 205 (2000), pp. 215 - 18*.

23 نقلاً عن chuck Downs, over the line: *North Korea's Negotiating Strategy (Washington, D.C.: The AEL press, 1999), p. 61*.

24 المصدر نفسه، الغلاف الأخير.

25 James R. Lilley, "New Rules in Korea, *"Newsweek, November 9, p. 19, col. 1*.

26 James A. Baker 3rd, "North Korea Wins Again," *New York Times, Friday, March 19, 1999, p . .421, col. 2.*

27 نقلاً عن ' Michael Hirsh, Melinda Liu, and George Wehrfritz, " we Are a Nuclear Power, *Newsweek, October 23, 2006, p. 36.*

28 كولن بأول، 14 أيار/ مايو 2001، مقابلة مع أندريا كوبل من السي إن إن.

29 انظر الحاشية 2.

30 بلغ مدى حملتهم إنّهم استخدموا بوش الأب، وأحد مستشاريه، دون كريغ، كقناة للوصول إلى رايـس. Jane Perlez, "Fatherly Advice to the President on North Korea," *New York Times,* Sunday, June 10, 2001, p. INE, col. 6

31 انظر عامة، Charles L. Pritchard, *Failed Diplomacy (Washington, D.C: Brookings Institution press, 2007).*

32 يوحنا 8:32.

33 انظر 38 .Hirsh, Liu, and Wehrfritz, "We Are a Nuclear Power," n. 2.

34 انظر Pritchard, *Failed Diplomacy, n. 7, pp. 37 - 40* وبخاصة وصفة توزيع مهام المتحدّثين الثلاثة فيه بالكورية، وأحدهم يعمل مترجماً لرئيس الولايات المتحدة، لإعادة إنشاء ما سمعوه من كانغ بالكورية، دون الاعتماد على ما قاله المترجمون الكوريون الشماليون.

35 فاليري بلام هي عميلة سرية للاستخبارات المركزية الأميركية سُرّب اسمها للصحافة على خلفية تحقيق زوجها جو ويلسون بقصة محاولة العراق شراء اليورانيوم من النيجر - المترجم.

36 Jean - Dominique Merchet, *"France et Etats - Unis dans le meme bateau," Liberation, September 4, 2003,0uotidien premier edition, p. 3, col.4*

37 نقل أن جاك شيراك "أبلغ زملاء له بذلك في عدة مناسبات"، وفقاً لـ . Franz - olivier Giesbert’s Matthew Kaminski, *"Frace’s "La Tragédie du Président,"* Anti - Anti - Americans, *"Asian Wall Street Journal, January* 17, 2007, p. 12, col. 3. نشر في العام الماضي

38 Gareth Smyth, "Iran Seeks Wider Deal on Security in Nuclear Dispute," *Financial Times, Monday, September 13,2004, p. 8, col. 7.*

39 انظر Thomas J. Schoenbaum, *Waging Peace and War: Dean Rusk in the Truman, Kennedy and Johnson Years (New York: Simon & Schuster, 1998), p. 285.*

40 William F. Buckley, Jr., "Pity Rhode Island: Bolton in Chafee’s Hands, *"National Review Online, April 12, 2005, http://www.nationalreview.com/buckley/ wfb200504121339.asp.*

41 Hearing on Nomination of John R. Bolton to Be U.S Representative to the United" Nations," Monday, April 11, 2005, reprinted as Annex E to the Report of the Senate Foreign Relations Committee on the nomination, May 18, 2005, Exec. Rep. 109 - 01, 109th Congress, 1st Session, p. 164 (**سيشار إليه بعد ذلك باسم "التقرير"**).

42 Dana Mibank, "Nominee Reacts Mildly to Democrats’ Barbs, *"Washington Post, Tuesday, April 12, 2005, p. A10, col. 4.*

43 Tim Golden, "Pentagon Aide, a Cuban Spy, Is Described as Unapologetic, *"New York Times, October 12, 2002, p. A4, col. 1.*

44 Peter Slevin, "Cuba Seeks Bioweapons, U.S. Says, *"Washington Post, May 7, 2002, P. A18, col. 1.*

45 نقلاً عن Report, op. cit., n. 3, p. 286.

46 انظر Scott W. Carmichael, *True Believer: Inside the Investigation and Capture of Ana Montes, Cuba’s Master Spy (Annapolis, Md.: Naval Instiute Press, 2007).*
وكان كارمايكل المحقّق الأول في الأمن والاستخبارات المضادّة في وكالة الاستخبارات الدفاعية.

47. Dafna Linzer. "Bolton Often Blocked Infonnation. Officials Say, *"Washington Post. Monday. Apri/18. 2005. p. A4. col. 1.*

48 Charles Babington and Dafna Linzer. "Panel Delays Vote on Bolton Nomination to U.N.,*"Washington Post Wednesday, Apri/20. 2005. p. A1. col. 3.*

49 "The Disappearing Case Against John Bolton,*"National Review Online. May 11, 2005. http.//www. nationalreview.com/editorial/editors 120050511 0914.asp.*

50 Report. op. cit., n. 3, p. 3.

51 في الخرافات اليونانية، النهر الذي يفصل بين الأرض والعالم السفلي - المترجم.

52 Charles Babington and Jim VandeHei, "Democrats Block Vote on Bolton,*"Washington Post, Tuesday. June 21. 2005, p. A 1, col. 6*

53 Frank Gaffney, "U.N AmBush, "Washington Times, August 23, 2005, p. A15, col. 1.

54 Claudia Rossett, "The U.N - Touchables," WSJ.com Opinion Journal, August 24, 2005.

55 Tony Judt, Postwar (New York: Penguin Press, 2005), p. 160, n. 11. نقلاً عن

56 The Bolton Edit, "Wall Street Journal, September 7, 2005, p. A16, col. 1. وخلصت الافتتاحية إلى القول: 11 توصّلت الأمم المتحدة منذ سنوات إلى الافتراض بأنّه ما من أحد، في الولايات المتحدة على الأقل، يبدي اهتماماً. وقد وصف المدافعون عنها مساعي السيد بولتون بأنّها عملية شريرة في اللحظة الأخيرة مصمّمة لإلحاق الأذى بالأمم المتحدة. غير أنّ السيد بولتون يسدي الأمم المتحدة خدمة بأخذ كلامها على محمل الجدّ. وعلى من يريد شيئاً أكثر من هيئة عالمية ضعيفة وفاسدة أنّ يرحّب بمساعيه".

57 Oil for Food as Usual, "Wall Street Journal, September 15, 2005, p. A16, col. 1. وسلّطت افتتاحية الصحيفة الضوء على أنّ "أسوأ الانتقادات الموجّهة إلى الأمم المتحدة لا تستطيع اختراع ما كشفه تقرير فولكر ".

58 كان لدينا تحفّظ واحد على "لغة الصحة التكاثرية " للوثيقة. على الرغم من أنّ إدارة بوش وافقت قبل بضع سنوات على نص ما في مكان ما، فإنّ اللغة المعنية لا تزال تزعج جماعات الحقّ في الحياة. وبناء على ذلك، وبموافقة شخصية من رايس، قدّمت "إيضاح التصويت" وفيه تحفّظ إدارة بوش القياسي في المداولات المسائية المبكّرة يوم الثلاثاء في 13 أيلول /سبتمبر.

59انظر Brett Stephens, "Our Man in the Twilight Zone: The Weekend interview with John Bolton, "Wall Street Journal, Saturday, September 17, 2005, p. A14, col. 3.

60http://www.manhattan - institute.org/html/past_events_2005.htm.

61 Kofi Annan, "‘In Larger Freedom’: Decision Time at the UN, "84 Foreign Affairs, Number 3, May/June 2005, p.65.

62 Frederick Kempe, "The U.N.’s Bolton Moment, "Wall Street Journal, November 29, 2005, p. A4, col. 1.

63 The Shame if the United Nations, "New York Times, Sunday, February 26, 2006, p. WK 11, col. 1.

64في وقت سابق، في 11 كانون الأول /ديسمبر، استقالت لويز فريشيت، النائبة الأولى للأمين العام بسبب عدم إدارتها برنامج النفط مقابل الغذاء، وفي نيسان /أبريل عيّن أنان مالوك براون خلفاً لها. وكان مالوك براون يعمل بفعّالية كنائب للأمين العام، نظراً لاختفاء فريشيت، لذا لم يحدث اختلاف كبير في الواقع.

65للاطلاع على بحث مفصل عن إخفاقات مجلس الأمن بعد انتهاء الحرب الباردة، انظر.Frederick H. Fleitz, Jr., Peacekeeping Fiascoes of the 1990s: Causes, Solutions, and U.S. Interests {Westport, Conn.: Praeger, 2002); Ted Galen Carpenter, ed., Delusions of Grandeur: The United Nations and Global Intervention {Washington, D.C.: CATO Institute, 1997); and John Hillen, Blue Helmets: The Strategy of UN Military Operations {Washington, D.C.: Brassey's, .(1998

66 كان روزفلت يحب أن يطلق على القادة الأربع "للأمم المتحدة " في الحرب العالمية الثانية اسم "الشرطيين الأربعة"، وهو مفهوم أساسي لما تصوّره للمنظمة بعد الحرب. انظرTownsend Hoopes and Douglas Brinkley, FOR and the Creation of the U.N. (New Haven: Yale University .Press, 1997), p. 46

67 قرار الجمعية العامة رقم (1963) 1991A، وقد صدّق عليه ثلثا الأعضاء في الأمم المتحدة، بمن فيهم الخمسة الدائمون، على أن تجرى الانتخابات الأولى للمجلس الموسّع في سنة 1965.

68 نقلاً عن "Another U.N. Charade," Wall Street Journal, Friday, September 16, 2005, p. .A14, col. 1

69 Reuters, "Annan Visits Macedonia to Discuss Refugees," International Herald Tribune (Hong Kong ed.), May 20, 1999, p. 4. col. 1

70 (نسخة مختزلة) U.S. Senate Committee on Foreign Relations, Field Hearing on Implementation of UN Reform, January 21, 2000, p. 69

71 Colum Lynch, " U.S., Allies Dispute Annan on Iraq War, "Washington Post, September 17, 2004, p. A 18, col. 1

72 . Shashi Tharoor, "Our Cricket Problem,"New York Times, March 23, 2007, p. A23, col. 1

73 Warren Hoge, "Official of U.N. Says Americans Undermine It With Criticism,*" New York .Times, June 7, 2006, P.A8, col. 1*

74 مالك محطة فوكس نيوز أيضاً. المترجم

75 نقلاً عن . Joseph J Ellis His Exellency , George Washington (New York: Alfred A Knopf, .2004), P . 123

76 جاء في الديباجة النهائية، "وإذ يعرب عن بالغ قلقه من أن يكون الاختبار الذي ادعته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أدى إلى مزيد من التوتّر داخل المنطقة وخارجها، وإذ يقرّر بالتالي وجود خطر واضح يتهدّد السلام والأمن الدوليين ".

77 .James R. Lilley, "New Rules in Korea," Newsweek, November 9, 1998, p. 19, col.1

78 Melanie Kirkpatrick, "United Nations Dictators Program," *Wall Street Journal*, January 19, 2007, p.A15, col. 1, and "U.N cash for Kim, " *Wall Street Journal*, January 19, 2007, p. .A14. Col. 1

79 ملاحظات وزير الخارجية باول إلى الصحافة في قاعة المطار في مانوس، البرازيل، في الطريق إلى سانتييغو، تشيلي، 17 تشرين الثاني /نوفمبر 2004، . http://www.state.gov/secretary/ Former/powell/remarks/38357.htm 80 Rawi Abdelal and Adam Segal, "Has Globalization .Passed Its Peak?" 86 Fpreign Affairs 103, p. 105 (January - February 2007)

81 Elaine Sciolino, "Nuclear Panel Votes To Report Tehran to U.N, "New York Times, .Sunday, February 5, 2006, p. A1, col. 5

82 Elaine Sciolino, "Showdown at U.N.? Iran Seems Calm," New York Times, Tuesday, .March 14, 2006, p. A8, col. 1

83 .Statement by the president of the security council, S/PRST/2006/15, March 29, 2006

84 Thom Shanker and Elaine Sciolino, "Package of Terms (No Sanctions Included) for Iran,
."New York Times, Friday, june 2, 2006, p. A12, col. 1

85 Secretary of State El Baradei, " Wall Street Journal, Thursday, October 26, 2006, p. A18,
.col. 1

86 Who's Tough on Terhan? "Wall Street Journal, Thursday, December 21, 2006, p. A16,
.col. 1

87 United Nations Military, Police Deployment Reaches All - Time High in October, "Press
.release PKO/152,November 10, 2006

88 فيلم أميركي يقوم فيه البطل، وهو مذيع لأخبار الطقس في إحدى محطات التلفزيون، بتغطية "يوم المرموط" (2 شباط /فبراير)، وهو يوم يخرج فيه المرموط من جحره فإذا لم يشاهد ظله بسبب الغيم يكون الشتاء قد انتهى وإذا شاهده يعود إلى جحره لأن الشتاء سيستمر ستة أسابيع أخرى. وفي أثناء ذلك يجد المذيع أنّه يكرّر ما يفعله كل يوم. المترجم.

89 Stephen Rademaker,"Unwitting Party to Gencide,"Washington Post, Thursday,January
.11,2007,p.A25,col.2

90 انظر,David B. Rivkin,Jr., and Lee A.Casey, "Darfur's Last Hope ,"Washington Times
.February 4, 2005,p. A19, col. 1

91 Warren Hoge, "Egypt Refuses U.N. Request to Help Sway Sudan Leader," New York
.Time, Sunday, March 25, 2007, p.YT11, col.1

92 ميثاق الأمم المتحدة، المادة 46، القسم 1.

93 Security Council Press Statement on work of Commission Investigating killing of former
.Lebanese Prime Minister, SC/8482,August 25,2005

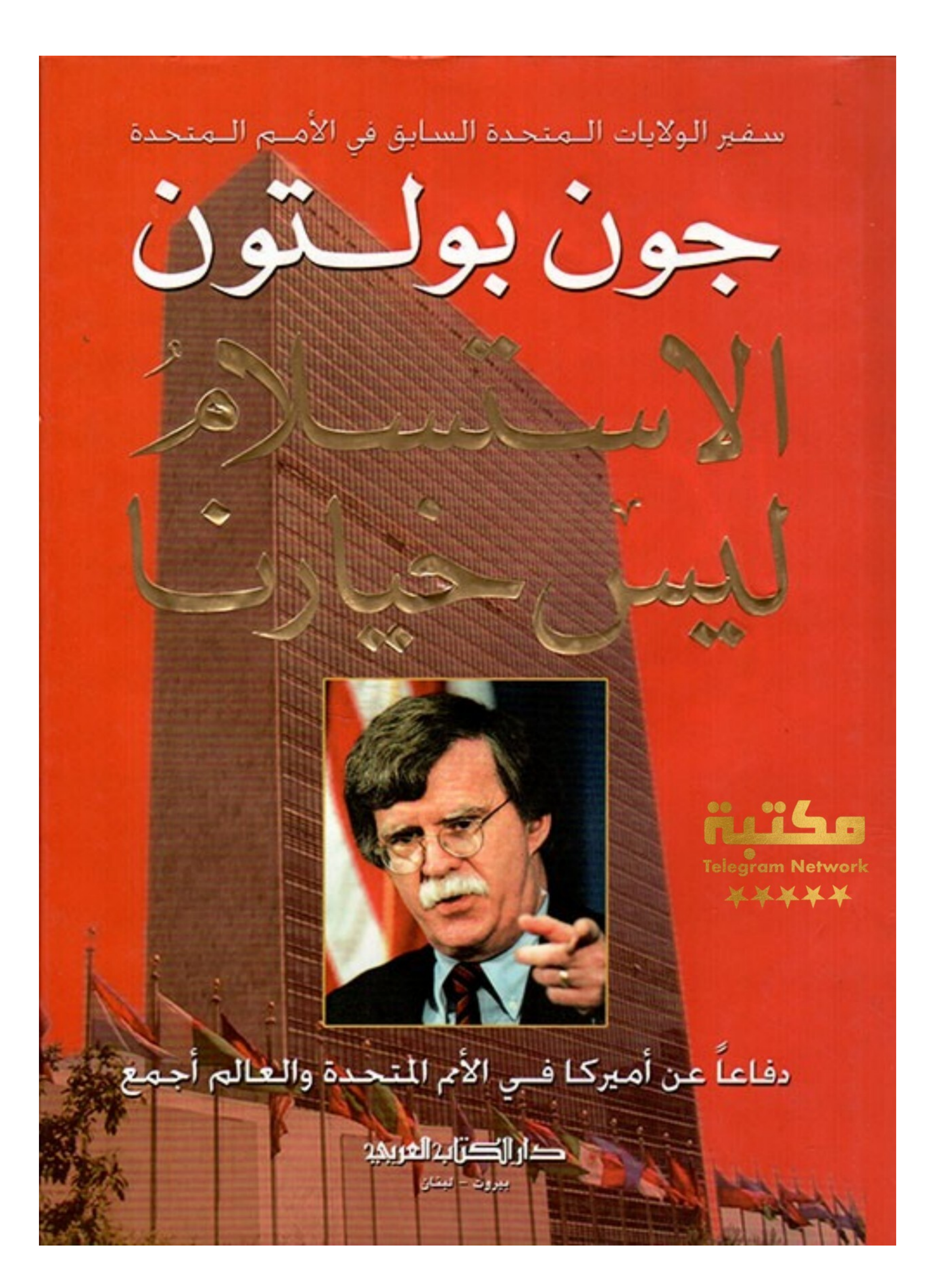
94 بيان مجلس الأمن الصحفي بشأن الأحداث على طول الخط الأزرق الفاصل بين إسرائيل ولبنان، 23 تشرين الثاني /نوفمبر 2005، :sc/8563" يعبِّر أعضاء المجلس عن القلق العميق من الأعمال العدائية التي بدأها حزب الله من الجانب اللبناني، وسرعان ما انتشرت على طول الخط الأزرق بأكمله".

95 Statement by the President of the Security Council,S/PRST/2005/61,December 12,2005.

96 أثبت دي سوتو انحيازه ضدّ أميركا في تقريره النهائي عند مغادرته الأمم المتحدة في حزيران / يونيو 2007، وقال فيه إنّ الولايات المتحدة تسيطر على اللجنة الرباعية وتساءل إذا ما كان على الأمم المتحدة أن تبقى عضوة فيها. وفي هذا الصدد نتفق أنا ودي سوتو جزئياً على الأقل: سأكون سعيداً لو اختفت اللجنة الرباعية بأكملها. انظر Harvey Morris,"UN envoy blasts US for pro - Israeli
.agenda,"Financial Times, Thursday,June 14,2007, p.3,col.3

97 Bolton Did a Good Job", Providence Journal, Wednesday, November 29, 2006, p. B1,"
.col. 1

98 خلف راسك هِس كمدير للشؤون السياسية الخاصة في وزارة الخارجية في آذار/مارس 1947، وهو منصب مكافئ لمساعد وكيل وزارة الخارجية. وهذا المنصب هو سلف مكتب شؤون المنظمات الدولية الذي ترأسته في إدارة بوش 41، كما ورد سابقاً. انظر. Thomas J Schoenbaum, Waging Peace and War: Dean Rusk in the Truman, Kennedy and Johanson Years (New York: Simon & Schuster, 1988), p. 157. ("كان راسك يقول، "الأمم المتحدة هي عميلي" عندما يتذمّر أتشيون أو لوفيت من تلهّفه إلى إشراك الأمم في كل مسائل السياسة الخارجية تقريباً")



سفير الولايات المتحدة السابق في الأمم المتحدة
جون بولتون
الاستسلام ليس خيارنا
مكتبة
Telegram Network
دفاعاً عن أميركا في الأمم المتحدة والعالم أجمع
دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان